

الجزائر بوابة التاريخ

ما قبل التاريخ إلى 1962

الجزائر عامة



الجزء الأول



دار المعرفة

عمار حموره
باحث في علم التاريخ

الجزائر بوابة التاريخ

ما قبل التاريخ إلى 1962

الجزائر عامة

الجزء الأول



العنوان : الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة (الجزء الأول)

تأليف : عمار عموره

مراجعة تاريخية : عبد العزيز بوشفيرات

تصميم الغلاف : أحلام زاوي

الإخراج : قسم التصفيف « دار المعرفة »

المطبعة : « دار المعرفة »

ر.د.م.ك : 4-346-48-9961

الإيداع القانوني : 2006 / 832

جميع الحقوق محفوظة : لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب
أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة دون موافقة خطية من الناشر.


دار المعرفة

13 شارع أحمد حسينة باب الوادي الجزائر

الهاتف: 021.96.76.65

فاكس: 021.96.86.97

<http://www.elmarifa.com>

e mail : fhouma @ elmarifa.com



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح شهداء ثورة أول
نوفمبر الخالدة الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل عزة
وكرامة الجزائر، وإلى كل المجاهدين الذين بقوا أوفياء
لمبادئ أول نوفمبر دون أن ينتظروا من وراء تضحياتهم من
مقابل، فلم تستهويهم ملذات الدنيا ولا نشوة المناصب.

مُتَكَلِّمٌ

إن إحياء الروح الوطنية يرتكز في كل الأمم على معرفة تاريخ الأمة، وإن تاريخ الجزائر الطويل حافل بالأحداث الحسنة والسيئة مثله مثل جميع تاريخ الشعوب التي مرت بهذه المعمورة يجب علينا أخذه كله بجدية دون تحريف أو انحياز أو تعصب لفترة على حساب الأخرى مع الاعتراف في نفس الوقت بالجميل لمن أحسن والتشديد على من أساء، وهذا ليكون عبرة للأجيال تستفيد منه في معرفة ذاتها فتعتز بشخصيتها وتغرس في نفسها حب الوطن ومن تم بناء مستقبلها، كما تستخلص منه التجارب الماضية فتتفادى الوقوع في أخطائها مرة ثانية. فالتاريخ مرآة الماضي وإسمنت لتقوية الوحدة الوطنية وتوطيد أركانها ويعطي للأمة الجزائرية وجهها بارزا يضمن لها وجودا متميزا بين الأمم يكون بمثابة بطاقة تعريف لها، ومع هذا يجب الأخذ في نفس الوقت بعين الاعتبار بتجارب الأمم السابقة وضرورات العصر ومستجداته. ومن غير الممكن معرفة حاضرنا إذا كنا نجهل ماضينا لأن كلاهما مرتبط بالآخر، وكما يقول الفيلسوف الألماني فيخته: "إن التاريخ كالإنجيل، يكتب ويقرأ ويدرس بنفس التقديس والإجلال". وأفضل كتب التاريخ هي تلك التي يدونها أبناء الوطن بإخلاص ونزاهة وجدية، ولا ننتظر من الأجانب أن يكتبوا تاريخنا مثلما حدث ويحدث حاليا، وخاصة بعض المؤرخين الغربيين بالأخص الفرنسيين المعروفين بعدائهم وتشويههم لتاريخ هذه الأمة منذ القدم والتي كانت كتاباتهم مرتبطة آنذاك بظروف الاستعمار تهدف إلى خدمة أغراض سياسية، فكيف وأنهم حرفوا ومنهم من أنكر عصور الأنوار الذي مرت بها الجزائر في ظل الحضارة العربية الإسلامية، فمنهم من يقول أن الإسلام انتشر بالسيف، ومنهم من يقول أن الجزائر

لم تكن موجودة من قبل وأن فرنسا هي التي خلقتها، وينسون أن الجزائر هي التي كانت تمون روما وفرنسا بالحبوب، وإذا كتبوا عن تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر تجددهم يتسترون عن الجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري وبالمقابل يمجّدون أعمالهم مع أن الحقيقة واضحة، ويكفي قراءة كتب مؤرخين جزائريين وفرنسيين لنعرف الفرق في سرد الأحداث بين الجانبين.

ويتناول هذا الكتاب الموجه لطلبة التاريخ ولجمهور المثقفين عامة أهم الأحداث التي مرت بها الجزائر عبر العصور بما فيه التاريخ القديم والوسيط والحديث يعطي للقارئ صورة عن المراحل التي عرفتھا الجزائر منذ فجر التاريخ مرورا بفترة ما قبل التاريخ ثم العهد الفينيقي والروماني والوندالي والبيزنطي ثم الفتح العربي الإسلامي والعهد العثماني والاحتلال الفرنسي لينتهي بفترة الاستقلال. وتميزت كل فترة من هذه الفترات بميزة خاصة عاش فيها الشعب الجزائري حياة الشقاء والسعادة، الحضارة والانحطاط، الاستعمار والحرية، لكنه لم يستكن يوما إلى الظلم والاستبداد، ولذا لم يتخل أبدا عن المبادئ الثلاث وهي: الحرية، والعدل، والمساواة. كما أن هذا الكتاب لا يركز على الجانب السياسي مثلما هو موجود في معظم كتب التاريخ، وإنما يدرس كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن تاريخ الأمم لا يبنى فقط من طرف الساسة وإنما يشترك فيه الشعب كله باعتباره هو صانعه الحقيقي، ولا يمكن أن يكون إيجابيا إلا إذا كان مثقفوه هم محركو المجتمع وقودته.

جزائر ما قبل التاريخ

مرت الجزائر كغيرها من دول العالم بأطوار ما قبل التاريخ، ولو أن هذه الفترة لازال يسودها غموض لقلة المصادر المكتوبة عليها وهي معظمهما أجنبية اعتمدت بالدرجة الأولى على الاكتشافات التي توصل إليها علماء الآثار والأنثروبولوجيا من بقايا الأدوات التي كان يستخدمها سكان تلك الفترة مثل القطع الحجرية والنقوش والهياكل البشرية.

وقد اجتازت الجزائر بالعصر الحجري القديم (Paléolithique) الذي يمتد إلى حوالي 12 ألف سنة ق.م، وينقسم العصر الباليوليتي إلى ثلاثة فترات: الأسفل والأوسط والأعلى امتد لمدة طويلة جدا من الزمان اعتمد فيه الإنسان على الصيد وجني الثمار، وعاش فيه إنسان مشتي العربي وهو من فصيلة الإنسان العاقل (Homo-Sapien)، ثم العصر الحجري الأوسط (Mésolithique) الذي اعتمد فيه الإنسان على الأدوات الحجرية كأسلحة أوسكاكين وهي عبارة عن فؤوس ذات وجهين يستعملها في تجزئة لحوم الصيد والسكن على الهواء الطلق أوداخل الكهوف، وأخيرا العصر الحجري الحديث (Néolithique) الذي عرف فيه الإنسان الجزائري تطور نسبي يمثل فترة انتقال نحو المدنية ولو أنه حديث العهد بالشمال الإفريقي يعود ظهوره إلى حوالي 4000 سنة قبل المسيح، ففي هذه الفترة عرف الإنسان الاستقرار والتجمع وبناء القرى الأولى والتبادل التجاري واستخدام النار والزراعة لمعاشه بعد أن كان يعتمد من قبل على الثمار البرية والصيد، كما أصبح يحسن تدجين الحيوانات الأليفة كالحصان والبقر والغنم والكلاب، ونقش الرسوم وصناعة الخزف والأواني من الطين، ونسج ثيابه بعد أن كان لباسه من قبل لا يتجاوز ستر العورة مغطى بجلود الحيوانات.

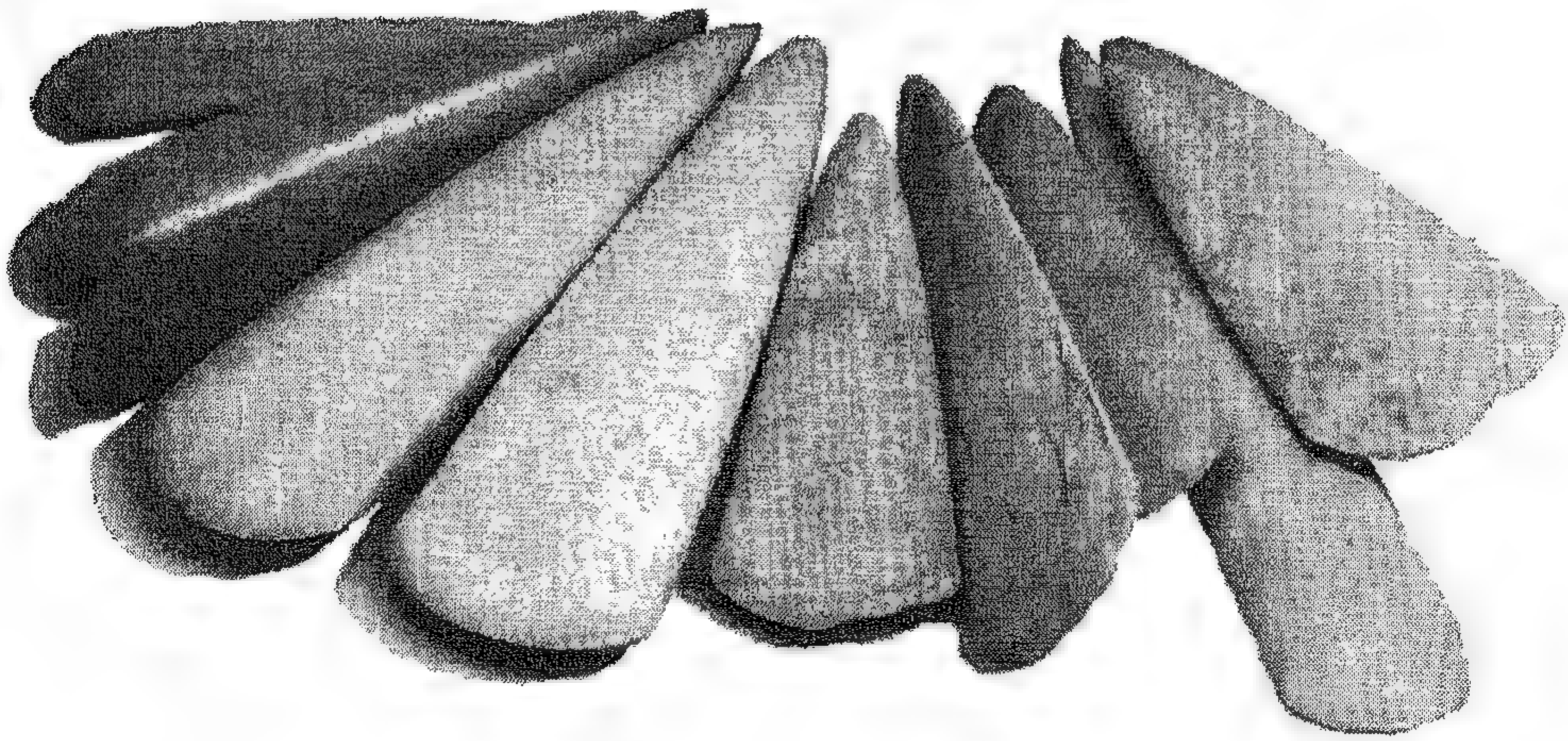
وقد عثر في الجزائر وفي بلدان المغرب العربي عن جماجم بشرية يعود أصلها إلى العصر الحجري من بينها إنسان الأطلس بمنطقة تغنيف بالقرب من معسكر، هذا بالإضافة إلى النقوش التي لازالت موجودة إلى يومنا في الهقار والتاسيلي وعين الناقة بولاية الجلفة والتي ترجع إلى ثمانية آلاف سنة خلت تعبر عن نمط الحياة التي كان يعيشها الشخص البدائي مما يدل على أن هذه الأرض سكنها الإنسان منذ القدم. والدوافع التي أدت به إلى الاستقرار في الجزائر هو مناخها المعتدل الجميل وخصوبة أرضها وتوفرها على الأنهار والوديان مما سهل له المعيشة فيها، كما أن الصحراء على خلاف يومنا كانت منطقة خصبة وآهلة بالسكان وذلك لما كان يوجد فيها من نباتات كثيفة ووديان وأنهار وبحر وحيوانات مفترسة وأليفة وذلك ما يتجلى في الرسوم المنقوشة في الصخور بالهقار من رسوم آدمية وإبل وزرافات وأسود وفهود ونعام وكباش وفيلة اختفت بعض الحيوانات المفترسة منها في بداية العهد الروماني، وتدل الدراسات الأثرية على أن هذه المنطقة الصحراوية أنجبت حضارات عريقة تعود إلى آلاف السنين. وفي تلك الفترة التي دامت مدة طويلة من الزمن لم تكن توجد حدود بين الدول مثلما هو الحال عليه في يومنا حيث كان الأشخاص ينتقلون من منطقة لأخرى بدون صعوبة ويستقرون أينما وجدوا الطبيعة ملائمة.

ومن الحضارات التي ظهرت في الشمال الإفريقي في العصر الحجري نذكر الحضارة الأشولية، والعاترية نسبة لبئر العاتر قرب تبسة وهي امتداد للموسيرية التي ظهرت بفرنسا وذلك لتشابه الأدوات المستعملة بينهما، من بعدها ظهرت الحضارة الأبيرومورية وعاش فيها إنسان مشق أقالو وموطنها السواحل المتوسطية، وكذلك الحضارة القفصية نسبة لمدينة قفصة التونسية حيث تم اكتشاف بعض آثارها في هذه المنطقة وامتدت للشرق الجزائري، ويعود ظهورها إلى حوالي 8000 سنة وتنتسب للإنسان الماقبل المتوسطي وتمركزت بالمناطق الداخلية لم يعرف فيها الإنسان الزراعة.

وفيما يخص المعتقدات فإن السكان قد لجئوا إلى تعظيم الظواهر الطبيعية كعبادة الشمس والقمر أو الحيوان والجماد، وكانوا يدفنون موتاهم في قبور ينحتونها في الجبال ويركمون فيها عدة جثث، كما يدفنون معهم بعض أمتعتهم كالأواني الخزفية وحليهم وبعد دخول القرطاجيين أصبح البعض منهم يقلدهم في حرق موتاهم.

كما أن سكان الجزائر عرفوا الحياة الاجتماعية منذ القدم أي ما قبل التاريخ ابتداء من العصر الحجري الحديث حيث كانت الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع تتميز بتعدد الزوجات وكان الأب هو المسؤول عليها، فمنهم الصيادين ومنهم الرعويين الذين اعتمدوا على الترحال من مكان لآخر للبحث عن الكلاء لمواشيهم، ومنهم من استقر بالقرى وسكن أكواخ مصنوعة من الطين، وحتمت من بعد ضرورات الحياة الاجتماعية على سكان القرى تأسيس مجلس الجماعة يدير شؤون القرية ويحكم حسب القواعد العرفية، وعندما كبر عدد القبائل أصبحت مجموعة منها تخضع لرئيس بمثابة ملك يفرض نفسه عليهم بالمال أو القوة ويستعين في مهامه برؤساء القبائل.

وكثيرا ما كانت تندلع حروب بين القبائل. أما طعامهم فكان يتشكل من لبن الماعز والنباتات ولحوم الصيد والعسل، وبعد تعرفهم على الفلاحة أصبح أحب مأكولاتهم الكسكسي. وبانتهاء العصور الحجرية قفز الإنسان الجزائري كغيره من سكان العالم قفزة نوعية حيث أصبح يجيد استغلال الفلاحة والمعادن ويصنع منها العربات والأسلحة كالسيف والخربة لحماية نفسه والدفاع عن قبيلته. وللأسف لا تعطينا المصادر التاريخية الجواب الكافي والشافي لسبب تأخر الجزائر للدخول في التاريخ، ولو أن حسب رأيي لم يكن يعرف أبناؤها آنذاك الكتابة إذ عندما دخل الفينيقيون كان لازال يطبع عليها بعد مظاهر العصر النيوليتي.



مجموعة أدوات حجرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ



نقش صخري يمثّل أشخاص وحيوانات يعود
تاريخه إلى عصور ما قبل التاريخ



نقش صخري بالطاسيلي يعود تاريخه إلى 8000 سنة قبل الميلاد

البربر

أما سكان إفريقيا الشمالية حسب المؤرخ اليوناني هيرودت (Hérodote) فإنهم كانوا يسمون بالليبيين، وسماهم الرومان من بعد بالبربر وبقيت هذه التسمية إلى يومنا. وتعني كلمة بربر بالنسبة للرومان الأشخاص الذين لا يمكن التفاهم معهم، وبمعنى آخر شعب متوحش وغير متحضر، وهي كلمة عنصرية وغير لائقة وغير واقعية فرضها الاستعمار الروماني على السكان المستضعفين من شمال إفريقيا.

وتقول بعض الروايات التي ذكرها المؤرخون العرب حول أصل كلمة بربر ما يلي: "أن افريقس بن قيس بن صيفي من ملوك التبابعة اليمنية، لما غزا إفريقية التي سميت نسبة إليه وقتل جرجيس وبني المدن، لما رأى هذا الجيل من الأعاجم وسمع رطنائهم ووعى اختلافها وتنوعها تعجب من ذلك وقال: "ما أكثر بربرتكم ! فسمو بالبربر". والبربرة في قاموس العرب تعني اختلاط الأصوات الغير مفهومة. أما المؤرخ الأوروبي بوسكي (Bousquet) فيقول بأنها كلمة من أصل لاتيني (Barbarus) وتعني الشخص الذي لا ثقافة له والذي ينتمي إلى الشعوب المتخلفة التي كانت تعيش خارج نطاق روما، أما البربر فيسمون أنفسهم بالأمازيغ أي الرجال الأحرار.

وقد اختلفت تسميتهم عبر العصور التاريخية، فمنهم من كان يسميهم بالليبيين، ومنهم من سماهم بالنوميديين ومنهم من سماهم بالجيتوليين والمور والبربر والأمازيغ. ومن المؤكد أن الجنس البربري لا يشكل جنسا قائما بذاته وذلك على خلاف الأجناس الأخرى، فهو مثل الجنس القوقازي متولد عن تزاوج وتلاقح عدة أجناس، فنجد فيه عناصر مختلفة في شكلها وأنماط معيشتها، حيث نجد البربري الأبيض البشرة والأسمر والأشقر الشعر، ولا يعرف بالضبط أصل هذه الأجناس ومن أين أتت ومتى تم هذا الاختلاط الكبير بين مختلف عناصر السكان التي انبثقت منه النماذج الجسدية الحالية، ومما لاشك فيه

أنه حدث في عصور ما قبل التاريخ. وما عدا الغزاة الأوروبيين (الرومان، الوندال، البيزنطيين) واليهود الذين لم يمتزجوا مع السكان الأصليين، فإن الشعوب الأخرى التي استوطنت الشمال الإفريقي مثل العرب والزنوج والكرغليين، وإن تمكنوا الاندماج في المجتمع إلا أن عددهم كان ضئيلا جدا بحيث تعذر عليهم تغيير المقومات الجنسية لسكان إفريقيا الشمالية. ومع هذا الاختلاف الأنثروبولوجي بين البربر من منطقة لأخرى، إلا أن لهجاتهم العديدة والتي تتفرع إلى ما يزيد عن ثلاثمائة لهجة تنتمي إلى عائلة واحدة رغم اختلافها من منطقة لأخرى، وتتنسب إلى اللغة الليبية القديمة وهي وثيقة الصلة باللغات السامية والحامية مثل اللغة المصرية القديمة، واعتمد التوارق في كتابتها على أبجديات "تفيناغ"، وقد تم اكتشاف كتابات ليبية هي رموز اللغة البربرية القديمة في منطقة سينا ودلتا النيل بمصر، على أن اللهجات البربرية الرئيسية ثلاث وهي: زناتة، ومصمودة، وصنهاجة، وتكلم بها بعض المناطق المتواجدة في كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

وقد اختلف المؤرخون الأوروبيون والعرب حول أصل البربر، إلا أن الأغلبية منهم يتفقون على أنهم قدموا إلى الشمال الإفريقي عن طريق مصر وليبيا مهاجرين من موطنهم الأول بجنوب آسيا الغربي، فيذكر المؤرخ البيزنطي بروكوب (Procopé): "بأن عدة قبائل هاجرت من المشرق الأوسط إلى مصر، ونظرا للكثافة السكانية هناك انتقلوا نحو ليبيا، وعندما وصلوا إلى هيكل هرقل أسسوا عدة مدن واستقروا بها ومن بعدهم أولادهم، وكانوا يتكلمون اللغة الليبية، وشيدوا ميناء بنوميديا". أما البروقنصل الروماني على إفريقية سالوست (Salluste) فيذكر حسب ما قرأه عن كتاب هيمبسال الملك النوميدي: " أن إفريقية استعمرت من الجيتول (Gétules) (الجزوليون)، وكذلك الليبيين وهم شعب بربري متوحش كان يعيش من لحوم الحيوانات، وبعد هجرة هرقل وموته بإسبانيا تفرق جيشه. أما المود والأرمنين والفرس انتقلوا إلى إفريقية واندمجوا بالأهالي (السكان الأصليين) وسموا بالنوميديين والمور، وأصبح النوميديون من بعدهم الشعب المسيطر".

ويختلف كذلك المؤرخون العرب حول جذور البربر، فمنهم من يذكر أنهم من أصل يمني، ومنهم من ينسبهم إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام، ومنهم من يقول أنهم من غسان، ومنهم من يذكر أنهم من قبائل شتى من حمير وقريش والعمالقة والقبط، أما الطبري فيقول أن البربر خليط من العماليق والكنعان. ونقض المؤرخ الكبير ابن خلدون كل هذه الأقوال حيث يقول: "إن البربر هم أبناء كنعان ابن شام ابن

نوح أجدادهم سموا بمازيغ من أصل آسيوي عاشوا في بلاد ما بين النهرين ثم هاجروا إلى الشمال الإفريقي عن طريق مصر، وفي الأخير يقول أنهم بمعزل عن العرب إلا ما تزعمه نسبة العرب في صنهاجة وكتامة وعندي أنهم من إخوانهم". وقسم البربر إلى قسمين:

◆ البتر : وهم أبناء مادغيس الأتر بن بر بن مازيغ.

◆ والبرنس : وهم أبناء برنس بن بر بن مازيغ.

فمنهم من عاش حياة البداوة والتنقل، ومنهم من استقر في المدن وتأقلم مع الحضارات القرطاجية والرومانية، ويعتبر البرانس أكثر احتكاكا بالحضارات القديمة من البتر.

ومن قبائل البتر نذكر: مديونة ولواتة، وزناتة، وزواوة، ونفوسة، ومطغرة، ومطماطة، وزواغة، ومغيلة، وفزة.

أما البرنس فمنهم: كتامة، وأوربة، وصنهاجة، ومصمودة، ولمطة، وجزولة، وعجيسة، وهسكورة. ومن أهم القبائل التي كانت تقطن في الجزائر في العهد الإسلامي يمكن ذكر: زناتة وصنهاجة وكتامة. وعلى أية حال فإن حياة البربر الاجتماعية وطريقة معيشتهم تشبه كثيرا حياة العرب في الشام وجزيرة العرب مما يدل على الصلة الوثيقة بين البربر والعرب، ودليل ذلك التفاهم الكبير بينهم وبين الفينيقيين، وهذا على خلاف الغزاة الأوروبيين. ومن الممكن جدا أن قسما كبيرا من البربر أصلهم من العرب أو من إخوانهم أو أبناء عموماتهم، وهذا ما يتجلى في الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها مثلا الزناتيون حيث كانوا مثل عرب المشرق يسكنون في الخيام وينتقلون بها من مكان لآخر بحثا عن الكلاء والماء لمواشيهم ويركبون الإبل والخيول، وهذا ما لاحظته بن خلدون بنفسه، كما أنهم يتشابهون شكليا أي جسديا حيث يصعب التفريق مثلا بين فلسطيني وسوري وجزائري. وأغلبية القبائل التي لازالت إلى يومنا تتكلم باللهجة الأمازيغية تقطن بالمملكة المغربية حيث تبلغ نسبتها 45 %، مقابل 30 % بالجزائر، و20 % في ليبيا، و2 % في تونس.

ومن المؤكد أن هذه اللهجة تقلص مستعملوها مع مرور السنين بسبب اعتمادها على الشفهية، وإن بقت بعض المناطق تتكلم بها إلى يومنا فذلك راجع لوجودها في جهات جبلية منعزلة كانت أصعب منالا على الغزاة حيث لم يكن هناك احتكاك ومواقع عبور، بينما استسلمت الأمازيغية في المناطق

الأخرى للغة العربية حسبما تفرضه الضرورات الاقتصادية والاجتماعية مع مختلف أرجاء العالم العربي والإسلامي، هذا بالإضافة إلى أن تمكن الدين الإسلامي من نفوس البربر جعلهم يتشوقون إلى معرفة كنوز هذه اللغة لفهم كتاب الله (القرآن) وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

أما المعربين من سكان الشمال الإفريقي فحسب اعتقادي الراسخ أنهم من أصل بربري عربهم الإسلام مثلهم مثل ما وقع للمصريين، وذلك ما يتبين من خلال الفترات التاريخية التي مرت بها دول الشمال الإفريقي منذ الفتح العربي الإسلامي، فكيف نفسر مثلا انقراض اللهجة الأمازيغية في جهات عديدة من الوطن، وفي نفس الوقت فإن الفاتحين العرب المسلمين على خلاف الغزاة الأوروبيين لم تكن لهم سياسة استيطان، كما أن الجيوش العربية المرسلة من الشرق كان عددها قليلا بحيث لم يتجاوز 100 ألف، ففي سنة 50 هـ / 670م دخل إلى إفريقية رفقة القائد عقبة بن نافع 10000 جندي، وفي سنة 78 هـ / 697م كان عددهم رفقة القائد حسان بن نعمان 40000 فارس، وفي سنة 123 هـ / 740م بلغ عدد الجيش الذي صحب كلثوم بن عياض 30000 مقاتل، وفي سنة 146 هـ / 763م دخل إلى إفريقية بقيادة ابن الأشعث 40000 جندي، ومع هذا فلم يستقروا جميعا بإفريقية بل إن الكثير منهم عاد إلى بلده الأصلي أو سقط في ميدان المعركة التي كانت تدور رحاها مع خوارج البربر، هذا بالإضافة إلى أن رسالة المسلمين العرب كانت روحية.

وماعدا غزو قبائل عرب بنو هلال وسليم للشمال الإفريقي لأسباب سياسية والاستقرار به في عهد الصنهاجيين لم تعرف أي هجرة من المشرق إلى المغرب، ومهما بلغ عدد رجال بني هلال لم يكن ليؤثر على المقومات الجنسية لأهل المنطقة. ومع هذا، فلا بد الاعتراف بالجميل للفاتحين العرب المسلمين، فعن طريقهم دخلت الجزائر والشمال الإفريقي في عصور الأنوار بعد أن كان منذ عدة قرون من قبل يتخبط في ويلات الاضطهاد والظلم الروماني والوندالي والبيزنطي، وفي هذه الفترة التاريخية الإسلامية تمكنت شعوبها من استرجاع سيادتها وبناء دول تضاهاى بها العالم في كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية من أمثال الدولة الرستمية، والحمادية، والمرابطية، والموحدية، والزيانية التي أنجبت قادة عظماء أمثال يوسف بن تاشفين، وعبد المؤمن، وبلكين، ويغمرسن وغيرهم.

وفي هذا الوسط ترعرع علماء كبار ساهموا في تطور الحضارة العربية الإسلامية ومن بعدها الأوروبية التي اعتمدت على مؤلفاتهم في رقيها، كابن خلدون والإدريسي وغيرهم، هذا ناهيك عن الدين الإسلامي وهو أعز ما تملكه شعوب هذه المنطقة.



كتابة بخط تفيناغ اكتشفت بأراضي المالي

العهد الفينيقي

1200 – 146 ق.م

ينتسب الفينيقيون إلى العنصر السامي الذي ينتمي إليه العرب وهم من الفرع الكنعاني، هجر أجدادهم من موطنهم الأول الواقع في شبه الجزيرة العربية إلى شمال بلاد الشام واستقروا منذ عهد قديم في لبنان الحالية وسواحل سوريا، وسمي وطنهم بفينيقيا. وقد ساعدتهم غنى المنطقة بثروتها من خشب الأرز التي كانت أشجاره تغطي لبنان على الاستقرار وصناعة السفن.

وهذه الثروة هي التي جعلت هذه المنطقة تعيش في صراع دائم مع الدول المجاورة لها مما جعلها عاجزة عن تحقيق الوحدة السياسية، فكانت كل مدينة من المدن الفينيقية مستقلة عن الأخرى، ومن أهم المدن التي أنشئوها: طرابلس، أرواد، جبيل، صيدا، صور، بيروت. وتعتبر مدينة صور من أهم المدن الفينيقية الواقعة على الساحل، فهي التي شجعت وساعدت ماليا حملات التوسع والبحث عن محطات قصد ممارسة التجارة، ومنها تمت هجرة أليسا إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط.

وكان التراع والتنافس شديدا بين المدن الفينيقية قصد احتكار الأسواق التجارية مما أدى بهم إلى البحث عن أسواق خارج ديارهم، وبفضل احتكاك الفينيقيين بالشعوب الأخرى وخاصة المصريين تفوقوا في ميدان التجارة، وهكذا كان منهم تجار وبحارة وصناع. وبما أن الفينيقيون كانوا تجارا ماهرين يهدفون إلى الربح أنشئوا لهم أسطولا بحريا جابوا به معظم شواطئ العالم القديم، وقد وصلوا في مغامراتهم التجارية إلى البحر الأسود والقوقاز. وكان ضمن المواد التجارية التي تصدرها التماثيل والحلي والثياب الأرجوانية والفخار والزجاج والأخشاب، ويستوردون بالمقابل المعادن، واعتمد التبادل

التجاري في عهدهم على المقايضة. وكان مجتمعهم مقسم إلى عدة طبقات يأتي في أول الهرم الحكام ويليهما طبقة الكهنة والأرستقراطيين وأخيرا مجلس عامة الشعب.

وأهم حدث تاريخي قام به الفينيقيون هو اختراعهم للخط الذي تفرعت عنه مختلف الخطوط العالمية من عربية ولاتينية وعبرانية وغيرها. وعلى خلاف الحضارات التي سبقتها لم يوجد من التراث الفينيقي إلا العدد القليل، وهذا راجع لضياعه ومحوه من طرف الغزاة وخاصة الرومان، ومعظم ما كتب عن تاريخ الفينيقيين تم عن طريق المؤرخين الإغريق والرومان ولكن هؤلاء كانت كتابتهم متحيزة نحو روما ومعادية لكل ما هو سامي. وكان للفينيقيين أدب يتضمن على الخصوص أشعار ملحمية ودينية وهذا ما يتجلى من خلال النقوش المكتشفة في قرطاجنة، أما ديانتهم فكانت تتمثل في تقديس مجموعة من الآلهة مصنوعة من الحجر تقدم لها القرбан تحت إشراف الكهنة. ومن العوامل الأخرى التي أدت بالفينيقيين للتوسع في البحر المتوسط منها الصراعات السياسية والعسكرية مع الدول المجاورة لها التي كانت تريد الاستيلاء على أراضيها ومنها الدولة المصرية والآشورية والإمبراطورية الحثية في آسيا الصغرى، هذا إلى جانب الصراعات السياسية الداخلية بين المدن الفينيقية والتنافس بين الأمراء على الحكم، مما جعل الساحل الفينيقي عرضة لأطماع الشعوب المجاورة، وكذلك قلة مساحات الأراضي الزراعية مما أدى بهم إلى الاعتماد على التجارة البرية والبحرية، وساعدهم في ذلك وجودهم بالقرب من الساحل وتوفر الأخشاب لبناء السفن، فتعرفوا على الطرق البحرية البعيدة.

ولبيع منتجاتهم تطلب منهم البحث عن أسواق خارجية يمكن من خلالها بيع سلعهم للشعوب، فأسس الفينيقيون عدة محطات تجارية في كل من سواحل الغال وقادس التي تقع في شبه جزيرة ايبيريا والتي كانت غنية بمعادن الفضة والنحاس والقصدير، كما أسسوا مستوطنة ايبزا بجزر الباليار، وقبرص، ورودس، وصقلية التي استقروا على كامل سواحلها الشرقية والغربية، وساردينيا، ومالطة، من بعدها مستوطنة ليكسوس الواقعة على الشاطئ الغربي لشمال إفريقيا، ومدينة أوتيكا على خليج تونس، وأخيرا قرطاجنة بتونس، وكان الغرض من تأسيس هذه المدن منه ما هو تجاري ومنه ما هو استراتيجي. وهذا ما يذكره المؤرخ ديودوري الصقلي (Diodore): "إن الفينيقيين الذين كانوا منذ عهد قديم يبحرون بدون هوادة لممارسة التجارة، أسسوا العديد من المستعمرات على شواطئ ليبيا، وفي جهات أخرى من أوروبا الغربية".

وكانت هذه المستوطنات حسبه سابقة على تأسيس مدينة قانس. وأدى تأسيس هذه المستوطنات إلى هجرة الفينيقيين من موطنهم الأم إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط وامتزاجهما بالسكان المحليين، وهذا ما يذكره المؤرخ سترابون (Strabon): "إن التجار الفينيقيين الذين اجتازوا أعمدة هرقل كانوا قد أسسوا مدنا على شواطئ غرب البحر المتوسط، وأيضا بالقرب من وسط الساحل الليبي بعد وقت قصير من نهاية حرب طروادة". كما يقول: "بأن الفينيقيين كانوا يملكون أفضل ما هو موجود في شبه جزيرة ايبيريا وفي ليبيا قبل عصر هوميروس". ومن مميزات التجار الفينيقيين أنهم كانوا مسالمين يتأقلمون بسهولة مع أي وضع سياسي في المناطق التي يتزلون بها ولا يتدخلون في الشؤون السياسية الداخلية لأي دولة، فربطوا مع السكان المحليين علاقات تجارية وصداقة سمحت لهم فيما بعد بتأسيس عدة محطات تجارية. وكان الفينيقيون في بداية الأمر يهتمون بالتجارة البحرية فقط، ولما أصبحت مدينة قرطاجة بعد ذلك تهيمن على الحوض الغربي للبحر المتوسط بدؤوا يعتنون بأسطولهم الحربي حتى يضمنوا لأنفسهم السيطرة الكاملة على المنطقة، فبدأت الدويلات الإغريقية تنافس قرطاجة في جنوب إيطاليا وصقلية للتوسع التجاري، فعملت قرطاجة على تحطيم الأسطول الإغريقي وطردهم من بعد من جنوب إسبانيا.

وفي حروبها مع الإغريق والرومان كانت بحاجة إلى جيش، فاعتمدت إلى جانب مواطنيها على تجنيد المرتزقة من السكان المحليين. واستطاعت مدينة قرطاجة بحكم موقعها الإستراتيجي أن تتزعم كل المستوطنات الفينيقية. وكانت في بداية الأمر قرطاجة مرتبطة بالوطن الأم مدينة صور التي كانت تمدها بالعون ثم بدأت تتحول تدريجيا إلى دولة مستقلة بعد أن كثر عدد المهاجرين الفينيقيين إليها وسقوط مدينة صور في أيدي الآشوريين في القرن السادس ق.م، وبذلك تحول مركز الحضارة الفينيقية إلى قرطاجة.

وحل الفينيقيون بسواحل شمال إفريقيا حوالي القرن الثاني عشر ق.م، وشملت المحطات التجارية الفينيقية كامل سواحل بلاد المغرب الشرقية من الحدود الشرقية لخليج السرت إلى مدينة قرطاج غربا، فعلى طول المسافة الساحلية بين سوسة وقرطاج أنشئت على التوالي: سوس (Sousse)، نابلس (Néapolis)، طبركة (Tabarca)، وكيركوان (Korkowane)، محطة بترت (Hippo-zarit)، عنابة (Rigius)، وسكيكدة (Rusicada)، وجيجل (Ighilgili)، بجاية (Saldae)، ودلس (Rusuccru)، وماتيفو (Rusguniae)، الجزائر العاصمة (Icosium)، تيبازة، شرشال (Iol)، تنس (Kartennae)، ومليلة

(Rusadur)، وواصلت حتى المغرب الأقصى تطوان (Tamuda)، طنجا (Tingi)، أغادير، وبالإضافة إلى هذه المحطات التجارية البحرية الموجودة بالشمال الإفريقي أسست موانئ أخرى في إسبانيا وسردينيا وصقلية، ومن هذه المحطات كان الفينيقيون يمارسون نشاطهم التجاري مع الأهالي. واكتفوا في البداية ببناء المستوطنات والمحطات التجارية على السواحل دون محاولة التوغل داخل أراضي الشمال الإفريقي، وكانت تسود علاقة طيبة بين القرطاجيين والسكان المحليين- لذلك لا يحدثنا التاريخ عن اضطرابات اجتماعية لسكان الجزائر في الفترة الأولى من النشأة بل وطيلة العهد الفينيقي بها.

نشأة قرطاج

814 – 146 ق.م

يرجع تاريخ تأسيس مدينة قرطاج إلى سنة 814 ق.م من طرف المهاجرين الفينيقيين الذين خرجوا أفواجا متتابعة من مدينة صور متوجهين إلى إفريقية حيث أنشئوا مدينتهم العظيمة قرطاج، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى أليسا (Elisa).

وتذكر الأسطورة بأنه بعد وفاة الملك متان بقي الحكم لابنته الأميرة أليسا وابنه الأمير بغماليون، وكانت أليسا على غاية كبيرة من الجمال فتزوج بها خالها عاشر باس الكاهن الأكبر لمعبد الإله ملقارت الذي كان موفور الثروة، فقتل بغماليون زوج أخته بغية الحصول على ماله، فخافت أليسا على حياتها، وفي غيابه حملت أموال زوجها وأبجرت بها صحبة مؤيديها إلى قبرص وهناك انظم إليها كاهنها يونو (juno)، كما حملت معها ثمانين فتاة من قبرص ليكن أزواجا للشباب الذين كانوا معها ومن ثم إلى شمال إفريقيا، فترلت بالقرب من مدينة أوتيكا حيث رحب بها البربر الذين ابتاعت منهم قطعة أرض مقدار جلد ثور، قطعت الجلد إلى أشرطة صغيرة أحاطت بمساحة تكفي لبناء مدينتها الجديدة. فوسعتها من بعد بتشييد بنايات وموانئ ومعابد لممارسة الطقوس الدينية، وساعدها في هذا المشروع الكبير السكان الأصليون من النوميديين بمنحهم إياها اليد العاملة، وهكذا أصبحت قرطاج عاصمة للمستعمرات الفينيقية.

وتقع مدينة قرطاج في خليج تونس في موقع استراتيجي، مما سمح لها بالهيمنة على غربي البحر المتوسط، فأصبحت أول قوة بحرية وتجارية في المنطقة، فتقاطرت عليها أفواج الفينيقيين مما جعل سكانها يتكاثرون حتى أصبحت تشكل إمبراطورية. وإلى جانب قرطاج أسس الفينيقيون العديد من المدن من

أهمها أوتيكا، وحضرموت (سوس)، وناحيتي مضيق جبل طارق قادس، ولكسوس. وعندما بسط القرطاجيون نفوذهم على الشمال الإفريقي استولوا على كورسيكا وسردينيا وشبه جزيرة ايبيريا وجزر البليار وجزء من صقلية، وتمكنت قرطاج من التغلب على منافستها الإغريق حتى قضى عليها الرومان.

وقد وصف المؤرخ أبيان (Appien) مدينة قرطاج: "بأنها تشبه السفينة الراسية". أما المؤرخ بوليبيوس (Polybius) فقد ذكر بأن: "قرطاجنة تمتد على شاطئ خليج وسط شبه جزيرة محاطة بالبحر من جهة، وبالبحيرة من الجهة الأخرى. ولا يزيد عرض البرزخ الذي يربطها بليبيا عن خمسة وعشرين ستاد، وعلى مسافة غير بعيدة من قرطاجنة عبر الشاطئ، كانت تقع أوتيكا بينما تقع تونس على الجانب الآخر من البحيرة". وكانت مدينة قرطاج محاطة بأسوار يبلغ ارتفاعها 13 مترا وطولها 34 كلم مقسمة إلى أحياء حسب الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع القرطاجي، ولا يتعدى عدد سكانها حسب المؤرخ سترابون 700000 نسمة.

وفي أوائل نشأة قرطاج كان القرطاجيون يدفعون ضريبة سنوية امتدت مدة ثلاثة قرون للقبيلة الليبية التي كانت تملك الأرض التي أقيمت عليها المدينة، ثم أوقفوا دفع هذه الضريبة في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد لما بلغت دولتهم مركز القوة والازدهار السياسي والعسكري الذي مكنها من توسيع رقعة نفوذها، فأعلنوا الحرب على القبيلة الليبية وبسطوا سلطتهم على الأراضي الساحلية المجاورة، فشملت رقعة مملكتهم كل من مناطق الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وأراضي الشمال الإفريقي المجاورة لها، فأنشئوا مستعمرات فلاحية لغرس أشجار الزيتون والكروم والقمح وتربية الماشية. وقد تبنى البربر طرق الفلاحة القرطاجية، كما استطاعوا الاندماج في المجتمع القرطاجي، فتنبوا لغتهم ومعتقداتهم وتقدموا أولادهم في المدارس القرطاجية. كما كانت قرطاج تعتني بصناعة البواخر والنسيج والجلود والفخار والزجاج وتبادلها مع السكان المحليين بمقابل مواد أخرى، واستمرت الرفاهية القرطاجية حتى الحرب البونيقية الثالثة 146 ق.م. السنة التي صممت فيها عدوتها روما تحطيمها واستبدالها في منطقة شمال إفريقيا.

ولم ينجح النوميديون أي السكان الأصليون في الوقوف في وجه القرطاجيين لأنهم كانوا لازالوا يعيشون على النظام القبلي، كما كانوا يفتقدون إلى الوحدة السياسية، هذا ولا بد أن نشير أن علاقة سكان المغرب القديم بالوافدين الجدد من الفينيقيين كانت مبنية على التعاون السلمي، وإن كان التأثير

السياسي لقرطاج في البداية جد محدود على السكان المحليين فبالمقابل كان تأثيرها الاقتصادي يتجلى من الممارسات التجارية على مختلف الموانئ والتي تركت أثرا كبيرا على البربر. واعتمدت سياسة قرطاج على ربط علاقات ودية مع الأمراء البربر المحالفين لها ولم تحاول التدخل في شؤونهم الداخلية. ويجب التأكيد أن قرطاج لم تحتل كامل الشمال الإفريقي، فقد بسطت سيطرتها خاصة على قرطاج (تونس) وجزء من الشرق الجزائري إضافة إلى المناطق التي أسست فيها محطات تجارية بحرية بينما بقيت الأراضي الداخلية الأخرى مستقلة عن النفوذ القرطاجي، ومع هذا فقد تأثر أمراؤها وسكانها بحضارة قرطاج.

نظام الحكم والإدارة:

كان القرطاجيون يخضعون في البداية للملكية الوراثية ثم حلت مكانها الملكية الانتخابية، ويساعد الملوك حكومة تتكون من كبار الموظفين المنتمين إلى العائلات الغنية، وكان الحكام يدعون بـ (Sufflètes)، أما الحكومة فكانت تتألف من مجلسان: مجلس شيوخ يضم ثلاثمائة عضو، ومجلس دائم ينتقي أعضاؤه من بين أفراد مجلس الشيوخ ينتخبهم الشعب والذي كان له الحق في إعلان الحرب أو السلم، كما كان مجلس الشيوخ يقرر الضرائب ويصدر التشريعات القانونية ويشرف على تعمير المدن وإنشاء الموانئ.

وفي حالة ما إذا لم يصوت المجلس حول قرار ما بالأغلبية يعمد إلى الشعب لإصدار القرار النهائي، وفي الفترة الأخيرة من العهد القرطاجي تقلص نفوذ مجلس الشيوخ وأصبح النظام أكثر ديمقراطية يعتمد أساسا على مجلس الشعب الذي خولت له أهم الصلاحيات. ويقول المؤرخ الألماني المعاصر (J.Beloch): "إن نظام الحكم في قرطاج قد مر بمراحل تاريخية وسياسية حسب التسلسل التاريخي، ألا وهي أولا مرحلة الحكم المقدس ثم مرحلة الحكم الأرستقراطي، وأخيرا مرحلة الحكم الديمقراطي".

أما البربر فقد عاشوا في العهد القرطاجي يشكلون إمارات مستقلة الواحدة عن الأخرى تركز على النظام القبلي حيث لا حكم ولا قرار إلا للجماعة، أما الرئيس فكان دوره يتمثل في التوجيه والنصيحة والتوفيق بين الآراء. أما في مسألة الجيش فعلى خلاف الرومان لم يكن القرطاجيون محاربين بطبيعتهم، فقد كان استعمارهم للبلاد تجاريا اقتصاديا ولم يكن سياسيا أو حربيا، ففي البداية اعتمدوا في الدفاع عن أنفسهم على أبناء وطنهم وحلفائهم البربر، ولما توسعت رقعة إمبراطورياتهم جندوا في صفوفهم

المرتزة في الأراضي التي ضموها إليهم ولكن يسرحونهم حالما تنتهي الحرب، ولهذا لم يكن لهم جيش نظامي وعلى العموم لم يتجاوز جيش قرطاج المائة ألف جندي، ويقول المؤرخ ديودوري (Diodore) "أن من مجموع 75000 جندي لا يوجد إلا 2500 قرطاجي".

وكان القرطاجيون يعتمدون كثيرا على الغزو البحري نظرا لتفوقهم في هذا الميدان، ويلجأ عادة مجلس الشيوخ إلى حل النزاعات الخارجية بالوسائل السلمية ولا يدخل في الحرب إلا مرغما. وكان الجيش القرطاجي يتكون من المشاة والخيالة يستعمل في حروبه السيوف والرماح والمقاليع والأحصنة والفيلة والمدافع وهذه الأخيرة عبارة عن مجانيق تقذف الحديد والحجر. ومما لاشك فيه أن البحرية القرطاجية كانت الأقوى في تلك الفترة بفضل مهارة الحرفيين القرطاجيين وجودة الخشب حيث كان أسطولهم البحري يتكون بين مائة ومائتي سفينة تمكنوا به من توفير الازدهار لشعبهم وتوسيع رقعة مملكتهم.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

أهلها موقعها الاستراتيجي لأن تلعب دورا هاما في الميدان الاقتصادي، ولم يكن القرطاجيون في أول الأمر يهتمون بالصناعة والزراعة بقدر ما كانوا يعتنون بالتجارة التي كانت تدر عليهم أرباحا طائلة. فكانوا يجلبون معادن الفضة والقصدير والرصاص من دول حوض البحر المتوسط كإسبانيا وصقلية وسردينيا ثم يحولونها لبيعها للشعوب المتأخرة عن طريق المقايضة، ولم يستعملوا النقود المعدنية إلا في النصف الثاني من القرن الرابع كانت مصنوعة من الفضة. وقد كان القرطاجيون يحصلون على هذه المعادن من مواطنها الأصلية في كل من مقاطعة كرنويل في جنوب إنجلترا، وجزر كاسيتريدس التي كانت تحتوي على معادن القصدير، وإسبانيا التي وجدت بها مناجم الفضة والرصاص والنحاس. كما كانت تجارتهم تتم عن طريق البر بواسطة القوافل، وإلى جانب هذه التجارة كان الفينيقيون يتعاطون تجارة الرقيق.

وكان القرطاجيون يصنعون الحديد والنحاس والمعادن الثمينة، وخاصة أنهم كانوا بارعين في صنع وتصليح السفن ومنتجون الملابس وأدوات التجميل العاجية وأنواع الآلات الزجاجية والفخار والخزف

تمتاز بتنوع الأشكال والتمائيل الصغيرة والعاج والحلي وصبغة الأنسجة وصناعة الأخشاب والنقش على الحجارة الكريمة والدباغة والصبغة والحياكة وأدوات الفلاحة، كما أصبحوا يقلدون مصنوعات الشعوب المصنعة، إضافة إلى هذا كانوا يصنعون الأسلحة الحربية، كالسيوف والرمح. وقد برع القرطاجيون في الزراعة وساهموا كثيرا في تطويرها، ومن أشهر علمائهم في هذا الميدان ماغون (Magon) الذي ألف العديد من الكتب في الفلاحة من أشهره "دراسة في علم الزراعة" يتشكل من 28 جزءا ويتضمن مجموعة من النصائح في فنون الفلاحة وتربية المواشي وإدارة الأملاك الريفية، وهذا نص لماغون يقول فيه: "ينبغي على من يشتري أرضا زراعية أن يبيع بيته في المدينة، حتى لا تبقى لديه الرغبة التي تدفعه إلى عبادة آلهة منزله في المدينة بدلا من عبادة آلهة الريف. والمرء الذي يجد منفعة أكبر في مقره في المدينة ليس بحاجة لامتلاك أراضي في الريف".

وقد اهتموا بغرس أشجار الزيتون والكروم والرمان والتين واللوز وزراعة القمح والشعير وإنتاج الخمور وزيت الزيتون، بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من الفواكه والخضراوات، فنشأت فيها حدائق ذات بهجة، كما اعتنوا بتربية المواشي كالغنم والماعز والبقر والأحصنة والحمير والبغال، إضافة إلى الصيد البحري الذي أسهم إسهاما كبيرا في تموين سكان قرطاج. ويشير كتاب التاريخ الذي ألفه ديودوري الصقلي بأنه في أواخر القرن الرابع ق.م. عندما غزا أجاثوكليس (Aghathocles) بلاد شمال إفريقيا، ونزل بجنوده في طرف شبه جزيرة اسبونة وجد في المنطقة الريفية المحيطة بقرطاجة بساتين جميلة ومروجا خضراء مليئة بالقطعان والأبقار والخيول. ولتأمين الاحتكار التجاري ارتبطت قرطاجة مع روما بمعاهدتين كانت أولاهما سنة 509 ق.م. والثانية سنة 348 ق.م. وقد نص في هاتين المعاهدتين على حق قرطاجة في احتكار تجارة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وألزمت الرومان وحلفائهم بعدم تعاطي التجارة على شواطئها قبل أخذ إذن من قرطاجة، وبقي الأمر هكذا حتى فقدت قرطاجة سيادتها تدريجيا عن صقلية وإسبانيا.

ووفرت التجارة الخارجية لقرطاج أموال طائلة بحيث لم يعرف ميزانها التجاري العجز أبدا، ومن صادراتها زيت الزيتون والخمر والحبوب والأرجوان واللحوم المقددة، بالإضافة إلى المنتجات المصنعة الأخرى مثل الأثاث والأنسجة المطرزة والخزف والحلي والمعادن الخام التي تستخرجها من مناجم الفضة بإسبانيا والقصدير من كورنواي والذهب من بامبوك، وإلى جانب تجارتها الخارجية مع دول الواقعة في

البحر الأبيض المتوسط كانت التجارة الداخلية جد نشيطة حيث أقيمت عدة أسواق يتبادل فيها الأهالي بضاعتهم، وربطت بين المناطق الشمالية والصحراوية علاقة تجارية هامة يتبادل فيها الطرفان السلع حيث كانت القوافل الصحراوية تحمل إلى قرطاج الجلود والذهب وريش النعام والعبيد، وبالمقابل يبيع القرطاجيون والأهالي لهم مختلف السلع كالأقمشة والأحجار الكريمة والملح والحلي، وإلى جانب الأموال الناتجة عن المبيعات كانت خزانة الإمبراطورية تمول من الرسوم المفروضة على السفن الراسية في موانئ قرطاج.

وكانت عادات وتقاليد القرطاجيين شرقية في مظهرها وجوهرها، فكان الأب قائد الأسرة وله السلطة الكاملة عليها، كما كانت للمرأة مكانة محترمة في المجتمع القرطاجي استطاعت من خلالها أن تتولى بعض المناصب الدينية والسياسية، ومن هذه النساء نذكر أليسا وسوفونيسبا امرأة هسدروبال. وكان القرطاجيون يبعثون أبناءهم لتعلم فن التجارة، كما سمح لهم الاحتكاك مع الشعوب الأخرى تعلم عدة لغات أجنبية. وكان المجتمع القرطاجي مقسم في عهدهم إلى طبقات يأتي في المرتبة الأولى طبقة الحكام والأرستقراطيين والكهنة، ثم عامة الشعب المشكل من التجار والصناع والعمال، ومن بعد العبيد لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولكن كانوا يعاملونهم معاملة حسنة.

كما كان المجتمع القرطاجي متفتح بحيث عاش فيه الأجانب من اليونانيين والمالطيين والصقليين بكل حرية، وتمكنوا الحصول على الجنسية القرطاجية في مدة قصيرة بعد أن برهنوا عن جدارة ونجاح اندماجهم في المجتمع، كما تزوج القرطاجيون بالنساء الأجنبيات، وكانوا لا يأكلون لحم الخنزير، ويرسمون يدا بشرية على أبوابهم لتقيهم من العين، كما كان لباسهم شرقيا يرتدون القمصان الطويلة ذات الأكمام الواسعة ويلبسون البرنوس ويضعون على رأسهم الطربوش، أما شعر رؤوسهم فكان قصيرا ولحاهم متوسطة الطول، وكانت نساؤهم يستعملن العطر والكحل والحناء للزينة. وتركت هذه العادات والتقاليد آثارا عميقة لدى الأهالي البربر المتأثرين بحضارة قرطاج، فعبدوا آلهتهم وسموا أبناءهم بأسماء قرطاجية وقلدوا أساليبهم الفنية والفلاحية. وكان القرطاجيون يعضون أوقاتهم الترفيهية في السيرك حيث يستمتعون بمشاهدة الحيوانات المفترسة التي تزخر بها المنطقة كالضبع والأسد والفيل والزرافة وابن آوى.

الحياة الفكرية والدينية:

أما حياتهم الفكرية فتمثلت فيما تركه علماءهم من مؤلفات شعرية وفلسفية وتاريخية وعلمية، ومن أشهر علمائهم في ميدان الفلاحة ماغون (Magon) الذي كتب الكثير في هذا الاختصاص، ومن المؤرخين سلينوس (Silénos)، ومن فلاسفتهم أسد روبال (Asdrubal). ومن أهم المؤثرات البونية في البربر هي اللغة الفينيقية التي انتشرت انتشارا واسعا بينهم، فاستمرت لغة تخاطب إلى وقت متأخر من الحكم الروماني. ومن أعظم أثر عمراني تركه القرطاجيون هي مدينة قرطاجة التي لا تزال أطلالها شاهدة على هذه العظمة إلى يومنا، وكانوا يقلدون في بناء مساكنهم وأوانيتهم الخزفية الفن الإغريقي والمصري.

أما حياتهم الدينية فكانت تتمثل في عبادة آلهة متعددة مصنوعة من الحجارة ومنقوشة يصفون عليها صور بشرية، وتمتاز بتضحيات قاسية، فكان لكل مدينة إلهها وهو تمثال إذ يقدم إليه القرطاجيون الذبيحة من الحيوانات وأطفالهم قربانا إذ ألزم الأمر ليكفروا عن خطاياهم، ومن أشهر آلهتهم "بعل حمون" وهو أكبر آلهة قرطاج. وقد أسس القرطاجيون العديد من المعابد لآلهتهم نذكر منهم معبد أشمون وبعل حمون وتانيت يقيمون من أجلهم الأعياد، ويشرف عليهم كهنة يتمتعون بهيبة كبيرة تتمثل مهامهم في إقامة الطقوس الدينية. كما كانوا يعتنون بدفن أمواتهم إذ يقيمون من أجلهم احتفالات تحفظهم من شر العالم الآخر لأنهم كانوا يعتقدون بخلود النفس البشرية، والقبر عبارة عن بيت تحت الأرض مبني بالحجارة الجميلة المزخرفة، وقد يدفن الميت مع جواهره وبعض الآنية الفخارية وأدوات زينة ومصباح وأباريق، وقد سادت منذ القرن الرابع قبل المسيح عادة حرق الأموات وحفظ رمادهم في وعاء داخل القبور، وقد تأثر السكان المحليون بديانتهم، فكانت بعض آلهتهم موضع تقديس من البربر خصوصا بعل، وتانيت، وبعل حمون الذي هو إله مزدوج يمثل البربر والقرطاجيين.

حروب قرطاجة

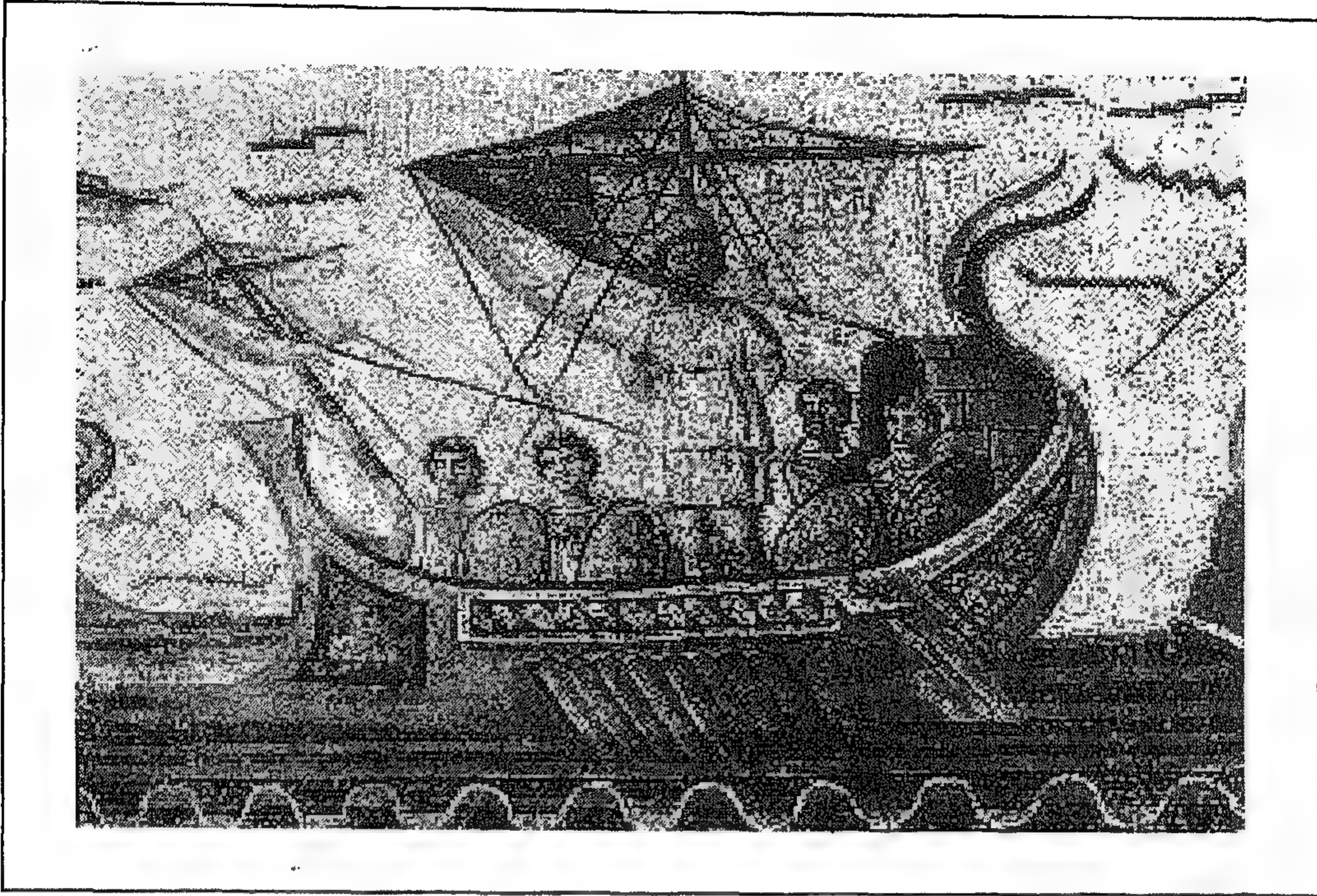
الحروب الصقلية:

بينما كان الإغريق يحتلون الجزء الشرقي من جزيرة صقلية كان القرطاجيون يحتلون الجهة الشمالية والغربية، وكان الاصطدام محتمل بينهم لأن الإغريق كانوا ينافسون قرطاجة في منطقة نفوذها بجزيرة

صقلية، فدخلت قرطاج بقيادة زعيمها مالي في حربين متتاليتين مع الإغريق استطاعت خلالهما التغلب على كل من القائدين الإغريقين بنثاليوس سنة 580 وداريوس سنة 510، ثم انهزمت في معركة هيمر سنة 480 ق.م على يد الطاغيتين جيلون وتيبرون، وهذا عندما حاولت الاستيلاء على مدينة هيمر، فأرغمت خلالها قرطاج على دفع ضريبة حربية لليونان، انتحس على إثر هذه الهزيمة القائد القرطاجي هميلكار. ولكن حفيده القرطاجي حنبعل الماقوني استغل النزاع الذي كان واقعا بين المدن اليونانية وتمكن من احتلال مدينة هيمر سنة 409 ثم أقرينجني سنة 406. وعندما تولى قيادة اليونان دونيس الطاغية حاول الانتقام من الهزيمة التي لحقت بلاده لكنه انهزم في أربع حروب على يد القرطاجيين كادت خلالها أن تسقط عاصمته سرقوسة في يد القرطاجيين، استغل من بعد دونيس الوباء الذي لحق الجيش القرطاجي وشن عليهم هجمات تكللت بالنجاح، اضطرت على إثرها قرطاج الانسحاب من مدينة هيمر.

ولما تربع على عرش سرقوسة سنة 317 القائد أغاثوكل (Aghathocle) بادرت قرطاج بالهجوم عليه وتمكنت من حصار سرقوسة، لكن القائد أغاثوكل تمكن من فك الحصار المضروب عليه ونقل الحرب إلى شمال إفريقيا، وفي سنة 310 نزل بقواته الضخمة المقدرة بـ 14000 جندي على الأراضي التونسية واستولى على مدن سوسة ثم أوتيكة وبترت ثم التحق بصقلية، وبعد مدة عاد مرة ثانية إلى إفريقيا، وعندما لم يصل أغاثوكل إلى تحقيق هدفه أبرم سنة 306 معاهدة صلح مع القرطاجيين أعاد بموجبها إلى قرطاج كل المدن التي استولى عليها مقابل مال وحبوب، واستمرت هذه الهدنة إلى غاية وفاته سنة 289 ق.م.

وبعد وفاة أغاثوكل اجتاحت دولته حرب أهلية استفادت منها قرطاج في استرجاع مستعمراتها بصقلية وتمكنت من حصار مدينة سرقوسة، حينئذ استنجد قوادها بالإغريقي بيرهوس (Pyrihos) ملك مدينة ايبيروس الذي كان موجودا آنذاك بإيطاليا، فتمكن هذا الملك من فك الحصار على هذه المدينة، وعندما فكر في نقل الحرب إلى إفريقية اصطدم بثورات الصقليين حينئذ عدل فكرته ورجع سنة 275 إلى إيطاليا خائبا. استأنفت قرطاج من بعد الحرب ضد الإغريق وتمكنت من بسط نفوذها على غربي جزيرة صقلية واستولى أسطولها سنة 268 على مدينة مسينا ووضع فيها حامية حينئذ وجدت قرطاج نفسها وجه لوجه مع روما.



الحروب البونيقية - الرومانية

الحرب البونيقية الأولى (264 - 241 ق.م):

دامت الحروب الثلاث بين قرطاجنة وروما ما يزيد على القرن من سنة 264 إلى 146 ق.م أدت في نهاية المطاف إلى سقوط قرطاجنة واحتلال الإمبراطورية الرومانية للشمال الإفريقي، وسبب هذه العداوة انتشار نفوذ قرطاجنة في البحر المتوسط وظهور السلطة الرومانية بجنوب إيطاليا. فوُقاع الحرب الأولى كانت تدور بصقلية حيث أصبحت الدولتان وجها لوجه، فبينما كان القرطاجيون يحتلون مسينا (Massena) كان الرومان موجودين في ريجيوم (Regium). وسبب نشوب الجرب بينهم يرجع للمرتزقة المامرتيون الذين كانوا جندا مأجورين في قوات الإغريقي هيرون الثاني (Heiron II) حاكم صقلية الشرقية، فعندما أفهوا خدمتهم العسكرية وكانوا متوجهين إلى إيطاليا احتلوا مدينة مسينا وقاموا بقتل سكانها، فنهض إليهم هيرون وحاصرهم ثم تدخل الأسطول القرطاجي الذي كان متواجدا بالساحل فاستولى على مسينا وأرغم المرتزقة على الرحيل، فاستنجدوا حينئذ بروما التي نقضت معاهدة السلم المنعقدة مع قرطاجنة وأعدت لهم جيشا كبيرا، ودارت المعركة البحرية بينهم بميليس (Myles) سنة 260 ق.م ثم ايكونوموس (Economus) سنة 256 ق.م، وكان النصر فيها للرومان، فتشجع الرومان بهذه

الانتصارات وبعثوا جيشهم المقدّر بحوالي 40000 جندي إلى إفريقية تحمله 330 سفينة ولم يتم لهم النصر حيث وقع قائدهم ريغولوس (Regulus) وجنده بأيدي القرطاجيين وألحقوا بهم هزيمة نكراء سنة 255 قتل على إثرها أغلبية الجنود الإيطاليين، ثم بعثت قرطاج سجينها ريغولوس إلى روما لطلب الصلح وإملاء شروط قرطاجنة لكن مجلس الشيوخ رفضها.

ثم تجددت الحرب بينهما ثانية بصقلية بقيادة القائد عملقار فخسرت قرطاج المعركة وركنت إلى الصلح وتم تسليم صقلية لعدوها روما سنة 241 ق.م إضافة إلى دفع غرامة حربية. ولم تكد تنهي الحرب البونيقية الأولى أوزارها حتى تهدد قرطاجنة ثورات جندها المأجور من النوميديين بقيادة ماثو والمرترقة بزعامة سبينديوس بسبب التقاعس في دفع مرتباتهم وتمكنوا من حصارها، وكادت قرطاج تسقط لولا تدخل عملقار (Amilcar) لإخماد تمرد الثائرين، فحاصروهم بمضيق بين جبلين يقال له طريق الفأس وقطع مواصلاتهم حتى هلكوا على آخرهم جوعا وعطشا وقتلا وكانوا حوالي عشرين ألف، وانتهى هذا التمرد سنة 237 بعد أن دام حوالي ثلاث سنوات، وبينما كان القرطاجيون مشغولين بثورة جندهم المأجور انتهزت روما هذه الفرصة واستولت على سردينيا وكورسيكا.

الحرب البونيقية الثانية (219 - 201 ق.م):

بعد انتصاره على تمرد المرترقة الثائرين عظمت شعبية عملقار، فحاول إصلاح نظام الحكم القرطاجي ولكن الأسر المهيمنة على الحكم عارضته، وللتخلص منه عينوه لفتح إسبانيا وهناك استولى على عدة مدن وشيد مدينة أليكانت، وعندما بدأ يشرع في محاربة الرومان لم تسعفه الظروف فتوفي سنة 229 ق.م دون قتال الرومان. فخلفه زوج ابنته أسدروبال (Asdrubal) الذي أسس مدينة قرطاجنة الجديدة جنوب شبه الجزيرة الايبيرية، وبعد اغتيال أسدروبال خلفه سنة 220 حنبعل الشهير ابن عملقار، وكان يبلغ آنذاك خمسة وعشرين عاما يمتاز بقوة القيادة والتنظيم وكان يبغض الرومان فترك أنحاه الأصغر أسدروبال بإسبانيا وسير جيشا ضخما يتكون من 50000 من المشاة و9000 من الفرسان و37 فيلا متوجها به لاحتلال روما ناقضا بذلك المعاهدة التي تمت بين أسدروبال والرومان عام 230 والمتعلقة بمحدود الدولتين، فاستولى على عدة مدن ثم تقدم في فصل الشتاء فاجتاز جبال البيريني وقطع جبال الألب بعد مشاق وصعوبات هلك على إثرها الكثير من جنوده وفيلته جراء البرد والثلوج ولم يبق

معه إلا حوالي ستة وعشرين ألف جندي وإحدى وعشرين فيلا تمكن بفضلهم من الانتصار على الرومان في عدة معارك بالجنوب الشرقي من إيطاليا وقتل حوالي سبعين ألفا من الرومان سنة 216، واستمر في انتصاراته حتى كاد أن يقضي على روما لولا تقاعس قرطاجنة عن إمداده بالمال والجنود، فسارع إليه أخوه أسدروبال بقوة عسكرية متكونة من الإسبان والغالليون لكنه قتل قبل أن يصل إليه.

وفي تلك الفترة أي في سنة 205 ق.م عين القائد العسكري سيبون (Scipion) قنصلا عاما لروما، فتحصل على ترخيص من مجلس الشيوخ الروماني بتنظيم حملة عسكرية ضد قرطاج في شمال إفريقيا، ونظرا لتخوفه من قرطاج التي كانت في ذلك الوقت تهدد روما وعدم معرفته بالأرضية الإفريقية وكذلك لغرض ضرب قرطاجنة من الداخل لإثارة متاعب لها اتصل بملك نوميديا الشرقية ماسينيسا (Massinissa) وملك نوميديا الغربية سيفاكس (Syphax) لمساعدته، ولكن سيفاكس الذي كان متزوجا من الأميرة القرطاجية سوفونيزبة (Sophonisbe) ابنة هسدروبال فضل التحالف مع قرطاجنة بعد أن كان من قبل حليف لروما. فلم يجد القائد الروماني سيبون صعوبة كبيرة في إقناع ماسينيسا للتحالف معه وخاصة بعد أن أغراه في حالة التعاون مع الرومان باستعادة مملكة والده من مغتصبيها القرطاجيين، وكان ماسينيسا يعلم أن ميزان القوى في ذلك الظرف كان لصالح روما لما حققته من انتصارات على قرطاجنة في إسبانيا، وكذلك تمكنها من القضاء على محاولات الإمداد الموجهة إلى حنبعل بإيطاليا أين بقي محاصرا.

وتبعا للخطة التي رسمها واتفق عليها كل من القائد سيبون وماسينيسا في إسبانيا عام 206 ق.م نزل الجيش الروماني بقيادة سيبون الاميلي (Scipion Emilien) في شواطئ نوميديا الشرقية أين كان ماسينيسا ينتظره رفقة أنصاره، فبادروا سنة 203 بالهجوم على قوات قرطاج وسيفاكس وتمكنوا من القضاء عليها، ثم لحق ماسينيسا الملك سيفاكس الذي وقع في نهاية الأمر في قبضته ودخل إلى مدينة سيرتا منتصرا. عسكر من بعد سيبون في تونس وأصبح يهدد قرطاج. ولما عاد حنبعل من إيطاليا بطلب من القرطاجيين حاول الدخول في مفاوضات سلمية مع سيبون، لكن هذا الأخير رفض اقتراحات قرطاج حينئذ اصطدم الجيشان في معركة مصيرية بالقرب من بلدة زاما (تونس) سنة 202 انتهت بهزيمة حنبعل. وقع من بعدها الجانبان معاهدة سنة 201 ق.م. تم بموجبها تنازل قرطاج عن ممتلكاتها خارج إفريقيا وتسليم أغلبية سفنها وتسريح جيشها ومنعها انشغال أية حرب داخل وخارج إفريقيا دون إذن

من روما، وأن تدفع غرامة مالية حرية لروما، وبالمقابل سمحت لقرطاج بالمحافظة على استقلالها وممتلكاتها في إفريقيا، كما نصت هذه المعاهدة في نفس الوقت على حق ماسينيسا في استرجاع أراضيه.

وعندما تولى سنة 195 ق.م الحكم القرطاجي حنبعل حاول إصلاح حال البلاد والجند بتحقيق العدل والقضاء على الرشوة وتقوية قرطاج فلم ينجح بسبب معارضيهِ الأرستقراطيين خوفاً على امتيازاتهم فدبروا له مؤامرة كانت الغرض منها تسليمه إلى روما، فاضطر جراً ذلك إلى مغادرة بلاده متوجهاً نحو سوريا، وهناك انضم إلى قوات ملكها أنطيوخس حيث طلب من هذا الأخير تنظيم حلف لمحاربة روما، غير أنه عندما نقلت روما الحرب إلى الشرق هزمت أنطيوخس وفي بنود معاهدة الهدنة التي عقدتها معه طلبت منه تسليم حنبعل، لكن هذا الأخير استطاع الإفلات من قبضتها وأمضى بقية حياته متنقلاً من منطقة لأخرى ومطارداً من طرف جواسيس روما، وعندما اكتشفوا مخبأه حاصروه فتجرع كأساً من السم كان بحوزته ومات مسوماً بمدينة أنطاكية في الشام سنة 183 ق.م.



قطعة نقدية رومانية
صور عليها سيبيون الاميلي



رسم لحنبعل قائد الجيش القرطاجي

ماسينيسا (238 – 148 ق.م):

وفي أثناء هذه الحروب البونيقية عمل ماسينيسا على التوسع لحسابه الخاص بضم بعض مستعمرات قرطاجة إلى نفوذه وهذا بعد انتصاره على منافسه سيفاكس ملك نوميديا الغربية وضم أراضيه إلى ملكه. وكانت فكرة ماسينيسا تهدف من البداية إلى التخلص من كل سيطرة أجنبية، فكانت طموحاته كبيرة في أن تصبح كل نوميديا مستقلة تحت حكمه. ومن الدوافع التي أدت بماسينيسا إلى الانقلاب على قرطاجة بعد أن كان من قبل حليفا لها في إسبانيا ضد الرومان مدة ستة سنوات (212 – 206 ق.م) هو تدخل قرطاجة رفقة سيفاكس في شؤون مملكته المتعلقة بموضوع الخلافة بعد وفاة الملك غايا والد ماسينيسا عام 207 ق.م، وكان الغرض من ذلك استغلال هذا الظرف من طرف سيفاكس لضم أراضى ماسينيسا إلى مملكته، وكذلك لسبب التراعات الإقليمية التي كانت تحدث من حين لآخر بين نوميديا الشرقية ونوميديا الغربية بمساهمة قرطاجة في إذكاء تلك الخلافات خدمة لأهدافها في المنطقة، هذا بالإضافة إلى إغراء القائد سيبون له في حالة التحالف معه باستعادة أجزاء مملكة والده غايا (Gaya) من مغتصبيها القرطاجيين.

وبدافع العداوة مع سيفاكس وتحقيق مطامحه السياسية في عرش نوميديا تحالف ماسينيسا مع الرومان للقضاء على قرطاجة، ونقل بذلك ميدان المعركة من شبه جزيرة ايبيريا وإيطاليا إلى منطقة النفوذ القرطاجي بالشمال الإفريقي. وكان شعار ماسينيسا آنذاك "إفريقيا للأفارقة"، وكانت تعني إفريقيا في وقته بالشمال الإفريقي حاليا. ودامت الحروب التي خاضها ماسينيسا ضد قرطاجة طيلة حكمه أي خمسون سنة. والغريب في الأمر حسب المؤرخ أبيان (Appien) أن ماسينيسا تربى في أحضان قرطاجة وزوج إحدى بناته إلى قرطاجي. وقد استطاع ماسينيسا استرجاع مملكته وتوسيع أراضيه التي كانت تابعة للدولة القرطاجية في خلال فترة تاريخية تمتد من 201 ق.م إلى 150 ق.م. فوحد مملكة نوميديا الشرقية والغربية ونظمها حسب النموذج القرطاجي، لأن ماسينيسا بالرغم من تحالفه مع روما لم ينشر اللغة اللاتينية بل نشر اللغة البونيقية وتبنى الحضارة الفينيقية، أما كنفادة على الخارج فقد اختار التجربة اليونانية. وقام في سبيل ذلك بعمل جبار وسط الأطماع القرطاجية والرومانية، فدعم دولته بمؤسسات سياسية واجتماعية حتى عم الازدهار الاقتصادي مملكته. وكان ماسينيسا يعمل على تحسيس النوميديين بالشعور الوطني وأهمية الدولة، ولذا كان يدفع بمواطنيه إلى الارتباط بالأرض والتخلي عن حياة الترحال،

فشجعهم بذلك على العمل الزراعي وتعلم النوميديون كيفية استغلال الأراضي الخصبة وممارسة الزراعة حتى أصبحوا يصدرون الحبوب من قمح وشعير إلى روما.

وسبب نجاحهم في الميدان الزراعي هو استفادتهم من التجربة القرطاجية في استصلاح الأراضي ووسائل الإنتاج، ويقول في هذا الصدد المؤرخ سترابون: "إن ماسينيسا هو الذي جعل من النوميديين أناسا اجتماعيين يحبون الزراعة". ولم يكتف ماسينيسا بتوعية شعبه على أهمية الفلاحة بل كان مثالا يحتذى به في هذا الميدان، وقال عنه ديودوري الصقلي: "لقد برع ماسينيسا في الأعمال الزراعية حتى أنه ترك لكل واحد من أبنائه 10000 هكتار مجهزة بكل الآلات اللازمة للاستغلال". كما اهتم بتنظيم أمور الدولة مستوحيا قوانينها من الدساتير البونيقية، هذا إلى جانب اعتناؤه بالثقافة فتفتحت دولته على مختلف التيارات التي كانت موجودة آنذاك وخاصة اليونانية والقرطاجية، فعمر المدن وبنى قصرا بعاصمته سيرتا يستقبل فيه الضيوف ونظم الإدارة وسكّ نقودا تصوره وأنشأ أسطولا بحريا وكون جيشا منظما ودائما بلغ عدده خمسين ألف جندي، كما اعتمد في تمويل خزينة مملكته على الجباية التي فرضها على مواطنيه النوميديين، وربط مملكته بعلاقات تجارية مع كل من قرطاج وروما وإسبانيا واليونان، فازدهرت نتيجة ذلك التجارة الداخلية والخارجية، وبهذا العمل الجبار ساهم ماسينيسا في تمدن البربر. لكن طموحات ماسينيسا الكبرى اصطدمت بمعارضة الرومان، فأصبحت روما متخوفة من التقدم الذي أحرزت عليه نوميديا ولذلك كانت تسعى لتفتيت هذه الدولة الفتية، وإن لم تستطع تحقيق هذا المشروع في حياة ماسينيسا فقد استغلت موته الذي حال دون استكمال الدولة النوميدية بالهيكل اللازمة لحمايتها. والخلاصة أن هذه الدولة الفتية التي أنشأها ماسينيسا كانت تستمد قوتها من قوة شخصيته، وهذا ما يفسر انهيارها بعد وفاته. وتوفي الاغليد ماسينيسا سنة 148 ق.م. عن سن يفوق مائة سنة ودفن في عاصمة مملكته مدينة سيرتا (قسنطينة).

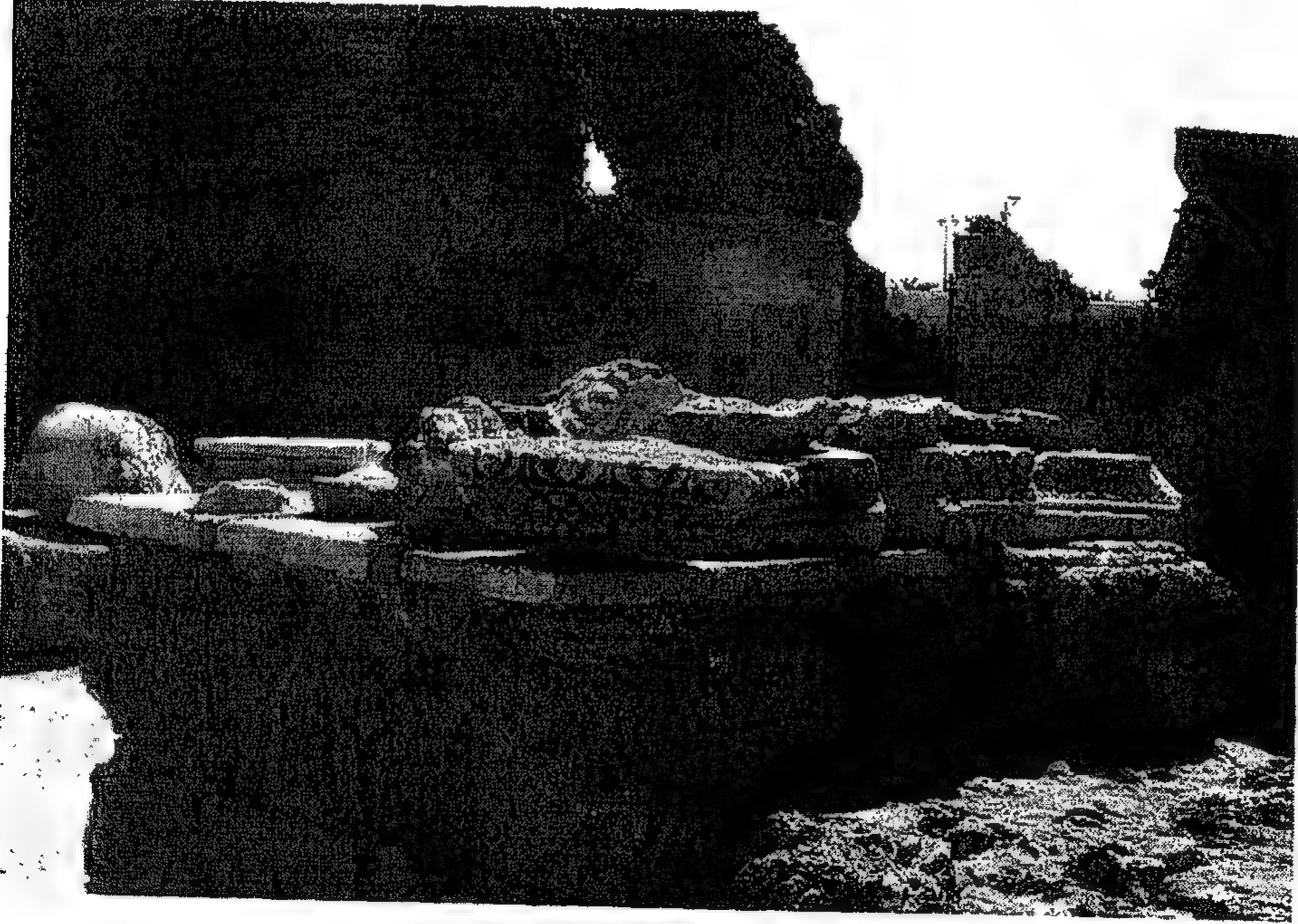


ماسينيسا

الحرب البونيقية الثالثة ونهاية قرطاج (149 - 146 ق.م):

على إثر هزيمة زاما انتهز البربر فرصة ضعف قرطاجنة فأخذوا يهددون سلطتها ويشنون عليها الغارات وفي مقدمة هؤلاء ماسينيسا. وكانت روما تساعد البربر خفية على إيقاع الثورة ضد قرطاجنة، بينما كانت هذه الأخيرة تطالب روما ببعث لجنة تحقيق لدراسة الوضع، وكانت تنحاز دائما إلى جانب ماسينيسا الذي يرجع اللوم على قرطاج بدعوى خرقها للمعاهدة التي أبرمتها مع روما سنة 201 ق.م. وفي إحدى المرات أرسلت روما أحد ساستها وهو "قاطون" لبحث أحوال إفريقية، وأثناء تجواله شهد ما وصلت إليه قرطاجنة من نهضة اقتصادية وما تزخر به من خيرات فلاحية وما يتمتع به شعبها من رخاء، فلما رجع إلى روما طلب من مجلس الشيوخ الروماني بمهاجمة قرطاج وأعلن في مجلس النواب "لابد من تدمير قرطاج Delenda Carthage". من بعد اضطرت قرطاجنة إلى إعلان الحرب ضد ماسينيسا منتهكة معاهدتها مع روما مما أجبر هذه الأخيرة إلى إعلان حرب ضدها سنة 149 ق.م، فحاصرت قرطاجنة مدة سنة عاش خلالها القرطاجيون الجوع والوباء، ركن القرطاجيون في النهاية إلى الصلح وقبلوا جميع الشروط مع كونها قاسية عليهم فسلموا أسلحتهم وسفن أسطولهم، لكن لما رأوا عزم الرومان على تدميرهم تداركوا ما فات فحصنوا مدينتهم من جديد واستخدموا كل الوسائل المتوفرة لديهم ليدافعوا عن مدينتهم فأنشئوا أسطولا بأخشاب منازلهم وصهروا الحلي وصنعوا من شعر النساء

حبالا لسفنههم، لكن تقاعس قائد الأسطول في الهجوم على الرومان ضيع الفرصة من أيديهم، وفي الأخير كانت قوات القائد الروماني سيبون أقوى منهم فقد نجحت في اقتحام أسوار مدينة قرطاجنة سنة 147 ق.م بعد أن أخفقت عدة مرات، فقاوم القرطاجيون بقيادة هسدروبال المعتدين داخل المدينة التي امتلأت بالدماء والقتلى مدة أسبوع إلى أن سقطت قرطاجنة في أيديهم سنة 146 ق.م. وعندما أوشكت المدينة أن تسقط في يد سيبون حاول هسدروبال الذهاب إليه سرا ليطلب العفو، ولما علمت امرأته بما فعل زوجها صعدت إلى سطح المعبد مع أولادها ونادت القائد الروماني سيبون بهذه الكلمات "إنني أرجو لك أيها الروماني كل النجاح لأنك تتصرف بالحقوق التي تملئها الحرب، لكنني أطلب من آلهة قرطاج ومنك أن تعاقبوا زوجي هسدروبال لأنه خان وطنه وآلهته وامرأته وأولاده"، ثم رمت بنفسها مع أولادها في نار أشعلتها لهذه الغاية. ولحق آثار القرطاجيين إلى الأبد أضرم الرومان النار في قرطاج ودمروها تدميراً، فقبضوا على التراث القرطاجي بكامله ثم حولوها إلى مقاطعة رومانية، وهكذا انطفأ نور قرطاج بعد أن أدخلت بفضلها إفريقيا الشمالية في التاريخ وبعد أن دام ملكها وشعاعها حوالي ستة قرون.



الآثار القرطاجية ببلدة قرطاج التونسية (العاصمة)

العهد الروماني

146 ق.م - 430 م

من المبررات التي دفعت روما لاحتلال شمال إفريقيا الوجود الفينيقي الذي كان ينافسها في البحر المتوسط، فبعد أن تمكنت روما من القضاء على جارتها الإغريق في الجنوب وبسط نفوذها على كامل التراب الإيطالي جنوباً أصبحت قرطاجة الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك من القوة ما يعادل قوة روما، فعملت هذه الأخيرة على تقليص نفوذ قرطاجة شيئاً فشيئاً حتى بسطت نفوذها على حوض البحر الأبيض المتوسط كله، هذا بالإضافة إلى أطماع روما في الثروة الفلاحية الهائلة التي كانت تزخر بها إفريقيا. وبعد تحطيم قرطاجة سنة 146م لم يحتل المستعمر الروماني الشمال الإفريقي مباشرة وكنية وإنما تم تدريجياً، فاكثفوا في البداية بالنواحي المجاورة لقرطاج أي تونس وحولت أوتيكاً إلى عاصمة إدارية، وفصلت المستوطنات الرومانية عن المملكة النوميديّة بحدود هي عبارة عن خندق يعرف باسم (Fossa Regia). وفي نفس الوقت كانت روما تتجسس أوضاع النوميديين عن طريق الجاليات الرومانية التي استوطنت المدن لغرض الاستثمار في النشاط الاقتصادي، كما كانت تعمل كذلك على إثارة الزعماء النوميديين ضد بعضهم تمهيداً لضم أراضيهم مستقبلاً سيرا على مبدأ التدرج في الاحتلال، وخوفاً أيضاً من أن تحل الدولة النوميديّة محل الدولة القرطاجية فتصبح بذلك منافستها في المنطقة.

حكم الملوك النوميديين

ميسييسا:

ترك ماسينييسا أولادا كثيرين حوالي 44 ولدا من أبرزهم ثلاثة شرعيين وهم: مسطنبعل (Mostanabal)، وغلوسا (Gulussa)، وميسييسا (Micipsa). وحسب ما يقول بعض المؤرخين خوفا من دخول أولاده في صراع على العرش النوميدي، وخاصة أنه من الصعب إرضائهم بالقاعدة العرفية المتبعة في الخلافة والتي تنص على أن أكبر أفراد العائلة سنا هو الذي تعود إليه مقاليد المملكة. لهذا السبب أوصى ماسينييسا قبل موته القائد الروماني سيبون الايميلي بتسوية أمر الخلافة بين أبنائه، فاستغل سيبون ثقة ماسينييسا وقام بتقسيم مملكة نوميديا لاضعافها وتجزئة الحكم بين الأمراء النوميديين لخلق التراعات بينهم ومن ثم تسهيل سيطرة روما على الأراضي النوميديية وهذا ما تحقق فعلا، فقام سيبون الايميلي بتوزيع المسؤولية فيما بينهم فأسند قيادة الجيش إلى غلوسا والإدارة إلى ميسييسا وكلف مسطنبعل بمهمة القضاء. وبعد وفاة أخويه غلوسا ومسطنبعل تولى ميسييسا كل المسؤوليات في يده وأصبح ملكا لنوميديا كلها، ودام حكمه من عام 148 إلى 119 ق.م، فعمل الشيخ ميسييسا على توطيد العلاقات مع الحكام الرومان في الولاية الإفريقية كي يطمئن على سلامة أراضيه، وعلى خلاف ماسينييسا لم يكن ميسييسا رجل دولة، يحب الحياة السهلة لا يهتم بشؤون مواطنيه ويمضي وقته في المطالعة، ولهذا كانت السلطة الحقيقية في يد الرومان، فكانت مهامه تقتصر على تمثيل دور الحليف المخلص لروما يزودها بما تحتاجه من قمح وما تطلبه من جنود للدفاع عن إمبراطورية روما، وكان هذا التصرف لا يعجب السكان النوميديين.

يوغورطا:

وفي فترة حكم ميسييسا ظهر يوغورطا ابن مسطنبعل وحفيد الملك النوميدي ميسييسا الذي ربي في بلاط ملكه، وكان الشعب النوميدي معجبا بذكائه وشجاعته، ووصفه المؤرخ الروماني سالوست

(Salluste) كالآتي: "كان يوغورطا لامعا بقوته وجماله، وعلى الأخص بقوة شخصيته، فلم يسمح لنفسه أن يفسده البذخ والميوعة، كان يمارس كل أنواع الرياضة التي كانت معروفة في بلده، يركب الخيل، ويمارس لعبة الرماح، ويسابق الشبان أمثاله وبالرغم من أنه كان ينتصر عليهم جميعا، إلا أنهم كانوا يحبونه جميعا، وأما في الصيد الذي كان يشغل أكثر وقته، فكان دائما أولهم في ضرب الأسد وغيره من الحيوانات المفترسة، وعلى الرغم من أنه كان أكثر أصدقائه نشاطا، فإنه كان أقلهم كلاما". ولهذا الخصال كان عمه الملك ميسيسيا معجبا به وفي نفس الوقت يكرهه خوفا من أن يستبد بالعرش بعد وفاته دون بني عمه، وللتخلص منه أرسله إلى إسبانيا رفقة الجنود النوميديين ليحارب هناك في صفوف الجيش الروماني أعداء روما من النومانسيين (les Numances) أثناء الحرب التي دارت بينهم سنتي (134 - 133 ق.م) وهذا بعد أن استنجد به الرومان، فلمع اسم يوغورطا في المعركة واكتسب شهرة كبيرة نظرا لانتصاراته وشجاعته الفائقة التي نالت إعجاب القائد الروماني سيبون اليميلي (Scipion)، فأوعز هذا الأخير في رسالة بعثها إلى ميسيسيا عام 133 ق.م كتب فيها إن يوغورطا جدير بك وبجده ماسينيسا وأصر على ضرورة إشراكه في وراثة العرش النوميدي مع ولديه. فخضع ميسيسيا لضغط الرومان، وهذا ما تم فعلا حيث تبني ابن أخيه يوغورطا ومنح له حق الوراثة الشرعية.

وبوفاة ميسيسيا سنة 118 ق.م، قسمت المملكة بين ابنه أدربال (Adherbal)، وحيمبسال (Hiempsal)، وابن عمهم يوغورطا (Jugurtha)، وكان هذا الأخير يرفض تجزئة نوميديا ويطمح لتحريرها من كل القيود، ولهذا اقترح إلغاء المراسيم التي وضعها ميسيسيا لصالح الرومان. واتضح ليوغورطا أن لا مجال للتفاهم مع ابني عمه، فانفجر الوضع واشتدت الأزمة بينهم ودخل يوغورطا في حرب ضدهم، فقتل حيمبسال، ولما سمع أدربال بمقتل أخيه حاول أن ينتقم من يوغورطا فهزمه هذا الأخير عندئذ استنجد أدربال بالرومان فتدخلوا سياسيا بإرسال وفد يمثل مجلس الشيوخ الإيطالي برئاسة أوبيميوس (Opimius) لحل النزاع القائم بينهم، فأعادوا أدربال إلى حكمه عام 116 ق.م ومنحوه المنطقة الشرقية من نوميديا، أما يوغورطا فقد تحصل على المنطقة الغربية. غير أن يوغورطا كان يهدف إلى توحيد نوميديا تحت حكمه والتخلص من السيطرة الرومانية، فاستولى فيما بعد على القسم الباقي والذي كان بحوزة أدربال، فدخل إلى مدينة سيرتا (Cirta) عام 112 ق.م بعد أن حاصرها مدة من الزمن انتهت المعركة بمقتل أدربال والمقاومين الرومان الذين دافعوا عنه. وبمصرع أدربال أصبحت

نوميديا الشرقية والغربية موحدة تحت زعامة يوغورطا، وبالتالي أصبحت حدود مملكته متاخمة للولاية الرومانية بتونس، فأصبح الوضع خطيرا في نظر روما وخاصة بعد مقتل جاليتها في سيرتا، وإنقاذا لسمعتها وهيبتها في المنطقة أعلن مجلس الشيوخ الروماني سنة 111 ق.م الحرب على يوغورطا وأعدت له جيشا كبيرا، إلا أن قادة الجيوش الرومانية كالبورنيوس باستيا (Bastia) (Calpurnius) و(Scaurus) سرعان ما عقدوا صلحا مع يوغورطا بطلب من هذا الأخير الذي أقنعهم بالعدول عن القتال مقابل التزامه بدفع الذهب لهم كرشوة. فلم يوافق مجلس الشيوخ الروماني على هذا الصلح، واتهم خصوم باستيا هذا الأخير بالرشوة والخيانة، فاستأنفت الحرب من جديد رغم أن يوغورطا ذهب بنفسه إلى روما لأداء الشهادة وتقديم الاعتذار فطرد شر طردة، فغادرها قائلا كلمته المشهورة "في روما كل شيء يباع".

وعند عودته إلى سيرتا أعلن يوغورطا الحرب على روما وألحق بالجيش الروماني الذي كان يقوده ألبينيوس (Albinus) هزيمة نكراء سنة 110 ق.م. الأمر الذي تطلب تغييره، وفي سنة 109 ق.م أسندت روما المهمة للقائد الروماني ميتيلوس (Metellus) فأحرز هذا الأخير انتصارا على يوغورطا في معركة زاما بعد أن ارتكب في طريقه أعمالا وحشية ضد القرى المساندة ليوغورطا، فدمر بيوتهم وأحرق مزارعهم معتمدا في ذلك على سياسة الأرض المحروقة. ولما أدرك يوغورطا خطة الرومان العسكرية غير تكتيكية الحربي معتمدا على حرب العصابات المتمثلة في الهجمات الخاطفة والتي أنهكت الجيش الروماني المدرب على الحرب النظامية.

ونظرا للتفوق الروماني من حيث العتاد والعدة انسحب يوغورطا إلى المغرب ليستنجد بصهره وحليفه باخوس الأول (Bocchus) ملك موريطانيا، فانضم إلى صفوفه لمواجهة الخطر الروماني التوسعي، وكان القائد الروماني أثناء هذه المواجهة ماريوس (Marius)، فشن هذا الأخير حرب إبادة ضد القبائل النوميديّة الموالية ليوغورطا قصد إرهابهم. وأمام المقاومة الشديدة ليوغورطا لم يجد القائد الروماني ماريوس الحل إلا ببعث مساعده المسمى سيلا (Sylla) للدخول في مفاوضات مع باخوس لتسليم يوغورطا، وبذل القائد سيلا جهدا كبيرا لحمل باخوس على التخلي عن يوغورطا، وذلك بواسطة التهديد والترغيب معا. ولما شعر باخوس هذه المرة بالخطر يحدق بمملكته قبل العرض ودبر مؤامرة ليوغورطا الذي سلم إلى أعدائه، ثم حمل إلى روما، فأودع في السجن حيث منعوا عليه الأكل ثم

قتلوه سنة 104 ق م. وهكذا تخلصت روما منه بعد حرب دامت ست سنوات، وكمكافأة لتحالف باخوس مع روما أضافت إلى نفوذه جزءا من المملكة النوميديّة التي كانت خاضعة ليوغورطا.

هيامبسال الثاني وماسينيسا الثاني:

ويعتقل يوغورطا لم يشأ مجلس الشيوخ الروماني إلحاق نوميديا رسميا بالممتلكات الرومانية وذلك راجع للأوضاع الداخلية المتدهورة التي كانت تعيشها إيطاليا آنذاك، وفضلوا أن تبقى تحت الحماية الرومانية. وقسموا نوميديا إلى قسمين: جزء منها أعطوه إلى باخوس جزاء تحالفه مع الرومان، والجزء الآخر الصغير أعطوه إلى غودة (Gauda) شقيق يوغورطا، وهذا لما عرفوا عليه من ضعف في شخصيته واستعداده لطاعة أوامر روما، ولكن هذا الأخير لم يعيش طويلا حيث توفي عام 88 ق.م، فخلفه في ملكه أولاده: هيامبسال الثاني (Hiempsal II)، وماسينيسا الثاني (Massinissa II)، واستطاعا فيما بعد إعادة نوميديا الغربية من الملك باخوس. فانتفض الأمير النوميدي هيرباس (Hierbas) الحرب الأهلية التي كانت مشتتة في روما بين الجمهوريين والملكيين يقودها كل من ماريوس وسيلا، فوقف هيرباس إلى جانب ماريوس واستطاع عام 81 ق.م أن يخلع السلطة من خصمه الأميرين النوميديين هيامبسال الثاني وماسينيسا الثاني المؤيدين لحركة سيلا، فاغتصب السلطة ونصب نفسه ملكا على نوميديا، غير أنه في الأخير تمكن القائد بومبيوس (Pompeius) أحد ضباط سيلا من دخول إفريقية وقتل خصمه دوميتيوس (Domitius) الموالي لماريوس وانتصر على قوات هيرباس، فوقع هذا الأخير في قبضته ثم أرجع الوضع إلى ما كان عليه سابقا بأن أعاد الأميرين المخلوعين إلى عرش نوميديا وأمضوا طيلة حكمهما في الهدوء والطمأنينة.

يوبا الأول:

وعندما توفي هيامبسال الثاني عام 67 ق.م خلفه ابنه يوبا الأول (Juba I)، وكان التراع لازال قائما بين الجمهوريين والملكيين، فناصر يوبا الأول حزب بومبيوس الملكي، وذلك للوعود التي أعطوها إياه في حالة الانتصار بالتنازل له عن الأراضي التي يحتلوها في إفريقية، وكذلك بسبب تخوفه من سياسة قيصر

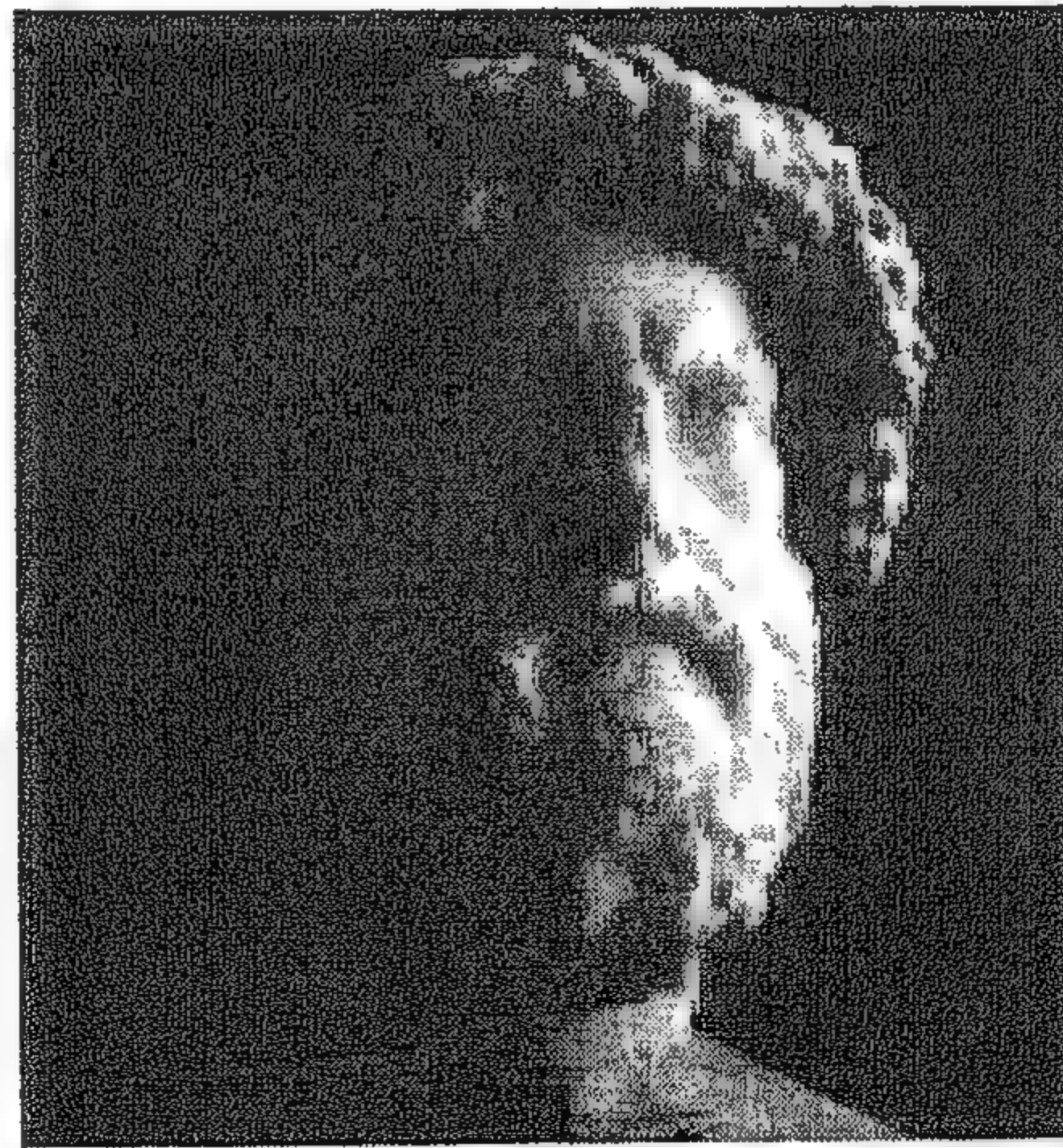
التوسعية على حساب الأراضي النوميديّة، فربط مصيره بأنصار بومبيوس في ولاية إفريقية، بينما أيد باخوس الثاني ملك موريطانيا حزب القيصر (César) الجمهوري. وعندما نزل كوريون أحد أنصار القيصر بإفريقية حقق جيشه بعض الانتصارات لكن سرعان ما تغلب عليه النوميديون وكادوا أن يقضوا على كامل جيشه، وظل أنصار بومبيوس يسيطرون على إفريقية حتى أعاد القيصر ميزان القوة إلى جانبه بفضل مساعدة باخوس الثاني ملك موريطانيا والإيطالي ستيوس (Sittius) رئيس المرتقة الذي كان لاحقاً بموريطانيا.

نزل القيصر بجيشه عن طريق البحر في أراضي إفريقية بالقرب من مدينة حزموت وعسكر بها، وهناك حاصرت قوات بومبيوس ولم يستطع النجاة إلا عندما وصله المدد بحراً حيث أصبح عدد جنده 33000، حينئذ فكر القيصر في الهجوم مراراً لكن الحظ لم يسعفه وهذا بعد أربعة أشهر على نزوله. وفي 6 أبريل 47 ق.م بادر بالهجوم واستطاع القيصر هزم جيش شيبون الموالي لبومبيوس في معركة تابسوس (Thapsus)، ثم اقتحم معسكر يوبا الأول الموجود في الجنوب ودخله بدون مقاومة ثم استسلمت له من بعد جميع المدن، وفي هذه المدة استولى ستيوس على مدينة سیرتا وأباد الجيش النوميدي الذي كان يحميها، فتأثر يوبا الأول بهذه الهزيمة تأثراً بالغاً دفعه إلى الانتحار. وفي سنة 46 ق.م ألغى القيصر المملكة النوميديّة وضمها إلى المستعمرات الرومانية وسماها إفريقية الجديدة (Africa Nova) تمييزاً لها عن ولاية إفريقية القديمة (قرطاج) التي أصبحت تدعى منذ ذلك الوقت بإفريقية العتيقة (Africa Vitus)، ومنح الجزء الشمالي الغربي منها إلى المرتقة الإيطاليين تحت رئاسة ستيوس (Sittius) جزاء مشاركتهم مع القيصر في الحرب ضد بومبيوس، فاتخذوا من سیرتا عاصمة لإماراتهم، وهي كونفيدريالية تضم مدن سكيكدة والقل وميلة بالإضافة إلى سیرتا العاصمة (قسنطينة)، فأسسوا بها مستعمرات فلاحية. وأضاف جزءاً من الأراضي النوميديّة إلى مملكة موريطانيا بقيادة الملك باخوس، وشجع القيصر سياسة الاستغلال والاستيطان بإنشائه للمستعمرات، فوزع الأراضي الفلاحية على جنوده وأبناء شعبه المعوزين، وأخضع الشمال الإفريقي للحكم المباشر لروما.

وبعد مقتل القيصر عام 44 ق.م وقع نزاع بين الولايتين الإفريقيتين الجديدة والقديمة بسبب انضمام سيكتيوس حاكم إفريقية الجديدة إلى الحكم الثلاثي المناهض لمجلس الشيوخ، فخلعه هذا الأخير من ولايته، ودفاعاً عن منصبه طلب سيكتيوس (Sextius) المخلوع يد المساعدة من النوميدي أرابيون

(Arabion) للقضاء على منافسه كورنيفيسيوس (Cornificius) حاكم إفريقيا القديمة الموالي لمجلس الشيوخ والذي أصبح بقرار هذا الأخير حاكماً للولايتين، فاستغل أرابيون هذا التراع بين الرومانيين لخدمة قضايا نوميدية في التحرر وانضم رفقة جنوده النوميديين إلى جانب الحاكم القديم لإفريقيا الجديدة سيكتيوس، وانتصر الاثنان على كورنيفيسيوس الذي قتل في المعركة، كما تمكن النوميدي أرابيون من القضاء على سيتيوس رئيس المرتزقة وأخرج أنصاره من مدينة سيرتا، وتوصل إلى طرد جيش باخوس عن الجزء الغربي من نوميديا والذي منحه له سابقا القيصر.

وبهذا الانتصار الكبير استطاع أرابيون توحيد نوميديا الغربية من جديد، فجلب له هذا العمل الجبار غيرة حليفه الروماني سيكتيوس الذي خاف أن يستحوذ أرابيون على نوميديا بكاملها خاصة بعد أن تأكد من نواياه الوطنية المناهضة لروما عندئذ أوعز بقتله. استرجع من بعد باخوس الثاني ممتلكاته وتمكن من توسيعها على حساب الأراضي النوميديّة، وعندما توفي هذا الأخير لم يبق خلفاً له فحكم مكانه الروماني أكتافيوس (Octavius) الذي أسس ست مستعمرات بالقرب من الموانئ القديمة وهي: بجاية، وجيجل، وأزفون، ورأس متيفو، وقبة سيدي إبراهيم الواقعة بالقرب من شرشال، وتنس، كما أنشأ ثلاث مستعمرات في داخل البلاد: تيكلات البعيدة عن مدينة عنابة بـ 92 كلم ومليانة وحمّام ريغة، وكان الغرض من هذه المستعمرات إلحاق إفريقية مباشرة بروما ولكن هذا ما لم يتحقق له.



تمثال نصفي ليوبا الأول

يوبا الثاني:

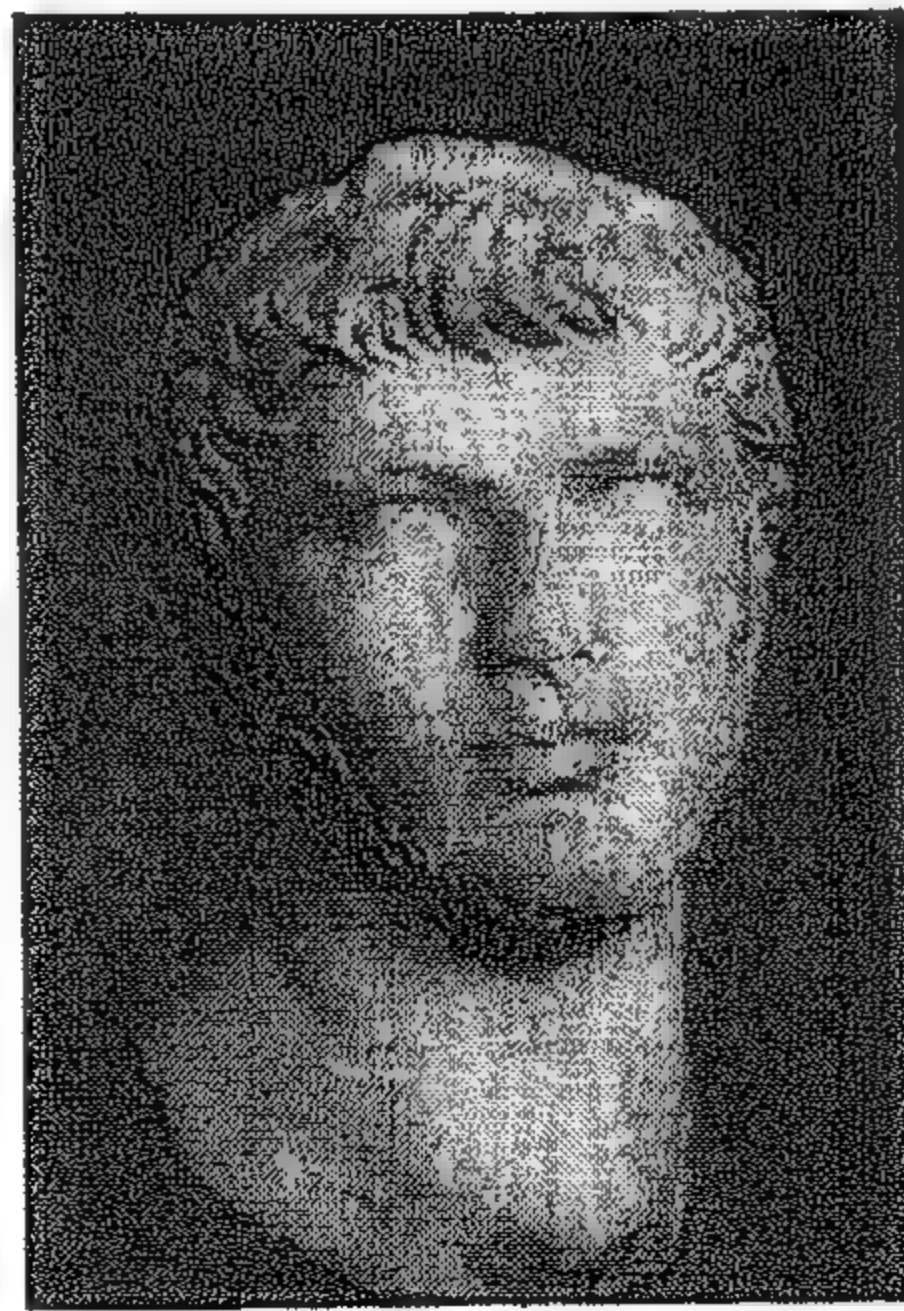
وفي سنة 25 ق.م نصب الإمبراطور الروماني أغسطس النوميدي يوبا الثاني (Juba II) ملكا على الشمال الإفريقي (نوميديا الشرقية والغربية)، وهذا نظرا للاستعداد الذي وجدته لديه في التعاون معه. انتقل يوبا الثاني إلى روما في صغره رفقة القيصر وهذا عندما انتحر أبوه يوبا الأول، وهناك عاش في أحضان عائلة أوكتافيانوس وتكفلت بتربيته زوجته أوكتافيا، وكان يوبا الثاني شخصية مثقفة، تلقى في صغره العلوم بمدينة روما يحسن اللغات اللاتينية والفينيقية واليونانية، وكان يملك بعاصمته شرشال مكتبة غنية بالمؤلفات ألف العديد من الكتب في تاريخ الرومان وجغرافية إفريقية وجزيرة العرب والموسيقى، من بينهم كتابه "ليبيكا" (Libyca) لكن للأسف لم يبق أي واحد من مؤلفاته بعد موته.

وتزوج من سيليني ابنة كليوبطرة المشهورة، فكان يحكم تحت الحماية الرومانية كموظف في خدمتها ولذا أمضى كل وقته في الاعتناء بالأمور الثقافية والفنية، فاتخذ من مدينة شرشال عاصمة له وسماها قيصرية إرضاء لقيصر روما، فأقام بها عدة بنايات ضخمة وجميلة منها القصر والمسرح والمعبد إضافة إلى الفسيفساء والعديد من التماثيل منها تمثال " أبولون"، والآلهة " أتينا"، و"يوبا الأول"، و"يوبا الثاني"، وزوجته "سيليني" لازالت آثارها إلى يومنا شاهدة على ذوقه الفني سواء بداخل متحف شرشال أو على الهواء الطلق، واستمر حكمه حوالي نصف قرن عرفت فيها المملكة النوميديّة الاستقرار والهدوء حتى وافته المنية سنة 23م.

بطليموس:

ومن بعده تولى الحكم ابنه بطليموس (Ptolémée)، وفي عهده ظهر ثائر نوميدي اسمه تاكفاريناس (Tacfarinas) الذي فر من الجيش الروماني ثم أعلن الحرب ضدهم، فجمع حوله بعض العصابات من المتشردين وقطاع الطرق ودفعهم إلى النهب، ثم نظمهم تنظيما عسكريا وسرعان ما تغير من قائد عصابة لصوص إلى قائد عسكري عندئذ قادهم إلى الحرب، وتحالف من بعد مع قبائل المور والكتنانيين ضد سياسة روما التوسعية بمساعدة نائبه مازيبا (Mazippa). وكانت من الدوافع الأساسية لهذه الثورة مطالبة الإمبراطور الروماني تيريوس (Tibère) بإعادة أراضي مواطنيه لأصحابها النوميديين. وقد خسر معركته الأولى ضد بروقنصل إفريقية فيريوس كاميلوس (Furius Camilius) سنة 17م انسحب على إثرها

تاكفاريناس إلى الصحراء لينظم جيشه من جديد، ومن هناك غير أسلوبه الحربي معتمدا على الكر والفر مهاجما بطريقة فجائية وخاطفة للحصون والقلاع التي أرهقت الجيش الروماني المتعود على الحرب النظامية، وتمكن من إحراز عدة انتصارات عليهم وتوسيع نار الثورة في العديد من مناطق نوميديا، مما أجبر البروقنصل أبرونيوس (Apronius) إلى تعبئة جيوش ضخمة ضده بفضل الإمدادات التي وصلته إلا أنه لم يتمكن منه. وفي هذه الأثناء بعث تاكفاريناس رسلا إلى الإمبراطور الروماني لمطالبته بتسليمه أرض أجداده وتهديده إذا رفض، ولكن الإمبراطور لم يعط وزنا لمطالبه واعتبر جرأته إهانة لروما، فرفض الدخول في مفاوضات معه. ولما تولى منصب بروقنصل إفريقية يוניوس بليزوس (junius laesus) حاول خلق شقاق في صفوف النوميديين بوعوده الكاذبة لغرض القضاء على مقاومة تاكفاريناس، إلا أنه لم ينجح في إلقاء القبض عليه رغم الجهود الكبيرة التي بذلها، وبقي الحال هكذا إلى أن فاجأ البروقنصل الروماني الجديد دولا بيللا (Dolabella) في حصنه بمنطقة صور الغزلان وانقض على جنوده بكل وحشية، فرمى تاكفاريناس كل قواه في هذه المعركة التي قتل أثناءها، وهكذا بعد مقاومة عنيفة دامت سبع سنوات من 17 إلى 24 م تمكن الرومان من إخمادها. وخلال هذه الفترة اتسم حكم بطليموس اتجاه روما بالمسالمة والإخلاص متبعا سياسة أبيه يوبا الثاني، فساعدهم في القضاء على ثورة تكفاريناس، وبالرغم من ذلك قتل بإيعاز من الإمبراطور كاليكولا (Caligula) حسدا وبغضا سنة 40م، وهذا لسبب تافه يتمثل في ارتداء بطليموس عند زيارته لروما ثيابا فاخرة تفوق ملابس الإمبراطور الروماني، ثم استولى كاليكولا على أمواله ومملكته، وموت بطليموس انتهى نظام الحماية ودخلت نوميديا تحت الحكم المباشر الروماني فأصبحت إقليما تابعا له.



تمثال نصفي لبطليموس

الحكم المباشر:

بعد إخماد ثورة النوميديين التي اندلعت على إثر اغتيال الملك بطليموس عملت روما على توسيع نفوذها العسكري في كامل الشمال الإفريقي عن طريق توزيع أراضيها الفلاحية الصالحة على المعمرين الرومان، ولكن هذا الأمر لم يكن بالهين لأنها اصطدمت بمقاومات عنيفة حمل لواءها البرابرة، وتعاقبت هذه الثورات الواحدة بعد الأخرى سواء في عهد كل من الإمبراطور كلوديوس (41 - 54)، وفسبازيان (69 - 79)، ودوميتيانوس (81 - 96)، و تراجانوس (98 - 117)، وهادريانوس (117 - 138)، وأنطون (138 - 161). وعندما وطد الاستعمار الروماني أقدامه في إفريقيا شرع في رسم الحدود وتعبيد الطرق لربط المدن المحصنة فيما بينها، كما شجع سياسة الاستيطان وأنشأ مراكز عسكرية ومستعمرات فلاحية.

نظام الحكم والإدارة:

بعد استيلاء الرومان على إفريقيا الشمالية وخضوعها للحكم المباشر لروما قام الأباطرة بتقسيمها إلى ثلاث ولايات وهي:

①. إفريقيا البروقنصلية: وتضم كل من تونس وطرابلس وجانب من أرض الجزائر الشرقية.

②. نوميديا: وهي الجزائر الحالية إلى مصب المسافة (الواد الكبير) قسنطينة.

③. موريطانيا: وتشمل أراضي المغرب الأقصى حاليا إلى المحيط الأطلسي.

وفي سنة 42م قسم الإمبراطور الروماني كلوديوس (Claudius) شمال إفريقيا إلى قسمين:

①. موريطانيا القيصرية: (الجزائر وتونس) وعاصمتها شرشال.

②. موريطانيا الطنجية: (المغرب) وعاصمتها طنجة، ويفصل بين موريطانيا القيصرية

والطنجية نهر الملوية.

ولتثبيت سيطرتهم على البلاد وقطع طموح الولاة الرومانيين في الاستقلال بولايتهم، قسموا نوميديا إلى أربعة مقاطعات كما ذكرنا سالفا مستقلة فيما بينها وفقا للنظام اللامركزي يحكمها ولاة ذوو

سلطة واسعة لا يجد من نفوذهم إلا إرادة الإمبراطور ويخضعون كلهم للسلطة المركزية المباشرة بروما، ومن مهام الولاية: المحافظة على الأمن واستخلاص الضرائب ومراقبة البلديات والإشراف على التعمير والقضاء، وكانت عاصمة موريطانيا القيصرية مدينة شرشال. وقسموا هذه المقاطعات إلى نوعين مدنية يحكمها مدنيون يتمتعون بالعضوية في مجلس الشيوخ وهي التي يسود فيها الهدوء مثل قرطاج ونوميديا الشرقية، ومناطق عسكرية يشرف عليها ضباط عسكريون يعينون من طرف الإمبراطور وهي الأقاليم المناهضة للاستعمار الروماني والتي كانت أراضيها ميدانا للنشاط العسكري، وبقي نظام المقاطعات معمولاً به في إفريقيا الشمالية إلى غاية نهاية العهد الإمبراطوري الأول وعندما اعتلى العرش الروماني دقليانوس (Dioclétien) سنة 284م عدل نظام المقاطعات في إفريقية حيث أصبحت ثمانية ولايات وهي:

- ①. ولاية موريطانيا القيصرية وعاصمتها شرشال.
- ②. ولاية موريطانيا الطنجية وعاصمتها طنجة.
- ③. ولاية موريطانيا السطيفية وعاصمتها سطيف.
- ④. ولاية نوميديا الشمالية وعاصمتها قسنطينة.
- ⑤. ولاية طرابلس وعاصمتها لبدة.
- ⑥. ولاية زغوان وعاصمتها قرطاج.
- ⑦. ولاية مزاقي وعاصمتها سوسة.
- ⑧. ولاية نوميديا العسكرية جنوبا وعاصمتها لمباز، وكل مقاطعة من هذه المقاطعات يشرف عليها نائب الإمبراطور يحمل لقب بروقنصل.

وقد اعتمد الولاية داخل مقاطعاتهم على نظام البلديات الكبرى الذي كان نمط تسييره متنوعا ويختلف من جهة لأخرى حسب أصل السكان، فنجد في المرتبة الأولى المستعمرات الرومانية يسكنها المعمرون الرومان ويتمتعون بنفس الحقوق التي يمتلكها الإيطاليون في روما، تأتي من بعدها البلديات اللاتينية يديرها مجلس بلدي ينتخب لمدة سنة ويعتبر سكانها مواطنين رومانيين ولكن على خلاف المستعمرات الرومانية يطبق على سكانها ضرائب العقارات، كما يخضعون لقانون وسط بين ما يجري على المواطنين

الرومان وبين ما يجري على الأجنب، وفي الأخير البلديات الأجنبية الموجودة خارج المدن يسكنها الأهالي وتسيرها مجالس قبلية عرفها البربر منذ القدم ومع ذلك كانت تخضع لسلطة الحاكم الروماني. وبالرغم من طول بقائهم في الجزائر إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على كامل التراب الجزائري حيث بقيت المناطق الجبلية مثل الأوراس وجرجرة والونشريس والظهرة والبابور محتفظة باستقلالها مضروب عليها حراسة مشددة من طرف الجيش الروماني، فلم يتخل سكانها لا عن عاداتهم ولا لهجاتهم ولا طقوسهم ولم يتأثروا لا بدين روما ولا بحضارتها.

وتعاقب على حكمها الذي دام أربعة قرون من سنة 42 إلى 430 م عدة ملوك كان أقلهم سوءا عهد الأباطرة، أما الملوك الجمهوريون فقد أقاموا في نوميديا نظاما تميزيا استغلاليا طيلة حكمهم مستعينين في مهماتهم ببعض القياد النوميديين مثلما كان الباشاغات في عهد الاحتلال الفرنسي. وفرض سيطرتهم على البلاد أسسوا ثكنات وجيشا نظاميا قارا يشرف عليه ضباط إيطاليون يتكون من فرسان ومشاة مجندين لفترة طويلة تصل إلى عشرين سنة، ويخضع الجيش مباشرة لسلطة الإمبراطور ويتوزع على المدن والأماكن الإستراتيجية، وإلى جانب الجنود الإيطاليين كان الجيش مشكلا من لفياف أجنبي مجند من بلاد غوليا وشرق اليونان وإسبانيا وكورسيكا وسردينيا ومفتوحا أيضا على السكان المحليين الأفارقة يساعدونه في مهامه الصعبة المتمثلة في حماية المستعمرات الرومانية وحفظ الأمن داخل الولايات، ولهذا الغرض اعتنى الأباطرة بتحسين المدن النوميديية حيث أحاطوها بأسوار وأبراج دفاعية ووضعوا فيها قواعد عسكرية ومن أهم هذه القواعد يمكن ذكر معسكر لمبار.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

لم يستفد النوميديون شيئا كبيرا من الاحتلال الروماني رغم أنه استغرق أربعة قرون، فكان عهدهم يتسم بالطابع العسكري والاقتصادي يهدف من ورائه الاستيلاء على ثروات شمال إفريقيا دون رقيب لخدمة مصالح سكان روما، وسياسة فرق تسود اتجاء الأهالي المبنية على العقلية العنصرية الرومانية والتي تتجلى في الاعتقاد بتفوق وأفضلية العنصر الروماني على غيره من الشعوب، وهي نفس السياسة التي انتهجتها فرنسا قرونا من بعد في الجزائر. ولغرض التوسع والبقاء فتحت روما أبواب نوميديا على مصراعيها لرجال الأعمال والتجار الرومانيين في مختلف ميادين الاستثمارات الاقتصادية، فاهتم

الإيطاليون بالفلاحة منذ أن وطئت أقدامهم أراضي إفريقية نظرا لما كانت تدر عليهم منتجاتها من أرباح ورفاهية، فأصبحت أراضيها مستعمرة للاستغلال، وبلغ عددهم في المرحلة الأولى اثني عشر ألف معمر اشتغلوا بالزراعة، ونزعت أحصب الأراضي من أصحابها الشرعيين بالقوة وقسمتها إلى حصص متناسبة ووزعتها على المواطنين الرومان من الأرستقراطيين والموظفين السامين والضباط والجنود اعتبارا أن الأرض ملك للإمبراطورية الرومانية وتدخل ضمن أملاك الدولة، وبالمقابل قامت بترحيل النوميديين إلى الأراضي القاحلة والرعوية. ومن أجل الاستيلاء نهائيا على هذه الأراضي الفلاحية قامت روما بمسحها وتنظيمها وتشجيع المواطنين الرومان للهجرة والاستيطان فيها، فأنشئوا مستثمرات فلاحية كبيرة وشرعوا في شق الطرق وتعبيدها لتسهيل المواصلات الداخلية، ومن أهم هذه الطرق يمكننا ذكر الطريق الرابط بين تبسة وتيمقاد، وبين تبسة وعنابة، وبين سطيف وسور الغزلان، وبين قرطاج وتبسة ولباز. كما طوروا وسائل النقل لتصدير البضائع إلى روما فوسعوا من الأراضي الفلاحية، ومن أهم مزروعاتهم القمح الذي كان يحتل المرتبة الأولى ويتمتع بشهرة كبيرة، ولهذا الغرض أنشئوا مخازن لتخزين الحبوب والمطاحن لطحنها.

و في القرن الثاني الميلادي بسبب موجات الجفاف التي أحلت بإفريقيا تقلصت زراعة الحبوب، فعوضها الرومان بزراعة أشجار الزيتون وساعدهم في ذلك مناخ إفريقيا. كما اهتموا بزراعة الكروم والأشجار المثمرة، كالرمان والتين والليمون واللوز والجوز والسفرجل، إضافة إلى الخضر والفواكه المتنوعة، وكانوا يربون المواشي والخنازير والدجاج والبط والحمام والنحل والخيول والبغال والحمير، وإلى غاية القرن الثاني بقيت الجزائر تصدر إلى روما المواد التالية: القمح والزيت والخشب والصوف. كما اعتنى الرومانيون بنظام الري لخدمة الفلاحة، واعتمدوا في هذا الجانب على التجربة القرطاجية للخبرة الكبيرة التي كانت تمتلكها في هذا الميدان ودليل ذلك اعتناء مجلس الشيوخ الروماني بترجمة كتاب ماغون في الفلاحة إلى اللغة اللاتينية، وأنشئوا كذلك السدود والآبار والصهاريج، فكانت مثلا صهاريج مدينة قسنطينة تسع 30000 متر مكعب، وعنابة تسع 12000 متر مكعب، كما طوروا قنوات نقل المياه والخزانات وقنوات التوزيع، وكانت تؤدي وظائف مزدوجة حيث ثمن الأرياف والمدن. وأنشئوا مصانع لعصر الزيتون ونسج الملابس ودبغ الجلود وصنع الأثاث وصهر الحديد وكانت كلها موجودة بالمدن الكبيرة. وأخضع الرومان سكان إفريقية لنظام جبائي متعدد الوجوه وهذا ما نص عليه أبيانوس

(Apianus): "إن الرومان أخضعوا الأرض والأشخاص لضريبة المهزومين". وبالتالي أصبحت الأرض والشعب النوميدي في عداد الغنائم، وكانت أموال الضرائب ترسل إلى خزينة الدولة بروما وتكلف بجمعها الإدارة المالية تحت سلطة الوالي، وهي إجبارية تفرض على الرجال والنساء، أما المزارعين الرومان فكانوا معفيين من دفع الضريبة، ومن أنواع هذه الضرائب المفروضة على النوميديين ضريبة التموين وضريبة المركوبات أي الخيل، هذا إلى جانب الرسوم الجمركية على المبيعات.

أما من الناحية الاجتماعية فبقي النوميديون محافظين على عاداتهم وتقاليدهم، وكان معظمهم يشتغلون بالفلاحة لدى الملاك الكبار من العائلات الأرستقراطية الرومانية، وكانت وضعيتهم الاجتماعية جد سيئة، كما أن القانون الروماني كان يرفض احتكام النوميديين للقانون الروماني لأنهم يعتبرون غرباء، ولهذا كانوا يفتقرون إلى قانون يحميهم من جور الرومان. وقد أصدرت الإمبراطورية قرارا يحق بموجبه للنوميديين الحصول على حق المواطنة ولكن كانت شكلية أكثر منه واقعية لم يستفد منه إلا القليل من المواطنين النوميديين من الطبقة المثقفة والأغنياء وكانت إجراءاته جد معقدة وطويلة ولا تعفي صاحبها من دفع الضريبة المستحقة للشعب الروماني. هذا، وعرفت إفريقيا الشمالية طيلة الاحتلال الروماني هجرة كبيرة من الوافدين الإيطاليين بدأوا أول الأمر بالاستيطان في قرطاج التي كان تحت نفوذهم حيث بلغ عدد المعمرين الإيطاليين الذين انتقلوا إليها ستة آلاف فلاح وزعت عليهم مجموعة من الأراضي الزراعية، وسبب هذه الهجرة هو سوء الحالة الفلاحية في إيطاليا.

ولما ضم القيصر (César) مملكة نوميديا إلى المستعمرات الرومانية عام 46 ق.م شجعت سياسته التوسعية حركة الاستيطان حيث أمر بإنشاء مستعمرات في الأقاليم المحتلة سواء في إفريقيا القديمة أو الجديدة، وكان أول مشروع جربه على الأراضي النوميديية هي إقطاعية المرتزقة أتباع سبتوس (Sittus) في سيرتا التي جعلوا من أراضيها مستعمرات فلاحية، هذا بالإضافة للأراضي الأخرى التي وزعها على جنوده جزاء إخلاصهم له أثناء الحرب ضد خصمه بومبي. وبعد مقتل القيصر زادت وتيرة الاستيطان تشجيعا من طرف الأباطرة والرؤساء الرومان لما كانوا يجنوه من أرباح من الأراضي النوميديية، إذ استحوذوا على أجود الأراضي الفلاحية. وإلى جانب المستثمرين المزارعين توافدت على أراضي نوميديا فئة أخرى من الإيطاليين تتمثل في التجار والعلمين والأطباء استقر معظمهم بالمدن، كما وفد إليها المهاجرون من الأراضي الخاضعة للاحتلال الروماني كالسوريين والأسبان، هذا بالإضافة إلى العبيد الذين

جلبوا من المستعمرات الرومانية واستخدموا في مختلف الخدمات ذات الطابع الحضري والريفي. ومن أهم المدن التي كانت موجودة في نوميديا آنذاك نذكر: سيرته (قسنطينة) وهي أعظم المدن، وعنابة، وخنشلة، وتيمقاد، ولمباز، وجميلة، وسطيف، وتيبازة، وشرشال إلى جانبها توجد مدن أخرى أقل أهمية عبارة عن مستعمرات فلاحية مثل سور الغزلان وبني سليمان والمدينة ومليانة والشلف وعين تيموشنت وتلمسان.

وكانت المدن الكبيرة محصنة بأسوار يوجد في مدخلها أبواب ضخمة وأقواس النصر، أما في الداخل فكانت تحتوي على: ساحات عمومية مختصة للتزهر والمتاجرة وفيها يصوت المواطنون الرومانيون ويلقي الحكام خطبهم على الشعب، ومقرات البلديات يجتمع فيها المجلس البلدي، ومعابد هي عبارة عن قاعات مستطيلة تشتمل بداخلها على تماثيل كبيرة، ومكتبات عمومية هي عبارة عن قاعات معدة للمطالعة ووضع المجلدات والمخطوطات، ومسارح كثيرة العدد نذكر منها مسرح تيمقاد وتيبازة، وقاعات العدالة، ومراحيض، وفنادق، وحمامات كثيرة وكبيرة الحجم معدة للاغتسال بالماء الساخن يوجد بداخلها أحواض وغرف معتدلة الحرارة وباردة وقاعات للتمسيد والأحاديث، وملاعب على شكل ملعب الكوليزيوم الموجود إلى يومنا في مدينة روما تنظم فيه مسابقات المركبات وتجري فيه أيضا مباريات بين المتصارعين سواء بين شخصين أو بين شخص وحيوان عادة ما يكون الأسد ويبلغ طول الملعب 187 مترا وعرضه 155 مترا يتسع لحوالي خمسين ألف متفرج، وملاهي، وأسواق هي عبارة عن ساحات فسيحة ومكشوفة تحاط بها دكاكين، ومنازل أنيقة وقصور فخمة، ومن الموانئ نذكر: ميناء عنابة (Rigius)، سكيكدة (Rusicada)، والقالة (Chullu)، وجيجل (Ighilgili)، وبجاية (Saldae)، ودلس (Rusuccru)، وتقرزت (Iomnium)، وماتيفو (Rusguniae)، ومدينة الجزائر (Icosium)، وتنس (Kartennae)، وتيبازة، وشرشال. ويجب الإشارة إلى أن إفريقيا كانت بالنسبة للرومان مستعمرة فلاحية أكثر مما كانت أرضا للبناء، هذا وبالرغم من دخول عوائد رومانية في حياة البربر إلا أنهم لم يتأثروا كثيرا بها وبقوا محافظين على أصالتهم.

الحياة الفكرية والدينية:

انتشرت اللغة اللاتينية انتشارا واسعا بين بربر المدن وهذا بالطبع راجع لسبب فرضها بالقوة على الأهالي وكذلك لطول مدة الاستعمار الروماني في الشمال الإفريقي، حيث أصبحت اللاتينية هي اللغة

الرسمية المتعامل بها في التعليم والمحاكم والمجالس البلدية، وبالرغم من ذلك بقيت اللغة الفينيقية في عهدهم إلى جانب اللغة اللاتينية لغة تخاطب وكتابة لدى بعض السكان.

ومن مواد التعليم التي كانت تدرس للتلاميذ في المدارس الابتدائية: القراءة والكتابة والحساب، ولما ينتقلون إلى المرحلة الثانية يتعلمون الآداب (القواعد والنحو والإنشاء) والرياضيات والتاريخ والفلسفة والفلك، ويوظف المتخرجون النجباء سواء في الإدارات أو المحاماة. وكان التعليم مقتصرًا خاصة على سكان المدن من أبناء الأرستقراطيين والمواطنين الرومان والقليل من الأهالي، كما انتشر في عهدهم النشاط المسرحي، وكان معظم النشاط الثقافي متمركزًا في قرطاج باعتبارها مستعمراتهم الأولى وأيضًا لقربها من روما، ومع هذا لم تنتج هذه الثقافة مثقفين جزائريين بارزين ما عدا يوبا الثاني. وعلى خلاف الحضارة البابلية والفرعونية والإغريقية لم تساهم الحضارة الرومانية كثيرًا في الحضارة الإنسانية ما عدا الدور الذي لعبته في إنعاش الفكر السياسي عن طريق تزويدنا بمشرعين بارعين وفقهاء قانونيين برعوا في تنظيم وتدوين القوانين. أما سياستها الخارجية فكانت تعتمد على السيطرة العسكرية تهدف من ورائها الاستيلاء على أراضي الشعوب المجاورة لها واستغلال ثرواتها.

أما من حيث العمارة والفن فقد ترك الرومان آثارًا كبيرة بالجزائر لازالت أطلالها باقية إلى يومنا في كل من مدن جميلة بولاية سطيف، وتيبازة وشرشال في غرب الجزائر العاصمة، وتيمقاد بولاية باتنة الخ. ويشبه الفن الروماني في الكثير من جوانبه الفن الإغريقي يمتاز بالزخرفة الهندسية، وفن الفسيفساء وهي عبارة عن صور جدران ضخمة مشتملة على صور حيوانية وبشرية ونباتية، إلى جانب هذا كانوا يعتنون بصناعة التماثيل لتزيين قصورهم، ويمكن مشاهدة هذا الفن في متحف شرشال الغني بالآثار الرومانية حيث نجد إلى جانب الفسيفساء الجدران التماثيل الملوك النوميديين مثل يوبا الثاني وزوجته سيليني وبطليموس، كما أن الآثار الرومانية المتبقية في مدينة تيبازة تعطي لنا اليوم صورة عن حياة الرومانيين في ذلك العصر.

في بداية الاحتلال الروماني بقي النوميديون محتفظين بديانتهم الوثنية المتمثلة في عبادة الشمس والقمر وآلهة قرطاج مثل تانيت وبعل حمون، كما كان الكثير منهم يؤمنون بالسحرة والمنجمين. وحاولت روما نشر ديانتها الرسمية المتمثلة في عبادة الإمبراطور وأقامت لأجلها كهانا يسهرون على نشرها وأضاح ومآدب مقدسة ومهرجانات يحتفلون بها، إلا أن هذه الديانة لم تستطع التغلغل في نفوس

النوميديين وظلوا محتفظين بمعتقداتهم القديمة. وفي حوالي القرن الثاني الميلادي دخلت الديانة المسيحية إلى شمال إفريقيا عن طريق تجار المشرق وبالضبط من مدينة أورشليم عاصمة فلسطين القديمة ثم مصر ثم ليبيا وأخيرا دخلت إلى قرطاج ونشرتها البعثات التبشيرية، وكانت لغة الإنجيل المستعملة آنذاك اليونانية ولكن بعد ترجمة كتاب المسيحيين المقدس اتخذت كنيسة قرطاج اللاتينية اللغة الرسمية للمسيحية فأصبح الرومانيون يؤدون طقوسهم بها، وحظيت هذه الديانة الجديدة بإقبال شديد، فاعتنقها الكثير من سكان نوميديا المحرومين خاصة سكان المدن، ولم تستطع المسيحية التوغل في الأرياف والجبال بدليل أن الكثير من سكان البربر بقوا على ديانتهم الأولى وهي الوثنية، ووجد النوميديون في الديانة المسيحية مخرجاً لآلمهم التي كانوا يعانون منها جراء الاضطهاد الروماني.

ففي بداية الأمر لم تعتنق الطبقة البورجوازية الرومانية المسيحية على أساس أنها دين الضعفاء، ولذا اضطهدت الإمبراطورية الرومانية معتنقي المسيحية أشد اضطهاد فعذبته وصلبته وقتلتهم وزجت بالمئات منهم في السجون فالتزم أتباعها السرية والكتمان، وأمر الإمبراطور بتصفية الإدارة والجيش من معتنقي المسيحية، وبالرغم من أن روما كانت متسامحة مع المعتقدات الأخرى ولا ترى مانعاً من وجود الديانة اليهودية مادامت لا تعارض الحكم إلا أنها كانت شديدة القسوة ضد معتنقي المسيحية والمبشرين بها ولعل السبب في ذلك هو تحريضها على عدم عبادة الإمبراطور وحمل السلاح. والحقيقة أن هذه الديانة خلقت انشقاقاً في صفوف الرومانيين وأدت ببعض منهم إلى الفرار من صفوف الجيش ورفض التجنيد في صفوفه مما دفع الأباطرة وعلى رأسهم دقليانوس وخلفاؤه إلى تهميش الكنائس وتحريم عبادة المسيح، ففي سنة 180م أمر بروقنصل إفريقية بقطع رؤوس 12 مسيحياً في قرية شيلي، وفي سنة 203 قبض على خمسة مسيحيين كانت من بينهم امرأة شابة أمرت المحكمة برميهم إلى الحيوانات المفترسة، وفي سنة 295 بمنطقة تبسة أمر البروقنصل قطع رأس شاب بسبب رفضه التجنيد في الجيش على أساس أنه مسيحي. ولم تعتنق الإمبراطورية الرومانية الديانة المسيحية رسمياً إلا في عهد الإمبراطور قسطنطين الأكبر (306 - 337) الذي وضع حداً لاضطهاد المسيحيين، فشجع حركة التنصير وتشيد الكنائس وأسس الكثير منها في أرض الجزائر في كل مدن تيبازة وتبسة وتيمقاد وعنابة وشرشال وغيرها، كما أقر يوم الأحد عطلة رسمية للمسيحيين، وبهذا العمل أصبحت الكنيسة حليفة الإمبراطور، فاستفاد القساوسة من امتيازات لا تحصى حيث اشتغلوا في القضاء والمجالس البلدية وأصبحوا يشكلون طبقة خاصة بهم مما دفع الرومانيين المترددين من الأرستقراطيين والمواطنين إلى اعتناق هذه الديانة حبا في احتلال المناصب

والحصول على امتيازات. وهذه الوضعية التي آل إليها رجال الكنيسة من بذخ في المعيشة هي التي أدت بهم للانحراف عن المبادئ الأولى للمسيحية وشكلت نقطة انفجار وشقاق بينهم وبين المسيحيين النوميديين من الدوناتسيين (Donatistes)، وبالتالي ظهر حزبين حزب الكنيسة الكاثوليك المؤيد للإمبراطورية وحزب مناهض للسلطة والكنيسة وهو حزب دونا نسبة لزعيمهم دوناتوس (Donatus)، وكان أتباع هذا المذهب يعتقدون أن رهبانهم لهم الحق وحدهم في تسيير شؤون القداس، فرفضوا الخضوع للإمبراطور ولم يعترفوا بأسقف قرطاجنة.

والحقيقة أنهم لمسوا أن الإمبراطور يستغل هذه المسيحية لأغراض سياسية لخدمة مصالح ملكه، ولذا قاموا بحركة موجهة ضد الهيمنة الرومانية ومؤيديها من رجال الكنيسة. واعتمدت في البداية حركة دونا على الطرق السلمية في نشر مبادئها، ولكن الإمبراطور الروماني قسطنطين قرر سنة 316م لغرض القضاء على أسباب الفوضى والخلافات بتوحيد المسيحية في إفريقية عن طريق مصادرة الكنائس الدوناتية وإحالتها للكنائس الكاثوليكية، إلا أن الدوناتسيون رفضوا هذا الإجراء ودفعوا ضريبة كبيرة جراء ذلك في الأرواح والممتلكات. ورغم تدخل القسيس أغسطس (Augustin) أسقف مدينة عنابة لحل هذا النزاع بين الكاثوليك والدوناتسيين، إلا أنه لم يفلح في ذلك حينئذ قاوم الدوناتسيين بأفكاره ومؤلفاته، ولما اشتد الصراع بينهم دخل أتباع الدوناتية في مواجهة عنيفة ضد السلطة والكنيسة المؤيدة لهم وذلك ابتداء من سنة 347م ولهذا الغرض تحالف الدوناتيون مع الثوار الريفيين المعدمين في مواجهة السلطة والكنيسة الكاثوليكية والأغنياء. وبالرغم من وفاة دوناتوس سنة 355م إلا أن خليفته برمانيانوس واصل الثورة، وفي سنة 405م أعلن مجمع أساقفة قرطاج أن الدوناتية بدعة مخالفة لقوانين الدولة مما شجع الإمبراطورية على المضي في اضطهاد أتباعها سواء بالقتل أو النفي أدى هذا القمع إلى وقوف الريفيين مع الدوناتسيين كانت نتيجتها ظهور الاغتيالات وإحراق الكنائس الكاثوليكية، فعمت الفوضى والاضطرابات كامل البلاد حتى عجزت السلطة الرومانية في إيقافها رغم مساندة رجال الدين وطبقة الإقطاعيين والأرستقراطيين لها، ولكن روما استطاعت في نهاية الأمر إخماد هذه الثورة بعد أن سقط العديد من القتلى النوميديين، هذا وللعلم أن الديانة اليهودية سبقت المسيحية في شمال إفريقيا حيث دخلت بمجيء الفينيقيين، واستمر من بعد البربر في عدائهم للمسيحية. وخلاصة القول أن الديانة المسيحية لم تؤثر كثيرا في البربر بدليل دخولهم قرون من بعد في الإسلام طواعية، وكان بإمكانهم أن يحتفظوا بمسيحتهم لو شاءوا، غير أن عدالة الإسلام وتعاليمه البسيطة ومعجزاته القرآنية الخارقة استطاعت أن تمحو الآثار المتبقية من الاستعمار الروماني.

نهاية الاستعمار الروماني:

عاشت نوميديا فترة من الهدوء (Pax Romana) كانت أحسنها فترة قسطنطين الأكبر (305 - 307) الذي اشتهر بالعدل والتسامح الديني، لكن بعد موته ساءت الأوضاع بدءا بالانشقاق الديني بين أسقف نوميديا الذي حاول الاستقلال عن الكنيسة الرومانية، وكذلك لسبب إفلاس النظام جراء الصراع على النفوذ السياسي والاعتماد على الجيش، هذا بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى انتشار الفقر، وبالرغم من الإصلاحات التي قام بها بعض الملوك لإنقاذ الإمبراطورية إلا أنهم فشلوا في استئصال الداء.

ونظرا لتسلط الرومان على الأهالي فكان لا مفر من الدخول في مواجهة اندلعت على إثرها ثورات في مختلف المدن الجزائرية من أشهرها ثورة قبائل جبال البابور بالشرق الجزائري (253 - 262م) أرغم على إثرها الجيش الروماني للانتشار في كامل الحدود وحراسة المدن والحصون حراسة مستمرة، وكذلك ثورة الثائر النوميدي فرموس (Firmus) بجرجرة التي استمرت مدة عامين متوالين ابتداء من سنة 369م كان سببها تدخل القائد الروماني لإفريقية رومانوس في الصراع حول الخلافة الذي كان دائرا بين أبناء أمير بربري من بينهم فرموس، فانضم هذا الأخير إلى صفوف المعارضين المسيحيين الدوناتيين وعلى رأس قوة مقدرة بعشرين ألف ثوري استولى على مدينة الجزائر وشرشال والتنس واستطاع أن يهزم القائد الروماني على إفريقية رومانوس (Romanus) لكنه خسر المعركة من بعد عندما اصطدمت قواته بالجيش الروماني الذي كان يقوده ثيودوس (Theodose)، فأعاد له مفاتيح مدينة الجزائر وانسحب منها، وعلى إثر المؤامرة التي دبرها له أخوه غيلدسون (Gildson) الموالي للرومان ألقى القبض على فرموس وزج به في السجن أين انتحر سنة 375م فكانت وفاته نهاية للثورة. اجتاحت من بعد الإمبراطورية الرومانية فوضى عارمة جراء تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكديس الأموال في يد الطبقة الأرستقراطية التي جعلت من الطبقة الكادحة لقمة سائغة، هذا فضلا عن إهمال الأهالي بالضرائب وانتشار الظلم والرشوة وظهور الخوارج الدوناتيين تسببت هذه العوامل كلها في اندلاع الثورات التي قادها الفقراء المعذبون من أهل الأرياف لغرض الإطاحة بالإمبراطورية والقضاء على النفوذ الروماني في نوميديا أدت في نهاية المطاف إلى إفلاس النظام وضعفه وعجلت بنهاية الاحتلال الروماني في نوميديا وكامل الشمال الإفريقي.

وهكذا انتهى الحكم الروماني بشمال إفريقيا على يد الوالي الروماني بونيفاس (Boniface) انتقاماً من الحكومة المركزية بروما عندما عزلته عام 427م في عهد الإمبراطور (Valentinien III)، فاستنجد وقتئذ بالوندال الذين كانوا مقيمين في إسبانيا وسلم لهم شمال إفريقيا سنة 429م.



الآثار الرومانية بتيبازة



الآثار الرومانية بتييمقاد (باتنة)

عهد الوندال

429 – 534 م

الملك جنسريق والظروف التي ساعدته على احتلال الشمال الإفريقي:

هاجرت شعوب الوندال وهي من أصل جرمانى من سواحل البلطيق حوالي القرن الأول الميلادى وزحفوا على أوروبا واستولوا على بلاد الغال وإسبانيا سنة 409م، ثم نزحوا نحو جنوب إسبانيا حيث استقر بها ملكهم غندريق (Gandéric) سنة 425م ونزع من أيدي الرومان مدن قرطاجنة وإشبيلية من بعد احتلوا جزر البليار، ولما بسطوا نفوذهم على إسبانيا بدأت أنظارهم تتوجه نحو إفريقيا الشمالية. وأثناء استعدادهم للحملة على الشمال الإفريقي قتل ملكهم (Gandéric)، فخلفه فى الحكم أخوه جنسريق (Geiséric) سنة 428م، وكان أعظم قواد الوندال معروف بصرامته ودهائه السياسى استغل الأزمة المتعددة الجوانب التى كانت تتخبط فيها إفريقيا الشمالية فى العهد الرومانى واستولى سنة 429م على إفريقيا الرومانية وأسس بها مملكة دامت إلى غاية عام 534م.

وأثناء اكتساح الوندال لشمال إفريقيا كان الصراع قائما بين الرومان على عرش الإمبراطورية، وكان النوميديون ينتظرون دخول الوندال بتهلف ليخلصوهم من الاستعمار الرومانى، كما وجد الدوناتيين (Donatistes) فرصة للانتقام من الكاثوليك الذين اضطهدهم سنين طويلة. ودخل الوندال إلى إفريقيا الشمالية كما ذكرنا سابقا من إسبانيا تلبية لنداء القائد الرومانى بونيفاس حاكم سبتة عن طريق مضيق جبل طارق ونزلوا بطنجة أو سبتة فى شهر ماي 429م بشعب عدده 80 ألف نسمة مشكل من الرجال والنساء والأطفال، من بينهم 15000 عسكري بقيادة الملك جنسريق (Geiséric). ولما دخلوا إلى الشمال الإفريقى قاموا بأعمال شنيعة، فحربوا كل ما وجدوا فى طريقهم من مزارعات

ومباني وكنائس وعذبوا أتباع الديانة الكاثوليكية، كما استغل الأهالي من الفلاحين هذه الفرصة للانتقام من كبار الملاكين الرومان الذين استغلوهم استغلالا فاحشا دهرًا من الزمان. وعندما أعيد بونيفاس إلى الحكم من طرف الإمبراطور الروماني طالب الوندال بالرحيل من شمال إفريقيا فكان جوابهم الرفض، فأعلن الحرب ضدهم ونحسر المعركة ثم لجأ إلى مدينة عنابة (Hippone)، واستطاع أن يصمد أمام قوة الوندال التي حاصرتة مدة عام، وفي الأخير دخلوها عنوة سنة 431م وجعلوها عاصمة مؤقتة لهم، ففر بونيفاس إلى إيطاليا وندم على خيائته حين لا ينفع الندم، وأثناء هذا الحصار توفي القسيس المشهور أغسطوس (Augustin) عام 430م.

وفي سنة 435م انعقدت بمدينة عنابة معاهدة بين روما والوندال تم بموجبها الاتفاق على بقاء الوندال على الأراضي النوميديّة مقابل دفعهم لضريبة الأرض، ولكن سرعان ما خرق الوندال هذه المعاهدة بعد أن وطدوا أقدامهم في إفريقية، وبينما كانت روما تتخبط في مشاكل داخلية استولى الونداليون على قرطاج سنة 439م بدون مقاومة تذكر واتخذوها عاصمة أبدية لمملكتهم. وعقدوا للمرة الثانية معاهدة مع روما سنة 442م ولكن هذه المرة كانت في فائدة الوندال الذين قضوا بفضلها على كل امتيازات الرومان في إفريقية ومع هذا بقيت العلاقات حسنة بين الوندال والرومان.

استغل جنسريق من بعد مقتل الإمبراطور فانتينيان على يد أنصار خصمه آيتوس، فزحف الوندال بقيادة جنسريق على روما ودخلوها سنة 455م دون مقاومة تذكر ثم مكثوا فيها حوالي نصف شهر وبعد نهبها رجعوا منها إلى قرطاج بغنائم ثينة من بينها كنوز معبد سليمان، كما حملوا معهم أيضا العديد من الأسرى من بينهم أرملة فالنتينيان وابنتها الصغيرة، وأخيرا اعترفت الإمبراطورية الرومانية بسيادة الوندال على الشمال الإفريقي. استولى من بعد جنسريق على جزر سردينيا وكورسيكا والبليار وصقلية وموريطانيا الطنجية، وهكذا أصبح جنسريق سيد البحر الأبيض المتوسط وإفريقية بدون منازع، فحصن المدن الهامة من إفريقية وأبقى فيها النظام الإداري والقانوني الذي كان معمول به في عهد الرومان فحكم البلاد بسلطان مطلق وغير بعض التقاليد الجرمانية حيث جعل أكبر أحفاده من الذكور سنا أحق بالخلافة. وأثناء وجودهم بشمال إفريقيا استولى الوندال على أخصب الأراضي الزراعية وطرّدوا ملاكها الرومان وفرضوا على البربر ضرائب فاحشة رغم أنهم كانوا يمتلكون أراضي قليلة الإنتاج، كما طردوا واضطهدوا رجال الكنيسة، وأصبحت في عهدهم الآرية هي الديانة الرسمية، وتمت هذه الانتصارات على يد ملك الوندال المشهور جنسريق المتوفى في سنة 477م.

خلفاء جنسريق

هونيرك:

لكن بعد موت جنسريق ضعفت دولة الوندال إذ لم تجد ملكا في مثل قوة شخصيته، فخلفه من بعده ابنه الأكبر هونيرك (Hunéric) الذي كان شخصا صارما دمويا ومتعصبا لدينه سواء نحو أبناء عائلته وأنصارهم الذين وقفوا عقبة له في الحكم فتخلص منهم بالقتل والنفي لكي لا يرثوا العرش مكان ابنه هلديريك، وبالأخص الكاثوليك فكان خصما عنيدا لهم سلط عليهم أقصى العقوبات واتخذ ضدهم عدة إجراءات زجرية وقاسية فلم يسمح لهم لا بفتح أماكن للعبادة ولا بإقامة الصلوات ولا بالاحتفال بالأعياد الدينية، كما منع بناء الكنائس وحول أملاك هذه الأخيرة إلى رجال الدين الأريوسيين ونفى العديد من القساوسة والأساقفة الكاثوليك ووصل به الحقد حتى إلى إحراق كتاب النصارى المقدس "الإنجيل" ولكن حكمه لم يدم طويلا فقد توفي سنة 484 م ويقال بأن مرض الطاعون هو الذي أودى بحياته.

كونظامون:

ومن بعده تولى الحكم قريه كونظامون (Gunthamund)، وفي عهده رد الاعتبار لرجال الكنيسة لأنه كان يعتقد بأن الكاثوليك لم يعد في إمكانهم التآمر عليه بالتعاون مع الإمبراطور البيزنطي، ولذا سمح للأسقف أوجين بالدخول إلى قرطاج سنة 487م والتحق به رجال الدين الآخرون من بعد، ففتحت أبواب الكنائس من جديد ومارس المسيحيون دينهم بكل حرية، كما عرفت نوميديا بدء ثورات خاضها البربر ضد حكم الوندال وتوفي كونظامون سنة 496م.

ثرازامون:

فخلفه ثرازامون (Thrasamun) وكان شخصا مثقفا ميالا للأدب محبا للعمارة الجميلة ومتخلقا وشديد التمسك بدينه اجتنب أثناء حكمه كل نزاع خارجي، فاتسم عهده بالبذخ وعامل رجال الكاثوليك بإحسان ولكن عندما رفضوا تطبيق أمره القاضي بمنع تعويض الأساقفة المتوفين قام بعزل

العديد من الأساقفة من بينهم أسقف قرطاج أوجين، كما نفى إلى جزيرة سردينيا ما يزيد عن 60 أسقفا. وقد ثار البربر في عهده ضد الحكم الوندالي جراء ما كانوا يعانونه من ظلم رجال السلطة والاستغلال الفاحش للملاكين الكبار، فقام ثوار جبال الأوراس بتدمير وسائل الإنتاج الفلاحي والاستيلاء على الأراضي الزراعية وتخریب كل من مدن تيمقاد وتبسة حتى وصلوا إلى حدود مدينة قسنطينة، ثم امتدت الثورة من بعدهم إلى موزايا القريبة عن مدينة البليدة، كما انهزم جيشه أمام رجال الجمال من ثوار الصحراء البرابرة المنحدرون من طرابلس والذي كان يقودهم آنذاك أميرهم يدعى كاباوون (Gabaon) وسبب هذه الهزيمة هو عدم تعود جنود الوندال على معركة الكر والفر وخاصة أن هذه المعارك كانت تدور رحاها في الصحراء، فمات الملك ثرازامون غما من أجل ذلك سنة 523م.

هيلديريك:

فخلفه الشيخ هيلديريك (Hildéric) الضعيف الشخصية والذي كان والده متزوجا من ابنة إمبراطور القسطنطينية، فكانت تربط بين هيلديريك والإمبراطور البيزنطي علاقات جيدة ومتينة، وكان جد متسامح مع رجال الكنيسة الكاثوليك مما جلب له غضب أعيان ورهبان الوندال، ففتح الكنائس وسمح بعودة القساوسة المنفيين وترك لهم الحرية المطلقة في ممارسة شعائرهم الدينية. كما انهزم جيشه أمام البرابرة الموريون الذين احتلوا العديد من الأراضي النوميديّة حيث استولوا على موريطانيا القيصرية والطنجة، فكانت هذه الهزيمة سببا من الأسباب التي أسرعت في خلع الملك هيلديريك من عرشه فوضعه الوندال في السجن.

جيليمير ونهاية الوندال:

نصب الوندال مكانه جيليمير (Gélimer) سنة 535م، حينئذ استنجد الملك المسجون هيلديريك بصديقه الإمبراطور البيزنطي جوستينيان (Justinien) الذي طلبهم بإرجاعه إلى عرشه مستعملا في ذلك لغة المجاملة، ولكن جيليمير رفض مساعي السفراء البيزنطيين المبعوثين من طرف الإمبراطور، فاستغل الإمبراطور البيزنطي هذه الفرصة الثمينة لأنه كان يحلم بإعادة إفريقية الرومانية إلى سالف عزها، وأعلن الحرب ضد الوندال بمباركة كبير البطارقة وشن عليهم يوم 22 جوان 533 م حملة كبيرة متكونة من

14000 عسكري تحملهم 500 سفينة حربية بقيادة القائد البيزنطي بليزار (Bélisaire)، بينما كان الأسطول الوندالي لا يتعدى 150 سفينة. فزلت قوات بليزار بالقرب من مدينة سوسة وبعد أسبوعين من الانتظار احتلوا قرطاج بعد مقاومة عنيفة من الوندال سقط على إثرها العديد من الضحايا. وسبب هذه السهولة في احتلال قرطاج هو كون الأسطول الوندالي كان موجودا في السواحل الإيطالية محاصرا جزيرة سردينيا الثائرة بقيادة حاكمها قوداس القوطي (Gudas)، فحاول جيليمير جمع قواته من جديد وأمر أخاه طازون (Tazzaon) الذي كان موجودا بسردينيا الالتحاق به، إلا أنه انهزم شر هزيمة على مقربة من قرطاج، ثم تبع بليزار رفقة قواده هجماتهم على جيوش الوندال المتبقية ودخل في اليوم الموالي العاصمة قرطاج بين هتافات الجماهير.

وعلى إثر هذه الهزيمة فر جيليمير من قرطاج مختبئا في جبال البابور بالشرق الجزائري، فضيق عليه الجيش البيزنطي الخناق ولكن شدة قسوة الحياة هناك أرغمته على الاستسلام إلى القائد بليزار، فعامله هذا الأخير معاملة حسنة، أما جنوده فقد صاروا عبيدا وزوجاتهم جواري للمتصرين البيزنطيين، وخلال هذه المعركة بين الوندال والبيزنطيين لم ينحاز البربر إلى أي طرف منهم حتى نهاية الحرب. وعندما أصبحت نوميديا في أيدي البيزنطيين عمل الإمبراطور جوستينيان على إعادة تنظيمها من جديد، فأعاد الكنائس الآريوسية إلى الكاثوليك ووزع الأراضي الفلاحية الخصبة على البيزنطيين. وهكذا، بعد قرابة قرن من احتلال نوميديا انتهى عهد الوندال في الشمال الإفريقي دون أن يترك أي أثر حضاري، وأكثر ما كتب عليهم أنهم شعب همجي لا يعرف معنى للحضارة امتاز حكمهم بالظلم والاستبداد، وهذا وصف مبالغ فيه خاصة إذا علمنا أن تاريخ الوندال لم يكتبه أبناؤه وإنما تم عن طريق أعدائهم من المؤرخين الرومان، ومما لا شك فيه أن استقرار الونداليين بإفريقيا الشمالية قد غير العديد من طبعهم الهمجي.

نظام الوندال:

كان الحكم في عهدهم ملكيا وراثيا استبداديا يساعده مجلس أعيان متكون من القادة الكبار في الجيش والولاة والقساوسة الآريوسيين والموظفين السامين في المملكة. وقسمت في عهدهم نوميديا إلى خمس مقاطعات يحكم كل منها حاكم يتولى الشؤون الإدارية والقضائية، أما مداخل الخزينة فكانت

تزود من الضرائب المفروضة على الأهالي، وفيما يتعلق بالقضاء فكان الونداليون يحتكمون إلى محاكم خاصة حسب تقاليدهم. وبالرغم من أن الآرية هي التي كانت الديانة الرسمية للوندال، إلا أنها لم تكن مستقلة عن السلطة فكان الملك يعين القساوسة ويمول الكنيسة بما تحتاجه من ممتلكات وأموال. وبما أن الوندال لم تكن لهم لغة عملية احتفظوا باللغة اللاتينية في معاملتهم الإدارية والتجارية مع الأهالي، أما المواطنون الونداليون فكانوا يخضعون لقوانينهم الخاصة، ولم يدخل الوندال أثناء احتلالهم للجزائر أي تغيير إداري فأبقوا سكانها على النظام القديم الذي كان يُعمل به في عهد الرومان، كما سك الوندال في عهدهم عملة وندالية خاصة بهم كانت تصنع بالمعامل القرطاجية مصور عليها ملوك الوندال وتشبه النقود الرومانية من ناحية الصنع.

واتسم المجتمع الوندالي بالطابع العسكري، وكانوا كغيرهم من المحتلين السابقين مقسمين إلى طبقات تأتي في المرتبة الأولى طبقة النبلاء المتكونة من القادة العسكريين والموظفين السامين ومنحت لهم أوسع وأجود الأراضي الفلاحية، وتليها طبقة الجنود المحاربين وتضم كل المواطنين الوندال وزعت عليهم قطعة أرض، هذا بالإضافة إلى المرتزقة الذين كانوا يحاربون معهم، وأخيرا الرقيق جلبوهم معهم من إسبانيا واستخدموهم في الفلاحة. كما اتسم عهدهم بالطابع الاستبدادي ضد رجال الكنيسة الكاثوليك فسلطوا عليهم أنواعا من العذاب وانتزعوا منهم الكنائس وصادروا كنوزها وهذا ما يتجلى من العمل الذي قام به الملك جنسريق عند احتلاله لقرطاج فمن أول الإجراءات التي اتخذها هي نفي القساوسة إلى إيطاليا وعلى رأسهم الأسقف كودفلدوس (Quodvultdeus)، ومما لا شك فيه أن هذا التصرف راجع لتخوف جنسريق وأولاده من بعده من مؤامرات رجال الكاثوليك ضد حكم الوندال في إفريقية. وفي عهدهم تقلصت الحياة الاقتصادية في نوميديا لسبب أعمال القرصنة التي كانوا يقومون بها في البحر المتوسط وهذا خاصة في العهد الأول ولم تكن تفي إلا لسكان نوميديا وركزت على صناعة النسيج والحريير والأثاث وصناعة الأسلحة الحربية والسفن. وقد استولى الوندال على أوسع وأخصب الأراضي الزراعية، وتركوا الأقل جودة للأهالي وكبدوهم بضرائب باهظة بينما عُفي الونداليون منها، وجلب تصرفهم التعسفي عداء النوميديين مما أرغمهم على رفع راية الثورة في وجههم. هذا وبقيت الفلاحة على حالها مثلما كانت عليه في عهد الرومان من إنتاج الحبوب والأشجار المثمرة وتربية المواشي من الأغنام والخيول وكانوا يتاجرون بهذه الخيرات مع الدول الأجنبية.

العهد البيزنطي

534 – 647 م

حلت الإمبراطورية البيزنطية عام 330م محل الإمبراطورية الرومانية واتخذت من القسطنطينية عاصمة للمسيحية، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى قسطنطينيوس الذي نقل مقر الحكم من روما إلى القسطنطينية، والسبب في ذلك أن هذه البلاد لم تعرف حملات غزو كما عرفت روما ولم تتلق ضربات قوية مثلها. وبانتصار بليزار كما ذكرنا سابقا على جيوش الوندال أصبحت إفريقيا الشمالية خاضعة للحكم البيزنطي، واستولى من بعدها على جميع الأراضي التي كانت بحوزة الوندال سواء في نوميديا أو سردينيا أو جزر البليار. وسلك البيزنطيون سياسة الرومان، فأسكنوا جنودهم في الأراضي المحتلة ومنحهم أحسن الأراضي الزراعية، ثم بنوا حصونا في الأراضي المحتلة من الشمال الإفريقي لحمايتها من العدوان الخارجي.

ولتحقيق أغراضهم الاستعمارية في نوميديا حاولوا استمالة البربر واستعانوا مثل المستعمرين السابقين ببعض رؤساء القبائل ليسهلوا لهم مهمتهم فمنحهم ألقاب شرفية وخصصوا لهم رواتب ضخمة. وعندما رحل بليزار عين مكانه مساعده سليمان (Solomon) حاكما على إفريقيا الشمالية، فاتخذ قرطاجنة عاصمة له. ولم يحسن البيزنطيون كغيرهم ممن سبقوهم معاملة البربر ففرضوا عليهم ضرائب مجحفة مما جعلهم يستنفرون منهم، فعرف عهدهم عدة ثورات بربرية متتالية وعنيفة سواء في المدن أو الأرياف عمت كل أرجاء الشمال الإفريقي ولم تتوقف إلا برحيل البيزنطيين، وقادها كل من الأمراء النومديين كوتسيناس وسطوزاس وبيداس وأناطالاس وميناس وأورثابس في فترات متقاربة ضد الحكام الذين تعاقبوا على الشمال الإفريقي من البيزنطيين أمثال سليمان الحصي وسرجيوس وأريوبندوس

وأرتاباناس وجان طروكليتا، ووقعت أغلب هذه المعارك في الجزائر في كل من مناطق الأوراس وتبسة، واستطاع القادة النوميديون التغلب عليهم في الكثير من المعارك حتى أن القائد البيزنطي سليمان الخصي قتل على يد قبائل الرحل التي كان يقودها آنذاك أناطالاس (Antalas) البربري وهذا أثناء المعركة التي دارت بينهم سنة 543م في تبسة.

ومما زاد الطين بلة هو اعتقال سرجيوس (Sergius) خليفة سليمان لثمانين من أعيان قبيلة لواتة بطرابلس وقتلهم في قصره عندما جاءوه يشكون ما تعرضوا له من نهب محصوهم، فزاد هذا العمل الدنيء في عزيمة البربر للمضي في الثورة، فانضم إليهم القائد البربري أناطالاس واكتسحوا مدن نوميديا وهزموا جيش سرجيوس ومن بعده أرتاباناس، فعمت الفوضى البلاد وأفلت زمام الأمر من قواد الجيش. ورغم أن القائد البيزنطي جان طروكليتا (Jean Troglit) الذي أسندت له أمر إفريقية في عام 546م استطاع سنة 548م التغلب على البربر وإخماد ثورتهم لمدة خمس عشرة سنة حتى استأنفوا من جديد بعد وفاة الإمبراطور البيزنطي جوستينيان سنة 565م. فخلفه جوستين (Justin) الذي دام حكمه حتى سنة 578م ولم يكن عهده أحسن حظا من سلفه، فقام البيزنطيون خلال حكمه بإنشاء تحصينات عديدة في المناطق التي كانوا يحتلوها في الشمال الإفريقي ليحموا أنفسهم من الثوار النوميديين. وفي سنة 596م استدعى القائد البيزنطي على شمال إفريقيا جرناديوس (Gernadius) رؤساء قبائل البربر إلى قصره في قرطاجة للتفاوض معهم ثم قتلهم جميعا، فزادت هذه العملية الشنيعة من إصرار البربر على المضي قدما في الكفاح.

وفي سنة 610م اعتلى على العرش البيزنطي هيراكليوس (Heraclius) الذي بعث له النبي محمد صلى الله عليه وسلم رسالة للدخول في الإسلام، وفي عهده شهدت إفريقيا الشمالية فترة من السلم والرخاء. وبعد وفاة هيراكليوس سنة 645م اعتلى العرش ابنه (Constant II) والذي عرف عهده فترة انحطاط الإمبراطورية البيزنطية، وبينما كان العرب المسلمون يكتسحون الإمبراطورية البيزنطية أيام الخليفة أبي بكر رضي الله عنه، أعلن حاكم شمال إفريقيا جرجير (Grégoire) سنة 646م انفصاله عن الإمبراطورية البيزنطية ونصب نفسه إمبراطورا، ثم اتخذ من مدينة سبيطلة المتواجدة بالقطر التونسي في الجنوب الغربي من القيروان مقرا له.



قسطنطينوس مؤسس الامبراطورية البيزنطية

النظام البيزنطي:

بمجرد احتلال نوميديا من طرف البيزنطيين قام الإمبراطور جوستينيان بمحو الآثار المتبقية من العهد الوندالي فأعاد تنظيمها ابتداء من سنة 534م، فاتخذ من قرطاج عاصمة لمستعمراته في إفريقيا ووضع على رأسها قائدا إمبراطورا له كامل الصلاحيات في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والقضائية يساعده مجموعة من المستشارين كل حسب اختصاصه، هذا بالإضافة إلى الولاة الموزعين على سبع مقاطعات.

وقد تميزت إدارتهم للبلاد بنهب أموال الأهالي وإثقال كاهلهم بالضرائب فكانت هذه المعاملات التعسفية سببا من الأسباب التي أدت إلى ثورة البربر ضد الحكم البيزنطي. إلى جانب هذا بنى البيزنطيون سلسلة من التحصينات الكبيرة في أهم المناطق النوميديّة سواء الموجودة بالقرب من الموانئ أو داخل البلاد مثل حصن تيبازة وتبسة وتيمقاد وخنشلة وحيدرة، وهذا لغرض المراقبة والدفاع عن أنفسهم في حالة الهجوم عليهم، كما أحاطوا المدن بأسوار ونذكر على سبيل المثال مدينتي تبسة وسطيف. وبما أن البيزنطيين استعماريين فقد حكموا البلاد عسكريا وبقوة، وكان الحاكم العسكري يمتاز بنفوذ قوي في السلطة ولا يخضع إلا لمراقبة الإمبراطور الصورية يساعده في مهامه بعض القواد العسكريين المنتشرين في مناطق الاحتلال وعادة ما يكون الحاكم العسكري هو القائد الإمبراطور مثل سليمان الخصي الذي حكم إفريقيا من سنة 534 إلى غاية 543، ويتكون الجيش من الفرسان والمشاة، هذا بالإضافة إلى بعض المرتزقة البرابرة.

هذا، وحارب البيزنطيون في عهدهم أتباع دونا (Dona) واليهود والآريين حربا دينية عنيفة. كما أن البربر رفضوا دفع الضرائب والخضوع لسلطة البيزنطيين، وكانت الجزائر في أواخر عهدهم مقسمة إلى عدة إمارات يحكمها أمراء من البربر مستقلين عن الحكم البيزنطي، وهذا ما يفسر الصعوبات والمقاومة الشديدة التي واجهت الفتوحات الإسلامية في الشمال الإفريقي. ولم يترك البيزنطيون أي آثار عمرانية تجد مرورهم بإفريقيا الشمالية لأنهم مثل الوندال لم يشيدوا أي مدينة جديدة ما عدا بعض الحصون والقلاع وذلك على خلاف الرومان.

الفتح العربي - الإسلامي للشمال الإفريقي

في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثاني الخلفاء الراشدين فتح عمرو بن العاص مصر وذلك سنة 20 هـ، ومن ثم أرسل سنة 21 هـ الموافق 642م قوة إلى برقة بقيادة عقبة بن نافع ففتحها وأسلم على يده جماعة أعجبوا باستقامة سيرته، وصالح أهلها الباقين مقابل دفع جزية سنوية مقدارها ثلاثة عشر ألف دينار، وكان أهل برقة من قبيلة لواتة التي تنتسب إلى البتر. ثم تمكن من فتح طرابلس عنوة سنة 22 هـ بعد أن هزم البيزنطيين وغنم بما كان يوجد في المدينة، فكر بن العاص من بعد في اجتياح شمال إفريقيا فكتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قائلاً: "إنا قد بلغنا طرابلس، وبينها وبين إفريقية تسعة أيام، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لنا في غزوها فعل".

فكتب إليه عمر: "لا... إنها ليست بإفريقية ولكنها المفرقة، غادرة مغدور بها، لا يغزوها أحد ما بقيت". وهذا الرد دليل على أن العرب كان لديهم بعض المعلومات على إفريقية فيما يتعلق بصعوبة أراضيها المتكونة من الجبال والغابات والأهوار، وهذا ما لم يصادفونه في فتوحاتهم في بلاد الشام والفرس ومصر، هذا بالإضافة إلى خوف عمر بن الخطاب من المصير المجهول الذي ينتظرهم في هذه الأقطار النائية عن الخلافة، وإشفاقاً عليهم منعهم من التغلغل في إفريقية.

حملة عبد الله بن سعد بن أبي سرح:

ولما تقلد عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلافة الإسلامية عزل عمرو بن العاص عن ولاية مصر وولى مكانه عبد الله بن سعد بن أبي سرح وهو أخو عثمان من الرضاعة، فكتب هذا الأخير إلى الخليفة عثمان بن عفان يستأذنه في فتح شمال إفريقيا، فأذن له سنة 27 هـ الموافقة لعام 647م وأمدّه بجيش

كبير قوامه عشرين ألفا من الجند شارك فيه سبعة من الصحابة وهم: عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وعبد الله بن الزبير بن العوام، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص. ولما وصلوا إلى مدينة سبيطلة (تونس) واجههم الحاكم البيزنطي على شمال إفريقيا جرجير (Grégoire) في مائة وعشرين ألفا من المقاتلين (بيزنطيين وبربر)، فأحاطوا بالمسلمين من كثرتهم ولكن دهاء قادة الجيش الإسلامي تمكن في الأخير منهم، فذهب نفر من شجعان المسلمين بقيادة ابن الزبير نحو الملك مخترقا الصفوف إليه، فلما رآه الملك جزع أشد الجزع فولى هاربا، فلحقه ابن الزبير وقتله برمح، ولما رأى البيزنطيون والبربر ذلك غشيهم الرعب وولوا هارين ولحق بهم المسلمون يقتلون ويأسرون ويغنمون، ثم واصل المسلمون زحفهم حتى مدينة تبسة، وغنم الجيش الإسلامي غنائم كثيرة في هذه المعركة، ثم أسرع الروم والبربر إلى طلب الصلح فأمّنهم عبد الله بن أبي سرح على مقدار من المال ثلاثمائة قنطار من الذهب وعاد إلى مصر عام 29هـ، لكن هذه الحملة لم تحتفظ بالأرض التي احتلتها لأنها عادت إلى مصر قانعة بما نالته من مغام وبقبول البربر بالجزية.

حملة معاوية بن حديج الكندي:

ولما قتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة 35 هـ / 656 م على يد جماعة من الخارجيين الظلمة البغاة بعد أن حاصروه أربعين يوما في منزله، بايع المسلمون مكانه علي بن أبي طالب رضي الله عنه رابع الخلفاء الراشدين، وهو ابن عم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن معاوية بن أبي سفيان الذي كان آنذاك واليا على بلاد الشام امتنع عن مبايعة علي بن أبي طالب بالخلافة وطالبه بالثأر لقتلة عثمان، فشب خلاف بين هذا الأخير ومعاوية الذي طلب الخلافة لنفسه أدت إلى اصطدام الجيشين في معركة صفين التي دارت رحاها على شاطئ الفرات سنة 37 هـ / 657 م، وفي الوقت الذي كان فيه جيش علي المتفوق وعلى وشك الانتصار لجأ معاوية إلى الحيلة بحل الخلاف سلميا فعرض قضية التحكيم إلى كتاب الله "القرآن" فوافق علي، غير أن جماعة من أنصاره كان عددها ستة آلاف اعتبرت قبول التحكيم جريمة كبيرة وطلبت بمواصلة القتال، إلا أن علي رفض عندئذ انفصلت طائفة عنه ولقبت بالخوارج وأصبحت تقاتل علي ومعاوية، فنتج عن هذا التراع فتن داخلية مزقت وحدة المسلمين

وجعلتهم أحزابا وفرق يحارب بعضهم بعضا. والخوارج هي طائفة من المسلمين خرجت ونقضت بيعة الإمام علي ولم تعترف بالبيعة لمعاوية انقسمت فيما بعد إلى عشرين فرقة أهمها ثلاثة وهي: الإباضية وهم أصحاب عبد الله بن اباض، والصفورية وهم أصحاب زياد بن الأصفر، والأزارقة وهم أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق، وكل طائفة منهم تختلف عن الأخرى في المذهب حيث من بينهم من كفروا بالخليفة علي وأصحابه وهم فرقة الأزارقة، إلا أنهم كلهم يرون أن الحاكم يجب أن ينتخبه المسلمون لصالحه بقطع النظر عن نسبه وأصله، وعن طريق الجنود الفاتحين المعتنقين لهذه الأفكار انتشر المذهب الخارجي وخاصة الإباضي والصفري في المغرب العربي ابتداء من سنة 117 هـ / 735 م.

ويعتبر أتباع المذهب الصفري أشد غلوا من الإباضية، وبمقابل الخوارج كان يوجد الحزب الأموي وهم أنصار الحكم القائم، وإلى جانب هذه الفرقتان كانت توجد طائفة كبيرة من المسلمين محايدة تنتقد الأمور على ضوء العقل لم تتخذ موقفا بين علي وخصومه بل فضلت الاعتزال فاصطلح على تسميتهم بالمعتزلة، وأخيرا حزب السنة وهو أعظم قوة وأكثرها تنظيما يمثل الأغلبية الساحقة للمسلمين بفضل الفقهاء الكثرين الذين كانوا ينتسبون إليه. ولم تتوقف الفتنة إلا بمقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على يد خارجي متعصب اسمه عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم الحميري الكندي وذلك عام 40 هـ / 661 م وتنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية. وفي أثناء هذه الفترة توقفت الفتوحات الإسلامية في جميع الجهات ولم تستأنف إلا باستقرار الحكم في يد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان، وبذلك بدأ عهد الخلافة الأموية سنة 41 هـ / 661 م المبني على الحكم الوراثي وانتهى عهد خلافة الراشدين القائمة على مبدأ الشورى، فبذل معاوية جهودا كبيرة لإعادة الأمة إلى سابق وحدثها وقوتها، فعين هذا الأخير سنة 44 هـ / 665 م معاوية بن حديج الكندي واليا على مصر وبرقة.

وبينما كان المشرق يعيش صراعا حول الخلافة انتهز إمبراطور بيزنطة هذه الفرصة وبعث بجيش لاحتلال شمال إفريقيا من جديد، ففرض على سكانها البربر ضرائب باهظة وطرد حاكمها البيزنطي، فالتجأ هذا الأخير إلى الخليفة معاوية طالبا منه النجدة، فكلف الخليفة القائد معاوية بن حديج بفتح إفريقية وأمدّه بجيش قوامه عشرة آلاف فارس من بينهم عبد الملك بن مروان، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر. وفي سنة 45 هـ / 665 م دخل القائد بن حديج بقواته إلى إفريقية (تونس) وهزم الجيش البيزنطي بسهولة في المعركة التي دارت بينهم في تونس وأرغمهم على ركوب البحر فارين إلى صقلية. وسمحت هذه الحملة من فتح العديد من المدن التونسية مثل بترت وسوسة

وجربة، ثم عادت القوات الإسلامية إلى مصر كسابقتها. وما هذه الحملات التي قام بها كل من عبد الله بن سعد ومعاوية بن حديج إلا تمهيدا سمح للقادة المسلمين فيما بعد ومن بينهم عقبة بن نافع في التعرف على إفريقية ومن ثم الفتح الأكبر للشمال الإفريقي.

حملة عقبة بن نافع وأبو المهاجر دينار:

في سنة 50 هـ الموافقة 670 م عين الخليفة معاوية بن أبي سفيان القائد عقبة بن نافع الفهري واليا على إفريقية وهو قرشي تابعي وليس صحابي لأنه ولد أثناء حياة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ولم يشارك في الجهاد إلا بعد وفاته، وكان لهذا القائد تجربة كبيرة في الفتوحات السابقة التي قادها المسلمون في إفريقية، فواصل الفتح، وعلى رأس جيش قوامه ثلاثة آلاف فارس من بينهم لأول مرة برابرة مسلمين زحف على إفريقية واستولى على قفصة، لكن هذا القائد على خلاف القواد الآخرين أدرك أن فتح إفريقية لا يتم إلا باستقرار العرب بها، ولذا بادر إلى تأسيس مدينة القيروان بتونس متخذًا منها مقرا لجيشه ومنطلقا للفتوحات الإسلامية، ومن هذه المدينة كان يبعث جنوده لمختلف الجهات تدعوا إلى الله وتحارب من اعترض سبيلها.

ولما استدعي عقبة من طرف الخليفة عين مسلمة بن مخلد الأنصاري واليا على مصر والشمال الإفريقي، فعين هذا الأخير أبو المهاجر دينار حاكما على إفريقية عام 55 هـ / 674 م وكانت بينه وبين عقبة عداوة، فخرب القيروان وأسس بالقرب منها مدينة جديدة وواصل أبو مهاجر الفتح ونشر الدعوة الإسلامية في إفريقية بالطرق السلمية والإقناع وأسلم الكثير من أهالي البربر ومن بينهم القائد كسيلة وقبيلته أوربة التي كانت على دين النصرانية وأصبح من أحسن قواده وأنصاره نظرا للصدقة والحبّة التي كانت تربطهما، وتوغل من بعد إلى الجزائر وتغلب على خصومه من البربر والبيزنطيين حتى بلغ مدينة تلمسان.

عودة عقبة بن نافع واستشهاده:

وفي عهد الخليفة يزيد بن معاوية عين من جديد عقبة بن نافع حاكما على إفريقية سنة 62 هـ / 681 م وهذا نظرا للدور الفعال الذي لعبه في فتحها. وكانت علاقته بأبي المهاجر سيئة جدا، فجدد بناء

مدينة القيروان وواصل زحفه على الشمال الإفريقي لنشر الإسلام، وأثناء غزوته صحب معه أبي المهاجر وصديقه كسيلة مقيدين بالحديد، وبالرغم من أن أبي المهاجر نهى عقبة عن احتقار كسيلة وهو في عزة من قومه، إلا أنه لم يأخذ هذه النصيحة بجدية، وفي طريقه تغلب عقبة على خصومه البيزنطيين والبربر في عدة معارك واستولى على الأوراس ومنطقة الزاب الجزائري ومدينة تيهرت، وعندما وصل إلى المغرب الأقصى فتح مدينة طنجة ولم يوقفه عن تقدمه إلا البحر فقال قولته المشهورة: "اللهم اشهد أني قد بلغت الجهود، ولولا هذا البحر لمضيت في البلاد أقاتل من كفر بك حتى لا يعبد أحد من دونك".

ولما بلغ هذه المدينة بعث جيشه إلى القيروان ولم يبق معه إلا عدد قليل من الفرسان حوالي ثلاثة مائة، فاغتنم كسيلة هذه الفرصة وفر من قبضته فجمع حوله عدد كبير من قومه والبيزنطيين، وعندما وصل عقبة حصن قهودة بجانب بسكرة استغل كسيلة هذا الظرف الثمين وحاصر عقبة الذي وقع في كمين وقضى عليه، فاستشهد معه كل أصحابه بما في ذلك الأسير أبو المهاجر وذلك سنة 64 هـ، ولا زال قبره إلى يومنا هذا في قرية سيدي عقبة التي سميت نسبة إليه والمتواجدة بمدينة بسكرة.

حملة زهير بن قيس البلوي ونهاية كسيلة:

بعد استشهاد عقبة بن نافع توجه كسيلة إلى القيروان واستولى عليها سنة 64 هـ فاتخذها مقرا لإقامته وعاصمة لمملكته وبسط نفوذه على معظم القبائل المستقرة في إفريقية والمغرب الأوسط وتحالف مع الروم، فدام حكمه لإفريقية مدة خمس سنوات. فانسحب عندئذ زهير بن قيس البلوي منها والتجأ إلى برقة ومكث بها مدة خمس سنوات ينتظر تعليمات الخلافة التي كانت مشغولة آنذاك بأحداث كربلاء ومكة والمدينة جراء ثورة عبد الله بن الزبير. وعندما استقر الأمر للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بعث له سنة 69 هـ / 688م المدد الذي زحف به على مدينة القيروان، ففر منها كسيلة والتجأ بالأوراس فتبعه زهير بن قيس، وهناك وقعت معركة حاسمة بينه وبين كسيلة وتم النصر لزهير وقتل كسيلة وأنصاره، ولم يواصل زهير زحفه لأن مدينة برقة (ليبيا) كانت مهددة من البيزنطيين الذين حاولوا استرجاعها لنفوذهم، فسار نحوها واشتبك معهم لكن نظرا لقلة عدد جنوده لم يستطع الصمود كثيرا فاستشهد زهير وأصحابه جميعا سنة 71 هـ.

ولاية حسان بن النعمان وحملة ضد الكاهنة:

وفي سنة 77 هـ عين حسان بن النعمان حاكما على مصر وإفريقية فأمدّه الخليفة عبد الملك بن مروان بجيش كبير قوامه أربعين ألفا، فزحف به على قرطاجة وحاصرها ثم استولى عليها وقضى على البيزنطيين الذين كانوا متواجدين بها فدمرها حتى لا يعود الروم إليها، ثم توجه إلى بترت أين كان البربر والبيزنطيون معسكرين بها فهزمهم وشتت شملهم. من بعدها اشتبك مع جيش الكاهنة وهي رئيسة قبيلة جراوة الزناتية المتواجدة بالأوراس يهودية الدين كانت تشتغل بالسحر والكهانة ولهذا سميت بهذا الاسم، أما اسمها الحقيقي فهو داهية. ولما سمعت بتحرك جيش حسان خرجت هي الأخرى من جبال الأوراس قاصدة مدينة باغاية فهدمتها خوفا من أن يتحصن بها المسلمون وفي الصباح اصطدم الجيشان بوادي مسكيانة الموجود بين عين البيضاء وتبسة وانتصرت الكاهنة على القائد حسان وأسرت ثمانين فارسا من جيش المسلمين أحسنت إليهم وأطلقت سراحهم جميعا، ثم لاحقت من بعد المسلمين حتى أخرجتهم من القيروان، فاضطر حسان بن النعمان حينئذ إلى التراجع نحو مدينة برقة ينتظر المدد الذي دام ثلاث سنوات.

وخلال تلك الفترة عملت الكاهنة على تطبيق سياسة الأرض المحروقة، فأتلقت المحاصيل الزراعية وقطعت الأشجار وحرقت الغابات لكي لا يعود إليها الجيش الإسلامي توها منها بأن العرب جاءوا للشمال الإفريقي كغيرهم ممن سبقوهم للاستيطان فيها واستغلال ثرواتها، فزاد هذا العمل من استياء البربر ضدها وكان سببا في انهزامها، إذ أصبح البربر يمدون يد المساعدة لحسان ويستعجلونه في الانقضاض عليها. ولما وصلت الإمدادات من المشرق سنة 81 هـ / 701م توجه إليها حسان بعدما زوده خالد بن يزيد الذي كان أسيرا لدى الكاهنة بما يحتاج من معلومات، فحاصر عاصمتها مدة ستة أشهر حتى سقطت في يده، ولما أدركت قرب نهايتها أذنت لمن أراد من قومها أن يلتحق بالمسلمين واستأمنت لولديها وأرسلتهما إلى حسان فأكرمهما، واستمرت الكاهنة في مناوشة جيش المسلمين حتى قتلت أثناء المعركة بجبال الأوراس سنة 81 هـ. وبمقتل الكاهنة فتح عهد جديد للمسلمين، فولى من بعدها حسان بن النعمان ابنها الأكبر على قومه بجبال الأوراس، وهكذا أصبح أبناؤها من أكبر دعاة الإسلام في المنطقة، وعندما أسلمت قبيلة الكاهنة جمع منهم اثني عشر ألفا تحت قيادة أبناء الكاهنة وبعثهم مع الجيش العربي لجهاد الروم ومن كفر من البربر، ثم عاد حسان إلى تونس وشرع في تنظيم الدولة الفتية فأصلح ما أفسدته الكاهنة وبني المصانع والمساجد وقسم إفريقية إلى مقاطعات إدارية وفرض

الجزية على من لم يدخل في الإسلام ونشر العدل والمساواة بين الناس، وبذلك أخذت إفريقية صبغتها الإسلامية. واتسم عهد حسان بن نعمان في المنطقة بالرخاء والاستقرار والعمران وتنظيم الشؤون الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية. ويقول المؤرخ ابن عدار في هذا الصدد: "وفي هذه السنة (أي عند مقتل الكاهنة)، استقامت بلاد إفريقية لحسان بن نعمان، فدون الدواوين، وصالح على الخراج، وكتبه على عجم إفريقية وعلى من أقام معهم على دين النصرانية".



رسم خيالي للكاهنة رئيسة قبيلة جراوة بالأوراس

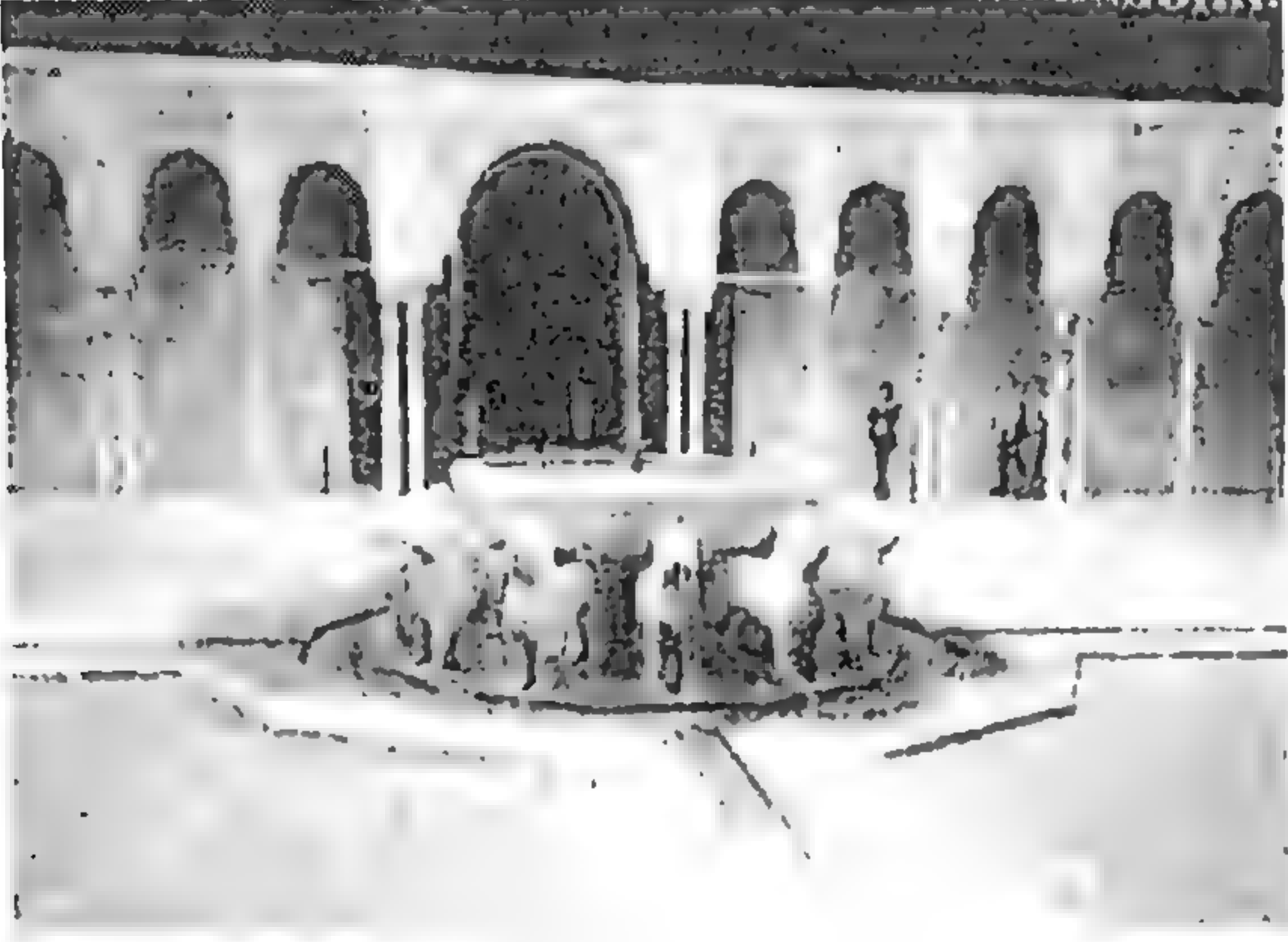
ولاية موسى بن النصير ونائبه طارق بن زياد:

وفي خلافة الأموي الوليد بن عبد الملك عزل حسان بن النعمان وولى على حكم إفريقية موسى بن النصير سنة 85 هـ / 704م، ولم يجد هذا الحاكم أي صعوبة في بلاد الشمال الإفريقي لأن الطريق مهد له من أسلافه. ولما وصل إلى المغرب الأقصى عين طارق بن زياد حاكما على طنجة وترك معه جيشا ثم رجع إلى القيروان، ففكر موسى في فتح الأندلس بإيعاز من الكونت جوليان البيزنطي حاكم مقاطعة سبته المواجه لجنوبي جزيرة الأندلس والذي كانت له عداوة بملك إسبانيا لذريق الذي اعتدى

على حرمة ابنته التي كانت تتربى في قصره، وعموما كانت إسبانيا تعيش حالة تمزق جراء الصراعات السياسية بين أمرائها من أجل الحكم مما شجع موسى على فتحها، فأرسل موسى بن النضير فرقة استكشافية في شهر رمضان سنة 91 هجرية مشكلة من مائة فارس وأربعمائة رجل بقيادة طريف بن مالك تتجسس أوضاع إسبانيا، ولما عادت غائمة أمر طارق بن زياد بغزو الأندلس وهذا بعد استشارة الخليفة الأموي، فجمع طارق بن زياد جيشا مكونا من البربر والعرب قوامه 12 ألف مجاهد عبر به البحر سنة 92 هـ / 710م عن طريق المضيق (جبل طارق) على سفن جوليان، ونزل في الشاطئ المقابل حينذاك خطب طارق بن زياد جيشه تلك الخطبة المشهورة التي ألهم بها حماسهم، فقال لهم بعد أن حمد الله وأثنى عليه: "أيها الناس، أين المفر؟ البحر من ورائكم والعدو أمامكم، وليس لكم والله إلا الصدق والصبر، واعلموا أنكم في هذه الجزيرة أضيع من الأيتام في مأدبة اللثام، وقد استقبلكم عدوكم بجيشه وأسلحته، وأقواته موفورة وأنتم لا وزر (ملجأ) إلا سيوفكم ... إلخ".

ثم تقدم الجيشان واقتتلا في معركة حاسمة بوادي البرباط، ولما رأى طارق ملك القوط لذريق (Rodriguez) توجه إليه وضربه بالسيف على رأسه، فلما رأى أنصاره مصرع لذريق لاذوا بالفرار وقد باؤوا بالهزيمة الساحقة، ثم استولى طارق على مدن قرطبة وطليطلة ومالقا وغرناطة ومرسية، ولحقه من بعد موسى بن النضير وأكمل فتح باقي المدن الإسبانية حتى وصل إلى جبال البيريني، واغتنم المسلمون أثناء غزوتهم على العديد من الغنائم من بينها مائدة سليمان التي قدرت قيمتها في دمشق بمائة ألف دينار. ولما كان موسى يفكر في مواصلة فتح أوروبا من الأندلس لينتهي إلى القسطنطينية رفض الخليفة الأموي هذا الاقتراح وأمره بالعودة إلى دمشق سنة 95 هـ رفقة طارق بن زياد. ودام حكم المسلمين في الأندلس ثمانية قرون عرفت بالعصر الذهبي وصلت أثناءها الحضارة العربية الإسلامية إلى قمة مجدها، سجل خلالها العلماء المسلمون أروع الصفحات في سجل الحضارة الإنسانية أضاء إشعاعها جوانب أوروبا وبددت ظلمات قرونها الوسطى وكان أساسا متينا لحضارتها الحالية.

حضارة الأندلس بإسبانيا



ساحة الأسود



نظرة عامة على قصر الحمراء



حديقة

ظهور الخوارج بإفريقية:

وعندما استدعي موسى بن النضير إلى المشرق توالى العديد من الولاة على الشمال الإفريقي، وكانوا يتمتعون بنفوذ كبير في ولايتهم، ولو أن إدارتهم لشؤون المغرب العربي لم تختلف عن الأساليب التي

استعملها الأمويون في بقية أجزاء العالم الإسلامي، إلا أنهم ارتكبوا أخطاء فادحة كانت لها نتائج خطيرة في حياة المغرب العربي، فشهد عهدهم اضطرابات وفتن قادها الخوارج بالمغرب العربي مثلهم مثل إخوانهم خوارج المشرق العربي. ولو أن دعوة الخوارج اتخذت طابعا دينيا إلا أنها في الحقيقة مقاومة باسمه ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأموية المبنية على العصبية القبلية التي حاربها الإسلام، ولم يسترجع الاستقرار والهدوء إلا بمجيء الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز الذي دام حكمه من سبتمبر (99 - 101هـ) إلى فبراير (717 - 720م) والملقب بخامس الخلفاء الراشدين لما اتصف به من عدل وزهد وتقوى، فكان حكمه مثاليا صورة طبق الأصل لحكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فاعتمد في دعوته لنشر الإسلام على الطرق السلمية بالإقناع والحجة وحسن السيرة وتطبيق تعاليم الإسلام الحقيقية مثلما كان عليها الخلفاء الراشدين، فقام بعزل محمد بن يزيد القرشي وعين مكانه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر حاكما على إفريقية سنة 100 هـ فكان حسن السيرة، وأرسل له في نفس السنة عشرة من كبار الفقهاء ليفقهوا أهل الشمال الإفريقي في أمور الدين من بينهم حبان بن أبي جبلة، فأسلم البربر في أيامه جميعهم.

وفي عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك عين يزيد بن أبي مسلم حاكما على إفريقية سنة 102 هـ / 720م، وكان هذا الأخير مولى وكاتب الحجاج بن يوسف المشهور بسفكه لدماء المسلمين، وقبل مجيئه إلى إفريقية كان يشرف على خراج العراق، فحاول يزيد تطبيق السياسة التي اتبعها معلمه الحجاج في العراق، فأساء معاملة البربر وفرض عليهم الجزية رغم إسلامهم وكان الغرض من عمله زيادة دخل بيت المال، فنار عليه خوارج البربر وقتل سنة 102 هـ / 720م على يد حرسه وكان هؤلاء من البربر وهذا دون خلع الطاعة للخليفة الأموي، فلم يغضب هذا الأخير لمقتل عامله يزيد لأنه لم يرض عن تصرفاته عندما شرحها له أهل إفريقية، ثم ولي بعده في نفس السنة بشر بن صفوان وعندما وصل هذا الأخير إلى إفريقية سنة 103 هـ / 721م حاول إعادة الأمن ثم غزى جزيرة صقلية وعاد منها غانما، وعندما توفي سنة 110 هـ / 728م خلفه على شؤون إفريقية عبيدة بن عبد الرحمن الذي بقي في منصبه إلى أن عزله الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك.

وفي عهد هشام بن عبد الملك عين سنة 116 هـ عبيد الله بن الحبحاب والي على الشمال الإفريقي والأندلس، فولى عمر بن عبد الله المرادي حاكما على طنجة وغيرها من الأقاليم، ثم قام الحبحاب بحملتين الأولى على جزيرة سردينية سنة 117 هـ / 735م والثانية على جزيرة صقلية سنة 122 هـ /

740م عاد منهما غانما، لكن نائبه بالمغرب عمر بن عبد الله المرادي أساء السيرة وتعامل مع البربر بمنتهى القسوة متبعاً نفس السياسة التي سلكها من قبل يزيد بن أبي مسلم حيث فرض عليهم ضرائب مجحفة، وكان عمله الذميمة سبباً في وقوع الفتن فثار عليه خوارج البربر الصفريّة سنة 122 هـ تحت قيادة ميسرة المطغري وقتلوه، وعين هذا الأخير نفسه خليفة فعين بدوره عبد الأعلى بن حديد والياً على طنجة، ثم سار جيشه جنوباً إلى السوس حيث قتل عامله إسماعيل بن عبيد الله بن الحبحاب، ولما بلغ الوالي عبيد الله بن الحبحاب خبر مقتل عامله وولده بعث خالد بن أبي حبيب الفهري لإخضاع جيوش ميسرة فاصطدم به في طنجة ودارت بينهم معركة كبرى، ثم افترقا ورجع ميسرة إلى طنجة، ولم يحسن ميسرة السيرة في إخوانه البربر فثاروا عليه وقتلوه، وولوا عليهم سنة 123 هـ / 741م خالد ابن حميد الزناتي الذي هزم جيش أبي حبيب الفهري، فقتله هو ومن معه من جند. وخلال هذه الفترة تفاقمّت الاضطرابات في المغرب العربي والأندلس، ولما سمع هشام بن عبد الملك بهذه الحادثة عزل الحبحاب عن ولاية إفريقية عام 123 هـ وحل مكانه كلثوم بن عياض القشيري رفقة ثلاثين ألف جندي من عرب الشام، فزحفت جيوش كلثوم على طنجة وجابهت البربر بقيادة خالد الزناتي، فانهزم العرب وقتل قائدهم كلثوم ثم التجأ باقي الجنود إلى سبتة حيث تحصنوا، وعندما بلغ خبر الهزيمة الخليفة الأموي هشام أرسل إمدادات بقيادة حنظلة بن صفوان سنة 124 هـ ففضى هذا الأخير على ثورة عكاشة بن أيوب الفزاري الخارجي زعيم البربر المتمردين، وبفضل هذا الانتصار زال خطر الخوارج الصفريّة الذي كان يهدد القيروان بالسقوط لكن الاضطرابات لم تتوقف.

ولما اضطر حنظلة إلى مغادرة الشمال الإفريقي سنة 127 هـ / 745م، عاد عبد الرحمن بن حبيب الفهري من الأندلس فولاه مروان بن محمد آخر خلفاء الأمويين في مكانه، فاستبد بالحكم وتمكن من القضاء على معظم الاضطرابات التي ظهرت في عهده من بينها ثورة عروة بن الوليد الصفري بتونس، لكن انتصاراته لم تستمر طويلاً إذ دخل في صراع حربي مع عمه عمران بن حبيب الذي التجأ إلى قبيلة ورفجومة البربرية، عندئذ دخل بن حبيب الفهري في معركة مع هذه القبيلة التي كان يرأسها آنذاك عاصم بن جميل الورفجومي، فهزمه هذا الأخير واستولى على عاصمته القيروان وعندما حاول حبيب الفهري الذي كان متواجداً آنذاك بالأوراس استرجاع عاصمته تصدى له أحد رجال ورفجومة المسمى عبد الملك بن أبي الجعد فهزم جيشه وقتل عبد الرحمن بن حبيب الفهري في هذه المعركة التي

دارت بينهما سنة 140 هـ / 757م، وبذلك تم القضاء على حكم الأسرة الفهرية في إفريقية التي وقعت تحت سيطرة ورفجومة حتى سنة 141 هـ عندما تغلب عليها الإباضيون.

وبسقوط الدولة الأموية سنة 750م نشأت دولة أخرى هي دولة بني العباس التي ورثت عن الأمويين مملكة شاسعة، وبالرغم من اتجاهها المرن والمعاكس للأولى، إلا أنه لم يؤثر في الوضع السياسي بالمغرب العربي بل استمرت الثورات في الشمال الإفريقي بين الجيوش العباسية والخوانرج، ولكن هذه المرة قادها الإباضيون. وبمجرد ما بويغ أبو الخطاب إماما على الإباضيين استعداد للثورة، فجند فرسانه واستولى على طرابلس ثم طرد عاملها أبي جعفر، ولما سمع أبو الخطاب بما فعلته قبيلة ورفجومة الصفرية في أهل القيروان من ظلم وتخريب وقتل وتشريد خرج إليهم غضبا لله ولدينه وزحف على القيروان رفقة أنصاره من زناتة وهوارة وفي طريقه حاصر مدينة قابس حتى سقطت في يده، ثم استولى سنة 141 هـ / 759م على القيروان وهزم الورفجوميين وقتل قائدهم عبد الملك، ثم فرض سيطرته على إفريقية (تونس) واستخلف عليها القاضي عبد الرحمن بن رستم وعاد مع أنصاره إلى طرابلس.

وفي سنة 144 هـ شن القائد محمد بن الأشعب حملة من مصر بأربعين ألف فارس زحف بها على إفريقية فقتل أبا الخطاب وهزم جيشه في المعركة التي دارت بينهما في جهات سيرت ثم سير جيشه نحو تونس واستولى على القيروان، فغادرها عندئذ عبد الرحمن بن رستم متوجا إلى تيهرت، وهناك أسس الدولة الرستمية التي لعبت دورا هاما في تاريخ المغرب العربي. وتعاقب من بعد محمد بن الأشعب التي انتهت مهمته في إفريقية سنة 148 هـ العديد من الولاة على المغرب العربي أمثال الأغلب بن سالم التميمي سنة 148 هـ / 765م، وعمر بن حفص 151 هـ / 768م، وناصر بن حبيب المهلي.

وفي سنة 154 هـ / 770م استعاد إباضيو طرابلس نشاطهم الثوري من جديد وولوا عليهم أبا حاتم الإباضي، ولما سمع الحاكم العباسي على هذه المدينة الجنيد بن بشار الأسدي بنشاطهم طلب من حاكم إفريقية عمر بن حفص أن يمدّه بجيش، والتقى مع أبي حاتم فانهزم واستولى أبو حاتم على طرابلس ثم توجه إلى القيروان فحاصرها حتى أفرغت من الطعام عندئذ اضطر ابن حفص إلى الخروج بجيشه دون انتظار المدد الذي كان الخليفة العباسي المنصور بصدد إرساله إليه بقيادة يزيد بن حاتم، فلقى عمر بن حفص المهلي حتفه في المعركة سنة 154 هـ / 771م وباع القيروانيون أخاه جميل بن حجر، فصالح أبا حاتم وفتح له أبواب مدينة القيروان فعين عليها هذا الأخير عبد العزيز ابن السمح المعافري وعاد أبو

حاتم إلى طرابلس للقاء مبعوث الخليفة العباسي يزيد بن حاتم الذي كان آنذاك واليا على مصر، وعندما وصل هذا الأخير إلى طرابلس سنة 155 هـ / 771م غادرها أبو حاتم إلى جبل نفوسة لمدة من الزمن وهذا نظرا لقلّة عدد جيشه، ثم خاض سنة 155 هـ / 772م معركة مع القوات العباسية انتهت بهزيمة الإباضيين ومقتل قائدهم أبي حاتم مع العديد من جنوده، حينئذ دخل يزيد بن حاتم إلى القيروان واستمر في حكمها إلى غاية وفاته سنة 170 هـ / 787م.

وتعاقب على حكم إفريقية بعد موت يزيد كل من الولاة العباسيين التالية أسماؤهم: داود بن يزيد الذي استغرق حكمه مدة سبعة أشهر ونصف، وفي عهده ثار عليه إباضيو باجة بقيادة صالح بن ناصر النفزاوي وهزموا عامله على الزاب المهلب بن يزيد فسير إليهم حاكم إفريقية داود بن يزيد قائده سليمان بن الصمة الذي تمكن من تشتيت شملهم وقتل العديد منهم. ولما استدعي داود إلى بغداد سنة 171 هـ / 787م استخلفه في حكم إفريقية روح بن حاتم الذي تمكن من إعادة الهدوء وحل الخلاف بين الخوارج والولاة العباسيين وأمضى عهده في السلم والأمان، وعندما غادر إفريقية استخلفه عليها نصر بن حبيب المهلب فلم يحدث في فترته أي حدث مهم يذكر. ولما ولي حكم إفريقية الفضل بن روح ثار عليه عبد الله بن الجارود واستولى على القيروان بعد أن قتل الفضل وأتباعه سنة 178 هـ / 795م، عندئذ أرسل الخليفة هارون الرشيد قائده هرثمة بن أعين وأمره باسترجاع إفريقية وإعادة الهدوء إليها وهذا ما تم له سنة 179 هـ / 796م، وعندما استخلفه سنة 181 هـ / 798م محمد بن مقاتل العكي أخو هارون الرشيد من الرضاة ساءت الأوضاع في إفريقية لسبب سوء تصرفاته فثار عليه جنده ونائبه تمام التميمي وطرده إلى طرابلس عندئذ استنجد العكي بحاكم إقليم الزاب إبراهيم بن الأغلب الذي تمكن من إعادة الهدوء وتأسيس الدولة الأغلبية.

واتسمت هذه الفترة بتفكك الإمبراطورية العباسية لسبب عدم تمكن خلفائها من تسيير مملكة شاسعة مترامية الأطراف كانت تمتد من نهر السند إلى جبال البرانس اختلطت فيها الأجناس والقوميات وتغلبت عليها الروح القبلية والعصبيات وتعددت فيها التزايدات السياسية والمذهبية، هذا بالإضافة إلى الحروب المريرة التي خاضها الخوارج في كل من المشرق والمغرب، ساعدت كل هذه العوامل في بروز حركات منشقة عن الخلافة العباسية سمحت تدريجيا بتكوين دول منفصلة عنها في المشرق والمغرب العربي، أمثال دولة بني أمية بالأندلس 139 هـ / 756م، والصفورية بسلجماسة 140 هـ / 758م، وبنو رستم بالمغرب الوسط (الجزائر) 160 هـ / 776م، والإدريسيون بالمغرب الأقصى 173 هـ / 788م، والأغلبة بإفريقية

(تونس) 184 هـ / 800 م، عاشت كل هذه الممالك المغربية في أراضي مضطربة لم تستقر حدودها بل كانت تمتد وتتقلص مع الحروب التي كانت تنشب بينهم.

خاتمة الفتوحات:

وخاتمة هذه الفتوحات التي استغرقت حوالي سبعين سنة، ووجود العرب الذي استغرق في الشمال الإفريقي حوالي قرن وربع من يوم قدوم عقبة وقيام الدولة الرستمية لم يقم العرب بأعمال جد مهمة في المغرب العربي حيث لم يكونوا هم أنفسهم في بداية الفتوحات قد بلغوا من الحضارة درجة تذكر، وما النهضة العلمية الكبيرة المسماة بالعصر الذهبي الأول التي وصل إليها العرب ما هي إلا من صنع الخلافة العباسية في بغداد على يد أشهر خلفائها هارون الرشيد (170 - 193 هـ) (786 - 809 م) وابنه المأمون (198 - 218 هـ) (813 - 833 م)، ولو أن الفضل في الأساس يرجع إلى الرسالة المحمدية التي غيرت بتعاليمها الإنسانية ومعجزاتها القرآنية مجرى التاريخ العالمي على سطح الكرة الأرضية.

وما عدا توحيد السكان جميعا على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي وهذا لأول مرة في تاريخ الشمال الإفريقي، وكذا التأثير الديني المتمثل في نشر الإسلام في ربوع هذه الأقطار والذي اعتنقه البربر عن عقيدة واقتناع وبسرعة فائقة أدهشت المؤرخين الأوروبيين، وهذا ما لم تحققه المسيحية اللاتينية خلال قرون في الشمال الإفريقي. والحقيقة أن أغلب المؤرخين الذين كتبوا عن هذه الفترة لم يهتموا إلا بالجانب السلبي للسياسة الأموية وما نتج عنه من فتن واضطرابات جراء ثورات الخوارج بسبب عدم تطبيق الأمويين لتعاليم الكتاب والسنة تطبيقا حقيقيا وتعصبهم للجنس العربي، إلا أن للأمويين جوانب إيجابية سمحت للمسلمين بتوسيع رقعة أراضيهم إذ وصلت بالفتوحات الإسلامية إلى المحيط الأطلسي وإلى حدود الصين، فعاشت في ظلها أجناس وحضارات انعكست إيجابا على الحضارة العربية الإسلامية.

وما عدا بناء مدينة القيروان بتونس من طرف الفاتح عقبة بن نافع، والأعمال الكبيرة التي قام بها حسان بن نعمان في الميادين السياسية والإدارية والعمرائية، واعتناء العرب ببناء المساجد ونشر الثقافة الإسلامية على يد بعض علماء المشرق الذين هاجروا إلى القيروان، وكذلك إشراك البربر إلى جانب العرب في الفتوحات ونشر الإسلام لا تعطينا المصادر التاريخية الجواب الكافي عن آثار الفتح الإسلامي في المغرب العربي من الوجهة الحضارية، ومما لاشك فيه أن الأمويين بناة حضارة ودليل ذلك نقل دولتهم

الإسلامية من إطارها البدوي بالحجاز إلى المجال الحضاري الواسع في دمشق، هذا إلى جانب نظام الحكم والإدارة الذي أحدثوه وعنايتهم بالنشاط الثقافي والمشاريع العمرانية الكبيرة التي أنجزوها في عاصمتهم دمشق، فمن غير شك أنهم قاموا بأعمال عمرانية في المغرب العربي متمثلة في بناء المدن والمرافق الضرورية للحياة الاجتماعية، ودليل ذلك مدينة سلجماسة التي بنيت سنة 140 هـ، إضافة إلى الآثار العمرانية التي اكتشفها الباحثون حديثاً.

أما البربر فقد ساهموا بقسط وفير في نشر الإسلام بعد أن تمكن من قلوبهم، فقد جندوا أولادهم منذ وقت باكر للجهاد في سبيل الله، فكان عددهم إلى جانب زهير بن قيس سنة 65 هـ / 684م 2000 جندي، وازداد عددهم إلى 12000 سنة 82 هـ / 701م بقيادة حسان بن النعمان، كما ساهموا بفضل قائدهم البربري طارق بن زياد وجنوده في فتح الأندلس، هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا مجتهدين في أغلب الفتوحات الإسلامية التي تمت في سواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط سواء في صقلية أو سردينيا أو كورسيكا. ولم يكتفوا بهذا الدور بل جاب أبنائهم أقطار المشرق منبع العلم وتعلموا على أيادي أشهر علمائه مثل أنس بن مالك، وهكذا فرضوا أنفسهم في هذا الميدان بفضل تعطشهم إلى العلم واحتكاكهم بعلماء المشرق ونقل علومهم إلى المغرب العربي، فأصبحت أرضهم خصبة المعارف أنجبت قادة عظماء وساهمت في تطور الحضارة العربية الإسلامية و أمدتها بخيرة أعلامها.

أحاديث نبوية في فضل سكان المغرب وإفريقية:

روى ابن أبي العرب، قال حدثني فرات، حدثني عبد الله بن أبي حسان عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم عن أبي عبد الرحمان الجبلي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ينقطع الجهاد عن البلاد كلها فلا يبقى إلا بموضع في المغرب يقال له إفريقية، فبينما القوم يأزاء عندوهم، نظروا إلى الجبال قد سيرت، فيخرون لله تبارك وتعالى سجداً، فلا يترع عنهم ثيابهم إلا خدامهم في الجنة".

وذكر ابن شباط في كتاب مسلم، فقال حدثنا يحيى بن يحيى، قال حدثنا هشام عن داود بن أبي هند عن أبي عثمان عن سعيد بن أبي وقاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة".

وروى جماعة عن سحنون بن سعيد وموسى بن معاوية جميعا عن ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن شرحيل بن سويد عن أبي عبد الرحمن الجبلي، قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فقفلوا، فذكروا لرسول الله شدة برد أصابهم، فقال رسول الله: "لكن إفريقية أشد بردا وأعظم أجرا". وفي رواية أخرى: "إن البرد الشديد والأجر العظيم لأهل إفريقية".

وفي كتاب الطبقات في علماء إفريقية، حدثني فرات بن محمد قال حدثنا عبد الله بن أبي حسان اليحصبي عن عبد الرحمن بن زياد عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن عبد الله بن عمر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "ليأتين أناس من أمتي من إفريقية يوم القيامة وجوههم أفضل نورا من القمر ليلة البدر".

وعن أبي زكريا في مؤلفه كتاب السيرة وحوليات الأئمة: غلمنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استقبل في إحدى الأيام وفد من بربر لواطه الذي أرسلهم إليه عمرو بن العاص. كانت رؤوسهم وجوههم محلقة. فقال لهم عمر بن الخطاب: من أنتم؟ فأجابوه: نحن من بربر لواطه. فطلب عمر من الحاضرين: هل من بينكم من يعرف هذه القبيلة من قبائل العرب؟ فقالوا: لا نعرف هذه القبيلة. فنطق العباس بن مردس قائلا: يا أمير المؤمنين، نعرف هذه الوجوه. إنهم أبناء بربر قيس. فكان لبربر قيس عدة أطفال، واحد منهم كان يسمى ببربر قيس. فكان لهذا الأخير طابع صعب وعنيف. ارتكب عدة جرائم ثم انسحب إلى بلاد البربر. فتضاعفت سلالته، وقال العرب: ببربر. يعني يتكاثر. فأدار عمر بن الخطاب وجهه إليهم. وكان عمرو بن العاص قد بعث مع الوفد مترجما، مكلفا بترجمة أقوالهم في حالة ما إذا سئلوا من طرف عمر بن الخطاب. فقال لهم عمر: لماذا رؤوسكم وجوهكم محلقة؟ فردوا عليه: نبت شعرنا عندما كنا كفارا، غيرناه باعتناقنا للإسلام. فسألهم عمر: هل لكم مدن تسكنون فيها؟ فقالوا: لا. فسألهم مرة ثانية: هل لكم أسواق تتبادلون فيها بضائعكم؟ فقالوا: لا. حينئذ جاش عمر بن الخطاب بالبكاء، فقال له الحاضرون: ما هو سبب بكائك؟ فأجابهم أمير المؤمنين: الشيء الذي أبكاني هو قول سمعته من فم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في يوم معركة حُنين، عندما تراجع المؤمنون. فأدرت وجهي لرسول الله والدموع تسيل من عيني. فقال لي رسول الله: لماذا تبكي يا عمر؟ فأجبهته: أبكي يا نبي الله بسبب قلة المسلمين وكثرة الكفار المجتمعين حولهم. فأجابني رسول الله: لا تبكي يا عمر. سيفتح الله بابا للإسلام من جهة المغ عظم الله، ويخضع الكفار، أناس يخافون الله ويموتون من أجله. ليس لهم مدن يسكنون فيها، ولا قلاع يتحصنون رب، وسيأتي بشعي بها، ولا أسواق يبيعون فيها. لهذا السبب بكيت، لأنني تذكرت قول رسول الله والفضل الذي منحه لهؤلاء البربر.

الدولة الرستمية

160 هـ - 296 هـ

776 م - 909 م

نسبها وظروف قيامها:

تنسب الدولة الرستمية إلى مؤسسها عبد الرحمن بن رستم وهو من أصل فارسي (إيراني) ولد في العراق. وفي صباه غادر العراق رفقة والديه لأداء فريضة الحج فمات أبوه إثر مرض أصابه في مكة، وبقي عبد الرحمن رفقة أمه فصادفت حاجا من القيروان تزوجها، وعاد بالابن عبد الرحمن وأمه إلى مدينة القيروان أين نشأ على الأخلاق الإسلامية الفاضلة، وقضى صباه وشبابه وتلقى علوم الشريعة الإسلامية فحفظ القرآن وتعلم السنة في مساجد القيروان، وفيها التقى بدعاة الإباضية، وكان شخصا تقيا ومتقشفا. وفي هذه الفترة كان الكثير من سكان إفريقية يعتنقون المذهب الاباضي الذي وجدوا فيه ملجأ من ظلم الأمويين وسموا بالخوارج. والواقع أن اعتناق المذهب الخارجي كان يهدف من ورائه تطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها بما ينتج عنها من مساواة سياسية واقتصادية واجتماعية دون تمييز في الأصل، وإعطاء حق للمسلمين في الثورة على الحكام عندما يتعدون على شرع الله، وهذا دليل على أن سكان الجزائر والمغرب العربي قد فهموا تعاليم الإسلام بوضوح.

ولما نضج عبد الرحمن بن رستم بعثه داعية الإباضية سلمة بن سعيد في بعثة علمية إلى العراق صحبة آخرين من شباب المغرب، ومن بينهم أبو الخطاب، وفي البصرة تتلمذ على يد شيخها الزعيم الروحي للإباضية الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي مدة خمس سنوات من سنة 135 هـ حتى سنة

140 هـ وكان يدرس في مدرسة سرية لأن المذهب الاباضي لم يكن يسمح بتدريسه، وتخرج داعية حمل علمه إلى المغرب العربي وتولى نشره وتخرج على يديه الكثير من الدعاة، وهذه الخصال الحميدة من أخلاق وعلم وذكاء هي التي أهلته فيما بعد لبناء الدولة الرستمية. ولما وصل إلى إفريقية كانت الثورات مشتعلة ضد جور الحكام فوجد جوا مناسباً لنشر أفكاره لأن سكانها قد اعتنقوه من قبل بحينه وذلك بمجهود السالف من الدعاة الاباضيين. واستطاع الاباضيون من احتلال مدينة طرابلس سنة 140 هـ / 757 م وعقدوا الإمامة لأبي الخطاب، ومن ثم سار أبو الخطاب حاكم طرابلس إلى القيروان لمحاربة الورفجوميين الذين كانوا على المذهب الصفري وذلك بسبب ما ارتكبه من جور في أهل القيروان ودارت بينهم حرب عنيفة انتهت بانتصار الاباضيين، ولما دخل أبو الخطاب القيروان سنة 141 هـ / 758 م عين عبد الرحمن بن رستم الاباضي والياً عليها ودام حكمه أربع سنوات أصلح أمورها، أما أبو الخطاب عاد إلى طرابلس وواصل مواجهته للجيش العباسي واستطاع أن يهزم كلا من قوات العوام بن عبد العزيز البجلي ومن بعده القائد أبا الأحوص عمر بن الأحوص سنة 142 هـ / 759 م.

ولما علم الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور بأنباء الهزيمة بعث بجيش إلى القائد الشهير محمد بن الأشعث والي مصر وأمره بالخروج لاسترداد طرابلس والقيروان في جيش قوامه أربعين ألف جندي، فطلب أبو الخطاب الذي جند حوالي سبعين ألفاً من أصحابه معونة بن رستم وفي هذا الوقت وقع نزاع في صفوف جيشه بين زناتة وهوارة، وعندما التقى الجيشان سنة 144 هـ / 761 م قرب مدينة طرابلس انهزم الجيش الاباضي وقتل أبو الخطاب والعديد من أصحابه على يد جيش بن الأشعث، وعندما كان في طريقه لنجدة أبي الخطاب علم عبد الرحمن بن رستم بهزيمة فعاد إلى القيروان ليتحصن بها، ولكن أخبار انتصار بني العباس سبقته إلى أهلها فمنعوه من دخولها خوفاً من بطش الجيش العباسي، فلم ير جدوى من الاستمرار في محاربة الجيش العباسي وفضل عندئذ جمع قواته وبذل جهوده في بناء الدولة الرستمية. فانسحب رفقة أهله وذويه من القيروان واتجه إلى المغرب الأوسط (الجزائر) حيث تنتشر القبائل الاباضية وواجهته صعوبات عديدة في طريقه، ولما وصل إلى جبل (سوفجج) المنيع اعتصم به، فلاحقه هناك ستون شخصاً اباضياً من طرابلس. ولما علم ابن الأشعث بأمرهم توجه إليهم ولم يتمكن من ابن رستم الذي بقي متحصناً بهذا الجبل وعندما طال حصاره بدون جدوى قفل راجعاً إلى القيروان، عندئذ واصل ابن رستم سيره، ولما نزل على قبيلة لماية التي كانت تدين بالمذهب الاباضي تبني سكانها أفكاره والتفوا حوله وبدعوا في تأسيس دولتهم الاباضية، واختاروا منطقة تيهرت لجودة

مناخها وخصوبة تربتها ووفرة مياهها، هذا بالإضافة إلى أنه كان يقطن بها الكثير من الاباضيين وموجودة في موقع بعيد عن أنظار القيروانيين فجعلوها عاصمة لدولتهم. فلحق به إباضيو طرابلس، كما وفد إليه عدد كبير من اباضيي الدول المجاورة وشرعوا في تشييد المساجد والمساكن والأسواق والفنادق وغيرها من المرافق الضرورية للحياة الاجتماعية وأحاطوها بعد ذلك بسور حصين، وقد وصفها اليعقوبي في مؤلفه "كتاب البلدان" الذي ألفه حوالي سنة 889م كالآتي: "تيهت مدينة كبيرة أهلة بين جبال وأودية ليس لها فضاء، بينها وبين البحر المالح مسيرة ثلاثة مراحل في مستوى من الأرض، وفي بعضها سباح وواد يقال له وادي شلف. وعليه قرى وعمارة يفيض كما يفيض نيل مصر يزرع عليه القصب والكتان والسمسم وغير ذلك من الحبوب، ويصير إلى جبال يقال له أنقيق. ثم يخرج إلى بلد نفزة ثم يصير إلى البحر المالح. وشرب أهل مدينة تيهت من أنهار وعيون يأتي بعضها من صحراء، وبعضها من جبل قبلي يقال له جزول، لم يجذب زرع ذلك البلد قط إلا أن يصيبه ريح أو برد وهو متصل بالسوس، يسميه أهل السوس درن ويسمى بتيهت جزول ويسمى بالزاب أوراس".

أما ابن خلدون فيقول في هذا الصدد: "ونزل عبد الرحمن بن رستم على لمائة لقديم حلف بينه وبينهم، فاجتمعوا إليه وبايعوا له بالخلافة وائتمروا في بناء مدينة ينصبون بها كرسي إماراتهم، فشرعوا في بناء مدينة تيهت في سفح جبل قزول السياح على تلول منداس، واختطوها على وادي شلف، فأسسها عبد الرحمن واختطها سنة أربع وأربعين ومائة (144 هـ / 761م)". وعندما اكتملت المدينة نظروا لمن يولونه حكمها، فلم يجدوا أحسن من عبد الرحمن بن رستم لتوفر جميع الشروط فيه من علم وأخلاق وقدرة على الحكم، فبايعوه إماما للدولة الرستمية سنة 160 هـ / 776م على شرط تطبيق كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبذلك تحققت آمال الاباضيين في تأسيس أولى دولتهم في المغرب الأوسط. ويقول المؤرخ ابن الصغير المعاصر للرستميين في هذا الموضوع ما يلي: "لما نزلت الاباضية مدينة تيهت وأرادوا عمارتها اجتمع رؤسائهم فقالوا: قد علمتم أنه لا يقيم أمرنا إلا إمام نرجع إليه في أحكامنا وينصف مظلومنا من ظالمنا، ويقيم لنا صلاتنا ونؤدي إليه زكاتنا ويقسم فينا. وقالوا بغدما تشاوروا: ولكن هذا عبد الرحمن بن رستم لا قبيلة له يشرف بها ولا عشيرة له تحميه.

وقد كان الإمام أبو الخطاب رضي لكم عبد الرحمن قاضيا وناظرا، فقلدوه أمرهم فإن عدل فذلك الذي أردتم، وإن سار فيكم بغدر العدل عزلتموه، ولم تكن له قبيلة تمنعه ولا عشيرة تدافع عنه. فأجمعوا

رأيهم على ذلك، ثم نهضوا إليه بأجمعهم وقالوا: يا عبد الرحمن رضي بك الإمام (أبو الخطاب) في ابتدائنا ونحن الآن نرضى بك ونقدمك على أنفسنا، فقد علمت أنه لا يصلح أمرنا إلا إمام نلجأ إليه في أمورنا، ونحكم عنده فيما ينوب من أسبابنا. فقال لهم: إن أعطيتُموني عهد الله وميثاقه لتستطيبيوا إلي ولتطيعوني فيما وافق الحق وطابقه قبلت ذلك منكم". وانكب عبد الرحمن بن رستم من يومها في تنظيم شؤون الدولة، فأسس الإدارة ودار الزكاة ودار القضاء والجيش وشرع في العمارة والبناء والفلاحة حتى أصبحت دولته مفخرة المغرب العربي. واعتمد في سياسته على الشورى وتطبيق تعاليم القرآن والسنة وأحاط مجلسه بمستشارين، فكان يصرف أمور المسلمين في المسجد واقتدى في ذلك بمسلك الخلفاء الراشدين، فكان إماما عادلا وحاكما عطوفا على الفقراء وعرف عهده الاستقرار والهدوء لم يعرفه من قبل المغرب الأوسط سادته الرخاء والعدل والعلم وسلك مع جيرانه سياسة السلم وحسن الجوار. ولما شاعت شهرة هذه الدولة في ربوع الأقطار الإسلامية استبشر بها اباظية المشرق خيرا فأعانوه بأموالهم وتوافد إليها الزوار من شتى الأقطار الإسلامية. وأسهمت هذه الدولة التي دامت قرنا وثلاثا وثلاثين سنة بقسط كبير في تطوير الحضارة العربية الإسلامية شهد خلالها المغرب الأوسط ازدهارا كبيرا في ميادين العلم والعمارة والاقتصاد والفلاحة والتجارة. وقبل وفاة عبد الرحمن بن رستم جعل الإمامة من بعده شورى في ستة أشخاص وهم: مسعود الأندلسي، وأبو قدامة يزيد بن فندين، وعمران بن مروان الأندلسي، وابنه عبد الوهاب بن عبد الرحمن، وشكر بن صالح الكتامي، ومصعب ابن سديمان. ولما توفي عبد الرحمن بن رستم اجتمع الستة لانتخاب الإمام الجديد ولكنهم اختلفوا في ذلك، فمنهم من رشح عبد الوهاب بن عبد الرحمن ومنهم من أراد مسعود الأندلسي لكن هذا الأخير رفض الإمامة عندئذ بايعوا عبد الوهاب على كتاب الله وسنة نبيه ثم بايعه الناس بعد ذلك بيعة عامة.

خلفاء الإمام عبد الرحمن بن رستم وأثرهم:

الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن:

ب وفاة عبد الرحمن بن رستم سنة 171 هـ / 787م خلفه ابنه عبد الوهاب بن عبد الرحمن، فكان سياسيا حكيما اشتهر مثل أبيه بالزهد والتواضع فواصل مسيرته بنجاح، إلا أن عهده عرف بعض الاضطرابات بسبب مطالبة أنصار يزيد بن فندين من الإمام عبد الوهاب بقبول تنحيته من الإمامة في

حالة ما إذا وجد في جماعة المسلمين من هو أعلم منه، تطور هذا الخلاف فيما بعد وازداد شدة عندما طلب زعماء المعارضة من الإمام عبد الوهاب بتنحية قاضي المدينة والقائم بالشرطة وصاحب بيت المال دون سبب يذكر، ومع هذا لم ير الإمام مانعا من ذلك وخول لهم أمر الخلع فاتفقوا على تنفيذه في الغد، لكن الإمام سرعان ما تراجع عن رأيه عندما استشار عليه أصحابه بعواقب التنازل لمعارضه وأقنعوه بأنه إذا لبي طلبهم سيطلبون منه المزيد ولا يلبثون أن يهاجموا الإمام نفسه. وعندما عاد في الغد رؤساء القبائل لتنفيذ اتفاق العزل جمعهم في مجلس رفقة أصحابه وقال لهم عبد الوهاب: "إنكم تعلمون أنه لا يجب عزل قاض ولا صاحب بيت مال ولا قائم شرطة إلا بانحراف أو بغي ارتكبه". فقالوا له معارضوه لم نتفق البارحة على هذا، ثم انسحبوا من المجلس وتوجهوا إلى الكدية المعروفة بكدية النكار، فسموا بالنكار. وانقسم الاباضيون من يومها إلى فرقتين: الأولى تسمى بالنكارية لأنهم أنكروا إمامة عبد الوهاب بن رستم، والثانية تسمى بالوهبية اعترافا بإمامة عبد الوهاب بن رستم، وتعتبر هذه الأخيرة أكثر اعتدلا من الأولى.

وأقسم النكاريون من بعد أنهم لا يعودوا إلى المدينة إلا إذا عزل القاضي وحوكم الإمام ومن معه، ولما سمع الإمام عبد الوهاب بأمرهم وجه إليهم إنذارا فلم يأخذه بجدية، عندئذ خرج إليهم بقواته وألحق بهم شر هزيمة حيث قتل منهم حوالي عشرة آلاف من بينهم زعيمهم يزيد بن فندين، وكان سبب هذه البلبلة والمحرص عليها هو يزيد بن فندين أحد الرجال الذين رشحهم عبد الرحمن بن رستم للإمامة، فلما لم يختاروه إماما حاول الانتقام من عبد الوهاب بخلق مشاكل له. لكن النكاريين اجتمعوا من جديد واغتنموا الخلاف الذي شب بين عبد الوهاب وقبيلة هواره، فانضموا إلى هذه الأخيرة وبالقرب من نهر أسلان التقى الجمعان ودارت بينهما معركة حاسمة خرج منها الإمام عبد الوهاب منتصرا. فهدأت الأمور من بعد إلى حين ظهور جماعة الواصلية وهي فرقة تتبنى أفكار المعتزلة تنتسب إلى واصل بن عطاء المتوفى سنة 131هـ / 748م كانت تعيش غرب تيهرت بلغ عدد أفرادها ثلاثين ألفا أغلبيتهم من زناتة، أصبحت هذه الفرقة تتناول على الإمام عبد الوهاب بما كان يملكه بعض أعضائها من قوة وعلم، ولما تبين للإمام أنه لا يستطيع أن يتغلب عليهم لا في ميدان العلم ولا المبارزة طلب من عامله على جبل نفوسة أن يرسل له جيشا يكون من بينهم رجل مختص في المناظرة العلمية، ورجل عالم في التفسير، ورجل قوي في المبارزة، فاختار له عامله أربعة أشخاص وهم: محمد بن يانيس في التفسير، وأبو محمد في الفقه، والمهدي للمناظرة، وأيوب بن العباس للمبارزة، وعندما وصلوا إلى مدينة تيهرت تفوق هؤلاء

الأربعة كل حسب اختصاصه على منافسيهم من أفراد الواصلية، وفي النهاية اشتبك الجمعان في معركة عنيفة كان النصر فيها حليف الاباضيين عندئذ دخل المعتزلة تحت طاعة الإمام عبد الوهاب.

هدأت الأوضاع من بعد، عندئذ ترك تيهرت تحت حكم ابنه الأفلاح وأراد أن يحج، فقصد في طريقه جبل نفوسة (ليبيا) التي كان أهلها على المذهب الاباضي، وهناك منعه شيوخها من الحج خوفاً عليه من بني العباس بالمشرق، فوقع استفتاء وكان المرجع للاباضية في المشرق آنذاك للعلامة المحدث الربيع بن حبيب (صاحب المسند) والعلامة بن عباد. فكان من جواب الربيع: "جواز إعطاء الأجرة لمن يحج عنه حيث كان مشغولاً بأمور المسلمين والإسلام مع خوفه على نفسه من ملوك بني العباس". وكان من جواب ابن عباد: "سقوط فرض الحج بالكلية عمن كان بهذه الصفة". فاستأجر الإمام عبد الوهاب حينئذ رجلاً من بلدة تمزدا للحج مكانه وقضى الإمام سبع سنوات في نفوسة سخرها في الدعوة والتدريس ثم عاد إلى تيهرت أين قضى بقية أيام حياته في هدوء إلى حين وفاته سنة 190 هـ / 805 م.

الإمام أفلاح بن عبد الوهاب:

خلفه من بعد ابنه أفلاح بن عبد الوهاب إماماً على الرستميين وحاولت في عهده بعض القبائل معارضة حكمه، لكن خبرته السياسية والعسكرية مكنته من السيطرة عليهم، فقويت الدولة الاباضية في عهده وازدهرت بما قدمه من أعمال جليلة. لكن أفلاح قضى بقية حياته كئيباً لمصابه به في ابنه أبي اليقضان الذي ألقى عليه القبض من طرف العباسيين وزج به في سجن بغداد وذلك عندما كان متوجهاً إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج. وبعد حكم دام خمسين سنة مرت في هدوء وسكينة توفي أفلاح بن عبد الوهاب سنة 240 هـ / 854 م والناس عنه راضون.

الإمام أبو بكر بن أفلاح:

ولما ولى الإمامة من بعده ابنه أبو بكر بن الأفلاح في غياب أخيه أبي اليقضان سجنين بغداد ساءت أحوال سكان تيهرت، فلم تكن له غيرة على المسائل الدينية كغيره أسلافه عليها، فكان حاكماً سيئ الأخلاق انغمس في الملذات والترف ففسد حكمه وعرف عهده الفتن والحروب كان الإمام أبو بكر سبب قيامها. وأثناء حكمه أطلق سراح أخيه أبي اليقضان من السجن بفضل الخليفة العباسي الجديد الذي كان رفقة أبي اليقضان في نفس السجن ببغداد، فعاد إلى تيهرت ليساعد أخاه، وكانت بينه وبين

محمد بن عرفة صهر الإمام أبو بكر عداوة، فحرض أبي اليقضان وجميع إخوان أبي بكر وأعمامه الإمام علي محمد بن عرفة، والسبب في ذلك أن أبي اليقضان وجميع أقارب أبي بكر كانوا لا يدخلون على مجلس الإمام إلا باستئذان، بينما كان صهره محمد بن عرفة خلاف ذلك، هذا بالإضافة إلى أنهم قالوا له إنه له شأن عند القوم أكثر منك، فلما سمع الإمام أبا بكر بهذا الكلام فزع وعزم على قتله. ويقول المؤرخ ابن الصغير في كتابه عن حادثة القتل ما يلي: "أرسل أبو بكر إلى محمد بن عرفة قائلاً له: قد أردت الخروج بالغداة إلى جنان الأمير وأردت الخلوة فيه والقيام به إلى آخر النهار مع صرف الحشم عني والعبيد. واجب أن تأتي بالغلس منفرداً فنصطحب جميعاً، فامثل محمد بن عرفة لإرادة الإمام، فلما كان قبيل الصبح ركب محمد بن عرفة من غير أن يعلم أحد من حاشيته وعبيده حتى أتيا موضع منتزعهما بجنان الأمير فأقاما يومهما، فلما غربت الشمس قال أبو بكر له: تعالى نصلي المغرب، فلما أحرم محمد بن عرفة أشار أبو بكر لغلامه امض إلى ما أمرتك به، فضربه بحربة كانت بيده بين كتفيه، فخر ساقطاً ميتاً، فقال أبو بكر لغلامه: أحمله على فرسه، وركب فرسه ومشى بين يدي الغلام، والغلام خلفه حتى أتى جبلاً انقسم نصفين له هوة عظيمة، فقال أبوبكر للغلام: ألقه في المهواة، فألقاه فيها، والتحق أبو بكر بقصره، ولما أبطأ محمد بن عرفة عن أهله أرسلوا رسولا يتقصى خبره لعله في قصر الأمير، فقال لهم أبو بكر أنه لم يره، فبحثوا عنه حتى أتوا الموضع الذي كان فيه مصرعه".

فأدت هذه العملية الدنيئة إلى إشعال نار الفتنة بين أنصار أبي بكر من جهة والساخطين عليه بقيادة محمود بن الوليد من جهة أخرى، فاستغل سكان تيهرت من العجم (الأجانب) هذه الفرصة وزحفوا على المدينة لكن سكانها قاوموهم مقاومة شديدة وأرسلوا في نفس الوقت رسلاً إلى الجنود الذين كانوا يحاربون أبا بكر لينخروهم بالخطر الذي يهدد أسرهم في حالة ما إذا استولى العجم على تيهرت، عندئذ أبرم الجند مع أبي بكر الصلح واجتمعوا سوية لمحاربة العجم فزحفوا عليهم وقتلوا منهم عدداً لا يحصى، كما قاموا بحرق حي فيه بيوت لنفوسة الاباضية، حينئذ انحاز كل من أبي اليقضان ونفوسة إلى العجم ولكن بالرغم من ذلك انهزموا وأرغموا على الرحيل من تيهرت. وعندما استقر الأمر دخل محمد بن مصالة إلى تيهرت رفقة قبيلة لواتة وهوارة لكن سرعان ما غادرت هاتين القبيلتين المدينة لسبب الحرب التي نشبت بينهما. وكانت تيهرت أثناء هذه الفترة بدون حاكم فاتصل الاباضيون بأبي اليقضان وبايعوه على الإمامة، ودامت هذه الحرب سبع سنوات عاش خلالها الرستميون في جو من الاضطرابات والعنف لم يعرفونه من قبل.

الإمام أبو اليقضان بن أفلح:

ولما توفي أبو بكر سنة 241 هـ / 855م خلفه أبو اليقضان بن أفلح إماما على الرستميين، وكان شخصا متدينا زاهدا مثقفا. وصفه ابن الصغير كما يلي: "كان مربع القامة أبيض الرأس واللحية، وكان زاهدا ورعا ناسكا، وكان إذا جلس في المسجد جلس على وسادة مستقبل الباب البحري. وله سارية تعرف به وجلس إليها، ولم يكن غيره يجلس إليها. كما يقول أن جبل نفوسة الاباضيين كانت مفتونة بأبي اليقضان حتى أنها أقامته في دينها وتحليلها وتحريمها مثل ما أقامت النصارى عيسى بن مريم، وأن أكثرهم كان لا يحج إلا باستئذانه، وكان إذا ضرب سرداقة وأنتهم وفودهم لا ينامون الليل حول فسطاطه، وشأنهم التهليل والتكبير من أول الليل إلى الفجر، فإذا صلوا الفجر معه خرجوا بأنفسهم إلى الأرض فناموا".

بالإضافة إلى هذه الخصال الحميدة كان أبو اليقضان ذو خبرة عسكرية وسياسية مكنته من إعادة الهدوء في تيهرت، فقد قضى على ثورة محمد بن مصالة في تيهرت بفضل مساعدة إخوانه من أهل نفوسة الذين أمدوه بالجند والعتاد. وكان حكمه يعتمد على مساعدة رؤساء القبائل الذين انضموا إلى مجلسه الشوري، فعم في عهده الرخاء الاقتصادي وانتشرت الطمأنينة والعلم إلى أن توفي سنة 281 هـ / 894م.

الإمامان أبوحاتم يوسف بن أبي اليقضان واليقضان بن أبي اليقضان:

فتولى الإمامة من بعده ابنه أبو حاتم بن أبي اليقضان (281 - 282 هـ) (894 - 895م) وكان يشغل قبل ولايته بالتجارة، فكان رجلا غنيا يفتقر للجانب الديني لم يلتزم بالمذهب الاباضي نشبت في عهده فتنة كبيرة في صفوف الاباضيين كان هو سبب قيامها عندما قام بإخراج مساعديه من المدينة وهما: محمد بن حماد ومحمد بن رياح عندما قيل له بأنهما تأمر عليه مع مشائخ المدينة من غير الاباضية، ثم خرج إليهم أبو حاتم رفقة أنصاره والمنضمين إليه من قبائل الصحراء ولواتة وصنهاجة وبادروا بالهجوم على المدينة التي كان المتآمرون ضده متحصنين بها، وعندما لم يستطيعوا مقاومته طلب معارضوه الصلح، فاشترط أبو حاتم مقابل ذلك تسليمهم مشائخهم ومن تسبب في الفتنة، فرفضوا واستدعوا عمه يعقوب بن الأفلح (282 - 294 هـ) (895 - 906م) الذي كان بزواغة فأدخلوه إلى مدينة تيهرت وعقدت المعارضة بالولاية له. عندئذ استمرت الحرب بين يعقوب بن أفلح وابن أخيه

أبي حاتم أدت إلى انتشار الفوضى في مدينة تيهرت انتهت في نهاية المطاف إلى عقد صلح بينهما بفضل وساطة كل من محمد بن دبوس وأخيه أحمد وهم من أوسع سكان تيهرت جاها وسمعة. دخل من بعد أبو حاتم إلى تيهرت واسترجع سلطته على الإباضيين ثم أصلح أمور الرعية ورضي الناس بولايته. قام بنو اليقضان من بعد بقتل عمهم وإمامهم أبي الحاتم سنة 294 هـ / 906م وولوا الإمامة لوالدهم اليقضان بن أبي اليقضان آخر أئمة الدولة الرستمية، فكان عهده مليئا بالفتن استمر حتى سقوط الدولة الرستمية على يد داعية الفاطميين أبي عبد الله الصنعاني سنة 296 هـ / 909م.

حضارة الرستميين:

تعتبر الدولة الرستمية الإباضية أول دولة إسلامية تأسست على التراب الجزائري، وهي أيضا أول دولة ظهرت بالمغرب العربي مستقلة استقلالاً تاماً عن الخلافة العباسية، وهذا بعد صراع مرير خاضه أهلها الخوارج ضد كل من الأمويين والعباسيين. وكان ظهور هذه الدولة الفتية بمثابة حافز لظهور دول أخرى مثل الدولة الإدريسية بالمغرب الأقصى والأغلبية بتونس، فدشنت الدولة الرستمية بهذا العمل الكبير عهداً جديداً لأبناء هذه المنطقة سمحت لهم بإقامة صرح الحضارة ودخول معترك العلوم والبناء كانت نتيجته بروز كفاءات اقتصادية وفنية وعلمية أنارت بقدراتها وعلمها أرض المغرب العربي حتى أصبحت عاصمتهم تيهرت تضاهي حواضر العالم الإسلامي، فكان عهد الأئمة الرستميين عهداً حافلاً بالانتصارات الاقتصادية والثقافية والعمرانية.

الحياة السياسية:

الإباضيون فرقة من الخوارج أتباع عبد الله بن إباح، وكانوا من قبل شيعة الإمام علي وجنده، ثم انشقوا عنه بعد قبوله للتحكيم في معركة صفين. وبالرغم من أن الإباضيين يصنفون ضمن قائمة فرقة الخوارج، إلا أن مذهبهم يختلف عن الصفرية والأزارقة المعروفين باستحلالهم لأموال ودماء المسلمين، فالإباضيون من المعتدلين الوسط أهل حق واستقامة متمسكين بكتاب الله وسنته، ومن صفاتهم التسامح والتعايش السلمي، كما أنهم يؤمنون بشرعية الخلفاء الراشدين. وهذه الخصال الحميدة هي التي مكنت مذهبهم من البقاء إلى يومنا دون سائر فرق الخوارج الأخرى المعروفة بالغلو في الدين والخلاف لأقل

الأسباب، كما أن نظام حكمهم مستمد من الكتاب والسنة ويتميز مذهبهم الديمقراطي عن سائر الخوارج بانتخاب الإمام تحت مشورة العلماء كما كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ويأمرون بالمعروف وينهون على المنكر وقيمون الحدود ويجاهدون في سبيل الله، وبالتالي يرون أن الإمامة حق لكل مسلم تتوفر فيه الشروط الشرعية من فقه وأخلاق وعدل، ولذا فهم يسمون الحاكم إماما لأنه يجمع في يده السلطتين الدينية والدنيوية، يطبق الشريعة الإسلامية ويجالس الناس ويسمع إلى شكواهم ويفصل في قضاياهم لأن الشعب هو الذي أقامه، فإن رأوا منه انحرافا أثناء حكمه عزلوه، وتتم مبايعته من طرف الشعب يساعده في حكمه مجلس شوري. هذا من الجانب النظري، أما حقيقة فإن نظام الحكم طيلة فترتهم لم يخرج عن عائلة الرستميين ولم يسمح لعامة المسلمين تولي الإمامة، والسبب في ذلك هو رضى رؤساء القبائل في الدولة الرستمية بهذا النمط من الحكم الوراثي الذي جعلوه في بني عبد الرحمن بن رستم لأنهم أجانب لا عصبية لهم تفاديا لما عسى أن يحدث بين القبائل من تنافس على السلطة، فكانت دولة دينية وراثية، وهذا الأسلوب في الحكم الوراثي هو الذي سبب لهم خلافا في صفوف الاباضيين، فانتشرت الفرق بينهم وظهرت النكارية والوهبية والخلفية وغيرها من الاتجاهات المذهبية داخل الدعوة.

وكان الإمام الرستمي يتمتع بنفوذ واسع في تسيير شؤون الدولة، فهو القائد الأعلى للجيش، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويعلن الحرب، وهو القاضي الأعلى يعين ويقيّل الولاة ويسير خزينة الدولة على شرط أن يقوم بهذه المهام في إطار القوانين الإسلامية بمعنى تطبيق القرآن والسنة تطبيقا حرفيا، فإذا انحرف عن هذا الطريق للشيوخ علماء الدين وحدهم حق الحكم عليه حينئذ يمكن لهم عزله. ويسير الإمام أمور الدولة بمساعدة وزير أو وزيرين وقاضي وصاحب بيت المال وصاحب شرطة ومحتسب، هذا بالإضافة إلى المجلس الشوري المشكل من شيوخ القبائل، أما الولايات البعيدة عن تيهرت فكان يسيرها ولاة يحكمون باسم الإمام وتتمثل مهامهم في إدارة شؤون المواطنين العادية وجمع الضرائب والسهر على الأمن والدفاع عن حدود البلاد.

وكان القاضي في عهد الرستميين يتمتع بمكانة لائقة حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد الإمام له نفوذ واسع على الرعية ويحكم وفقا لما نص عليه القرآن. كما كان للرستميين جيش يعتمد عليه في الدفاع عن حرمة تيهرت وحدود البلاد كان عدده يبلغ في الظروف العادية حوالي خمسة عشر ألف لكن سكان

تيهرت من الذكور كانوا كلهم مجندين في حالة حرب، وكانت أسلحتهم تشتمل على السيوف والرماح والدرق، ويلبس الجيش أثناء الحروب الدروع والخوذ، ويستعملون أعلاما، ويضربون الطبول لجمع الجنود. ومما ذكره ابن الصغير عن الخصال الحميدة للأئمة الرستميين يروي لنا واقعة حدثت أثناء إمامة عبد الرحمن بن رستم تتعلق بإباضيين جاءوا من العراق لزيارة تيهرت وتقديم المساعدة للرستميين، فقال: "فمضى القوم حتى أتوا المدينة ونزلوا المصلى الذي به اليوم قبر مسالة. فأناخوا جماهم، ووضعوا أحمالهم، وتقدموا مع القادمين معهم حتى دخلوا من الباب المعروف بباب الصفا يسألون كل من لقوه من الناس عن دار الإمام عبد الرحمن حتى وقفوا عليها. وأصابوا عند بابها غلاما يعجن طينا ورجلا على سطح يصلح شقاقا فيه والغلام يناوله ما يصلح به، فسلموا على الغلام فرد السلام ثم قالوا: هذه دار الإمام؟ فقال: نعم، فقالوا له: استأذن لنا منه وأعلمه أنا رسل إخوانه إليه من البصرة. فرفع الغلام رأسه إلى سيده وقد علم أنه سمع كلامه، فقال: قل للقوم يصبرون قليلا.

ثم أقبل ما كان عليه من إصلاح عمله حتى انتهى. والقوم ينظرون إليه وهم شاكون فيه هل هو صاحبهم حتى نزل عن سطحه إلى داره. فغسل ما كان بيديه من أثر الطين، ثم توضأ وضوء الصلاة. فأذن للقوم، فدخلوا عليه، فوجدوا رجلا جالسا على حصير فوقه جلد، وليس في بيته شيء سوى وسادته التي ينام عليها وسيفه ورمحه وفرس مربوط في ناحية من داره". وقد سلكت الدولة الرستمية اتجاه الدول المغاربية الإسلامية سياسة المسالمة وحسن الجوار سواء مع القيروان التي كانت تخضع للدولة العباسية أو الأندلس التي كان يحكمها الأمويون أو سلجماسة أو الأدارسة بالمغرب الأقصى وهذا رغم اختلاف أنظمتهم السياسية، وعاش المغرب العربي طيلة هذه الفترة في هدوء واستقرار. ومن النقاط السلبية للدولة الرستمية أنها لم تعتن كثيرا بالجانب العسكري، كما أن جهازها الحكومي كان بسيطا قائما على سلطة رؤساء القبائل، وهذا ما سهل سقوطها بسرعة على يد الشيعة العبيديين الفاطميين والاستيلاء على عاصمتهم تيهرت سنة 296 هـ، فرحل من تبقى من الرستميين إلى ورقلة، وبعدها بمدة قصيرة أسسوا مدينة سدراتة الموجودة بضواحي مدينة ورقلة، وفي أوائل القرن السابع الهجري انقرضت مدينة سدراتة بسبب هجوم أبي إسحاق الميروي عليهم، فاضطر الاباضيون مرة ثانية إلى الرحيل عنها والتروح إلى واد ميزاب، فأسسوا هناك مدنا وهي: العطف سنة 403 هـ، وبنورة سنة 437 هـ، وغرداية سنة 477 هـ، ومليكة سنة 750 هـ، وبنو يسجن في القرن الثامن أو التاسع الهجري، والقرارة سنة 1040 هـ، وبريان في أوائل القرن الحادي عشر الهجري. وهي المدن التي مازال سكانها

الاباضيون يعيشون فيها إلى يومنا في مجتمع مغلق على النظام الديني والاجتماعي الاباضي مثل مجلس العزابة، وحلقة ايروان، وهيئة إيمصوردان، كما أنها بقيت محافظة على عمارتها ومذهبها بعد عشرة قرون من ظهورها، ومن الاباضيين من رحل إلى جزيرة جربة (تونس). ومن المناطق التي مازالت إلى يومنا تعتنق المذهب الاباضي خارج القطر الجزائري نذكر: جربة (تونس)، وجبل نفوسة (ليبيا)، ومسقط (سلطنة عمان)، وزنجبار (إفريقيا السوداء).

الحياة الاقتصادية:

ربطت الدولة الرستمية مع جيرانها علاقات جيدة خاصة في الجانب الاقتصادي والفكري، ففتحت مدينة تيهرت أبوابها للعلماء فوفدوا إليها من مختلف الأقطار الإسلامية، وتوسعت التجارة مع هذه الدول فجابت قوافل تيهرت مختلف هذه الأقطار ووصلت حتى أعماق الجنوب الصحراوي حيث كانت تسيطر على طريق الذهب الوارد من السودان، ومن موانئها البحرية أرزيو ومرسى فروخ ببطيوكة كانت تتاجر مع الأندلس والدول المغربية والمشرق العربي. كما نشطت في عهدهم الصناعة اليدوية، كصناعة الأواني الزجاجية والخزفية والنسيج والصوف والأثاث الخ، واهتم الرستميون كذلك بالفلاحة وتربية الماشية، فكانت دولتهم تموج بالخيرات الزراعية والخيول والأنعام، إلى جانب هذا بدل الأئمة الرستميون جهودا كبيرة في الميدان العمراني فشيّدوا بتيهت المساجد والقصور والفنادق والحمامات والحدائق، فكثرت فيها المتاجر والأسواق وقصدها التجار من المشرق والأندلس. ومما ذكره المؤرخ ابن صغير الذي عاش هذه الفترة عن مدينة تيهت وأهلها ما يلي: "ثم شرعوا في بناء العمارات، وإحياء الموات وغرس البساتين في البلد، وتفسحوا فيه.

وأنتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار، فقل أحد أن يتزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يراه من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه، وعدله ورعيته، وأمانه على نفسه وماله، حتى لا ترى دارا قيل هذه لفلان، وهذا مسجد القرويين، ومربعتهم، وهذا مسجد البصريين، وهذا مسجد الكوفيين واستعملت السبل إلى بلاد السودان، وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة إلى أن قال في حق الإمام أفلح: وشمخ في ملكه، وابتنى القصور واتخذ أبوابا من الحديد، وبني الجفان، وأطعم فيها الجيعان وعمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات،

وأنته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات، وتنافس الناس في البنيان حتى ابتنى الناس القصور والضياع". كما وصف يعقوبي تهرت بأنها مدينة غنية، وسماها "عراق المغرب"، وهذا ما جعل المسلمين يتوافدون عليها من إفريقية والمغرب والمشرق.

الحياة الاجتماعية:

كان المجتمع الرستمي يتكون من طبقة الأغنياء والطبقة المتوسطة من الحرفيين والمزارعين والعبيد السود، وضم مجتمعهم المسامح مختلف الأجناس والأديان من بربر وعرب وفرس ومسيحيين ويهود، وكان من بين السكان أيضا جنود من الجيش الأغلي الذين لجأوا إلى تهرت جراء وقوع خلاف بينهم وبين أمير القيروان، فانخرطوا في الجيش الرستمي، ومن بينهم من كان يشتغل في حرس الإمام. واتسم أهله بالعفة والورع والاستقامة والتماسك والأخلاق الفاضلة وإكرام الضيف والنجدة وحل النزاعات بالحسنى، كما كانت مدينتهم تهرت هي العاصمة السياسية والإدارية للدولة الرستمية تتشكل من أحياء متجاورة وتحتوي على أسواق متعددة ومحاطة بأسوار متينة قادرة على أن تصمد لكل هجوم يأتيها من الخارج، ولا يمكن دخولها إلا عن طريق أبواب. وامتد نفوذ الرستمين بالمغرب الأوسط من مدينة الزاب حتى تلمسان وضمت إليها مجموعة من المدن تنس ومليانة والشلف ووهران ومستغانم ومعسكر وجزء من تلمسان.

الحياة الثقافية:

انتشرت في عهدهم حرية الفكر وتعددت حلقات الجدل والمناظرة بتشجيع من الأئمة الرستمين الذين كانوا هم أئمة في العلوم والآداب قبل أن يكونوا أئمة في الحكم، فعبد الرحمن بن رستم مؤسس الدولة الرستمية كان مفسرا قبل أن يكون حاكما، وكذلك ابنه عبد الوهاب الذي نبغ في العلوم الدينية، والأفلاح في الأدب، وأبو اليقضان الذي كان هو أيضا مشهورا بعلمه فقد ألف العديد من الكتب في الفقه. وقال أبو زكريا عن بني رستم ما يلي: "كان بيت الرستمين بيت العلم في فنونه من الأصول والفقه والتفسير وعلم اختلاف الناس وعلم النحو والإعراب والفصاحة وعلم النجوم. وبلغنا أن بعضهم قال: ما عدا الله أن تكون عندنا أمة لا تعرف منزلة بيت فيها القمر". وأضاف قائلا عن الإمام

عبد الوهاب: "بلغنا أن عبد الوهاب سهر ذات ليلة هو وأخوه ليتعلمان مسائل الفرائض، فلم يصبحا إلا وهما يورثان أهل المشرق وأهل المغرب. وكان في سهرهما يقدان مصباحا يجعل له عبد الوهاب الفتائل من عمامته حتى أتى عليها. وذكر بعض أصحابنا أن عبد الوهاب بعث ألف دينار إلى إخوانه من أهل المشرق بالبصرة ليشتروا له بها ورقا، ويجعلوا من أنفسهم الخبر والأقلام وعولة الكتاب، وأخذوا في النسخ فنسخوا له أربعين حملا من الكتاب، فبعثوا بها إليه، فلما جاءته نشرها وقرأها حتى أتى على آخرها بأجمعها فقال: الحمد لله، ليست عندي منها إلا مسألتين لو سئلت عنهما لقستهما إلى نظائرها من المسائل". فجاب علماءها الأقطار الإسلامية بالمشرق منبع الحركة الفكرية الإسلامية ونقلوا معلوماتهم إلى بلدتهم حيث دونوها في كتبهم باللغة العربية لسان الدولة الرسمي، فازدهرت النشاطات الثقافية بشكل واسع وعم نورها أرجاء أراضيتها وخاصة منها العلوم الدينية. وقد نال التعليم حظا وافرا وعناية كبيرة من طرف الأئمة الرستميين حيث كان يشمل جميع النواحي التربوية من تعليم وسلوك وفروسية، وكان مقسما إلى ثلاث مراحل:

①. مرحلة التعليم الابتدائي: ويشمل تحفيظ القرآن والمبادئ الأولى للفقهاء وتعلم الفروسية ويتعلم فيه التلاميذ الصغار عن طريق الألواح.

②. مرحلة التعليم الثانوي: ويشمل العقيدة والفروع والأدب يعتمد فيه الطلبة على الكتب.

③. مرحلة التعليم العالي: ويشمل التبحر في علوم التفسير والفروع والفرائض والحديث وعلم الأموال واللسان والنجوم. وكان التعليم مجانا مباحا للذكور والإناث، تلقى الدروس في حلقات بالمساجد في إطار بيداغوجي منظم ودقيق يراعى فيه كل قواعد التعليم سواء من حيث السيرة أو الحضور أو اللباس، أما التسيير البيداغوجي ومتابعة التلاميذ فهو من اختصاص الشيوخ يسهرون بصرامة على احترام أوقات الدراسة وكيفية السؤال وآدابه والثواب والعقاب ومراقبة نتائج الطلبة والأكل والنوم، إلا أن من سلبيته هو كونه يعتمد على الحفظ أكثر من العقل، كما أنه يمتاز بالصرامة في تطبيق العقوبة البدنية.

وحتى الكهول كان لهم نصيب من التعليم يتمثل فيما يطرحونه من أسئلة على الشيوخ في حلقات الدروس والمناظرات. وبالرغم من أن أمراءها وجل سكانها كانوا على المذهب الإباضي إلا أنهم كانوا جد متسامحين مع المذاهب الأخرى، ففسحوا لهم المجال العلمي للإبداع الفكري وسمحوا لعلماء السنة

بمجادلة علماء الاباضية في كل مسائل العقيدة والشرعية، كما رخصوا لهم بفتح مدارس لأبنائهم، وحسبما ذكر ابن الصغير كانت المناظرات بين مختلف الفرق تتسم بالملاطفة واللياقة. فأدى هذا الجو إلى إنعاش الحركة الثقافية، وجاءها العلماء وطلاب العلم من شتى الأقطار الإسلامية للتدريس وطلب العلم، فامتألت تيهرت بالكفاءات العلمية وأنجبت عدد كبيراً لا يحصى من الأدباء والفقهاء والشعراء والمفكرين والمؤرخين من الاباضيين وغير الاباضيين تركوا بصمات في تاريخ الفكر الإسلامي ومعظمهم ترك مؤلفات ثمينة، وهذه بعض الأسماء الشهيرة من أشهر أعلام هذا العصر نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الأدباء الحسن بن علي بن طريف المتوفى عام 501 هـ، وأبو عبيد الأعرج، والفقهاء أبو يعقوب يوسف إبراهيم الورجلاني (500 - 570 هـ)، وأبو عبد الله محمد بن سليمان النفوسي، واللغوي الشيخ أبو سهل، والمؤرخين ابن سلام بن عمر، وابن الصغير الذي ألف كتاباً حول تاريخ اباضية المغرب العربي تحت عنوان "ذكر بعض الأخبار في الأئمة الرستميين"، ويهود بن قريش التاهرتي الذي يعتبر من أكبر علماء اللغة والنحو وكان على دين اليهودية ويحسن اللغة العربية والعبرية والفارسية والأرامية، والشعراء السعيد بن وشكل، وأحمد بن فتح التهارتي، وبكر بن حماد التاهرتي (200 - 296 هـ) الذي يعتبر أكبر شاعر في عصر الرستميين، والإمام أفلح بن عبد الوهاب الذي اشتهر بالعلوم الدينية والشعر. ومن اشتهر في علم الكلام والمنظارات نذكر إسحاق بن عبد الملك الملشوني، وعيسى بن فرناس، وأبا مردس مهاصر، والقاضي محمد بن أبي الشيخ، ومحمد بن بكر، وأبا عبيدة، هذا بالإضافة إلى علماء ومؤلفين آخرين أمثال أبو عبد الحميد الجناوي، وأبو الربيع سليمان بن زرقون، وأبو خزر يغلي بن زلتاف الوسياني، والشيخ سعيد بن زنگيل، وعاصم السدراتي، ومزور بن عمران، والشيخ أبو ميمون، والشيخ عمرو بن فتح وغيرهم. ومن الذين ألفوا كتبهم بالبربرية نذكر سهل الفارسي الذي كان ترجمان جده الإمام أفلح. وقد أدى هجوم الشيعة الفاطميين على تيهرت وإتلاف مكتبتها وإحراق ما حوته من كتب ضياع تراث زاخر.

الحياة الدينية:

ينسب المذهب الاباضي إلى عبد الله بن اباض المعاصر للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، أما أصله فيعود إلى جابر بن زيد العماني التابعي الذي ولد ما بين سنتي 18 و21 هـ بمدينة فرق قرب

مسقط عاصمة عمان، وتوفي سنة 93 هـ في مدينة البصرة ودفن بها، أخذ العلم عن عائشة وابن عباس، كما عاصر أنس بن مالك وأبا هريرة رضي الله عنهما. وكان الفقه الاباضي يعتمد آنذاك بالإضافة إلى القرآن والسنة النبوية على: مسند الربيع، ومدونة أبي غانم بشر بن غانم الخرساني، كما يعتمدون على الفقهاء الاباضيين بالمشرق، ويعتمدون في التفسير على كتاب التفسير ليهود بن محكم الهواري، كما يعتمدون أيضا على كتاب "شرح الجهالات" لأبي عمار، وكتاب حل بن واصف، وأجوبة الأئمة: عبد الوهاب وأبنائه الأفلح ومحمد بن الأفلح. وهذه بعض الأحكام الفقهية التي يتميز بها المذهب الاباضي عن سائر المذاهب الأخرى سواء السنية أو الشيعية، فمثلا في نطاق العبادات وما يتصل بها: تعتبر الصلاة بدون البسملة قبل الفاتحة باطلة، وكذلك الأذان بدون أربع تكبيرات إجماع، ومما تتميز به صلاتهم أن كل ركعة سرية يكتفى فيها بالفاتحة، والأفضل عند الصلاة أفراد لباس خاص بها تبريا من نجاسة قد تعلق بالثوب. أما في مسألة الصيام، فمن أصبح جنبا أصبح مفطرا (إذا كان عمدا كان عليه القضاء والكفارة). وفي نطاق المحرمات: من زنى بامرأة فلا يجوز الزواج بها، وكذلك التدخين، ولعب الشطرنج، والغناء، والموسيقى، وحلق اللحية، والصيد، والذبيحة على يد اليهود، وبناء القبور على الموتى. كما أنهم يرون بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يغفر الكبائر لمرتكبيها إلا إذا تابوا قبل الموت، وأن عذاب النار أبدي حتى لمرتكب الذنب من المسلمين، وإذا مات دون أن يتوب لا تنفعه شفاعة الملائكة أو الرسل. أما من حيث الحياة الدينية في الدولة الرستمية فقد كان أغلب سكان تيهرت من معتنقي المذهب الاباضي، ومع هذا عاشت فيها بعض الأقليات المذهبية والدينية كالصفورية والمالكية والمعتزلة، بالإضافة إلى النصارى واليهود عاشوا مع الاباضيين في سلام ووثام طيلة حكم الرستميين. ولكن الاباضيين تفرقوا بعد موت عبد الرحمن بن رستم حيث ظهرت في عهد الإمام عبد الوهاب فرق مختلفة منها الوهبية والنكارية والخلفية، وكل طائفة تختلف عن الأخرى في الاتجاه، فبينما يسمى الوهبيون لسبب وقوفهم مع الإمام عبد الوهاب أثناء الصراع الذي دار بينه وبين النكاريين، يسمى كذلك النكاريون بهذا الاسم لسبب إنكارهم إمامة عبد الوهاب ويسموا كذلك بالنجوية لأنهم كانوا يجتمعون ويتناجون، وأخيرا الخلفية وهم أصحاب خلف بن السمع الذين ثاروا على عبد الوهاب لامتناعه من توليته على طرابلس.

دولة الإدارة

172 هـ - 375 هـ

788 م - 1018 م

نشأة الدولة: إدريس الأول

تعتبر الدولة الإدريسية هي أول دولة قامت للشيعة في التاريخ، وتنتمي إلى الشيعة الزيدية وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كما أنها تنتسب إلى مؤسسها إدريس الأكبر وهو من ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب. لقد عرفت الخلافة العباسية في عهد موسى الهادي العباسي ثورة العلويين التي قادها الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب وأشياعه في المدينة المنورة على عامل العباسيين فتغلبوا عليه.

ومفاد هذه الثورة أن الخلافة حق يجب أن يبقى متوارثا في آل بيت الرسول ولذا يجب استرجاعها لأبناء علي لكنهم لم يتمكنوا منها، ولما انتقل الحسن إلى مكة أثناء موسم الحج نشبت حرب ثانية بينهم قادها من الجانب العباسي محمد ابن سليمان على رأس ثلاثين ألف فارس فخاض ضدهم معركة في 8 ذي الحجة 169 هـ / 11 جوان 786 م شنت خلالها العباسيون جمعهم وقتل فيها الحسين بن علي والعديد من أنصاره، فنجا عمه إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي وأخوه يحيى الذي توجه إلى خراسان ثم بلاد الديلم ووقع في نهاية الأمر في قبضة الخليفة العباسي هارون الرشيد.

أما إدريس الذي أصبح محل بحث من طرف العباسيين، توجه رفقة مولاه الراشد متنكرا إلى مصر ومنها مر على ليبيا والقيروان والجزائر ثم استقر في نهاية المطاف بالمغرب الأقصى، وساعده في هذه المحنة صاحب بريد مصر. ولما وصل إلى بلدة ويلي في غرة ربيع الأول 172 هـ / 9 أوت 788م نزل إدريس على إسحاق بن محمد بن عبد الحميد حاكم قبيلة أوربة الذي كان معتزليا، فأكرمه وأعجب بنبل ضيفه وتقواه وعلمه، ثم عرف أعيان قبيلته بنسب إدريس وشرفه وقرابته من الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد ستة أشهر من الإقامة عنده تنازل له عن الإمارة وطلب قومه بمبايعة إدريس كأمر للمؤمنين، فاجتمعت أوربة وغيرها من قبائل زناتة وبايعوه بالإمارة يوم الجمعة 4 رمضان سنة 172 هـ. ولما بسط نفوذه على المغرب الأقصى توجه إلى مدينة تلمسان ودخلها بدون مقاومة، فبايعه سنة 173 هـ / 789م أميرها محمد بن خزر المغراوي تقديرا واحتراما لنسبه الشريف، كما بايعته قبائل مغراوة وبني يفرين المجاورة للمدينة، فأقام بها إدريس مدة سبعة أشهر أسس أثناءها مسجد أغادير، ثم عاد في أوائل سنة 174 هـ / 790م إلى المغرب الأقصى بعد أن وسع نفوذه في المغرب الأوسط حيث امتد نفوذ الأدارسة إلى وهران، وأسس من بعده أبنائه بالتراب الجزائري إمارة هاز في مدينة البويرة وضواحيها وكانت تمتد إلى نواحي قصر البخاري، وكذلك إمارة متيجة.

ولما سمع الخليفة هارون الرشيد بالتقدم الذي أحرزه إدريس الأول في بناء دولة المغرب وعزمه على غزو إفريقية خاف أن يعظم أمره فيصل إليه، ففكر في شن حملة عسكرية عليه ولكن لبعد المسافة بين بغداد والمغرب غير رأيه، فأرسل إليه سليمان بن جرير الشماخ الذي كان مثل إدريس على رأي الزيدية مما جعله يثق فيه فتقرب منه وتمكن التوغل من حاشيته، وفي غياب مولاه راشد الذي كان لا يفارق إدريس قدم له سما في صورة عطر فلما استنشقه إدريس مات، فطارده راشد ولحق به ولم يتمكن من قتل سليمان لكن استطاع قطع يده غير أنه فر إلى المشرق. وتوفي إدريس الأول في أول ربيع الثاني من سنة 177 هـ / 16 جويلية 793 م ولا زال ضريحه إلى يومنا هذا بمدينة فاس المغربية.

خلفاء إدريس الأول، أعمالهم، وأسباب سقوط دولتهم:

فخلفه ابنه إدريس الثاني الذي ولد بعد موت أبيه فكفلته أمه كثره البربرية، وفي هذه الفترة تولى أمور الحكم راشد بموافقة البربر، ولما بلغ سنه عشر سنوات بايعته قبائل البربر سنة 188 هـ / 804م، ووفد في عهده العرب من إفريقية والأندلس واستقروا بدولته واستعان بهم في تسيير شؤون مملكته وتخلي عن البربر الذين لم يعد يطمئن إليهم، وعرف مشاكل مع الدولة الأغلبية في عهد إبراهيم بن الأغلب التي كانت تثير البربر ضده. ثم شرع سنة 192 هـ / 807م في التخطيط لبناء مدينة فاس ولما اكتملت انتقل إليها واتخذها عاصمة لدولته، وامتد نفوذه قبل وفاته سنة 213 هـ / 828م من السوس الأقصى إلى واد الشلف. وبعد وفاته خلفه في الحكم ابنه محمد بن إدريس الذي دام ملكه إلى غاية 221 هـ، فقام هذا الأخير بتقسيم المملكة بين اخوته الستة وهم: عبد الله ويحيى وعيسى وداود وعمر والقاسم، وكان هذا التصرف سببا في نشوب نزاعات بين أمراء الأسرة الحاكمة أدت في بعض الأحيان إلى اندلاع الحرب بين الأشقاء. بدأت هذه الحرب عندما تمرد عيسى عامل أزموور على أخيه محمد، فطلب هذا الأخير من أخيه القاسم والي طنجة أن يساعده في الحرب ضد عيسى فرفض، عندئذ كتب محمد إلى أخيه الثاني والي غمارة فلي الطلب واستطاعوا أن يهزموا أخاهم عيسى الذي فر إلى مدينة سلا. وتعاقب على حكم دولة الإدارة التي دامت من سنة 172 هـ إلى 375 هـ الأمراء التالية أسمائهم:

- (1) إدريس الأول.
- (2) إدريس الثاني.
- (3) محمد بن إدريس.
- (4) علي بن محمد.
- (5) يحيى بن محمد وولده يحيى.
- (6) علي بن عمر.
- (7) يحيى بن القاسم بن إدريس.

(8) يحيى بن إدريس بن عمرة.

(9) حسن بن محمد الحجام.

(10) موسى بن أبي العافية.

(11) القاسم كنون بن محمد بن القاسم ابن إدريس.

(12) أبو العيش أحمد بن كنون.

(13) الحسن بن كنون.

وقد بذل الأمراء في عهدهم مجهودا مشكورا اختلف باختلاف صرامة الأمراء وحنكتهم السياسية، فساد في معظم فتراتهم بعض الهدوء النسبي، ومن أهم أعمالهم بناء مدينة فاس ومسجد القرويين. ولما قسمت الدولة بين أمراء العائلة الحاكمة في عهد محمد بن إدريس بدأت السلطة تضعف إلى حد أنهم فقدوا نفوذهم تدريجيا على بعض أقاليم مملكتهم، فأساء حكامها السيرة واشتد الصراع بينهم على السلطة إضافة إلى الاضطرابات التي أحدثها الخوارج في عهدهم وعدم تمكنهم من القضاء على مذهب قبيلة البرغواطيين المناقض للإسلام والذي نشره في المغرب أحد رجال مصمودة يدعى صالح بن طريق أحد قواد ميسرة والداعين لمذهبه، فادعى صالح النبوة وألف كتاب مقدس وسن طقوس وبدع على قبيلته، كالاستشفاء ببصاق الولاة، والتزوج بعدد غير محدود من النساء، ومنع عليهم أكل لحم الديك والبيض، وأرغمهم بالصلاة عشر مرات في اليوم، والصوم يوم الخميس من كل أسبوع، وبقوا يمارسون طقوسهم بكل حرية إلى أن جاء المرابطون فقصوا على مذهبهم إلى الأبد.

هذا بالإضافة إلى عدم تمكنهم من بناء دولة قوية والاعتماد أساسا على النفوذ الروحي وشرف النسب وإهمالهم للجانب العسكري، مما شجع العبيدين الفاطميين بالزحف عليهم بقيادة جوهر الصقلي في عهد أمير الأدارسة الحسن بن كنون، فقصى على جيش زناتة واستولى على مدن سجلماسة وفاس وبسط نفوذ الفاطميين على المغرب سنة 347هـ. إلا أن هذا لا يقلص دور الأدارسة وفضلهم في نشر الإسلام في ربوع الصحراء والقبائل التي كانت لا تزال تدين بالمسيحية واليهودية والمجوسية، كما أنهم حاربوا أفكار الخوارج والمعتزلة وعمموا اللغة العربية وتبنوا مذهب الإمام مالك.

ولو أن حكمهم للبلاد كان وراثيا إلا أنه كان يمتاز على خلاف الدول الإسلامية الأخرى باللامركزية في تسيير شؤون دولتهم، إذ أن كل والي من الأدارسة كان مستقلا بإدارة ولايته وجباية الخراج وإشهار الحرب، ولو أن هذا النمط من التسيير كان له جوانب إيجابية سمحت للأمراء الإقليميين الاعتناء بالعمران ونشر الإسلام، إلا أنه كان سببا رئيسيا في تفكك وانحلال دولتهم بحيث كان الأمير لا سلطان له على الحكام الكثيرين الذين اقتسموا الدولة إلى إمارات صغيرة.

وقد شيد الأدارسة مدنا ومباني كثيرة مهمة لعبت دورا كبيرا في إنعاش الحركة الثقافية، ومن أبرز هذه المعالم التاريخية التي تركوها ولا زالت إلى يومنا مدينة فاس التي أسسها إدريس الثاني سنة 192هـ وجامعة القرويين التي بدأ الشروع في بناءها سنة 245هـ من طرف مؤسسته فاطمة بنت محمد بن عبد الله الفهري التي بنته من مالها الخاص، ولعب هذا المسجد دورا كبيرا في إثراء الحياة الفكرية حيث تخرج منه عبر الأزمنة العديد من العلماء في اللغة العربية والفقه والأدب، واحتل المرتبة الثانية بعد جامع الزيتونة بتونس. كما سلك الأدارسة سياسة المرونة وحسن التعامل مع الأهالي معتمدين في ذلك على تطبيق مبادئ الإسلام، واستعانوا بالبربر والعرب على السواء في الجيش وتسيير شؤون الدولة. وساد في عهدهم رخاء اقتصادي نسبي كانت أحواله تتغير من فترة لأخرى حسب الظروف الطبيعية والسياسية، أما الحياة الفكرية فكانت نسبية ومع هذا فقد برز في عهدهم عدد لا بأس به من الفقهاء والأدباء والشعراء ومن بينهم الشاعر إدريس الثاني.

الدولة الأغلبية

184 هـ - 296 هـ

800 م - 909 م

نسبها ونشأتها:

تأسست الدولة الأغلبية على يد إبراهيم بن الأغلب سنة 184 هـ / 296 م وهو من المشرق العربي، كان أبوه أحد كبار ضباط الدولة العباسية، اتصف إبراهيم بن الأغلب بجميع الخصال الحميدة التي تتمثل في القائد المثالي، فقد قال عنه النويري: "وكان فقيها، عالما، خطيبا شاعرا، ذا رأي وبأس وحزم وعلم بالحروب ومكائدها، جريء الجنان، طويل اللسان، حسن السيرة". وقال عنه ابن رقيق: "لم يل إفريقية قبله أحد من الأمراء أعدل منه سيرة، ولا أحسن سياسة، ولا أرفق بالرعية، ولا أضبط لأمر".

وضمت الدولة الأغلبية كل من أراضي تونس وطرابلس والشرق الجزائري امتد نفوذها إلى نواحي مدن طبة وميلة وسطيف، وتعد بذلك أول دولة إفريقية استقلت في شؤونها الداخلية عن الخلافة العباسية مع الاعتراف بالسيادة لها. ويرجع السبب في تأسيسها إلى سوء تسير محمد بن مقاتل العكي أخ هارون الرشيد من الرضاة والذي عينه هذا الأخير حاكما علي القيروان عام 181 هـ / نوفمبر 797م، وكان عمره آنذاك يناهز ثلاثة وثلاثين عاما، ولعدم تجربته ومعرفته لأهل إفريقية اتسم عهده بالظلم والطغيان مما دفع الأهالي للثورة عليه ومعهم بعض أفراد الجيش، فقد قام العكي بالاستيلاء على أموال الجند، وأمر بجلد علي لأعظم زاهد في إفريقية وهو بهلول بن رشيد الشهير الذي توفي متأثرا بالجلد مما جعل الفقهاء يسخطون عليه، إلا أن بن مقاتل تمكن من الانتصار عليهم بسهولة.

لكن في المرة الثانية عندما ثار عليه في 15 رمضان 183هـ / 20 أكتوبر 799م عامله على تونس تمام بن تميم رفقة الشاميين والخراسانيين والجند الغاضبين لم يستطع مقاومتهم، فهزم تميم جيشه واستولى على القيروان في نفس السنة مما اضطر ابن مقاتل إلى الرحيل نحو طرابلس. عندئذ استنجد بإبراهيم بن الأغلب عامله على إقليم الزاب الذي استطاع إخماد الثورة بدون عناء وإعادة الهدوء والأمن إلى ربوع إفريقية، فأعاد العكي إلى منصبه لكن الأهالي رفضوه وطلبوا بن الأغلب أن يتولى شؤونهم. ولما سمع هارون الرشيد بما جرى عزل العكي عن ولاية تونس وعين إبراهيم بن الأغلب مكانه سنة 184هـ / 800م رضاء لأهالي إفريقية وخوفا من أن تفلت تونس من سلطة بني العباس، فقبل العرض الذي تقدم به إليه إبراهيم بن الأغلب بشرط دفع خراج للخليفة مقداره أربعون ألف دينار ذهباً في كل عام، فقبل الشرط وبذلك بدأ عهد الدولة الأغلبية مستقلة في شؤونها الداخلية مع الاحتفاظ بذكر اسم الخليفة العباسي على المنابر، ووراثية في ذريته، فنظم إبراهيم بن الأغلب شؤون دولته الفتية معتمداً في تسييرها على مساعديه من الوزراء، وقسم مصالحها إلى أربعة أقسام: الحربية، البحرية، المالية، البريد. وامتد نفوذها من طرابلس شرقاً إلى جبال جرجرة غرباً، ومن البحر شمالاً إلى شط الجريد جنوباً.

أمراء الدولة الأغلبية، أعمامهم، وأسباب سقوط دولتهم

إبراهيم بن الأغلب:

أسس إبراهيم بن الأغلب سنة 189هـ / 805م مدينة العباسية بالقرب من القيروان شيد بها قصره واتخذها عاصمة لدولته بعد أن أصبحت مقراً حصيناً بلغ عدد الحرس الأسود فيها 5000 جندي، واستقبل بها شرلمان أحد أكبر ملوك فرنسا في ذلك الوقت والذي كانت تربطه بهارون الرشيد علاقة صداقة متينة. وقبل أن ينتقل إليها عرف بعض الصعوبات، وهو في القيروان ثار عليه سنة 186هـ / 802م خريش بن عبد الرحمن رغم حسن سيرة إبراهيم بن الأغلب، فجمع خريش أنصاراً عديدين حوله من العرب والبربر ودعي إبراهيم بن الأغلب إلى اللحاق بسيدته في بغداد، عندئذ أخرج إليهم قائده عمران بن مجالد الذي هزمهم بسهولة ثم لاحقهم في مدينة تونس وقام بتقتيل جميع المعارضين حيث بلغ عددهم حسب ما قيل 10000 شخص.

فهدأت الأوضاع في إفريقية لمدة من الزمن لتندلع من جديد اضطرابات بطرابلس سنة 189 هـ/ 805م وكانت هذه الولاية صعبة التحكم فيها لما عرف على أهلها من خشونة، فكانوا يطردون الولاة الواحد تلو الآخر، فقاموا هذه السنة بطرد الوالي الجديد عليهم وهو سفيان بن المضاء أحد أقرباء إبراهيم بن الأغلب وهذا بعد أن حكمها مدة سبعة وعشرين يوما، فهاجم هذا الأخير ولم ينج إلا بعد القضاء على أنصاره، فطالبهم الأمان الذي منحوه إياه ثم أخرجوه من طرابلس بعد أن أحدثوا فيها شغبا كبيرا، وقد بقي الجيش الأغلي في هذه المدينة على حياد إذ أنه لم يتدخل لنصرة الوالي. ولما وصل إبراهيم نبأ فساد طرابلس عزم على الضرب بشدة، فأرسل جنده هناك وطلب منهم إحضار رؤساء الفوضى، ولما نقلوهم إلى القيروان في نفس السنة طلبوا العفو من إبراهيم بن الأغلب فعفى عنهم وأذن لهم بالرجوع إلى ديارهم، وبهذا انتهت الاضطرابات في طرابلس. وفي سنة 194 هـ/ 810م تعرض نظام إبراهيم بن الأغلب إلى تمرد كبير من طرف جنده هدد حقا حكمه وقام بهذه الثورة جزء كبير من الجيش وقاده عمران بن محالد الذي كان ضابطا في الجيش الأغلي وصديق الأمير إبراهيم، فاستولى عمران على مدينة القيروان في 10 رجب 194 هـ/ 19 أبريل 810م ثم توجه نحو العباسية أين كان الأمير الأغلي إبراهيم وأنصاره متحصنين بها لكنه لم يستطع اقتحامها، ومما زاد في تشجيع الثائر عمران هو وقوف الأهالي معه ما عدا فقهاء المدينة حيث أصبح أنصاره يلقبونه بالأمير، ولما دامت الثورة مدة سنة بدون نتيجة تذكر يئس الجنود الثوريون. وفي هذه الأثناء وصلت من الشرق مساعدة مالية هامة إلى الأمير بن الأغلب وكانت جيوب الجنود المعارضين خاوية، ولما كان الطرفان يستعدان للمعركة طلب إبراهيم بن الأغلب من مناديه أن ينادي الجند: من كان له اسم في ديوان أمير المؤمنين فليقدم لقبض عطائه.

وبهذه الحيلة نجحت الخطة وعاد إلى قصره بدون قتال، فما كان على قادة الانتفاضة إلا الفرار نحو الزاب. ولما سكنت الفتنة وأمن السكان تجددت الاضطرابات مرة ثانية في طرابلس وذلك في سنة 196 هـ/ 811م قادها اباضيو قبيلة هواة بقيادة زعيمهم عياض بن عبد وهب الهواري في فترة حكم الوالي عبد الله ابن إبراهيم بن الأغلب، فاستولى عياض على مدينة طرابلس. ولما علم إبراهيم بن الأغلب بخطورة الأمر سارع إلى إرسال جنده بقيادة ابنه عبد الله الذي طرد منها سابقا فحرر هذا الأخير طرابلس بعد أن ألحق بالاباضيين هزيمة نكراء قتل أثناءها العديد منهم. ولما وصل إلى عبد الرحمن بن رستم الذي كان متواجدا بالقرب منهم بجبل نفوسة نبأ هزيمة الاباضيين تدخل في الأمر وجمع البربر ثم سيرهم نحو طرابلس فحاصروها لكن لم يستطيعوا دخولها، ولما طال الحصار بدون جدوى أمر عبد

الوهاب أصحابه بالانسحاب، وبقي الوضع على حاله حتى جاء خبر وفاة الأمير إبراهيم بن الأغلب يوم الاثنين في 21 شوال 196 هـ / 5 جويلية 812م.

خلفاء إبراهيم بن الأغلب:

تولى الخلافة من بعده ابنه أبو العباس عبد الله سنة 197 هـ والذي كان غائبا أثناء وفاة أبيه لأنه كان موجودا بطرابلس يقاوم المحاصرين، فكان على خلاف أبيه رجلا طاغيا سلك سيرة الجور والعنف وأثقل الأهالي بالضرائب، لكنه كان شديد الرأي عرف كيف يستفيد من تجارب أبيه فلم تقع في عهده أي اضطرابات تذكر رغم ما اتسم به من قسوة، فقد اشتغل أثناء فترة حكمه بجمع أموال الجباية حتى امتلأت خزانة الدولة، وللوصول إلى مبتغاه قام بإحداث تغييرات في النظام الجبائي كان الغرض منها ضمان مداخيل قارة لخزانة الدولة، فاستبدل نظام العشر المرتبط بالمحصول بضريبة عقارية قارة تأخذ على كل مساحة أرضا محروثة، ورغم توسل ومعارضة الفلاحين لهذا الإجراء لما ألحق بهم من أضرار مالية، إلا أن الأمير بقي مصمما على تنفيذ مشروعه الإصلاحية، وبقي الحال هكذا إلى أن توفي أبو العباس عبد الله يوم الخميس في 6 ذوالحجة من سنة 201 هـ / 25 جوان 817م على إثر قرحة أصابته تحت الأذن. وتولى حكم الدولة الأغلبية من بعده أخوه زيادة الله الأول وفي عهده عرفت إيطاليا صراعات سياسية على السلطة، فاستغل الفرصة وجهاز أسطولا بحريا بقيادة قاضي القيروان أسد بن الفرات غزا به جزيرة صقلية واستولى على العديد من الحصون والمدن الموجودة بها وألحق بجيشها هزيمة نكراء حتى استشهد هناك سنة 212 هـ / 827م، كما ساد حكمه بعض الهدوء والرخاء الاقتصادي وانتشار العمران وتوفي سنة 223 هـ. وفي عهد أبي إبراهيم أحمد الذي ولي الحكم سنة 242 اعتنى الأغلبيون بتطوير وسائل الري وأعدوا من أجل ذلك عدة صهاريج تخزن كميات كبيرة من الماء.

وفي ولاية محمد الثاني الملقب بأبي الغرانيق تم فتح جزيرة مالطا سنة 255 هـ وضمت إلى إفريقية. أما في عهد إبراهيم الأصغر فقد بلغت الدولة الأغلبية قمة مجدها، فشيد العديد من القصور والحدائق وبنى مدينة رقادة التي تبعد عن القيروان بثمانية أميال وانتقل إليها من العباسية واتخذها مقرا لدولته، كما تمكن من فتح سرقوسة والاستيلاء عليها بعد حصار دام تسعة أشهر وتم ذلك عام 264 هـ، وعاد إليها مرة ثانية سنة 289 هـ في أسطول كبير قاصدا فتح مدينة روما واستولى على العديد من مدن

إيطاليا الجنوبية، ولما نزل مدينة كسنته أصابه رمح أثناء المعركة قتل على إثره ودفن ببلرم عاصمة صقلية. وفي فترة حكم أبي العباس عبد الله ظهرت بالمغرب الأوسط (الجزائر) دعوة الفاطميين على يد أبي عبد الله الصنعاني التي أدت إلى سقوط الدولة الأغلبية ولقت تأييدا كبيرا من قبيلة كتامة، فحاول زيادة الله الآخر الذي ولي الحكم بعد أن قتل والده ورجال أسرته أن يقضي عليهم لكن عهده اتسم بالضعف لسبب انهماكه في الشهوات والملذات، فالتقى الجيشان سنة 296 هـ في معركة الأريس وكان النصر لحليف الفاطميين، ولما وصل زيادة الله نبأ الهزيمة جمع أمواله وعائلته وفر متوجها إلى المشرق طالبا النجدة من الخلافة العباسية فلم يتم له ذلك. وتعاقب على حكم الدولة الأغلبية منذ تأسيسها الأمراء التالية أسماؤهم:

- 1) إبراهيم بن الأغلب: 184 - 196 هـ.
- 2) أبو العباس بن عبد الله الأول: 197 - 201 هـ.
- 3) زيادة الله الأول: 201 - 223 هـ.
- 4) أبو عقاب الأغلب: 223 - 226 هـ.
- 5) أبو العباس محمد الأول: 226 - 242 هـ.
- 6) أبو إبراهيم أحمد: 242 - 249 هـ.
- 7) زيادة الله الثاني: 249 - 250 هـ.
- 8) محمد الثاني الملقب بأبي الغرائق: 250 - 261 هـ.
- 9) إبراهيم الأصغر: 261 - 289 هـ.
- 10) أبو العباس عبد الله الثاني: 289 - 290 هـ.
- 11) زيادة الله الثالث: 290 - 296 هـ.

وبخلاصة القول عرفت الدولة الأغلبية طيلة وجودها الذي دام قرنا وتسع سنوات الاستقرار والأمن عدا بعد الاضطرابات التي ظهرت في عهد إبراهيم بن الأغلب وزيادة الله الأول وتمكنوا من القضاء عليها بسرعة. ويرجع للأغلبة الفضل في فتح جزيرة مالطا وجزيرتي كورسيكا وسردينيا والتوسع في فتح جنوب إيطاليا والاستيلاء نهائيا على جزيرة صقلية التي دام فيها الحكم الإسلامي حوالي ثلاثة قرون إلى أن اغتصبها النورمانديون سنة 483 هـ / 1090م، فتأثرت كثيرا بالحضارة العربية الإسلامية

وانتشرت من خلالها فيما بعد سائر العلوم العربية إلى أنحاء أوروبا بعدما كانت من قبل تعيش في عصر الظلام.

كما اهتم الأغالبة بالعمران، فأسسوا المدن وأقاموا الحصون المنيعة، وكونوا جيشا بریا وبحريا قويا يتكون من عرب وبربر وعجم وعبيد، وأنشئوا أسطولا بحريا ضخما كان سيد البحر الأبيض المتوسط بلا منازع. كما اعتنى الأغالبة بالعلم، فشيّدوا المساجد والمدارس ونشروا الثقافة العربية وقدم إليها العلماء من بغداد وغيرها فنشطت الحركة الثقافية، إضافة إلى دورهم الفعال في تحريك النشاط الفلاحي والتجاري والصناعي وبالخصوص مشاريع الري الكبرى التي أنجزوها والتي وفرت لهم عوامل الرخاء والرقى. لكن هذا العمل الجبار كانت نهايته مؤسفة في الفترة الأخيرة من عهد الدولة الأغلبية حيث أدى إلى ضعفها ونهيارها وأخيرا استيلاء الفاطميين على أراضيها. ومن العوامل التي ساعدت على سقوط دولة الأغالبة بعد أن كانت من قبل من أقوى دول المغرب العربي عسكريا: يمكن ذكر بالخصوص ضعف سلطة زيادة الله الثالث آخر ملوك دولة الأغالبة وذلك بإهماله شؤون مملكته وانهماكه في الترف والملذات حين كان داعية الفاطميين عبد الله الصنعاني بالجزائر يسجل انتصارات على أطراف دولته، هذا بالإضافة إلى اعتماد الأغالبة على جند مأجورين لا ذمة لهم، وطبيعة نظام حكمهم المبني على الحكم المطلق مما كان سببا في قسوة حكامها في بعض الأحيان على الشعب.

الدولة العبيدية الفاطمية

296 هـ - 361 هـ

909 م - 972 م

نسب الفاطميين وظروف قيام دولتهم:

الفاطميون من أتباع الفرقة الإسماعيلية وهي إحدى طوائف الشيعة العلوية التي تجعل إسماعيل بن جعفر الصادق الذي عاش ما بين سنة 80 هـ و 148 هـ / 700 - 765 م إماما سادسا في سلسلة الأئمة، وهم من الباطنية الغلاة القائلين أن لنصوص الشريعة مفهوما باطنيا لا يفقهه إلا أئمتهم المعصومون، ويأخذون أيضا بالمفهوم الظاهري الذي يعرفه عامة الناس. أما موقفهم من الحكم فإنه مثل الشيعة ككل يعتمد على النص والتعيين بمعنى أن هذه القضية حلها الوحي والحديث، ولذا يجب أن تكون الخلافة الإسلامية بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم للإمام علي رضي الله عنه وذريته معتمدين في ذلك على الآية القرآنية التي نزلت على النبي محمد صلى الله عليه وسلم عندما كان بغدير خم رفقة علي في يوم 18 ذي الحجة 632 هـ، فترلت عليه الآية: ﴿يا أيها الرسول، بلغ ما أنزل إليك من ربك. وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين﴾ (سورة المائدة).

وقد اعتبر الشيعة هذه الآية نص عين بموجبه علي لخلافة الرسول. فخاطب محمد في خم الصحابة قائلا: "كل من كنت وليا لهم، فعلي وليا لهم، يا الله، وال من والي عليا، وعاد من عادى عليا". فربط من يومها الشيعة هذا الحديث بالآية القرآنية. وكان هذا المطلب في البداية سياسيا عند انتخاب أبي بكر ثم تطور بعد مقتل عثمان وعلي نتجت عنه مذاهب وشيع مزقت صفوف المسلمين ولا زال العالم

الإسلامي يعاني منها إلى يومنا. ويرى الفاطميون أنهم ينتسبون إلى فاطمة الزهراء عليها السلام زوجة علي رضي الله عنه وبنت محمد صلى الله عليه وسلم، إلا أن المؤرخين اختلفوا في هذا الأمر فمنهم من يقر هذا النسب ومنهم من ينكر ذلك. وأول ثورة قاموا بها تمت في عهد الخلافة الأموية عندما ثاروا سنة 122 هـ / 740م على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بقيادة زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، لكن عامل الخليفة هشام يوسف بن عمر الثقفي الذي كان يقيم بالحيرة قضى عليه. دخل الفاطميون بعد وفاة إمامهم جعفر الصادق في خلاف مذهبي بينهم وانقسموا إلى فرقتين: الإسماعيلية نسبة لإسماعيل ابن جعفر الصادق، والموسوية كذلك نسبة لموسى الكاظم ابن جعفر الصادق. انقطعت أخبارهم لمدة من الزمن لتظهر الإسماعيلية من جديد في عهد الخليفة العباسي المأمون (198 - 218 هـ / 813 - 833م)، ولما غادر أئمتهم الإثنا عشر حلبة التاريخ أعلنوا حوالي سنة 260 هـ / 873م أن إمامهم الأخير والثاني عشر وهو محمد المهدي ابن الإمام الحسن العسكري قد اختفى فجأة ولن يظهر، والله أعلم متى؟ إلا في صورة المهدي في آخر الزمان.

ومن يومها أصبحوا يدعو أتباعهم بالقتال باسمه وتحت رايته. وخوفا من مطاردة الخلفاء العباسيين لدعائهم بالمشرق التجأ أئمة الفاطميين إلى التستر، ولذا كانوا يوزعون دعائهم سرىا على الأقطار الإسلامية لغرض نشر مذهبهم تحضيرا لبناء دولتهم. ودخلت الدعوة الفاطمية من المشرق إلى المغرب العربي بواسطة الداعية أبي عبد الله الصنعاني الذي كلفه شيخه عبيد الله المهدي بأن يقوم بالدعوة لفكرته في بلاد المغرب. ويقال أن الصنعاني من أصل يمني كان مقيما بالكوفة عاصمة الشيعيين، وقبل اعتناقه للمذهب الشيعي الإسماعيلي كان صوفيا، رحل من بعد إلى مصر ومن هناك انتقل إلى اليمن ليتعلم أساليب الدعوة على ابن حوشب، ويمتاز الصنعاني بالذكاء والبلاغة وكان عالما بعلمي الظاهر والباطن.

وأثناء تأديته لفريضة الحج في عهد الخلافة العباسية التقى عن قصد وطبقا لخطة مرسومة في مكة بجماعة من أفراد قبيلة كتامة قيل أن عددهم كان عشرة من بينهم حريث الجميلي وموسى بن مكارمة وهم من رؤساء الكتاميين فسحروهم بقوة شخصيته وفصاحة لسانه وغزارة علمه، ثم أخذ يستفسرهم عن أحوال بلادهم وعلاقتهم بابن الأغلب ولم يبين لهم قصده، ثم رافقهم بطلب منهم إلى مصر ثم إلى بلاد المغرب الأوسط (الجزائر) دون المرور بالقيروان، ولما وصلها في 15 ربيع الأول سنة 288 هـ /

فبراير 901م استقر بمنطقة اكجان عند قبيلة بني سكتان الموجودة بالقرب من ميله، وهي إحدى المقاطعات الكبيرة التابعة لبلد كتامة التي كانت تضم كل من ميله وسطيف وبلزمة حيث كان أهلها يقطنون القرى الجبلية الصعبة المنال، ولم يكن للأغلبة عليهم نفوذ كامل سوى الدعوى لهم على المنابر.

وقال ابن خلدون: "إن أراضيهم كانت تمتد من غرب قسنطينة حتى بجاية، وجنوب قسنطينة حتى جبال الأوراس، كما يقول أنهم أقاموا بمدينة جيجل والقل والسكيكدة وتيجيس وقسنطينة وميله وسطيف ونغوس وبلزمة وباغاية". وهناك أحاطوا أصحابه ضيفهم عبد الله الصنعاني بكثير من علامات التبجيل، فاتخذ من مسجد اكجان منبرا وساحة للنقاش يلقي فيه دروسا حول فضل أهل البيت وحقهم في الانفراد بالإمامة، فجاءه سكانها من كل حدب لسماعه، وتظاهر أمامهم الصنعاني بالزهد والتقشف متبعا في ذلك الطرق الصوفية وأنه من أنصار أهل البيت، فملك قلوب الكتامين وخاصة عندما قال لهم هذا الحديث المأثور تأويلا بارعا: والله ما سمي هذا الفج إلا بكم. ولقد جاء في الحديث: "إن للمهدي هجرة تنبو عن الأوطان، في زمن محنة وافتتان. ينصره فيها الأخيار من أهل ذلك الزمان. قوم مشتق اسمهم من الكتمان. فأنتم هم كتامة، وبخروجكم من هذا الفج يسمى فج الأخيار". فصدق أهل كتامة. ثم شرع في نشر مذهبه الشيعي الإسماعيلي سريا بين بربر كتامة مدة سبع سنوات ينتقل من مكان لآخر يشنع بظلم الحكام الأغلبة ويدعو للمهدي المنتظر الذي سيملا الأرض عدلا، ولقت دعوته أتباعا وأنصارا كثيرين، ومما ساعده في ذلك سلوك الأمراء الأغلبة المنافي لتعاليم الإسلام، فعظم شأنه بين القبائل، لكن دعوته لم تكن بالسهلة إذ وجدت معارضة من قبل بعض رؤساء قبائل كتامة الذين خافوا على فقدان نفوذهم من بينهم والي ميله موسى بن عباس الذي عمل كل ما في وسعه للقضاء عليه وعلى دعوته المكتسية بالغموض، إلا أن أبي عبد الله الصنعاني تغلب عليهم بفضل أنصاره الكتامين ودهائه السياسي.

ولما تظن زيادة الله أمير الأغلبة بخطورة دعوته أرسل إليه رسولا يهدده فلم يعبأ الصنعاني بتهديداته. انتقل الصنعاني من بعد إلى قرية تازروت القريبة من ميله واتخذها معسكرا لجيشه وهناك لحقت به عدة قبائل، ولما تيقن الصنعاني من إخلاص أنصاره لدعوته والخضوع لطاعته شرع في تنظيمهم سياسيا وعسكريا وبدأ بمهاجمة الجيوش الأغلبية في الشرق الجزائري، فزحف على مدينة ميله وهزم خصومه

واستولى على أملاكهم ولكنه لم يمس نساءهم فزاد هذا التصرف من إعجاب خصومه به، قام من بعد بحملة على مدينة سطيف تكللت بالنجاح استولى خلالها على غنائم ضخمة.

ثم عاد الصنعاني رفقة جيشه إلى تازروت أين بنى بها قصرا اتخذه مقرا لإقامته وشرع في تنظيم شؤونه، فوحد القبائل الكتامية وقسم أراضيهم إلى سبع مناطق ووضع على كل واحدة منها قائدا عسكريا وداعيا. زحف من بعد على مدينة ميله واستولى عليها مستغلا في ذلك الصراع الذي نشب بين والي ميله موسى بن العباس والحسن بن أحمد زعيم قبيلة بني ربيعة، ولما دخلها الصنعاني طلب منه موسى بن العباس الأمان فأمنه، ثم ولى عليها الكتامي أبي يوسف مكتوم بن دبارة الأجاني. ولما علم الأمير الأغلي بسقوط مدينة ميله في يد الصنعاني جهز جيشا تحت قيادة ابنه أبي عبد الله الأحول انطلق من إفريقية سنة 289 هـ / 902 م وانضم إليه كل الساقطين على الصنعاني من أهل المغرب الأوسط، ولما وصل إلى مدينة سطيف التحق بصفوفه العديد من سكانها، وعندما التقى الخصمين انهزم جيش الصنعاني وانسحب هذا الأخير إلى تازروت ومنها انتقل إلى اكجان فلاحقه الجيش الأغلي واستولى على كل من بلدة تازروت وميلة، ولما حاول الهجوم على اكجان تصدى له جيش الصنعاني وهزمه عندئذ اضطر القائد الأغلي أبي عبد الله الأحول العودة إلى إفريقية. وفي السنة التالية قام أبو عبد الله الأحول بحملة ثانية على المغرب الأوسط، ولما وصل إلى أرض ملوزة دخل في معركة مع جيش الصنعاني فانتصر عليه، عندئذ انسحب عبد الله الصنعاني إلى أرض لهيصة لتنظيم جيشه ثم استأنف الحرب مع عدوه الأغلي وبعد معركة عنيفة دامت طوال النهار انتصر في النهاية الصنعاني فاضطر أبو عبد الله الأحول إلى الانسحاب إلى طبة لتنظيم صفوفه وانتظار الإمدادات من إفريقية لكن هناك وصله نبأ مقتل أبيه عبد الله الثاني أمير الدولة الأغلبية على يد أخيه زيادة الله الثالث فعاد إلى إفريقية ولقي نفس المصير الذي أودى بحياة أبيه.

انتهز من بعد الصنعاني ضعف السلطة الأغلبية وبادر سنة 291 هـ / 904 م بالهجوم على مدينة سطيف فحاصرها ولكن لم يتمكن من الاستيلاء عليها إلا بعد وفاة واليها علي بن حفص بن عسلوكة. ولما علم الأمير الأغلي زيادة الله الثالث بسقوط مدينة سطيف جهز أربعين ألف جندي تحت قيادة الأمير إبراهيم بن الحبشي ووصلوا إلى قرية كيونة الموجودة بالقرب من قسنطينة في شهر رجب 293 هـ /

جوان 905م وهناك انقض إبراهيم بن الحبشي على فرقة استكشافية شيعية، سير على إثرها عبد الله الصنعاني جيشه إلى كيونة فاصطدم بالجيش الأغلب وألحق به هزيمة نكراء قتل أثناءها العديد من الجنود الأغلبين واستولى على مغانم كثيرة أما قائدهم إبراهيم بن الحبشي فقد انسحب إلى القيروان مع من بقي من جنوده. ولما سمع زيادة الله الثالث بما جرى لجيشه طلب من سكان إفريقية التجنيد في صفوف جيشه وأمد الجنود المنخرطين بالمال فكثر عدده، وكان عبد الله الصنعاني في هذه الأثناء يحاصر مدينة طبنة عاصمة الزاب وبعد تهدم أسوارها استولى عليها في نهاية ذي الحجة 293 هـ / 21 أكتوبر 905م فأحسن إلى سكانها وولى عليها يحيى بن سالم ثم قفل راجعا إلى اكجان.

زحف من بعد الصنعاني على مدينة بلزمة فصمدت أمامه ولم يتمكن من دخولها إلا بعد موت عاملها حي بن تميم عندئذ حرقها وقتل كل سكانها ما عدا النساء والأطفال. ولما علم سكان دار ملول بالانتصارات التي أحرز عليها الصنعاني فتحوا له أبواب المدينة دون مقاومة، ثم زحف على تيجس ونجح في دخولها والاستيلاء عليها بفضل تواطأ عاملها الشيعي مع الصنعاني، وفي شعبان 294 هـ / جوان 907م تسلم عبد الله الصنعاني مدينة باغاية من سكانها بدون مقاومة. سير من بعد جيشه نحو مدينة بجانة لكن جيش الصنعاني أخفق في اقتحامها في المرة الأولى ثم كرر هجومه للمرة الثانية حينئذ استطاع دخولها، بدأت من بعد المدن تسقط الواحدة تلو الأخرى في يد الصنعاني.

ولما بسط نفوذه على مدن الشرق الجزائري سير جيشه نحو إفريقية واستولى بسهولة على مدينة حيدرة ثم قسطنطية وقفصة، وفي فتوحاته وجد جيش الصنعاني بعض المقاومة من الجيش الأغلب ولكنها كانت ضعيفة انتهت أغليبتها بهزيمتهم، زحف من بعد على دولة بني الأغلب وهزم زيادة الله الثالث آخر أمراء بني الأغلب واستولى على القيروان، واستطاع أن يقضي على دولة الأغلبة في عاصمتهم رقادة ويعلن قيام الخلافة الفاطمية يوم السبت 1 رجب 296 هـ / مارس 909م، وحقق بذلك ما لم يستطع تحقيقه دعاة الشيعة في المشرق العربي. ولما دخل رقادة أمن سكانها على أنفسهم وأموالهم وعهدهم بنشر العدل والمساواة، وشرع في تنظيم أمور الدولة سياسيا وإداريا، ثم راسل عبيد الله المهدي الذي كان متواجدا بمصر وأخبره بانتصاراته، وعندما كان هذا الأخير متوجها إلى إفريقية قبض عليه حاكم سلجماسة بالمغرب الأقصى اليسع بن ميمون المنتصر الموالي للعباسيين فوضعه في السجن لأن عبيد الله

كان محل بحث من طرف الخليفة العباسي المكتفي. ولما وصله نبأ اعتقاله سير له عبد الله الصنعاني جيشا كبيرا وتوجه به إلى هذه المدينة وفي طريقه دخل إلى مدينة تيهرت عاصمة الرستميين واستولى عليها بدون مقاومة تذكر حيث قضى على حاكمها اليقضان بن أبي اليقضان آخر أمراء الدولة الرستمية وولى عليها حاكما، ثم وصل زحفه على سلجماسة جنوب المغرب الأقصى وطلب من أميرها اليسع بن ميمون المنتصر إطلاق سراح المهدي فلم يلبي دعوته، فحصر مدينته يوما واحدا ولم يستطع أميرها مقاومته ففر منها وقضى الصنعاني على دولة سلجماسة وحرر المهدي وابنه من السجن وسلم له الملك، وأثناء عودتهم مروا على اكجان فسلم هناك الصنعاني الكنوز التي جمعها إلى المهدي، ثم دخلوا إلى رقادة سنة 297 هـ / 910م، قام من بعد أبو عبد الله الصنعاني بتحرير أخيه أبي العباس سجين طرابلس.

أمراء الدولة العبيدية الفاطمية

عبيد الله المهدي:

في يوم الجمعة 21 شعبان من سنة 297 هـ / يناير 910م باشر المهدي سلطاته بمدينة رقادة (تونس) ولقب نفسه بأمر المؤمنين، ولما استقر الحكم في يديه وبايعه الناس بالخلافة أمر الأئمة بإقامة الدعوة له بذكر اسمه في خطب يوم الجمعة وألغى صلاة التراويح في شهر رمضان بحجة أنها ليست من سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، كما أمر بالجهر بالبسملة في الصلاة المكتومة وغير نص آذان الصبح وذلك بحذف عبارة "الصلاة خير من النوم" وتحويلها بعبارة "حي على خير العمل بمحمد وعلي هما خير البرية"، وبعث الدعاة الفاطميين إلى مختلف مناطق إفريقية والمغرب للتبشير بمذهبه، فحارب المذاهب المالكية والاباضية وأتباعهم، وأصبغ على نفسه صفات الجلالة والتقديس فركز السلطات الروحية والدينية في يديه واستبد في حكمه تجاه الأهالي فأثقلهم بالضرائب المتنوعة والفادحة، وأرغم الناس على أن يؤدوا العشر والصدقات والمراعي والجوالي وهي رسوم على المرور والأعشار الواجب أدائها في الموانئ على الواردات والصادرات مما جلب له عداوة سكان إفريقية والمغرب الأوسط.

ووقعت في عهده عدة حوادث نذكر منها الحملة التي قام بها سنة 297 هـ قائده الشيخ الكبير لمواجهة زناتة عندما هاجمت مدينة تيهرت التي كانت تحت النفوذ الفاطمي، فانتصر عليهم وكبدهم

نحسائر فادحة، قام الفاطميون من بعد بغارة على مدينة وهران، فدخلوها عنوة وأخضعوها لنفوذهم. وفي يوم 15 جمادي 298 هـ / 18 فيفري 911م أمر عبيد الله المهدي بقتل داعيته عبد الله الصنعاني وأخيه العباس وهذا لما علم المهدي بالمؤامرة التي كانوا يدبرونها لإزاحته من الحكم، أدت هذه الحادثة إلى إثارة اضطرابات وتمرد الكتاميين على السلطة الفاطمية وخاصة بعد مقتل عدة أعيان من قبيلة كتامة، وقاد هذه الثورة من الجانب الكتامي الشاب كادو بن معارك الذي تمكن بفضل أنصاره من هزم الفاطميين والاستيلاء على العديد من المناطق من بينها قسنطينة، ولما علم المهدي بنأ الهزيمة أرسل لهم جيشاً بقيادة الأمير أبي القاسم انطلق من رقادة في رمضان 299 هـ / أبريل 912م فهزم الكتاميين وحرر المناطق التي استولوا عليها، كما ألقوا القبض على زعيم التمرد كادو ونقلوه إلى رقادة أين تم الحكم عليه بالإعدام، وقد أدت هذه الأحداث من يومها إلى توتر العلاقات بين الكتاميين والفاطميين كانت سبباً فيما بعد في اختيار المعز الفاطمي لبلكين الصنهاجي لتولي شؤون إفريقية والمغرب الأوسط بعد رحيله إلى القاهرة.

وفي نفس السنة ثار أهل تيهرت على الفاطميين، فقتلوا حوالي ألف من الجنود الفاطميين وأرغموا واليها دواسا على اللجوء إلى تيهرت القديمة ثم قاموا بتعيين واليا عليها، وبسبب الخلاف الذي وقع بينهم انسحب محمد بن خزر من صفوفهم، وعلى إثر هذه الحادثة أرسل المهدي قواته إلى تيهرت وصلت يوم 30 محرم 299 هـ / 27 سبتمبر 911م واستولت على المدينة عنوة بعد أن أوقعت سكانها في قمع شديد، فقام المهدي بعزل الوالي السابق دواس وأمر بقتله ونصب مكانه بن حبوس واليا على تيهرت. لكن النظام الاستبدادي الفاطمي لم يجلب لصاحبه إلا الثورة، فثارت عليه قبيلة هواة بالجنوب الشرقي من إفريقية واستولت على طرابلس لكن عبيد الله المهدي أعادها إلى ملك الفاطميين بعد أن نكل بالثوريين. ثم شيد المهدي من بعد مدينة المهديّة نسبة إليه، ولما اكتمل بناؤها انتقل إليها سنة 306 هـ رفقة عائلته واتخذها مقراً لدولته.

ولما بسط الفاطميون نفوذهم على إفريقية والمغرب الأوسط وجهوا أنظارهم إلى مصر، فقام عبيد الله المهدي بمحاولتين للاستيلاء عليها نفذت الأولى سنة 301 هـ / 914م تحت قيادة أبي القائم بأمر الله لكن الحملة فشلت، وفي المحاولة الثانية في ذي القعدة سنة 306 هـ / 5 أبريل 919م جهز عبيد الله

المهدي من جديد جيشه تحت قيادة ابنه القائم بأمر الله واستولى في طريقه على العديد من المدن حتى بلغ مدن الإسكندرية والفيوم لكنه لم يفلح في إخضاعها لأن خصومه العباسيين أرسلوا نجدة إلى مصر استطاعت قهر الفاطميين وأجبرت القائم على العودة في شهر رجب سنة 309 هـ / نوفمبر 921م إلى إفريقية مهزوما. وفي سنة 305 هـ / 917م أرسل عبيد الله المهدي كتابا إلى سكان نكور وسلجماسة بالمغرب يدعوهم فيه إلى الدخول في طاعته واعتناق مذهبه، فرد عليه أمير نكور سعيد بن صالح بالرفض وسماه بالكافر المنافق عندئذ أمر عبيد الله قائده على تيهرت مصالة بن حبوس بالزحف على مدينة نكور، فاستولى عليها هذا الأخير يوم الخميس 3 محرم 305 هـ / 25 جوان 917م بعد أن قتل أميرها.

شن من بعد القائد مصالة سنة 309 هـ / 921م حملة عسكرية على سلجماسة واستولى عليها بعد مقتل زعيمها أحمد بن مدرار. ثم خرج القائد مصالة سنة 312 هـ / 924م لمحاربة زناتة، فهزمهم واستولى على أراضيهم، فاستغل ابن خزر المغراوي فرصة بقاء مصالة مع نفر من جنوده فهجم عليه وقتله هو ومن كان صحبته من الجند. شن من بعد ابن خزر المغراوي حملة على تيهرت سنة 314 هـ / 927م لكنها منيت بالفشل فلاذ هو ومن معه بالفرار إلى الصحراء، فأرسل إليه عبيد الله ابنه القائم لكنه لم يتمكن من القبض عليه. دخل من بعد الفاطميون في صراع سياسي مع بني أمية بالأندلس وهذا عندما استولوا على سبتة سنة 319 هـ / 931م مما سبب في خلق مشاكل للدولة الفاطمية في المغرب الأوسط حيث اعترفت كل من قبائل مغراوة وبنو يفرن الزناتية بالسلطة الأموية عليهم، فدفع هذا الوضع إلى شن الفاطميين حملات على مدن وهران وتيهرت، توفي من بعد عبيد الله المهدي سنة 322 هـ / 934م.

القائم بأمر الله:

فتربع على العرش الفاطمي ابنه القائم بأمر الله، وسار على سيرة أبيه والتي اتصفت بالقسوة والصرامة، وفي عهده استولى المسلمون بقيادة يعقوب بن إسحاق على جزيرة سرديانية (Sardaigne) كرسিকা (Corse) الواقعة في البحر المتوسط بالقارة الأوروبية. ومن أهم الأحداث التي وقعت في فترة خلافته ثورة أهل تيهرت ضد والي الفاطميين عليها وتم هذا التمرد سنة 324 هـ / 934م، فقاموا بخلع

والي المدينة أبي مالك يغمراسن بن أبي شحمة ونصبوا مكانه أبا القاسم الأحدب بن مصالة بن حبوس.

كما تم في عهده اختطاط مدينة آشير من قبل القائد الصنهاجي زيري بن مناد وهذا كمكافأة له من طرف الخليفة الفاطمي بما أحرزه من انتصارات على الزناتيين في ناحية مغلبة بين فاس ومكناس، شن من بعد الفاطميون حملة على المغرب الأقصى بقيادة ميسور استولوا خلالها على مدينة فاس، وفي طريقه مر على تيهرت ليعاقب أهلها على التمرد الذي قاموا به، فقتل الوالي الذي عينوه وهو مصالة بن حبوس وولى عليها داود بن إبراهيم العجيسي.

وبسبب سوء سياسة الفاطميين وقسوتهم ثار على الخليفة القائم سنة 326 هـ / 937م رجل بجبال الأوراس يسمى بأبي يزيد مخلد بن كيداد ويلقب بصاحب الحمار ينتسب إلى بني يفرن إحدى قبائل زناتة الكبيرة، كان عمره آنذاك ستون سنة وقد ولد أبو يزيد بـ كركوا (السودان) من أم جارية اسمها سيكة، أما أبوه كيداد فكان تاجرا، كان أبو يزيد أعرجا وله أربعة أبناء وامرأة تسمى (تاخيريت) اعتنق مذهب النكار الذي كان منتشرا بجهة تيهرت فذهب هناك ليتعلم على يد شيخهم أبي عميرة الضرير أحد مقدمي الإباضية ومن فرقة النكار وهذا أيام اعتقال عبيد الله المهدي بسلجماسة، ولما مات أبوه تركه على حال من الفقر، فأصبح يعلم صبيان القيطنون (الجريد) القرآن ومذهب النكارية.

بدأ دعوته في عهد عبيد الله المهدي حيث كان يشهر بأعمال الولاة الفاطميين ويدعو للخروج عن طاعتهم، فأباحوا دمه، عندئذ خرج أبو يزيد إلى الحج سنة 310 هـ / 922م وبعد رجوعه إلى تقيوس سنة 316 هـ / 928م باشر حملته الدعائية ضد الحكام الفاطميين فاجتمع حوله النكاريون، ولما سمع الخليفة الفاطمي بأمره طلب من والي قسطنطينية القبض عليه فسجنه هذا الأخير في بلد توزر (مدينة صحراوية في أقصى إفريقية جنوب تونس من نواحي الزاب الكبير من أعمال الجريد). وكان أبو يزيد يبغض المذهب الفاطمي الذي يعتبره دخيلا على إفريقية لا يتماشى مع المذهب السني الذي اعتنقه أهلها، ولذا كان يدعو إلى عبد الرحمن الناصر الأموي بالأندلس، ساعدته الظروف السياسية التي كانت تمر بها إفريقية جراء تصرف الشيعة واضطهادهم للسنيين في تجنيد أنصار كثيرين حول دعوته، وتظاهر أمامهم بالزهد والدفاع عن المذهب السني المالكي. وبعد هروبه من سجن توزر بفضل مساعدة الزناتيين إياه انتقل إلى مواطنهم بورقلة ونواحي المسيلة فجمع المغراويين وغيرهم من الزناتيين حول دعوته ثم رحل

إلى الأوراس حيث بويغ من طرف أنصاره، وكان يعينه على القيادة أبنائه الأربعة مع شيخه الإمام أبي عمار الأعمى الذي تعلم منه مذهب النكارية.

وفي سنة 332 هـ / 943م شن أبو يزيد أول هجومه على مدينة باغاية تكلل بالنجاح لكن في المرة الثانية عندما عاد إليها محاصرا هزمه عاملها كتون انسحب أبو يزيد على إثرها إلى معسكره بالأوراس وهناك طالب القبائل السنية بالانضمام إليه فلبوا طلبه واستولى بفضلهم بدون مقاومة على مدن تبسة ومجانة ومرمجانة فنهبهم، ثم استولى على أريس وقتل عاملها ومنها زحف على باجة، عندئذ أرسل القائم بأمر الله قائده بشري الصقلي لمواجهة فلم يتمكن وانهمز أمامه ثم واصل أبو يزيد زحفه على رأس مائة ألف جندي واحتل سنة 333 هـ / 944م مدينة تونس ورقادة ولما وصل إلى القيروان حاصرها ثم دخلها بعد أن ارتكب جنوده خلالها أبشع الأعمال من نهب وتخریب وقتل في حق المسلمين المخالفين لمذهبه ولم يتوقفوا إلا عندما جاء شيوخها فأمنهم أبو يزيد على أن يقاتلوا معه أهل الشيعة، أما قاضي المدينة فقد قتله بعد الأمان. وكان معه رجل عالم من علماء النكار يسمى (زكريا) فلما رأى ما فعل أبو يزيد في أهل المدن التي استولى عليها من معاصي وفجور قال له: "إن هذا هو الخروج من الدين".

عندئذ خشي أبا يزيد أن يفسد عليه مشروعه فأمر بقتله سرا، فتح من بعد أبو يزيد مدينة سوسة. ولما شعر الأمير الفاطمي القائم بالخطر الجسيم الذي أصبح يهدد ملكه سير إليه جيشا بقيادة ميسور الفتي فهزمه أبو يزيد وقتله، وعندما سمع القائم نبأ الهزيمة ومقتل قائده أمر بحفر خندق حول عاصمته المهدية واستنجد برؤساء قبائل المغرب الأوسط وعلى رأسهم صنهاجة وكتامة التي لبث ندائه، لكن جيش أبا يزيد تمكن من اختراق الخندق وحاصر المهدية زمنا فلم يستطع احتلالها لأن جنودها بقوا صامدين في وجهه إلى أن وصلتهم نجدة زيري بن مناد الصنهاجي الذي موهم بما يحتاجونه من قمح، لكن حصار أبا يزيد للمهدية بقي مستمرا وفي نفس الوقت كان يحاول من حين لآخر احتلالها حيث قام بأربع هجمات عليها بدون نتيجة، وعندما طال الحصار بدون جدوى سئم أنصار أبي يزيد وبدءوا يتفرقون عليه بعدما نهبوا كل ما وجدوه من ثمين، كما أن السنيين الذين نصرّوه في البداية رغم مخالفتهم له في المذهب تفرقوا عنه عندما رأوا تصرفاته مخالفة لتعاليم الإسلام، هذا بالإضافة إلى أن أبا يزيد غير سيرته حيث أصبح يعيش حياة ترف بعد أن كان من قبل في تقشف فترك حماره ولباسه القديم وأصبح

يلبس الحرير ويمتطي الجواد فلم يبق معه إلا عدد ضئيل من الجنود. ولما علم القائم بأمر تفرق أصحاب أبي يزيد أخرج إليه جيشه في 7 ذي الحجة 334 هـ / أوت 946م لكن أبا يزيد هزمهم وبقي الحصار مستمرا على المهدية حتى وقع انشقاق في جيش أبي يزيد عندئذ فر معارضوه إلى المهدية والتحقوا بجيش القائم الذي تمكن هذه المرة من فك الحصار والانتصار على أبي يزيد وتشتيت جيشه، عندئذ رحل هذا الأخير مع باقي جنوده إلى القيروان وهناك أعاد تنظيم جيشه لاستئناف المعارك من جديد لكن بدون جدوى.

ولما سمع أبو يزيد بمخالفة سكان تونس لدعوته أرسل إليهم قائده مستوية ليؤدبهم، وعندما علم القائم بأمر الحملة سارع إلى إرسال قائده عمار بن علي الذي استولى رفقة جيشه على مدينة تونس سنة 334 هـ / 946م بعد أن هزموا جيش أبي يزيد وقتلوا من وجدوا بها من أتباع دعوته، لكن أبا يزيد استمر في مناوشة الجيش الفاطمي وفي نفس الوقت كان يحارب أنصار الفاطميين من قبائل كتامة وصنهاجة. وبعد هزم جيشه من طرف الفاطميين في مدينة سوسة ضعفت مقاومة أبا يزيد شيئا فشيئا حتى أصبح مطاردا من قبل الخليفة المنصور عندئذ اضطر أبو يزيد إلى الرحيل نحو المغرب الأوسط أين أصبح محل بحث من طرف الأمير الفاطمي.

إسماعيل المنصور:

وبوفاة القائم بأمر الله سنة 334 هـ / 946م خلفه ابنه إسماعيل المنصور الذي استمر في محاربة أبي يزيد وملاحقته بالمغرب الأوسط (الجزائر). ولما علم المنصور بلجوء أبي يزيد إلى جبل سالات الموجود بالمسيلة سير جيشه نحوه فلم يعثر عليه عندئذ قفل راجعا إلى بلاد صنهاجة أين استقبله رئيسها زيري بن مناد فمكث بها مدة شهرين لسبب المرض الذي أصابه، وعندما كان متوجها إلى تيهرت وصله نبأ حصار مدينة المسيلة من طرف أبي يزيد، فخرج إليه المنصور في 10 شعبان 335 هـ / مارس 947م رفقة جيشه وأنصاره الكتامين والصنهاجيين ودارت بينهما معركة حاسمة قتل فيها حوالي عشرة آلاف من جنود أبي يزيد، أما هذا الأخير فقد جرح وتمكن أنصاره من إنقاذه وحمله إلى جبل كيان الواقع في الشمال الشرقي من المسيلة أين بقوا متحصنين به، وعندما يئس أغلبية جنود أبي يزيد استسلموا

للمنصور وطلبوا منه الأمان فأمنهم، ثم اقتحم قلعة كيانة التي كان أبو يزيد متحصنا بها مع من بقي من جنوده، فنشبت بينهما معركة انتهت بهزيمة أبي يزيد لكن هذا الأخير أفلت من قبضة الفاطميين، فلاحقه الجيش الفاطمي، ولما علم الخليفة الفاطمي المنصور بمكان وجوده سير جيشه نحوه فاندلعت معركة بينهم انتهت كالسابق بهزيمة أبي يزيد، فاضطر هذا الأخير إلى الصعود إلى الجبل مع من تبقى من أنصاره واستمر في مناوشة الجيش الفاطمي مدة شهور إلى أن استولى المنصور على الحصن الذي كان يختبئ فيه أبو يزيد لكن هذا الأخير فر مع العدد القليل من أصحابه بعدما أصيب بجراح بليغة. فعثر عليه الجنود الفاطميين وألقوا القبض عليه ثم سلموه إلى المنصور، فتوفي أبو يزيد بعد أربعة أيام من أسره متأثراً بجراحه وذلك في 27 محرم من عام 336 هـ / 19 أوت 947م.

ويذكر أن قبل وفاة أبي يزيد "دعا الخليفة الفاطمي المنصور بالأطباء ليعالجوا أبا يزيد لئلا يموت وقد أثخنه الجروح يريد أن يعذبه بأنواع العذاب. فقالت له الأطباء إنه لميت. فعند ذلك أمر بسلخ جلده، فأخذوا في سلخه، فلما وصلوا إلى السرة مات". وهكذا عاد الهدوء إلى إفريقية والمغرب الأوسط بعد أن تم القضاء نهائياً على ثورة أبي يزيد التي دامت مدة عشر سنوات، ومن المسيلة توجه الخليفة الفاطمي المنصور رفقة زيري بن مناد وجنوده إلى تيهرت لمحاربة عامله السابق حميد بن يصل الذي زحف على تيهرت وبقي محاصراً إياها، ولما سمع هذا الأخير بقدوم الجيش الفاطمي فر هارباً إلى قرطبة (الأندلس). هاجم من بعد المنصور قبيلة لواتة ثم دخل سنة 336 هـ / سبتمبر 947م إلى المهديّة. وتفاؤلاً بانتصاره على أبي يزيد شيد المنصور مدينة المنصورية على نصف ميل من القيروان فاتخذها عاصمة لدولته وانتقل إليها سنة 337 هـ / 948م، وهناك وصلته رؤوس أبناء أبي يزيد الذين شاركوا معه في الثورة وهم: الفضل بن أبي يزيد وأيوب بن أبي يزيد، قضى من بعد المنصور بصفة نهائية على أتباع الدعوة النكارية إلى أن انقطعت أخبارهم عن إفريقية والمغرب الأوسط. فحسن الخليفة المنصور سيرته مع الأهالي، ثم أصلح ما أفسده أبو يزيد في مدن إفريقية والمغرب، فأعاد البلاد إلى ما كانت عليه قبل نشوب ثورته وأمضى بقية حكمه في هدوء وأمان إلى أن توفي سنة 341 هـ / مارس 953م ودفن بعاصمته المنصورية.

المعز لدين الله:

فتولى الخلافة بعده ابنه المعز لدين الله الذي قام سنة 342 هـ / 953م بحملة على الأوراس أخضع خلالها قبيلة هواره الزناتية، وفي نفس السنة شن زيري بن مناد حليف الفاطميين حملة عسكرية على يحيى بن محمد الأمير الإدريسي على تنس ففر هذا الأخير من المدينة ولجأ إلى الخير بن محمد بن خزر شيخ قبيلة مغراوة ومن هناك رحل إلى الأندلس.

ثم أرسل سنة 347 هـ / 958م أشهر قواده جوهر الصقلي على رأس جيش قوامه عشرين ألف جندي أغلبهم من قبائل صنهاجة وكتامة يساعده في مهامه زيري بن مناد وهذا بغية ضم المغرب الأقصى تحت التاج الفاطمي، ولما سمع يعلى بن محمد الذي كان يحتل آنذاك مدينة وهران وعلى طاعة الخليفة الناصر الأموي نبأ خروج جوهر جند قبائل زناتة بما فيهم بنو يفرن، والتقى الجمعان في مدينة تيهرت أين دارت بينهما معركة عنيفة كان النصر فيها حليف الجيش الفاطمي، فشتتوا جمع الزناتيين وقتلوا أميرهم يعلى بن محمد رئيس قبيلة بني يفرن اضطر من بعد الزناتيون إلى الهروب نحو المغرب الأقصى. بعد ذلك زحف جوهر على سلجماسة واستولى عليها واستمر في فتحه للمغرب حتى اقتحم مدينة فاس بعد حصار دام ثلاثة عشر يوماً وتم ذلك في شهر رمضان سنة 348 هـ / نوفمبر 959م، وأثناء هذه الحملة كان أمير الأدارسة الحسن بن كنون متحصناً بقلعة حجر النسر وبعث بطاعته إلى جوهر الصقلي فلم يقصده، واستمر جوهر في الفتح حتى أخضع كامل بلاد المغرب الأقصى للنفوذ الفاطمي ما عدا سبتة وطنجة عندئذ رجع إلى المهديّة سنة 349 هـ / 960م بعد أن نكل بالزناتيين أشنع تنكيل، كما وسع في نفس الوقت رقعة المملكة الفاطمية حيث أصبحت تمتد من المحيط الأطلسي بالمغرب الأقصى إلى مدينة طرابلس عاصمة جمهورية ليبيا حالياً، وكمكافأة للدور الفعال الذي لعبه زيري بن مناد في الاستيلاء على المغرب الأقصى نصبه الخليفة الفاطمي واليا على تيهرت.

لكن بمجرد عودة جوهر الصقلي إلى إفريقية بدأت الأمور في المغرب الأقصى تعود إلى سابق عهدها حيث أعاد الحسن بن كنون آخر أمراء دولة الأدارسة طاعته للخليفة الأموي الناصر بالأندلس. وعندما توفي حاكم مصر كافور الأحشيدي سنة 356 هـ / 966م تدهورت الأوضاع في هذا البلد وكثرت الفتن، فاستغل المعز هذه الفرصة وأرسل قائده جوهر الصقلي إلى المغرب لجمع الجنود والمال ولما عاد إليه

سنة 358 هـ / 969م جهز جيشه بما يحتاجه من سلاح ومؤونة وأمر سنة 358 هـ / فبراير 969م قائده جوهر الصقلي بشن حملة عسكرية كبيرة على مصر، فاستولى هذا الأخير في طريقه على برقة ودخل مدينة الإسكندرية في شهر جويلية من نفس السنة بدون مقاومة تذكر، فرحب به أهلها ووعدهم بنشر الأمن والعدل، ثم شرع في تنظيم شؤون الدولة وإصلاح أمور الرعية، فشيّد بها مدينة القاهرة سنة 359 هـ والجامع الأزهر، وسميت من يومها بالدولة الفاطمية، وصل من بعد القائد جوهر زحفه على المشرق العربي واستولى على الحجاز والشام، وهكذا أصبحت معظم الأراضي العربية تحت نفوذ الفاطميين.

وفي الوقت الذي كان فيه جوهر الصقلي يفتح مصر ودول المشرق، كان الفاطميون وأنصارهم من قبيلة صنهاجة يحاربون الزناتيين ومن والاهم، ففي سنة 358 هـ / أوت 969م حاول الاباضيون بقيادة أبو خزر الزناتي أن يقوموا بثورة على الفاطميين انطلاقاً من الأوراس، فخرج إليهم الخليفة المعز الفاطمي بنفسه في نفس السنة وقضى عليهم دون عناء لكن زعيمهم أبي خزر تمكن من الفرار والتجأ إلى جبال الأوراس، عندئذ واصل المعز طريقه ولما دخل مدينة باغاية طلب من حليفه زيري بن مناد بملاحقة أبي خزر فلم يعثر عليه، وفي سنة 359 هـ / 970م استلم هذا الأخير للمعز ودخل في طاعته.

قام من بعد بلكين بن زيري الموالي للفاطميين بحملة على قبيلة مغراوة الزناتية في تلمسان انطلقت في 15 ربيع الثاني 360 هـ / 15 فيفري 971م انتهت بانتصار بلكين ومقتل ثلاثة آلاف من جنود مغراوة على رأسهم الزعيم محمد بن الخير الذي كان موالياً للأمويين بالأندلس. وعلى اثر الانتصارات الباهرة التي حققها زيري بن مناد وابنه بلكين على الزناتيين حسدهم جعفر بن علي أخ الخليفة المعز لدين الله من الرضاة ووالي الفاطميين على المسيلة وهذا للمكانة المرموقة التي حضي بها الاثنان لدى الخليفة الفاطمي فدخلوا في صراع بينهما، فحاول المعز إصلاح ذات البين، فجمعهما مراراً عنده فلم يفلح لأن جعفر كان يطمح أن يكون أميراً على المغرب كله، وفي تلك الأثناء شاعت الاتهامات حول جعفر بن علي بأن له اتصالات مريبة بزناتة وحليفها ملك الأندلس، فاستدعاه لهذا الغرض الخليفة الفاطمي للمثول أمامه فرفض الدعوة ليفلت من عواقب التهم الموجهة نحوه، ثم أرسل إليه المعز مرة ثانية رسولا، فلما علم جعفر بقدومه فر بأمواله والتحق بالزناتيين أين أعلن ولاءه للأمويين بالأندلس، فسير حينئذ زيري بن مناد جيشه نحوه، وفي سنة 360 هـ / أوت 971م دخل الخصمان في معركة عنيفة بالقرب

من تيهرت هزم وقتل فيها زيري بن مناد على يد جعفر ثم قطع رأسه وأرسلها إلى ملك الأندلس أسوة بما فعل زيري برؤوس أمراء مغراوة الذين بعثهم إلى الخليفة المعز لدين الله الفاطمي.

ولما بلغ نبأ هزيمة جيش زيري وموته أثناء المعركة لولده بلكين وهو بأشير سير جيشه نحو مغراوة سنة 361 هـ / 971م ملاحقا في طريقه بالمغرب الأوسط الزناتيين في كل من مدن المسيلة وتيهرت وطبنة وباغاية وبسكرة حتى اختفت آثارهم، وقد فقد الجيش المغراوي في هذه المعركة جل رؤسائه منهم محمد الخير بن خزر رئيس الدولة وقائد الجيش الذي انتحر في ساحة القتال لما تيقن الهزيمة. وقد قال ابن حيان القريب العهد بهذه الأحداث ما يلي: "ولما وردت للمعز الفاطمي النكبتان معا، فساد جعفر بن علي بن الأندلسي وخلعه وهزمه زيري وقتله، فاشتد ذلك عليه وأقلقه وقلد بلكين العملية معا، وأنجده الشيعي بالمال والرجال، وأخرجه إلى المغرب (المغرب الأوسط) في أول سنة 361 هـ فأوغل في ديار زناتة، وقتل منهم في مواطن كثيرة خلقا لا يحصيه إلا الله، واستولى على تيهرت والمسيلة وطبنة وباغاي وبجاية وبسكرة وجميع المدن بالمغرب حتى لم يبق لزناتة في شيء منها أمر، ثم انثنى على بواديها وصحاريها .. الخ".

وعندما عاد بلكين منتصرا كافأه المعز الفاطمي بمنحه ولاية المسيلة والزاب، واستمر من بعد بلكين في محاربته لبقايا الزناتيين حتى رحلوا جميعا إلى أراضي المغرب الأقصى. ولما أكمل جوهر الصقلي انتصاراته الباهرة بالمشرق وأخضع أهلها للنفوذ الفاطمي انتقل الخليفة المعز إلى سردينيا أين أقام بها مدة أربعة أشهر ومنها رحل سنة 361 هـ / 971م إلى القاهرة التي جعلها عاصمة لمملكته ونقل معه حاشيته وأهله وأمواله ورفات آبائه وأجداده، واستخلف على شؤون إفريقية والمغرب الأمير بلكين بن زيري الصنهاجي تاركا معه موظفين في خدمته، وفي سنة 365 هـ توفي المعز بالقاهرة، ويعد بذلك آخر خلفاء الدولة العبيدية بإفريقية. وتولى من بعده الخلافة الفاطمية بمصر عشرة خلفاء من سنة 365 إلى 567 هـ امتد نفوذهم من المحيط الأطلسي إلى اليمن والموصل بالعراق، ومن الصحراء إلى كورسيكا وسردينيا وصقلية. وفي نهاية المطاف انقرضت دولتهم على يد القائد الشهير صلاح الدين الأيوبي محرر القدس وقاهر الصليبيين.

أعمال أمراء الدولة الفاطمية:

كان الأمير الفاطمي يسمى بالخليفة، وكغيرها من الأنظمة التي كانت موجودة في ذلك العصر تبنت النظام الوراثي والحكم المطلق. ويستعين الخليفة في ممارسة مهامه بالحاجب وهو بمثابة وزير ومستشار، وبجانبه يوجد القاضي، ومسؤول بيت المال، والولاة الموزعين على الأقاليم. ومن بين أهم الأقاليم التي كانت موجودة في المغرب الأوسط في العهد الفاطمي نذكر المسيلة وآشير وتيهرت وميلة وسطيف ووهران وتلمسان. وكان الجيش الفاطمي مشكلا من جنود إفريقية وصنهاجة وكتامة، إضافة إلى العبيد يتمثل دورهم في الحفاظ على الأمن وحراسة الخليفة والغزو، أما أسلحتهم فكانت مكونة من السيف والقوس والرمح والدرق والمحاقن لقذف الأحجار.

وخلاصة القول أن الخلافة الفاطمية في إفريقية لم تقم بدور حضاري كبير إذا ما قارناها بالدول التي سبقتها كالأغالبة والرسّامين وهذا راجع بالطبع لشدة الثورات التي اندلعت في عهدهم على يد القبائل الزناتية التي كانت موالية للخلافة الأموية بالأندلس، وكانت أعنفها ثورة أبي يزيد التي استمرت عشر سنوات حيث أن الدولة الفاطمية لم تستعد قواتها إلا عند القضاء عليه، مما جعلها تعتمد كثيرا على الجانب العسكري، فطور الفاطميون جيوشهم البرية والبحرية معتمدين على ما ورثوه عن الأغالبة من مال وأسطول عظيم وزودوه بمختلف الأسلحة حتى أصبحت سيدة إفريقية والبحر الأبيض المتوسط. هذا بالإضافة أنهم كانوا يتطلعون منذ نشأة دولتهم بإفريقية إلى الرحيل عن هذه المنطقة وضم العالم الإسلامي تحت تاجهم وذلك ما تم لهم فعلا بمصر. كما أن سكان إفريقية والمغرب السنين لم ينسجموا مع مذهبهم الشيعي الإسماعيلي الذي اعتبروه غريبا عنهم، فقد أراد الأمراء الفاطميون أن يفرضوه عليهم بالقوة، ومنعواهم من صلاة التراويح أثناء شهر رمضان وطالبوهم بصوم يومين قبله، كما لم يسمحوا للفقهاء بالفتوى إلا من كان على المذهب الشيعي.

ولكن هذا لم يمنع الفاطميين من الاهتمام بالجانب العلمي ولو أنه كان يخدم بالدرجة الأولى مذهبهم، فقد ازدهرت الحياة الثقافية في عهدهم فكثرت حلقات العلم وانتشرت حركة التأليف وظهر الكثير من المؤلفين في الفقه الشيعي الإسماعيلي والأدب واللغة والطب نذكر من أشهرهم: محمد بن هاني الأندلسي 320 - 362 هـ / 932 - 973م أصله من الأندلس عاش في إفريقية والمغرب الأوسط وكان متشيعا وأديبا وشاعرا كبيرا ألف العديد من القصائد الشعرية في المدح، والشاعر أبو مضر محمد بن الحسين

الطبي المتوفى سنة 394 هـ / 1004م أصله من طبنة عاصمة الزاب، وأحمد بن قاسم التاهرتي 309 - 396 هـ / 921 - 1006م وأصله من تيهرت كان شاعرا وفقيها وخطيبا. وازداد اهتمام الفاطميين بالعلم خاصة بعد استقرارهم بمصر واتساع رقعة دولتهم، فكان ملوكها ينافسون كلا من الحضارة العباسية ببغداد والأموية بالأندلس، ولذا شجعوا العلم والعلماء فتقربوا إليهم وفتحوا لهم قصورهم. ورغم أن الحياة الاقتصادية تقلصت نوعا ما في إفريقية والمغرب أثناء ثورة أبي يزيد، إلا أن بمجرد استعادة الدولة لقوتها تطور النشاط الفلاحي والتجاري مما كان له انعكاسا إيجابيا على سكان إفريقية والمغرب الأوسط فعاشوا حياة رخاء وهذا بشهادة مؤرخي تلك الفترة، فيقول بن حوقل الذي زار إفريقية والمغرب في القرن العاشر: "إن الإمبراطورية الفاطمية اشتهرت بثرواتها وإن مجموع الضرائب لسنة 336 هـ / 948م بلغ في جملته بين سبعمائة وثمانمائة ألف دينار". فقد اعتنى الفاطميون بالصناعة حيث شيدوا الكثير من المصانع تنتج مختلف المنتجات من صناعة الأسلحة والسفن الحربية والتجارية في كل من المهدية وعنابة ومصر فأصبح أسطولهم البحري من أعظم الأساطيل في وقته. كما كانت منسوجاتهم ذات جودة عالية، إلى جانب هذا كانوا يصنعون الخزف والزجاج والأحجار الكريمة والخشب، الخ.

واعتنوا بالفلاحة فطوروها حيث كانت تنتج مختلف الأصناف، ومن بين المنتجات الفلاحية التي كانت تزرع في الجزائر نذكر الحبوب والخضراوات والفواكه والكروم والنباتات النسيجية، إضافة إلى هذا كانوا يعتنون بتربية المواشي كالغنم والبقر والبغال والخيول وينتجون العسل والسمن ويصطادون السمك والمرجان. كما اهتموا بالتجارة الداخلية والخارجية، ولأجل ذلك شيدوا الطرقات التي كانت تربط بين مدن إفريقية والمغرب، ومن أهم الموانئ الجزائرية التي كانت موجودة في عهدهم هي ميناء الجزائر ومرسى الدجاج وتنس ووهران وبرشك وأرشقول. وكان أهم الموانئ تنس وقد وصفه ابن حوقل كالآتي: "تنس هي أعظم المدن حيث ترسو السفن الإسبانية وتأتي ببضائعها، ومنها تطلع إلى شواطئ أخرى، ومنها يحصل الملك على موارد كبيرة مثل الخراج وهو ضريبة عقارية والجزية والرسوم المضروبة على البضائع في حالتي استيرادها وتصديرها". وشيد الفاطميون الكثير من المدن والمساجد من أشهرها مدينة المنصورية والمهدية بتونس، وأشير بالجزائر، والقاهرة، والجامع الأزهر بمصر.

الدولة الزيرية

361 هـ - 543 هـ

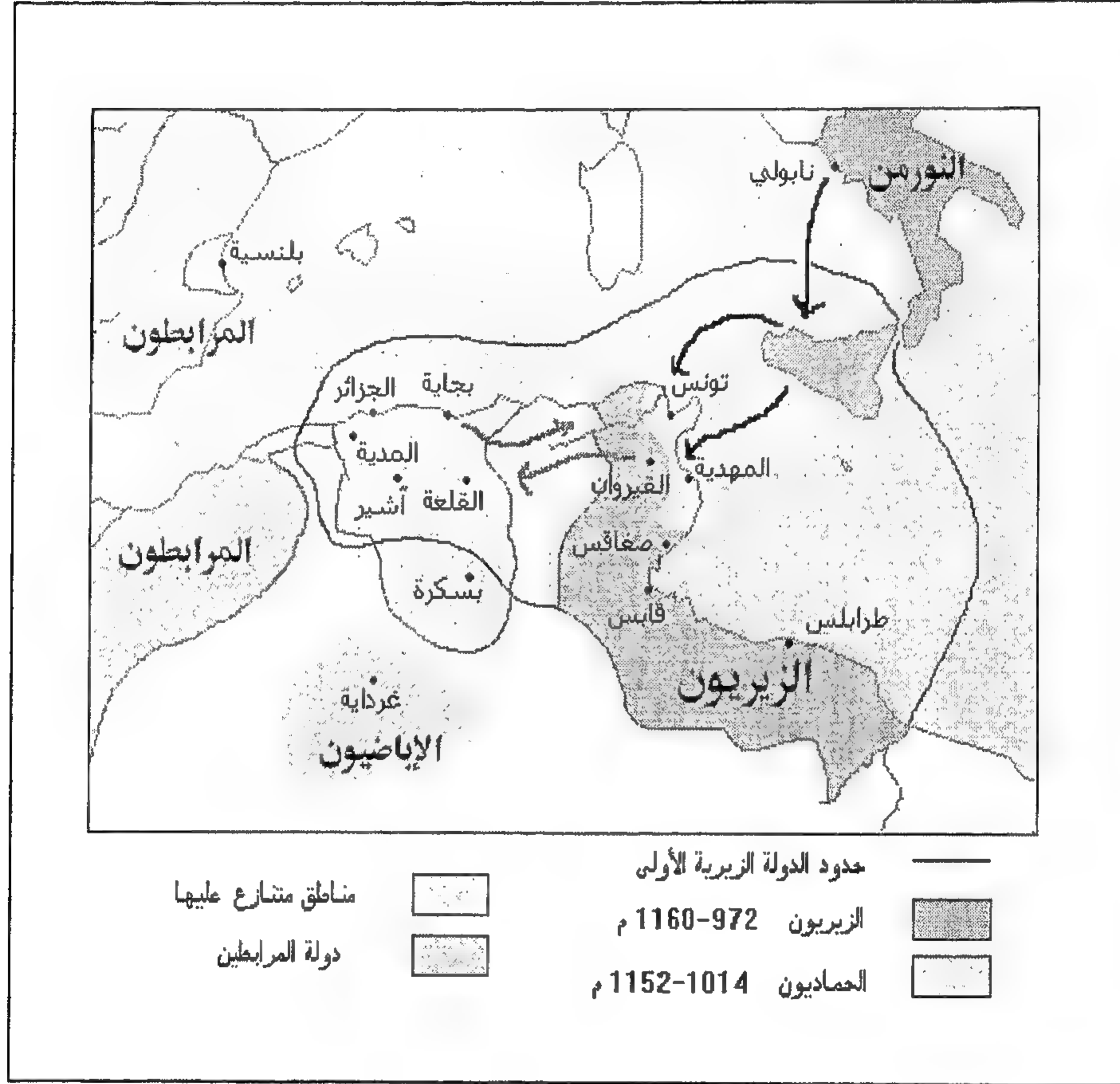
972 م - 1152 م

العوامل التي ساعدت على قيام الدولة الصنهاجية:

تولى بلكين بن زيري الصنهاجي شؤون إفريقية (تونس) والمغرب الأوسط يوم الأربعاء 20 ذي الحجة سنة 361 هـ / 2 أكتوبر 972م بعدما انتقل المعز بالخلافة الفاطمية لمصر، فعهد له بالإمارة ولقبه كما ذكر ابن خلدون بسيف الدولة وعرب اسمه بيوسف وكناه بأبي الفتوحات. وقد اختاره نظرا للخصال التي كان يتميز بها من شجاعة وعزم وخاصة للدور الفعال الذي لعبته قبيلة صنهاجة بقيادة أبيه زيري بن مناد في التمكين للدعوة الفاطمية بالمغرب الأوسط ومساندته في القضاء على ثورة قبائل زناتة المعادية للفاطميين والموالية للخلفاء الأمويين بالأندلس، وكذلك مساعدة الفاطميين في القضاء على ثورة أبي يزيد الملقب بصاحب الحمار، وهكذا بدأ عهد الدولة الزيرية التي تفرعت عنها فيما بعد الدولة الحمادية. وتنسب أسرة زيري إلى بلكانة، وهي إحدى بطون صنهاجة البرنسية، وقد ذكر المؤرخ أبو الفضل ابن النحوي صاحب المنفرجة، "أن بطونهم تنتهي إلى سبعين والرياسة في ثلاث فرق منها بلكانة التي ينتمي لها بلكين".

وكانت أراضيها بالمغرب الأوسط تمتد من تيهرت حتى الزاب وتشمل مراكز مثل مليانة والمدينة والجزائر وحمزة، تحدها من الشرق قبيلتي كتامة ومن الغرب قبيلة مغراوة الزناتية، وتعتبر صنهاجة من أقوى القبائل البربرية بالمغرب الأوسط حيث كانت هي الأقدر على مواجهة زناتة، ولهذا الخصال

اختارها وكلفها المعز بالحفاظ على النفوذ الفاطمي في إفريقية والمغرب. وفي عهد أبيه زيري بن مناد الذي كان آنذاك زعيما على صنهاجة وواليا على تيهرت آذن لابنه بلكين بن زيري باختطاط ثلاثة مدن، فباعت قبيلة مزغنة لبلكين قطعة أرض جديدة ووسع فوقها بناء مدينة الجزائر العاصمة على أنقاض مدينة ايكوسيوم القديمة في أسفل بلدية القصبة حاليا، وكذلك شيد مدينة مليانة والمدينة.



أمراء الدولة الصنهاجية

بلكين بن زيري الصنهاجي:

غادر بلكين مدينة أشير بالمغرب الأوسط متوجها إلى مدينة المنصورية بالقبروان ليستقر بها ليس كملك مستقل وإنما كحاكم برتبة أمير ممثل للفاطميين بإفريقية والمغرب، و رغم ولاءه الاسمي للفاطميين

إلا أنه كان يسير البلاد بصفة مستقلة حيث كان يتمتع بسلطات واسعة، وهناك سكن بلكين قصر المعز بالمنصورية لفترات محدودة، لأنه في الواقع أمضى معظم حياته بآشير عاصمة والده، وترك بالمنصورية كاتبه الخاص عاملاً عليها. وبعد سنة من توليه الحكم خرج بلكين في شعبان سنة 362 هـ / جوان 973م إلى المغرب الأوسط ليتفقد أمور البلاد ولما وصل إلى باغاية عين عليها واليا، وفي طريقه بلغه نبأ انتفاضة أهل تيهرت على عاملها فتوجه إليهم ودخل المدينة عنوة في رمضان 362 هـ / جوان 973م فأحمد ثورتهم وأعاد الوالي الذي طردوه إلى منصبه، ثم واصل طريقه نحو باغاية لمعاقبة سكانها على التمرد لكن في طريقه إلى هناك بلغه نبأ استيلاء زناتة على تلمسان، فسير جيشه نحوهم ودخل تلمسان بدون مقاومة فأخضعها لنفوذه. وعندما كان يستعد للدخول إلى المغرب الأقصى لمطاردة زناتة الذين فروا إلى هناك جاءه أمر من المعز بالعودة إلى القيروان.

وأثناء وجود بلكين بالمغرب الأوسط توفي عامله على القيروان جعفر بن ثمرت، فعين بلكين سنة 363 هـ / مارس 974م عبد الله بن محمد الكاتب خلفاً له، عندئذ شب خلاف بين الوالي الجديد وزيادة الله بن القديم الذي عينه المعز قبل رحيله إلى مصر بالتكفل بالجباية، انتهى الصراع بينهم بموت زيادة الله. وأدى قتل هذا الأخير إلى اندلاع ثورة بالقيروان تزعمها خلف بن خير حينئذ أبلغ الوالي الجديد عبد الله بن محمد الكاتب الأمير بلكين بما جرى في المدينة، فتحرك هذا الأخير نحو المتمردين وحاصروهم في الحصن الذي لجئوا إليه ثم دخله عنوة وقضى عليهم، لكن خلف أفلت من قبضة بلكين وفر إلى بلاد كتامة، فسلموه أهلها إلى بلكين بعد أن هددتهم إن نصره، عاد بعد ذلك بلكين إلى إفريقية سنة 365 هـ / 975م.

ولما توفي المعز الفاطمي في 2 ربيع الثاني من سنة 365 هـ / 18 ديسمبر 975م القاهرة خلفه ابنه العزيز بالله خامس الخلفاء الفاطميين، فبعث له بلكين من إفريقية قافلة محملة بالهدايا عندئذ جدد الخليفة الفاطمي فيه الثقة. فواصل بلكين بن زيري حربه ضد زناتة بالمغرب الأقصى بعد أن طردهم من المغرب الأوسط مستغلاً في ذلك الظروف السياسية المضطربة التي كانت تعيشها الأندلس آنذاك، فجند سنة 368 هـ / 979م جيشاً ضخماً قوامه ستة آلاف جندي وزحف به على المغرب الأقصى، وهناك قضى على نفوذ الأمويين الأندلسيين واحتل مدينة فاس ثم استولى على سلجماسة بعد أن نكل بالزناتيين وطرد عمال بني أمية إلى الأندلس، فأصبح بهذا العمل أمير المغرب الأقصى والأدنى، ثم سير جيشه نحو أرض هبط فاستولى عليها ومن هناك لاحق الأمراء الزناتيين المواليين للأمويين الذين التجئوا إلى سبتة، ولما

أحسوا بخطورة الوضع طلبوا النجدة من الأمير أبي عامر بالأندلس فلب طلبهم وأرسل إليهم الإمدادات عن طريق الجزيرة الخضراء (مدينة أندلسية مقابلة لسبتة) وكلف هذا الأخير جعفر بن علي بن حمدون الأندلسي بقيادة الحرب، لكن بلكين عندما استعصت عليه الأمور لما رآته عيونه من كثرة الإمدادات والجيوش التي كانت تندفق على سبتة انصرف عنها، وقد وصف المؤرخ ابن حيان هذا المعسكر فقال: "وجاء بلكين في بعض الأيام في جريدة من خيله حتى أشرف على معسكرهم أعلى جبل النور المطل على سبتة، فعان من معظم معسكري واتصال مدد الأندلس وأبيضاض مجراهم بانتظام الشرع من تلقائهم، ما هاله فأسر ذلك في نفسه، ثم انصرف للتشاور مع أصحابه فقال له أحدهم: أرى أن تنصرف عن القوم فقد أقمتمهم بين البحر والسيف، ولا مهرب منهما، فسيقاتل كل منهم قتالا مستميتا، وخلفك من قبائلهم وعشائهم، من قد طويت الديار دونه، فإن انكسر أطبقوا عليك، فعسر تخلصك، وإن ظهرت فبعد صبر يذهب فيه من يعز فقده من رجالك ويسد موضوعه فأطرق بلكين طويلا، ثم دعا بالسيف فضرب عنقه وقال: خشيت أن يشيع رأيه في زناتة فتأخذ به، وكرهت مع ذلك حياة مثله".

ومن سبتة توجه بلكين إلى مدينة البصرة فدمرها، ولما وصل إلى قبيلة برغواطة دخل معها في حرب عنيفة كان النصر فيها حليف بلكين الذي قتل أميرها البرغواطي عيسى بن أبي الأنصار، ثم تحرك ثانية نحو سلجماسه لمواجهة واندين بن خزرون الزناتي الذي هزم وطرده في غيابه عامله منها، وفي طريقه إلى هناك أصاب بلكين بن زيري مرض توفي على إثره ببلدة واركسن ما بين سلجماسه وتلمسان وذلك يوم الأحد 21 ذي الحجة سنة 373 هـ / 25 ماي 984م. وقد دامت غزوة بلكين في المغرب خمس سنوات متواصلة حتى أن بريد الخلافة الفاطمية في مصر كان يصل إليه إلى المغرب ثم يرسل إلى القيروان.

خلفاء بلكين بن زيري

المنصور بن بلكين:

فخلفه ابنه المنصور الذي كان يشغل آنذاك واليا على آشير، حضى بثقة الخليفة الفاطمي العزيز بالله الذي قلده على أمور إفريقية والمغرب، فلقبه بأبي الفتح المنصور وكلفه بنفس المهمة التي أسندها لأبيه. فوصل المنصور إلى رقادة يوم الاثنين 19 رجب 374 هـ / 16 سبتمبر 984م وغير موقفه من الفاطميين وأعلن من اليوم الأول لتوليه الحكم الاستقلال عنهم، وهذا ما يتجلى من قوله لأعيان آشير عندما جاؤوا لتعزيته في موت أبيه وتمنتته بالولاية حيث قال لهم: "إن أبي وجدي أخذنا الناس بالسيف وأنا لا آخذهم

إلا بالإحسان، وإنني لست ممن يولى بكتاب ويعزل بكتاب، لأنني ورثت الملك عن آبائي وأجدادي وهم ورثوه عن آبائهم وأجدادهم". ومعنى هذا أن الخليفة الفاطمي بمصر لا يمكن عزله، فسبب له هذا الموقف مشاكل مع الدولة الفاطمية، ومع هذا فإن العلاقات بين الجانبين الزيري والفاطمي بقيت مستمرة.

ثم قام المنصور بتنظيم شؤون دولته، فعين عمه أبا البهار على ولاية تيهرت وأخاه يطوفت على آشير. وكان الزناتيون في ذلك الوقت قد استرجعوا المغرب الأقصى إلى نفوذهم فور وفاة بلكين وهذا بفضل زيري بن عطية بن عبد الله بن الخزر الذي استولى على فاس والعديد من مدن المغرب، فأمر المنصور أخاه يطوفت باستردادها من الزناتيين حينئذ سير هذا الأخير جيشه سنة 374 هـ / 984م وبالمغرب الأقصى التقى مع جيش زيري بن عطية الذي هزمه، فعاد يطوفت نحائبا إلى إفريقية. قتل من بعد الأمير المنصور واليه على إفريقية عبد الله بن محمد الكاتب وهذا لما أحس أنه يطمح إلى الحلول مكانه وخاصة بعد تعيينه داعية الفاطميين بإفريقية من قبل الخليفة، فطلب منه المنصور أن يتخلى من منصب ولايته وأن لا يحتفظ إلا بالخاتم والكتابة، فرفض محمد الكاتب عندئذ قتله المنصور أبو الفتوح وأدى مقتله إلى تمرد الجنود المتشيعين فنهبوا القيروان، كما أعلن الكتاميون في نفس الوقت ثورتهم على المنصور بتحريض من الفاطميين ورغبة منهم للحلول محله في حكم إفريقية، فالتحقوا بأبي الفهم يوسف الخرساني الشيعي وهو أحد دعاة الفاطميين بعثه الخليفة سنة 376 هـ / 987م إلى إفريقية والمغرب ليدعو سكانها إلى اعتناق مذهب الشيعة، وكانت مهمته محاطة بالتستر والكتمان، وعند مقتل محمد الكاتب كان موجودا في بلاد كتامة، فاستولى الكتاميون تحت قيادته على ميلة وسطيف، ولما علم المنصور بمجموعهم أبلغ الخليفة الفاطمي العزيز بما جرى، فأرسل إليه الخليفة رسولين حملا معها رسالة يأمره فيها بأن لا يتعرض إلى أبي الفهم ولا إلى قبيلة كتامة وإلا فإنه سيتعرض للعقاب، لكن المنصور لم يأخذ برأيه وسير جيشه نحو بلاد كتامة في شهر شوال 377 هـ / فيفري 998م، ولما وصل إلى مدينة ميلة خرجت النساء إليه راجيات منه العفو، فعفى عن سكانها ونقلهم إلى باغاية وأمر بتخريب المدينة، ثم وصل سيره نحو مدينة سطيف أين كان موجودا بها عدوه أبو الفهم رفقة أنصاره الكتاميين فاندلعت حرب بينهما انتهت بانتصار المنصور ومقتل العديد من شيوخ كتامة، فأفلت أبو الفهم من قبضة المنصور ولجأ إلى الجبل ليتحصن به فلاحقه هناك وقبض عليه ثم قتل على يد أحد رجال المنصور. قام

من بعد الأمير الزيري بتعيين والي جديد على ميلة وهو أبو زعل مكان الوالي القديم الذي أمر بقتله وقفل راجعا إلى آشير.

لكن الكتامين استأنفوا الثورة من جديد سنة 378 هـ / 999م تحت قيادة أبي الفرج الذي كان يدعي أنه حفيد الخليفة الفاطمي القائم بأمر الله، فبعث عندئذ المنصور إمدادات عسكرية إلى نائبه على ميلة أبا زعل وأمره بالهجوم عليهم فكان النصر حليفه، لاحق من بعد أبا الفرج الذي اعتصم بالجبل وقبض عليه ثم سلمه إلى المنصور الذي أمر بقتله. انضم من بعد إلى الزيريين سعيد بن خزرون بن فلفل الزناتي وهذا بعد أن قطع ولائه عن الأمويين، فأحسن الأمير المنصور وفادته، ولما وثق من صدقه وإخلاص نيته أسند إليه ولاية طبنة ليتقرب بهذا العمل من الزناتيين.

تصدى من بعد المنصور إلى ثورة عمه أبي البهار الذي كان واليا على تيهرت، وحدث هذا لما أهانه الأمير الزيري في كرامته، فالتحق أبو البهار بأمير فاس زيري بن عطية الذي كان مواليا للأمويين بالأندلس، سير عندئذ المنصور جيشه نحو تيهرت ومنها كان متجها نحو المغرب الأقصى للقبض على أبي البهار لكن بسبب نقص المؤونة رجع إلى تيهرت وعين أخاه يطوفت واليا عليها ثم عاد إلى آشير. وفي هذه الأثناء قام الزناتيون باحتلال مدن تلمسان ووهران والشلف، فوقع خلاف بين أمير الزناتيين زيري بن عطية وأبي البهار، فانسحب هذا الأخير من صفوفه وعاد إلى تيهرت أين طلب من واليها يطوفت أن يشفع له عند الأمير المنصور، فرحب به هذا الأخير وقبل الشفاعة. وبعد ذلك توفي الأمير المنصور يوم الخميس 3 ربيع الأول سنة 386 هـ / 26 مارس 996م، فخلفه ابنه باديس الذي كان موجودا آنذاك بسردينيا .

باديس بن المنصور:

التحق من بعد الأمير باديس بقصره في المنصورية وأبقى في منصبهما كل من يطوفت واليا على تيهرت وفلفل بن سعيد واليا على طبنة، وأسند ولاية المسيلة وآشير إلى عمه حماد. وفي عهده رجع زيري بن عطية المغراوي إلى المغرب الأوسط أخذ ثأره من صنهاجة الذين قضوا على دولته محاولا في ذلك تشييد ملك جديد له في المغرب الأوسط وهذا بعد عزله عن ولاية فاس من قبل السلطان الأموي بقرطبة، فشرع في حصار مدينة تيهرت في بداية سنة 389 هـ / 998م، ولما علم والي المدينة يطوفت بمشروعه أرسل إلى الأمير باديس يطلب منه النجدة، فبعث له هذا الأخير جيشا تحت قيادة محمد بن أبي

العرب الكاتب، وعندما مر على آشير انضم إليه واليها حماد بن بلكين رفقة جنوده، وبالقرب من تيهرت اندلعت معركة عنيفة بين الطرفين انتهت بانتصار زيري بن عطية الذي استولى على تيهرت وألحق بالصنهاجيين خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، انسحب على إثرها الجنود المتبقون إلى آشير.

ولما علم الأمير باديس نبأ الهزيمة أراد الثأر لها، فجند جيشاً كبيراً وخرج به إلى آشير المحاصرة من قبل زيري بن عطية، وعندما اقترب من المدينة انسحب منها بن عطية فدخلها باديس، ثم واصل سيره في اتجاه تيهرت التي كان بن عطية الزناتي قد تخلّى عنها. وأثناء وجود باديس بتيهرت قام واليه علي طبنة فلفل بن سعيد بتمرد على السلطة الزيرية واستولى على تيجس وحاصر باغاية، عندئذ أرسل إليه الأمير الزيري جيشاً بقيادة أبي زعل، ولما وصل هناك هزمه فلفل وقتله ثم زحف على القيروان. قام من بعد سنة 389 هـ / 999م أعمام باديس وهم زاوي وماكس ومقنين بثورة في مدينة آشير، وكان باديس في هذه الأثناء بالمسيلة محتفلاً بعيد الفطر، فانتهاز زيري بن عطية هذه الفرصة وعسكر بالقرب من تيهرت، ولما علم به باديس أرسل إليه جيشاً تحت قيادة عمه حماد بن بلكين، فلما اقترب منه هذا الأخير نشبت بينهما معركة هزم على إثرها حماد واستولى زيري بن عطية على تيهرت، حاول من بعد احتلال آشير لكنه لم يفلح في ذلك، وأثناء عودته إلى المغرب توفي في الطريق.

تصدى من بعد باديس لثورة فلفل بن سعيد، فانطلق رفقة جيشه من المسيلة متوجها نحو باغاية لملاحقة عدوه ودخلها يوم 18 شوال 389 هـ / 12 أكتوبر 999م وهناك أخبره سكانها بالمصائب التي حلت بهم جراء حصار فلفل لمدينتهم الذي دام خمسة وأربعين يوماً، وبعد مكوثه بضعة أيام في باغاية استأنف سيره لمواجهة فلفل، ولما التقى به يوم 10 ذي القعدة 389 هـ / 23 أكتوبر 999م اندلعت بينهم حرب عنيفة كان النصر فيها حليف باديس بن المنصور الذي ألحق بعدوه خسائر كبيرة في الأرواح، أما زعيمهم فلفل فتمكن من الهروب واللجوء إلى الصحراء، دخل بعد ذلك الأمير باديس إلى عاصمته المنصورية في 1 رجب 390 هـ / 7 جوان 1000م، ولما علم أعمامه ماكسن وزاوي الذين انضموا بعد ثورتهم في آشير إلى فلفل بقدوم باديس لجأ الأول إلى الصحراء والثاني فر إلى شنوة ومنها التحق بالأندلس. خرج من بعد باديس بن المنصور مع عمه حماد إلى المغرب الأقصى للقضاء على ثورة زناتة واشترط حماد بالمقابل أن يمتلك المدن التي يفتحها فقبل باديس هذا الشرط وتم النصر لهما، وعند عودته إلى المغرب الأوسط اتجه حماد إلى مدينة آشير والمسيلة واختط بها سنة 398 هـ / 1008م قلعة

التي سميت نسبة إليه واتخذها مقرا وعاصمة لدولته واستقل عن سلطة إفريقية، وانقسمت من يومئذ دولة صنهاجة إلى إمارتين الأولى شرقية بتونس وعاصمتها المنصورة ثم المهدية، والثانية غربية بالجزائر وعاصمتها قلعة بني حماد.

المعز بن باديس:

ولما ولي الإمارة الزيرية المعز بن باديس سنة 406 هـ غير رأيه تماما عن دعوة الفاطميين، فأصبح يدعو الناس جهرا على الأخذ بالمذهب المالكي مما شجع السنين على كره أتباع الشيعة، ومع هذا فلم تنقطع العلاقة بين الزيريين والفاطميين، وسبب ذلك أن الخليفة الفاطمي المستنصر بالله كان مشغولا آنذاك بالاضطرابات الداخلية. وذكر ابن خلدون "أن المعز كان منحرفا عن مذاهب الرافضة (الشيعة) ومنتحلا للسنة، فأعلن بمذهبه لأول ولايته ولعن الرافضة ثم صار إلى قتل من وجد منهم، وكبابه فرسه ذات يوم، فنادى مستغيثا باسم أبي بكر وعمر فسمعتهم العامة، فثاروا حينهم بالشيعة وقتلوهم أبرح قتل. وقتل دعاة الرافضة يومئذ". ولما اندلعت بالقيروان ثورة دموية بين الشيعة والسنين تسببت في مقتل الكثير من الشيعة ساند الأمير المعز الذي كان موجودا آنذاك بالقيروان أتباع السنة.

ويقول في هذا الموضوع ابن الأثير: "إن المعز أثناء زيارته للقيروان مر أمام جماعة من الناس، فسأل من هؤلاء ؟ ف قيل له: هم من الرافضة الذين يشتمون أبا بكر وعمر. فقال المعز: رضي الله عن أبي بكر وعمر، فانقضت العامة على حي في القيروان كان يدعى بدرب المعلي، حيث كان يسكن الشيعة فقتلوا منهم ونهبوا مساكنهم". وبعد هذا الحادث قطع المعز علاقته بالخلافة الفاطمية سنة 440 هـ / 1048م ودعا للخليفة العباسي ببغداد أبي جعفر القائم بأمر الله وأمر الأئمة بأن تخطب في المساجد للخلافة العباسية، كما أمر بضرب السكة وطلب من كبار رجال الدولة باستبدال ثيابهم البيضاء باللباس الأسود في المواكب الرسمية وإحراق بنود الفاطميين، وهكذا انتهت التبعية التي التزم بها بنو زيري للخلفاء الفاطميين طيلة سبعين سنة. وعندما بلغ الفاطميون بمصر نبأ انفصال صنهاجة عنها أشار أبو محمد الحسن بن علي الباروزي الوزير على الخليفة الفاطمي المستنصر أن يسرح العرب إلى إفريقية حتى يقضوا على الصنهاجيين ويحل محلهم في الدعوة للفاطميين، فاتصل الباروزي بشيوخ بني هلال وبني سليم ومنحهم أموالا وعتادا وقال لهم: "قد أعطيتكم المغرب وملك المعز بن باديس الصنهاجي العبد

الأبق فلا تفترقون". فسلطوا على إفريقية سنة 440 هـ أعراب بني هلال وبني سليم وهم بدو كانوا يقطنون بصعيد مصر على الضفة الشرقية لنهر النيل، ولما دخل بنو هلال إلى إفريقية خرج إليهم الأمير المعز سنة 443 هـ / 1052م واصطدم بهم في مكان يدعى حيدران بين قابس والقيروان، وبعد يومين من المعركة انهزم جيش إفريقية عندئذ عاد المعز إلى المنصورية وتحصن بها، ولما رأى ما فعلوه في مدينة القيروان من تخريب للمباني وتخطيط للمزروعات ونهب للأموال واضطهاد لسكانها بادر إلى صلحهم والخضوع من جديد للفاطميين. وأدى مجيء بني هلال إلى المغرب العربي في انتشار الفوضى والاضطرابات كانت نتيجة انعدام الأمن، حتى قيل إن إفريقية أفقرت من علمائها وأدبائها.

وأصل بنو هلال وبني سليم من شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية) ثم انتقلوا إلى البحرين وعمان ودخل قسم منهم في دعوة الفاطميين، فنقلوهم إلى صعيد مصر أين كانوا يسببون مشاكل كبيرة للخلافة الفاطمية، ولتخلصوا منهم أرسلوهم إلى إفريقية. ولما خلفه ابنه تميم بن المعز سنة 453 هـ قسمت الدولة الصنهاجية إلى عدة مملكات وكانت أشبه بالأندلس في عهد ملوك الطوائف، مما أدى إلى ضعفها وتسلط النرمان عليهم فانتزعوا منهم جزيرة صقلية سنة 484 هـ بعد أن دام فيها حكم المسلمين ثلاثة قرون، ثم استولوا على المهديّة سنة 532 هـ وفر منها الحسن بن علي آخر أمراء صنهاجة الشرقية والتجأ إلى ابن عمه يحيى بن العزيز آخر ملوك بني حماد. وتعاقب على حكم الدولة الصنهاجية منذ تأسيسها إلى يوم انقراضها الأمراء التالية أسماءهم:

1) بلكين بن زيري: 361 - 373 هـ.

2) منصور بن بلكين: 373 - 386 هـ.

3) باديس بن منصور: 386 - 406 هـ.

4) المعز بن باديس: 406 - 453 هـ.

5) تميم بن المعز: 453 - 501 هـ.

6) يحيى بن تميم: 501 - 509 هـ.

7) علي بن يحيى: 509 - 515 هـ.

8) الحسن بن علي: 515 - 543 هـ.

وخلاصة القول أنه رغم ما تعرضت له الدولة الصنهاجية مثل شقيقتها الحمادية من متاعب جراء غزو بني هلال وحروبها ضد قبيلة زناتة، إلا أن أمراءها لم يكونوا محاريين فقط، بل كانوا أيضا رجال دولة ودين وعلم فاهتموا بشؤون رعيتهم ووفروا لهم الأمن والعدل والرخاء العلمي والاقتصادي، فبنوا المدن والقصور والأسواق والمدارس والموانئ وعبدوا الطرق وأنشئوا مصانع تنتج مختلف السلع وربطوا مع الدول العربية والإيطالية علاقة تجارية هامة. كما اهتموا بالفلاحة والري والصيد فأصبح شعبهم يعيش حياة الرخاء والسعادة، فأنجب هذا الجو الكثير من العلماء في مختلف التخصصات العلمية. ولكن كغيرها من الدول التي سبقتها عندما يفسد حكامها وينغمسون في الملذات تثور الرعية وتكثر الفتن فيدق ناقوس زوالها ويظهر للوجود قادة آخرون بمشروع جديد أكثر جدية وطموح وهذا ما حدث لها ولغيرها.

الحماديون

408 هـ - 552 هـ

1017م - 1157م

حماد بن بلكين:

بعد الاتفاق الزيري - الحمادي شرع حماد بن بلكين في تأسيس عاصمته القلعة سنة 398 هـ / 1007م والموجودة بالقرب من مدينة أشير جنوبي غربي برج أبي عريريج وشمال شرقي مدينة المسيلة، استغرق بناؤها ثلاثة سنوات، وشيد بها قصورا ومساجدا ومبان وأحاطاها بأسوار وأبواب وعمرها بسكان المسيلة وجراوة وحمزة (البويرة)، ثم أقبل عليها المسلمون من إفريقية والمشرق، كالتجار والحرفيون والعلماء حتى أصبحت مدينة كبيرة ومزدهرة. فأثار هذا العمل الكبير حسد شيوخ صنهاجة واتهموا حماد لدى باديس بأنه يسعى للاستيلاء على السلطة، فبعث له الأمير باديس القائد هاشم بن جعفر ومعه عمه إبراهيم يطلب منه التنازل عن مدينة تيجس وقسنطينة لابنه المعز، فرفض حماد وأعلن الطلاق مع الدولة الزيرية واستبدل الخلافة الفاطمية بالخلافة العباسية.

ولما سمع باديس بخبر هجوم جيش حماد على قائده هاشم والانتصار عليه في باجة، خرج إليه الأمير باديس بنفسه في 11 ذي الحجة سنة 405 هـ / 22 جوان 1015م، وكان حماد في هذه الأثناء يسعى لاحتلال باجة، وفي طريقه استولى باديس على ميلة بينما استولى أخوه كرامة على قلعة بني حماد من دون مقاومة وعندما دخلها طلب منه سكانها الأمان فأمنهم. وكان حماد قبل احتلال قلعته قد توجه نحو المسيلة لجمع أنصار جدد في صفوفه وعندما منعه واليها من دخولها لجأ إلى تيهرت. وعلى ضفتي نهر واصل التقى

الخصمان فانتصر باديس وفر حماد رفقة خمسمائة من جنوده والتجأ بالقلعة، فحاصره باديس إلى أن توفي هذا الأخير فجأة في ذي القعدة سنة 406 هـ / أبريل 1016م، عندئذ عاد جيشه إلى المنصورية لمبايعة ابنه المعز. وكان سن المعز عندما بويع بالإمارة الزيرية في 14 ذوالحجة 406 هـ / ماي 1016م ثمان سنوات، وكانت أمه هي التي تباشر الأمور مكانه، فواصل المعز بن باديس حربه ضد عم أبيه حماد وسير له جيشه في 22 صفر سنة 408 هـ / 18 جويلية 1017م، وكان حماد آنذاك يحاصر مدينة باغاية بعدما استولى على أشير والمسيلة، ولما اقترب منه المعز فك الحصار ودارت بينهما معركة كان النصر فيها حليف المعز، وبعد مقتل العديد من جنوده لجأ حماد كالعادة إلى القلعة، ثم عاد المعز إلى عاصمته المنصورية في 30 جمادي 408 هـ / 25 أكتوبر 1017م دون محاولة ضرب الحصار عليه.

ولما تيقن حماد أنه لا يمكن له الانتصار على أقاربه بإفريقية حاول الاقتراب منهم، فبعث رسولا إلى المعز ليقول له: "إن حماد يعترف بخطئه ويرجو العفو عنه". فطلب منه المعز أن يرسل إليه ابنه كرهينة ليتحقق من صدق قوله. فأجابه حماد أنه سيرسل ابنه عندما يتسلم من أخيه إبراهيم وعدا وضمانات من المعز. ولما التقى إبراهيم بالمعز حصل على ما كان يرجوه من وعد وأخبر أخاه حماد بما حدث، عندئذ أرسل حماد ابنه القائد إلى الأمير المعز فاستقبله هذا الأخير بحفاوة وأكرم منزله، ثم دخل معه القائد في مفاوضات صلح بين الجانبين تكللت بالنجاح ومن يومها اعترف رسميا المعز باستقلال المغرب الأوسط عن إفريقية ومنح لحماد كل من مدينة أشير والمسيلة وتيهرت وطبنة بالإضافة إلى الأراضي التي يمكن له الاستيلاء عليها مستقبلا في المغرب، وعاش حماد بقية حياته في قلعته إلى أن وافته المنية على إثر مرض أصابه.

خلفاء حماد بن بلكين

القائد بن حماد:

فخلفه ابنه القائد سنة 419 هـ / 1028م، وكان رجلا قاسيا صارما. وبمجرد توليه السلطة عين أخاه يوسف حاكما على المغرب والأخ الثاني واليا على سوق حمزة (بويرة)، ودام حكمه خمسة وعشرون سنة مرت خلالها الدولة الحمادية بأحداث كثيرة. وبعد تنظيم شؤون دولته بادر حماد سنة 430 هـ / 1038م بشن حملة عسكرية على مدينة فاس التي كان حمامة بن المعز بن زيري بن عطية المغراوي واليا عليها، فلم يخض الطرفان المعركة لأن القائد اشترى جنود عدوه بالأموال، وعندما علم بن عطية بموضوع الخيانة استسلم طواعية للأمير القائد خوفا من الهزيمة وطلب منه الأمان فقبل الأمير الحمادي الطلب على شرط دفع

ضريبة سنوية ومصاريف الحرب ومن يومها خضعت له مدينة فاس التي أصبحت تابعة للدولة الحمادية. دخل القائد سنتين من بعد أي عام 432 هـ في حرب مع الأمير الزيري المعز، فتمكن هذا الأخير من الانتصار عليه وملاحقته في قلعته التي تحصن بها، وضرب المعز الحصار عليه مدة سنتين وعندما لم يجد القائد مخرجاً لمعضلته توجه إلى المعز وطلب منه العفو، فعفا عنه هذا الأخير ثم قفل راجعاً إلى إفريقية. وفي الوقت الذي قطع فيه الأمير المعز علاقته بالدولة الفاطمية لسبب الصراع السني - الشيعي كما ذكرنا سابقاً وولائه للخليفة العباسي القائم بأمر الله، اعترف بالمقابل القائد بن حماد بالسيادة الفاطمية، وكمكافأة على ذلك لقبه الخليفة الفاطمي بلقب شرف الدولة، وتوفي القائد في شهر رجب سنة 446 هـ / أكتوبر 1054م.

محسن بن القائد:

فخلفه في نفس السنة ابنه محسن بن القائد على رأس الدولة الحمادية، ولم يدم حكمه إلا تسعة أشهر عرفت خلالها الدولة الحمادية اضطرابات خطيرة جراء سوء تصرفه، ولما عزل أعمامه من حكم ولاياتهم ثار عليه عمه يوسف بن حماد حاكم المغرب عندئذ أمر محسن بقتل أبنائه الذكور الموجودين بالقلعة وطلب من ابن عمه بلكين بن محمد بمحاربة يوسف وفي نفس الوقت وضع تحت تصرفه مساعدين من قبيلة بني هلال أمرهم بقتل ابن عمه بلكين عند نهاية المعركة فأبلغ بدورهما بلكين بن محمد بالخطبة، وبمساعدهما تم قتل محسن بن القائد في قلعته سنة 447 هـ / 1055م من طرف ابن عمه بلكين بن محمد الذي خلفه في الحكم.

بلكين بن محمد:

وكان بلكين شخصاً عنيفاً صارماً سافكاً للدماء، في عهده دخل بنو هلال المغرب الأوسط عنوة وأمام بطشهم وقواهم لم يتمكن منهم رغم وقوف زناتة إلى جانبه عندئذ لم ير بلكين سبيلاً إلا لمصالحتهم، فاتفق معهم على أن يحتفظ الحماديون بالمدن ويتركوا الأرياف لبني هلال. وفي سنة 450 هـ / 1058م تحالف بلكين مع بني هلال لمحاربة قبيلة زناتة، فأظهر الأمير شجاعة كبيرة في المعركة انتصر من خلالها على الزناتيين. وفي نفس السنة ثار عليه سكان بسكرة بقيادة جعفر بن أبي رمان، فسير إليهم جيشاً بقيادة وزيره خلف بن حيدرة الذي دخل المدينة عنوة، ثم ألقى القبض على شيوخ بني رمان وحملهم معه إلى القلعة أين قتلوا جميعاً بأمر من الأمير. هذا، ولما بلغ بلكين سنة 454 هـ / 1062م نبأ اجتياح المرابطين بقيادة يوسف

بن تاشفين على المصامدة سير إليهم جيشا كبيرا يقوده بنفسه، ولما سمع المرابطون بقدومه انسحبوا إلى الصحراء عندئذ دخل بلكين إلى فاس وفرض على سكانها دفع الضريبة، كما حمل معه رهائن من أهلها وعاد بهم إلى عاصمته. وأثناء رجوعه من المغرب الأقصى وهو في طريقه متوجها إلى القلعة نزل بلكين بن محمد ببلدة تسالة جنوب وهران للاستراحة، وبينما هو في خيمته دخل عليه الناصر بن علناس غفلة رفقة مساعديه وقتلوه، وتم ذلك في فاتح رجب 454 هـ / جويلية 1062م وهذا ثارا لأخته ناميرت التي قتلها بلكين بن محمد ظنا منه أنها هي التي قتلت أخاه مقاتل وكانت زوجة لهذا الأخير، فبايعت عندئذ صنهاجة الناصر بن علناس أميرا على الدولة الحمادية سنة 454 هـ / 1062م.

الناصر بن علناس وانتقال العاصمة الحمادية من القلعة إلى بجاية:

وكان الناصر بن علناس شخصا صارما يعتبر من أعظم ملوك الدولة الحمادية، بمجرد توليه الحكم شرع في تنظيم شؤون الدولة الحمادية، فولى أعمامه كباب وorman وخزو وبلبار على ولاية مليانة وحمزة ونقاوس وقسنطينة، ونصب ابنه عبد الله على مدينة الجزائر ومرسى الدجاج، وابنه الآخر يوسف على آشير. وفي عهده ثار من جديد سكان بنو رمان ببسكرة على الحماديين، فسير إليهم جيشا بقيادة وزيره خلف بن أبي حيدرة الذي قمع ثورتهم ودخل مدينة بسكرة عنوة، ثم حمل معه بني جعفر إلى القلعة أين أمر الناصر بقتلهم وصلبهم. ولما علم الناصر عن طريق شيوخ صنهاجة بأن وزيره خلف بن أبي حيدرة كان ينوي بعد قتل الأمير السابق بلكين بن محمد تعيين أخاه معمر مكانه أمر بقتله ونصب مكانه أحمد بن جعفر بن أفلح المعروف بأبي بكر بن الفتوح. أعلنت من بعد ثلاثة ولايات إفريقية انضمامها تحت تاج الدولة الحمادية وقبلوا بدفع ضريبة لها وهي: مدينة صفاقس، وقسطيلة، وتونس.

وفي سنة 457 هـ / 1065م خطط الناصر حملة عسكرية كبيرة لغزو المهديّة عاصمة الزيريين، ولما علم الأمير الزيري تميم بمشروعه استدعى أعيان بني الرياح وزودهم بالمال والسلاح، فاتفق بنو الرياح بدورهم مع سليم وزغبة لمحاربة الناصر، وعندما التقى الخصمان بسببية انهزم الناصر وقتل خلق كثير من جنوده بلغ عددهم أربعة وعشرين ألفا من بينهم أخوه القاسم بن علناس، فعاد الناصر إلى قلعته مهزوما مع قلة من جنوده لم يبلغوا مائتين، وكان سبب هزيمته غدر زناتة به. ثم شرع الناصر سنة 460 هـ / 1067م في تأسيس الناصرية بمشورة محمد بن البعبع سفير الأمير الزيري تميم عندما جاءه بكتاب من هذا الأخير لإصلاح ذات البين، ولكن السكان سموها بجاية نسبة للقبيلة فاستقر بها الناصر سنة 461 هـ دون قطع الصلة بعاصمته القديمة القلعة، ثم شجع الناس على تعميرها بإعفائهم من ضريبة الخراج وشيد طريقا يربط

بجاية بالقلعة القديمة سمي بطريق السلطان. ولما وصل الناصر خبر استيلاء الأمير الزيري على تونس سنة 460 هـ سیر نحوه من جديد حملة عسكرية، وفي طريقه استولى على مدينة أريس بعد أن ضرب عليها الحصار، ثم فتح القيروان حيث خضع له واليها القائد ابن ميمون، لكن بمجرد عودة الناصر إلى القلعة استولى جيش تميم على مدينة القيروان وطرد عاملها. أبرم من بعدها تميم بن المعز معاهدة صلح مع الناصر وليين له نيته المخلصة زوجه ابنته بلارة، ولما رأى الناصر همتها وكرم شمائلها أحبها وابتنى لها بقلعة بني حماد وبجاية قصورا شائخة وأحاط بها الحدائق الأنيقة وسمي قصر بلارة نسبة إليها. ثم شرع الناصر في محاربة زناتة، ففضى على كل من ثورة المنتصر خزرون الزناتي وأبي الفتوح بن حبوس أمير المديّة ومعنصر بن حماد من ناحية الشلف. عقد من بعد الأمير الناصر اتفاقا مع بابا إيطاليا غريغوار (Grégoire) بطلب من هذا الأخير قصد عدم إعانة الأمير الزيري تميم في محاربته للنصارى بصقلية، وفي سنة 481 هـ / 1089م توفي الناصر ببجاية بعد أن دام حكمه سبعة وعشرين سنة.

المنصور بن الناصر:

فخلفه من بعد ابنه المنصور وكان عمره آنذاك إحدى عشر سنة فسلك سيرة أبيه وبقي على رأس الدولة الحمادية مدة سبعة عشر سنة، اشتهر بحبه للعمران فهو الذي شيد في القلعة قصور المنار والكوكب والملك والسلام، وفي بجاية قصر اللؤلؤة وأميمون وأحاطهم بالرياض والبساتين، عاش في القلعة سنتين ثم انتقل إلى بجاية. وتمكن خلال حكمه من قمع ثورة عمه بلبار الذي كان حاكما على قسنطينة وعنابة وولى مكانه أبي يكني، فقام هذا الأخير بتعيين أخيه وغلان عاملا على عنابة، ومن بعدها ثار على المنصور سنة 487 هـ / 1094م وأمر مع تميم بن المعز أمير المهديّة بغية تسليمه إياه مدينة بونة، فبعث هذا الأخير ابنه أبا الفتوح بن تميم ليتولى شؤونها، ولما سمع المنصور بالمؤامرة سیر جيشه نحوه فاستولى على مدينة عنابة عنوة وألقى القبض على ابن الأمير الزيري، ثم وضعه المنصور في سجن القلعة.

تحرك من بعد الجيش الحمادي في اتجاه قسنطينة، ولما سمع أبو يكني بقدومهم فر إلى جبل الأوراس وتحصن به، وكان من هناك يقوم من حين لآخر بغارات على قسنطينة، فبعث له المنصور جنوده الذين تمكنوا من قتله وغزو القلعة التي كان متحصنا بها. وفي سنة 474 هـ / 1081م هاجم المرابطون بقيادة يوسف بن تاشفين أراضي الدولة الحمادية، وتمكنوا من الاستيلاء على مدن تلمسان وتنس والونشريس ومدينة الجزائر ثم عادوا إلى المغرب الأقصى، وتركوا حامية بتلمسان تحت قيادة محمد بن تينعمر المسوفي. وفي هذه الأثناء تحالف بنو ومانو وبنو بلومي وهما قبيلتان من زناتة مع المرابطين، فتوجه إليهم المنصور

بجيشه وقضى عليهم ثم استرجع مدينة تلمسان، عندئذ اضطر يوسف بن تاشفين إلى عقد صلح مع الأمير الحمادي. لكن المرابطين استأنفوا من بعد الحرب على الحماديين رفقة بني ومانو وبني بلومي، فسير المنصور إليهم جيشا تحت قيادة ابنه عبد الله، فاضطر المرابطون حينئذ إلى الانسحاب نحو المغرب الأقصى عندئذ اقتحم عبد الله حصون بني ومانو وبني بلومي وعفا عن أهلها ثم قفل راجعا إلى بجاية. لكن المرابطين أعادوا الكرة مرة أخرى فغزوا رفقة هاته القبيلتين مدينة الجزائر ودمروا آشير، عندئذ خرج إليهم المنصور ولما وصل إلى قبيلة بني ومانو هزمه ماخوخ الزناتي، فانسحب المنصور مضطرا مع بقية جيشه إلى بجاية. لكن الأمير المنصور لم يستسلم للهزيمة فأراد الثأر لها، ولذا حرك جيشه سنة 496 هـ / 1102م نحو تلمسان بغية إعادتها إلى حاضرة ملكه وكان عدد جنوده عشرين ألفا، ولما سمع الوالي المرابطي على تلمسان تاشفين بن تينعمر بقدمهم غادرها، لكن الأمير المنصور لاحقه بتاسلة فهزمه وفر إلى جبل الصخرة عندئذ دخل مدينة تلمسان منتصرا فخرجت إليه زوجة تاشفين بن تينعمر متوسلة بالإفراج عن عائلتها، فقبل المنصور طلبها وعفى عنهم. وفي سنة 497 هـ / 1104م عقد يوسف بن تاشفين صلحا مع الأمير الحمادي المنصور. لكن عداءه للزناتيين لم ينتهي، فقام بتشريد بنواحي الزاب والمغرب الأوسط، وبعد هذه الأحداث توفي المنصور في ربيع الثاني من سنة 498 هـ / ديسمبر 1105م.

باديس بن المنصور:

فولى من بعده ابنه باديس بن المنصور العرش الحمادي، وكان شخصا قاسيا صارما وسافكا للدماء لم يدم حكمه إلا سبعة أشهر حيث توفي في الثالث عشر من ذي القعدة سنة 498 هـ / 1105م، ويقال إن أمه سَمَّمته لأنه كان يهددها ويتوعدها.

العزیز بن المنصور ويحيى بن العزيز:

وبعد وفاة باديس تولى أمر الحماديين أخوه العزيز بن المنصور (498 - 518 هـ)، وذكر أنه كان حسن الخلق معتدل الطريقة صالح في عهده زناتة وسالمهم، فكانت أيامه كما نص على ذلك ابن الخطيب أعيادا لحسنها وجمالها. وفي فترة حكمه هاجم الحماديون إفريقية مرتين، استولوا المرة الأولى على جزيرة جربة، واسترجعوا في المرة الثانية مدينة تونس التي خرجت عن طاعتهم. تصدى من بعدها لعرب بني هلال الذين هجموا على القلعة، فأرسل إليهم من بجاية جيشا تحت قيادة ابنه يحيى وعلي بن حمدون فتغلبوا على

بني هلال وأخرجوهم من القلعة، وبعد عودة الهدوء والأمن قفلوا راجعين إلى بجاية. وفي هذه المدة الزمنية مر على المغرب الأوسط ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية عائدا من رحلته بالشرق فزار مدينة قسنطينة واستقر ببجاية فدرس بمساجدها ورأى ما وصل إليه الناس من انحطاط في السلوك فأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، فأزعجت خطبه وتصرفاته الأمير الحمادي العزيز فأمره بالخروج من بجاية، ورحل من هناك إلى قرية ملالة فدرس في مسجدها، ومن ثم انتقل إلى المغرب الأقصى أين أتيحت له الفرصة في تأسيس دولة الموحدين رفقة عبد المؤمن، وهي التي قضت سنين من بعد على دولة الحماديين في عهد الأمير الأخير للدولة الحمادية يحيى بن العزيز، وتم ذلك على يد عبد المؤمن سنة 547 هـ / 1143م، فاستولى على المغرب الأوسط بما فيه مدينة الجزائر وبجاية وقلعة بني حماد وقسنطينة وعنابة، وتمكن الموحدون من القبض على الأمير يحيى بن العزيز آخر أمراء الحماديين (518 - 552 هـ). بمدينة قسنطينة وحملوه إلى مراکش حيث عومل معاملة حسنة، وتوفي في مدينة سلا سنة 557 هـ / 1161م. اتسمت خلال هذه الفترة الدولة الحمادية بالضعف والفساد والانحطاط لما كان يتصف به أميرها يحيى بن العزيز حيث ذكر عنه ابن خلدون: "أنه كان مستضعفا مغلبا للنساء مولعا بالصيد". فتكالبت عليه الدولة الإفرنجية الصقلية وتمكن أسطولها من الدخول إلى مدينة جيجل سنة 537 هـ / 1143م، ثم مدن شرشال وتنس سنة 539 هـ / 1145م، فهدموها ونكلوا بسكانها أشد تنكيل ثم ركبوا البحر وعادوا إلى صقلية.

مظاهر الحضارة في الدولة الحمادية:

تعتبر الدولة الحمادية بعد الرستميين ثاني دولة وطنية تأسست على التراب الجزائري بسواعد أبنائها، وبرهنت مرة أخرى على مدى قدرة هذا الشعب في بناء صرح الحضارة عندما يكون الحكام في مستوى تطلعاته، فتجلت مظاهره في شتى الميادين الثقافية والصناعية والزراعية والاجتماعية والعمرانية وفرت به الرخاء لمواطنها ورفعت مستواه العلمي فأصبح أداة التطور يفيد بلده ويشيع نوره في الخارج.

الحياة السياسية والاقتصادية:

تنسب الدولة الحمادية إلى مؤسسها حماد بن بلكين بن زيري، فكان قائدا عسكريا محنكا وسياسيا ممتازا مكنته شخصيته القوية من بناء دولة كبيرة بالمغرب العربي تفوقت في شتى الميادين، وقال عبد الرحمن ابن خلدون عنه: "إن حماد اقتطع ممالك المغرب لنفسه ما بين جبل أوراس إلى تلمسان وملوية". فكان

نظامها السياسي كغيره من الدول الإسلامية وراثي الحكم، يعتمد فيه الملك على موظفين سامين يستعين بهم في تسيير شؤون دولته يختارهم من بين أقاربه أو المواطنين الأكفاء يعملون كوزراء أو ولاية أو قضاة أو مفتين أو قادة عسكريين. وتشتمل إدارتهم المركزية على ديوانين: ديوان الإنشاء، وكان على رأسه كاتب، وعلى ديوان البريد يستعمل للمراسلة. وكانت سياستهم اتجه السكان مرنة مبنية على التسامح الديني، وقسموا المغرب الأوسط إلى عدة ولايات أهمها: آشير، بجاية، مدينة الجزائر، عنابة، قسنطينة، جيجل، وبسكرة. وكانت عاصمة مملكتهم في البداية قلعة بني حماد بأشير، ولما أصبحت مهددة نقلها الناصر بن علناس سنة 460 هـ إلى بجاية خوفا من سقوطها في يد عرب بني هلال. أما سياستهم الخارجية فقد اعتمدت على المرونة وحسن الجوار، ومع هذا فقد أرغمت على محاربة شقيقتها الدولة الزيرية وأعراب بني هلال في الشرق والجنوب، وحاربت قبائل زناتة ثم المرابطين في الناحية الغربية، ولم يسلم شمالها من غارات النورمان. ومن أعظم ملوكها بعد مؤسسها حماد هو الناصر بن علناس. أما جيشهم فكان مقسما إلى ثلاث فرق: المشاة، الفرسان، والبحارة يتكون من أفراد قبائل صنهاجة وكتامة وبنو هلال، ويتراوح عدده ما بين عشرين ألفا وثلاثين ألفا يخضع مباشرة لأوامر الأمير ويستعمل في حروبه السيف والرمح والترس، وأثناء الغزو كان الجنود يعيشون تحت الخيام.

وعاشت الدولة الحمادية طيلة حكمها في جو يسوده الرخاء الاقتصادي والإشعاع الفكري وهذا في شتى الميادين، فاهتم الحماديون بصنع الأواني الزجاجية والفخارية المزركشة والأدوية والعقاقير والشمع والأثاث الفاخر، وكذلك صناعة العتاد الحربي والورق والمعادن من حديد ونحاس وفضة وورصاص، وشيدوا ورشات على الساحل البحري في كل من مدن بجاية وعنابة مختصة في صناعة السفن الحربية والتجارية، وكونوا أسطولا بحريا كبيرا استعملوه أثناء فتح جزيرة جربة وحصار المهدية، كما مكّنهم من حماية سواحلهم البحرية والتصدي لغارات النورمان والقرصنة الأوروبية، ونقل صادراتهم إلى الدول الأجنبية. كما اعتنى الحماديون بصناعة النسيج، فكانت ملابس وأقمشة بجاية مشهورة لجودتها يتضاهاى بها سكانها من الرجال والنساء. وكانت مدينة بجاية تحتوي على حرفيين كثيرين مختصين في صناعة الأواني المنزلية والفخار والزجاج والحلي الذهبية والفضية، هذا إلى جانب المطاحن التي كانت تطحن مختلف الحبوب من قمح وشعير.

أما في الميدان الفلاحي فقد عرفت الزراعة تطورا كبيرا، فاعتنى الحماديون خصوصا بزراعة الحبوب كالقمح والشعير التي كانت أراضيها منتشرة في المغرب الأوسط في كل من قلعة بني حماد وقسنطينة وبونة

وطبنة وباغاية وسطيف وجيجل وبجاية ومدينة الجزائر ومتيجة وشرشال، وكانت الحبوب تسد حاجيات سكان المغرب الأوسط، كما زرعوا البقول وأشجار الزيتون ومن الفواكه الكروم والتفاح واللوز والسفرجل والتين والتمور على مختلف أنواعها كانت هذه الأخيرة مغروسة بمدن بسكرة وطولقة، هذا إلى جانب النباتات النسيجية مثل القطن والكتان، وكذلك النباتات الطبية مثل الكافوريا والفلون علاوة على أنواع النباتات الأخرى، كالزعفران والكمون والحناء. وكانت مدن بجاية وبونة والقل تحتوي على غابات كثيفة من شجر الصنوبر يستخرجون منها القطران والزفت ويصنعون من أشجارها السفن، كما اهتم الحماديون ببناء السدود وتربية المواشي كالبقر والغنم والخيول والبغال والإبل وتربية النحل، واشتغلوا في ميدان الصيد باصطياد السمك والمرجان. وكانت الحياة التجارية المحلية جد نشطة، فأنشأ الحماديون عدة أسواق في كل من قلعة بني حماد وبجاية ومختلف مدن وقرى المغرب الأوسط يتبادل فيها التجار بضاعتهم بالنقود أو المقايضة، وكان يوجد ببجاية لوحدها خمسة أسواق وهي: سوق القيصرية، وسوق الصوف، وسوق باب البحر، وسوق قرب حومة المذبح، وسوق تاطنت.

ولتطوير التجارة الخارجية شيدوا موانئ في كل من مدن بجاية والجزائر وشرشال وتنس وجيجل والقل وعنابة يتم من خلالها التبادل التجاري مع الدولة الزيرية بالمهدية والفاطمية بمصر والأندلس والمشرق العربي والسودان وإيطاليا، ومن أهم صادراتهم الخشب والمرجان. وفي مبادلتهم التجارية استعمل الحماديون أثناء حكمهم العملة الفاطمية ما عدا الأمير يحيى بن العزيز الذي استحدث السكة لأول مرة، فوضع اسم الخليفة العباسي المقتفي مكان الخليفة الفاطمي بمصر، وكتب في جهة من دائرة الدينار ما يلي: "اتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله. ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون". وتحتها "لا اله إلا الله محمد رسول الله يعتصم بحبل الله يحيى بن العزيز بالله الأمير المنصور". وفي دائرة الوجه الآخر: "بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالناصرية سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة".

وتحت "الإمام عبد الله المقتفي لأمر الله أمير المؤمنين العباسي". وكانت النقود الفاطمية مصنوعة من الذهب والفضة، تشتمل النقود الذهبية على الدينار ونصف الدينار وربع الدينار وثمان الدينار، أما الفضية منها فتحتوي على الدرهم ونصف الدرهم وربع الدرهم وثمان الدرهم. أما فيما يتعلق بالأوزان والمكاييل والمقاييس التي كانوا يستعملونها، فيمكن ذكر أهم أوزانهم وهي: المثقال والدرهم والصنجة والوقية والرطل والقنطار. وفيما يتعلق بالمكاييل المستعملة فهناك: القادوس والصحفة والقفيز والمد. وبالنسبة للمقاييس كانوا يستعملون الزوج. ويقول البكري في هذا الموضوع عن قلعة بني حماد أنها: "تمصرت عند خراب

القيروان، انتقل إليها أكثر أهل إفريقية. وهي اليوم مقصد التجارة، وبها تحل الرجال من العراق والحجاز ومصر والشام وسائر بلاد المغرب".

كما قال صاحب كتاب الاستبصار عن بجاية: "إن بها مرسى كبير يحط فيها سفن الروم وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرف بلاد مصر وبلاد اليمن والهند والصين وغيرها". وقال الإدريسي عن مدينة قسنطينة "إن بها أسواقا وتجارا وأهلها مياسير ذوو وأموال وأحوال واسعة ومعاملات مع العرب". كما قال عن مدينة تيهرت "بها ناس جمل من البربر، ولهم تجارات وبضائع وأسواق عامرة". أما مدينة الجزائر فقال عنها أنها "عامرة أهلة وتجارتها مربحة وأسواقها قائمة وصناعتها نافقة...". ولتسهيل المواصلات الداخلية قام الحماديون بشق الطرق وتعبيدها، وكانت تربط كل من قلعة بني حماد وبجاية وقسنطينة وعنابة وغيرها من مدن المغرب الأوسط.

ويصف لنا الإدريسي كيف كانت الطرق في عهدهم حيث يقول: "كانت ثلاث طرق رئيسية تخرج من قلعة بني حماد بالإضافة إلى الطريق التي تؤدي إلى بجاية. اثنتان تتجهان نحو القيروان والثالثة نحو تونس. وكانت خمس طرق تخرج من المسيلة، طريقان تؤديان إلى القيروان والأخرى إلى تيهرت وسطيف وتنس، وطريق يتجه إلى مرسى الدجاج وطريق يؤدي إلى الجزائر".

الحياة الاجتماعية والدينية:

أما المجتمع الحمادي فكان يتكون من عدة قبائل منها بلكانة وكتامة وزناتة وبني هلال، هذا بالإضافة إلى أقلية من الأجانب منهم العرب والأندلسيين والنصارى واليهود والعبيد. وكانت قبيلة بلكانة الصنهاجية التي ينتمي إليها الحماديون تمتد أراضيها من شرشال إلى مرسى الدجاج، ومن وادي الشلف إلى القبائل الكبرى، ومن وادي الشلف إلى ناحية الحضنة. أما قبيلة كتامة كما ذكر الإدريسي، فكانت تمتد عمارتها إلى أن تجاوز أرض القل وبونة، ويسكن أهلها بجبال بجاية وايكجان وسطيف وجيجل والقل وقسنطينة.

وفيما يتعلق بقبائل زناتة فكانت تسكن الأوراس ومسيلة وبسكرة وباغلية وطبنة ونقاوس وبين تيهرت وتلمسان، ومن قبائل زناتة الرئيسية يمكن ذكر: هواره وأوربة ونقاوس وقهودة ولواتة ومطغرة وبنو بلومي ومغراوة وبنو راشد. أما بنو هلال فاستوطنوا في البداية بالزاب والجزائر وقلعة بني حماد ثم تشتتوا. وكان الحماديون يسكنون في بيوت مبنية بالحجارة وتحيط بمدفهم أسوار لها عدة أبواب فمثلا كان لبجاية سبعة أبواب، ومن هذه المدن يمكن ذكر قلعة بني حماد وبجاية وقسنطينة وآشير ومليانة وتبسة وبسكرة وميلة

وباغاية وتيجيس. وقسمت المدن الكبرى إلى أحياء، فمن أحياء بجاية نذكر: حي اللؤلؤة، وباب البحر، والمذبح تتوفر على مرافق عامة كالحمامات والدكاكين والمساجد والفنادق والقصور وصهاريج وآبار وعيون يستهلك منها سكانها المياه، أما المقابر فكانت تقع في أغلب الأحيان خارج المدن توجد بالقرب من الأبواب الرئيسية. وقد وصفها الجغرافي الكبير الإدريسي كالآتي: "بجاية في وقتنا هذا 548 هـ، مدينة المغرب الأوسط، وعين بلاد بني حماد والسفن إليها مقلعة وبها القوافل منحنة والأمتعة إليها وبحرا مجلوبة والبضائع نافقة وأهلها مياسير تجار. وبها من الصناعات ما ليس بكثير من البلدان، وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق وبها تحمل الشدوذ وتباع البضائع بالأموال المقنطرة. ولها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودين كثيرا والتين وسائر الفواكه بها ما يكفي منها لكثير من البلاد، وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والحراي لأن الخشب في أوديتها وجبالها كثير موجود، ويجلب إليها من أقاليمها الزيت البالغ الجودة والقطران، وبها معادن الحديد موجودة وممكنة وبها من الصناعات كل غريبة ولطيفة وعلى بعد ميل منها نهر يأتيها من جهة الغرب من نحو جبال جرجرة وهو نهر عظيم يجاز عند فم البحر بالمراكب وكلما بعد عن البحر كان مأؤه قليلا.

ومدينة بجاية قطب لكثير من البلاد وهي التي عمرت بخراب القلعة التي بناها حماد". وكان المجتمع الحمادي متكون من عدة مذاهب، فمنهم السنيين والشيعة والاباضيين. فقبيلة زناتة سنية، وقبيلة كتامة شيعية، وسكان باغاية وقهودة وسدراتة الموجودة بالقرب من ورقلة إباضية، إلى جانب هذه الطوائف المسلمة كان يقطن بمدينة بجاية وقلعة بني حماد أقلية من الأجانب المسيحيين واليهود لهم كنيسة يؤدون فيها صلواتهم. ورغم اختلاف أجناسهم ومللهم إلا أنهم كانوا يعيشون في سلام ووئام وكانت تسود بينهم علاقات حسنة.

الحياة الثقافية والعمرانية :

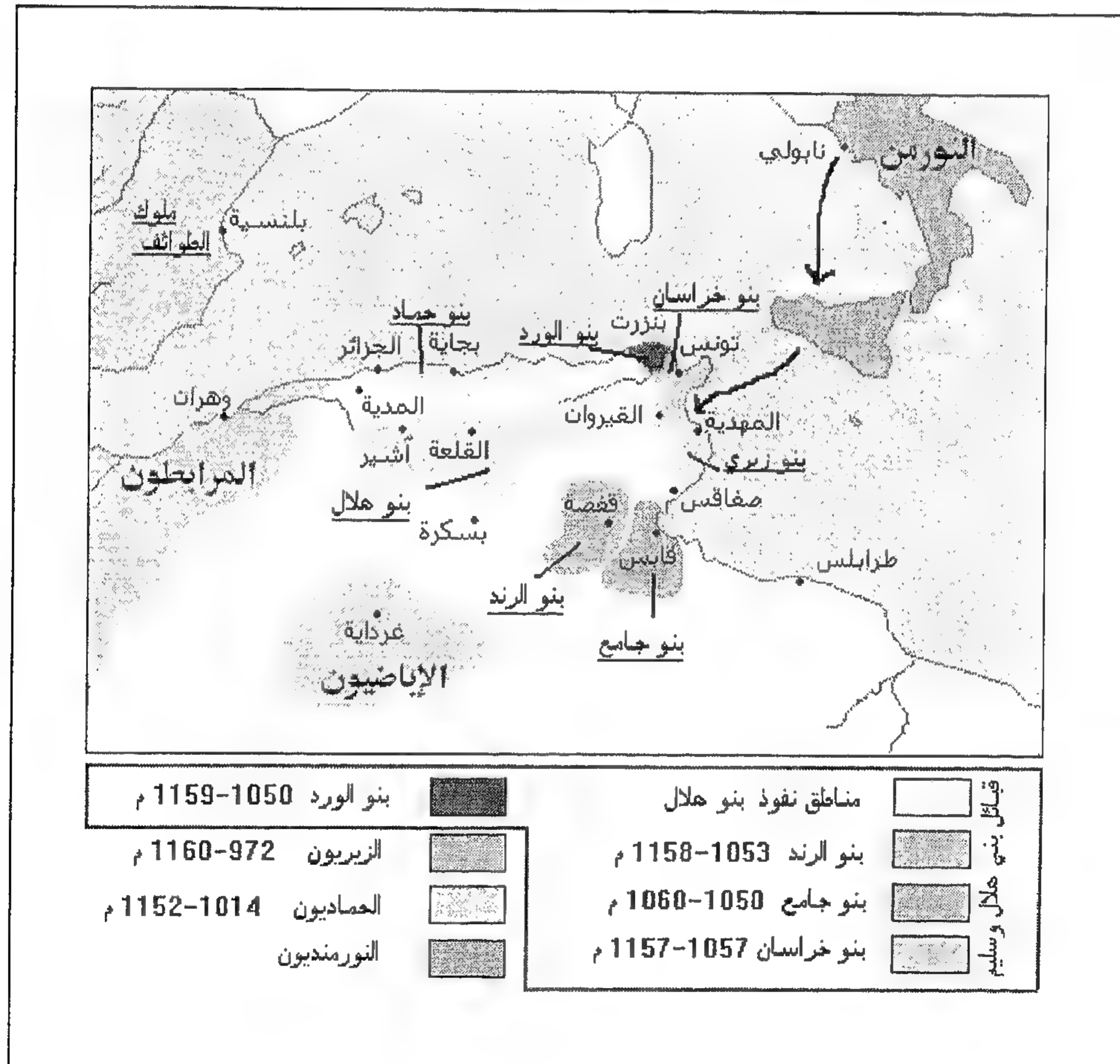
عرفت الحياة الثقافية بفضل اعتناء الملوك الحماديين بها ازدهارا كبيرا في مختلف العلوم فأقبل عليها العلماء من كل جهة وانتعشت بذلك الثقافة في أوساط الجماهير الشعبية فارتفع مستواهم العلمي وأسست بها مدارس علمية وزوايا اكتظت بالطلاب من مختلف الجنسيات حتى كان العمي ينالون حظهم منها، وأنجبت شعراء وأدباء وفقهاء وفلاسفة وأطباء كبار، منهم من كان يجمع في عقله عدة علوم، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشعراء عبد الكريم النهشلي، وأبو محمد عبد الله بن محمد التنوخي المعروف

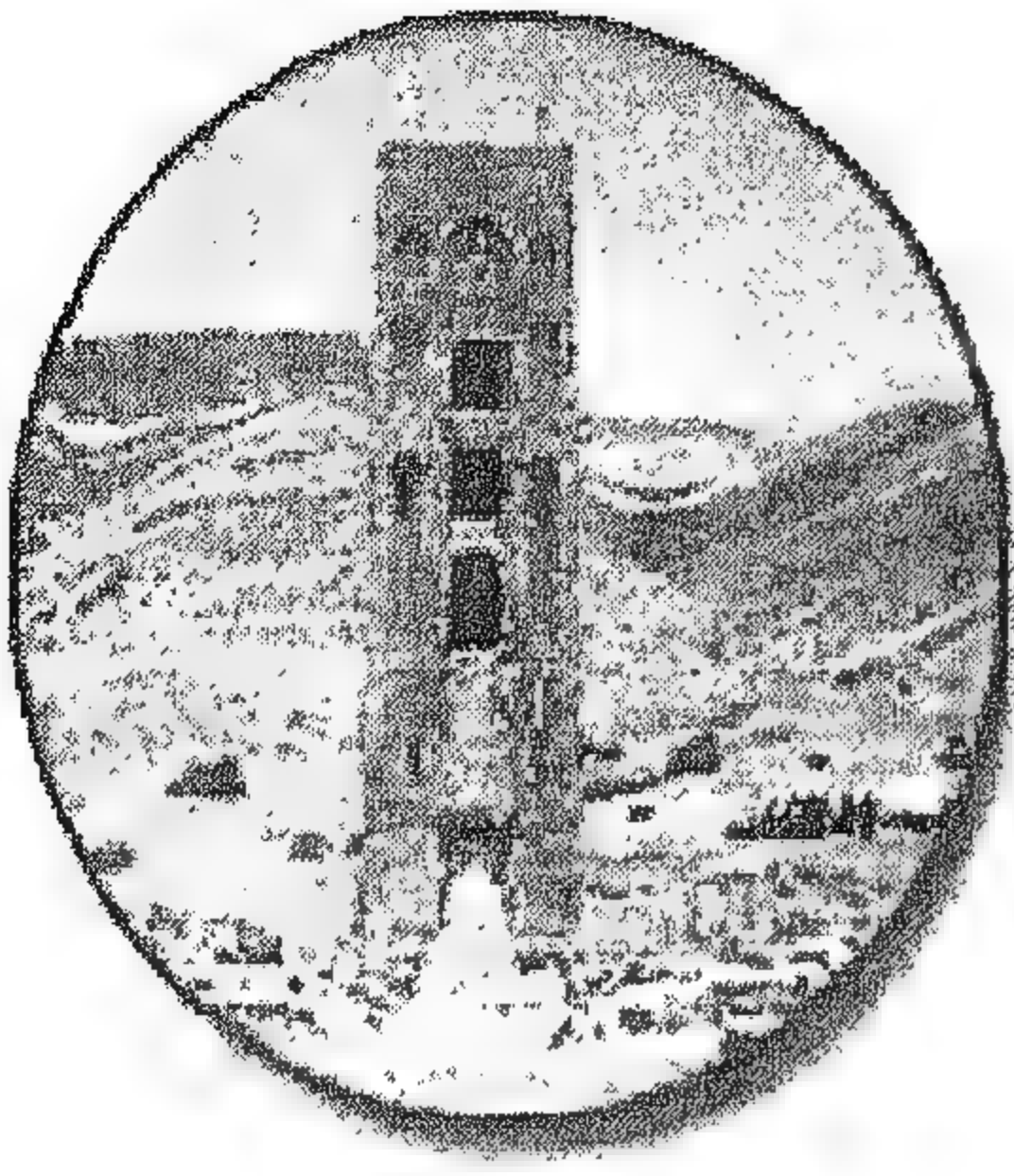
بابن قاضي ميله، ومحمد بن حسين الطبري المتوفى سنة 394 هـ / 1004م، وعبد الملك أبو مروان الطبري (396 - 457 هـ / 1006 - 1065م)، وأبو سهل الخشني، وأبو الطاهر عمارة بن يحيى الشريف الحسني، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن زكريا القلعي الأصم، وعلي بن إسماعيل القلعي المعروف بالطميش، والعدل أبو الفضل بن لادخان عطية بن علي الطبري القيرواني، وأبو الحسن الأشعري الجزائري، وابن أبي المليح الذي كان شاعرا وطيبا، وعبد الله بن سلامة، وابن البدوخ الطيب، وحماد بن علي الملقب بالبين، وعلي بن مكوك التطيبي، ويوسف بن المبارك، ومحمد بن البين، وأبو حفص عمر بن فلفول، وعلي بن الزيتني، والحسن بن محمد التميمي المعروف بابن زبيب (380 - 430 هـ / 990 - 1039م)، وابن الفضل النحوي (433 - 513 هـ / 1041 - 1119م)، وعبد الجبار بن حمديس (447 - 527 هـ / 1055 - 1133م)، وأبو علي حسن ابن رشيق المسيلي (390 - 463 هـ / 1000 - 1071م) الذي يعد أكبر شاعر العصر الحمادي.

ومن الأدباء الذين اشتهروا في النقد الأدبي نذكر النهشلي، وابن رشيق، ومحمد بن حماد الصنهاجي، وأبو علي ابن الزبيب، وأبو حفص عمر بن فلفول، وأبو القاسم عبد الرحمن القلي. أما في النحو واللغة نذكر كل من الشيوخ ابن أبي سهل الخشني، وعبد الكريم النهشلي، وأبو القاسم يوسف البسكري - (403 465 هـ)، ويحيى بن عبد المعطي النحوي، والحسن بن علي التهارقي المتوفى سنة 501 هـ. ومن علماء الدين والفلسفة نذكر الفقيه الفضل بن سلمة البجائي المتوفى سنة 319 هـ، وأبو عبد الملك البوني المتوفى حوالي سنة 440 هـ، وأبو بكر بن يحيى الوهراني المتوفى سنة 430 هـ، وأبو علي حسن بن علي بن محمد، وأبو مدين شعيب بن الحسين، وأبو محمد الأشيري، وابن الرمامة (478 - 567 هـ)، ويوسف الورجلاني (500 - 570 هـ)، وأحمد الداودي التلمساني وكثيرون هم. هذا، بالإضافة إلى المؤرخين والأطباء والجراحين والصيدلة والفلكيين والرياضيين، نذكر منهم أبو عمرو الوهراني الذي كان في نفس الوقت فقيها وطيبا ماهرا، وكذلك أبو زكريا يحيى بن أبي بكر الورجلاني الذي يعد من بين أشهر المؤرخين في عهد بني حماد، فتركوا مؤلفات وبصمات في التاريخ الجزائري والإسلامي وقدموا لأوروبا طبقا من ذهب فتحت به أعينها على الدنيا.

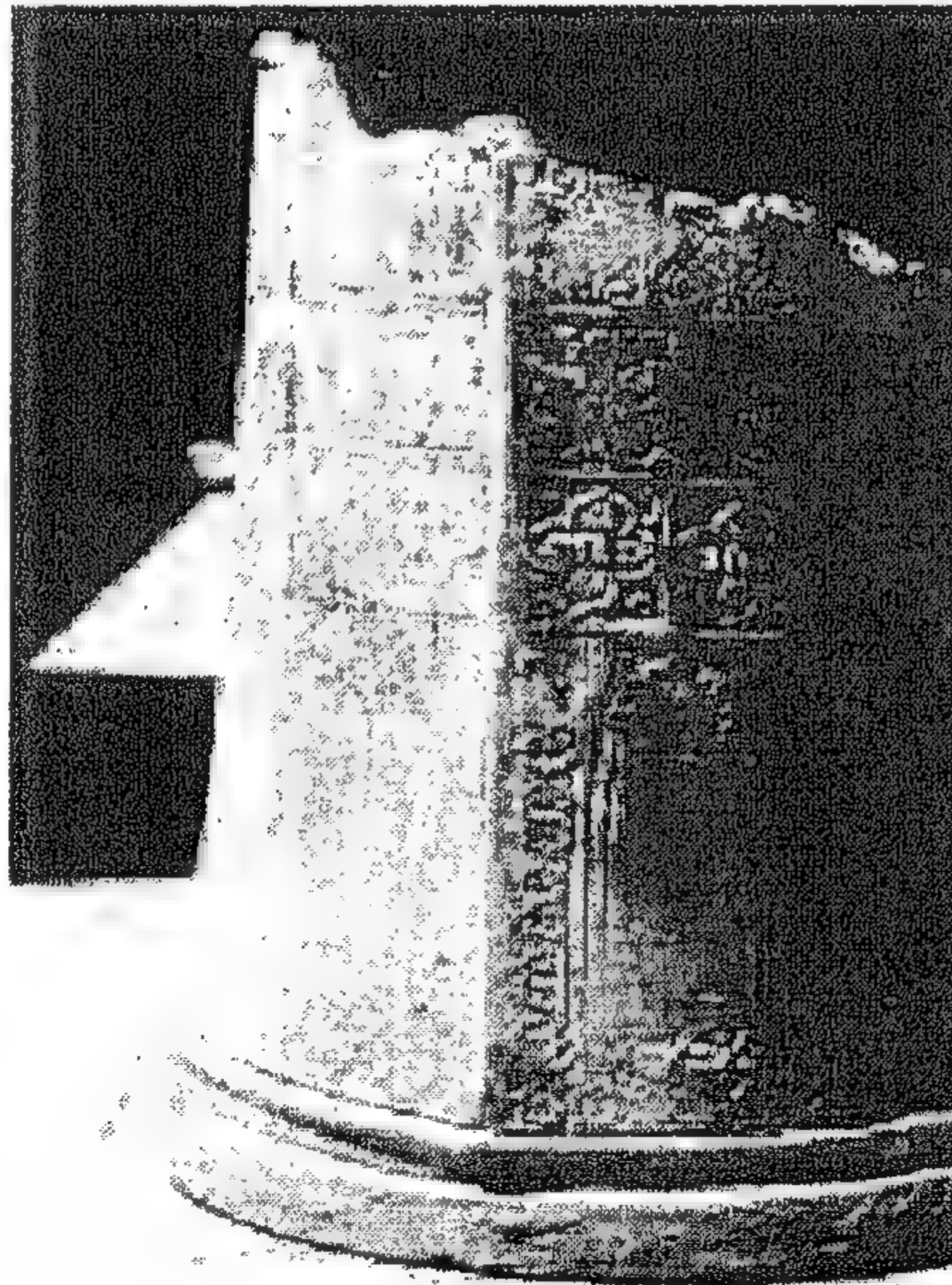
ومن بين أشهر خريجي مدارس بجاية نذكر القائد العظيم للموحدين عبد المؤمن بن علي، والمهندس الإيطالي الشهير ليوناردو البيشي ناقل علم الجبر والحساب والهندسة والأرقام العربية إلى أوروبا، حيث قام بجمع كل المعلومات التي تعلمها ببجاية ثم دونها في عدة كتب ونشرها في إيطاليا، مما كان له أكبر دور على

النهضة فيها ثم في أوروبا. كما اهتم الحماديون بالعمران والفنون، فشيدوا المباني في مختلف المناطق التابعة لدولتهم مثل المسيلة وبجاية وقسنطينة وسطيف وبسكرة ومدينة الجزائر والمدينة ومليانة، فبنوا القناطر والحدائق والمساجد والقصور واعتنوا بزخرفتها حتى أصبحت بجاية عاصمة الحماديين أهم مدينة في المغرب العربي. وكان النورمان الأوروبيون معجبين بالعمران الحمادي فبنوا في مدينتهم صقلية قصورا على شكل قصور بجاية. ومن القصور التي كانت موجودة في ذلك الوقت نذكر المنار وأميمون والبحر والكوكب والرياض وبلارة والسلام، ومن أشهرهم قصر اللؤلؤة. وللأسف لم يبق من هذه المباني الكبيرة والجميلة إلا بعض الأطلال في مدينة بجاية وقلعة بني حماد التي لازالت شاهدة إلى اليوم على عظمة الدولة الحمادية.





قلعة بني حماد



بعض الآثار المتبقية من الفترة الإسلامية

دولة المرابطين

430 هـ - 541 هـ

1038 م - 1147 م

عبد الله بن ياسين:

يعود أصل المرابطين إلى قبيلة صنهاجة البربرية استوطنوا الصحراء الكبرى التي كانت تقطن بها قبائل لمتونة ومسوفة وكدالة. وتأسست دولة المرابطين في منطقة الصحراء الغربية على يد قبيلة لمتونة التي كان رجالها يستعملون اللثام بحيث لا يترعونه مطلقاً، ولهذا أطلق عليهم اسم الملتثمون ومن إخوانهم اليوم التوارق، وهم من البدو منهم الرحل والمستقرين اعتمدوا في حياتهم على الإبل والماشية والتجارة مع دول إفريقيا السوداء (النيجر، السنغال، السودان)، ويرجع الفضل إليهم في نشر الإسلام في هذه البقاع.

وبلغ الانحلال الخلقي والفساد منتهى الخطورة عندما تقلد الأمير يحيى بن إبراهيم الكدالي إمارة الملتثمين، فأناوب ابنه إبراهيم ثم سافر سنة 428 هـ / 1037 م إلى المشرق لأداء فريضة الحج وطلب العلم، وعند عودته مر بالقيروان واتصل بالفقيه أبي عمران الفاسي إمام المذهب المالكي فتزود عنه علماً، وطلب منه أن يبعث معه فقيهاً من تلاميذه ليعلم الملتثمين في شؤون دينهم، فلم يقبل أي تلميذ من تلاميذه الرحيل معه، فكتب له رسالة إلى أحد تلاميذه القدماء وجاج بنو زلو الذي أسس مدرسة لدارسة العلوم الإسلامية ببلدة نفيس، ولما وصلته الرسالة عرضها على تلاميذه وتطوع عبد الله بن ياسين الجزولي لهذه المهمة، وهو عالم فاضل من أصل صنهاجي شديد التدين ورجل ميدان يعرف جيداً المنطقة.

وعندما وصل عبد الله بن ياسين إلى قبيلة لمتونة صحبة يحيى سنة 430 هـ شرع في مهمة الوعظ والإصلاح، ودعى السكان إلى الامتثال لأوامر الله واجتناب المحرمات، فمنع عليهم الزواج بأكثر من أربعة نساء وأمرهم بالصلاة في وقتها وحارب المفسدين من السراق والزناة، وكان رجلا متقشفا في اللبس والمأكل. ولما رفض اللمثنيون دعوته رحل عنهم رفقة الأمير يحيى بن إبراهيم، وانضم إليهم سبعة من أشرف القبيلة وذهبوا إلى نهر النيجر، وهناك أقاموا رباطهم للتعبد ومنه استمدوا اسمهم بالمرابطيين فتدربوا على فنون القتال، وقرروا آنذاك بناء دولتهم حسب المذهب المالكي. ولما شاع أمرهم بين المثلثين توافدوا عليهم حتى بلغ عددهم ألف رجل، ثم شرع ابن ياسين في تعليمهم وتدريبهم حتى قبلوا دعوته عن إقناع حينئذ طالبهم بالخروج معه للجهاد، وقبل ذلك وجه ابن ياسين إنذارا للمثلثين بعد أن دعاهم للتخلي عن منكراتهم. ولما أعرضوا عن دعوته قرر محاربتهم وخرج رفقة أنصاره سنة 434 هـ / 1042م بجيش قوامه ثلاثة آلاف محارب، فبدأ باللمتونيين ثم المسوفيين حتى خضعوا جميعا بالقوة لابن ياسين.

وبعد وفاة يحيى بن إبراهيم الكدالي سنة 440 هـ / 1048م تعرض عبد الله بن ياسين إلى مشاكل سياسية حول السلطة مع أعيان قبيلة كدالة اضطر على إثرها إلى مغادرتهم والتوجه نحو قبيلة لمتونة ليستجير برئيسها يحيى بن عمر اللمتوني الذي خلف فيما بعد يحيى بن إبراهيم الكدالي في القيادة. وكانت آنذاك عدة قبائل تعيش القهر والفساد، فكتب إليه سكانها من فقهاء سلجماسة يطالبون منه التدخل لوضع حد لمظالم وفساد حكام بني وانودين الخاضعين لهم، فزحف عليهم عبد الله بن ياسين رفقة يحيى بن عمر واستولوا على سلجماسة سنة 445 هـ / 1053م وقتلوا أميرها مسعود بن وانودين رئيس قبيلة مغرواة الزناتية، ثم استولوا على درعة وواصلوا زحفهم على ناحية السودان حتى احتلوا مدينة أوداغست سنة 446 هـ / 1054م.

لكن المغراويين استعادوا من بعد سلجماسة وقتلوا فيها من كان موجودا من المرابطين، وعندما طلب عبد الله بن ياسين من المثلثين أن يعودوا لغزو سلجماسة رفضت قبيلة كدالة ودخلت في حرب مع قبيلة لمتونة قتل أثناءها يحيى بن عمر اللمتوني سنة 447 هـ / 1055م، فخلفه على القيادة أخوه الأمير أبو بكر بن عمر، وكان عبد الله بن ياسين في هذه الأثناء يزحف على سلجماسة فاستولى عليها من جديد، وعندما وصله نبأ مقتل يحيى بن عمر اللمتوني بايع أبا بكر. وابتداء من سنة 449 هـ / 1057م باشر

الملثمون في غزو جنوب المغرب الأقصى، فخرج أبو بكر بن عمر بجيش كبير رفقة عبد الله بن ياسين واستولى صحبة القائد ابن عمه يوسف بن تاشفين على بلاد السوس سنة 450 هـ / 1058م وأخضع أهلها المصامدة، ثم زحف على تارودانت وأغمت وتادلا واستولى عليهم وأقر بهم مذهب مالك، وحاربوا الشيعة الذين كانوا متواجدين بها.

وعندما بسط المرابطون نفوذهم على هذه الأقاليم حاربوا قبائل بورغواطية التي كانت تعتنق مذهباً مخالفاً لدين الإسلام ابتدعه رجل يهودي وكانت الحرب عنيفة بين الجانبين استشهد على إثرها الفقيه عبد الله بن ياسين سنة 451 هـ / 1051م، وبعد وفاته عين مكانه سليمان بن حدو ولكنه لم يعيش طويلاً إذ قتل بدوره في إحدى المعارك. وبعد انسحاب الأمير الحمادي بلكين بن محمد من فاس كما ذكرنا سابقاً عاد إليها يوسف بن تاشفين رفقة جيشه، وكان أمير فاس وقتئذ معنصر بن المعز بن زيري بن عطية المغراوي فانتصر على المرابطين، لكن يوسف بن تاشفين تمكن من الدخول إلى مدينة فاس صلحاً سنة 455 هـ بعد أن فر منها أميرها معنصر. استأنف من بعد المرابطون حربهم ضد البرغواطيين وأحرزوا عليهم بعض الانتصارات، ثم عاد أبو بكر بن عمر إلى مقر إماراته بأغمت أين أمر سنة 462 هـ / 1070م بتأسيس مدينة مراكش كعاصمة لدولة المرابطين. وقعت من بعد فتنة بين قبيلتي لتونة ومسوفة الصنهاجيتين اضطرت على إثرها أبو بكر بن عمر مغادرة أغمت والعودة إلى الصحراء لحل النزاع وإصلاح ذات البين، واستخلف مكانه ابن عمه يوسف بن تاشفين وأوصاه بمواصلة الفتوحات ومحاربة قبائل زناتة المناهضة لدعوتهم، فاعتنى هذا الأخير بتنظيم أمور الدولة وتقوية جيشه، وفي سنة 464 هـ / 1072م زحف بن تاشفين على ملوية وأخضعها لنفوذه.

ولما أحمد أبو بكر بن عمر الفتنة في الصحراء وصلح أحوال الرعية عاد سنة 464 هـ / 1072م إلى الشمال، فاستقبله يوسف بن تاشفين في جيش عظيم تمكن من خلاله السيطرة على عدة أقاليم، فأدرك أبو بكر بن عمر قدرة هذا الرجل في القيادة، فتنازل ليوسف بن تاشفين عن ولاية المغرب وعاد هو بنصف الجيش إلى الصحراء وواصل جهاده في نشر تعاليم الإسلام الصحيحة، كما تمكن من فتح بلاد السودان حتى توفي سنة 480 هـ.

يوسف بن تاشفين:

ولما تولى بن تاشفين ولاية المغرب اتخذ من مراكش عاصمة لدولته، وشرع في تنظيم جيشه الذي بلغ مائة ألف جندي زحف به على مدينة فاس فحاصرها ثم فتحها عنوة سنة 467 هـ / 1075م، وواصل جهاده حتى استولى على الريف ومدينة طنجة سنة 470 هـ / 1078م ثم سبتة. ولما بسط نفوذه على المغرب الأقصى ولى عليها ولاة، ثم كلف قائده مزدي التكلاني سنة 472 هـ / 1080م بفتح إمارة تلمسان التي كان يحكمها آنذاك الأمير المغراوي العباس بن بجي لكن المدينة استعصت عليه عندئذ عاد مزدي إلى مراكش، فقاد يوسف بن تاشفين حملة ثانية رفقة جيشه استولى في طريقه على مليلة ووجدة ثم دخل إلى المغرب الأوسط واستولى على تلمسان عنوة سنة 474 هـ / 1081م وقتل أميرها العباس بن بجي والكثير من رجاله، وبهذه البلدة اختط مدينة تاجرارت، ومن تلمسان توجه إلى أعماق أراضي المغرب الأوسط واستولى في طريقه على بلعباس ووهران والشلف والتنس وأخيرا بلغ مدينة الجزائر وفتحها سنة 474 هـ / 1082م، لكن تجنبنا للدخول في نزاع مع الحماديين فضل العودة إلى المغرب الأقصى. وأثناء عودته مر على تلمسان وعين عليها محمد بن تينعمر، ثم عاد إلى عاصمته مراكش فدخلها سنة 475 هـ / 1083م.

فتح الأندلس:

لم يكن فتح الأندلس رغبة من يوسف بن تاشفين وإنما بطلب من سكانها لمحاربة النصارى بقيادة ألفونس السادس ملك قشتالة. وللعلم أن الأندلس بعد سقوط الخلافة الأموية سنة 407 هـ / 1016م كانت تعيش في تلك الفترة فوضى سياسية بحيث كانت مقسمة إلى عدة إمارات تتصارع فيما بينها وكل طائفة منها يحكمها شبه ملك عرفوا بملوك الطوائف، وكان هؤلاء الملوك المتنازعون يحاول كل منهم توسيع رقعة مملكته على حساب الآخر مستعينين بعضهم على بعض بأعداء دينهم من النصارى، مما شجع الملك ألفونس السادس وحليفه ساشو الثاني ملك أراغون على فرض سيطرتهم على هؤلاء الملوك وأثقلهم بالضرائب حتى توصلوا إلى احتلال مدينة طليطلة سنة 478 هـ / 1085م وطرد ملكها يحيى بن ذي النون. ورغم نداءات بعض أشراف المدينة ومنهم القاضي أبو الوليد الباجي لتوحيد الصفوف ضد النصارى إلا أنها باءت بالفشل، حينئذ قرر المسلمون المخلصون من بني الأندلس

وعلى رأسهم المعتمد أمير اشبيلية الاستنجد بدولة المرابطين، ولما سمع أحد مستشاريه بهذا المشروع حذره من ذلك فقال المعتمد قولته المشهورة: "لأن أكون سائق جمال في صحراء إفريقية خير من أن أرعى الخنازير في قشتالة".

ولما وصل الوفد المبعوث إلى المغرب الأقصى طلب يوسف بن تاشفين بالتدخل لانقاذ الأندلس، فقبل هذا الطلب على شرط تسليمه الجزيرة الخضراء ليتخذها مركزا لجيوشه وذلك ما تم، عندئذ عبر بن تاشفين رفقة جيشه مضيق جبل طارق وساعده في مهمته المعتمد، وعندما نزل بالأندلس توجه للقاء جيش ألفونس، وفي سنة 479 هـ / 1086م اصطدم الجيشان بسهل زلاقة في معركة عنيفة كان النصر فيها حليف بن تاشفين الذي كبد عدوه خسائر كبيرة في الأرواح لم ينج منها إلا ألفونس السادس مع قليل من جنده وهذا رغم كثرة عددهم وعدتهم. فوحد بن تاشفين ملوك الطوائف ثم عاد إلى مراكش، ولما أعاد الإسبان هجماتهم على المسلمين استنجد به المعتمد من جديد، فنظم بن تاشفين حملة ثانية إلى الأندلس سنة 481 هـ - قضى أثناءها على بقايا جيوش النصارى التي كانت تضايق سكان مرسية وبلنسية وغيرها من الأقاليم. ولما واصل ملوك الطوائف عبثهم وصراعاتهم فيما بينهم والتحالف مع النصارى للاستمرار في حكمهم، تيقن بن تاشفين أنهم غير أهل للدفاع عن الأندلس حينئذ قرر نزعهم وحرر باقي الأقاليم التي كانت خاضعة لحكم النصارى، ثم ضم الأندلس لحكم المرابطين المباشر وعين عليها نائبه القائد سير بن أبي بكر.

ورجع يوسف بن تاشفين إلى المغرب الأقصى أين توفي هذا القائد العظيم الملقب بأمير المسلمين سنة 500 هـ / 1106م عن عمر يناهز مائة عام، قضى معظمه في الجهاد في سبيل الله وتوحيد صفوف المسلمين ونشر تعاليم الإسلام الصحيحة ولازال قبره إلى يومنا هذا متواجدا بمدينة مراكش المغربية.

خلفاء بن تاشفين:

فخلفه ابنه علي بن يوسف في سن 23 سنة، وكان أشبه بأبيه فسار سيرته وقام بإصلاحات كبيرة في شؤون الدولة فازدهرت الثقافة وعم العدل، واضطر مرات عديدة للدخول إلى الأندلس ومجابهة

النصارى، ففتح مدينة قشتالة وواصل زحفه على البرتغال فاستولى على لشبونة وغيرها من المدن حتى توفي سنة 537 هـ. ومن بعده دخل المرابطون مرحلة الضعف في عهد تاشفين بن علي، وظهرت في تلك الفترة جيوش الموحدين بقيادة عبد المؤمن تزحف على أقاليم المرابطين ووصلت حتى مدينة تلمسان وهزمت جيش تاشفين بن علي الذي قتل سنة 539 هـ. وكان قد ولى قبل وفاته ابنه إبراهيم على العرش إلا أنه لم يكن قادرا على الحكم، فترعه المرابطون وولوا مكانه اسحق بن علي بن يوسف، ولكن الموحدين في تلك الفترة كانوا قد بلغوا ذرواتهم، فزحفوا على مدينة فاس واستولوا عليها سنة 540 هـ، ثم سقطت من بعدها مراکش التي تحصن بها المرابطون سنة 541 هـ وقتل فيها إسحاق بن علي وانتهت بذلك دولة المرابطين. وفيما يلي أسماء الأمراء المرابطين الذين تداولوا على الحكم:

- (1) أبوبكر بن عمر: 447 - 453 هـ.
- (2) يوسف بن تاشفين: 453 - 500 هـ.
- (3) علي بن يوسف: 500 - 537 هـ.
- (4) تاشفين بن علي: 537 - 539 هـ.
- (5) إبراهيم واسحق بن علي: 539 - 541 هـ.

الأعمال الحضارية لدولة المرابطين:

يرجع الفضل للمرابطين في اتخاذ مذهب مالك كمذهب رسمي للدولة، ولو أن هذا المذهب دخل للمغرب العربي قبلهم على يد طلبة العلم أمثال وجاج بن زلو وأبي عمران الفاسي والقاضي عياض وكلهم درسوا على أيدي فقهاء الأندلس الذين كانوا على المذهب المالكي، ثم عمم على المغرب الأقصى وغرب الجزائر في عهد المرابطين، وساعدهم في القضاء على الشيعة وتوحيد المغاربة تحت سلطة مركزية موحدة. هذا إلى جانب دورهم الكبير في نشر الإسلام في ربوع إفريقيا السوداء (السودان، السنغال والنيجر)، والدفاع على حرمة المسلمين في الأندلس التي كانت مهددة بالسقوط على يد النصارى وتأثروا بحضارتهم واستفادوا منها في بناء المغرب.

وكان نظام حكمهم وراثيا يعتمد على القرآن والسنة، ويلقب الملك المرابطي نفسه بأمر المسلمين يساعده في تسيير شؤون دولته مجلس شوري يتكون من الفقهاء والأعيان، كما ينوب عنه وزراء لكل واحد منهم اختصاصه وكتاب وقضاة وولاة وموظفين وشرطة وقادة عسكريين، وامتدت المملكة المرابطية من أرض السنيغال إلى الأندلس ومن المحيط الأطلنطي إلى تلمسان، كما قسموا بلاد المغرب إلى ثماني ولايات وهي: مراكش (العاصمة)، وسلجماسة، ودرعة، فازاز، ومكناس، وطنجة، وسبتة، وتلمسان. أما الأندلس فكانت مقسمة في عهدهم إلى خمس ولايات وهي: قرطبة (العاصمة)، غرناطة، واشبيلية، ومرسية، وبلترية. فتميز عهدهم بالاستقرار والهدوء والأمن والعدل بحيث ألغى يوسف بن تاشفين الضرائب التي لم يقررها الشرع الإسلامي وفرض بدلها الزكاة، وكانت أموال الدولة تجبى منها ومن الأعشار والأحماس والغنائم وجزية أهل الذمة، لكن بعد فتح الأندلس واتساع رقعة الدولة المرابطية اضطر يوسف بن تاشفين إلى تحصيل الأموال من اليهود، وفرض على سكان المغرب والأندلس أتاوات للمساهمة في أعمال الجهاد، كما فرض من بعده ابنه علي بن يوسف رسوما على مختلف السلع والصنائع. ورغم قوة دولتهم ونفوذهم الواسع إلا أنهم بقوا محافظين على مظاهر البداوة وخاصة القائد العظيم يوسف بن تاشفين الذي كان متواضعا في ملبسه ومأكله ومظهره.

كما ازدهرت في عهدهم النشاطات الثقافية والعلمية، فبنوا المساجد والمدارس تخرجوا منها علماء كثيرون في شتى الميادين، ومن المواد التي كانت تدرس آنذاك العلوم الدينية واللغوية والفلك والطب والصيدلة وغيرها، وأشهر جامعتها كانت توجد بمراكش وتلمسان وجامع القرويين بفاس. كما أحسنوا تسيير شؤون الدولة والرعية فكانت أيامهم أيام رخاء وأمن ولاسيما في عهد الأمير يوسف بن تاشفين فقد أجمع المؤرخون على فضله وتقواه حتى أنهم قالوا: لم يكن في عصره نفاق ولا ظلم وكانت المرأة في زمنه تسير وحدها حاملة الذهب، فتجول أقطار المغرب وأفريقية لا تجد من يعترض سبيلها أو من يمسه بسوء. وكونوا جيشا بریا وبحريا قويا ومنظما تنظيما محكما كان من أقوى جيوش عصره استطاعوا بفضلهم الدفاع عن مملكتهم وتحرير الأندلس.

ورغم اتساع نفوذهم بقوا معترفين بسيادة الخلافة العباسية على الأمة الإسلامية ولو أن هذا الإجراء كان شكليا أكثر منه واقعية، بحيث كانت النقود يكتب عليها اسم الخليفة العباسي إلى جانب أمير المرابطين، ففي عهد يوسف بن تاشفين كان الدينار المرابطي يكتب عليه ما يلي: لا اله إلا الله وتحتها

أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، وفي الدائرة الثانية: الأمير عبد الله أمير المؤمنين العباسي وتاريخ الضرب. وكانوا يعينون في الوظائف السامية للدولة من قضاة وكتاب الرجال الأكفاء ذوي الخبرة والعلم، وأغلبيتهم كانوا من الأندلس نذكر منهم عبد الرحمن بن اسباط، وأبو بكر بن القصيرة اللذان كانا من كتاب يوسف بن تاشفين، أما الولاة فكان أغلبيتهم يعين من قبيلة لمتونة ويتمتعون بسلطة واسعة في مقاطعاتهم.

كما ساد الرخاء الاقتصادي بفضل عنايتهم بالفلاحة والتجارة مع الأندلس ودول إفريقيا السوداء وذلك ما شهد عليه العلامة الإدريسي، وذكر ابن غازي عن أحياء مكناس: "كانت هذه المواضع كلها في غاية من الخصب وكثرة المياه والأشجار وكان أهلها آمنين مطمئنين في عيش رغد ونعمة تامة، منذ أن ملك أمراء المسلمين بنو تاشفين". واهتموا بالعمارة والفن وخصوصا بناء المساجد وزخرفتها والقصور والقلاع الحصينة، وساعدهم في ذلك سكان الأندلس من ذوي الاختصاص والخبرة في الفن والعمارة، ولذلك نجد الفن المعماري في عهد المرابطين متأثرا بهندسة غرناطة وقرطبة، ومن أهم أعمالهم في هذا الميدان بناء مدينة مراكش بالمغرب الأقصى، أما في الجزائر فقد شيدوا كلا من الجامع الكبير بالجزائر العاصمة الذي بناه يوسف بن تاشفين عام 460 هـ، والمسجد الأعظم بتلمسان الذي أمر ببنائه الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين سنة 530 هـ / 1136م، والجامع الكبير بندرومة، كما أسسوا مدينة تاجرات بضواحي ندرومة والتي كان يسكنها الجند وأصحاب السلطان، هذا بالإضافة إلى تأسيس العديد من القصور والمباني بتلمسان. أما الميدان الفكري فقد طغى عليه الفقه المالكي لكن احتكاكهم بعلماء الأندلس ساعدهم على البروز في الميادين الأخرى كالأدب والتاريخ والطب والفلك الخ.

العلامة أبو عبد الله محمد الإدريسي:

ومن أبرز علماء هذا العصر في المغرب العربي الجغرافي المغربي المشهور عالميا أبو عبد الله محمد الحسيني من نسل الأدارسة المعروف بالشريف الإدريسي، ولد بمدينة سبتة المغربية سنة 494 هـ، وهو من السلالة الإدريسية، كان يجمع بين عدة علوم أهمها الجغرافية والأدب، نشأ وأخذ علومه في قرطبة

الأندلسية وعاش أواخر أيامه في مدينة سبتة وتوفي بها. زار الكثير من دول العالم في إفريقيا والمغرب والأندلس ومصر وآسيا الصغرى وفرنسا وصقلية وإنكلترا.

له عدة مؤلفات في التاريخ والجغرافيا والأدب والفلك والشعر، ومن أشهر مؤلفاته الجغرافية "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" وهو عبارة عن موسوعة حول جغرافية العالم كتبه عندما كان مستقرا باليرمو عاصمة صقلية، فكلفه خمسة عشر سنة من العمل الدؤوب، وألفه بطلب من ملك صقلية روجر الثاني الذي كان معجبا بالحضارة العربية الإسلامية، فترجمه الأوروبيون من بعد إلى عدة لغات وأصبح مرجعا لهم عند فحضتهم طوال ثلاثة قرون، ونظرا لقيمتها العلمية بقي كتابه يطبع وينشر باللغة العربية والفرنسية والإيطالية والألمانية والإسبانية والإنجليزية حتى عام 1957م، ولا زال إلى يومنا توجد منه نسخ بباريس وأكسفورد والقسطنطينية والقاهرة. ويصف الأوروبي المعاصر سيبولد الموسوعة قائلا: "إنها مبنية على الأصول العلمية والحقائق الفنية الثابتة لذلك العهد والتي لا تختلف كثيرا عما هو ثابت في عهدنا هذا".

كما تقول عالمة والكاتبة الألمانية المعاصرة زيغريد هونكه في كتابها "شمس العرب تشرق على الغرب": "يحتوي كتاب الإدريسي وصفا كاملا للمدن والبلاد موضحا طبيعتها وثقافتها والنشاط البشري فيها ذاكرة بحارها وجبالها وأنهارها وسهولها وأوديتها، كما يتحدث عن الفواكه والحبوب والنباتات التي تنمو في تلك البلدان وكذلك الفنون والصناعات التي يتقنها أبناء كل إقليم ويتكلم عن الصادرات والواردات والحالة المعيشية للشعوب والعادات والتقاليد والملابس واللغات المنتشرة، وتتابع وصفها لأعمال الإدريسي فتقول إذا كان بطليموس قد أخطأ في رسوماته ببضع درجات فإن العرب لم يتجاوزوا الواقع الصحيح بدقيقة أو دقيقتين ونجد أن الإدريسي قد وحد الاتجاهين وربط بين الجغرافية الوصفية والجغرافية الرياضية الفلكية". إضافة إلى هذا الكتاب ألف الإدريسي كتابين آخرين في الجغرافيا هما:

①. روضة الأنس ونزهة النفس

②. أنس المهج وروض الفرج.

كما قام بوضع خريطة حائطية للعالم، وصنع كرة أرضية من الفضة نقش عليها الأنهار والبحار والمدن الخ، وهو أول من اكتشف منابع النيل.

دولة الموحدين

515 هـ - 668 هـ

1121 م - 1269 م

دعوة المهدي محمد بن تومرت:

يعود الفضل في تأسيس دولة الموحدين إلى الفقيه المصلح محمد بن تومرت. وهو من قبيلة هرغة من المصامدة الموجودة بجبال الأطلس المغربية ولد سنة 485 هـ من أسرة متدينة، تعلم بالمغرب فحفظ القرآن وتلقى مبادئ العلوم الدينية ثم واصل دراسته بقرطبة والإسكندرية والعراق، ومن أساتذته الإمام المازري والإمام أبي بكر الطرطوشي وعلي بن المبارك وأبي بكر الشاشي، وتأثر خصوصا بأفكار أبي الحسن الأشعري وحجة الإسلام الإمام الغزالي حيث اطلع على العديد من مؤلفاته الدينية والفلسفية مثل كتاب "إحياء علوم الدين".

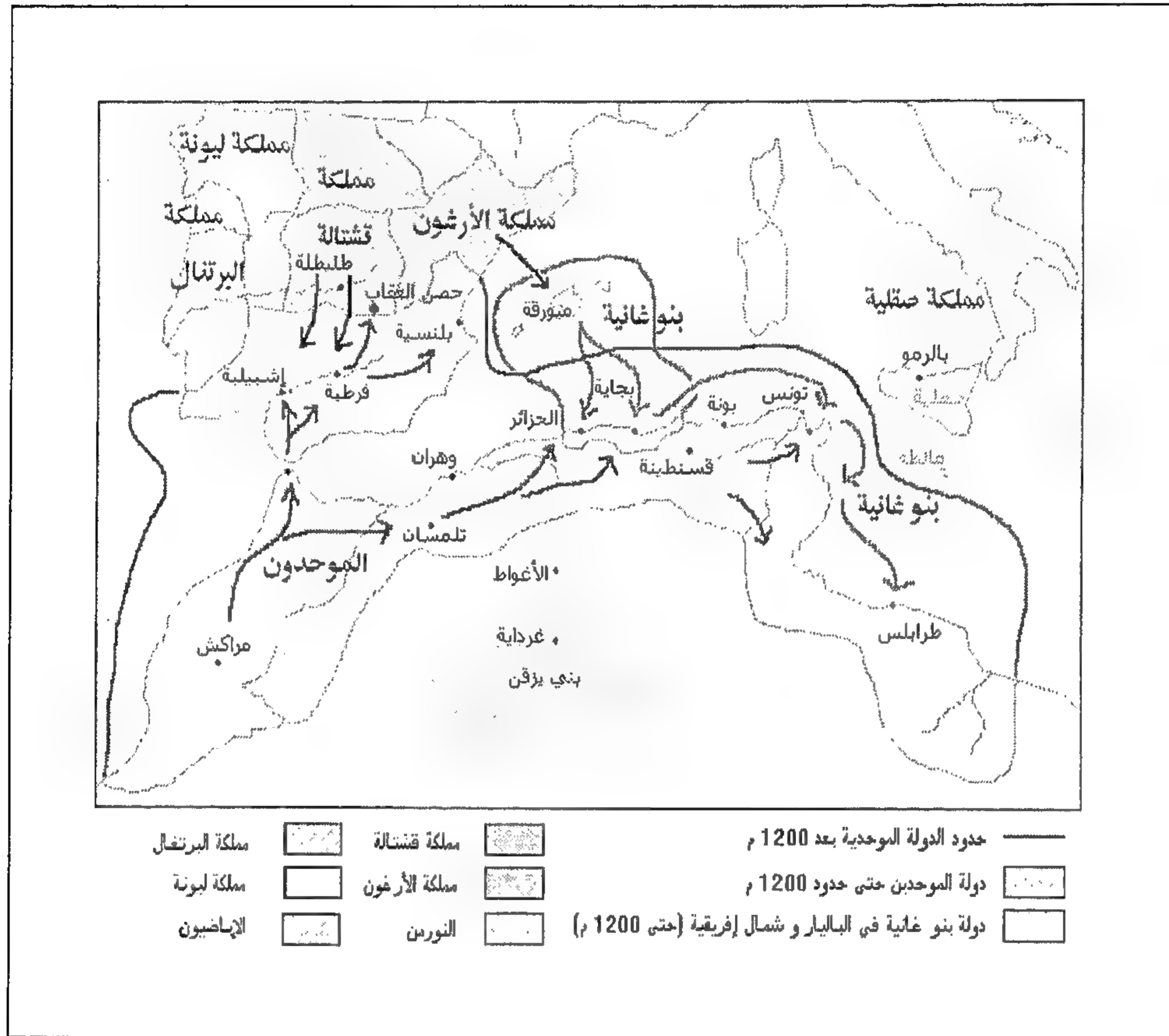
وبعد حوالي عشر سنوات بالشرق عاد إلى المغرب بعد أن مر بالإسكندرية وطرابلس والمهدية ثم قسنطينة، وفي طريقه كان يلقي دروسا بالمساجد ويعظ الناس بواجبات الشريعة آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر. وبيجاية عاصمة بني حماد رأى الرجال في أزياء لا تليق إلا بالنساء فصاح قائلا: "لا تتزينوا بزي النساء لأنه حرام". ثم انكب في التدريس والوعظ، ولما أزعجت أفكاره الإصلاحية أمير الحماديين العزيز ابن المنصور طرده منها، وفي بلدة ملالة القريبة من مدينة بجاية التقى بداخل مسجدها بالشاب عبد المؤمن بن علي جالسا في درسه والذي كان متوجها إلى المشرق من ميناء بجاية طلبا للعلم

وصده عن الذهاب، فاعتنق عبد المؤمن أفكاره وبقي بصحبته يساعده ويتعلم منه ثم سافر معه إلى مدينة تلمسان ومنها اتجه إلى فاس ومكناس، وكان خلالها يلقي الدروس والوعظ بمساجدها ويحارب البدع والمنكرات بلسانه ويده حتى ذاع صيت ابن تومرت، فأعجب الناس بأفكاره رغم المضايقة التي تعرض لها من ولائها.

وبمدينة مراكش عاصمة المرابطين التقى في المسجد يوم الجمعة بأمير المرابطين علي بن يوسف ابن تاشفين فوعظه وناظر فقهاءها أمثال مالك بن وهيب و محمد بن أسود وأقنعهم بالحجة والبرهان وحدثهم على ما تفشى في المجتمع من بيع وشرب الخمر جهرا وتربية الخنازير وتبرج النساء أمام العامة وإهمال الواجبات الدينية والاشتغال بالطرب وتبذير أموال المسلمين. وفي بداية دعوته لم يرد الأمير علي بن يوسف القبض عليه رغم إلحاح أعيان الدولة عليه، ولما تيقن أمير المرابطين من خطورة أفكاره على حكمه طرده من مراكش، فاتجه سنة 514 هـ إلى قبيلته هرغة بالمغرب الأقصى وتحصن بجبل تنملل بين قومه وهناك انكب في تعليم السكان العقيدة الإسلامية، وفي نفس الوقت كان يدعوهم إلى محاربة حكم المرابطين. وعندما انتشرت دعوته بين الناس جمع رجال مصمودة وقبائل الأطلس بتينمل رفقة عشر من أصحابه الأوفياء فبايعوه في رمضان سنة 515 هـ ولقب نفسه بالمهدي المنتظر وأطلق على أنصاره لقب الموحدون ثم أعلن الثورة على المرابطين.

وفي سنة 517 هـ أعد جيشا كبيرا ضد المرابطين بقيادة عبد المؤمن، وقال ابن تومرت لأنصاره حسب ما ذكره المؤرخ عبد الواحد المراكشي في كتابه "المعجب في تلخيص أخبار المغرب": "اقصدوا هؤلاء المارقين المبدلين الذين تسموا بالمرابطين، فادعوهم إلى أمانة المنكر، وإحياء المعروف، وإزالة البدع، والإقرار بالإمام المهدي المعصوم، فإن أجابوكم فهم إخوانكم لكم ما لهم وعليهم ما عليكم، وإن لم يفعلوا فقاتلوهم، فقد أباحت لكم السنة قتالهم". وقد خاض الموحدون من بعد عدة معارك ضد المرابطين، كانت أكبرها وأعنفها معركة البحيرة سنة 524 هـ، ففي هذا التاريخ جهز ابن تومرت جيشا عظيما متكون من حوالي أربعين ألف فارس بقيادة محمد البشير زحف به على مراكش، وهناك اصطدم بالمرابطين في معركة البحيرة فانهزم الجيش الموحيدي وقتل الكثير من أصحابه من بينهم أبو محمد البشير، أما عبد المؤمن فقد أصيب بجروح بليغة في فخذه الأيمن، ولما وصله نبأ الهزيمة قال بن تومرت: "أليس قد نجح عبد المؤمن؟ قالوا نعم. قال: لم يفقد أحد".

وقد تأثر من بعد تأثراً بليغاً بهزيمة الموحدين توفي على إثرها جراء مرض أصابه أيام من بعد في يوم الاثنين الرابع عشر لشهر رمضان من سنة 524 هـ ودفن بمقره بـتـينـملـل سـرا، وكنتم أصحابه نبأ موته ثلاث سنوات، وقبل وفاته وصى أصحابه بمبايعة رفيقه وتلميذه الوفي عبد المؤمن.



عبد المؤمن بن علي:

من مواليد سنة 487 هـ في أيام يوسف بن تاشفين بقرية تاجرا بضواحي ندرومة حاليا تابعة لولاية تلمسان من قبيلة الكومية، فشب في عائلة فقيرة وكان والده يشتغل بصناعة الأواني الفخارية، وفي بلدته حفظ القرآن وتعلم مبادئ العلوم، ثم رحل إلى بجاية لطلب العلم ومنها كان متوجهة للمشرق لنفس المهمة. ومن صفات عبد المؤمن أنه كان أبيض اللون أسود الشعر جميل الطلعة معتدل القامة

فصيح اللسان شجاعا ذكيا قائدا عسكريا لم يعرف الهزيمة وفقيتها مجتهدا وشاعرا محبا للعلم والعلماء، وهو القائد العظيم والمؤسس السياسي لدولة الموحدين استطاع بفضل عبقريته وروحه المتفانية في توحيد القبائل والإمارات المتناحرة في الشمال الإفريقي وتأسيس دولة الموحدين بالمغرب العربي. ورغم المنصب الكبير الذي كان يحتله والأراضي الشاسعة التي كان يحكمها إلا أنه عاش حياة البساطة متواضعا في سلوكه لا تستهويه لا الملذات ولا التسلية. وقد قال عنه المؤرخ بن أبي زرع الفاسي في كتابه روضة القرطاس: "كان ملكا عظيما، عادلا، سائسا عظيم الهيبة، عالي الهمة، كثير المحاسن، متين الديانة". وتمكنت هذه الشخصية من تشييد دولة من أعظم الدول الإسلامية.

توحيد دول المغرب العربي:

عندما تولى عبد المؤمن بن علي القيادة لم يباشر في محاربة المرابطين وإنما اعتنى بتنظيم جيشه ونشر دعوة الموحدين لمدة طويلة استغرقت عشر سنوات، وكان يقوم من حين لآخر بغارات على المرابطين، ولما كون جيشا منظما غير تكتيكة الحربي بحيث أصبح يعتمد على الجبال بعد أن خسر معاركه من قبل في السهول.

وفي سنة 534هـ — خرج عبد المؤمن بقواته من تينمل وزحف على مدن المغرب، فحرر عدة جهات من الشمال حتى وصل إلى جبال غمارة، ثم اتجه شرقا فاستولى على مدينة بني عبد الواد. ولما بسط نفوذه على جزء كبير من المغرب الأقصى توجه إلى المغرب الأوسط ففتح مدينة تلمسان عنوة سنة 539هـ / 1144م بعد معركة دامت ثلاثة أيام هزم خلالها الجيش المرابطي وحلفاءه من بني بلومي، ثم عين عليها سليمان بن وانودين أحد مشايخ قبيلة هنتانة، وهناك نزل عبد المؤمن بمكان يدعى بالصخرتين، بينما كان الأمير المرابطي تاشفين بن علي الذي قدم إلى تلمسان بعد فتحها معسكر رفقة جيشه قرب واد السطفسيف، ولم يبادر أي الطرفين منهما بإعلان المعركة.

وفي هذه الأثناء وصلت الامدادات الحمادية للمرابطين عن طريق الجيش الذي بعثه الأمير يحيى بن العزيز تحت قيادة طاهر بن كباب، فتعجب هذا الأخير من تقاعد الجيش المرابطي وبادر سنة 539هـ — بالهجوم على الموحدين في موقعهم بالصخرتين كانت نهايتها انهزام الجيش الحمادي ومقتل العديد من جنوده، ولما علم الأمير المرابطي تاشفين بن علي بهزيمة الحماديين تأثر معنويا وفر رفقة قواته إلى مدينة

وهران ينتظر وصول أسطول القاد من المرية بالأندلس، فلاحقه الجيش الموحدى إلى هناك وعسكر فوق الجبل المطل على الحصن الذى لجأ إليه الأمير المرابطى، وفى هذه الأثناء انسحب بعض القادة المرابطين من معسكرهم خوفاً من الجيش الموحدى، مما شجع الشيخ أبو حفص على اقتحام المعسكر المرابطى، حينئذ لجأ تاشفين بن على رفقة قواده بشير الرومى وابن مزدلى وصندل الفتى إلى الحصن، ولما علم بهم الموحدون أشعلوا النار حول الحصن فخشي تاشفين بن على على نفسه، وعند مغادرته للحصن تحت جناح الظلام مات يوم 27 رمضان سنة 539 هـ / 1145 هـ فى كدية صلب الكلب وهو يحاول النجاة بفرسه من الحصن المطل على البحر فسقط من سفح الجبل وفى الصباح عثر على جثته، قام من بعد الموحدون بفتح مدينة وهران بعد قتل كل الجنود المرابطين. وعلى إثر هذا الانتصار عاد عبد المؤمن إلى المغرب الأقصى وفتح من بعد مدينة فاس سنة 540 هـ بعد أن حاصرها مدة تسعة أشهر ثم مكناس وسلا والرباط وأخيراً عاصمة المرابطين مراكش التى حاصرها لمدة أحد عشر شهراً وتمكن من الاستيلاء عليها فى شوال سنة 541 هـ / 1147 م وقتل من وجد بها من أمراء المرابطين.

ولما سقطت دولة المرابطين رغب عبد المؤمن فى تخلص المغرب الأوسط وإفريقية من الوضعية السيئة التى آلت إليها بسبب فقدان السيطرة عليها من طرف الحكام الصنهاجيين، فزحف من مراكش بجيشه ماراً فى طريقه على سلا وسبتة، ثم دخل إلى المغرب الأوسط وفتح مدن الشلف ومليانة، ولما وصل إلى مدينة الجزائر التى كانت تابعة للحماديين استولى عليها سنة 547 هـ / 1152 م بدون مقاومة ثم فتح مدينة بجاية فى نفس السنة عنوة وفر أميرها يحيى بن العزيز آخر أمراء الحماديين عن طريق البحر بأهله إلى مدينة عنابة، ثم انتقل منها إلى قسنطينة فطارده جيش الموحديين وعرض عليه الأمان فقبل يحيى الطلب وسلم لهم المدينة عندئذ حملوه إلى مراكش أمناً فرحب به عبد المؤمن وأكرمه، وبذلك انقرضت دولة بني حماد. وفى الوقت الذى كان فيه عبد المؤمن يفتح بجاية، كان ابنه عبد الله يغزو قلعة بني حماد، فاستولى عليها عنوة وخرّبها بعد أن قتل جيشه العديد من الجنود الحماديين.

وعندما كان عبد المؤمن عائداً إلى مراكش وصله فى متيجة نبأ بتجمع العرب لمحاربة الموحديين، عندئذ أرسل جيشه تحت قيادة ابنه لمواجهةهم، وعندما التقوا بهم سنة 548 هـ / 1153 م فى مدينة سطيف هزمهم الموحدون وألحقوا بهم خسائر كبيرة، فجمعوا أموالهم ونساءهم وحملوهم إلى مراكش حينئذ وفدت إليه قبائل العرب طالبة منه العفو، فعفى عنهم عبد المؤمن وأعاد إليهم أموالهم ونساءهم. ولما

أصبحت كل أراضي المغرب الأوسط تحت نفوذ الموحدين قام عبد المؤمن بتعيين الولاة عليها، فولى أبناءه أبا حفص على تلمسان وعبد الله على بجاية، ونصب أبا محمد بن واندن وزيرا له.

وبطلب من سكان إفريقية (تونس) الذين استنجدوا به لحمايتهم ضد اعتداءات النرمانديين (النرمان من أصل النرويج والدنمرك استولوا على جنوب إيطاليا وقسم من فرنسا سمي باسمهم نرمندي) الذين استولوا على مدينة المهدية وبعض موانئ إفريقية الغربية، لى عبد المؤمن نداءهم وفي سنة 554 هـ توجه إليهم رفقة جيشه المكون من القوات البرية والبحرية قوامه مائة ألف فارس وزحف به على مدينة تونس التي استولى عليها بدون مقاومة، ومنها توجه إلى مدينة المهدية المحصنة فحاصرها بحرا وبراً مدة ستة أشهر حتى حررها سنة 555 هـ / 1160م واستسلم له النورمانديون، وفي نفس الوقت استولى على مدن سوسة وقابس وصفاقس وقفصة وطرابلس وبلاد الجريد، ووفد عليه هناك زعماء المدن التونسية والليبية يعلنون له البيعة والولاء، وقبل عودته إلى المغرب الأقصى عين عليها محمد بن فرج الكومي حاكما، وبذلك تمكن عبد المؤمن من توحيد المغرب العربي لأول مرة في تاريخه وأصبح سيد عليه، فأصبحت دولة الموحدين تشكل إحدى أكبر قوة عسكرية في العالم الإسلامي .

تحرير الأندلس:

وفي نفس الوقت الذي كان فيه عبد المؤمن يستولي على المغرب وإفريقية كان جيشه يغزو الأندلس. ففي مدينة مراكش استنجد به سكان الأندلس طالبين منه الحماية ضد الفوضى التي كانت تسود بلادهم من جراء الثورات القائمة ضد حكم المرابطين، وعدم قدرة الأمير أبي الحسن علي بن يوسف على إقرار الأمن، وخوفهم من استيلاء النصارى عليها. وتزعم هذه الثورات كل من قضاة وفقهاء الأندلس أمثال القاضي أحمد بن حمدين بقرطبة سنة 539 هـ، وابن حسون بمالقة سنة 538 هـ، ومحمد بن عبد الله الخشني بمرسية سنة 539 هـ، وأبو القاسم بن قسني سنة 538 هـ، ومحمد بن سعد المعروف بابن مردنيش قيل إنه من أصل إسباني، وكانت هذه الثورات تهدف إلى التحرر من حكم المرابطين استقلال كل واحد منهم بإمارته.

لهذه الأسباب استنجد ابن قصي زعيم ثورة المرينيين في شلب بعبد المؤمن، فجهز هذا الأخير سنة 540 هـ / 1146م جيشا ضخما بقيادة براز بن محمد موصوفي زحف به على الأندلس عن طريق سبتة

واستولى على مدن اشبيلية ومالقة وقرطبة. وفي سنة 546 هـ حاصر الموحدون مدينة مريّة التي كانت تحت سيطرة جيوش ألفونس السابع لكن لم يستطيعوا الاستيلاء عليها، ثم استسلمت لهم سنة 549 هـ مدينة غرناطة التي كان يحكمها ميمون بن بدر المرابطي، فبايعوا أهل الأندلس عبد المؤمن ودخلوا في طاعته. وفي سنة 552 هـ استرد الموحدون مدينة المريّة بعد أن ألحقوا بجيش النصارى هزيمة نكراء. وعندما كان عبد المؤمن متواجدا بمراكش وصله سنة 555 هـ نبأ هزيمة الجيش الموحدى على يد ابن مردنيش، فخطط للعبور إلى الأندلس وجمع جيشا ضخما ولما وصل إلى هناك فر ابن مردنيش وحرر من جديد مدينة غرناطة ثم وضع بعض التنظيمات وعاد إلى المغرب. وعندما كان عبد المؤمن ينظم حملة ضخمة لوضع حد نهائي لاعتداءات نصارى الإسبان على أراضي المسلمين بالأندلس توفي بمدينة سلا إثر مرض أصابه سنة 558 هـ / 1163م ودفن إلى جوار شيخه الأب الروحي لدولة الموحدين المهدي بن تومرت ببلدة تينملل تاركا لخلفائه دولة عظيمة مترامية الأطراف.

خلفاء عبد المؤمن

أبي يعقوب يوسف:

وقبل وفاته وصى أصحابه بمبايعة ابنه محمد ولكن سرعان ما خلع من طرف إخوته لأنه لم يكن أهلا للحكم، وعين مكانه أخاه أبا يعقوب يوسف سنة 558 هـ فقويت الدولة في عهده، وكان ذا أخلاق حسنة يحب العلم والعلماء درس علوم اللغة والطب والفلسفة، فزخر بلاطه بالعلماء والأدباء، ومن أصدقائه المفضلين الفيلسوفين ابن رشد وابن طفيل، واهتم أيضا بالعمارة فكان من آثاره جامع اشبيلية العظيم. وفي بداية عهده عرفت دولة الموحدين ثورات قادها كل من مرزوغ وسبع بن منغفاد في بلدة غمارة، فقضى عليها. وفي سنة 564 هـ بعث إلى الأندلس جيشا يقوده الشيخ أبو حفص وتمكن من استرداد بطليوس التي احتلها من قبل فرديناند ملك ليون، ثم نزل الخليفة أبو يعقوب بنفسه رفقة جيشه بالأندلس سنة 566 هـ وقضى على فتنة ابن مردنيش بقرطبة واستولى على بلدة وبدة ولم يتمكن من القضاء على جيوش سانشو البرتغالي، ثم عاد إلى المغرب سنة 571 هـ.

وعندما أصر على القضاء نهائيا على النصارى بالأندلس والبرتغال كون جيشا كبيرا سنة 580 هـ ولما وصل هناك أمر ابنه أبا اسحق بمهاجمة لشبونة وخرج بالجيش في الليل تاركا أباه أبا يعقوب رفقة

جيش يسير، ولما بلغ الأمر سكان شنترين (البرتغال) هاجموا معسكر أبي يعقوب ولم يتمكن منهم لكثرة عددهم ولكنه واجههم بكل شجاعة رغم قلة جنوده وقتل هو وحراسه سنة 580 هـ.

يعقوب المنصور:

خلفه من بعد ابنه يعقوب المنصور فكان مثل أبيه مثقفا وسياسيا محنكا وقائدا عظيم، عرفت إفريقية في عهده ثورة ابن غانية المرابطي الذي كان حاكما على جزر الباليار الإسبانية، فاستغل كل من علي بن غانية وأخوه يحيى الاضطرابات التي كانت تمر بها آنذاك الدولة الموحدية وانطلقوا من جزيرة ميروقة بالأندلس رفقة حوالي أربعة آلاف جندي مرابطي وأسطول يتكون من 32 سفينة واستولوا بسهولة على مدينة بجاية سنة 580 هـ، وكان والي المدينة أبو الربيع آنذاك موجودا بمراكش لأداء البيعة للخليفة الجديد يعقوب المنصور، وعندما سمع أبو الربيع نبأ استيلاء المرابطين على بجاية عاد إليها لكن ابن غانية هزمه، ثم استولوا على مدينة الجزائر والمدينة ومليانة وانتهى بهم المطاف إلى حصار مدينة قسنطينة.

وعلى إثر هذه الحادثة جهز الخليفة الموحد يعقوب المنصور جيشا كبيرا بلغ عدده عشرين ألف جندي تحت قيادة أبي زيد بن أبي حفص وأمره بالزحف على المغرب الأوسط للقضاء على ثورة ابن غانية، وفي نفس الوقت أرسل أسطوله البحري لمساعدة الجيش، فتمكن الموحدون سنة 581 هـ من تحرير مدن بجاية والجزائر ومليانة بعد جهد كبير سقطت فيه العديد من الأرواح، ولما سمع علي ابن غانية بقدمهم إلى قسنطينة رفع الحصار عليها وفر إلى بلاد الجريد (جنوب تونس)، وهناك استولى على مدينة توزر وقفصة سنة 582 هـ ومنها أصبح يهدد مدن إفريقية كلها. ونظرا لخطورة الوضع جهز يعقوب المنصور حملة عسكرية انطلقت من مراكش سنة 582 هـ ولما مرت على بجاية انضم إليها واليها عبد الله أخو الخليفة يعقوب المنصور لكن الجيش الموحدى انهزم بتونس عندما اصطدم بجيش علي ابن غانية المرابطي، عندئذ خرج يعقوب المنصور بنفسه ولما التقى بعلي ابن غانية بالقرب من قابس سنة 583 هـ نشبت المعركة بين الجيشان كان النصر فيها حليف الموحدين الذين ألحقوا بالجيش المرابطي هزيمة نكراء التجأ على إثرها علي ابن غانية وأخوه يحيى إلى الصحراء معتصمين بها.

وعندما عاد الهدوء إلى ربوع إفريقية توجه المنصور إلى الأندلس مرتين جاهد خلالها النصارى وعقد معهم صلح دام خمس سنوات ثم نقض النصارى العهد وهاجموا المسلمين في ديارهم، ثم عاد مرة ثانية

بعد أن كون جيشا ضخما قاده بنفسه وزحف به على الأندلس لمحاربة ألفونس الثالث ملك قشتالة رفقة حلفائه الصليبيين الذين احتلوا بعض الأراضي الإسلامية والتقى الجيشان سنة 591 هـ في معركة الأرك وكبد جيش قشتالة هزيمة نكراء استطاع ألفونس الفرار منها، ثم واصل هجومه وتمكن من تحرير بعض الأقاليم، وفي الأخير اضطر النصارى إلى طلب الصلح، وعاد من بعد إلى المغرب أين توفي سنة 595 هـ.

محمد الناصر:

فخلفه محمد الناصر وفي عهده ظهر من جديد على مسرح الأحداث يحي ابن غانية الذي خلف أخاه بعد وفاته، وتمكن هذا الأخير من احتلال مدن صفاقس وقابس وبلاد الجريد والقيروان وأخيرا استولى على تونس سنة 600 هـ، فنهض إليه الناصر بنفسه سنة 601 هـ بعد أن استولى جيشه من قبل على مدينة ميروقة (الأندلس) منبع قواهم فحرر مدن إفريقية وألق بابن غانية هزيمة نكراء فر على إثرها إلى الصحراء، وقبل عودته إلى مراكش عين الخليفة محمد الناصر الشيخ أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر الهنتاني واليا على إفريقية وكلفه بالقضاء على يحي ابن غانية.

وفعلا استطاع الشيخ عبد الواحد أبي حفص من هزم علي ابن غانية قرب تبسة سنة 604 هـ، ولما صعبت عليه إفريقية حول ابن غانية أنظاره نحو المغرب الأوسط، فهاجم مدينة سلجماسة ثم توجه ناحية تلمسان وتحالف مع بعض القبائل الزناتية وتمكن من الانتصار على جيش تلمسان تحت قيادة واليها الموحدي أبو عمران موسى الذي لقي حتفه في المعركة، وعندما سمع علي ابن غانية بقدوم الجيش الموحدي إليه من مدينة فاس غادر تلمسان وتوجه نحو تيهرت ولما وصلها سنة 605 هـ خربها ثم أكمل سيره رفقة أنصاره متجها إلى جبل نفوسة وهناك هزمه والي إفريقية شر الهزيمة وتم ذلك سنة 606 هـ، فالتجأ علي ابن غانية كعادته بالصحراء حينئذ هدأت الأمور في إفريقية والمغرب ولم يسمع بخبر ابن غانية إلى حين. تصدى من بعد الموحدون إلى النصارى بالأندلس، وعلى إثر هزيمتهم في غزوة الأرك تحالف النصارى بمساعدة البابا سنة 609 هـ / 1212م وأرادوا الثأر لها، وفي سهل تولوزا التقوا بالموحدين ودارت بينهم معركة عنيفة سميت بواقعة حصن العقاب ألحقوا أثناءها بالجيش الموحدي الذي انسحب منه جيش الأندلس خسائر كبيرة في الأرواح، وأحدثت هذه الواقعة صدمة نفسية عنيفة لدى

الناصر والمسلمين اعتبرت بداية تاريخ تفكيك الدولة الأندلسية بإسبانيا وبداية مرحلة ضعف وانحلال الدولة الموحدية، توفي من بعدها الناصر سنة 610هـ.

مرحلة الضعف:

فجاء من بعده يوسف المستنصر ودام حكمه حتى سنة 620هـ عرف بعهد الضعف لما ساد في تلك الفترة من فساد وفتن في إفريقية والمغرب خصوصا من طرف يحيى ابن غانية الذي استغل هذه الظروف ليظهر من جديد بالمغرب الأوسط حيث قام سنة 623هـ بغارات على مدن قسنطينة وبجاية ثم متيجة ومليانة والجزائر، ولم يوقف زحفه إلا والي إفريقية الشيخ أبو محمد عبد الله الذي تمكن سنة 624هـ من تحرير المدن التي استولى عليها ابن غانية بالمغرب الأوسط، بعدئذ تقلص نشاط يحيى بن غانية بسبب انصراف أنصاره عنه وبقي يتنقل بين مناطق المغرب الأوسط إلى أن هلك سنة 631هـ بالقرب من مليانة، وبذلك تم القضاء نهائيا على ثورته.

كما برزت إلى الوجود بجانب اضطرابات ابن غانية ثورة بنو مرين الذين ظهروا سنة 613هـ وتمكنوا سنين من بعد من إسقاط دولة الموحدين، هذا بالإضافة إلى الالتزامات المتكررة لجيش الموحدين وتدخل أمراء النصارى في الشؤون الداخلية للمسلمين بالأندلس وضياع أراضيهم، هذه الاضطرابات التي لم يتمكن أي خليفة من بعده التحكم فيها، هذا دون أن ننسى تنافس الأمراء الموحدين على السلطة وانغماسهم في الترف والملذات. ثم تعاقب من بعد في حكم دولة الموحدين كل من: عبد الواحد (620 - 621هـ) ولكن سرعان ما خلع من خلافته وقتل خنقا، وعين مكانه عبد الله العادل حتى قتل سنة 624هـ من طرف نائبه بالأندلس أبي العلاء، ثم خلفه إدريس المأمون الذي كان موجودا آنذاك بالأندلس فبايعه أشياخ الموحدين ثم نقضوا بيعتهم ونصبوا مكانه يحيى المعتصم، عندئذ دخل إدريس إلى المغرب رفقة جيش قشتالة وعندما وصل إلى مراكش هزم يحيى المعتصم وقتل الأشياخ الذين نكثوا بيعته وأعلن بطلان رسوم المهدي والعصمة، وحاول أن يعيد مجد دولة الموحدين ولكن الظروف لم تسمح له بذلك ومات سنة 629هـ وكنتم خبر موته لمدة سنة.

ثم بايعوا ابنه عبد الواحد الرشيد سنة 630 هـ وانتهت حياته غرقا في أحد صهاريج بستانه بمراكش سنة 640 هـ، فخلفه أخاه علي بن المأمون السعيد وبلغت في عهده حركة العصيان والتمرد إلى حد لا يمكن تحمله قتل جرائها سنة 646 هـ، فبايع الموحدون عمر المرتضى أحد ولادة المغرب وقتل سنة 665 هـ على يد إدريس أبي دبوس الذي حل مكانه ولم يدم حكمه طويلا إذ سرعان ما دخل في حرب ضد يعقوب المنصور الذي قتله سنة 668 هـ / 1269م. وفي نفس السنة تمكن بنو مرين من الاستيلاء على مدينة مراكش وإسقاط دولة الموحدين، وقسم المغرب العربي إلى ثلاثة دول الحفصيون بتونس، والزيريون بالجزائر، والمرينيون بالمغرب، وعرفت هذه الفترة بعصر بداية الانحطاط ليس في المغرب العربي لوحده وإنما في العالم الإسلامي ككل.

الأعمال الحضارية لدولة الموحدين:

يرجع الفضل للموحدين في توحيد المغرب العربي لأول مرة في تاريخ الشمال الإفريقي وذلك بضم كل من المغرب والجزائر وتونس تحت سلطة مركزية واحدة تابعة لدولة الموحدين، هذا إلى جانب تمكنهم من القضاء على الفساد والفتن التي كان يعيشها سكانها، وحمايتهم من الاستعمار النورماندي الذي كاد أن يحتل أراضيهم، ودورهم الفعال في الدفاع عن الأندلس التي كانت وشيكة السقوط في أيدي النصارى في بداية العهد الأول للموحدين، وبهذا العمل الجليل أحدث الموحدين ثورة عميقة شملت جميع ميادين الحياة سواء في المغرب العربي أو الأندلس.

أما في الجانب الديني فقد تبنا المذهب الظاهري الذي ينتسب إلى الفقيه المشهور ابن حزم الظاهري وهو من مواليد الأندلس، ويحث هذا المذهب بالعمل بظاهر نصوص الكتاب والسنة. كما ظهرت في عهدهم الأفكار الصوفية بعد أن كانت تعاليمها من قبل مكفرة من الفقهاء، ومن أشهر علمائها في ذلك العصر الشاعر والفقيه أبو مدين الغوث المعروف حاليا بسيدي بومدين والذي توفي بمدينة تلمسان سنة 594 هـ ودفن بها، ولا زال ضريحه إلى يومنا هذا مزارا لسكانها وشخصيته موضع تقدير وإعجاب، وهو من مواليد اشبيلية بالأندلس سنة 520 هـ، ثم سافر إلى المغرب الأقصى وتلمذ على يد الشيخ أبي الحسن حرزهم وابن الحسن بن غالب، وكان يشتغل أحيانا بصناعة النسيج ليتعيش منها، وتوصل إلى جمع تعاليم كبار الصوفية بالمغرب والمشرق، وأثناء أدائه لفريضة الحج اتصل بالشيخ عبد القادر الجيلاني

وتعلم منه، ثم عاد إلى بجاية أين باشر بها التعليم، ولما ذاعت شهرته وتكاثر أتباعه استدعاه الأمير يعقوب المنصور إلى المغرب الأقصى وتوفي في طريقه بمدينة تلمسان سنة 594 هـ / 1198م إثر مرض أصابه هناك.

أما في الجانب السياسي فقد اعتمد حكمهم على إرث الخلافة من بين أبناء عبد المؤمن مثلهم مثل المرابطين، وسمي الخليفة في عهدهم بأمر المؤمنين وتتم مبايعته عن طريق الأسرة الحاكمة أو مشايخ الموحدين بمحضر أهل الجماعة، يتمتع بجميع السلطات الدنيوية والروحية وله كامل الصلاحيات في تعيين وعزل الموظفين السامين في الدولة سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين. وقد حافظ عبد المؤمن في بداية حكمه على النظام الذي ورثه عن المهدي ابن تومرت وهو: مجلس الخمسين الذي يضم كل ممثلي القبائل، ومجلس العشرة المشكل من أقدم أصحاب المهدي، ولم يغيره إلا بعد أن وطد أقدامه على السلطة عندئذ اعتمد في تسير شؤون دولته على هيئة استشارية ووزراء وحجاب وقضاة وكتاب ذوي خبرة وولاء ينوبون عنه في أجزاء دولته، وبقيت الدولة الموحدية بعد وفاته تسير وفق هذا المنهج إلى أن انقرضت. ومن الوزراء الذين اشتغلوا مع عبد المؤمن نذكر: الشيخ أبو حفص عمر الرجل الثاني في الدولة وأحد الأصحاب العشرة للمهدي، وأبو جعفر أحمد بن عطية. أما الكتاب فنذكر: أبو جعفر أحمد بن عطية، وأبو عقيل عطية بن عطية، وأبو الحسن عبد المالك بن عياش، وأبو الحسن علي بن محمد اللخمي الملقب بالمؤرخي، وأبو القاسم بن عبد الله القلمي. ومن القضاة الذين اشتغلوا مع عبد المؤمن نذكر: أبو محمد بن جبل وأبو عمران موسى، وأبو يوسف الحجاج بن يوسف الهواري، وأبو بكر بن ميمون القرطبي.

وقسم عبد المؤمن مملكته المترامية الأطراف إلى عدة ولايات ووضع على رأسها ولاة مخلصين وأكفاء سياسيا وثقافيا، ولهذا الغرض قام عبد المؤمن بجمع ثلاثة آلاف شاب من مصمودة ومختلف الولايات وعلمهم مختلف العلوم الدينية والحربية، وحين أصبحوا أهلا للقيام بالمسؤولية عزل بهم أشياخ الموحدين وقلدهم مناصب عليا في الدولة، وكان من بينهم ثلاثة عشر من أبناء عبد المؤمن ولاهم على المقاطعات سنة 539 هـ / 1154م. وكان الخلفاء الموحدون يستخلصون موارد الخزينة المالية من الضرائب والزكوات والأعشار إضافة إلى الغنائم الحربية، يشرف عليها ولاة المقاطعات، وتدخل أموال الجباية بانتظام إلى خزينة الدولة، كما يتم توزيعها بصفة عادلة على السكان، فامتألت خزينة دولتهم بالأموال

تمكنوا بها من توفير الرخاء لشعبهم وإنشاء جيش بري وبحري دقيق التنظيم كان من أقوى جيوش عصره وسيد البحر الأبيض المتوسط بدون منازع، فقد بلغ عدد وحدات أسطول الموحدين في عهد عبد المؤمن أربعمئة قطعة موزعة على أطراف دولته الواسعة.

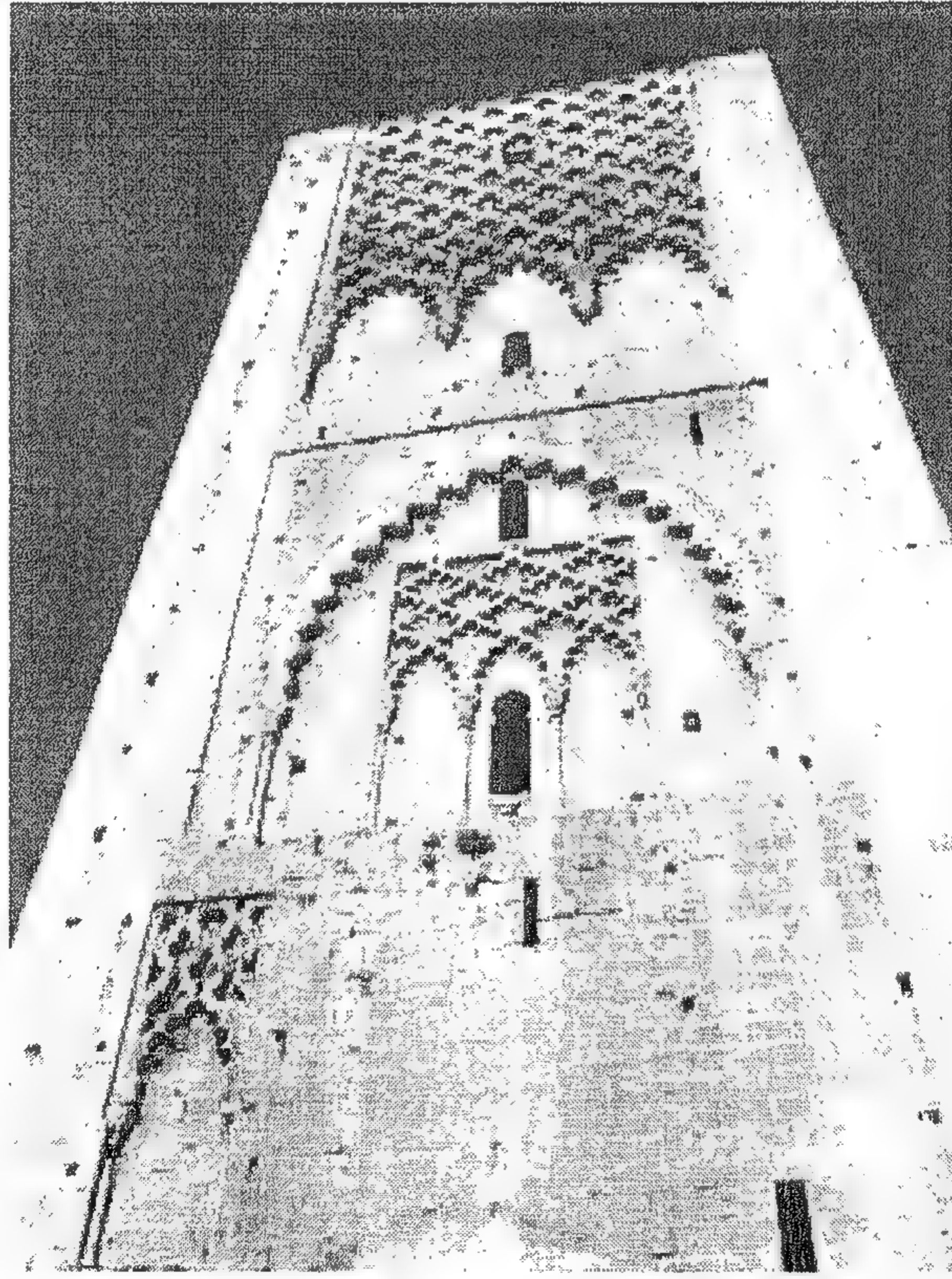
وعرف عهدهم تطورا حضاريا لا بأس به ورخاء اقتصاديا كبيرا وأمنا واستقرارا وخاصة في أيام الأمراء الأقوياء، وكانت الجاليات الأجنبية من مسيحيين ويهود موضع احترام، كما سمحت هجرة بني هلال إلى المغرب العربي في تعريب العديد من القبائل، إضافة إلى العائلات الأندلسية التي فرت من الأندلس إثر سقوط العديد من أقاليمها في يد النصارى وحملت معها الفنون والعلوم وساهمت بها في التقدم الحضاري لربوع شمال إفريقيا. كما كان المجتمع الموحدى كغيره من المجتمعات مقسما إلى طبقات، فمثلا في عهد المهدي بن تومرت كان المجتمع مقسما إلى أربعة عشرة فئة، ومن بعده قلصه عبد المؤمن إلى ثلاثة طبقات وهي: طبقة موحدى الساعة المشكلة من المناصرين الأولين للمهدي بن تومرت، تأتي من بعدها طبقة المساندين للحكم القائم بعد معركة البحيرة، وأخيرا أولئك الذين خضعوا منذ الاستيلاء على وهران. ويحتكم المجتمع إلى قوانين الشريعة الإسلامية حيث يمنع على المواطنين شرب الخمر ولعب الميسر وغيرها من المحرمات. كما اعتنى الموحدون بالصناعة والفلاحة والتجارة، ومن أهم صناعاتهم النسيج والجلود والورق والأثاث والزجاج والآلات الحربية والسفن التجارية والعسكرية واستغلال مناجم الذهب والفضة والحديد والنحاس والكبريت، ففي مدينة فاس لوحدها كان يوجد بها 400 مصنع للورق و188 للفخار و3064 معمل للنسيج و86 للصبغ و116 للصبغة و11 للزجاج و47 للصابون و12 لسبك الحديد والنحاس. وكان التبادل التجاري قائما بين المغرب والجزائر وتونس إضافة إلى الأندلس والبلدان الأوروبية الواقعة في البحر الأبيض المتوسط وبلاد المشرق العربي، ومن أهم صادراتهم للدول الأوروبية الصوف والشمع ومواد الدباغة النباتية والزيت والزبيب وسائر الفواكه الجافة، وكان يوجد ببلدان دول المغرب العربي قناصل أجنبية للدول التجارية التي تتعامل مع الموحدين، ومن أهم الموانئ التجارية الجزائرية التي كانت تستعمل في ذلك الوقت نذكر ميناء المرسى الكبير بوهران ومرسى هنين بتلمسان وبجاية ومستغانم والجزائر وعنابة والقل والسكيكدة وشرشال.

وكانت الحياة التجارية تخضع لمراقبة المحتسبين المنتشرين عبر الولايات يراقبون المعايير وأعمال التدليس والغش. كما أنشأ الموحدون منذ حكم عبد المؤمن عملة خاصة بهم وهي الدرهم والدنانير مصنوعة من

الفضة والذهب في شكل مربع، وكانت مصانع ضرب النقود منتشرة في كل الولايات، كما خولت السلطة الموحدية للولاة بضرب السكة باسم أمير المؤمنين في مقاطعاتهم، وكانت النقود الموحدية يكتب عليها في الوجه الأول: الله ربنا محمد نبينا المهدي إمامنا. وفي الوجه الثاني: لا اله إلا الله محمد رسول الله الأمر كله لله، ومكتوب تاريخ الضرب ومكانه. اهتم الموحدون أيضا بإنشاء المدن والمساجد والموانئ والقناطر والحصون والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومن آثارهم العمرانية الشهيرة مدينة الرباط والجامع الكبير في اشبيلية الذي أمر ببنائه عبد المؤمن، أما في الجزائر فقد قاموا بإصلاح الجامع الأعظم بتلمسان وتأسيس قبة سيدي أبي مدين وبناء دار الصناعة بمرسى هنين التي ساهمت في صنع مراكب كثيرة استعملت في غزو الأندلس، ويقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إن الموحدين بنوا بتلمسان المنازل والقصور وندبوا إلى عمراتها، وذلك بعد ما كادوا يقضون عليها يوم الفتح، فأرجعوا إليها ازدهارها".

كما تم أثناء حكمهم ولأول مرة التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي بين الأندلس والمغرب العربي، فساد في عهدهم نشاط فكري كبير في مختلف التخصصات الأدب والفقه والتاريخ والجغرافية والفلسفة، وهذا بفضل الأمراء الموحدين المحبين للعلم، فكان عبد المؤمن يفضل مجالسة العلماء الكبار في ذلك الوقت، ولو أنهم كانوا يفتقرون نوعا ما إلى علماء في ميدان الطب والهندسة إلا أن الأندلسيون ساعدوهم في ذلك، ومن أشهر مدن المغرب العربي علما في عهدهم مدينة بجاية وتلمسان ومراكش، وقد ساعد هذا الجو الثقافي في بروز العديد من العلماء في مختلف الميادين، ومن بين أشهر علماء المغرب الأوسط في فترة العصر الموحي نذكر على سبيل المثال في ميدان الفقه والحديث والتفسير: ابن أبي عرجون التلمساني المتوفى سنة 534 هـ، وابن أبي قنون التلمساني المتوفى سنة 557 هـ، وأبو محمد الأشيري المتوفى سنة 561 هـ، والورجلاني المتوفى سنة 570 هـ، وأبو موسى بن عمران المتوفى سنة 578 هـ، وأبو عمران الأشيري المتوفى سنة 589 هـ، وأبو الصيقل المتوفى سنة 598 هـ، وابن سعادة الاشيلي المتوفى سنة 600 هـ، وأبو عبد الله بن مروان المتوفى سنة 601 هـ، وأبو محمد بن الدباغ المتوفى سنة 602 هـ، وابن حشون المتوفى سنة 606 هـ، وأبو عبد الله التجيبي المتوفى سنة 610 هـ، وأبو عبد الله الأصولي المتوفى سنة 612 هـ، وأبو عبد الله بن عبد الحق التلمساني المتوفى سنة 625 هـ. وفي ميدان الأدب نذكر: الحسن بن علي بن طريف التهارقي المتوفى سنة 501 هـ، وابن محرز الوهراني

المتوفى سنة 575 هـ، وابن محشوة المتوفى سنة 598 هـ، وابن فكرون القسنطيني المتوفى سنة 602 هـ، وابن المبارك الوهراني المتوفى سنة 615 هـ، وابن عبد المعطي الزواري المتوفى سنة 628 هـ، وأبو علي عمر بن عبد الله بن الحسن بن الأشيري، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مروان الوهراني التلمساني. أما في ميدان التاريخ والصوفية نذكر: عبد السلام التونسي المتوفى حوالي سنة 530 هـ، وأبو بكر بن علي الصنهاجي المعروف بالبيدق المتوفى سنة 550 هـ، وأبو علي بن الأشيري المتوفى سنة 569 هـ، وأبو القاسم البجائي المتوفى سنة 577 هـ، وأبو عبد الله بن الحجام المتوفى سنة 614 هـ، وابن حماد الصنهاجي المتوفى سنة 628 هـ. وفي ميدان الطب اشتهر شرف الدين أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف التيفاشي والمتوفى سنة 651 هـ.



برج حسان بالرباط (المغرب) شيد سنة
1196 م على يد الموحدين

الدولة الحفصية

627 هـ - 981 هـ

1229 م - 1273 م

تأسست الدولة الحفصية على يد الأمير أبي زكرياء يحيى عندما كان واليا على إقليم تونس، فلما رأى ما وصلت إليه الدولة الموحدية من ضعف وتفكك نقض بيعته الخليفة الموحي إدريس المأمون بن يعقوب المنصور وبايع منافسه يحيى المعتصم ثم استقل بتونس سنة 627 هـ ونصب نفسه أميرا عليها، وبعد وفاة يحيى المعتصم أمر الأئمة بذكر اسمه في خطب الجمعة والأعياد بعد المهدي، وبذلك انفصلت إفريقية نهائيا عن دولة الموحدين بالمغرب.

وينتسب أبو زكرياء إلى الشيخ أبي يحيى حفص بن عمر الهنتاني أحد القادة الكبار للدولة الموحدية والذي لعب دورا كبيرا في التمكين لدعوتهم، ومن بعده تقلد أبنائه مناصب عليا في إفريقية والأندلس وتمكنوا من القضاء على ثورة ابن غانية مما سمح لعائلتهم بتولي إقليم تونس في عهد الموحدين. ولما بسط أبو زكريا نفوذه على إقليم تونس زحف سنة 628 هـ على المغرب الأوسط واستولى على قسنطينة وبجاية سنة 628 هـ ثم مدينة الجزائر سنة 632 هـ، ولما وصل إلى تلمسان سنة 640 هـ فر منها أميرها الزياني يغمراسن ثم توجه إلى المغرب الأقصى واقتحم سلجماسة وسبتة وطنجة وبايعه أمراء بني مرين بالخلافة لمدة من الزمن ثم نقضوها.

ولما توفي أبو زكريا سنة 647 هـ، خلفه ابنه المستنصر بالله أبو عبد الله محمد بن أبي زكرياء، وفي عهده شن الملك الفرنسي لويس التاسع حملة عسكرية بحرية على تونس قوامها أربعين ألف عسكري وتم ذلك بإيعاز من أخيه دأنجو حاكم جزيرة صقلية ومساندة البابا، ولما نزل بقرطاجنة سنة 668 هـ تصدى له الجيش الحفصي ودامت المعركة بينهما حوالي ستة أشهر، ولم تتوقف إلا بظهور وباء الطاعون بتونس والذي تمادى إلى جيش لويس فمات الكثير منهم ومن جملتهم لويس ملك فرنسا. وفي عهد المستنصر الثاني الذي تولى الملك سنة 683 هـ انقسمت الدولة الحفصية إلى مملكتين الأولى شرقية بتونس ويحكمها المستنصر الثاني، والثانية بالجزائر عاصمتها بجاية ويرأسها ابن عمه يحيى بن إبراهيم، وأدى هذا التقسيم إلى اندلاع حروب بين الشطرين التونسي والبجائي لمدة معينة من الزمان إلى حين وفاة المستنصر ثم توحدت الدولة الحفصية من جديد. كما تعرضت دولة بني عبد الواد سنة 720 هـ لسبب تحالفها مع الأمير الحفصي ببجاية المتمرد على السلطة المركزية بتونس إلى غضب الأمير الحفصي أبي بكر الثاني فتحالف هذا الأخير مع المرينيين بالمغرب الأقصى فهاجموا مملكة عبد الواد واقتسموا ملك تلمسان فيما بينهم، فبسط الحفصيون نفوذهم على شرق المغرب الأوسط واستولى المرينيون على غربها بما فيها عاصمتها تلمسان.

وبقيت الأمور تسير على هذا الحال بين هذه الدول المغاربية كل واحدة منها ترى بأنها أحق بخلافة الموحدين، وبالتالي لا تعترف لبعضها البعض بالاستقلال، فتارة تكون الغلبة للحفصيين وتارة للزيانيين وتارة للمرينيين، وكل واحدة منها تحاول أن تضم كامل المغرب العربي تحت حكمها، ولذا لم تكن حدودهم الجغرافية قارة فأحيانا يمتد النفوذ الحفصي إلى المغرب الأقصى، كما كان النفوذ المريني يمتد تارة إلى تونس، وكانت الدولة الزيانية بينهما تتمدد وتقلص حسب الظروف. وعلى أي حال فإن أيا من هذه الدول لم تكن على مستوى الموحدين، ولو أن البعض منهم نجح ولكن لبضعة أشهر. وأدى هذا الوضع إلى تدهور الأمن وتقلص الإنتاج مما كان سببا في ضعف سلطاتهم وهيبته أمام الدول الأوروبية.

وفي السنين الأخيرة من عهدهم تفشى الفساد والفتن داخل مملكتهم فاضطر القائد التركي خير الدين الذي كان متواجدا بالجزائر إلى الزحف عليهم، فاستولى على تونس بسهولة ومكث بها بعض الوقت ثم رحل عنها ففر منها عندئذ أميرها الحسن بن أبي عبد الله الحفصي وتوجه إلى إسبانيا طالبا النجدة من مالكةا شرلكان فلبى ندائه ودخل الجيش الإسباني إلى تونس سنة 942 هـ، وأصبحت

منذ ذلك الوقت تحت الحماية الإسبانية إلى يوم احتلالها من طرف الدولة العثمانية سنة 981 هـ. وهكذا انقرضت الدولة الحفصية بعد أن تعاقب عليها خمسة وعشرون أميرا دام ملكهم ما يقارب ثلاثمائة وخمسين عاما. ولكن بالرغم من الاضطرابات والصراع الذي كان دائرا بين الملوك المغاربة والأمراء الحفصيين، فإن هذا الوضع لم يمنع الحكام الحفصيين من القيام بدورهم الحضاري، فقد عرف عهدهم رخاء اقتصاديا وتطورا اجتماعيا وفكريا خاصة في عهد الأمراء البارزين، ودليل ذلك المفكر والمؤرخ الكبير ابن خلدون الذي أنجبه هذا العصر. ولم يأت الحكم الحفصي بنظام حكم جديد، إذ بقوا يقلدون نظام الموحيدين المعتمد على الوزراء وعلى نظام المشايخ حيث كان الأشياخ أعضاء في المجلس الشوري الحفصي، كما كانوا يرتكزون في حكمهم للبلاد في بعض المناطق البعيدة عن السلطة على رؤساء القبائل الذين يمدونهم بامتيازات مقابل تأييدهم للسلطان.

وكان للحفصيين جيش بري وبحري يحمي حدودها البرية والبحرية، وتمكن أسطولها البحري في العديد من المرات التصدي للقراصنة الأوروبيين عند محاولة هجومهم على الشواطئ البحرية للدولة الحفصية. ومن أهم مميزات هذا العصر هو انتقال النشاط الاجتماعي والاقتصادي من المدن الداخلية إلى السواحل البحرية حيث أدى هذا التغيير إلى تطور حركة العمران، فازدهرت مدن الساحل التي أصبحت تلعب الدور المحرك في مختلف النشاطات الاقتصادية، مما انعكس إيجابا على الحياة التجارية الداخلية والخارجية، فأصبحت موانئها البحرية تصدر وتستورد السلع من الدول الأوروبية والعربية. وكانت عاصمة الجزائر الحفصية هي مدينة بجاية التي كانت تشمل كل مدن الشرق الجزائري.

العلامة عبد الرحمن بن خلدون:

ومن أشهر العلماء الذين أنجبهم هذا العصر هو العبقري المؤرخ والاقتصادي الشهير عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع والذي سبق عصره بأفكاره، فهو من أسرة يمنية دخلت بلاد الأندلس مع جيوش الفتح الإسلامي، ثم نزلت إلى تونس في أواسط القرن السابع الهجري واشتهرت بالعلم والرئاسة. وولد عبد الرحمن بن خلدون بتونس سنة 732 هجرية الموافق لسنة 1332 ميلادية، ونشأ فيها، فحفظ القرآن في سن مبكرة ودرس في شبابه على يد والده وبعض مشايخ جامع الزيتونة العلوم اللغوية والدينية والرياضية والطبيعية، ثم هاجر إلى المغرب الأقصى فترك العلم واشتغل

بالسياسة، وقضى معظم حياته في التجوال بين تونس والجزائر والمغرب فتقلد عدة مناصب سياسية عليا في الدولة الحفصية والزيانية والمرينية والأندلس، ولكنه كان في نفس الوقت يواصل دراسته، ثم اعتزل الحياة السياسية واشتغل بمهنة التدريس والتأليف ومكث أربع سنوات (76-780هـ) في قلعة بني سلامة بنواحي تيارت، وكان عمره آنذاك 45 عاما ألف خلالها كتابه الشهير "المقدمة" قسمه إلى ستين فصلا، وهو عبارة عن دراسة معمقة في فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع تطرق فيه إلى فضل علم التاريخ والعمران وأخبار العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، فأحدث به ثورة فكرية لم يتطرق لها أي فيلسوف من قبله.

رحل من بعد سنة 784هـ إلى مصر فدرس بالجامع الأزهر واشتغل بالتدريس، ثم عين قاضي القضاة، وعندما أرادت أسرته الالتحاق به في مصر غرقت السفينة التي كانت تنقلهم من تونس إلى الإسكندرية فمات جميع أفراد أسرته. وكان في نفس الوقت يواصل بحوثه العلمية، فزار عدة مدن من المشرق العربي وأدى مناسك الحج بمكة المكرمة. وتوفي ابن خلدون بالقاهرة عن عمر ستة وسبعين عاما فدفن بها سنة 808 هجرية الموافق 1406 ميلادية بعد أن ترك للأمة العربية والإسلامية تراثا فكريا كبيرا استغله الأوروبيون من بعد في نهضتهم العلمية. ومن أشهر مؤلفاته في التاريخ: التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، وكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، وغيره.



دولة بني عبد الواد الزيانية

633 هـ – 962 هـ

1236 م – 1554 م

الظروف التي ساعدت على قيام دولة بني عبد الواد الزيانية:

ظهرت دولة بني عبد الواد مثلها مثل دولة الحفصيين والمرينيين على أنقاض دولة الموحدين، فاستقل الحفصيون بالمغرب الأدنى (تونس) سنة 627 هـ / 1229 م، والمرينيون بالمغرب الأقصى عام 668 هـ / 1269 م، وبنو عبد الواد بتلمسان (المغرب الأوسط) سنة 634 هـ / 1236 م. ويرجع الفضل في تأسيس هذه الدولة للدور الفعال الذي لعبته قبيلة بني عبد الواد الزناتية وعلى رأسها جابر بن يوسف في خدمة ومساندة الموحدين ووقوفهم مع والي الموحدين على تلمسان أثناء هجوم الثائر المرابطي يحيى بن غانية على المدينة عندما كان آنذاك يحاول إحياء دولة المرابطين، فتصدى له جابر بن يوسف بقواته وشتت شمله، فمن تلك السنة 627 هـ / 1230 م أسند الخليفة الموحي أبو العلاء إدريس المأمون ولاية تلمسان إلى رئيس قبيلة بني عبد الواد جابر بن يوسف اعترافاً له بالجميل، وكان ذلك بداية لقيام دولة بني عبد الواد، فبايعته كل قبائل تلمسان ونواحيها إلا سكان ندرومة عندئذ خرج إليهم جابر بن يوسف، وأثناء حصاره للمدينة أصابه سهم، فقتله. فخلفه على تلمسان ابنه الحسن سنة 629 هـ ولكنه استقال من منصبه بعد ستة أشهر وترك مكانه سنة 630 هـ لعمه عثمان بن يوسف، فأساء هذا الأخير السيرة في الرعية حينئذ ثاروا عليه أهل تلمسان وخلعوه من منصبه بعد عام من حكمه، وحل مكانه سنة 631 هـ ابن عمه زغدان بن زيان بن ثابت الذي قتل خارج تلمسان سنة 633 هـ / 1235 م أثناء صراع نشب بين قبائل بني عبد الواد.

يغمراسن بن زيان:

وحين آلت القيادة لأخيه يغمراسن بن زيان سنة 633 هـ / 1235م لاحظ تدهور أحوال الموحدين فتشجع بانفصال الحفصيين عنهم واغتنم الفرصة بإعلان ميلاد دولة بني عبد الواد فحقق ما كان يصبو إليه أجداده، وقد وصفه ابن خلدون كما يلي: "كان أشد هذا الحي بأسا وأعظمهم في النفوس مهابة وجلالا وأعرفهم بمصالح قبيلته وأقواهم كاهلا على حمل الملك واضطلاعا بالتدبير والرياسة مهدت له بذلك آثار قبل الملك وبعده". فقام الشاب يغمراسن بتنظيم شؤون دولته واعتمد على قبيلة بني عبد الواد القوية فأحسن السيرة في الناس تدبيرا وسياسة واعتنى بتكوين الجيش وتنظيمه ووفر له الأسلحة والذخيرة وعين الوزراء والحجاب، كما وفد عليه من الأندلس جماعة من الأعيان من بينهم الأديب والشاعر أبو بكر بن الخطاب الذي عينه يغمراسن كاتباً في ديوانه.

ولما وطد أقدامه أعلن استقلاله على دولة الموحدين ولم يبق لهم إلا الدعوة بمنابر المساجد يوم الجمعة والأعياد، لكنه وثق الصلة مع الخليفة الموحي السعيد الذي أرسل إليه بهدية من الخيل وطلب منه مساعدته على محاربة المرينيين الذين اعتدوا على أراضيه. ولما شعر الأمير الحفصي أبو زكريا يحي الأول بخطورة الصلة التي كانت تربط يغمراسن بالأمير الموحي على مملكته بتونس بادر بالهجوم عليه ليؤدبه فحاصر مدينة تلمسان، ولما رأى يغمراسن أنه لا يقدر على مقاومته غادر المدينة رفقة عائلته متوجهاً إلى جبل ورنيد جنوب تلمسان، عندئذ دخل أبو زكريا إلى تلمسان سنة 640 هـ ولم يمس سكانها بسوء، ثم استدعى أبو زكريا خصمه يغمراسن وعقد معه صلحا على شرط أن تقام الخطبة باسمه وعداوة الموحدين، كما أعطاه جزءاً من أراضيه إفريقية مقابل دفع ضريبة سنوية، ثم انصرف إلى تونس بعد أن مكث بتلمسان سبعة عشر يوماً، ودخل المغرب الأوسط بذلك كله في طاعة الحفصيين.

ولما سمع أبو الحسن السعيد أمير الموحدين بموضوع الاتفاق الذي تم بين يغمراسن وأبي زكريا سير قواته نحو تلمسان وأرسل في طريقه رسولا إلى يغمراسن يطلب منه الدخول في طاعته وأن يستعد للقاءه، فبعث إليه يغمراسن في الحين وزيره يؤكد له الطاعة ويعتذر عن قدومه، ولما أصر يغمراسن على موقفه الراض للقاءه قرر حينئذ السعيد قتاله، والتقى الجيشان سنة 646 هـ / 1248م بقلعة تامزجدارت الواقعة جنوبي وجدة، فكان النصر حليف يغمراسن وانتهت المعركة بمقتل أمير الموحدين السعيد، فاغتنم يغمراسن أمواله وذخائره ووزعها على قبيلته وجنده. بايع من بعد الموحدين عمر المرتضى كخليفة لهم،

فعجز هذا الأخير في مقاومة السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق الذي استغل فرصة موت السعيد للاستيلاء على مدينة تازا وفاس، حينئذ طلب الخليفة الموحي من يغمراسن مساعدته لمحاربة المرينيين فلبى طلبه وسير جيشه نحو تازا، ولما علم أبو يحيى المريني بأمره قصده، وبواد ايسلي الموجود بالقرب من وجدة اندلعت سنة 647 هـ المعركة بين الطرفين، فانهزم يغمراسن وعاد رفقة جيشه إلى تلمسان. وفي سنة 652 هـ خرج يغمراسن إلى خصومه ومنافسه قبيلة بني توجين ليحملها على الطاعة، ولما ضمها إلى حاضرة ملكه عاد إلى تلمسان. تعرض من بعد يغمراسن إلى محاولة قتل على يد الجنود النصاري الذين جندهم في صفوفه، وذلك عندما كان جيشه يقوم باستعراض عسكري بباب القرمادين، فتصدى لهم جنوده وقتلوه جميعا، ومن ذلك اليوم لم يعد يطمئن لجند النصاري فمنع تجنيدهم في جيشه.

حاول يغمراسن بعد ذلك الاستيلاء على سلجماسة التي كانت تابعة للمرينيين، فلم ينجح. وبعد وفاة الأمير أبي يحيى المريني زحف يغمراسن سنة 657 هـ على المغرب وهناك تصدى له الأمير الجديد للمرينيين يعقوب بن عبد الحق، فهزم يغمراسن وقفل راجعا إلى تلمسان. توصل الخصمان بعد ذلك إلى إبرام الصلح بينهما سنة 659 هـ، لكن السلم لم يدم طويلا إذ زحف يغمراسن سنة 666 هـ على أراضي المرينيين بالمغرب الأقصى تلبية لدعوة الخليفة الموحي أبي دبوس آخر خلفاء الدولة الموحدية، وكان السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق آنذاك يحاصر عاصمة الموحدين مراكش، فلما وصله نبأ هجوم يغمراسن على المرينيين رفع الحصار وسير جيشه نحوه، وبواد تلاغ اصطدم الجيشان في معركة عنيفة كان النصر فيها حليف المرينيين، فرجع يغمراسن خائبا رفقة بقية جنده إلى تلمسان، بينما عاد أبو يوسف المريني إلى مراكش فاستولى عليها عنوة بعد حصار وقضى بذلك نهائيا على دولة الموحدين.

وفي سنة 668 هـ نهض يغمراسن إلى داخل أراضي المغرب الأوسط قاصدا من وراء ذلك توسيع رقعة إماراته وتقوية دولته ضد الأطماع الخارجية، فاستولى على أراضي قبائل بني توجين ومغراوة ومليانة وأدخل سكانها في طاعته. وفي سنة 670 هـ زحف يعقوب بن عبد الحق المريني رفقة قواته قاصدا من وراء ذلك الاستيلاء على تلمسان، ولما وصل جيشه بنواحي وجدة اصطدم بقوات يغمراسن فهزمها وقام بتدمير وجدة حتى لا يعود إليها يغمراسن، ثم وصل سيره نحو تلمسان ولما اقترب منها انضم إليه أمير بنو توجين محمد بن القوي فحاصروها جميعا ولما فشلوا في اقتحامها رفعوا الحصار وعاد السلطان المريني إلى عاصمته بالمغرب الأقصى. أبرم بعد ذلك السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني سنة

673 هـ — صلحا مع يغمراسن استغله هذا الأخير للثأر من بني توجين. وعلى اثر استيلاء المرينيين على بلدة سلجماسة التي كانت تابعة ليغمراسن، قام هذا الأخير بنقض معاهدة السلم التي أبرمها معه واستأنف محاربتة لبني مرين. وبعد عودة أبي يوسف المريني من الأندلس أين كان يحارب النصارى استأنف من جديد حربه ضد يغمراسن وبواد تافنة التقى الجمعان فكان النصر حليف المرينيين، فتشجع يعقوب المريني بهذا النصر، وفي سنة 680 هـ — زحف رفقة بنو توجين على تلمسان فحاصروها مدة أيام ولما عجزوا من الاستيلاء عليها عادوا إلى أوطانهم، خرج يغمراسن من بعد إلى بني توجين بالمغرب الأوسط للثأر منهم على وقوفهم إلى جانب المرينيين. وفي سنة 681 هـ / 1281م توفي يغمراسن في طريقه عندما كان عائدا من مليانة إلى تلمسان ليحتفل بزفاف ابنه إبراهيم أبي عامر وكان عمره وقتئذ 96 سنة، فدفنه ولي عهده أبو السعيد عثمان في تلمسان بمقبرة المسجد.

خلفاء يغمراسن

أبو السعيد عثمان الأول:

فخلفه ابنه أبو السعيد عثمان سنة 681 هـ، وأول شيء قام به تأمين دولته من شر المرينيين كما أوصاه أبوه يغمراسن قبيل موته بالإقلاع عن سياسة المجاهدة مع المرينيين وأن يتخذ منهم موقفا دفاعيا، وأن يصرف جهده إلى التوسع نحو الشرق على حساب الحفصيين: "يا بني إن بني مرين بعد استفحال ملكهم واستيلائهم على الأعمال الغربية وعلى حضرة الخلافة بمراكش لا طاقة لنا بلقائهم فإياك واعتماد لقائهم وعليك بالاحتماء بالجدران متى دلفوا إليك وحاول ما استطعت في الاستيلاء على ما جاورك من عمالات الموحدين وممالكهم يستفحل به ملكك وتكافئ حشد العدو بحشدك ولعلك تصير بعض الثغور الشرقية معقلا لذخيرتك".

سعى أبو السعيد عثمان إلى تطبيق نصيحة والده فأرسل أخاه محمد بن يغمراسن إلى السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق فأكرم وفادته وأبرم معه السلم. ولما أمن أبو السعيد دولته من الأطماع الخارجية خرج رفقة جيشه إلى المغرب الأوسط واستولى في طريقه على الونشريس ومازونة والمدية وتنس، وقضى على إمارتي مغراوة وبني توجين. وبعد وفاة السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق خلفه ابنه يوسف بن يعقوب، فعرفت أيامه الأولى صراعات على السلطة قادها أفراد عائلته والقبائل العربية المناهضة لحكمه،

لكن السلطان المريني تمكن منهم واضطر معارضوه الباقين اللجوء إلى تلمسان لدى أبو السعيد عثمان الأول، فغضب يوسف بن يعقوب من هذا التصرف الزياني وطلب من أبي السعيد أن يسلمه الثوار المرينيين الذين لجئوا إليه، فرفض أبو السعيد، عندئذ نهض السلطان المريني إلى تلمسان وبعد حصار فاشل دام أربعين يوما رجع إلى فاس. زحف من بعد سنة 694 هـ / 1291م أبو السعيد على مغراوة لسبب مساندتهم للسلطان المريني عندما كان يحاصر تلمسان، فاستنجد عندئذ الأمير المغراوي ثابت بن منديل بالسلطان المريني يوسف بن يعقوب طالبا منه التدخل لدى الأمير الزياني أبو السعيد ليوقف هجماته على قبيلة مغراوة، لكن الملك الزياني رفض شفاعة السلطان المريني، حينئذ خرج يوسف بن يعقوب رفقة جيشه متوجها إلى تلمسان، ولما اقتربوا من نواحيها اصطدموا بالجيش الزياني فتغلبوا عليه لكنهم فشلوا في اقتحام المدينة، وعندما يئس الجيش المريني عاد إلى المغرب. بعد ذلك قام السلطان المريني يوسف بن يعقوب سنة 698 هـ / 1299م بمحاصرة تلمسان مدة ثماني سنين وثلاثة أشهر، فأحاط بها الجنود من جميع جهاتها، وعندما لم يتمكن من دخولها أحاطها بسياج من الأسوار وأقام إلى جانبها مدينة جديدة سماها المنصورة تيمنا بالنصر، ابتنوا فيها الدور الواسعة والمنازل الرحيبة والقصور الأنيقة واتخذوا البساتين وأجروا المياه، فكانت من أعظم الأمصار والمدن وأحفلها اتساع خطة وكثرة عمران وأنفاق وأسواق واحتفال ببناء وتشيد منعة، ووصل إليها التجار بالبضائع من الآفاق، ولا زالت أطلال هذه المدينة إلى يومنا.

قام من بعد السلطان المريني بالاستيلاء على أراضي بني توجين ومغراوة بالمغرب الأوسط، ولحق بسكان تلمسان خلال هذا الحصار بلاء عظيم، فنقصت الأموال وقلت الأغذية وعمت المجاعة حتى اضطر سكانها إلى أكل القطط والثعابين والكلاب، وقد وصف عبد الرحمن بن خلدون معاناة سكان تلمسان خلال هذا الحصار كالآتي: "واستمر حصارهم (بنو مرين) إياهم (بنو عبد الواد) إلى ثمانية سنين وثلاثة أشهر من يوم نزوله، نالهم فيها من الجهد ما لم تنله أمة من الأمم، واضطروا إلى أكل الجيف والقطط والفئران، حتى زعموا أنهم أكلوا فيها أشلاء الموتى، وخرّبوا السقف للوقود، وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق بما تجاوز حدود العوائد وعجز وجدهم... واستهلك الناس أموالهم وموجوداتهم وضائق أحوالهم، وهلك الجند من حامية يغمراسن وقبيلتهم، وأشرفوا على الهلاك فاعتزموا على الإلقاء باليد والخروج بهم لاستماتته فكيف الله لهم الصنيع الغريب ونفس محتهم بهلاك السلطان يوسف بن يعقوب على يد خصي من العبيد فاستخلصته بعض الترعات المملوكية فاعتمده في كسر بيته

ومخدع نومه وطعنه بخنجر قطع أمعائه، وأدرك فسيق إلى وزارته فمزقه أشلاء ولم يبق شيء من بقايا عهدهم، وذهب الله العناء من آل زيان "...". وقد مات جراء هذا الحصار خلق كبير ما يقارب عن 120000 نسمة، إلا أن أميرها وأهلها لم يستسلموا. وأثناء هذا الحصار استنجد أبو السعيد عثمان بصهره أبو زكريا الحفصي أمير بجاية، فلبى هذا الأخير طلبه وأرسل إليه جيشا يقوده أخوه يحيى، لكن القوات المرينية اعترضت طريقهم وكبدتهم خسائر فادحة في الأرواح، ولما ساند السلطان الحفصي في تونس بعد هذه الحادثة المرينيين أسقط أبو السعيد ذكرهم من منابر المساجد. وبقي الأمير الزياني وأهل تلمسان صامدين إلى أن توفي أبو السعيد عثمان الأول والحصار لازال قائما على دولته.

أبو زيان محمد الأول:

فخلفه على العرش ابنه أبو زيان محمد سنة 703 هـ / 1304م فواصل الصمود أمام قوات السلطان المحاصر حتى جاءه يوم الأربعاء 7 ذي القعدة من سنة 706 هـ / 1307م نبأ مقتل السلطان المريني يوسف بن يعقوب على يد أحد عبيده طعنه بخنجر في غرفته، فعاد الجيش المريني إلى المغرب ورفع الحصار على تلمسان. وقع من بعد صراع على العرش المريني بين الأسرة الحاكمة، فطلب حفيد السلطان المتوفى أبو ثابت بن أبي عامر بن يوسف المريني من أبي زيان مساندته في الاستيلاء على السلطة فتم له ذلك وأصبح سلطانا على المرينيين، عندئذ تنازل للزيانيين على كل الأراضي التي احتلها جده السلطان من قبل. فشرع من بعد أبو زيان في إصلاح وضع البلاد ونهض سنة 706 هـ رفقة جيشه فأعاد منطقة الونشريس والشلف وغيرها من مدن المغرب الأوسط إلى حاضرة ملكه، بعد أن نكل بالمغراويين وبني توجين الذين وقفوا إلى جانب المرينيين أثناء الحصار، ولم يعد إلى تلمسان إلا بعد تسعة أشهر. وعندما وصل إلى عاصمته كرس أيامه في البناء وتنظيم شؤون دولته وأمضى بقية حياته في الهدوء إلى أن وافته المنية سنة 707 هـ / 1307م اثر مرض أصابه.

أبو حمو موسى الأول:

فخلفه أخوه أبو حمو موسى الأول، وكما وصفه لنا عبد الرحمن بن خلدون، كان شخصا صارما شجاعا داهية شرس الأخلاق قوي الشكيمة مفرطا في الذكاء ومحبا للعلم، وقد وصفه يحيى بن خلدون

الذي عاصر مثل أخيه المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون الفترة الزيانية كالأقي: "كان ملكا شهما شبيها باللهب المتقد أو السيف الرهيب، كان بطلا شجاعا وأسدا مقداما لا يقهر، لقد أرجع الماضي وأزال آلام شعبه حارب المتمردين وكان حازما في حكمه متسامحا في تنفيذ العقاب". فأمن دولته من الخطر المريني بتحقيق السلم مع سلطانها أبي ثابت، ثم رتب مراسم الملك وهذب قواعده، فتأدب أهل ملكه بآداب السلطان، ثم نهض باقتصاد تلمسان فتحسنت أوضاع سكانها وعم الرخاء أرجاءها فاستعادت الدولة العبدوادية قواها، ثم سير جيشه إلى مغراوة وبني توجين فضم كل من الونشريس والشلف إلى حاضرة ملكه ووضع عليها ولاية ثم قفل راجعا إلى تلمسان. وفي سنة 712 هـ نهض أبو حمو من تلمسان متوجها إلى مدينة الجزائر وفي طريقه استولى على متيجة، ولما وصل إلى الجزائر حاصرها حتى تنازل له حاكمها ابن علال عليها وبعد أن مكث بها بعض الأيام عاد إلى تلمسان. ثم انطلق نحو بجاية التي كانت في يد الحفصيين محاولا الاستيلاء عليها سنة 715 و716 هـ فلم يفلح في ذلك. وأثناء وجود أبي حمو بالشلف وصله نبأ تحرك الجيش المريني نحو تلمسان بحجة أنه يستضيف أعضاء من الأسرة الملكية المرينية المناهضة للسلطان أبي السعيد عثمان بن يعقوب، فعاد أبو حمو إلى تلمسان وتحصن في مدينته وأطلق إشاعة بأن أعضاء من أسرة السلطان المريني بفاس يدبرون له مؤامرة لإزاحته من الملك فرفع أبو السعيد الحصار وعاد إلى المغرب. وأثناء وجوده بتلمسان ثار عليه راشد بن محمد المغراوي بشلف فاستخلف أبو حمو على تلمسان ابنه أبا تاشفين وزحف رفقة ابن عمه مسعود بن برهوم على قبائل توجين ومغراوة المستقرة بالشلف، ففر منها راشد بن محمد المغراوي إلى بلاد القبائل واستولى أبو حمو في طريقه على الونشريس ومتيجة ومدينة الجزائر وعين عليهم ولاية، وحاول من جديد التوسع على حساب دولة الحفصيين في كل من بجاية وقسنطينة وعنابة لكنه لم ينجح في ذلك.

وفي يوم الأربعاء 23 جمادي الأول سنة 718 هـ / 1318م قتل أبو حمو موسى في قصره رفقة موظفيه عندما كان مجتمعاً مع ابن عمه مسعود بن برهوم وحماموش بن عبد الملك بن حنينة وابن أبي الفتوح عنتر ونوابه الوزراء من بني الملاح يتحدثون في شؤون الدولة، وهذا إثر المؤامرة التي دبرت من طرف ابنه والمقربين منه لسبب صرامة أبي حمو تجاه ابنه وكذلك غيره من مسعود بن برهوم الذي كان من المقربين إلى أبي حمو ويحظى بثقة كبيرة لديه. ففي ذلك اليوم دخل عليهم أبو تاشفين غفلة رفقة أصحابه وقتلوهم جميعاً بسيوفهم، وعندما انتهوا من مهماتهم القذرة خرجوا إلى الشوارع وأعلنوا أن

مسعود بن برهوم أغدر بأبي حمو وقتله وأن أبي تاشفين ثار منه. وفي رواية أخرى يقال إن أبا تاشفين لم يتفق مع أنصاره على قتل أبيه وإنما فقط عزله عن العرش وسجنه.

أبو تاشفين عبد الرحمن الأول:

فخلفه ابنه أبو تاشفين عبد الرحمن الأول وكان عمره آنذاك خمسة وعشرين سنة، ومما عرف عنه أنه كان شخصا شغوفا بملذات الدنيا مولعا كثيرا بالعمران، فعرفت في عهده تلمسان ازدهارا كبيرا في الفنون والصناعات، وقد وصفه يحيى بن خلدون كالآتي: "كان أميرا يمتاز بروح مرحة ولكن هذا لا يمنع من أن يكون صارما ووقورا، كان يتمتع بكل شرف النسب والقلب حيث أنه جمع بين الشرف ونبل الروح، وكان يعرف كيف يحمل عبء الحكم والدفاع عن إمبراطوريته، كان موضع كل الرغبات والآمال ورمزا للعظمة الملكية وكان يحب الفن والأشعار". وأول شيء قام به في بداية حكمه نفي كل أفراد أسرته المنافسين له في الحكم إلى الأندلس. قام من بعد بالقضاء على ثورة محمد بن يوسف فحاصره هو وجنوده بجبل الونشريس وقتله وعفا عن الباقيين من أتباعه، ثم واصل سيره نحو بجاية الخاضعة لدولة الحفصيين فاستولى عليها سنة 730 هـ وضمها إلى ملكه وزحف من بعد على تونس فهزم جيش الملك الحفصي أبي يحيى ودخلها عنوة فمكث فيها أربعين يوما ثم سلمها إلى ابن أبي عمران الحفصي وعاد إلى تلمسان. فاستنجد الملك الحفصي المخلوع بالملك المريني أبي السعيد فوافق على تلبية الطلب وأرسل هذا الأخير رسلا إلى أبي تاشفين يطلب منه الإقلاع عن بجاية فرفض وكان ذلك سببا في تحرك الملك المريني نحو تلمسان. وفي تلك المدة الزمنية ثار عليه أخوه حاكم سلجماسة أبي الحسن فقتل الملك أبي السعيد وحل مكانه ثم سير السلطان أبو الحسن جيشه نحو تلمسان فحاصرها سنة 735 هـ / 1334م وشيد بالقرب منها مدينة المنصورة الجديدة على أنقاض القديمة فبنى بها مسجدا ومدرسة كبيرة، وبعد حصار دام سنتين تمكن من الاستيلاء على تلمسان عنوة وتم ذلك سنة 737 هـ / 1336م، فمات أبو تاشفين في ميدان المعركة أمام قصره مع ثلاثة من أبنائه وقائد جيشه وضمت تلمسان إلى المملكة المرينية.

وأحسن أبو الحسن المريني معاملة بني عبد الواد فضمهم إلى جيشه وأبقى لهم امتيازاتهم، وتلبية لنداء ابن الأحمر بالأندلس ضد النصاري تمكنت القوات البحرية المرينية التغلب على الأسطول الإسباني سنة 740 هـ لكنها هزمت سنة من بعد في معركة وقية طريف شر الهزيمة فعاد ما تبقى من الجيش المريني

إلى المغرب وهناك اعتنى بالعمران. وبعد وفاة أبي يحيى الحفصي حاكم تونس سنة 747 هـ اشتد الصراع على الحكم الحفصي بين ولي العهد أبي العباس ومنافسه أبي حفص عمر، فخرج أبو الحسن مع جيشه سنة 748 هـ من تلمسان نحو تونس وفي طريقه استولى على بجاية وقسنطينة ثم تونس وأقام بها حوالي سنتين، وهناك تلقى قهاني سفراء الدول الأوروبية وملك قشتالة. ودفاعا عن امتيازاتهم تمرت عليه قبائل العرب من بني هلال وبني سليم تحت قيادة التاجر أبو دبوس وهزموا جيشه بالقرب من القيروان، ثم حاصروا المدينة سنة 749 هـ / 1348م ولكن السلطان المريني أبا الحسن استطاع أن يفلت من قبضتهم واختفى عن الأنظار لعدة أيام فشاع عند الناس خبر موته.

أبو السعيد عثمان الثاني وأخوه أبو ثابت:

وبينما كان بنو عبد الواد ومغراوة محاصرين لمدينة تونس سمعوا بهزيمة أبي الحسن فبايع بنو عبد الواد أبا السعيد عثمان بن عبد الرحمن بن يغمراسن ملكا على تلمسان وعادوا هم ومغراوة إلى المغرب الأوسط لإحياء من جديد الدولة العبد الوادية، ولما اقترب جيشهم من مدينة تلمسان خرج إليهم حاكمها ابن جرار فهزمه أبو السعيد ودخل تلمسان وتولى السلطة رفقة أخيه سنة 749 هـ، فاعتنى أبو السعيد بالشؤون السياسية وأبو ثابت بالشؤون الحربية، ثم وصلهم نبأ دخول الملك المريني المخلوع أبي الحسن إلى المغرب الأوسط عن طريق إفريقية بعد أن استولى هناك على كل من سوسة وتونس وعندما لم يتمكن من السيطرة على كامل إفريقية حاول الاستنجاد بالمغرب الأوسط وفي طريقه تحطم أسطول البحرى بسبب عاصفة فدخل إلى مدينة الجزائر عن طريق السباحة، وهناك كون له ابنه الناصر جيشا صغيرا حاول من خلاله الاستيلاء على تلمسان، ولكن الأمير الزياني أبا ثابت لم يسمح له بذلك فبمجرد سماعه بخبر دخول السلطان المخلوع أبي الحسن إلى المغرب الأوسط سير له جيشا ضخما يتكون من بني عبد الواد ومغراوة والتقى الجيشان في تيعيزن في ناحية الشلف سنة 751 هـ فهزم أبا الحسن وفر ليلا باتجاه تافيلات وهناك حاول تنظيم صفوفه من جديد، فانضمت إليه بعض القبائل العربية وطلب من ابنه أبي عنان الذي استخلفه على العرش عندما كان بتونس أن يرسل له إمدادات لكن هذا الأخير رفض وتصدى له، عندئذ اضطر أبو الحسن إلى الفرار مرة ثانية، ثم توجه إلى مراكش وهناك دخل في صراع مع ابنه على العرش المريني، فدارت بينهما معركة انتهت بهزيمة أبي الحسن وإصابته

بجروح، فاضطر إلى الفرار إلى جبال الأطلس وهناك دخل في مفاوضات مع ابنه تـخلى بموجبها نهائيا عن الحكم له ومات من بعد بئسا.

وغيره من بني عبد الواد لانتصارهم قتل جنود مغراوة بعض الأفراد من جيش بني عبد الواد فقضى أبو ثابت عليهم واستولى على قبيلة مغراوة ثم واصل زحفه على مليانة وتنس وشرشال والمدينة والجزائر ودلس وضمهم إلى ملكه ثم عاد إلى تلمسان. ولما سمع الملك المريني أبو عنان بمقتل بن الراشد حاكم مغراوة غضب لرد شفاعته وعزم على الثأر لحاكم مغراوة فبادر في الهجوم على تلمسان عندئذ خرج إليه أبو السعيد بقواته والتقى الجيشان بواد القصب (وجدة) وكانت الغلبة فيها لبني مرين الذين تمكنوا من أسر الأمير أبي السعيد وقتله ثم الاستيلاء على تلمسان سنة 753 هـ، فاستنجد حينئذ أخوه أبو ثابت بأنصاره في مدينة الجزائر، وبواد الشلف دارت معركة بينهم هزم على إثرها أبي ثابت وفر متنكرا رفقة وزيره يحيى بن داود وابن أخيه أبو حمو إلى بجاية فاعتقلهم حاكمها وسلمهم إلى الملك المريني الذي قتل أبا ثابت ووزيره، أما أبو حمو موسى الثاني فقد نجا وتوجه إلى تونس فأكرمه ملكها الحفصي إسحاق بن أبي يحيى بن أبي زكريا. وبعد احتلاله لمدينة تلمسان قام من بعد السلطان المريني أبو عنان بالزحف على مدينة الجزائر وبجاية وبعد أن استولى عليهم فتح مدينة قسنطينة ثم تونس. ولما علم الملك الحفصي أبو إسحاق بقدوم أبي عنان إلى تونس رفقة جيشه اتجه سنة 758 هـ رفقة حاجبه ابن تافراجين وأبو حمو موسى نحو الجريد واستقر بها، وهناك جاءه رسول من قبيلة عرب دواودة تعرض عليه التحالف ضد العدو المريني فقبل العرض وعاد رفقة جنوده إلى تونس لمحاربة أبي عنان، فأرغموا هذا الأخير على الانسحاب من إفريقية بعد أن يئس جيشه من محاربتهم، بينما انضم الأمير أبو حمو موسى إلى صفوف قبائل الدواودة ورفقتهم شن عدة غارات على الجيش المريني في كل من قسنطينة وميلة تمكنوا خلالها من إرغام عدوهم على الانسحاب.

ومن ميلة توجه أبو حمو صحبة الدواودة إلى تبسة ثم بريكة وهناك التقى مع رئيس قبيلة بني عامر التي طردت سنة 759 هـ من أراضي المغرب الأوسط وحلت مكانها قبيلة سويد، فانضم عرب قبيلة بني عامر إلى صفوف الدواودة وأبي حمو واستمروا في مناوشة الجيش المريني، ثم انتقل معهم نحو أراضي الزاب الجزائري بالجنوب. ولما وصلهم نبأ وفاة السلطان المريني أبي عنان بمدينة فاس توجه أبو حمو صحبة قبيلة بني عامر إلى تلمسان لتحريرها من النفوذ المريني، وكان آنذاك يتولى شؤونها محمد بن السلطان أبو عنان وتحميها حوالي ثلاثة آلاف من الجنود المرينيين، ومع ذلك فقد استطاع أبو حمو رفقة

أنصاره من بني عبد الواد وبني عامر اقتحام مدينة تلمسان والاستيلاء عليها عنوة سنة 760 هـ، وبهذا الانتصار أحيا أبو حمو دولة بني عبد الواد من جديد.

أبو حمو موسى الثاني:

وبعد سبع سنوات من الاحتلال المريني تمكن أبو حمو موسى الثاني بمساندة قبيلتي بني عامر والدواودة من استرجاع مدينة تلمسان سنة 760 هـ عنوة وبايع سكانها أبا حمو وأطلق عليها اسم الدولة الزيانية بعد أن كانت من قبل تسمى بإمارة بني عبد الواد، امتاز هذا الأمير بحبه للعلم والعلماء لقد كان شاعرا ومؤلفا عرفت تلمسان في عهده الرخاء العلمي والاقتصادي. وبعد أن قضى على النفوذ المريني بتلمسان اهتم بتدعيم سلطته على كامل أنحاء المغرب الأوسط، فبعث سنة 760 هـ جيشا تحت قيادة ابن برغوث لاسترجاع مدينة وهران التي كانت تحت النفوذ المريني لكن عندما اقترب منها خرجت إليه حاميتها وهزمته.

وفي هذه الأثناء أمر الوزير المريني الحسن بن عمر الفودودي قائده مسعود بن عبد الرحمن بن ماساي باسترجاع تلمسان إلى حاضرة العرش المريني، فخرج رفقة تسعة آلاف جندي، ولما اقترب منها انسحب أبو حمو لقلعة ما كان لديه من الجنود والتحق بقبيلة بني عامر في الجنوب، ومن هناك طلب من قبيلة المعقل بشن هجمات على الجنود المرينيين وقطع الطريق الرابطة بين تلمسان وفاس، عندئذ أمر القائد المريني مسعود بن عبد الرحمن من ابن عمه عبد الله بن ماساي قائد حامية وهران بالزحف على قبيلة المعقل لكن هذه الأخيرة هزمت جيشه وقتلته أثناء المعركة. دخل من بعد الجيش المريني في خلاف مع الوزير الحسن بن عمر وتمرّد عليه لسبب سوء تصرفه واستبداده، وأمام هذا الوضع الخطير اضطر القائد المريني ماساي إلى عقد صلح مع أبي حمو وتوجه مع جيشه نحو فاس، عندئذ دخل أبو حمو إلى تلمسان سنة 760 هـ، فأعاد سلطته عليها واستمر في القضاء على النفوذ المريني بالمغرب الأوسط. وفي نفس السنة سير أبو يعقوب والد أبو حمو جيش بني عبد الواد نحو الونشريس للقضاء على بني مرين وحلفائهم، وهناك اصطدم مع القائد المريني يحيى بن علي فهزمه ثم واصل سيره واستولى على المدينة، اتجه من بعد رفقة حليفه الجديد عبد الله ابن مسلم الزردالي نحو مدينة الجزائر لإعادتها إلى حاضرة الملك الزياني وإخراج المرينيين منها لكن محاولته باءت بالفشل وعاد إلى مليانة.

ونظرا لخطورة الوضع استدعى أبو حمو وزيره ابن مسلم إلى تلمسان وأمره سنة 761 هـ بمحاربة أبي زيان القبي حفيد السلطان أبي تاشفين الأول الذي طلب الملك لنفسه، كما أرسل في نفس الوقت جيشا بقيادة ابنه أبي تاشفين وطلب منه القضاء على ثورة زيان بن أبي يحيى المساند لدعوة أبي زيان القبي وتمكن الاثنان من هزم خصمهما. وفي 6 شعبان 761 هـ استولى السلطان المريني أبو سالم على تلمسان بينما كان الأمير أبو حمو قد غادرها من قبل والتحق بحلفائه التقليديين من قبائل بني عامر والمقل وزحفوا جميعا على المغرب الأقصى وتمكنوا من احتلال بلدة أجريسيف، ولما سمع السلطان المريني أبو سالم بانتصارهم خاف أن يستولوا على مدينة فاس فقفل راجعا إلى المغرب الأقصى تاركا مدينة تلمسان تحت حكم أبي زيان القبي، حينئذ عاد أبو حمو إليها وتمكن من دخول تلمسان بسهولة بعد أن فر منها أبو زيان القبي الذي التجأ عند قبيلة سويد بجبل الونشريس فلاحقه هناك أبو حمو دون أن يتمكن من القبض عليه، زحف من بعد على ناحية شلف لطرد المرينيين والقضاء على حلفائهم المغراويين الذين التجئوا بمدينة تنس عندما سمعوا بقدومه، فاستولى عليها أبو حمو عنوة بعد أن قتل القائد المريني عثمان بن أبي تجلاء، ثم التحق سنة 762 هـ بتلمسان. وبعد أن استرجع أبو حمو منطقة الشلف، زحف على وهران في نفس السنة واستولى عليها عنوة، ثم أعاد مدينة الجزائر سلميا إلى حاضرة ملكه بعد أن سلموها له المرينيين على إثر المفاوضات التي انعقدت بينهما، فولى عليها والده أبي يعقوب.

وفي سنة 763 هـ أمر أبو حمو قائده عمر بن موسى المطهري بالزحف على بجاية التي كانت تحت سلطة الأمير الحفصي أبي إسحاق إبراهيم وهذا لما رفض تسليم شيوخ قبيلة مغرواة الذين لجئوا إليه، فاستولى القائد الزياني عنوة على تدلس ولما حاول الأمير الحفصي استرجعها أرسل له وزيره ابن مسلم. وفي هذه الأثناء وقعت اضطرابات في العرش المريني على إثر خلع سلطانها أبي سالم، وتفاديا للأخطار بادر الوزير المريني عمر بن عبد الله إلى عقد صلح مع أبو حمو أبرم بين الجانبين في 15 رجب 763 هـ. دخل من بعد أبو حمو في صراع مع منافسه على العرش الزياني فتصدى أولا للأمير أبي زيان الذي أطلق سراحه بموجب اتفاقية الصلح التي أبرمت مع المرينيين وتمكن جيش أبو حمو من القضاء على ثورته وملاحقته إلى أن التجأ أبو زيان بتونس. ثم واجه سنة 765 هـ منافسه الثاني أبي زيان القبي وتمكن من إجهاض محاولته الانقلابية بعد أن اصطدم معه في عدة معارك توفي أثناءها أحسن قواده وهو ابن مسلم الذي مات بالطاعون سنة 765 هـ عندما كان يطارد أبا الزيان القبي وأنصاره.

ولما علم أبو حمو نبأ استيلاء الأمير الحفصي عبد الله على تدلس سنة 765 هـ مستغلا في ذلك الصراع الذي كان دائرا بين أبي حمو وأبي الزيان القبي، أمر الأمير الزياتي قائده عمران بن موسى باسترجاعها لكن لم يتمكن من ذلك وعاد إلى تلمسان سنة 766 هـ. وفي هذه الأثناء شب نزاع حربي بين الأمير الحفصي أبي عبد الله وابن عمه أبي العباس أمير قسنطينة، فوجد أمير بجاية عبد الله نفسه بين نارين عندئذ تصالح مع أبي حمو وتنازل له عن بلدة تدلس سنة 767 هـ، كما زوجه بإحدى بناته ثم تصدى لابن عمه أبي العباس لكن هذا الأخير تغلب عليه وقتله ثم استولى على مدينة بجاية.

ولما علم أبو حمو بمقتل صهره الأمير عبد الله أراد الانتقام له فخرج من تلمسان رفقة جيشه متوجها إلى بجاية ولما اقترب منها اصطدم مع جيش أبي العباس فلم يهزم أي أحد منهما، انسحب من بعد أبو حمو من المعركة متوجها إلى مدينة بجاية لاحتلالها وهناك تلقى هزيمة كبرى على يد جيش الحفصيين قتل أثنائها العديد من جنودها فما كان على أبي حمو الذي تأثر كثيرا بهذه الهزيمة إلا النجاة بنفسه والعودة إلى تلمسان. فاستغل منافسه على العرش التلمساني أبي زيان الذي كان متواجدا في صفوف جيش أبي العباس الحفصي هذه الهزيمة ليظهر من جديد على سطح الأحداث فسانده عرب قبيلة زغبة القاطنة بالقرب من التيتري واستولى رفقتها على مدينة المدية سنة 768 هـ لكن احتلاله لها لم يدم طويلا إذ سرعان ما غادرها واعتصم بجبالها عندما سمع بقدوم جيش أبي حمو إليه، وعندما كان الجيش الزياتي يحاصره فوجئ بهجوم مباغت شتت جمعه، فقويت عزيمته أبي زيان واستولى من جديد على المدية ثم زحف على مليانة واحتلها، وعندما سمعت بعض القبائل بانتصاراته انضمت إليه ومنها قبائل بني عامر والسويد وقبيلة الثعالبة بالجزائر، عندئذ سير أبو زيان أنصاره نحو تلمسان عازما على القضاء على أبي حمو، فعبسك مع جيشه قرب البطحاء، وهناك خرج إليه أبو حمو رفقة جيشه فدارت بينهما معركة عنيفة كان النصر فيها حليف أبي حمو ففر أبو زيان من المعركة والتجأ رفقة أنصاره من بني عامر والسويد بجبال التيتري وتم ذلك في 6 ذي القعدة سنة 768 هـ. أعاد من بعد أبو حمو مناطق المغرب الأوسط التي خرجت عن طاعته إلى حاضرة ملكه، ولوضع حد لثورة أبي زيان اشترى أبو حمو رئيس قبيلة بني عامر بالأموال والهدايا وهذا لغرض ابتعاد رجالها عن مساندة منافسه الثائر أبي زيان وهذا ما تحقق فعلا. فغضبت عندئذ قبيلة سويد من تصرفات الأمير الزياتي اتجه بني عامر وانضمت إلى أبي زيان حينئذ شن عليها أبو حمو سنة 771 هـ هجمات وخرب قلعتهم ببني سلامة، فاضطرت قبيلة سويد رفقة رئيسها أبي بكر بن عريف إلى مغادرة أراضيها بالمغرب الأوسط ولجأت إلى المغرب الأقصى،

وهناك طلبت النجدة من السلطان المريني وعملت على إفساد العلاقات بين الزيانيين والمرينيين نتجت عنها استيلاء السلطان المريني عبد العزيز بن أبي الحسن على تلمسان سنة 772 هـ فاتخذها مقرا له، ثم زحف جيشه على أراضي المغرب الأوسط واستولى عليها.

وكان أبو حمو قد غادر تلمسان قبل احتلالها متوجها إلى قبيلة بني عامر فلاحقه الجيش المريني هناك لكن أبو حمو كان قد رحل عنها إلى الزاب قبل أن يصل العدو إليه، ومن يومها أصبح الجيش المريني يطارده أينما حل حتى اضطر أبو حمو إلى اللجوء إلى الصحراء، وهناك نظم صفوفه وقام رفقة ابنه أبي تاشفين وأنصاره بغارات على الجيش المريني بنواحي تلمسان لكنه انهزم أمامهم فالتحق مرة ثانية بالصحراء واستقر بها إلى حين وفاة السلطان المريني عبد العزيز سنة 774 هـ حينئذ دخل أبو حمو إلى تلمسان في نفس السنة بعد أن تم جلاء القوات المرينية منها.

فحاول من جديد استرجاع نفوذه على المغرب الأوسط وتعرض من أجل ذلك إلى مشاكل عديدة منها الصراع الذي شب بين قبيلة بني عامر والسويد، فوقف أبو حمو إلى جانب السويد رغبة منه للتقرب إلى المرينيين بعد أن استفاد من التجربة الماضية والتي احتلت جرائها تلمسان، وهكذا تخلى الأمير الزياني على بني عامر حلفائه القدماء وأصبحوا بالنسبة إليه أعداء يطاردتهم أينما حلوا. وبعد أن استرجع أبو حمو نفوذه على كامل أراضي المغرب الأوسط قام سنة 778 هـ بتوزيع مهام الولايات على أبنائه، فنصب ابنه المنتصر على مدينة مليانة، وولى ابنه الثاني أبي زيان على مدينة وهران، أما مدينة الجزائر فعين عليها وزيره السابق ابن برغوث، عندئذ غضب ابنه أبو تاشفين الذي كان يريد لنفسه ولاية وهران، ورغم طلبه المتكرر لأبيه لينصبه عليها إلا أن جوابه كان دائما الرفض، حينئذ دخل الشك في ذهن أبي تاشفين بأن كاتب أبيه يحيى بن خلدون هو الذي دبر المؤامرة ضده فعزم على قتله، وفي شهر رمضان من سنة 780 هـ عندما كان يحيى بن خلدون خارجا من قصر أبيه انقض عليه أتباع بن تاشفين وتركوه ميتا على الأرض، ولما سمع أبو حمو بمقتل كاتبه خاف على نفسه وأسند إلى أبي تاشفين ولاية وهران ثم مدينة الجزائر.

دخلت من بعد الدولة الزيانية في صراع مع السلطان المريني أبي العباس وهذا جراء وقوف أبي حمو إلى جانب خصمه ومنافسه عبد الرحمن بن أبي يفلوسن وهو ابن عم السلطان المريني، فكان هذا الأخير محاصرا في مراكش من قبل السلطان أبي العباس عندما طلب نجدة أبو حمو، فشن الأمير الزياني رفقة ابنه

أبي تاشفين على ناحية مكناس وتازا، وهذا لغرض رفع الحصار على مراکش لكن السلطان أبي العباس كان قد تمكن آنذاك من اقتحامها وبعد أن استولى على مراکش زحف على تلمسان واستولى عليها سنة 786 هـ بعد أن انسحب منها أبو حمو، لكن احتلاله لها لم يدم طويلا إذ سرعان ما رحل عنها بعدما هدم قصورها، وهذا لما سمع أن منافسا جديدا له على العرش يسمى موسى بن السلطان بن أبي عنان قد تحرك رفقة أنصاره واستولى على مدينة فاس سنة 786 هـ، عندئذ عاد أبو حمو إلى عاصمته تلمسان.

ولوضع حد لأطماع المرينيين حاول أبو حمو في هذه الفترة نقل العاصمة الزيانية من تلمسان إلى مدينة الجزائر لكن المرينيين خلقوا له مشاكل وعرقلوا خطته، وكان الأمير أبو حمو يفضل أبناءه المنتصر وعمير وأبا زيان على ابنه الأكبر ابن تاشفين، وهذا ما سبب له مشاكل مع ابنه فدخل من أجل ذلك في صراع مع بن تاشفين كانت نتيجته خلع أبي تاشفين الثاني السلطة من أبيه واعتقله بالقصر تحت حراسة الجنود، ثم نهض لمحاربة اخوته الثلاث الذين لجئوا بجبل التيتري واستولى على مقاطعاتهم، ثم أطلق سراح أبيه رغبة من هذا الأخير الذي طلب منه الذهاب إلى البقاع المقدسة للحج فركب أبو حمو السفينة، وعوض الذهاب إلى الحج نزل ببجاية وهناك استقبله أميرها الحفصي ومنها توجه إلى متيجة لجمع الأنصار حوله فلبت قبيلة المعقل طلبه وانضمت إليه واستمر في محاربة ابنه وأنصاره حتى تمكن من فتح تلمسان سنة 790 هـ، فاسترجع عرشه على بني عبد الواد عندئذ استنجد أبو تاشفين بالسلطان المريني أبي العباس ودفع له أموالا كثيرة بغية قبول طلبه فلبى السلطان طلبه وأمدّه بجيش استولى بفضلته على تلمسان ثم لاحقوا أنصار أبي تاشفين والده الذي لجأ رفقة رجال المعقل وبني عامر إلى جبل بني وريند الواقع جنوب مدينة تلمسان، وهناك هزمه أنصار أبي تاشفين وانتهت المعركة بمقتل أبي حمو موسى الثاني سنة 791 هـ.

أبو تاشفين الثاني:

فخلفه ابنه أبو تاشفين الثاني الذي نازعه على العرش الزياني أخوه أبو زيان حاكم مدينة الجزائر، فاجتمع هذا الأخير مع عرب بني عامر وطالبهم بالانضمام إلى صفوفه فلبوا الدعوة وزحف أبو زيان رفقتهم على تلمسان، ولما وصلها سنة 792 هـ حاصرها مدة أيام، وعندما لم يستطع الأمير أبو تاشفين مقاومتهم لجأ إلى الحيلة واشترى حلفاء أخيه بالمال عندئذ انسحبوا من صفوف جيش أبي زيان، فاضطر هذا الأخير إلى رفع الحصار عن مدينة تلمسان ورحل مع بقية جنوده إلى قبيلة المعقل بالجنوب،

فانضمت إلى جانبه وسار معها في نفس السنة نحو تلمسان فضرب عليها الحصار مرة ثانية لكنه لم يستطع الاستيلاء عليها لأن أخاه أبا تاشفين استنجد بالسلطان المريني أبي العباس الذي أرسل له المدد، وعندما اقترب الجيش المريني من المدينة رفع أبو زيان الحصار عنها وعاد إلى الصحراء، رحل من بعد إلى المغرب الأقصى طالبا المساعدة من السلطان المريني فلبى له هذا الطلب سنة 795 هـ وأمدّه بالجنود والسلاح، وعندما كان في طريقه إلى تلمسان وصله نبأ وفاة أخيه أبي تاشفين الثاني. فنصب في هذه الأثناء أحمد بن العز أحد أبناء ابن تاشفين على العرش الزياني لكن حكمه لم يدم إلا أربعين يوما حيث قدم إليه يوسف بن الزاوية من الجزائر واستولى على تلمسان ثم قتل أحمد بن العز والأمير الجديد. وعندما بلغ إلى السلطان المريني نبأ مقتلها غضب وأرسل ابنه أبا فارس عبد العزيز لغزو تلمسان فاحتلها مدة سنة، ولما توفي أبو العباس والده سنة 796 هـ غادرها متوجها إلى فاس ليتولى العرش المريني مكانه، وهناك أطلق سراح الأمير أبو زيان الذي كان معتقلا بمدينة فاس فغادرها هذا الأخير متوجها إلى تلمسان ليتولى العرش الزياني.

أبو زيان بن أبي حمو الثاني وخلفاؤه:

ولما وصل إلى تلمسان حاول أبو زيان إحياء الدولة الزيانية من جديد لكن المرينيين لم يسمحوا له بذلك وبدءوا يتدخلون في الشؤون السياسية للدولة الزيانية يولون من يرغبون عليها ويخلعون من لا يتمشى ومصلحتهم حتى ضعفت الدولة المرينية. ففي عهد الأمير أبي زيان ساعد المرينيون منافسه عبد الله بن أبي حمو الثاني في الاستيلاء على العرش الزياني فأمدوه سنة 801 هـ بالجنود والسلاح استولى بفضلهما على تلمسان وتربع على عرشها، لكن حكم عبد الله بن أبي حمو الثاني لم يدم طويلا إذ تخلص منه مساعدوه بفضل المرينيين فخلعوه من منصبه سنة 804 هـ وسجنوه بمدينة فاس المغربية وولوا مكانه أخاه محمد بن خولة الذي كان يحكم تحت الحماية المرينية فبقي في منصبه إلى أن وافته المنية سنة 813 هـ. فتولى العرش الزياني من بعده ابنه عبد الرحمن بن محمد بن خولة لكن هذا الأخير لم يدم حكمه أكثر من شهرين إذ نافسه عمه السعيد بن أبي حمو الثاني على العرش الزياني وخلعه من منصبه، ثم تولى سنة 814 هـ الحكم الزياني لكن أعماله التعسفية جلبت إليه عداء أهالي تلمسان، ولما سمع السلطان المريني بتصرفاته أرسل إليه أخاه أبا مالك عبد الواحد وهو أحد الأمراء الزيانيين كان مسجوناً

بفاس، فزحف هذا الأخير رفقة الجيش المريني على تلمسان واستولى عليها سنة 814 هـ ففر منها السعيد بن أبي حمو الثاني.

دور التدخل الحفصي:

ولما تولى العرش الزياني الأمير أبو مالك عبد الواحد سنة 814 هـ قام بإصلاح شؤون دولته ووضع حدا لتدخلات المرينيين، ثم أعاد المغرب الأوسط إلى حاضرة ملكه فتحسنت الأوضاع السياسية وساد الهدوء في أرجاء الدولة الزيانية، لكن السلطان الحفصي أبي فارس عزوز لم يتح له الفرصة لتكملة مشواره السياسي فسير له سنة 827 هـ جيشا كبيرا يتألف من خمسين ألف فارس، فلم يستطع الأمير أبو مالك مقاومته عندئذ استولى الحفصيون على تلمسان في نفس السنة ونصبوا عليها محمد بن أبي تاشفين المدعو بابن الحمراء الموالي لهم، ثم زحف على مدينة فاس ولما اقترب منها خرج إليه السلطان المريني أبي العباس معترفا بسلطته، بعد ذلك عاد الملك الحفصي أبو فارس إلى تونس، ومن يومها أصبح الملوك الحفصيون يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة الزيانية إلى أن ضعف سلطانها.

ولما استبد ابن الحمراء بالحكم وقطع الدعوة في خطب المساجد للمالك أبي فارس تدخل الحفصيون سنة 831 هـ لإرجاع الأمير السابق أبي مالك عبد الواحد من جديد على العرش الزياني فأمدوه بالجيش والسلاح، ولما اقترب من تلمسان هزمه الأمير محمد بن تاشفين، عندئذ استنجد بقبائل العرب وتمكن هذه المرة من الاستيلاء عليها.

غير أن ولاية عبد الواحد لم تدم طويلا لأن منافسه ابن الحمراء كان له بالمرصاد، فبعد أن خرج من تلمسان جند في صفوفه أنصارا له استولى بفضلهم على تلمسان وقتل عبد الواحد ثم استرجع عرشه سنة 833 هـ. ولما وصل إلى السلطان الحفصي أبي فارس نبأ مقتل عبد الواحد تحرك سنة 834 هـ نحو تلمسان، وعندما اقترب منها حاصرها فلم يستطع أمير ابن الحمراء مقاومته ففر ليلا خارج تلمسان عندئذ دخل أبو فارس إلى تلمسان بدون مقاومة ونصب على عرشها أبو العباس أحمد العاقل ثم عاد إلى تونس. ودام حكم أبي العباس أحمد العاقل اثني وثلاثين سنة عرف المغرب الأوسط في معظم فتراته الاستقرار والتقدم، فكان هذا الأمير محبا للعلم والعلماء قام بعدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وفي عهده توفي السلطان الحفصي أبو فارس عندما كان في طريقه متجها رفقة جيشه للقضاء على الأمير

الزياني أحمد العاقل، وهذا عندما قام هذا الأخير بخلع طاعته للحفصيين وإبطال الدعوة لسلطانها بالمساجد.

وكغيره من الأمراء الزيانيين الذين سبقوه عرف عهده صراعا على العرش الزياني فنافسه على الحكم العديد من أفراد أسرته، فدخل الأمير أحمد العاقل في نزاع حربي مع كل من أخيه أبي يحيى سنة 838 هـ، ثم مع أبي زيان محمد بن أبي ثابت سنة 841 هـ، ثم مع أحمد الناصر بن أبي حمو الثاني سنة 850 هـ، وتمكن أحمد العاقل من الانتصار عليهم والقضاء على ثوراتهم، لكن عندما ثار عليه سنة 866 هـ أبو عبد الله محمد المتوكل لم يستطع الصمود أمامه واضطر إلى الرحيل نحو الأندلس. فولي مكانه أبو عبد الله محمد المتوكل أميرا على الزيانيين، ولما سمع السلطان الحفصي أبو عمرو عثمان بأمر الانقلاب سير جيشه نحو تلمسان سنة 867 هـ، وعندما اقترب منها خرج إليه المتوكل مظهرا له طاعته عندئذ عاد إلى تونس، بعد ذلك دخل الأمير المخلوع أحمد العاقل إلى المغرب الأوسط محاولا استرجاع عرشه فجمع حوله الأنصار وتوجه رفقتهم إلى تلمسان وهناك دخل في معركة مع جيش المتوكل قتل على إثرها سنة 867 هـ.

وفي سنة 870 هـ زحف السلطان الحفصي للمرة الثانية على تلمسان وهذا لسبب تحالف الأمير المتوكل مع عرب الدواودة الخارجين عن طاعة السلطان الحفصي، ولما اقترب منها حاصرها عندئذ خرج إليه المتوكل طالبا منه العفو والطاعة، وبعد مكثه بضعة أيام في تلمسان عاد السلطان الحفصي إلى تونس. وفي سنة 873 هـ توفي الأمير الزياني المتوكل فخلفه ابنه أبو تاشفين لكن هذا الأخير لم يدم حكمه طويلا إذ سرعان ما خلع من طرف أخيه أبي عبد الله محمد الثابت الذي ولي العرش مكانه، وفي هذه الفترة ضعف سلطان الدولة الحفصية والزيانية وأصبحت أراضيهم هدفا لهجمات النصارى الإسبان، فعمت الفوضى والاضطرابات في الدولة الزيانية وتطاحن أمراؤها على السلطة ففقد العرش الزياني هيئته على سكان المغرب الأوسط وانفصل عنها سكان مليانة والمدينة والجزائر وغيرها من المدن، ولم يعد ملوكها يحكمون إلا تلمسان والمناطق المجاورة لها.

انهيار دولة بني عبد الواد الزيانية والتدخل الإسباني:

استغل الإسبان الظروف السياسية الداخلية المتدهورة التي آلت إليها الدولة الزيانية، فانتهزوا هذه الفرصة الثمينة بعد قضائهم سنة 897 هـ / 1492م على آخر معقل للمسلمين بغرناطة ووجهوا أطماعهم التوسعية الصليبية تنفيذاً لوصية الملكة إيزابيلا ومباركة البابا نحو الشمال الإفريقي، حيث يقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون (Dé Grammont) في هذا الموضوع ما يلي: "بمجرد سقوط غرناطة عام 1492م كلفت إيزابيل ملكة قشتاليا وزوجة فرديناند ملك الأراغون المسمى لوريتودي باديليا (Lorenzo de Paille) حاكم مدينة القلعة في الأندلس بمهمة جاسوسية تتمثل في استطلاع الأمور والمواقع في تلمسان عاصمة الزيانيين للإعداد لاستعمارها. فذهب لورنزو متنكراً في زي تاجر تلمساني، حيث أمضى أكثر من سنة رجع من بعد بمعلومات مهمة لحملة الغزو التي كانت إسبانيا بصدد الإعداد لها". "وفي نفس الوقت استدعى الكردينال اكسمانس المهندس البحري (Geronimo Vianelli) الذي كان يعرف ساحل الشمال الإفريقي معرفة جيدة إلى إسبانيا". "وبعد جمع كل هذه المعلومات قررت الملكة إيزابيلا غزو مملكة تلمسان، فجندت جيشاً عدده 12000 عسكري تحت قيادة الكونت (De Tendilla)، وتبرعت إيزابيلا من مالها الخاص. ولكن موت الملكة إيزابيلا سنة 1504م أوقف الحملة مؤقتاً". وقبل وفاتها كتبت في وصيتها ما يلي: "إسنه لا ينبغي إيقاف غزو إفريقيا، ولا إنهاء الحرب ضد الكفار (تعني بالمسلمين) من أجل العقيدة".

فنفذ ملك إسبانيا فرديناند (Ferdinand) وصيتها وأرسل حملة عسكرية بحرية ضخمة قوامها عشرة آلاف عسكري بقيادة دون ديقو فرنانديز (Don Diego Fernandez)، وكان الجزائريون على علم بمجيء الحملة فاستعدوا لها ولما طال انتظارهم دون أن يظهر أثر للحملة عادوا إلى قراهم مكتفين بترك قوة صغيرة على الساحل، وفي شهر أوت 1555م رسا الأسطول الإسباني بقيادة بدرو نافارو، فحاصر قرية المرسى الكبير مدة خمسين يوماً ثم هاجمها بالمدفعية واحتلها وتحصن بها بعد معركة دموية كانت الغلبة فيها للأسبان لكثرة عددهم وعدتهم. وبعد عامين من احتلال المرسى الكبير حاول القائد الإسباني سنة 1507م التوسع في مناطق وهران الجنوبية فصحب معه معظم أفراد الحملة وهاجم قرية "مسرغين" القريبة من المرسى الكبير ففاجأوا أهلها وقتلوا المدافعين وصحبوا معهم الماشية لكن عند الانسحاب خرج إليهم الأهالي وأرغموهم بالفرار إلى تحصيناتهم بعد أن كبدهم خسائر كبيرة في الأرواح لم ينبج

منهم سوى بضعة أفراد بينهم قائد الحملة، وكادت هذه العملية أن تقضي على الوجود الإسباني في المرسى الكبير لو استغلها الجزائريون استغلالا عقلانيا.

نظم من بعد عام 1509م الكاردينال المتعصب كسيمانس (Ximenes) رفقة القائد بيدرو نافارو (Pedro Navarro) حملة كبيرة على مدينة وهران مؤلفة من 15000 جندي وبعد نزوله بالمرسى الكبير اتجه نحو مدينة وهران وتمكن من دخولها بسهولة وهذا بفضل مساعدة القائدين المسؤولين عن حراسة وهران أحدهما يهودي والآخر منافق يتظاهر بالإسلام فغدروا بسكانها وفتحوا له باب المدينة حيث قتل من سكانها 4000 شخص، وأسر 8000، وأطلق سراح الأسرى المسيحيين، ثم نهب كل ما وجد فيها من ثمين، وفي نفس الوقت حول مسجدين إلى كنيستين، وعين قبل رحيله دون ديقو (Don Diego) قائدا عاما لمدينة وهران والمرسى الكبير، فعمل الإسبان على تحصين مدينة وهران بأسوار قوية منيعة خوفا من هجمات المسلمين. وبعد عام من الزمن احتل الإسبان بجاية سنة 1510م بعد أن هدموا قصر الكوكب والجامع الكبير ومنار قصر اللؤلؤة الذي يعود إلى العصر الحمادي، كما نهبوا ونقلوا في سفنهم كل ما وجد فيها من تحف ونفائس إلى إسبانية، أما الموانئ الجزائرية الأخرى مثل مستغانم وتنس وشرشال ودلس فلم يتعرض لها الإسبان لأن أعيانها عرضوا عليهم دفع ضريبة اتقاء شرهم. وفي عام 1511م اضطر سالم التومي حاكم مدينة الجزائر إلى مهادنة الإسبان ودفع جزية لهم، فوقع صلحا مع قائد الحامية الإسبانية ببجاية بدرو نافارو، ثم توجه سنة 1512م إلى إسبانية حيث قدم ولاءه إلى الملك فرديناند وسلم له إحدى الجزر المواجهة لميناء الجزائر وهي عبارة عن صخرة اسمها بينون (Penon) على بعد 300 متر من الميناء، فوضع فيها الإسبان حامية مزودة بالمدفعية أصبحت كالشوكة في جنب الجزائر، وكان الملك الإسباني فرديناند يفكر في الاستيلاء على مدينة عنابة والقل لكن الظروف التي كانت تمر بها أوروبا آنذاك لم تسمح له بذلك.

وفي هذه الأثناء وقفت المملكة الزيانية عاجزة عن رد الغزاة لما كانت عليه من ضعف شديد مما أجبرها إلى عقد صلح مع الإسبان سنة 1512م اعترفت بموجبه باستيلاء الإسبان على موانئ الغرب الجزائري. وفي هذا الجو المشؤوم كان الأمراء الزيانيون يتقاتلون على عرش تلمسان، فعزل الأمير أبو حمو الثالث ابن أخيه أبا زيان وسجنه ثم تحالف مع الإسبان، فأغضب هذا التصرف أعيان تلمسان واستنجدوا بعروج الذي كان موجودا آنذاك بمدينة الجزائر، فسير إليهم سنة 1517م جيشا عن طريق البر واستولى على تلمسان، ففر أبو حمو الثالث متوجها إلى فاس ومنها إلى الحامية الإسبانية بوهران،

وأخرج سكان تلمسان أبا زيان من السجن ونصبوه أميرا عليهم، فأساء الأتراك معاملة أهل تلمسان، ولما حاول الأمير أبو زيان الدفاع عنهم قتله عروج ونصب نفسه سلطانا عليها وأبرم اتفاقا مع ملك فاس ضد الإسبان، ثم هاجم سنة 1518م الجيش الإسباني رفقة أبي حمو الثالث على مدينة تلمسان وبعد حصار دام ستة أشهر استولوا عليها وفر منها عروج ليلا رفقة جنوده الأتراك، والتحقت به فرقة من الإسبان بالقرب من عين تيموشنت، فراح يحاربهم كالأسد إلى أن استشهد هو ومن كان معه من الجنود، ثم أرسل الإسبان رأس عروج إلى إسبانيا ونصبوا أبا حمو الثالث من جديد أميرا عليها وعادوا إلى وهران، لكن أبا حمو لم يعيش طويلا إذ توفي في نفس السنة.

ولم يتوقف الصراع على العرش بين العائلة الزيانية بل ازداد شدة، فأصبح أمراء تلمسان لعبة في يد الإسبان يثيرون الأخ ضد أخيه، وبمجرد تولي أبي محمد عبد الله الملك التلمساني خلفا لأبي حمو أظهر ميله كسابقه للإسبان فدخل جراء ذلك في صراع ضد أخيه أبي سرحان مسعود المساند من طرف خير الدين برباروس، ولم يتحسن الوضع بعد وفاة الأمير أبي محمد إذ انحاز خلفه محمد السابع إلى الإسبان ضد الأتراك مما دفع سكان تلمسان إلى الثورة ضده وخلعه من الحكم فاستنجد بالإسبان الذين أعادوه إلى العرش وفرضوا عليه معاهدة إذلال تتمثل في مساعدتهم لطرد الأتراك من الجزائر ودفع ضريبة سنوية. وفي سنة 1542م بمساعدة الباي لار باي حسن باشا ابن خير الدين تمكن أخوه أبو زيان أحمد الثاني من نزع العرش التلمساني من يده، ففر الأمير محمد السابع إلى وهران ليستنجد بالإسبان، وفي سنة 1543م دارت معركة بالقرب من عين تيموشنت بين أنصار الأمير المخلوع المدعومة بالجنود الإسبان وبين قوات أخيه أبي زيان انتهت بهزيمة محمد السابع والإسبان. لكن الإسبان أعادوا الكرة مرة ثانية سنة 1544م رغبة منهم في الانتقام لهزيمتهم الأولى وتمكنوا من الاستيلاء على تلمسان في نفس السنة، دفع جرائها سكان تلمسان ضريبة كبيرة في الأرواح والممتلكات. ومما زاد الطين بلة تدخل الدولة المغربية في الشؤون الداخلية للدولة الزيانية فاستولت جيوش الملك المغربي الشريف محمد المهدي السعدي على تلمسان سنة 1550م، وواصلت زحفها على منطقة الغرب الجزائري، حينئذ سير إليهم الباي لارباي حسن باشا ابن القائد خير الدين برباروس جيشا بقيادة حسان قورصو، والتقى الجيشان في حوض الشلف فألحقت به القوات التركية شر الهزيمة أرغمته على الانسحاب إلى المغرب الأقصى، ثم واصل الأتراك زحفهم على تلمسان وعزلوا أميرها أبا زيان أحمد الموالي للإسبان ونصب حسن باشا خلفا له الحسن بن عبد الله آخر أمراء الدولة الزيانية، ولكن بسبب ميوله كغيره ممن سبقوه من أمراء الدولة

الزيانية للأسبان عزل من منصبه سنة 1554م وألحق الباي لار باي صالح رايس نهائيا تلمسان بمدينة الجزائر التي أصبحت عاصمة الدولة الجزائرية. وهكذا انقرضت الدولة الزيانية بعد أن عمرت ثلاثة قرون عاشت خلالها زوابع الفتن وأهوال الحروب، لكن هذا لم يمنع أمراءها وسكانها من لعب دور حضاري كبير في شتى ميادين الحياة مازال التاريخ والآثار يشهد على أعمالهم الجبارة إلى يومنا، والحقيقة أن هذه الدولة تعتبر معجزة بما قدمته من أعمال جليلة يصعب على الكثير من الدول التي مرت بالظروف التي عاشتها الدولة الزيانية أن تحقق ما حققته. ومن بين الحكام الذين تعاقبوا على دولة بني عبد الواد الزيانية نذكر الملوك التالية أسماؤهم:

- (1) يغمراسن بن زيان: 633 - 681 هـ
- (2) أبو سعيد عثمان الأول: 681 - 703 هـ
- (3) أبو زيان محمد الأول: 703 - 707 هـ
- (4) أبو حمو موسى الأول: 707 - 718 هـ
- (5) أبو تاشفين عبد الرحمن الأول: 718 - 737 هـ
- (6) أبو سعيد عثمان الثاني وأخوه أبو ثابت: 749 - 753 هـ
- (7) أبو حمو موسى الثاني: 760 - 791 هـ
- (8) أبو تاشفين الثاني: 791 - 795 هـ
- (9) أبو ثابت يوسف: 795 - 795 هـ
- (10) أبو الحجاج يوسف: 795 - 796 هـ
- (11) أبو زيان محمد الثاني: 796 - 801 هـ
- (12) أبو محمد عبد الله الأول: 801 - 804 هـ
- (13) أبو عبد الله محمد ابن الخولة: 804 - 813 هـ
- (14) عبد الرحمن بن محمد: 813 - 814 هـ
- (15) سعيد بن أبي حمو: 814 - 814 هـ
- (16) أبو مالك عبد الواحد: 814 - 827 هـ

(17) أبو عبد الله محمد بن الحمراء: 827 - 831 هـ

(18) أبو مالك عبد الواحد: 831 - 833 هـ

(19) أبو عبد الله محمد بن الحمراء: 833 - 834 هـ

(20) أبو العباس أحمد العاقل: 834 - 866 هـ

(21) أبو ثابت محمد المتوكل: 866 - 873 هـ

مظاهر الحضارة في دولة بني عبد الواد الزيرية:

تعتبر دولة بني عبد الواد الزيرية ثالث دولة وطنية نشأت بالقطر الجزائري، وكانت كسابقتها مفخرة المغرب العربي والعالم الإسلامي، وهذا راجع بالطبع لموقعها الاستراتيجي باعتبارها ملتقى طرق التجارة بين الشمال والجنوب الصحراوي وقربها من الأندلس، وخاصة للدور الفعال الذي لعبه ملوكها وأهلها في شتى الميادين أصبحت من خلال أعمالهم تلمسان منارة العلم والرخاء، وهذا بالرغم من الأهوال والحروب التي عاشتها مع جيرانها منذ تأسيسها.

الحياة السياسية:

أبقى الملك يغمراسن مؤسس دولة عبد الواد الزيرية على النظام السياسي الذي كان سائدا في عهد الموحدين، فأول ما قام به تنظيم شؤون دولته الفتية سياسيا وعسكريا، فلعب نفسه بأمير المسلمين وعين الوزراء والحجاب والكتاب و أصحاب الأشغال والقضاة وقواد الجيش والشرطة وأئمة المساجد ووضع السكة ونصب الولاة على مختلف مناطق المملكة في المغرب الأوسط، وبقي الحكم من بعده وراثيا إلى أن زالت الدولة الزيرية. ورغم الحكم المطلق الذي كان يتسم به نظام الزيريين، إلا أنهم كانوا لا يقومون بأمر خطير حتى يجتمعوا إلى مجلسهم الشوري، كما أنهم كانوا عادلين اتجاه رعيته حيث كان الملك يستقبل مواطنيه ويسمع لشكاويهم كل يوم جمعة بعد الصلاة، وحتى المواطنين البسطاء والمساكين كانوا يستقبلون باحترام. وتخضع زيارات واستقبالات الملك لمراسيم مضبوطة مثلما هو عليه الحال في يومنا. وكان ملوك بنو زيان يسكنون في قصر المشوار وهو عبارة عن قلعة محصنة يوجد بها مقر عملهم ويستقبلون فيه ضيوفهم الرسميين والعاديين، وهو أيضا مكان سكنهم العائلي ومسجدهم.

أما موظفوهم السامون في الدولة فيختارهم الملك من أهل الثقة والكفاءة والخبرة، ويتمثل دور الوزير في الوساطة بين الملك وعامة الشعب حيث يعتبر هو نائبه، كما يعينه بالمشورة في أوقات السلم والحرب، أما الحاجب فهو صاحب الباب يأذن بالدخول للملك عن أمره ويلقب بالمزوار، ويتولى صاحب الأشغال الأمور المالية من دخل وخراج وعادة ما يختارون لأمانتهم وصدقهم، وكان لا يشغل بمنصب الكتابة في ديوان الملك والقضاء إلا الرجال الأكفاء أصحاب العلم الغزير في الأدب والفقه، ومن جملة هؤلاء العلماء نذكر الكاتب أبا بكر بن الخطاب المرسي المتوفى سنة 681 هـ / 1282م وأصله من الأندلس شغل في بلاط يغمراسن، والشاعر محمد بن عمر بن خميس وهو من تلمسان شغل في بلاط الملك أبي سعيد عثمان الأول، والكاتب يحيى بن خلدون شقيق العلامة الكبير عبد الرحمن بن خلدون الذي اشتغل بالكتابة في ديوان الملك أبو حمو موسى الثاني وكان شاعرا وكاتباً ألف كتابه المشهور "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد"، وقد قتل سنة 780 هـ / 1378م على يد الملك الزياني أبي تاشفين الثاني.

ويتمثل دور الكتاب في تحرير الرسائل الملكية وعرض ما يرد من رسائل على الملك وغيرها من الأمور الإدارية المتعلقة بشؤون السلطنة. أما القضاة فيألى جانب وظيفتهم الأصلية المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية وحل النزاعات، كانوا يقومون بوظائف إضافية متمثلة في السهر على أماكن العبادة وإلقاء خطب الجمعة والحج والمكاييل، ومن القضاة المشهورين الذين اشتغلوا في العهد الزياني نذكر : أبو عبد الله بن هدية القرشي التلمساني وسعيد العقباني. وإلى جانب هذه الأجهزة كان يوجد سلك الأمن يتمثل دوره في الحفاظ على الأمن وتنفيذ الأحكام القضائية وحراسة السلطان. أما الجيش الزياني فكان معظم المنخرطين فيه من المغاربة، ولكن كان يوجد فيه أيضاً أقلية من العرب والأندلسيين والزنوج ومن أسلم من النصارى، ومن أشهر القادة العسكريين في تلك الفترة نذكر موسى الكردي وأصله من الكرد شغل في فترة أبي سعيد عثمان الأول، وكذلك يحيى بن موسى وينتسب للقبيلة الكومية. أما حكم الولايات فكانت تمنح لأفراد الأسرة الملكية وفي بعض الأحيان لقواد الجيش يكلفون بالأمن الداخلي وحماية الحدود وتحصيل الجباية يساعدهم -في مهمتهم- موظفون أكفاء. وتتمون خزينة الدولة من أربعة مصادر وهي: الأموال العمومية، والضرائب المفروضة على سكان المدن والأرياف تدفع سواء نقداً

أو على شكل مواد غذائية، ورسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة، وأملاك السلطان الخاصة، وعادة ما تكون خزينتهم تزخر بالأموال باستثناء حالات الحروب. كما كانت لديهم نقود خاصة بهم هي الدينار والدرهم مصنوعة من الذهب والفضة. وكانت حدود الدولة الزيانية مهددة على الدوام وغير قارة بسبب ما كان بينهم من حروب بين الجارتين الحفصية والمرينية لكنها في الغالب كانت تمتد من جرجرة شرقا إلى وادي ملوية غربا.

أما سياستهم العامة فاعتمدت في الداخل على توفير الأمن والعدل والتعليم والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لسكانها، بينما كانت سياستهم الخارجية مبنية على الصراع الحربي بين الجارتين الحفصية والمرينية وكانت العداوة أشد مع هذه الأخيرة، فكانت أحيانا تخضع للاحتلال أو الحماية وأحيانا تتمتع باستقلال يشوبه الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي، أما علاقتهم بمسلمي الأندلس فكانت متينة، فكان الزيانيون يشعرون بالآلام التي يعاني منها الأندلسيون جراء الضغط الصليبي، ولذا كانوا يمدونهم بالمال والأسلحة وفتحوا مملكتهم لمن أراد منهم اللجوء. كما اعتنى الزيانيون بصناعة الأسلحة والبواخر الحربية على أشكال مختلفة لحماية سواحلها ضد هجمات الإسبان والبرتغال، ومن أنواع هذه البواخر المكونة للأسطول الزياني يمكن ذكر السفن المختصة في الدفاع والهجوم، ومنها التي تستخدم في نقل الخيول، ومنها السفن المهيأة لحمل المؤونة، ومنها من تختص في حمل الذخيرة الحربية، وتحتوي السفن الحربية على المنجنيقات لقذف المواد الملتهبة والسلام والحبال والأبراج.

الحياة الاقتصادية:

أما الحياة الاقتصادية فعمها الرخاء في معظم فترات الدولة الزيانية باستثناء بعض الحالات أثناء الحروب والاضطرابات الداخلية، فقد اعتنى ملوكها بالصناعات المختلفة من نسيج وورق ومعادن وزجاج ونحاس، والأعمال الحرفية مثل الفخار والدباغة ونحت الرخام ونقش الخشب والمجوهرات، كما اهتموا بالفلاحة ومن منتجاتهم القمح والزيتون والقطن وقصب السكر والكتان وسائر الخضر والفواكه، هذا بالإضافة إلى تربية المواشي، وأدى هذا العمل إلى ازدهار الحياة التجارية في مملكتهم، فكانوا يتاجرون عن طريق البر والبحر سواء مع مدن الشمال والجنوب الصحراوي أو مع

الدول الإفريقية السوداء مثل السودان وكذلك الأندلس وأوروبا والمشرق العربي يصدرون ويستوردون. وكانت البضاعة تدخل إلى تلمسان بحرا عن طريق ميناء هنين الموجود بالقرب من بني صاف وتخضع للرقابة الجمركية حيث يتم دفع ضرائب على السلع المستوردة، وفيما يخص المشتريات والمبيعات فكانت تتم عادة داخل المباني الجمركية. وكانت المبادلات التجارية تتم سواء عن طريق المقايضة أو بالدين أو نقدا. ومن المعاهدات التجارية التي أبرمتها الدولة الزيانية مع أوروبا يمكن ذكر: معاهدة تلمسان المؤرخة في سنة 1286م والمبرمة مع مملكة أراغون، ومعاهدة تلمسان المؤرخة في سنة 1339م مع ميروقة، والمعاهدة المبرمة بين تلمسان وبرينيون (Perpignan) يوم 25 جوان 1362م والممضية من طرف ملك أراغون بطرس لوسيريمو نيو وسفراء مفوضين يمثلان الملك الزياني أبو حمو موسى الثاني ومما جاء فيها: حرية التجارة والتنقل عبر البحر بكل أمان. كما كان التجار الأوروبيون والمسلمون يتنقلون فيما بينهم للتجارة حيث كان التجار المسيحيون واليهود يأتون من أوروبا لبيع سلعهم في تلمسان، ونفس الحال ينطبق على مواطني تلمسان. إلا أنه كانت بعض المواد محرمة بيعها من طرف الجانبين كبيع الأسلحة والذخيرة والمواد المصنوعة منها، إضافة إلى البضائع المحرمة دينيا، كالخمور. ومن أهم السلع التي كان يصدرها الزيانيون إلى أوروبا: الصوف والجلود والزراي والفواكه مثل التمور والمنتجات الخاصة بتربية المواشي والذهب.

الحياة الاجتماعية:

ينتسب بنو زيان إلى بني عبد الواد أحد فروع قبيلة زناتة الكبيرة التي استوطنت منذ أمد طويل الجهة الغربية للجزائر، وهم من البتر نسبة إلى مادغس الأبر، تختلف لهجاتهم عن سائر اللهجات البربرية الأخرى وتعود في أصلها إلى السامية لما لها من خصائص مشتركة مع اللغة العربية. وكانوا يعيشون قبل تأسيس دولتهم العظيمة على الرعي والصيد، اشتهر رجالهم بالفروسية والدهاء والحكمة. ولما نضجت وقويت مملكتهم امتدت إليهم قبائل بنو راشد ومغراوة وتوتجين وبنو يفرن وهم من أصل زناتي، ومعظمهم متدينين على المذهب السني المالكي والصوفي يتمتعون بثقافة وخلق حسن. وكان مجتمعهم مقسما كغيره من المجتمعات إلى طبقات تسوده الأخوة الإسلامية، ويتشكل من طبقة الحكام والمسؤولين

الكبار في الدولة ورجال الدين وأفراد الجيش والمثقفين وأصحاب الحرف والتجار، وأخيرا طبقة الفلاحين التي تشكل النسبة الكبيرة في المجتمع الزياتي. وكان يعيش إلى جانبهم بتلمسان طائفة من اليهود وخاصة أولئك الذين فروا من إسبانيا جراء الاضطهاد الذي لحقهم سنة 1391م على يد المسيحيين. هذا بالإضافة إلى النصارى الذين كان عددهم جد قليل وأغلبيتهم من التجار كانوا يعيشون داخل فنادق خاصة بهم. وكان المسجد يلعب دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية، فبالإضافة إلى العبادة كان مكانا للعلم ومجلسا للقضاء تحل فيه النزاعات، وكانت خزانة الدولة هي التي تتكفل بصيانتها ودفع أجور الأئمة. بالإضافة إلى هذا، كانت مدينة تلمسان محاطة بسبعة أسوار ولها خمسة أبواب وهي: باب العقبة، وباب الزاوية، وباب القرمدين، وباب قشوط، وأخيرا باب الجياد، وهي مزودة بحمامات كثيرة وفنادق وحوانيت. وكان الزياتيون يحترمون الأولياء الصالحين ويهتمون كثيرا بالأعياد الدينية وخاصة بالمولد النبوي الذي تقام من أجله حفلات كبيرة يشارك فيها الأمراء وعامة الشعب، وبمناسبة المولد النبوي يستقبل الملك في قصره بالمشوار المسؤولين الكبار وأعيان المدينة للمشاركة في احتفالات هذا العيد، فيجلس أفراد البلاط حول السلطان على الزرابي، بينما يجلس الملك الزياتي على كرسي عال وبجانبه عظماء المملكة وأعيان المجتمع، وبهذه المناسبة تجرى مباريات شعرية ويتبع ذلك ذكر النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومدحه، وعند نهاية الليل يقدم الطعام للضيوف، ويدوم هذا الحفل حتى صلاة الفجر وينتهي بصلاة الصبح. أما عدد سكانها فكان يبلغ في عهد أبي تاشفين عبد الرحمن الأول حوالي مائة ألف نسمة.

الحياة الثقافية:

أكثر ما اشتهرت به دولة عبد الواد الزياتية هو اعتناء ملوكها بالعلم والعلماء، فقد كان التعليم منتشرا في المدن والبوادي معتمدا على طرق بيداغوجية جد متقدمة حيث كان التعليم يعتمد على الإلقاء والشرح، ويدرس الطلبة مختلف العلوم الدينية والأدب والتاريخ والمنطق والحساب والتنجيم والطب وغير ذلك من العلوم. وكان التعليم مقسما إلى ثلاث مراحل: ينحصر في المرحلة الابتدائية في تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن. أما في المرحلة الثانوية فيدرسون اللغة والأدب والنحو والفقه.

وفي المرحلة الجامعية يتعمقون في دراسة العلوم الدينية والاجتماعية والطبيعية والأدب. وكانت الدروس تقام في المساجد والكتاتيب وفي المسجد الأعظم بتلمسان الذي يعد شبه جامعة وكذلك في المدارس المتخصصة. ولإنعاش الحركة العلمية شيد أبو حمو موسى الأول أول مدرسة بتلمسان في مطلع القرن الثامن الهجري، ومن بعده أسس ابنه الأمير أبو تاشفين الأول المدرسة التاشفينية بالقرب من المسجد الأعظم وزودوها بالكتب. كما شيد بها السلطان المريني أبو الحسن سنة 748 هـ أثناء احتلاله لتلمسان مدرسة بقرية العباد خارج تلمسان، وكذلك بنى ابنه عنان سنة 754 هـ مدرسة بالقرب من مسجد الوالي الصالح أبي عبد الله الشودي الاشيلي. ولم يكتف طلابها بالمعارف العلمية المحلية بل جابوا أقطار الدول الإسلامية في المشرق والأندلس وتعلموا على أشهر علماء ذلك العصر. ومما زاد تلمسان إشعاعا علميا احتكاك الحضارة الأندلسية بالحضارة الزيانية، فانتشرت الحركة الثقافية من تأليف في شتى العلوم وازدهرت حلقات العلم والجدل والمناظرات وقول الشعر، وازدادت علما بمحمي أبي حمو موسى الثاني الذي شيد سنة 736 هـ / 1362م المدرسة اليعقوبية، فكان شاعرا وكاتباً ألف كتابا في السياسية بعنوان "واسطة السلوك في سياسة الملوك".

وأنجبت تلمسان العديد من العلماء في العلوم الدينية واللسانية والاجتماعية والطبيعية بفضل رعاية ملوكها للعلماء والعلم وتوفيرهم المناخ المناسب للبحث والإبداع وإدماجهم في مجالسهم العلمية يدفعون الرواتب للأساتذة ويقدمون المنح للطلبة، ومعظم هؤلاء العلماء باثروا التدريس والتأليف وتحملوا مسؤوليات هامة في الإدارة والقضاء والإفتاء مما دفع بطلاب العلم والعلماء والمفكرين إلى الوفود إليها من المشرق والأندلس، فأنجبت تلمسان عددا لا يحصى من العلماء في شتى العلوم نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: في ميدان العلوم الدينية: أبو عبد الله التجيبي المولود عام 540 هـ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الحق المولود عام 536 هـ، وأبو عبد الله بن مرزوق 629 / 681 هـ، وأبو إسحاق التلمساني 609 / 690 هـ نشأ بتلمسان ومن أشهر مؤلفاته: أرجوزة الفرائض، وأبو إسحاق التنسي المتوفى سنة 680 هـ نشأ بتنس ومن مؤلفاته الشهيرة: شرح كتاب تلقين المبتدأ وتذكرة المنتهى لأبي محمد عبد الوهاب المالكي، وأبو الحسن التنسي المتوفى سنة 706 هـ، وأبو قنفذ الخطيب المتوفى سنة 750 هـ، وأبو زكريا يحيى بن عصفور التلمساني، وأبو زيد بن الإمام المتوفى سنة 743 هـ ومن تأليفه: شرح

مختصر ابن الحاجب في الفروع، وشرف الدين الزواوي المتوفى سنة 743 هـ ومن مؤلفاته: إكمال الأكمال ومناقب الإمام مالك وكتبا في المناسك وكتبا في الوثائق، وأبو موسى عمران، وأبو عبد الله التميمي المتوفى سنة 745 هـ ومن كتبه: ترتيب كتاب اللحمي على المدونة، وأبو موسى عيسى بن الإمام المتوفى سنة 749 هـ نشأ بتلمسان وتخرج على يده الكثير من العلماء، وأبو عبد الله المقرئ المتوفى سنة 759 هـ نشأ بتلمسان ومن تأليفه: كتاب المحاضرات، وكتاب القواعد، وكتاب عمل من طب لمن حب، وكتاب الحقائق والرقائق في التصوف، وابن إدريس البجائي المتوفى سنة 760 هـ نشأ ببجاية وألف شرحا على ابن حاجب في الفروع، وأبو عبد الله الشريف الحسيني المولود عام 710 / 771 هـ نشأ بتلمسان ومن تأليفه: مفتاح الوصول في علم الأصول، وأبو عثمان سعيد محمد العقباتي المولود عام 720 / 811 هـ نشأ بتلمسان ومن مؤلفاته: شرح قصيدة ابن الياصمين في الجيز وشرح البردة وشرح على ابن الحاجب الأصلي والوسيلة بذات الله وصفاته إلى حاجب خلقته في مخلوقاته، الخ، وأبو علي منصور الزواوي المولود عام 710 هـ، وابن مرزوق الخطيب المتوفى سنة 781 هـ نشأ بتلمسان ومن مؤلفاته: إزالة الحاجب على فروع ابن الحاجب وشرح البردة والمسند الصحيح الحسن في أخبار المولى أبي الحسن وشرح على عمدة الأحكام، الخ، وابن مرزوق الحفيد 766 / 842 هـ نشأ بتلمسان ومن مؤلفاته: نهاية الأمل في شرح كتاب الحمل والمفاتيح القرطاسية في شرح الشقراطيسية ومختصر الحاوي في الفتاوي وإسماع الصم في إثبات الشرف من قبل الأم والروض البهيج في مسائل الخليج وأنوار الدراري في مكررات البخاري، الخ، وأبو زيد الوغليسي المتوفى سنة 786 هـ نشأ ببجاية ومن كتبه: المقدمة والفتاوي والجامعة في الأحكام الفقهية في الفروع، وأبو العباس بن زاغو المتوفى سنة 845 هـ نشأ بتلمسان وتخرج على يده العديد من العلماء ألف كتاب تفسير الفاتحة وشرح التلمسانية في الفرائض وفتاوي عديدة، وأبو العباس الجزائري توفي بمدينة الجزائر سنة 884 هـ ومن كتبه: منظمة كفاية المريد والقصيد في علم التوحيد، وأبو إسحاق الزواوي القسنطيني المتوفى سنة 857 هـ ومن تأليفه: شرح ألفية ابن مالك وتحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن إسحاق وتلخيص التلخيص وفيض النيل في شرح مختصر خليل وتسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل وتفسير القرآن، وأبو زكريا المازوني المتوفى سنة 883 هـ نشأ بـمازونة ومن أشهر مؤلفاته الدرر المكنونة في نوازل مازونة، وعبد الرحمن

الثعالبي المتوفى سنة 875هـ ولد بناحية واد يسر ومن مؤلفاته: الجواهر الحسان في تفسير القرآن وتحفة الإخوان في إعراب بعض آيات من القرآن والذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز والدرر اللوامع في قراءة نافع والأنوار المضيئة وكتاب الأنوار في آيات النبي المختار وجامع الأمهات في أحكام العبادات وروضة الأنوار ونزهة الأخبار وجامع الهمم في أخبار الأمم والأنوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة الخ، وأبو عمران المازوني، ومحمد أبو الفضل المشدالي، وأحمد الونشريسي، ومحمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة 895هـ نشأ بتلمسان ومن تأليفه: شرح صحيح البخاري ومختصر في القراءات السبع وعقيدة التوحيد الكبرى وشرح مقدمة الجبر والمقابلة لابن ياسمين وشرح جواهر العلوم للعضد، الخ..

وكذلك أبو العباس بن زكري التلمساني المتوفى سنة 900هـ ومن تأليفه: غاية المرام في شرح مقدمة الإمام وبغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب وأرجوزة في علم الكلام، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي المتوفى سنة 909هـ نشأ بتلمسان ومن مؤلفاته: مصباح الأرواح في أصول الفلاح وتنبيه الغافلين عن مكر الملبسين والبدر المنير في علوم التفسير، الخ، وأبو العباس الونشريسي المتوفى سنة 914هـ نشأ بتلمسان ومن كتبه: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك والفائق في أحكام الوثائق ومعيار المغرب والجامع العرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، الخ، وشقرون المغراوي المتوفى سنة 929هـ ومن كتبه: الجيش الكمين في الكر على من يكفر عوام المسلمين، وأحمد بن الحاج اليبدري المتوفى سنة 930هـ ومن مؤلفاته: شرح البردة وشرح سينية ابن باديس ونظم عقيدة السنوسي الصغرى، وأحمد بن أبي جمعة الوهراني المتوفى حوالي سنة 930هـ ومن تأليفه: جامع جوامع الاختصاص والتبيان فيما يعرض بين المعلمين وآباء الصبيان، وابن قنفذ القسنطيني المعروف بابن الخطيب المتوفى سنة 810هـ نشأ بقسنطينة ومن مؤلفاته: طبقات علماء قسنطينة وكتاب الوفيات والفارسية في مبادئ الدولة الحفصية وأنس الفقير وعز الحقير وأنوار السعادة في أصول العبادة وعلامة النجاح في مبادئ الإصلاح، الخ. وكثيرون هم لا نستطيع ذكرهم جميعا، كما ظهر إلى جانبهم علماء في الصوفية، ومن بينهم عبد الحق البجائي المتوفى سنة 675هـ أصله من الأندلس ونشأ ببجاية وكان صوفيا مختصا في الحساب والمنطق وله قصيدة في الصوفية، ويحيى بن زكريا القرشي المتوفى سنة 677هـ وأصله من

السطيف ألف كتابا تحت عنوان شرح أسماء الله الحسنى وتقييدات في التصوف. وقد تركوا مؤلفات كثيرة في الميدان الفقهي.

أما في الأدب واللغة والشعر فنذكر: أبو عبد الله التميمي القلعي المتوفى سنة 673 هـ نشأ بمدينة الجزائر ومن مؤلفاته: حديق العيون في تنقيح القانون والموضح في علم النحو ونشر الحفي في مشكلات كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وابن العطار الجزائري المتوفى سنة 707 هـ نشأ بالجزائر وله مؤلفان: المورد العذب المعين في مولد سيد الخلق أجمعين ونظم الدرر في مدح سيد البشر، وعبد الله بن خميس التلمساني 650 / 708 هـ نشأ بتلمسان وهو شاعر بارع، وأبو عبد الله بن هدية القرشي التلمساني المتوفى سنة 735 هـ وهو أديب وكاتب وفقه ومؤرخ، وأبو بكر بن خطاب المرسي، وأبو عبد الله بن البناء التلمساني كان أديبا وشاعرا وفقهيا، وأحمد بن العباس النقاوسي المتوفى سنة 765 هـ ومن مؤلفاته: شرح على عروض ابن الحاجب وإيضاح السبيل إلى القصد الجليل في علم الخليل والروض الأريض في علم القريض وحديقة الناظر في تلخيص المثل السائر، الخ، وأبو عبد الله الثغري ولد ونشأ بتلمسان كان أديبا وشاعرا بارعا، وشرف الدين العجيسي المتوفى سنة 862 هـ نشأ ببجاية ومن كتبه: لتذكرة وشرحان على الألفية، وأبو عبد الله بن العباس التلمساني المتوفى سنة 871 هـ ومن مؤلفاته: شرح جمل الخونجي وتحقيق المقال وتسهيل المنال وشرح في أمية الأفعال والعروة الوثقى في تزيه الأنبياء، ومحمد بن أبي جمعة التلالي نشأ بتلمسان وهو شاعر بارع ألف العديد من القصائد وكان طبيب السلطان، وابن يوسف القسنطيني المتوفى سنة 878 هـ اختص في اللغة والشعر والمنطق والحساب ومن تأليفه: رسالة في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ومحمد بن يوسف القيسي.

وفي مادة التاريخ نذكر: محمد بن عبد الله التنسي المتوفى سنة 899 هـ نشأ بتلمسان وهو أديب وشاعر ومؤرخ ومن مؤلفاته: نظم الدار والعقيان في شرف دولة آل زيان والطرار في رسم الخراز وراح الأرواح فيما قاله أبو حمز وفيما فيه من الأمداح.

وفي العلوم الطبيعية من فلسفة وجبر وفلك وطب نذكر: أبو عبد الله بن النجار المتوفى سنة 749 هـ نشأ بتلمسان، وأبو عبد الله الابلي المتوفى سنة 757 هـ نشأ بتلمسان وكان أستاذ المؤرخ عبد الرحمن

بن خلدون، وأبو الحسن علي بن أحمد المعروف بابن الفحام، وعلي البجائي المتوفى سنة 816 هـ نشأ ببجاية ومن تأليفه: تقييدات على رفع الحجاب عن علم الحساب وشرحا على تلخيص ابن البناء، وأبو عبد الله الحباك المتوفى سنة 867 هـ نبغ في علم الفلك والحساب والفرائض ومن مؤلفاته: أرجوزة بغية الطلاب في علم الإسطرلاب وشرح تلخيص ابن البناء وشرح التلمسانية في الفرائض، وأبو الحسن القلصادي أصله من الأندلس ونبغ في الرياضيات والفرائض ومن تأليفه: كشف الحجاب عن قانون الحساب وكشف الأستار عن علم حروف الغبار وشرح فرائض مختصر خليل، الخ، وسعيد العقباني، ومحمد الحبال.

الحياة الدينية والفنية:

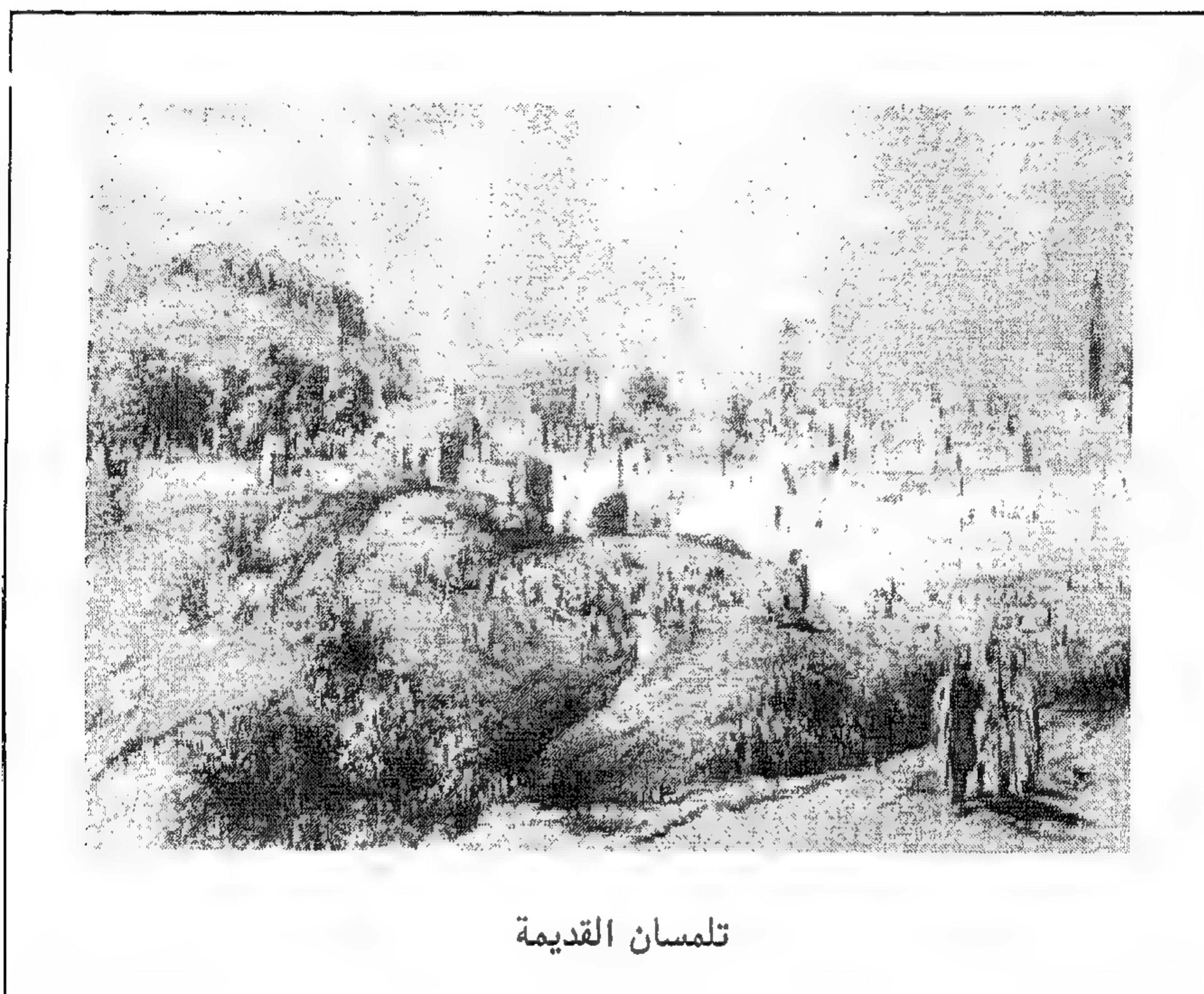
اعتنق المجتمع التلمساني المذهب المالكي، لكن الأفكار الصوفية كانت جد منتشرة بين أوساط الشعب خاصة بعد وفاة الولي الصوفي الصالح أبي مدين شعيب بن الحسين المتوفى عام 594 هـ بتلمسان، فكان ضريحه موضع تبجيل كبير لأهل تلمسان، ويدعو هذا المذهب إلى الزهد في الدنيا والتوكل، وظهر فقهاء في هذا الميدان. كما اهتم الأمراء الزيانيون بتطوير عمران المدينة والتوسع فيه، فشيّدوا المساجد والمدارس والمنازل والقصور والأبراج والحصون والأسوار العالية وزينوها بالبساتين والمنتزهات وتأثروا في ذلك بالفن المعماري الأندلسي خاصة بعد هجرة الأندلسيين من إسبانيا جراء تفاقم الخطر المسيحي واستقرارهم بتلمسان، كما اعتنى ملوكها ببناء المرافق الاجتماعية كالمستشفيات والحمامات والفنادق والطرق والمياه، فكان يوجد بتلمسان حوالي ست مدارس وستين مسجدا والعديد من الزوايا، فشيّد يغمراسن مئذنة الجامع الأعظم الذي بناه المرابطون في عهد الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين ومئذنة جامع أجادير والمسجد والمدرسة التابعة لضريح شعيب أبي مدين بن شعيب، ولا زالت إلى يومنا بعض هذه المباني تشهد على عظمة هذه الدولة، كما بنى الأمير أبو السعيد عثمان بن يغمراسن مسجد أبي الحسن بن يخلف التنسي الذي كان يدرس به هذا العلامة سنة 1279م، وشيّد أبو حمو موسى الأول القصر المعروف باسمه ويسمى اليوم بعمي موسى الموجود بالقرب من مازونة وكذلك قرية أقبو بالقبائل، وكان أكثرهم سولعا بال عمران الأمير أبو تاشفين الأول فوسع

في تعمير تلمسان وأسس بها المدرسة التاشفينية وشيد القصور وأحاطها بالبساتين واعتنى بزخرفتها وبنى أكبر صهريج بتلمسان، وهو عبارة عن حوض واسع مستطيل يستعمل لتزويد سكان تلمسان بالماء الشروب، ومن بين القصور التي بناها يمكن ذكر: دار الملك ودار الفتح ودار أبي فهر، بالإضافة إلى هذا شيد أبو تاشفين سنة 525 هـ / 1325م معسكر تامزدكت الموجود بالقرب من القصر الواقع على 25 كلم من بجاية والتي لازالت آثاره باقية إلى يومنا وهذا أثناء حصاره لمدينة بجاية التي كانت في يد الحفصيين.

كما جلب إليها الأندلسيون الموسيقى الأندلسية، ومن دلائل التقدم الفني أيام أبي حمو الثاني صناعة الساعة الناطقة المشهورة بالمتقنة وهي عجيبة الصنع، كما شيد بها سنة 698 هـ / 1299م السلطان المريني يوسف بن يعقوب مدينة المنصورة عندما كان محاصرا لتلمسان والتي لازالت آثارها إلى يومنا، وبنى بها السلطان أبو عنان المريني سنة 754 هـ / 1353م مسجد سيدي الحلوي أبي عبد الله الشودي، ويقول ابن خلدون في ذكر الأمراء الزيانيين ووصف تلمسان مايلي: "فاختطوا بها القصور المونقة والمنازل الحافلة، واغترسوا الرياض والبساتين، وأجروا خلالها المياه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب، ورحل إليها الناس من القاصية، ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع فنشأ بها العلماء، واشتهر بها الأعلام، وظاهت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية". كما قال عنها البكري: "هي مدينة المغرب الأوسط ودار ملك زناتة ومتوسطة قبائل البربر، ومقصد تجار الآفاق، بها أسواق ومساجد، ومسجد جامع، وأشجار وأنهار، وكان الأوائل قد جلبوا إليها ماء من عيون تسمى اللوريط بينها وبين المدينة ستة أميال ولها خمسة أبواب: في القبلة باب الحمام، وباب وهب، وباب الخوخة، وفي الشرق باب العقبة، وفي الغرب باب أبي قررة، وفيها للأول آثار قديمة وأكثر ما يوجد الركاز بتلك الآثار".

أما الرحالة محمد العبدري البلنسي الذي زار تلمسان سنة 688 هـ فيصفها كما يلي: "تلمسان مدينة كبيرة سهلية جبلية جميلة المنظر مقسومة باثنتين، بينهما سور. ولها جامع عجيب مليح متسع، وبها أسواق قائمة، وأهلها ذوو ليانة ولا بأس بأخلاقهم. ويظاھرھا في سند الجبل موضع يعرف بالعباد وهو مدفن الصالحين وأهل الخير. وبه مزارات كثيرة، ومن أعظمها وأشهرها قبر الصالح القدوة فرد زمانه أبي مدين رحمه الله. وعليه رباط مليح مخدوم مقصود، والدائر بالبلد كله مغروس بالكرم وأنواع الثمار،

وسورها من أوثق الأسوار وأصحها. وبه حمامات نظيفة ومن أحسنها وأوسعها وأنظفها حمام العالية وهو مشهور لا يرى له نظير. وهذه المدينة بالجملة ذات منظر ومخير وأقطار متسعة "...". ومن العجيب والغريب كيف توصلت الدولة الزيانية إلى هذا الرخاء الاقتصادي والعلمي في جو سياسي سادته الاضطراب والحروب مع جيرانها منذ تأسيسها.



تلمسان القديمة

العهد العثماني

1515م - 1830م

مأثرة الأخوين عروج وخير الدين بربروس:

لم يكن ليوجد الأتراك في الجزائر لولا غزو الإسبان لها ولم يتوصل الإسبان إلى احتلال بعض أجزائها إلا باستغلال الضعف والانحطاط الذي عرفتة الجزائر في أواخر عهد الدولة الزيانية، فدخل أمراؤها في صراع على العرش ولم تعد تملك هذه الدولة من النفوذ إلا تلمسان وبعض أجزاء المناطق الغربية، فعجزت عن مقاومة الغزاة وأجبرت على عقد معاهدة مع الإسبان سنة 1512م دخلت بموجبها المملكة الزيانية في طاعة الإسبان وأرغمت على دفع ضريبة سنوية وتموين حامية وهران بما تحتاجه من مؤن.

واستقلت كل مقاطعة من تراب المغرب الأوسط بالسلطة، فبلاد القبائل الكبرى كانت تحت حكم زاوية بلقاضي ومدينة الجزائر تحت سلطة الثعالبية والقبائل الصغرى تحت نفوذ بني عباس وبجاية تابعة للحاكم الحفصي، أما تقرت قاعدة واد ريغ فأصبحت تحت حكم سلاطين أولاد جلاب، كما سيطر حاكم قسنطينة الحفصي على المنطقة الواقعة بين عنابة والقل بعد أن تخلص من السيطرة الحفصية ونفس الحال ينطبق على مناطق الأوراس وتنس والشلف ومليانة وغيرها من المدن الجزائرية، مما شجع وسهل للإسبان في احتلال مرسى الكبير في أواخر شهر أوت 1505م ومدينة وهران في شهر ماي 1509م وبجاية يوم 6 جانفي 1510م وجزر البنيون المواجهة لميناء الجزائر العاصمة، فتحصنوا بموانئها ولم يستطيعوا التوغل داخل مدنها وعاشوا محاصرين فيها من السكان الجزائريين حصارا دائما.

وأمام هذا الوضع المزري لم يجد سكان الجزائر من وسيلة إلا الاستنجاد بالأخوين الأتراك المسلمين عروج وخير الدين نظرا للروابط الدينية المشتركة. وكان الأخوان عروج وخير الدين بحارين ماهرين

يجبان المغامرة اشتغلا بالقرصنة ضد السفن المسيحية واكتسبا خبرة كبيرة في هذا الميدان وخاصة عروج الذي سبق له أن تجند في صفوف البحرية التركية كعسكري وقام بالكثير من أعمال القرصنة في البحار، ولظروف معينة انتقل الإخوة عروج وخير الدين وإسحاق عام 1504م إلى تونس واتخذوا من جزيرة "جربة" ميناء لسفنهم، ففي عام 1510م كان بجوزتهم ثمانية بواخر، ولم يسمح لهم السلطان الحفصي محمد بن الحسن بإنشاء قاعدة لأسطولهم بجربة إلا بشرط أخذ نصيب من غنائم القرصنة. ولما استقر عروج بتونس تعرف على المأساة التي لحقت بالأندلسيين الفارين من اضطهاد المسيحيين لهم مما دفعه لإنقاذ من بقي من المسلمين بالأندلس، وفعلا استطاع عروج وخير الدين حسب ما ذكره المؤرخ الفرنسي دي غرامون (De Grammon) في كتابه "تاريخ مدينة الجزائر تحت الحكم التركي" إنقاذ أكثر من عشرة آلاف أندلسي، فاكتسبوا خبرة وشهرة كبيرة من هذا العمل النبيل، ولهذا استنجد بهم حاكم وأعيان بجاية يستصرخونهم لإنقاذ بجاية من يد العدو الإسباني المحتل، وتمت المقابلة بجربة حيث يعسكر الإخوة الأربعة، وفعلا التحق عروج وأخوه خير الدين ببجاية عام 1512م وكان بجوزتهم 12 باخرة مزودة بالمدفعية وحوالي ألف جندي تركي ودبروا خطة لطردهم لكن عروج لم ينجح بعد حصار بحري وبري دام أسبوعا شاركت فيه القوات الجزائرية والتركية وفقد عروج ذراعه الأيسر إثر المعركة التي دارت بينهم، لكن عروج لم يفشل فكرر هجمته على الإسبان سنة 1514 و1515م بریا وبحريا مستعينا بالسكان البجاويين وجنوده الأتراك وحاصرها مدة من الزمن لكن لم يستطع تحريرها.

وفي عام 1513م توجه إلى جيجل واستطاع بمساعدة سكانها تحريرها من جنود جنوة الإيطاليين وبويع أميرا عليها فاتخذها قاعدة لعملياته الحربية بدلا من جربة. ولما توفي الملك الإسباني فرديناند سنة 1516م بدأ سكان مدينة الجزائر يفكرون في التحرر من النفوذ الإسباني، ولكن ما كانوا عليه من الضعف حال دون إعلان استقلالهم، فاستنجد به سكان مدينة الجزائر عام 1516م وعلى رأسهم حاكمها سالم التوممي الثعالبي، وكان عروج وقتئذ متواجدا بجيجل فتوجه إلى مدينة الجزائر برا رفقة قواته المؤلفة من خمسة آلاف جندي منهم الأتراك والجيجليون وطلب من أخيه خير الدين الذي كان متواجدا في أسطوله البحري الالتحاق به في مدينة الجزائر لكن عروج لم يتمكن من طرد الإسبان من برج الفنار الواقع في مدخل مدينة الجزائر. وبسبب فشله وسوء معاملة الجنود الأتراك للأهالي دبر سيالم التوممي رُفقة بعض

الأعيان مؤامرة ضد الأتراك لطردهم، فتفطن لها عروج وقضى عليها في المهد حيث قتل زعيمهم سالم التومي بيده داخل حمام منزله وأعلن نفسه سلطانا على مدينة الجزائر.

وفي 30 سبتمبر 1516م أرسل الكاردينال الإسباني كسيمانس (Ximenes) المشهور بتعصبه الديني قوة بحرية تحمل ثلاثة آلاف عسكري بقيادة الأميرال ديبغودي فيرا (Diégo de Vera) ونزلوا بناحية باب الوادي، وبعد يومين حدثت زوبعة بحرية حطمت معظم سفن الإسبان عندئذ طلب قائدها بالعودة، وفي ذلك الحين خرج عروج رفقة جنوده مهاجما وألقوا بالجيش الإسباني شر هزيمة، ولما عاد هذا القائد الإسباني إلى بلده وبخه الكاردينال كسيمانس على الهزيمة التي مني بها ثم سلمه إلى الجماهير التي قتله. وبعد أن وطد عروج مركزه في مدينة الجزائر شرع في التوسع على حساب الإمارات المجاورة فاستولى على دلس والمدينة ومليانة وتنس. من بعد توجه عروج سنة 1517م برا إلى تلمسان ملبيا نداء سكانها، ولما سمع أبوحمو بمجيئه فر منها طالبا النجدة من الحامية الإسبانية بوهران فاحتل عروج في طريقة قلعة بني راشد وترك بها فرقة عسكرية بقيادة أخيه إسحاق لتحمي ظهره من غدر الإسبان المتمركزين بوهران، ثم واصل سيره نحو تلمسان فدخلها بدون مقاومة ونصب ابن أخي أبي حمو الثالث أميرا على تلمسان، وبعد فترة قصيرة قتل أميرها أبا زيان وسبعين شخصا من الأسرة الزيانية ثم نصب نفسه سلطانا على تلمسان.

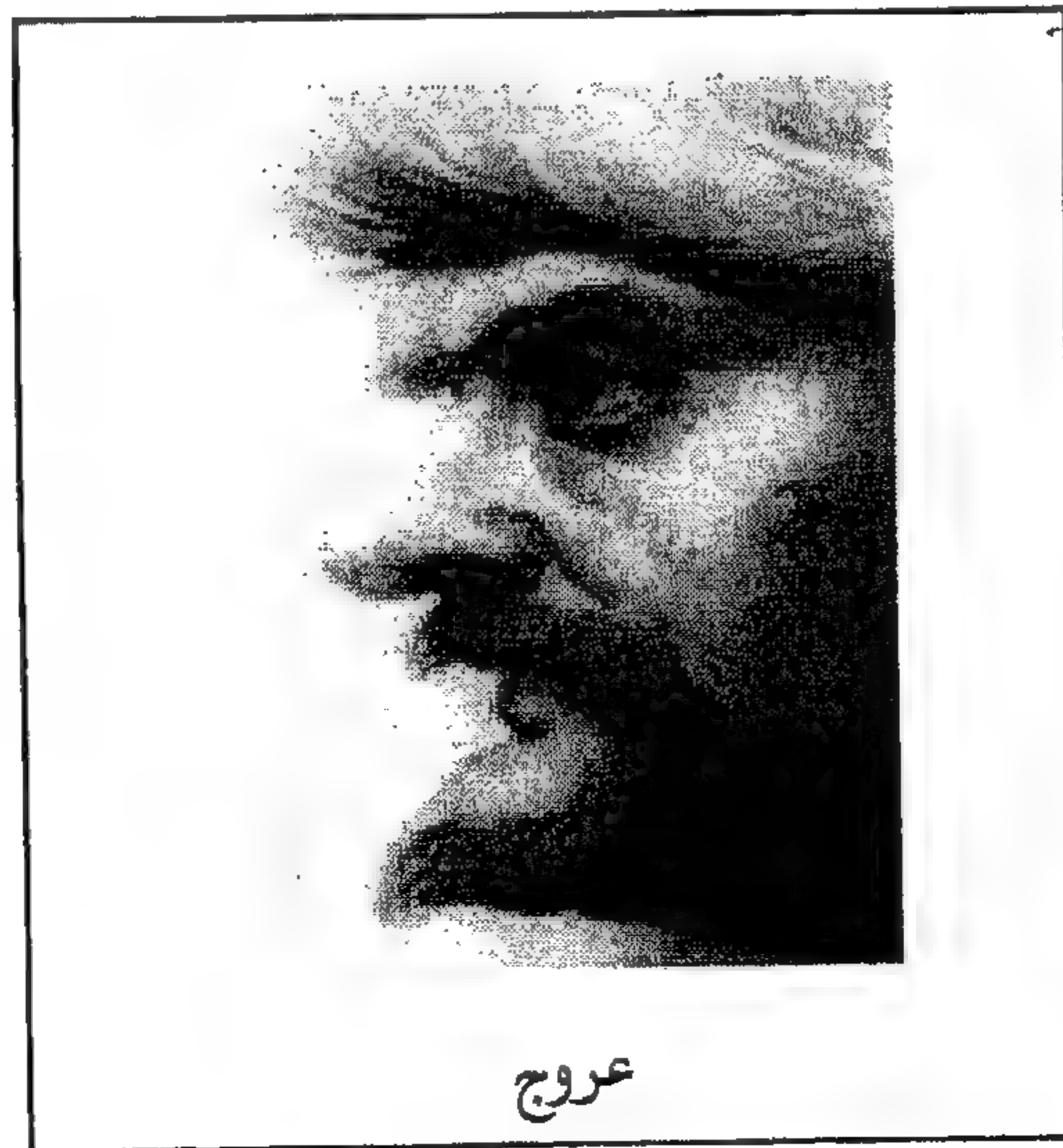
لكن القوات الإسبانية رفقة أبي حمو الثالث وأنصاره لم تعط له الفرصة للبقاء دوما في هذه المدينة، فسيرت له في شهر جانفي 1518م جيشا قوامه عشرة آلاف جندي بقيادة دون مارتن دي أرقوت (Don Martin de Argote) وفي طريقها استولت على قلعة بني راشد بعد أن قتلت الحامية التركية بما فيها إسحاق الأخ الأصغر لعروج، وفي شهر ماي توجهت إلى تلمسان وبعد حصار دام ستة أشهر سقطت تلمسان في يد الإسبان فلم يتمكن منهم عروج لقلة العدد والعدة وفر رفقة قلة من جنده الأتراك حاملا معه كنوز تلمسان، فلاحق به الإسبان خارج تلمسان بالوادي المالح (Rio Salado) بنواحي عين تموشنت، فدارت معركة بينهم استشهد أثناءها عروج وجنوده جميعا عام 1518م، وكان سنه حين قتل 45 عاما. وقتئذ كان أخوه خير الدين متواجدا بمدينة الجزائر فأدرك أنه لا يستطيع لوحده الاحتفاظ بالجزائر نظرا لكثرة الأعداء في الخارج والداخل ولذا ربط مصيره بمصير الإمبراطورية العثمانية وكانت آنذاك في أوج قوتها وهذا بعد أن أقنع أعيان مدينة الجزائر بخطورة الوضع، فقدم الولاء للسلطان العثماني سليم الأول الذي قبل العرض بدون تردد وأرسل إليه قوة مؤلفة من 2000 جندي انكشاري مزودة بالمدفعية و4000 متطوع وأطلق عليه اسم

باشا وعينه باي لارباي أي أمير الأمراء، وبهذه الوسيلة دخلت الجزائر رسميا في حاضرة الإمبراطورية العثمانية.

وقد وصل هذا المدد في الوقت المناسب حيث تمكن بفضل خير الدين من القضاء على المؤامرة التي كانت تدبر ضده من الداخل والمتمثلة في حرق الأسطول وقتل الأتراك وفي نفس الوقت دحر به الهجوم البحري الذي شنّه الإسبان بقيادة هيغودي منقاد (Hugo de Moncada) على مدينة الجزائر عام 1519م، ثم شرع خير الدين في توطيد أركان الدولة الجزائرية التي كان له الشأن في تغيير مجراها التاريخي. بادر من بعد عام 1520م في القضاء على منافسه ببلاد القبائل بن القاضي فبعث له خليفته قارة حسن الذي تمكن من طرده من الجبال، وبمساعدة السلطان الحفصي لتونس الذي جهزه بالجنود والسلاح عاد بن القاضي إلى القبائل وتمكن هذه المرة من التغلب على الجيش التركي بمنطقة فليسات أم الليل بالقرب من يسر وواصل زحفه على مدينة الجزائر واستولى عليها سنة 1520م وبقي حاكما عليها إلى غاية عام 1526م. فلجأ خير الدين حينئذ إلى مدينة جيجل وشرع في تنظيم جيشه ثم استولى على المدن الساحلية القل وقسنطينة عام 1521م وعنابة سنة 1522م والحضنة والقبائل ومتيجة عام 1525م واسترجع مدينة الجزائر بمساعدة سلطان بني عباس عبد العزيز من يد سلطان قبائل كوكو بن القاضي الذي استسلم له عام 1526م، ثم قمع ثورات قسنطينة وشرشال وتنس.

وفي شهر ماي 1529م شن خير الدين هجوما عنيفا على برج الفنار استغرق خمسة عشر يوما، وبعد معركة شرسة استعملت فيها الأسلحة الخفيفة والمدفعية استولى على جزيرة البنيون الموانئ الجزائرية يوم 21 ماي، واستسلم له قائد القلعة دون مارتان فرغاز (Don Martin Vergas) بعد أن لم يبق له من رجاله سوى خمسة وعشرين رجلا قادرين على القتال، وأمر خير الدين بضربه حتى مات، وهدمت قلعة البنيون وأخذت بعض أنقاضها لبناء سد يصل بين الجزر الصغيرة القائمة عند مرسى السفن في الميناء، وبهذه الوسيلة أقيم عند مدخل الميناء ذلك الرصيف الذي لا يزال يسمى إلى الآن باسم رصيف خير الدين، وأضيفت إليه فيما بعد ربوة قائمة فحمى الرصيف والربوة الميناء من الرياح الشمالية والغربية وجعلها مرفأ للسفن في فصل الشتاء، فأصبحت لا تخشى العواصف ولا غزوات النصارى. ولما سمع سكان الجزائر بهذه العملية الناجحة استبشروا بها خيرا وتشجعوا وبادر البجاويون بمهاجمة الإسبان بدون جدوى، كما أعلن سلطان تلمسان رفضه للتبعية الإسبانية.

لكن الإسبان كرروا هجماتهم على الجزائر، ففي شهر جويلية 1531م هاجمت القوات الإسبانية المقدرة بعشرين باخرة تحمل 1500 جندي بقيادة الإيطالي الأميرال أندري دوريا (André Doria) على مدينة شرشال وتمكنت من إطلاق سراح الأسرى المسيحيين الذين كانوا يعملون بالميناء، ولكن المدفعية الجزائرية تصدت لهم وأرغمتهم على الرجوع. ولما بسط خير الدين نفوذه على الجزائر توجه سنة 1534م إلى تونس بموافقة الباب العالي للقضاء على سلطانها الحفصي المستبد الحسن، فأرسل له السلطان سليم نجادات لمساعدته في تنفيذ مشروعه، واستولى خير الدين بدون صعوبة على حلق الوادي ومدينة تونس وبترت ونصب بها ثكنات عسكرية وعزل الحسن ثم أعلن انتهاء الحكم الحفصي وتبعية تونس للسلطنة العثمانية، لكن السلطان الحفصي المخلوع استنجد بالإمبراطور الإسباني شرلكان (Charles Quint) الذي سير له سنة 1535م أسطولاً بحرياً مؤلفاً من 400 سفينة تحمل 27000 عسكري يقوده بنفسه، فاستولى شرلكان على قرطاج وحلق الوادي ومدينة تونس وأعاد الحسن إلى منصبه، وبالمقابل فرض عليه معاهدة تقضي بترك حامية إسبانية محصنة بحلق الوادي واستفادة الإسبان من امتيازات صيد المرجان بالسواحل التونسية وفتح الموانئ أمام السفن الإسبانية، فسببت هذه المعاهدة للحاكم التونسي الحسن سقوط هيئته أمام الشعب. وعندما لم يتمكن خير الدين من شرلكان انسحب إلى عنابة حيث كان أسطوله ومنها قام بغارات بحرية على جزر البليار أسر خلالها 6000 إسباني مع غنائم كبيرة، من بعد استدعاه السلطان العثماني سليم الأول عام 1535م إلى اسطمبول وعينه قائداً عاماً للأسطول البحري العثماني مع احتفاظه بمنصبه السابق كباي لارباي الجزائر، وبقي في هذا المنصب حتى وافته المنية عام 1546م وكان سنه يناهز الثمانين.



عروج

حكم الباي لأرباي

1541 – 1588م

عندما غادر خير الدين الجزائر خلفه في منصبه ابنه بالتبني حسن آغا، وهو من مواليد سردينيا تربى منذ صغره في أحضان أسرة خير الدين عرف بالعدل والإحسان وكان شخصا محترما. وفي عهده شن الإمبراطور الإسباني شرلكان (Charles Quint) في شهر سبتمبر 1541م حملة كبيرة على الجزائر رفقة أكبر القادة الإسبان الذين شاركوا في احتلال المكسيك أمثال أندري دوريا (André Doria) وفرناندو دي كورتيز (Fernando de Cortez) بقوة عسكرية مسيحية ضخمة مؤلفة من الألمان والإيطاليين والمالطيين والفرنسيين والإسبان مقدرة بـ 12330 بحار و24000 جندي تحملهم 600 سفينة حربية، ونزلوا يوم الأحد 23 أكتوبر على ضفة من واد الحراش مساء ثم توغلوا داخل مدينة الجزائر، وكان حسن آغا على علم بالحملة المدبرة ولذا استعد لهم فحصد المدينة بالمدفعية وشجع سكانها على الجهاد، وعندما وصل الإسبان إلى منطقة الحامة استغل الجزائريون ظلام الليل فقاموا بمهاجمتهم وألقوا بهم بعض الخسائر لكن الإسبان واصلوا زحفهم واستولوا على المرتفعات المحاذية لمدينة الجزائر، وهناك نصب شرلكان خيمة في حصن الإمبراطور التي تشرف على المدينة ومنها بعث رسولا إلى حسن آغا يطلب منه الاستسلام فرفض، ولما اقتربت القوات الإسبانية من باب عزون قبلتهم البنادق والمدفعية الجزائرية، وفي اليوم الثالث نزلت الأمطار ونشبت عاصفة هوجاء في البحر لم يعرفها الجزائريون من قبل خربت سفنهم ومؤنهم وأحبطت معنوياتهم، وامتأ الشاطئ من شرشال إلى دلس بحطام الأسطول وجثث القتلى والغرقى.

ونظرا لهذه الخسائر في العتاد والأرواح أمر شرلكان في اليوم الرابع قواته بالانسحاب ومغادرة الجزائر، وكانت نتيجتها مقتل حوالي 10000 أوروبي وتدمير 150 باخرة، فتركت هذه الهزيمة النكراء آثارا وجروحا بليغة في نفسية الإمبراطور شرلكان خلقت في أوروبا عقدة الخوف من الجزائر، وظن الجزائريون

من ذلك الحين أنهم لا يغلبون. من بعد سار حسن آغا سنة 1542م إلى بلاد القبائل لتأديب سلطان كوكو أحمد بن القاضي ثم توجه إلى تلمسان ودخلها بدون مقاومة. وبعد وفاة حسن آغا عين السلطان العثماني عام 1544م حسن باشا بن خير الدين باي لارباي على الجزائر تقديرا للخدمات العظيمة التي قدمها أبوه، وهو كروغلي أي من أم جزائرية، ثم رقي إلى منصب باي لارباي بعد وفاة والده عام 1546م، وأول شيء قام به هو تنظيم الجيش وتحصين مدينة الجزائر. وأمام الهجمات المتكررة من طرف القائد الإسباني بوهران على مدينة تلمسان اتفق حسان باشا مع السلطان المغربي الشريف محمد المهدي على حماية تلمسان وإخراج الإسبان من وهران، ولهذا الغرض أرسل حسن باشا عام 1550 قوة مؤلفة من 14 ألف جندي من الأتراك والجزائريين بقيادة حسن قورصو، وكان من المتفق أن يلتقي الأتراك بالمغاربة في عين تيموشنت ليتوجها معا نحو وهران ثم تحريرها من الإسبان، لكن محمد الحران ابن سلطان المغرب خان الاتفاق المبرم واستولى على تلمسان لفائدة والده، وعندما سمع حسان باشا بهذا النبأ أرسل القائد قورصو، فهاجم تلمسان وأخرج قوات محمد الحران وقام بتعيين الأمير الزياني الحسن بن عبد الله ثم حصنها وترك بها حامية تركية وعاد إلى مدينة الجزائر، فاعتنى بتحسينها وتجميلها فبنى برج مولاي حسن الذي عرف باسم حصن الإمبراطور، كما شيد بها حمامات فخمة عامة ومجانية ومستشفى لجنوده، وبطلب من السلطان العثماني غادر الجزائر متوجها إلى اسطنبول. فخلفه صالح رايس عام 1552م، وفي عهده عرف الجنوب الجزائري تمردا على حكم الأتراك فسير إليهم جيشا قوامه ثلاثة آلاف جندي من المشاة وألف فارس مزودين بمدفعين وتمكن أثناءها من قمع ثورة الجنوب واحتلال مدن تقرت وورقلة وشيد بهما ثكنات عسكرية، ثم عاد إلى مدينة الجزائر محملا بالغنائم، من بعد سمع صالح رايس بالمؤامرة التي دبرها أبو حسون علي بن محمد الملك المعزول لاسترجاع الملك الضائع للدولة المرينية بالمغرب، فلقد توجه هذا الأخير في المرة الأولى إلى الإسبان طالبا المعونة الحربية لكنها رفضت ثم توجه إلى البرتغال فقبل ملكها وأمدته ببعض البواخر والأسلحة والجنود للاستيلاء على المغرب، والتقى به صالح رايس عام 1553م بجبل طارق عندما كان عائدا من البرتغال فاستولى على سفنه واعتقله ثم عرض عليه أبو حسون مساعدته في الاستيلاء على المغرب فقبل صالح رايس وسير جيشه نحوها، ولما دخلها اصطدم بجيش سلطان المغرب الشريف فهزمه واستولى على مدينة فاس ونصب أبو حسون الوطاس سلطانا عليها، لكن بمجرد خروج صالح رايس منها دخلت قوات الشريف المعركة ضد أبي حسون وقتلته.

من بعد طرد صالح رايـس الإسبان من بجاية نهائيا ودخلها يوم 28 سبتمبر 1555م بعد حرب عنيفة دامت يوما ونصف استعملت فيها القوات البرية والبحرية وألحقت بالجيش الإسباني المتحصن بها خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد فأسر صالح رايـس الجنود الإسبان الأحياء ولم يسمح بالرجوع إلى إسبانيا إلا لحاكمها دون ألترودي بيرالتا (Don Alonso de Piralta) الذي أعده فيليب الثاني عقابا له على إضاعة بجاية. و في نفس السنة أرسل له السلطان العثماني سليمان 40 سفينة حربية و6000 جندي وأمره باسترجاع مدينة وهران ومرسى الكبير فأضاف صالح رايـس إلى هذا المدد 30 سفينة جزائرية و4000 أوجاق زائد الجزائريين المتطوعين، وعندما كان يشرع للحملة توفي صالح رايـس بالطاعون عام 1556م وكان عمره سبعون سنة، فواصل خليفته حسان قورصو في حصار وهران وقبيلتها برية وبحريا لمدة أربعة أيام دون انتظار أوامر اسطمبول، وعندما كان على وشك طرد الإسبان منها جاءه أمر من الباب العالي برفع الحصار وإرسال السفن الجزائرية إلى تركيا لتدعيم الأسطول العثماني ضد الأسطول الإسباني الذي كان يهدد البوسفور، ولدى عودته إلى وهران تفاجئ بتنصيب جلبي كرداو مكانه وكان هذا الأخير قد عين من طرف السلطان العثماني، فثار حسان قورصو عليه ورفض أوامر السلطان ولم يسمح له بالدخول إلى مدينة الجزائر، لكن طائفة الرياس البحرية استجابت لأوامر السلطان العثماني وأدخلت الباشا الجديد جلبي كرداو ليلا وألقت القبض على زعماء المتمردين من الجند وأعدموا ثم أمر الباشا الجديد بقتل حسان قورصو وقواد عنابة وبجاية الذين منعوه من التزول في الجزائر. من بعده دخل الأتراك في صراع على الحكم فقتلوا الباشا جلبي كرداو، حينئذ استغل ملك المغرب الشريف السعدي الذي كان يعمل بتفاهم مع الإسبان هذه الفوضى واستولى على تلمسان وضمها إلى مملكته.

وأمام هذا الوضع الخطير عين الباب العالي سنة 1557م من جديد حسان بن خير الدين باي لارباي على الجزائر وأول شيء قام به لما وصل رفقة عشرين سفينة حربية وضع حد لتمرد الجند، ثم استرد تلمسان من الملك المغربي، من بعد تصدى للهجوم الذي قام به الإسباني كوديت حاكم وهران ضد مستغانم سنة 1558م والذي كان يرغب أن يجعل منها قاعدة للهجوم على مدينة الجزائر، فحطم الجيش البحري الجزائري البواخر الإسبانية بخليج أرزيو، ولما اقتربت القوات الإسبانية المقدرة بـ 12000 جندي برية من مدينة مستغانم تصدى لها سكانها ثم لحقت بهم قوات حسان باشا وشتت شملهم، وقتل أثناء هذه المعركة حاكم وهران الكونت كوديت أحسن قواد الجيش الإسباني وأسر ابنه الدون مارتان، هذا بالإضافة إلى مقتل معظم الجنود الإسبان والباقي أسر. دخل من بعد حسن باشا في معركة مع زعيم القبائل عبد العزيز

بن عباس الذي أعلن استقلاله في بجاية ودام الصراع بينهما مدة عامين ثم مع خليفته المقراني، وكان حينئذ سلطان المغرب يستعد للاستيلاء على تلمسان وفي نفس الوقت كانت إسبانيا بصدد الهجوم على الجزائر فبادر حسن باشا إلى التفاهم مع خصمه المقراني لمواجهة أعدائه الحقيقيين.

شنت من بعد القوات الإسبانية حملة على مدينة الجزائر سنة 1560م ولكن كغيرها انتهت بالفشل والهزيمة الشنعاء، ثم فكر حسان باشا في شن هجوم على الحامية الإسبانية بوهران لكن الجنود الأتراك تمردوا عليه ودبروا ضده مؤامرة عام 1561م، فألقوا القبض عليه وألقوا به في الباخرة اتجاء اسطمبول وأوحوا للسلطان العثماني أنه يدبر خطة للاستقلال بالجزائر عن الباب العالي. فنصب السلطان العثماني أحمد باشا حاكما على الجزائر وأرسل معه قوة بحرية لمعاقبة المتمردين فنجح أحمد باشا في وضع حد للتمرد وأرسل المتمردين إلى اسطمبول أين أعدموا، لكن حكمه لم يدم طويلا إذ توفي عام 1562م أي ثلاثة أشهر بعد مقدمه، فعين الباب العالي من جديد حسن باشا بن خير الدين حاكما على الجزائر لسمعته الطيبة بين الناس وكفاءته، وكانت رغبته الكبرى طرد الإسبان من وهران ولذا أعد عام 1563م حملة ضخمة تتكون من 15 رجل من الرماة وألف من الفرسان و12 ألف جندي، ولما وصل إلى وهران يوم 3 أبريل 1563م حاصرها ونصب مدافعه نحو حصون الإسبان فتمكن من دخولها، لكن نجحات بحرية إسبانية ضخمة كانت قد وصلت في ذلك الوقت إلى الميناء بقيادة أندري دوريا (André Doria)، فأصبح ميزان القوى في صالح الإسبان حينئذ فضل خير الدين الانسحاب بعد أن تكبدت قواته خسائر كبيرة. بعد ذلك استدعاه السلطان العثماني سليم الثاني إلى تركيا للمشاركة في الحملة العثمانية ضد مالطة لكن الحصار الذي فرضه الأتراك سنة 1565م على هذه الجزيرة لم ينجح لسبب وصول الإمدادات المسيحية. من بعد دخل حسن باشا إلى مدينة الجزائر وقام بتنظيم الجزائر إداريا فقسمها إلى أربع ولايات: بايلك مدينة الجزائر وضواحيها، وبايلك التيطري، وبايلك الشرق، وبايلك الغرب، وحاول في هذه الفترة وللمرة الثانية إدخال العنصر الجزائري والكرغلي في الجيش النظامي الجزائري لكن فرقة الأوجاق رفضت خوفا على امتيازاتها وهذا رغم أن الجزائريين شاركوا في معظم الحملات الجهادية للدفاع عن بلادهم، ثم غادر حسن بن خير الدين الجزائر إلى اسطمبول حيث عينه الباب العالي قائدا عاما للأسطول البحري العثماني وهي أعلى المراتب العسكرية في الإمبراطورية العثمانية.

فعين السلطان من بعده محمد باشا بن صالح رايس، وعندما قدم إلى الجزائر وجد مرض الطاعون منتشرا فيها، فأدى هذا الوباء إلى المجاعة والفوضى، فقضى محمد باشا على اللصوصية التي كانت منتشرة في

ضواحي المدينة وأعاد الهدوء والسكينة، وفي عهده عرفت الجزائر سنة 1567م هجوما آخر من طرف الإسبان، فقام أحد القراصنة يسمى دون جوان قاسكون (Don Juan Gaskoun) بتأييد ومساعدة ملك إسبانيا فيليب الثاني بمحاولة إطلاق سراح الأسرى المسيحيين وتخريب ميناء الجزائر فدخل إليه ليلا وحاول إشعال النار في سفنه، لكن البحرية الجزائرية تفتنت له وتعقبته وألقت القبض عليه ثم قتلت، من بعد توجه محمد بن صالح إلى قسنطينة لإخماد التمرد الذي قام به سكانها ضد الأتراك بإيعاز من باي تونس فقتلوا الجنود الأتراك مما أغضب محمد بن الصالح فأخذ الثورة وارتكب جنوده أعمالا وحشية ضد القسنطينيين مما زاد في غضب سكانها ولهذا عزله الباب العالي.

ونصب خلفا له قلع علي باي لارباي عام 1568م وهو من القادة العسكريين الكبار في الجيش التركي شارك في معظم الحروب ضد المسيحيين وفي عهده ثار من تبقى من المسلمين بالأندلس ضد الحكم الإسباني فأنزل لهم جنودا وإمدادات بشاطئ المرية لمساعدتهم. وفي سنة 1569م استنجد به التونسيون ضد سلطانهم الجائر حميدة الذي خلع الحسن واعتلى العرش مكانه، وكانت في ذلك الوقت الحامية الإسبانية مازالت متمركزة في حلق الوادي، كما أن إسبانيا كانت منشغلة بثورة المسلمين في غرناطة وثورة هولندية، فسير إليه قلع علي جيشه ولما التقى الجيشان في سهل باجة انضم جيش السلطان حميدة إلى الأتراك ففر سلطانهم إلى الحامية الإسبانية بحلق الوادي طالبا المساعدة، ودخل قلع علي إلى تونس وترك بها حامية تركية متكونة من ثلاثة آلاف جندي تحت قيادة القائد رمضان، ولما عاد إلى الجزائر جاءه أمر من السلطان العثماني سليم الثاني لمساعدته في رد العدوان المسيحي الكبير الذي كانت الدول الأوروبية تستعد لتنظيمه، وفي عام 1571م اندلعت معركة بحرية بين الإمبراطورية العثمانية والدول المسيحية في ليبانت (Lépante) بسواحل اليونان شارك فيها الأسطول الجزائري وكانت نتيجتها انهزام الأسطول العثماني، فلم ينج منه سوى 40 سفينة كانت تحت قيادة قلع علي، لكن الأوروبيين لم يستغلوا هذا النصر استغلالا جيدا إذ في الأخير سقطت قبرص في يد العثمانيين.

ونظرا للدور البارز الذي لعبه قلع علي في معركة ليبانت عينه السلطان سليم الثاني قائدا عاما للأسطول العثماني مع احتفاظه بلقب باي لارباي الجزائر، فعين بدوره عرب أحمد خلفا له على الجزائر، وفي هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بدأت مطامح فرنسا تتجلى في الاستيلاء على الجزائر، فرغبة من فرنسا التي كانت ترغب في توسيع تجارتها طلب ملكها شارل التاسع عام 1572م عن طريق سفيره في تركيا فرانسوا دي نواي من الباب العالي الذي كانت تربطه به صداقه ومعاهدة أن يضع الجزائر تحت حماية فرنسا وبرر ذلك

برد الاعتداءات الإسبانية المتكررة على السواحل الجزائرية، لكن الأتراك رفضوا هذا الاقتراح من الأصل. ولما احتل القائد الدوق جوان النمساوي تونس عام 1573م بطلب من الملك الإسباني فيليب الثاني شنت قوات الإمبراطورية العثمانية المؤلفة من الجيش التركي والجزائري والليبي حملة عسكرية واسعة النطاق بقيادة قلع علي وسان باشا ضد الاحتلال الإسباني لتونس، فاستولوا على تونس عام 1574م وقضوا إلى غير رجعة على الحامية الإسبانية المتمركزة بحلق الوادي، ثم أعلن سان باشا إنهاء الحكم الحفصي ونقل السلطان الحفصي إلى اسطمبول.

وبعد عزل الباي لارباي عرب أحمد عينت القسطنطينية القائد رمضان حاكما على الجزائر، وفي عهده عرفت المملكة المغربية صراعا على السلطة فبعث مولاي عبد الملك إلى قلع علي القائد العام للأسطول البحري العثماني رسولا يطلب منه مساعدته في تنحية شقيقه السلطان مولاي أبي عبد الله محمد المتوكل مقابل مساعدة الأتراك في طرد الإسبان من وهران، فقبل قلع علي ووصل الجيش العثماني إلى فاس عام 1577م ودخلها بدون مقاومة لأن جيش الملك انضم إلى الأتراك، لكن رغبة الملك الجديد مولاي عبد الملك في مساعدة الأتراك لم تتحقق لأنه قتل من بعد فترة قليلة من توليه الحكم، فصمم من بعد قلع علي على احتلال المغرب لكن السلطان العثماني أمره بالتوقف. وفي عام 1578م عين حسن فتريانو حاكما على الجزائر وكان شخصا صارما فقام كغيره من الحكام الذين سبقوه إلى تحصين مدينة الجزائر وفرض ضرائب ثقيلة على سكانها فرفضوا الدفع لأن الجزائر عرفت في تلك الفترة مجاعة، من بعد طلب منه قلع علي القائد العام للأسطول البحري العثماني الالتحاق به ونصب مكانه جعفر باشا، وبعد فترة من حكمه للجزائر استدعاه قلع علي وعين للمرة الثانية القائد رمضان حاكما على الجزائر، وكانت وقتئذ البحرية الجزائرية تقوم من حين لآخر بغارات على السواحل الفرنسية تستولي من خلالها على الغنائم والأسرى مما أغضب ملك فرنسا، وكانت المغام البحرية آنذاك من أهم موارد خزينة الدولة الجزائرية، لم يعرف حكم القائد رمضان إنجازات كبيرة فتمرد عليه الجنود الأتراك ولم ينج إلا بهروبه إلى طرابلس. فحل محله للمرة الثانية حسن فتريانو حاكما على الجزائر وبقي إلى غاية عام 1588م، ثم عين من بعد قائدا عاما على الأسطول البحري العثماني خلفا لقلع علي الذي توفي عام 1587م، تولى من بعد الباب العالي عن أسلوب الباي لارباي الحافل بالانتصارات وعرفت الجزائر عهد الباشوات.

حكم الباشوات الثلاثين

1588 – 1659م

من الأسباب التي أدت الباب العالي لإتباع هذا الأسلوب في الحكم هو خوفه من استقلال الجزائر عن السلطة العثمانية، خاصة إذا علمنا أن نفوذ الإمبراطورية العثمانية كان يمتد إلى دول المشرق العربي بما فيها المملكة العربية السعودية والعراق ومصر والدول الواقعة في أوروبا الشرقية مثل اليونان وقبرص والصرب والبوسنة والهرسك وألبانيا وبلغاريا، هذا بالإضافة أن حكم الباي لارباي كان يشمل الجزائر تونس وليبيا عدا المغرب الذي كان مستقلا، ولهذا قرر الباب العالي تنصيب على كل مقاطعة من هذه المقاطعات باشا يعين لمدة ثلاث سنوات ولكن كان من النادر أن يكمل مدته، وقد تعاقب على الجزائر خلال هذه المدة أكثر من أربعين باشا تجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة، وتعرض الكثير منهم إلى العزل والسجن على يد الأوجاق.

ومما تميز به عهد الباشوات أنه كان يعرف بعهد الموظفين، فكانت اسطمبول ترسلهم إلى الجزائر دون أن يكون لهم سند محلي سواء في صفوف الأوجاق أو طائفة الرياس، ولذا تميزت هذه الفترة بتطاول الأوجاق على الباشوات والأهالي حيث كانت هذه الطائفة تشاركه في اتخاذ القرارات فخلق هذا الجو فوضى أدت إلى اندلاع ثورات منها ثورة الكوروغلي في كل من عامي 1596 و1633م الأولى بمساندة الأهالي وتشجيع من الخضر باشا الذي أراد التخلص من هيمنة الأوجاق، والثانية بسبب طردهم من مدينة الجزائر خوفا من تزايد عددهم لأنهم كانوا يطالبون بالمساواة مع الأتراك في الامتيازات لكنهم تسللوا إلى العاصمة وكادوا أن يقضوا على الأتراك إلا أنهم لم يحسنوا اختيار الوقت، فقد كان معظم الرياس متغيين في غزواتهم، هذا بالإضافة إلى ثورة الشرق الجزائري معززة بثورة القبائل ضد النظام التركي، ومن الدوافع التي

أدت بالأوجاق إلى التسلط على الحياة الداخلية هو كون طائفة الرياس آنذاك كانت منشغلة بشؤون البحر ومضطرة للتغيب عن الجزائر.

إضافة إلى هذا فإن كل الباشوات كانوا يشترون مناصبهم بالمال ولهذا كان همهم الوحيد جمع الثروة عن طريق الضرائب للبقاء في مناصبهم وكذلك دفع رواتب الجند وتجهيزهم خوفا منهم، وخلق هذا الوضع جوا من الفساد حيث انتشرت الرشوة كان الشعب هو الذي يدفع ثمنها. كما أن هذا العهد امتاز بسياسة خاصة للجزائر التي لم تكن تطابق سياسة اسطمبول على الدوام حيث كان الديوان المشكل من الأوجاق هو الذي يبت في أمور الحرب والسلم والمعاهدات والتحالفات. وأول باشا عين على الجزائر هو دالي أحمد سنة 1588م، وفي عهده كثرت الغارات البحرية الجزائرية ضد السواحل الأوروبية (إسبانيا صقلية كورسيكا ونابولي)، وقتل أثناء المعركة التي خاضها جيشه ضد المتمردين الليبيين. فخلفه خضر باشا الذي قمع ثورة المقراني عندما هاجمت على الثكنات العسكرية التركية بزمورة وبرج بوعريرج، وبسبب وشاية فرقة الأوجاق له بنهب أموال الخزينة استدعي من طرف الباب العالي ووضع في السجن.

وحل مكانه عام 1592م شعبان باشا لكن بعد أربعة أشهر من الحكم استدعي إلى اسطمبول، فخلفه مصطفى باشا، ثم استدعي خضر باشا من جديد بعد أن ثبتت براءته فلم ينس ما فعلته فرقة الأوجاق فيه، وللثأر منهم سلح الجزائريين الذين ثاروا عليهم، وكان الأهالي يكرهونهم لمعاملتهم الغليظة، ولهذا السبب عزلت اسطمبول خضر باشا ونصبت مكانه من جديد مصطفى باشا، لكن هذا الأخير لم يتمكن من القضاء على ثورة بني عباس بالقبائل فعزلته وعينت دالي حسن أبو ريشة باشا على الجزائر فلم يدم حكمه طويلا لأن فرنسا طلبت الباب العالي بعزله بحجة أنه خرق الاتفاقية التي كانت تربط فرنسا بالباب العالي، فحل مكانه سليمان باشا، وفي عهده شنت أوروبا عام 1601م حملة صليبية كبيرة ضد الجزائر بقيادة الإسباني جان دوريا (Doria) ومباركة البابا، وكانت قواتها متكونة من 70 سفينة حربية و10000 جندي من فرنسيين وإيطاليين وإسبانيين متبعة في ذلك خطة الكابتان الفرنسي روكس، وعندما اقتربت القوات المسيحية من الساحل الجزائري هبت ريح بحرية عنيفة أفسدت خططهم وعادوا بدون بلوغ هدفهم.

وفي عام 1603م عاد الخضر باشا للمرة الثالثة حاكما على الجزائر، وفي عهده نشب خلاف بين الحكومة الجزائرية وفرنسا حول المركز التجاري الفرنسي بالجزائر والذي تحصلت فرنسا من خلاله في النصف الثاني من القرن السادس عشر على امتيازات خاصة على الشواطئ الجزائرية الشرقية تتعلق بالتجارة

واحتكار صيد المرجان، فحول هنري الرابع هذا المركز عام 1602م إلى قلعة عسكرية تابعة له، فأصبحت فرنسا تتصرف فيه وكأنها في بلد محتل مخالفة للاتفاقيات المبرمة مع الجزائر، وإزاء هذه المخالفات أمرت حكومة الجزائر بتدمير المركز سنة 1604م، كما قامت طائفة الرياس البحرية الجزائرية بغزو السواحل الفرنسية وأسر مواطنيها، فاحتج ملك فرنسا لدى الباب العالي، فأرسل عندئذ قوصة باشا مكانه والذي قتل الخضر باشا. وعندما حاول قوصة تطبيق تعليمات السلطان العثماني بإطلاق الأسرى الفرنسيين وإعادة بناء المركز التجاري الفرنسي عارض الديوان الجزائري هذا الحل وقتل بسببها قوصة باشا، فخلفه مصطفى القاجي الذي مات بالطاعون عام 1607م، فحل مكانه رضوان باشا، من بعده جاء حسين الشيخ باشا ثم عين سليمان باشا حاكما على الجزائر. وفي سنة 1609م قام أحد القراصنة اسمه سيمون سبق له أن مارس القرصنة مع الجزائريين بتحرير عدد من الآباء الجزويت من السجون الجزائرية وسرقة مدفعين من البرونز كان حاكم الجزائر قد أعارهما له ليسلح سفينته، فمنح سيمون هذين المدفعين إلى الدوق الفرنسي دي غيز، فاحتج باشا الجزائر على هذا العمل لدى المملكة الفرنسية، ولكن فرنسا لم تعر هذا الاحتجاج أي اهتمام، حينئذ تدخلت البحرية الجزائرية في مشادات مع القوات الفرنسية وألحقت بالتجارة الفرنسية خسائر كبيرة حيث استولى الجزائريون خلال ثماني سنوات على أكثر من 936 سفينة حتى أصبحت السفن الفرنسية لا تجرؤ على مغادرة موانئها.

ولم تحل هذه القضية بين البلدين إلا بإرجاع المدفعين وتسليم الأسرى الجزائريين، وفي هذا الصدد أبرمت عام 1628م معاهدة بين الجزائر وفرنسا نصت على عدم اعتداء البحرية الجزائرية على السفن الفرنسية وإطلاق سراح الأسرى من الجانبين وتنصيب فرنسا لقنصل يقيم بصفة دائمة بالجزائر يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، كما سمح هذا الاتفاق لشركة لنش الفرنسية احتكار تجارة وصيد المرجان في منطقة الامتياز السابقة وإعادة بناء المراكز المهتمة، لكن بعد مدة من الزمن نقضت الجزائر هذه الاتفاقية بسبب اعتداء الفرنسيين على البواخر الجزائرية والاستيلاء على أفرادها، فقدمت السلطات الجزائرية احتجاجا لدى الملك الفرنسي لكن بدون جدوى مما أجبر القوات البحرية الجزائرية على شن هجمات على السواحل الفرنسية عادت عليها بالخير الكثير.

حكم الأغوات

1659 – 1671م

يعود السبب في قيام حكم الأغوات إلى سياسة الباشوات المالية، فقد اتهم الأوجاق إبراهيم باشا بنهب الضرائب ومعاشات الجند ولذا اتخذ الديوان قرارا بإلغاء امتيازات الباشا ولم يتركوا له سوى اللقب الشرفي بينما أصبحت السلطة الحقيقية في يد الأوجاق فكلفوا خليل آغا بجمع الضرائب ودفع الرواتب، فاستغل هذا الأخير منصبه الجديد وجرد الباشا من كل سلطاته بما فيها رئاسة حكومة الجزائر، ولم تستطع فرقة الرياس البحرية التصدي لمخططهم لأنها كانت في موقف الضعف بسبب هلاك أغلب أسطولهم في معركة البندقية. ويتميز هذا النظام بإعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضاء الأوجاق بحسب الأقدمية يلقب بالآغا على شرط أن لا تتجاوز مدة حكمه شهرين اثنين فقط وأن يتم تعيينه عن طريق الانتخابات، أما السلطة التشريعية فيتولاها الديوان.

وأثبت هذا النظام فشله منذ الوهلة الأولى، وكان أسوء من سابقه لأن الأربع أغوات الذين تعاقبوا على السلطة انتهى حكمهم بالقتل حتى أصبحوا يخافون القعود على كرسي الحكم. وأول آغا عين لهذا المنصب هو خليل آغا لكن بمجرد انتهاء عهده رفض التخلي عن منصبه فثار عليه الأوجاق وقتلوه، ثم حل مكانه رمضان آغا فقتل سنة 1661م ومن بعده شعبان آغا قتل سنة 1665م وعرف خلفه علي آغا نفس المصير حيث قتل سنة 1671م بالرغم من سياسته الحكيمة.

وفي تلك الفترة برز الصراع بين فرنسا وإنكلترا حول السيطرة على إفريقيا الشمالية فكثرت الغارات البحرية الفرنسية ضد الجزائر، ففي عهد لويس الرابع ملك فرنسا المعروف بتعصبه الديني وبحكمه المطلق وهو القائل "الدولة أنا"، أولى هذا الملك اهتماما كبيرا بشمال إفريقيا فتذرع بمشكل الأسرى وأمر عام

1663م قائد الدوق دوبوفور بشن حملة عسكرية للاستيلاء على القل ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل رغم أن الجزائريين خسروا فيها عشرين سفينة، ثم حاول الفرنسيون مرة ثانية مهاجمة ميناء الجزائر وإضرار النار في سفنها لكن البحرية الجزائرية تفتنت للمحاولة وأفشلتها، فاستغل ملك فرنسا لويس الرابع عشر آثار الوباء الذي حصد الآلاف في الجزائر ونظم حملة أخرى انطلقت من ميناء طولون (Toulon) يوم 23 جويلية 1664م مؤلفة من 83 سفينة و8000 عسكري بقيادة كولبير (Colbert) والدوق بوفور (Duc Beaufort) ونزلت بجيجل، لكن سكانها والأتراك أجبروهم على الرحيل بعد معركة دموية خسرت فيها فرنسا 1400 قتيل ومئات المدافع، فكرر الدوق بوفور عام 1665م هجوما آخر فاشلا على شرشال والجزائر. ولم يعد السلم بين الدولتين إلا بإبرام اتفاقية جديدة مع فرنسا وقعت سنة 1666م اتفق بموجبها الطرفان على تسوية الخلافات وتبادل الأسرى، فغضبت منافستها إنكلترا على هذا الصلح وشرعت عام 1669م في الهجوم على الجزائر لكن المدفعية الجزائرية أجبرتها على العودة. وفي عام 1671م وضع حد لنظام الآغوية نتيجة الاضطرابات في نظام الحكم حيث انتشرت الفوضى الكاملة في الجزائر، فاستغلت طائفة الرياس هذا الوضع وانتزعت السلطة من الأوجاق، فأهنت عهد الآغوات وهذا بعد أن تداول عليه أربع أغوات لمدة اثني عشر سنة، فعوض بنظام الدايات.

حكم الدايات

1671 – 1830م

وعلى خلاف نظام الآغوات، كان حكم الدايات ينتخب فيه الداى مدى الحياة وهم من طائفة رياس البحر يتمتعون بسلطة مطلقة، وعلى خلاف الأنظمة السابقة سلك الدايات سياسة مستقلة فيما يخص الجزائر، فهم الذين يعينون الوزراء التي تتشكل منهم الحكومة ويرمون الاتفاقيات الدولية ويعلنون الحرب ويعقدون معاهدات السلم. وأول داي حكم الجزائر هو الحاج محمد باشا، وتميزت هذه المرحلة كما ذكرنا باستقلال الجزائر عن الإمبراطورية العثمانية بحيث أصبحت لها حدود واضحة وجيش منظم وعاصمة معترف بها دوليا.

في عهد الداى بابا حسن وبالضبط يوم 12 جويلية 1682م نقضت فرنسا الصلح الذي أبرمته مع الجزائر عام 1666م بسبب مشكل يتعلق بتبادل الأسرى، فنظم الأميرال الفرنسي دو كسن (Duquesne) حملة عسكرية كبيرة قوامها مائة سفينة حربية لمهاجمة شرشال ومدينة الجزائر وكان من بين هذه السفن زوارق تقذف النار الحارقة وقبل الشروع فيها أمره الملك لويس بحرق الجزائر وتدميرها، وبالرغم من الدمار الذي ألحقه القصف بمدينة الجزائر حيث أدى إلى تدمير خمسين منزلا وقتل خمسمائة من سكانها، إلا أنه لم يحقق سوى نتائج بسيطة، ثم استأنف القصف سنة 1683م دون نتيجة، بعدها بعامين أي عام 1684م اضطرت فرنسا خوفا من التفاهم بين الجزائر وإنكلترا إلى إبرام معاهدة سلم مع الجزائر لمدة مائة سنة اتفق بموجبها الطرفان على تبادل الأسرى وعلى عدم مسؤولية القناصل عن ديون مواطنيهم لكن هذا الصلح نقض بسبب نشوب معركة بين السفن الفرنسية والجزائرية، شن على إثرها سنة 1688م الأميرال ديستري (d'Estrées) بأمر من لويس حملة بحرية كبيرة قنبلت مدينة الجزائر بأكثر من عشرة آلاف قنبلة ألحقت بها أضرارا جسيمة، وبالمقابل قام الداى بقتل أربعين فرنسيا، وفي النهاية عندما لم تحقق فرنسا هدفها مالت إلى

الصلح وأبرمت سنة 1689م معاهدة سلم جديدة مع حكومة الجزائر لم تختلف كثيرا عن معاهدة 1684م، فتحسنت من يومها العلاقات بين الدولتين، لكن عندما سمع الجيش التركي بمحتوى الاتفاق وأنه تم بدون مشاورتهم ثاروا ضد الداى حسن ميزو مورتوداي ولم ينبج من قبضتهم إلا بفراره إلى اسطمبول. فخلفه في منصبه الداى الحاج شعبان، ثم جاء من بعده الداى الحاج مصطفى، وفي عهده نشبت حرب بين الجزائر والمغرب انتصر فيها الداى الحاج مصطفى على ملك المغرب مولاي إسماعيل، ثم عين الداى من بعد مصطفى بوشلاغم بايا على الغرب الجزائري، فاتخذ هذا الأخير من مازونة مقرا له ثم غيره من بعد إلى مدينة معسكر، فأولى بوشلاغم اهتماما كبيرا بتحرير وهران والمرسى الكبير ووجد في الداى محمد بقطاش سندا ومشجعا له، فاستغل الداى فرصة انشغال إسبانية في حرب الوراثة الإسبانية وأمد الباى بوشلاغم بثلاثة آلاف جندي لمهاجمة وهران، وعندما وصلت قواته إلى مدينة وهران يوم 14 جوان 1707م ضيق عليها الحصار ثم فتحها تدريجيا إلى غاية الاستيلاء عليها وعلى المرسى الكبير يوم 16 أبريل 1708م بعد أن ألحقوا بالجيش الإسباني المتحصن بها شر الهزيمة في الأرواح والعتاد، فأسر الجنود الجزائريون 2000 إسبانيا من بينهم 200 ضابط وعددا من فرسان مالطة، وأباح خلالها بوشلاغم دماء الخونة من قبائل بني عمر وبني راشد الذين تعاونوا مع الإسبان، نقل من بعد بوشلاغم عاصمة البايك من معسكر إلى وهران وشرع في إعادة الوجه الإسلامي لها.

من بعدها أصبحت النوايا الاستقلالية التي كانت تتخوف منها الإمبراطورية العثمانية تتحقق فعليا، وأول من أعلن هذا الانفصال هو الداى علي شاوش، وفي عهده وقع في شهر فيفري من عام 1716م زلزال عنيف بالجزائر العاصمة أدى إلى مقتل الكثير من السكان وتهدم العديد من المنازل، بعد هذه الكارثة بعامين توفي الداى علي شاوش إثر مرض عانى منه، فخلفه الداى محمد بن الحسن الذي قتل إثر مؤامرة دبرت له من طرف طائفة الرياس عام 1724م. ولم يتأثر الإسبان بالهزيمة التي لحقتهم أثناء طردهم من وهران فأعادوا الكرة مرة ثانية في عهد الملك فيليب الخامس بقوة ضخمة مشكلة من 30 ألف جندي و525 سفينة حربية و720 مدفع نزلت بعيون الترك وتقدمت إلى المرسى الكبير ووهران فاستولوا عليها عام 1732م، ورغم شجاعة باي الغرب بوشلاغم وجنوده لم يستطيعوا صد هذا الهجوم لعدم تكافؤ القوتين، فاضطر بوشلاغم أن ينسحب من المدينتين، وانتقل من بعد إلى مستغانم ليستقر بها، وبمجرد أن بلغ نبأ الهزيمة مدينة الجزائر سارع الداى كرد عبدي إلى إرسال ابنه سليمان على رأس مدد قوي إلى وهران، ولكن عندما

وصل وجدها محتلة من الإسبان، فتأثر الداوي بهذه النكبة تأثرا بالغا مرض على إثرها فلابزم بيته حتى توفي عام 1733م، وكان يبلغ 88 سنة.

فخلفه محمد بكير وعرفت الجزائر في عهده الهدوء والاستقرار وعلاقة سلم مع الدول الأوروبية لحسن تصرفه في شؤون الحكم، من بعد تولى الحكم علي ملمولي ثم محمد عثمان باشا، ودام حكم هذا الأخير خمسا وعشرين سنة تصدت الجزائر في فترته عام 1770 و1771م إلى هجومين من الدانمارك حاولت بحالته ضرب الجزائر لكن البحرية الجزائرية ألحقت بها هزيمة نكراء، واضطر الدانمارك إلى عقد معاهدة مع الجزائر كلفتهم دفع إتاوة باهظة. ولم تنته الهجمات الإسبانية ضد الجزائر، ففي عام 1770م شنت القوات الإسبانية حملة عسكرية بأمر من الملك شارل الثالث بقيادة دون بيدرو (DonPédro) ولم تكد تنزل القوات الإسبانية على أرض الجزائر حتى تصدت لها قوات صالح باي قسنطينة وألحقت بها شر هزيمة، من بعد حاول الملك الإسباني شارل الثالث مصالحة حكومة الجزائر لكن الداوي محمد عثمان باشا رفض لأنه لم يكن يثق في الإسبان، وكانت وقتئذ الحامية الإسبانية بوهران تعيش وضعاً جد صعب جراء قسوة الحياة والأوبئة التي كانت تفتك بالجنود، فشن الإسبان حملة أخرى على الجزائر سنة 1775م في الوقت الذي كان فيه الداوي محمد عثمان يواجه تهديداً ثلاثياً من إنجلترا وروسيا والسويد، وهاجم الأسطول الإسباني مدينة الجزائر يوم أول جويلية تحت قيادة الإسباني دون بيدرو والاييرلندي أوريلي بقوة عسكرية كبيرة تضم 400 وحدة بحرية و25000 جندي، ولما نزلت عند مصب وادي الحراش خرج إليهم الداوي محمد عثمان بنفسه وهو يقارب الثمانين وألحق بهم هزيمة نكراء في العتاد والأرواح حيث فقد الإسبان خلال أقل من خمس ساعات 180 ضابطاً و2088 جندياً بين قتيل وجريح، فقررت القيادة الإسبانية الانسحاب.

وفي عام 1776م توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بتبادل الأسرى فأطلقت الجزائر 712 أسيراً وأطلقت إسبانيا سراح 1200 مسلم، لكن الإسبان لم ينسوا أحقادهم، فنظموا حملة بحرية ضخمة ضد مدينة الجزائر في أول 1 أوت 1783م بقيادة الأميرال دون أنطونيو (Don Antonio) بالتعاون مع البرتغال ومباركة البابا، ولما علم الداوي محمد عثمان بما جند لها قواته وبدأت المعركة في 29 جويلية ودامت حتى يوم 9 أوت انسحب منها الإسبان دون تحقيق أهدافهم تاركين من ورائهم نخسائر فادحة.

فكرر الإسبان هجماتهم عام 1784م ضد الجزائر بقيادة دون أنطونيو للمرة الثانية شاركت فيها 130 سفينة بالتعاون مع نابولي ومالطة والبرتغال وباركه البابا، لكن البحرية الجزائرية تصدت للأسطول في عرض

البحر وأحبطت الهجوم بعد معركة ضاربة انتهت بانسحاب الإسبان دون أن تصب المدينة بأذى. وعندما يئس الإسبان من غاراتهم على الجزائر بادروا إلى التفاوض فبعثوا وفدا إلى الجزائر يوم 5 جوان 1785م يرأسه كل من الكونت ديسبيلي (Despilly) والكونت دي مازاريدو (de Mazzaredo)، وبعد عام من المفاوضات بمساعي فرنسا أبرمت معاهدة سلم وصداقة يوم 14 جوان 1786م بين الجمهورية الجزائرية ممثلة في شخص الداوي محمد عثمان والمملكة الإسبانية ممثلة في شخص الملك دون كارلوس الثالث، لكن الإسبان لم ينفذوا التزاماتهم المنصوص عليها في المعاهدة حيث لم يخرجوا من المرسى الكبير ومدينة وهران، ولذا أمر الداوي محمد عثمان بايه على الغرب محمد بن عثمان الكبير بشن حرب عليهم فأصبحت المعارك بين الجانبين تقريبا يوميا، ورغم إلحاح ملك إسبانيا لعقد معاهدة سلم جديدة فإنها قوبلت بالرفض ما لم تنفذ إسبانيا التزامها المنصوص عليه في معاهدة 1786م. وبسبب الكارثة الكبيرة التي ألحقها زلزال عام 1790 بمدينة وهران أراد الملك الإسباني إخلاء المدينة وباقي المراكز الإسبانية نظرا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها إعادة بناء التحصينات إضافة أن الحامية الإسبانية أصبحت في مأزق جراء الحصار المفروض عليها من طرف الجزائريين، وعندما تولى الداوي حسن حكم الجزائر عام 1791م خلفا لمحمد عثمان المتوفى تقدم إليه ملك إسبانيا كارلوس الرابع برسالة بعثها يوم 28 سبتمبر 1791م يطلب فيها رغبته في إبرام الصلح مع الجزائر، فقبل الداوي هذه المرة الصلح مع الإسبان على شرط جلاء الحامية الإسبانية من وهران ومرسى الكبير، فقبل الإسبان هذا الشرط، وبعد مفاوضات بين الجانبين انتهت بإبرام اتفاق يوم 9 ديسمبر 1791م لصلح الجزائر نص على الأمور التالية:

- ①. تنسحب إسبانيا من وهران والمرسى الكبير دون قيد أو شرط،
- ②. تدفع للجزائر مبلغ 120 ألف فرنك سنويا،
- ③. تعيد للجزائر كل ما غنمته من وهران عام 1732م من مدافع وأسلحة،
- ④. ترسل للسلطان العثماني مفتاحين ذهبيين للمدينتين، وقلة من مائها،
- ⑤. وبالمقابل تسمح الجزائر لإسبانيا بشراء ثلاثة آلاف كيلة من القمح، وكذلك بأن تؤسس مركزا تجاريا بالغزوات واصطياد المرجان في السواحل الغربية للجزائر. وفي يوم 17 ديسمبر 1791م بدأ الانسحاب وانتهوا منه في مطلع عام 1792م، وهكذا رحل الإسبان من وهران إلى غير رجعة بعد أن احتلوها ما يقارب عن ثلاثة قرون. وفي هذه السنة قتل أحد أكبر وأشهر حاكم تركي في الجزائر، وهو

صالح باي قسنطينة بأمر من الداوي حسن لا لسبب إلا لخوفه من نفوذه والسمعة الحسنة لصالح باي في أوساط الجماهير الشعبية القسنطينية، فصودرت كل أملاكه الضخمة والمقدرة بحوالي ستين مليون فرنك، فقد استطاع صالح باي أن يتغلغل في أوساط الشعب ببساطته وجده وعدله فأحبه الشعب وحزن عليه القسنطينيون يوم موته، ومن ذلك اليوم حسب ما تقوله الأسطورة ارتدت نساء قسنطينة الحجاب الأسود، ومازالوا إلى يومنا يتغنون به، وكان عهده (1771 - 1792) حافلا بالإنجازات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية، فقد استطاع بشجاعته وقوة شخصيته أن يقضي على الثورات الداخلية ويحمي الحدود الشرقية ويتصدى للهجمات الأجنبية على الجزائر ويحرك النشاط الاقتصادي والتجاري ويرفع المستوى التعليمي، ومن أكبر إنجازاته بقسنطينة تشييد حي سيدي الكتاني والجامع والمدرسة الموجودة به وترميم جسر قسنطينة وبناء مسجد بعنابة يحمل اسمه، لكن أواخر حكمه عرفت بالشدة والصرامة مما جلب له أعداء كثيرين من الأتراك ومن سكان الريف ورجال الدين واليهود فكانوا سببا في مقتله. وفي عام 1801م دخلت الإمبراطورية العثمانية في حرب ضد فرنسا لسبب احتلالها لمصر وشاركت القوات الجزائرية فيها رغم روابط الصداقة المتينة التي كانت تربط الجزائر بفرنسا، لكن سرعان ما عادت المياه إلى مجراها الطبيعي، وهذا بسبب ميول الداوي إلى فرنسا على حساب الدول الأوروبية الأخرى وخاصة منافستها بريطانيا. وفي هذه الفترة برز في الجزائر نفوذ شخصين يهوديين وهم بوشناق وبوخريص، كان يقومان وحدهما بدور البنوك في الجزائر ويحتكران الأسواق التجارية الجزائرية وخاصة في ميدان تصدير الحبوب فامتد نفوذهم إلى بلاط الحكم، فأصبحت لهم قوة تأثير في القرارات السياسية والاقتصادية، وكانوا سببا مباشرا في احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م.

وبسبب نفوذهم الكبير ومكائدهم قام أحد الجنود الأتراك عام 1805م بقتل اليهودي بوشناق وهو خارج من قصر الداوي بالجنيّة، أما صديقه بوخريص فقتل بأمر من الديوان عام 1811م. من بعدها دخلت الجزائر في مرحلة عنف واضطرابات داخلية بسبب ميول الداوي لفرنسا، فقد تحصلت هذه الأخيرة على امتيازات كبيرة في الجزائر خاصة في ميدان استغلال المرجان بالقالة مما دفع بعض السكان في التشكيك بالسيادة الجزائرية، فأدى هذا التصرف السياسي إلى اندلاع ثورة عامة بنواحي قسنطينة قادها أحد زعماء الدرقاوية الشريف بن الأحرش سنة 1804م وهو من أصل مغربي اشترك في محاربة الفرنسيين في مصر، ثم غادر مصر إلى عنابة على سفينة إنكليزية واستقر في جيجل، ويقال إن هذه الانتفاضة تمت بتحريض من إنكلترا ضد الحكم التركي التي كانت تريد خلق المتاعب أمام الداوي مصطفى الذي كانت تربطه بفرنسا علاقة جيدة، في حين كان البعض الآخر يعتبرها انفجارا

عنيفا لاستيلاء عام شجعه المرابطون، فاستولى بن الأحرش رفقة أنصاره على مدن جيجل والقل وألقى القبض على الفرنسيين في القالة وهزم قوات عثمان باي بقسنطينة فسببت هذه الثورة خسائر كبيرة في اقتصاد البايك أدت إلى نقص البضائع في الأسواق، لكن لسوء تنظيمها لم تتمكن من بلوغ هدفها، فقضت عليها القوات التركية سنة 1807م بمساعدة آل المقراني.

وقريبا من هذه الفترة اندلعت ثورة أخرى كبيرة زعزعت سلطة الداوي واستمرت مدة طويلة (1805-1817) بالغرب الجزائري في حوض الشلف قادها محمد بن عبد القادر بن الشريف الدرقاوي لسبب إرهاب الفلاحين بالضرائب، فسمى الأتراك بمختلف الأسماء القبيحة، وتمكن أنصاره من التغلب على قوات الباي مصطفى في حوض الشلف، وبعد هذا الانتصار وصل الدرقاوي طريقه نحو الغرب الجزائري فأخضع مدينة معسكر إلى نفوذه بعد أن تغلب على حسن خليفة الباي وجعل منها مقرا لمعسكره، ثم سار إلى وهران وفي طريقه ارتكب جرائم بشعة ضد سكان سيغ الذين حاولوا مقاومته، وعندما وصل إلى مدينة وهران حاصرها لكن سكانها تمكنوا منه فلم يستطع الاستيلاء عليها، فطلب الباي حينئذ من سلطان المغرب مولاي سليمان التدخل لدى شيخ الطريقة الدرقاوية مولاي العربي الدرقاوي المقيم في المغرب ليقوم بتهدة أتباعه، ولكن شيخ الدرقاوية بعد أن زار تلمسان وسمع شكاوي أتباعه أيد موقفهم. وجراء هذه الأحداث عزل الباي مصطفى وعين مكانه محمد المقلش بايا على الغرب الجزائري فأعاد الأمن إلى مدينة وهران وفك الحصار عنها، ثم خرج بنفسه إلى مدينة معسكر لمحاربة الدرقاوي وتمكن من تشتيت جموعه، إلا أن الدرقاوي لم يقتل ففر متنقلا من منطقة إلى أخرى محاولا جمع قواته من جديد ومع هذا لم يكن النصر حليفه حيث أصبح مطاردا من طرف القوات التركية في كل جهة يلجأ إليها، ورغم الخسائر التي لحقت قواته في العديد من المرات فكان دائما يتمكن من الفرار بالرغم من تعاقب خمسة بايات منذ بدأ ثوراته، لكن الأتراك في نهاية المطاف تمكنوا من إخماد نارها واستعادة الأمن في الغرب الجزائري وهذا بعد جهد كبير.

وبعد عام من إخماد ثورة محمد الشريف الدرقاوي ثارت عام 1818م الطريقة التيجانية التي كان مركزها في عين ماضي في وجه الحكم التركي بالجنوب الجزائري قادها محمد الكبير ابن الشيخ أحمد التيجاني مؤسس التيجانية الذي هجر الجزائر إلى المغرب بسبب ضغط الأتراك عليه، ولم تكن هذه الثورات تهدف إلى عمل تحرري وطني وإنما فقط رد فعل محلي ومباشر على سياسة حكم السلطة المركزية ونفوذ البايات في مقاطعاتهم.

وفي هذه المرحلة من تاريخ الجزائر أصبحت النوايا الاستعمارية الأوروبية تتجلى في الأفق فقد اختل ميزان القوى لصالح أوروبا، فبينما كانت هذه الأخيرة تخطط لعالم جديد يسوده العلم والتقدم كانت الإمبراطورية العثمانية نائمة في سباتها، ففي مؤتمر فيينا الذي انعقد عام 1815م بطلب من الإنجليز تحالف الأوروبيون ضد الجزائر طالبين بوضع حد نهائي لأعمال القرصنة في البحر الأبيض المتوسط واسترقاق المسيحيين، وكلفت بريطانيا بتطبيق مقررات المؤتمر، فاعتنم الإنجليز فرصة نشاط الرايس حميدو ضد سفن حليفتها إسبانية والبرتغال، وتوجه الإنجليز اللورد ايكسموث رفقة الأميرال الهولندي فان كايبلان في شهر جويلية 1816م على متن أسطول بحري كبير مؤلف من 32 سفينة، ولما اقترب من سواحل مدينة الجزائر يوم 17 أوت من نفس السنة وضع الداي القنصل البريطاني تحت الحراسة في منزله، لكن البحرية الجزائرية اتخذت بالراية البيضاء التي كان يحملها الأسطول الحربي البريطاني كتعبير سلمي، فتركته يدخل إلى الميناء، ومنه قبلت المدفعية الإنجليزية الأسطول البحري الجزائري الراسي في الميناء وألحقت به أضرارا جسيمة كما قتلت حوالي 1500 من السكان، وبالمقابل قتل الجزائريون 883 إنجليزيا، وبعد معركة دامت تسع ساعات كانت في صالح الإنجليز أجبر الداي عمر باشا على قبول شروط مؤتمر فيينا، فأطلق سراح كل الأسرى المسيحيين الذين كانوا معتقلين بالجزائر ووعدهم بإلغاء الاسترقاق، وكان بإمكان الجزائريين في هذه المعركة أن يدمروا الأسطول الإنجليزي بكامله لو أمر عمر باشا بإطلاق نيران مدفعيته قبل أن تتخذ قطع أسطول العدو المهاجم المواقع الملائمة لها للقصف ولو حدث ذلك لأصبحت إنجلترا بإهانة لا مثيلة لها.

ولما قتل الداي عمر باشا على يد الجند سنة 1817م خلفه علي خوجة وكان يرغب في التحرر من سيطرة الأوجاق فحول مقر الحكومة ليلا من الجنيينة إلى القصبة، ونقل إليها الخزينة وأوكل حراستها إلى 2000 من جند الجزائريين وأعدم عددا من زعماء الجند الذين اشتركوا في التآمر على سلفه، واعتمد هذا الداي في حكمه على الكراغلة بالإضافة إلى الجزائريين للقضاء على فرقة الأوجاق المتمردة، فتمكن منهم لما ثاروا عليه في مدينة الجزائر وقتلت قواته 1200 جندي تركي و150 زعيما وفضل الباقون مغادرة الجزائر إلى اسطنبول، ومن يومها توقف مجيء الجند من تركيا.

ولما توفي الداي علي خوجة بالطاعون عام 1818م انتخب الداي حسين حاكما على الجزائر فوجد أمامه وضعية مزرية، ونظرا لنجاح حملة الإنجليز على الجزائر تشجع الملوك الأوروبيون وعقدوا في عهده للمرة الثانية يوم 30 سبتمبر 1818م مؤتمر ايكس لا شاييل طالبوا فيه كلا من الجزائر وتونس وليبيا بوضع

حد للقرصنة واعتبروا أي مساس بالبواخر التجارية لأحد هذه الدولة المتحالفة سيؤدي إلى رد فعل سريع، في سنة 1819م توجهت قوة بحرية بريطانية وفرنسية لإبلاغ الداوي قرارات المؤتمر، رفض الداوي التحذير أعلن أن من حقه تفتيش كل السفن ليعرف صديقه من عدوه. وفي سنة 1824م تجدد الصدام بين إنكلترا الجزائر بسبب رفض قنصل إنكلترا بالجزائر الامتثال لأوامر الداوي بتسليمه المتمردين الجزائريين الذين اختبئوا بقنصليته، فهاجمت القنصلية واعتقل الجزائريون فيها بالقوة ثم أمر القنصل الإنجليزي بمغادرة الجزائر، حينئذ توجه أسطول إنكليزي في شهر جويلية 1825م بقيادة الأميرال هاري نيل إلى الجزائر مطالبا بتعويض إعادة القنصل ورفع الراية الإنكليزية في الجزائر، وعندما رفض الداوي شروطه بدأت المدفعية الإنكليزية قذف ذخيرتها ولكن بدون جدوى. بعد ذلك دخلت الجزائر في مرحلة ضعف وانحطاط وخاصة بعد تخطيم أسطولها في معركة نافارين بسواحل اليونان يوم 20 أكتوبر 1827م، فقدت هي والإمبراطورية لعثمانية قوتها وهيبتها فتكالت عليها الدول الأوروبية، وكانت نهاية الوجود التركي في الجزائر على يد رنسا عام 1830م في عهد الداوي حسين بعد ثلاثة قرون من وجودها.



الحياة السياسية والعسكرية:

مر حكم الأتراك في الجزائر على أربع أنواع من الأنظمة بدأت بحكم الباي لارباي ثم الباشوات من بعد الآغوات وانتهت بنظام الدايات، وكل نظام من هذه الأنظمة عرف بميزة خاصة به. في عهد الدايات وضع الأتراك ديوانين ديوانا خاصا وديوانا عاما، فالديوان الخاص هو المجلس التنفيذي للدولة يترأسه الداى الذي ينتخب من قبل الديوان مدى الحياة ويستمد نفوذه أساسا من الرياس ومن الوجاق، ويتمتع الداى بحكم مطلق لا يحد من نفوذه سوى القادة العسكريون الكبار والموظفون السامون، وإضافة إلى مرتبه الذي يتقاضاه على رتبته العسكرية يتلقى هدايا سواء من البايات أوقناصل الدول الأجنبية.

ويساعد الداى في مهامه خمس موظفين سامين من الأتراك يعدون بمثابة وزراء، وهم على التوالي: الخزاناجي وهو نائب الداى مكلف بالخزينة العمومية، وآغا الصبايحية وهو القائد العام للجيش مكلف بتنظيمه والمحافظة على الأمن، ووكيل الخرج وهو المسؤول عن الغنائم البحرية والعلاقات الخارجية ومن مهامه الرئيسية التكفل بالورشات التي تبنى فيها السفن وتموين الأسطول بالأسلحة وصيانة الموانئ البحرية الحربية وتحصينها فهو بمثابة وزير البحرية، وخوجة الخيل مكلف بالجباية والمرافق العامة التابعة للدولة، وبيت المالجي الذي يسهر على تسيير بيت المال والعقود والمواريث. من بعدهم تأتي مرتبة الكتاب وهم أربع يرأسهم الباشكاتب يتولون مهام إدارية متنوعة من بينها الإشراف على سجلات الدولة وتسجيل مداخل البلاد وتحرير الرسائل، وكذلك شيخ الإسلام مكلف بالعدل والشؤون الدينية، ووكيل الخرج المكلف بالموونة الغذائية للسكان، وأخيرا رجال الأمن وقائد الفحص المكلف بتحصيل الضرائب.

ويساعد الموظفون السامون في مهامهم موظفين آخريين ينفذون سياسة الدولة ويخضعون لسلطانهم المباشرة من بينهم: مجموعة الخوجات وهم كثيرون تختلف وظائفهم منهم من يتكفل بالوزن ومنهم من يشرف على تلقي الهدايا ومنهم من يتوسط في إسناد المناصب وغيرها من الوظائف التي تخدم المصالح العامة، ومجموعة القياد تسهر على أمن المواطنين وتحصيل الجباية في الأرياف والمدن، ومجموعة الضباط المتقاعدين يقومون بتوزيع الرواتب على الجنود ويشرفون على الثكنات العسكرية، ومجموعة الحكام يشرفون على حكم المدن، ومجموعة الخدام والشواش منهم من يشرف على السجون ومنهم من يتولى تطبيق أحكام العقوبات ضد الأتراك بأمر من الداى ومنهم من هو مكلف بإسطبلات البايك ومنهم من يسهر على البريد الخ، وصاحب الشرطة المكلف بمراقبة صحة البضائع التي تباع في الأسواق والأسعار

والموازين، والمزوار مختص في تنفيذ العقوبات على الأهالي والسهر على الآداب العامة في النهار والليل، والبراح يعلن السكان عن قرارات السلطة الحاكمة، وأخيرا الدلال وهو يشبه البراح إلا أنه ينادي على السلع في الأسواق مقابل المال. إلى جانب هذا يوجد ديوان عام وهو المجلس التشريعي يتكون من الموظفين السامين والضباط المتقاعدين يجتمع أعضاؤه في المناسبات الرسمية، وكل المناصب الإدارية الهامة كانت في يد الأقلية التركية مستعملة في أعمالها الإدارية اللغة التركية، وكان مقر الداى موجودا في البداية في الجسنة ثم حول إلى القصبة. وكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربع مقاطعات: مدينة الجزائر وضواحيها المسماة بدار السلطان لأنها تابعة مباشرة للداى وتشمل مدينة الجزائر والقلعة والبلدة ودلس وشرشال يديرها قائد تركي يسمى بأغا الصبايحية عادة ما يكون من عائلة الداى ويخضع مباشرة إليه، وبايلك الشرق عاصمتها قسنطينة وتمتد حتى حدود تونس وهي أكبرهم وأهمهم اقتصاديا، وبايلك الغرب المميز بطابعه العسكري نظرا لوجود القاعدة الحربية الإسبانية في وهران ومرسى الكبير وكانت عاصمتها في البداية مزونة ثم نقلت سنة 1710م إلى معسكر وعند جلاء القوات الإسبانية من وهران والمرسى الكبير عام 1792م أصبحت وهران، وأخيرا بايلك التيتري وعاصمتها المدية وهي أصغرهم وأقلهم شأنًا من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية حيث كان حاكمها أقل استقلالًا وهذا بسبب قربها من العاصمة.

وعلى رأس كل ولاية حاكم برتبة باي مطلق الصلاحية في مقاطعته ويعين من طرف الداى، وغالبا ما يختار لهذا المنصب من يدفع أكثر، ويبقى الباى تحت رقابة الداى الدائمة بحيث يحق له عزله متى شاء، وتنحصر مهمته الأساسية في الأمن وجمع الضرائب ويعتمد في ذلك على جند من الأوجاق ومن قبائل المخزن. وينقسم البايلك إلى أوطان يشرف عليه قواد ويتكون الوطن من قبائل يحكم كل واحدة منهم شيخ من الأهالي، ويخضعون كلهم لسلطة الباى. وكان النظام الإداري في البايليكات الثلاث يشابه النظام المعمول به في إقليم دار السلطان بمدينة الجزائر حيث كان يساعد الباى في مهامه مجموعة من الموظفين السامين وهم: الخليفة نائبه مكلف بالضرائب، وقائد الدار يشرف على أملاك البايلك ومصالح السكان، والآغا قائد العسكر، والباش خزانجى المكلف بتسليم أموال الجباية وتسديد الإنفاق في البايليك، إضافة إلى كتاب يشرفون على دفاتر وسجلات المحاسبات.

والباي ملزم كل ستة أشهر بتقديم للخزينة العامة أموال الضرائب المختلفة وأتاوة عن عوائد أراضي البايلك، وكل ثلاث سنوات يتوجه الباى على رأس وفد إلى مدينة الجزائر في احتفال وبذخ عظيم ليحدد

الولاء للداي، وعلى هذه المناسبة يتوقف استمرار عملهم أو عزلهم، وبالرغم من بساطة النظام الإداري التركي، إلا أنه كان يمتاز بالمرونة والفعالية في أرض الواقع. وكان الحاكم يجمع في نفس الوقت لقب الداي الذي هو تعبير عن رئاسة السلطة التنفيذية وكذلك اسم الباشا وهو لقب شرفي، أما انتخاب الدايات فكان في البداية يتم في صفوف الرياس حيث تعاقب من صفوفهم أربع دايات على الحكم ما بين 1671 - 1689م وعملت هذه الطائفة خلال حكمها على تقليص نفوذ الديوان ولم يدعوه للانعتاد إلا محافظة على الشكل، ولكن بعد تقلص نفوذهم في البحر أصبح الدايات يختارون من بين الأوجاق الذين تولوا السلطة من سنة 1689 إلى 1830م فعرف عهدهم العديد من الاضطرابات إذ أصبحت حياة الدايات تحت رحمة مزاج الجند المتقلب وقد سبب هذا الوضع في مقتل أكثر من نصف الدايات.

وليست هناك شروط ينبغي توفرها فيمن ينصب دايا عدا أن يكون تركيا منخرطا في الجيش ومن كبار الموظفين، ولقد حدث كثيرا أن ساعد الحظ أحط الأشخاص ليرتقوا منصب الداي، وعندما ينتخب الداي الجديد يرسل سفيرا يبلغ السلطان بأستمبول انتخابه لهذا المنصب، ويتلقى منه قفطان الشرف، ولم يكن للسلطان إلا قبول الأمر الواقع فلم تكن له القوة اللازمة للتغيير أو فرض شخص معين لمنصب الداي. وبالرغم مما كان الداي يتمتع به من قوة وسلطة فإنه كان يعيش في ظل خطر الموت من جراء ثورات الجند، ومنذ انتخابه يفصل عن عائلته ولا يحق له العيش معها سوى ليلة واحدة في الأسبوع، وقد وصفه الكاتب الإسباني جوان كانوالداي أنه: "رجل غني ولكنه ليس سيد خزينته، أب بدون أطفال، زوج بدون امرأة، طاغية بدون حرية، ملك العبيد، عبد أتباعه".

ولم يولي النظام التركي المناصب السياسية والإدارية للجزائريين لأنه كان متخوفا منهم وحتى الكراغلة المنحدرين من أب تركي وأم جزائرية كان لا يثق فيهم، ولكن هذا لا يعني أن الأتراك كانوا يعاملون الجزائريين معاملة استعمارية مثلما فعلت فرنسا عند احتلالها للجزائر، فلم يكن العثمانيون يركزون في الجزائر إلا على قبول الأهالي بممثل السلطان وحامية تركية محدودة العدد ودفع الضرائب، وفيما عدا ذلك تبقى السلطة العثمانية بعيدة عن الحياة العامة للبلاد حيث تترك الأهالي يتابعون حياتهم المألوفة محتفظين بلغتهم وعاداتهم وعقائدهم وطرقهم في الإنتاج، ولذا يمكن القول أن الحكم التركي في الجزائر كان ظاهريا أكثر منه حقيقيا ولاسيما في المناطق النائية، ومع هذا فلا بد الاعتراف بأن العثمانيين كانوا غير منصفين اتجاه الجزائريين حيث كانوا يفضلون العنصر التركي في كل ميادين الحياة.

أما النظام القضائي فكان يمتاز بالثنائية يأخذ بعين الاعتبار المذهب الذي يعتنقه الشخص، حيث يطبق القاضي أحكام المذهب الحنفي على الأتراك والكراغلة، بينما يطبق أحكام المذهب المالكي على الأغلبية الجزائرية، ويحق للطرف الذي يعتبر نفسه مظلوما أن يستأنف الحكم ويرفع قضيته أمام المفتي الذي يعتبر حكمه نهائيا، أما المناطق النائية فتحل فيها المنازعات من طرف أهل الحكمة والرأي، وفيما يتعلق بالجرائم مثل القتل والخيانة والسرقة والزنا والإحراق الخ فكانت تتسم أحكامها بالقسوة يعاقب عليها بالموت أو الأعمال الشاقة أو الجلد أو الغرامة حسب نوع الجريمة جنائية أم جنحة، والأطراف في النزاع يقومون بالدفاع عن أنفسهم دون مساعدة محامين لأنهم لم يكونوا موجودين وبعد المرافعة مباشرة يصدر القاضي حكمه وينفذ بسرعة، ولم يكن القضاة الأتراك منصفين في حكمهم لسبب ارتباط الجهاز القضائي بالسلطة التنفيذية حيث كانوا يخافون وضع حد لمظالم الحكام السياسيين والقادة العسكريين، كما كانت الرشوة منتشرة بين بعض القضاة لسبب الأجر الضئيل الذي كانوا يتقاضونه، وبفضل صرامة العقوبات والنشاط الفعال للشرطة أصبحت المدن الجزائرية وبالأخص مدينة الجزائر يتمتع فيها المواطن وممتلكاته بأمن كبير.

وفي عهد الدايات كانت الجزائر مستقلة استقلالاً تاماً عن الخلافة العثمانية ولا ترتبط بها إلا اسماً، فأصبحت دولة مكتملة السيادة لها حكومة وعاصمة قارة هي مدينة الجزائر وحدود معترف بها دولياً ولذلك كان يطلق عليها بالجمهورية الجزائرية، فسمحت هذه المكانة الرفيعة للحكومة الجزائرية باتخاذ قراراتها بكل سيادة فتعلن الحرب وتبرم السلم وتمضي المعاهدات دون استشارة الباب العالي، ولذا كان يوجد بالجزائر قناصل للدول الأجنبية يتمتعون بالحصانة ويمثلون مصالح بلادهم، وفي هذا الصدد أبرمت الجزائر عدة معاهدات تجارية وسلمية مع الدول الأوروبية، وكانت الجزائر من أولى الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م.

ولكن النظام الجزائري مثله مثل الإمبراطورية الإسلامية العثمانية بإسطنبول كان مبنياً على القوة العسكرية وهذا ما جعل عصرهم يتسم بالجمود لافتقاره للجانب العلمي على خلاف الدول الإسلامية التي سبقته. وكان الجيش التركي في الجزائر مؤلفاً أغلبته من الأتراك والأجانب، يضم صنفين من العسكر: فرقة الأوجاق، وهي القوة البرية عبارة عن لفيف أجنبي، وإلى جانب الأتراك كانت تضم في صفوفها المتطوعين الأجانب الذين يرغبون التجنيد فيها، وكانت عملية التجنيد تجري في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية الأوروبية والآسيوية، ولكن الأناضول كان أكبر مصدر للجنود إلى الجزائر. وتجري

عملية التجنيد سواء على يد وكلاء دائمين يقيمون في اسطنبول وفي أزмир مهمتهم جمع الجنود وتجنيدهم واستئجار السفن لنقلهم إلى الجزائر أو على يد بعثات جزائرية مؤلفة من عناصر من الأوجاق تزور المدن التركية وتقوم بالدعاية اللازمة مينة المزايا والمرباح الوفيرة التي سيناها المجندون في الجزائر، وهؤلاء الجنود يؤخذون من أخط الطبقات الاجتماعية أغلبيتهم من العناصر المشاغبة والأشقياء مدفوعة بأحلام الإثراء السريع، ولدى وصولهم إلى الجزائر يوزعون على مختلف ثكنات المدينة ولا يسمح لهم بالخروج إلا في يوم الخميس وتحت مراقبة حارس يكون مسؤولا عن سلوكهم وذلك حتى تنمو لحاهم وحينئذ يسمح لهم بلباس الطربوش والاختلاط بالناس على مسئوليتهم. وكان عددهم غير ثابت يتراوح بين 2000 و22000، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان عددهم كبيرا نظرا لأن القرصنة في تلك الفترة كانت مزدهرة، ولما تضاءلت مرباح القرصنة في أوائل القرن الثامن عشر نقص عددهم حيث بلغ سنة 1815 أربعة آلاف جندي بينهم 800 عاجزين.

وبقدر ما كان الأوجاق مشهورين بالشجاعة عرفوا أيضا بالصلب والعنف وانعدام الثقافة، ولذا كانوا مصدر ظلم للسكان ورؤساء الفتن والاضطرابات، فبالإضافة إلى دورهم في الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن كانوا يتدخلون في سياسة البلاد وفي حياة السكان. ويتمتع الأوجاق بامتيازات كبيرة وإعفاءات ضرائبية، وكان هؤلاء الجنود والضباط هم وحدهم الذين يتمتعون بالحق لشغل الوظائف الإدارية العالية ويتولاهم أقلهم جهلا. أما حياتهم اليومية فكانوا يعيشونها داخل ثكنات ماعدا المتزوجون منهم من الجزائريات يعيشون في بيوتهم، وكان يوجد بمدينة الجزائر في أواخر العهد التركي سبع ثكنات. ولما ضعفت حركة التجنيد من أراضي السلطنة في أواخر العهد التركي أصبح التجنيد داخل الأوجاق يتم في صفوف الكوروغليين.

وتأتي من بعدهم طائفة الرياس البحرية وهي العمود الفقري للجيش التركي نظرا للدور الفعال الذي كانت تلعبه في طرد الغزاة الأوروبيين وصد هجماتهم عن السواحل الجزائرية، لأن نشاط البحرية آنذاك كان يحمل طابع الحرب المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين على السواء، كما كانت طائفة الرياس مورد رزق وسيدة البحر الأبيض المتوسط بدون منازع مدة ثلاثة قرون تخشاها كل الدول الأوروبية. وكان المجندون في صفوف البحرية الجزائرية من أجناس مختلفة ولكن الشرط الضروري للانخراط فيها هو اعتناق الإسلام، وقد توصل العديد من هؤلاء الأجانب إلى أعلى المناصب في الحكومة الجزائرية التي كانت محظورة

على الأهالي والكروغلي، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منهم: الباي لارباي حسن آغا (1535 - 1544) وهو إيطالي الأصل، والباشا قلع علي (1568 - 1587) الذي أخذ من سواحل كالاباريا بإيطاليا وعمره 18 سنة فاعتنق الإسلام بالجزائر ثم أخذ يرتقي في مناصب الدولة إلى أن حاز مرتبة باي لارباي سنة 1568م، وأيضا علي رمضان باشا فهو سارديني الأصل، وحسين قبطان بندقي الأصل، وجعفر داي مجري الأصل، وحسين فيترانو بندقي الأصل، وعلي بتشيني إيطالي الأصل.

وإلى جانب نشاطها الموجه ضد سفن العدو كانت تقوم بافتكاك الأسرى الأوروبيين حيث نقلوا الكثير منهم إلى الجزائر، كما كانت تقوم من حين لآخر بغارات على الجزر والسواحل الواقعة بالقطاع الغربي من البحر المتوسط فهاجمت مرات عديدة سكان سواحل إسبانية وصقلية وسردينية ونابولي حتى أصبح سكان هذه السواحل يهجرون المناطق الساحلية إلى الداخل، كما كان نشاطهم يسبب متاعب كبيرة لاقتصاد هذه الدول. ولم ينحصر نشاطهم في البحر الأبيض المتوسط بل امتد حتى إلى سواحل أوروبا الشمالية وايزلندا، وبسبب أعمالهم الجريئة اضطرت الدول الأوروبية بما فيها الدول الكبرى إلى دفع أتاوات وهدايا إلى حكومة الداى لتشتري بذلك أمن سفنها. ولا يعود تفوق البحرية الجزائرية إلى مهارة البحارة وسرعة وخفة سفنها ولكن أيضا إلى انضباط البحارة، ونظرا لمكانتهم الكبيرة في الجزائر كان رجال الأوجاق يحسدونهم بسبب الأرباح الطائلة التي يدرها عليهم عملهم.

ويعتبر القرن السابع عشر عصر القرصنة الجزائرية الذهبي، ثم بدأت مكانتها تنحط في القرن الثامن عشر فقلت الغنائم وهبط مستوى البحارة الجزائريين وأدى ذلك إلى تكالب الدول الأوروبية ضدها نظرا لتطور قوتهم البحرية. وإلى جانب ثورات الأهالي عرفت الحياة السياسية في الجزائر اضطرابات خاصة في عهد الأغاوات والدايات وهذا جراء سوء تصرفهم حيث قتل أربع أغاوات وثمان دايات على يد الجيش التركي وهم: الداى مصطفى باشا 1805م، والداى أحمد 1808م، والداى علي الغسال 1809م، والداى الحاج علي 1809م، والداى محمد 1814م، والداى عمر باشا 1817م، ولم تقتصر عملية القتل والإعدام في مدينة الجزائر بل تعدته إلى مناطق البايك فقد قتل صالح باي بهذه الطريقة سنة 1792م، كما أشعل الكراغلة في أعوام 1596 و1633 ثورة كبيرة في مدينة الجزائر لمنافسة الأتراك في امتيازاتهم، ثم قاموا بثورة أخرى سنة 1747م بالغرب الجزائري ضد النظام التركي أرادوا من خلالها قلب النظام والاستقلال بتلمسان وتمكنوا

بفضل قائدهم رجم البجاوي من طرد الحامية العسكرية، ولكن الداي وجه إليهم قوة عسكرية انتصرت عليهم وأعادت تلمسان إلى حاضرة الحكم التركي.

ومست الفوضى في بعض الأحيان حتى الجيش وأخذت أشكالاً مختلفة، ففي بعض المرات كانت تعبيرا منها عن سخطها على سياسة السلطة وفي بعض الأحيان كانت عبارة عن مشادات وصراع في صفوف الجيش بين طائفة الأوجاق والرياس، وتعتبر فترة الباي لار باي والباشاوات أكثر هدوءا. وخلاصة القول إن رسم الحدود الجزائرية الحالية التي لم تتغير تقريبا منذ ذلك الوقت واختيار مدينة الجزائر عاصمة لها يرجع للعهد العثماني، كما أن الأتراك جنبوا للجزائريين وللإسلام مصيبة كبيرة لو لم يتدخلوا لانقاذها في الوقت المناسب من أيادي الإسبان، وبهذا فقد أخرجوا الاحتلال الأوروبي قرونا أخرى. ولولا الروابط الدينية التي كانت تجمع الجزائريين بالأتراك لما بقوا ثلاثة قرون، وكان بمقدور الجزائريين مقاومة الأتراك وطردهم مثلما فعلوا بالغزاة السابقين ولكن هذا ما لم يقع لأن الشعب الجزائري كان منسجما مع السلطة السياسية وكان الحكام بدورهم يهتمون بانشغالات المواطنين، وحتى الثورات التي وقعت في عهدهم كانت أغلبها بسبب ثقل الضرائب المفروضة عليهم في أواخر عهدهم بالجزائر عندما نقصت موارد القرصنة، ومع هذا لا يمكن التصور بأن العهد العثماني كان كله إيجابيا بالنسبة للجزائر بل كان فيه الكثير من السلبيات وهذه الأخيرة هي التي حالت دون تطور الجزائريين واندماجهم في الإدارة والجيش وبالتالي سهلت لفرنسا مهمة الاحتلال.



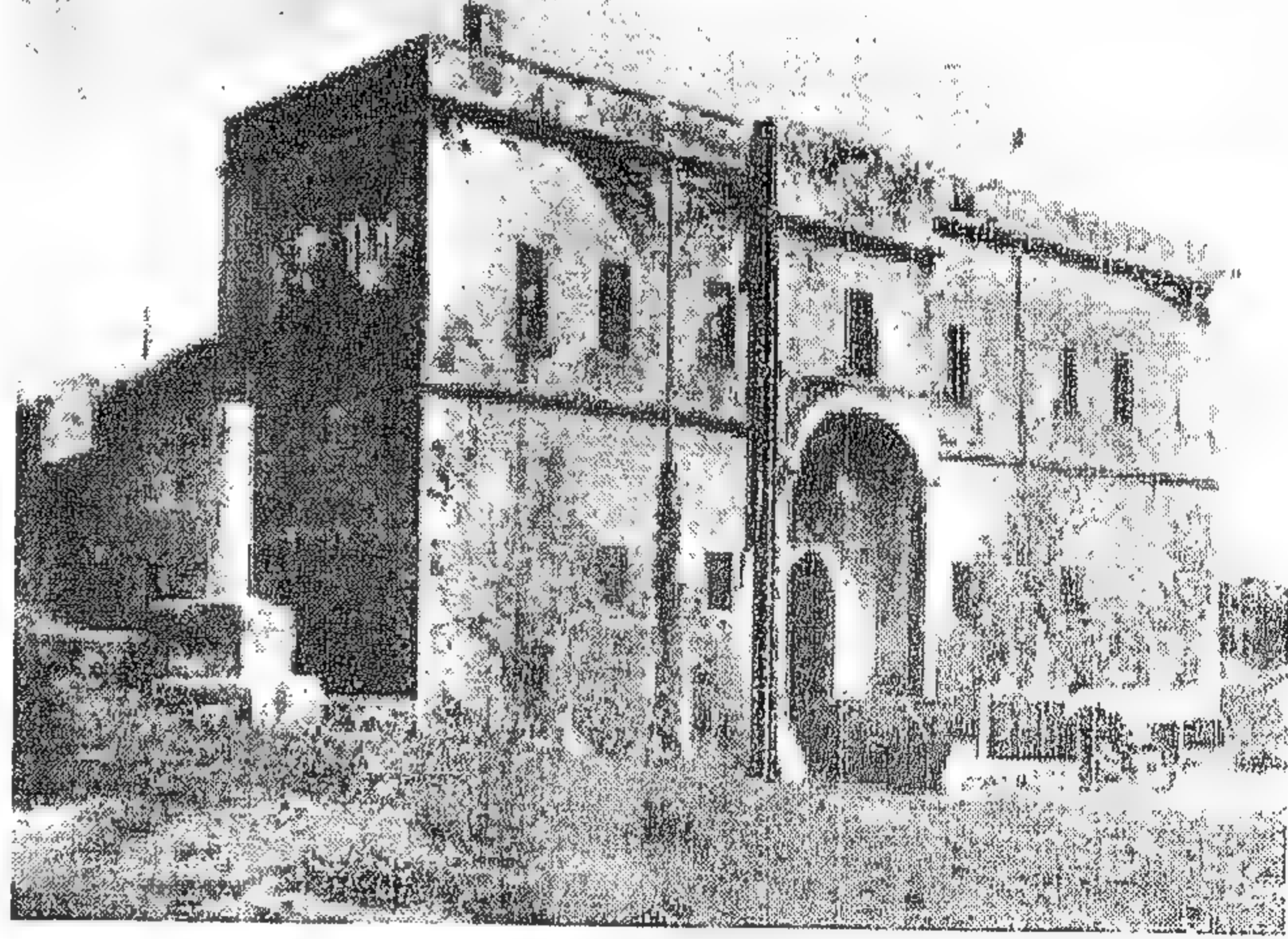
جندي



وكيل الحرج



برج الكيفان شيد سنة 1518م في
الجهة الشرقية من العاصمة على يد
جعفر باشا



برج باب الوادي بدأ تشييده سنة 1565م على يد محمد باشا وأكمل إنجازه سنة 1569م
من طرف القلج علي



حديقة الداي

الحياة الاقتصادية:

عرفت الحياة الاقتصادية الجزائرية تطورا ملحوظا ومكانة لا بأس بها حيث كانت أفضل من نظيرتها الأوروبية في القرون الأولى للعهد العثماني ولم تكن أسوأ منه في السنوات الأخيرة حيث كانت الجزائر تعرف نفس الصناعات اليدوية الموجودة في أوروبا، وكانت تسد في أغلبيتها حاجيات السكان، فلم تكن الصناعة متطورة بالمفهوم الحالي ولكن كانت متقنة الصنع، فارتكزت على المهن التقليدية والصناعات اليدوية مثل صناعة النسيج والنجارة والحدادة والصباغة والجلود والأواني الخزفية والأدوات الفخارية والأحذية والأثاث ومواد البناء والدباغة والسروج والصابون والحلي والأحجار الكريمة والزجاج ومواد البناء والسفن والخزف والملح والبنادق والمدافع والبارود وغيرها، هذا بالإضافة إلى الصناعات التحويلية كتدوير المعادن بالأفران والصناعات الغذائية، كعصر الزيتون وتحضير عصير الفواكه والمعجون وتحويل الورود إلى عطر ومطاحن الدقيق التي تسير بالهواء أو الماء.

وكانت هذه المصنوعات تعتمد أساسا على المواد الأولية الموجودة في البلاد، كأخشاب الغابات المغروسة في مدن جيجل والقالا وبجاية أغلبها من أشجار الفلين والصنوبر وجلود وأصواف المواشي ومناجم الحديد والرصاص والرخام والنحاس والفضة، وتصنع بمختلف مناطق البلاد كمدينة الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة وتلمسان وبلاد القبائل وواد ميزاب وتقورت وقلعة بني راشد وغيرها، هذا بالإضافة إلى صيد الأسماك والمرجان. وكانت جل النشاطات الاقتصادية الهامة متمركزة بالمدن الكبرى مثل الجزائر ووهران وتلمسان وقسنطينة وعنابة الخ، فمثلا في مدينة قسنطينة وجد الفرنسيون عند دخولهم 33 مصنعا لدباغة الجلود و176 معملا للأحذية و75 لصناعة السروج، وفي تلمسان وجدوا 500 معملا لصناعة النسيج، هذا بالإضافة إلى مصانع الخشب والجلد والحديد. وكانت الصناعة المحلية منظمة تنظيما دقيقا حيث كان الحرفيون منخرطون في نقابات حسب التخصص وكل حرفة يشرف عليها أمين، فنجد شارع الدباغين والنجارين والحدادين والنحاسين وسوق الخشب والحديد والبطارين والفخارين والذهب والفضة الخ. ولعبت الهجرة الأندلسية بالجزائر دورا إيجابيا في تحريك النمو الاقتصادي، فقد جلبوا معهم العديد من الحرف المتطورة في ذلك الوقت سواء في الميدان العمراني أو الفلاحي أو الصناعي، فأنشئوا مصانع للنجارة والحدادة والجلود والجوهرات والسروج والنسيج والخياطة والصوف والحرير والزراي والشاشية الحمراء والقندورة والبرانيس والحياك ذات جودة عالية تكفي لسد حاجيات السكان. أما سكان الريف وهم

الأغلبية يمثلون 90 % من مجموع السكان كانوا يشتغلون بالفلاحة وتربية المواشي، كالأبقار والأغنام والماعز والدواجن والإبل والنحل ودود القز وبعض الأعمال اليدوية.

وقد كان سكان الجزائر يفضلون استهلاك لحوم الأغنام على غيرها لأنها كانت متوفرة بكثرة وفي متناول الجميع، وقد بلغ عدد المواشي في السنوات الأخيرة من العهد العثماني حسب تقدير السلطات الفرنسية كالآتي: 6.850.205 رأس غنم، و1.031.738 رأس بقر، و3.384.902 رأس ماعز. وكانت الأراضي الفلاحية شديدة الخصب وخاصة تلك المحيطة بالمدن سواء في مدينة الجزائر أو المدن الأخرى مثل شرشال وجيجل وتلمسان وقسنطينة ومليانة وغيرها، تدر هذه الأراضي الزراعية منتجات كثيرة ومتنوعة منها الخضر كالبصل والطماطم والبطاطس والفلفل وغيرها، والفواكه كالبرتقال والحوخ والدلاع والبطيخ والعنب والتوت والتين والتمور وغيرها، والحبوب بمختلف أنواعها كالقمح والشعير والأرز، هذا بالإضافة إلى المنتجات الزراعية الصناعية كالقطن والكتان والعسل والشمع والتين والزيت والتبغ، لكن السياسة الجبائية التركية المرتفعة قلصت نوعا ما النشاط الفلاحي خاصة عندما نقصت المغام البحرية في السنوات الأخيرة من العهد التركي بالجزائر.

ونتيجة لذلك هاجر العديد من الفلاحين عملهم الزراعي وفضلوا الاشتغال في تربية المواشي لأن هذا العمل الأخير يمكن لهم الهروب في وجه الجبابة، فعرفت البلاد ابتداء من سنة 1786م ضعفا في الإنتاج الفلاحي مما أدى إلى غلاء في أسعار السلع، فتدهورت الأوضاع الاجتماعية لأهل البوادي، هذا بالإضافة إلى أن أساليب العمل الفلاحي لم تتطور مثل نظيرتها في أوروبا بل بقيت حبيسة التقنيات التي أدخلها الأندلسيون في هذا الميدان، فكانت تعتمد على أساليب بسيطة سواء في ميدان الري أو الفلاحة مثل المحراث الخشبي المربوط في عنق الحيوان والمنجل، وأهم مورد فلاحى كان مخصصا للتصدير هي الحبوب نظرا لجودتها وللمساحة الكبيرة المخصصة لزراعتها، وكانت كل هذه المنتجات تلبى حاجيات السكان والباقي يصدر إلى الخارج. أما الأراضي التي كانت تنتج هذه الخيرات فكانت مقسمة إلى أراضي العرش وهي ملك لسكان القبيلة تختلف مساحتها من جهة لأخرى تستغل من طرفهم وتقع في الأرياف، وأراضي البايك التابعة لقطاع الدولة وهي شاسعة تقع في مدينة الجزائر وفي الشرق والغرب تستغل من طرف الفلاحين أو يتم كراؤها للسكان وقد بلغت مساحتها حوالي 146.693 هكتارا وإلى جانب مختلف المزروعات التي تغرس فيها تربي على أرضها الأبقار والأغنام والبغال، وأراضي الملك الكبيرة التابعة للإقطاعية البورجوازية،

وأراضي الوقف التابعة للمؤسسات الدينية يستعمل مردودها في الأعمال الخيرية فهي محصنة ولا تخضع لنظام الضريبة، وأراضي فردية للأسر مساحتها صغيرة تقدر بحوالي 11.250 هكتار وغالبا ما تقع بجوار المدن تزرع فيها الحبوب والخضر والفواكه، وأراضي البور الغير صالحة للزراعة، إلى جانبها كانت توجد نسبة كبيرة من الأراضي الفلاحية غير مستثمرة، أما المناطق المجاورة لمدينة وهران فلم تكن مستغلة فلاحيا لأنها كانت غير مسكونة بسبب انعدام الاستقرار بها جراء وجود الإسبان بالقرب منها ولذا اعتمدت القبائل التي كانت مستقرة قريبا منها على تربية المواشي.

وكانت النشاطات التجارية متمركزة أغلبها في المدن الكبرى، أما المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن فكانت تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة، ومن أسواق مدينة الجزائر نذكر سوق باب عزون. إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجري مبادلات بين سكان الجزائر والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا والسودان والنيجر والمالي تتم برضا عن طريق القوافل المحملة بالسلع العابرة على المناطق الشرقية والغربية والصحراوية يتم فيها تبادل مختلف السلع المحلية بمنتجات هذه الدول نذكر من بينها: الأقمشة والعقاقير والمجوهرات والصوف والتمور والمسك والعنبر والحنة والمواد الغذائية وغيرها، هذا زيادة على تجارة العبيد السود الذين كانوا يجلبون من الأقطار الإفريقية السوداء.

كما كانت الموانئ الجزائرية تصدر المنتجات المحلية الصناعية والفلاحية لتركيا والدول الأوروبية والمشرق العربي، ورغم حالة العداء المستمر بين الحكومة الجزائرية وأغلب الدول الأوروبية، إلا أن الجزائر كانت تصدر وتستورد من هذه الدول ولو أن العمليات التجارية كانت غير منتظمة لسبب الحروب بينهما، ومن الصادرات الجزائرية نحو الدول الأوروبية نذكر: القمح الذي يأتي في المرتبة الأولى لشهرته في الأسواق الأوروبية وبالأخص في الأسواق الإيطالية بسبب جودته في صنع مختلف أنواع العجائن كما ذكر ذلك ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 - 1824)، ثم يليه الخضر والفواكه والزيت وريش النعام والعسل والعنب المجفف والتين والتمور والصوف والدخان والشموع والجلود والمرجان، وتستورد القهوة والسكر والشاي والورق والعتاد الحربي والمواد الكيماوية والأقمشة وأدوات الزينة، وتتم هذه العمليات التجارية تحت رقابة الدولة ومقابل دفع حقوق الجمارك، وكانت للأوروبيين بالجزائر قناصل ترعى المصالح التجارية لدولتها. ويجب الإشارة إلى أن النشاطات الصناعية والفلاحية كانت تتم بمبادرة الأهالي أنفسهم ولم يكن للدولة أي إسهام فيها فماعداهتمام الحكومة بالبحر والأمن والقضاء والتنظيم وجمع الضرائب

فلم تتدخل في تحسين وسائل الزراعة والصناعة ولم تسهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية أو الآفات الزراعية أو في التعويض أو المشاركة في تحمل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة.

أما مصادر دخل الخزينة العامة للدولة فكانت تمول من طرف أموال الزكاة، والعشور والغرامة على المحاصيل الزراعية، والعوائد وهي بمثابة هدايا إجبارية تقدم في المناسبات كالأعياد مثلا، ورسوم الحكور المفروضة على أراضي البايك، وضرائب أراضي العرش التي تدفع مرة في السنة، واللزمة وهي ضريبة تؤخذ لتموين الجند في الأرياف، وهناك ضرائب المكوس على الأسواق، وضرائب سكان المدن وهي متنوعة تنوع المهن يحددها أمين كل مهنة، وجزية اليهود، ورسوم دخول السفن إلى المرسى، وحقوق الجمارك على السلع المستوردة أو المصدرة، والتركات التي تؤول إلى بيت المال في حالة انعدام ورثة شرعيين ومردود العقارات التي تمتلكها الدولة في المدن ومداخل عمليات مصادرة الأملاك وحقوق إسناد المناصب السامية أو الاحتفاظ بها مقابل دفع نقود ضخمة، وكانت أغلب هذه الضرائب والرسوم غير قارة وليست محددة متفاوت تبعا لأوضاع البلاد الاقتصادية المختلفة والمتقلبة حسب المواسم، ولهذا كانت خزينة الدولة تعتمد على موارد أخرى كغنائم الجهاد البحري التي تعتبر المورد الرئيسي للدولة وفداء الأسرى المسيحيين الذين كان يقدر عددهم حوالي ثلاثين ألف في بعض الفترات وهذا في مدينة الجزائر لوحدها، وكذلك الأموال التي تدفعها أوروبا مقابل حماية سفنها لاتقاء هجمات القرصنة في البحر المتوسط وهدايا الدول الأجنبية الإلزامية. وتنفق هذه الأموال في تجهيز الجيش ودفع رواتب الموظفين والجند وتسيير شؤون الدولة السياسية، أما الإدارة المالية المركزية التي كانت تسهر على هذه الأموال فكانت تابعة للخزنجي يساعده خوجا هو رئيس السكرتارية وثلاثة محاسبين يختارون بصورة عامة من اليهود.

إلا أن هذه الوضعية الحسنة لاقتصاد البلاد قد تدهورت في السنوات الأخيرة من العهد العثماني حيث أصاب الاقتصاد الجزائري كساد وركود بسبب ثقل الضرائب والرسوم وعدم مساهمته لتطورات العصر كانت نتيجته انخفاض الإنتاج وتقلص حجم الصادرات الجزائرية إلى أوروبا، فأصبح الاقتصاد الوطني في موقف تبعية للاقتصاد الأوروبي بفعل تواطؤ رجال المال اليهود مع الرأسماليين الأوروبيين، فكانت مؤسسة اليهوديان بكري وبوشناق لوحدهما تحتكر ثلثي التجارة وتتحكم في فرض أسعار الشراء والبيع فنتجت عن سيطرة اليهود على الأسواق الداخلية آثار مدمرة، فخلق هذا الوضع السيئ عجزا خطيرا في الميزان التجاري

الذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية، فعزز جرائه السخط الشعبي على النظام التركي مما سبب انهياره بسرعة عند الاحتلال الفرنسي.

الحياة الاجتماعية:

كان المجتمع الجزائري متكونا من أقلية تركية يحتلون المرتبة الأولى في السلم الاجتماعي، وتضم في صفوفها القادة العسكريين والموظفين السامين من السياسيين والإداريين والجنود، بالإضافة إلى الكراغلة والسكان الأصليين والسود والحضر الوافدين من الأندلس رفقة أقلية يهودية ونصرانية. وهنا يجب التفرقة بين سكان المدن والأرياف، فكان سكان المدن الكبرى مؤلفين من طوائف معينة حسب الجهات والأصول التي ينتمون إليها، فتشكل أساسا من أقلية تركية عسكرية وإدارية أغلبها من الجنود تعيش في الثكنات والحصون والحاميات المنتشرة عبر الوطن أغليتهم تعيش حياة العزوبة وهذا بسبب عدم سماح الحكام الأتراك لهم بمصاهرة العائلات الجزائرية لغرض المحافظة على امتيازاتهم، فكانوا يعيشون حياة العزلة عن السكان متمسكين بعاداتهم ولغتهم ويعتبرون أنفسهم طبقة ممتازة على الغير ويلقبون بالسادة وكل ما يجمعهم بالأهالي هي رابطة الدين، وهذا على خلاف المرحلة الأولى من العهد العثماني حيث كان العنصر التركي مندجاً مع الأهالي، وقدر عددهم بعشرة آلاف أيام خير الدين وبثلاثين ألفاً في عهد الباي لاربايات واثنين وعشرين ألفاً عام 1634 وخمسة آلاف عام 1789م ونقص عددهم عام 1830م إلى أربعة آلاف نسمة.

تأتي من بعدهم أقلية أخرى وهم الكراغلة مولودين من أب تركي وأم جزائرية يحتلون المرتبة الثانية ميسوري الحال، وكانوا يزاحمون الأتراك في امتيازاتهم مما أدى إلى نشوب صراعات بينهم في العديد من المرات، فلم يكن النظام التركي يثق فيهم ولذا لم يسمح لهم بتولي المناصب العليا إلا في السنوات الأخيرة من عهده. ومن بعدهم تأتي طبقة الحضر، وهم الوافدون من الأندلس جلبوا معهم من هناك الأموال والعديد من الفنون والتقنيات والمهن أثروا بفضلها كثيرا في اقتصاد البلاد يمتازون بالكفاءة والمهارة وأغليتهم مثقفين وميسوري الحال يشكلون طبقة بورجوازية هامة ويشغلون بالتجارة والصناعة والتعليم والقضاء ويتصفون بمميزات خاصة بهم من عادات وتقاليدهم نقلوها معهم من الأندلس. ثم تأتي طبقة البرانية، وهم السكان الأصليون هاجروا من مدنها الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل وفدوا إليها من بسكرة وجيجل وبلاد القبائل وواد ميزاب والأغواط، هذا بالإضافة إلى العبيد السود الذين جلبوا

من الأقطار الإفريقية السوداء للعمل في تنظيف البيوت والبناء كما كانوا يحترفون الغناء والموسيقى وغيرها من الأعمال وقد بلغ عدد السود في مدينة الجزائر عام 1830م ألفين، وقد حرم على الجزائريين مثلهم مثل الكولونيات الاشتراك في الشؤون العامة السياسية والإدارية للبلاد وأعفوا من الخدمة العسكرية. وكل مجموعة من هذه الجماعات مختصة في مهام معينة، فمثلا الجيجليون أغلبهم كانوا يعملون في المطاعم والمخابز، والبساكرة يمتحنون الأعمال الشاقة كالحراسة وتنظيف القنوات وحمل البضائع والماء، وجماعة القبائل يشتغلون في الأعمال الزراعية وبيع الزيت والمهن اليدوية، وواد ميزاب يعملون جزارين أو في الحمامات والطواحن وغيرها، وكانت كل جماعة من هؤلاء البرانية وحدة قائمة بنفسها يشرف عليها أمين مسؤول عن حسن تصرفاتها يخضع بدوره لسلطان شيخ البلد.

ثم اليهود وهم قلة منهم من يرجع أصوله إلى ما قبل الفترة الإسلامية ومنهم من فر مع المسلمين من الأندلس جراء اضطهاد النصارى لهم، وقد قدر الأب دان عددهم في مدينة الجزائر عام 1634م بعشرة آلاف يهودي، ثم قدرهم لوجيه دي تاسي في عام 1725م بخمسة عشر ألفا من مجموع كل يهود الجزائر البالغ عددهم ثلاثين ألف نسمة، وعدا ديانتهم ودفع الجزية واتخاذ زي خاص بهم وامتناعهم المشاركة في الحروب فإنهم كانوا مندمجين كلية في المجتمع الجزائري يقلدون الأهالي في تقاليدهم وعاداتهم ويتكلمون اللغة العربية، كما كان لهم شأن كبير في الحياة العامة استمر خمسة وعشرين سنة 1780 - 1805م وبالأخص يهود الفرنجة الذين كانوا من أصل إيطالي مثل سليمان جاك وبكري وبوشناق فاغتتوا من تجارتهم مع أوروبا وكان لأكثرهم نفوذ كبير في الشؤون الجزائرية حتى أصبحوا ينصبون البايات والدايات مما جلب إليهم عداوة الأتراك أدت في النهاية إلى مقتل العديد من أغنيائهم على يد الترك.

وأخيرا العناصر الأجنبية الأوروبية كالأسرى المسيحيين الذين أسرهم البحارة الجزائريون مع غنائمهم البحرية أو في أثناء غاراتهم على شواطئ البحر المتوسط، وكان قسم من هؤلاء العبيد من نصيب الباشاوات، أما الباقون يباعون لمن يدفع أغلى الأثمان، وكان الأسرى يعملون حسب مشيئة سادتهم سواء في المنازل أو المدينة أو يسخرون في تسيير السفن الكبيرة بالمجاديف لأيام معدودة، وفي الليل يحبسون في سجون الرقيق (Bagne) يعاملون معاملة حسنة ولهم حرية العبادة ولا يطلق سراحهم إلا إذا افتداهم أسرهم بمعاونة رجال الدين أو عن طريق المفاوضات السياسية، وكان عددهم يختلف من فترة لأخرى حيث بلغ في النصف الأول من القرن السابع عشر خمسة وعشرين ألفا ثم أخذ عددهم في النقصان في نهاية القرن

الثامن عشر تبعا لنقص أعمال القرصنة وقلة غنائها حيث بلغ ثلاثمائة، إلى جانبهم توجد طائفة قليلة من الأوروبيين مؤلفة من قناصل الدول ورجال الدين المسيحيين وممثلي الشركات الأجنبية. أما الأغلبية الساحقة وهي 90 % تسكن في الأرياف وهم كلهم جزائريون كانت مواردهم المعاشية تختلف حسب المناطق التي يقطنون فيها، منهم قبائل المخزن وهي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية موالية للحكام الأتراك تملك أراضي زراعية خصبة وتتولى الدولة تجهيزهم بالسلاح وتربط المحكوم بالحاكم في ميادين استخلاص الضرائب وتنفيذ أوامر البايك والمحافظة على الأمن مقابل حصولها على بعض الامتيازات كالإعفاء الضريبي عن أراضيهم، ثم الأحلاف وهم عبارة عن زعماء محليين ذوو عقلية قبلية معروفين بنفوذهم الديني أو أصالة نسبهم يمثلون سكان المنطقة التي يعيشون فيها كشيوخ الزوايا والمرابطين لا يخضعون مباشرة لسلطة الداي ولكن يدفعون له أتاوة مقابل احتفاظهم بنوع من الاستقلال الذاتي ومن بينهم نذكر عائلة المقراني، معجانة وأولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني وشيوخ عمور والحناشة يشتغلون سواء بزراعة الحبوب والخضراوات أو التمور أو تربية المواشي والإبل وعمل البايات إلى التقرب إليهم بالمصاهرة والهدايا، ولاشك أن هذه السياسة كانت لاستغلال مركز هؤلاء المرابطين لصالح الحكم التركي، ثم تأتي قبائل الرعية وهم سكان القرى والدواوير الخاضعين مباشرة إلى سلطة البايك والمراقبين من طرف قبائل المخزن، وأخيرا القبائل الراضية لسلطة الأتراك ويقطنون في الصحراء والجبال الوعرة كسكان البابور بالشرق الجزائري وجرجرة والأوراس يعيشون من صناعة الفضة مثل بني بني في القبائل أو زراعة قطع صغيرة من الأرض أو الزيت أو الزرابي.

وكانت الحياة الاجتماعية يتحكم فيها عاملان أساسيان يتم عن طريقهما إما الوصول إلى السلطة أو الحصول على امتيازات وهما: الرتبة العسكرية والمال، ولم يكن هناك تمييز ديني أو عرقي بدليل أن العديد من العائلات اليهودية كانت تعيش حياة بورجوازية مرفهة. ويمثل المسلمون 99 % من سكان الجزائر أغليبتهم على المذهب المالكي، وجلهم يزاوّل الفلاحة وتربية المواشي، والأقلية تمارس النشاطات الحرفية والتجارية منهم طبقة بورجوازية تسكن المدن الساحلية وتملك أحسن المنازل والأراضي متكونة من الأتراك والحضر يخدمهم في بيوتهم العبيد المسيحيون من الأوروبيين الذين كانوا يستعملون أيضا في صناعة السفن والبارود والأسلحة. وكان لبعض العائلات اليهودية نفوذ كبير على الحياة الاقتصادية وخاصة في ميدان التجارة، فكانوا يحتكرون صناعة الساعات والمجوهرات والزجاج وسك العملة، ومن بينهم اليهوديين بكري وبوشناق الذين احتكروا لوحدهما ثلثي التجارة الخارجية في تصدير الحبوب، فربطوا في أواخر العهد العثماني

مصالحهما بالدول الأوروبية مما تسبب في نفور الأهالي منهما والتشكيك فيهما، وفعلا فقد كان اليهود من الأوائل الذين وقفوا مع القادة العسكريين الفرنسيين عند احتلال الجزائر.

ولا يمثل سكان المدن إلا 10 % من مجموع السكان يعيشون في مدن مزودة بالمرافق العامة الضرورية مثل العيون والفوارات والمقاهي والحمامات والمطاعم والفنادق والدكاكين يستعملها السكان لقضاء حاجاتهم أو للاجتماع والتسلية، وكان يوجد في مدينة الجزائر لوحدها 60 مقهى، وكان يمنع على المسلمين بيع الخمر ولكن هذا لا يعني أنها لم تكن موجودة بل كانت تدخل إلى المدن الكبرى، وحتى بيوت الدعارة كانت مسموحة للجنود الأتراك. وكانت مدينة الجزائر مثل المدن الكبرى الأخرى محصنة أتم التحصين، تحيط بها من جميع جهاتها الأسوار المنيعة والأبراج الهائلة والمدافع الضخمة، وتعيش نشاطا اقتصاديا واجتماعيا هاما تغلق أبوابها عند غروب الشمس وتفتح عند طلوعها في الصباح، وينام سكانها على الساعة التاسعة ليلا ويستيقظون في الصباح، وأيام العطل الدينية والأسبوعية هي الأعياد الإسلامية ويوم الجمعة، واللغات المستعملة للحديث في مدينة الجزائرية هي العربية والتركية والقبائلية والعبرية، وقد وصفها الرحالة المغربي أبو الحسن علي بن محمد بن علي التيمقوتي الذي أقام أكثر من شهرين في مدينة الجزائر من 28 أوت إلى 5 نوفمبر 1589م وهو في طريق العودة إلى اسطنبول للقيام بالمهام التي كلفه بها السلطان السعدي أحمد المنصور لدى السلطات العثمانية، قال أثناءها عن مدينة الجزائر في مؤلفه "النفحة المسكية في السفارة التركية": "الجزائر عامرة، كثيرة الأسواق بعبادها كثيرة الجند حصينة، لها أبواب ثلاثة وفيها المسجد الجامع الواسع إمامه مالكي المذهب وفيها ثلاثة خطب إحداها للترك إمامهم حنفي المذهب، ومرساها عامر بالسفن، ورياسها موصفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلادهم، فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظم هيئة وأكثر رعبا في قلوب العدو، فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقية وأعر تجارا وفضلا وأنفذ أسواقا وأوجد سلعة ومتاعا حتى أنهم يسمونها "اسطنبول الصغرى" وطلبة العلم فيها لا بأس بهم إلا أن حب الدنيا وإيثار العاجلة والافتنان بها غلب عليهم كثيرا. والكتب فيها أوجد من غيرها من بلاد إفريقية، وتوجد فيها كتب الأندلس كثيرا وفي هذه المدينة قبر الوالي الصالح أبي زيد سيدي عبد الرحمان الثعالبي وقبر الوالي أبي العباس سيدي أحمد بن عبد الله الجزائري وقبر الوالي الصالح أبي النور وكذا يقال له عند أهل البلاد، وهو الذي قبره في رأس الجبل (بوزريعة) وكل هؤلاء خارج باب الوادي وفيها غيرهم من الصالحين زرناهم وتبركنا بهم والحمد لله".

وخلافا لبعض المؤرخين الأوروبيين الذين حاولوا عمدا أو عن جهل ربط العهد العثماني بمدينة الجزائر، فإنه إلى جانب هذه الأخيرة كانت توجد العديد من المدن أقل أهمية منها كقسنطينة وتلمسان والمدينة وهران والبليدة وبسكرة وتنس والمسيلة ومليانة ومعسكر وعنابة وبجاية ومستغانم والقل وورقلة وغيرها. وقد عرفت الجزائر في العهد العثماني عدة أمراض خطيرة كالطاعون والكوليرا أدت إلى وفاة العديد من سكان المدن الكبرى مثل وهران وعنابة وقسنطينة وبالأخص مدينة الجزائر في سنوات 1654 و1664 و1784 و1787 و1794 و1798م، وقد أدى وباء عام 1817م إلى هلاك أكثر من 14.000 نسمة من سكان مدينة الجزائر، ويعود بالدرجة الأولى سبب انتشار هذه الأمراض المعدية إلى العدوى التي كان ينقلها المسافرون والتجار والبحارة من الدول الإفريقية والأوروبية، وقد ساعد كذلك على بروزها المستنقعات التي كانت منتشرة بالمدن الكبرى وسوء الحالة الصحية مما كان سببا في انخفاض نمو السكان، كما مست الجزائر سلسلة من المجاعات تسبب فيها الجفاف والجراد أدت إلى انتشار الأمراض فمات جرائها العديد من السكان ووقعت في سنوات 1752 و1778 و1779 و1787 و1789 و1806 و1816م ومن أكبرها مجاعة سنتي 1579 و1580، كما تعرضت مدينة الجزائر وضواحيها إلى عدة هزات أرضية في كل من أعوام 1632 و1639 و1676م على أن أعنف زلزال ضرب مدينة الجزائر وقع سنة 1716م هدمت على إثره منازل كثيرة وتوفي خلق كبير، هذا بالإضافة إلى الزلازل التي مست المدن الأخرى مثل بجاية وعنابة ومليانة وبالأخص زلزال البليدة ليوم 2 مارس 1825م وقد نجم عنه تدمير المدينة تماما أدى إلى هلاك عشرة آلاف نسمة وكذلك زلزال وهران الكبير لعام 1790م حيث دمر كل بيوت وهران وتحصيناتها وكنائسها ودفن أكثر من ثلاثة آلاف شخص تحت الأنقاض.

أما المرأة فلم تكن تخالط الرجال ولا تخرج من المنزل إلا عند الضرورة للحمام العمومي أو لزيارة العائلات ولا سيما بمناسبات الزواج والميلاد والختان أو المقبرة أو التبرك بأضرحة الأولياء الصالحين، ومن أشهرهم في مدينة الجزائر وقتئذ سي والي دادا وسيدي بتقة وسيدي بوقدور، وعموما كان المستوى المعيشي والتربوي للجزائريين أفضل من نظيره في الدول الأوروبية وهذا بشهادة الرحالة الأوروبيين والفرنسيين. و قد اختلفت الإحصائيات حول عدد سكان الجزائر عند مدخل الفرنسيين، فالمصادر الفرنسية تذكر ثلاثة ملايين نسمة، بينما ذكر أحمد خوجة أحد المثقفين الجزائريين أن عدد السكان كان يبلغ عشرة ملايين نسمة. وحسب مصادر الجاسوس الفرنسي بوتان (Boutin) لعام 1808م، فكان يقدر عدد الأتراك بالجزائر بنحو عشرة آلاف نسمة وخمسة آلاف من الكرغليين، أما عدد سكان مدينة الجزائر فقد قدرها الإسباني

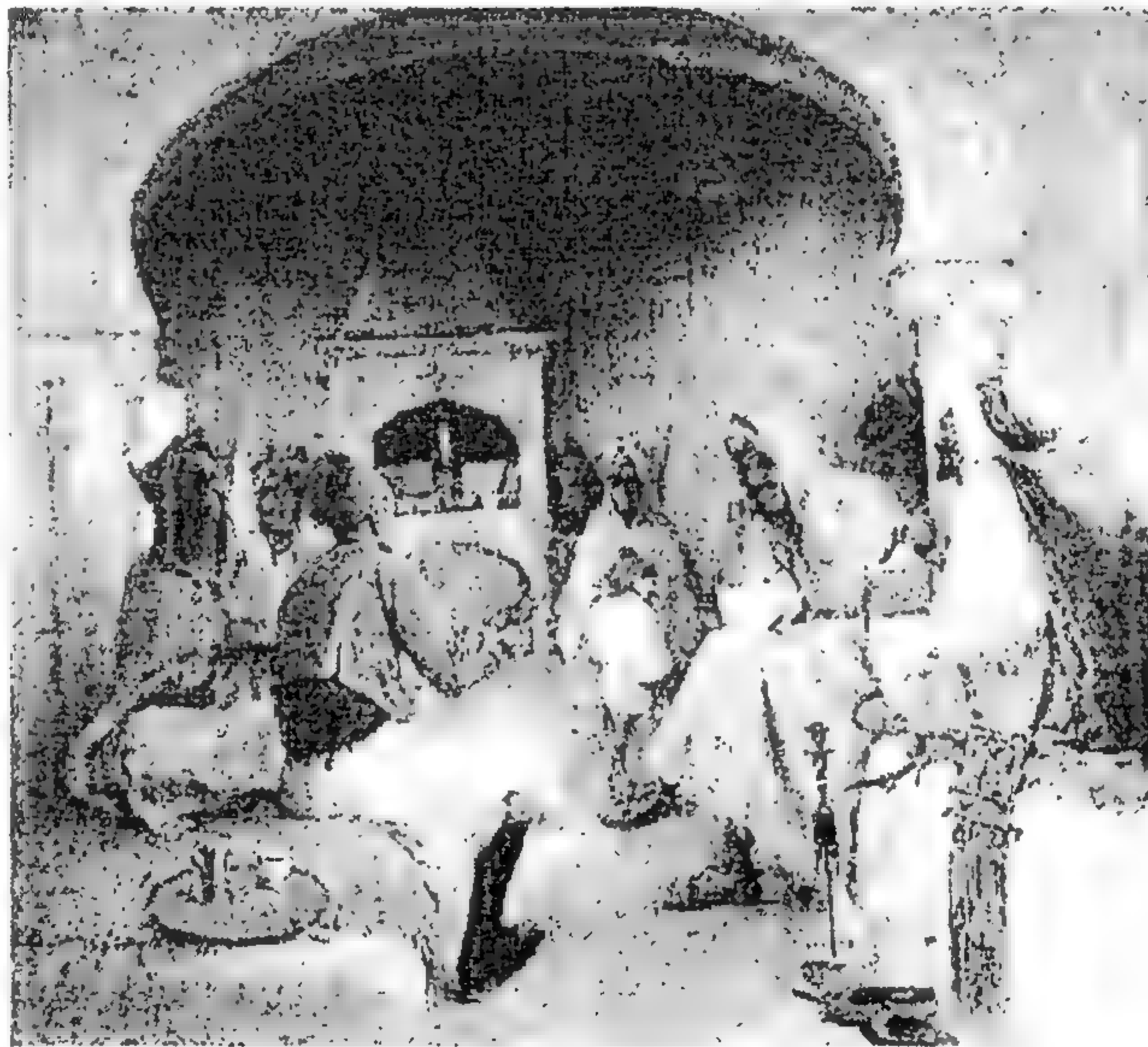
هايدو عام 1612م بستين ألف نسمة، وقدرها الأب دان عام 1634م بمائة ألف نسمة، وفي عام 1789م قدرها فتورا دي برادي بخمسين ألفا ثم انخفض في عام 1830م إلى أربعين ألف نسمة نتيجة الكوارث الطبيعية والأوبئة.



السكان



بيت من بيوت القصبة



مقهى من القصبة

الحياة الدينية والثقافية:

كان الشعب الجزائري على المذهب المالكي، أما الأتراك والكراغلة كانوا يعتنقون المذهب الحنفي الذي أصبح في عهدهم هو المذهب الرسمي ولذا كان يوجد بالجزائر مفتي مالكي بجانب المفتي الأكبر الحنفي الذي يسمى بشيخ الإسلام، ورغم قلة عدد الأتراك إلا أنه كان هو الشخصية الدينية الأولى في البلاد يحتل مرتبة مرموقة في السلم الاجتماعي، إلى جانبهم توجد أقلية يهودية لا تتعدى 1% من مجموع السكان لها معابدها الخاصة وتمارس شعائرها الدينية بكل حرية وتمتلك مدارس تعلم فيها اللغة العبرية وتعاليم التوراة وتحتكم إلى قضاة خاصين بهم وهم الأحرار، ورغم العدد القليل للمسيحيين إلا أنه كانت توجد كنائس بالجزائر وكانوا يتحاكمون إلى القنصليات المسيحية الموجودة في الجزائر ولا تطبق عليهم قوانين البلاد إلا إذا كان النزاع وقع بينهم وبين المسلمين.

أما فيما يتعلق بأداء فريضة الحج فكانت تتم سواء عن طريق البحر أو برا عن طريق قوافل تضم عددا كبيرا من الأشخاص ويجرسها الفرسان حتى الحدود التونسية، ويحمل الحجاج معهم مختلف البضائع المحلية لمبادلتها بمنتجات الدول التي يمرون عليها. وفيما يتعلق بآماكن العبادة ففي مدينة الجزائر لوحدها كان يوجد بها عند مدخل الفرنسيين 106 مسجد منها 92 مالكية و14 حنفية، هذا إلى جانب المدارس العادية التي يتردد عليها الأطفال ذكورا وإناثا ابتداء من سن الخامسة والسادسة يتعلمون فيها باللغة العربية مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن عن طريق اللوحة، وكانت كلها تعيش من موارد الأوقاف، فقد لعب الأوقاف دورا كبيرا ليس فقط في الميدان الديني والتعليمي بل تعداه إلى الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فكان يملك أراضي فلاحية واسعة ودكاكين وفنادق وبساتين ومساكن ليس فقط في مدينة الجزائر ولكن في كل أنحاء الوطن، وينفق عوائدها في الأعمال الخيرية ومراتب الأئمة والمعلمين ومساعدة الطلبة وتشيد المدارس والمساجد وصيانتها، وتديرها مؤسسة دينية لها تنظيم خاص بها ويشرف عليها مجلس علمي يتكون من الأئمة الكبار مستقل عن الحكم التركي ذو كفاءة عالية في ميدان التسيير، كما كانت أملاك الأوقاف تتمتع بحصانة قوية حيث لا يستطيع الحكام مهما كانت رتبته المساس بها.

وبفضل أموال الأوقاف والزوايا انتشر التعليم في المدن والأرياف حيث كان معظم الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة والحساب وهذا ما لاحظته الفرنسيون لدى احتلالهم الجزائر، كما أكد أيضا هذه الوضعية الرحالة الألماني فيلهلم شيمبر الذي زار الجزائر بعد مرور عشرة أشهر على احتلالها حيث قال حول هذا

الموضوع في كتابه الذي صدر بمدينة شتوتغارت تحت عنوان "رحلة فيلهلم شيمبر إلى الجزائر في سنتي 1831 و1832م" ما يلي: "لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير أنني لم أعر عليه في حين أي وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب...". وكان التعليم في العهد العثماني شبه مستقل عن الدولة ويخضع لمراقبة وتوجيهات نظار الأحباس وهذا نظرا لكون نفقاته كانت تدفع من ريع الأوقاف، والمواد التي كانت تدرس في المرحلة الأولى للصغار القراءة والكتابة والقرآن، ولما ينتقلون إلى المعاهد يدرسون العلوم الدينية واللغة العربية والمنطق والميتافيزيقيا والحساب وعلم الفلك وعلم الجداول لتحديد مواقيت الصلاة ثم الطب والرسم لزخرفة المخطوطات، وعندما يتحصل الطلبة بعد جدارة على الإجازات وهي ما يقابل اليوم الشهادات الجامعية يمكن لهم مباشرة التعليم أو الرحيل بمفردهم إلى القاهرة أو المشرق العربي لمواصلة دراساتهم، وكان يوجد في مدينة الجزائر عند نهاية العهد التركي حوالي مائة مدرسة، ولكن هذا لا يعني أن الحركة الثقافية كانت على المستوى الرفيع مثل الذي عرفته الجزائر في العصور الإسلامية السابقة كعهد الحماديين أو الزيانيين بل كانت في الكثير من الأحيان تتصف بالجمود وتعتمد خصوصا على العلوم الدينية دون العلوم الاجتماعية والطبيعية وهذا راجع بالطبع إلى إهمال الحكام الأتراك للجانب العلمي بما أن أغليبيتهم كانوا منعدمي الثقافة، ومع هذا فقد نبغ علماء في قرونه الثلاثة وبالأخص في العلوم الدينية نذكر منهم على سبيل المثال في مدينة الجزائر:

سيدي محمد الشريف الزهار دفين الجزائر المتوفى سنة 948 هـ — وكان تلميذا لسيدي أحمد بن يوسف الملياني الصوفي الكبير، و الشيخ محمد بن علي الخروبي الطرابلسي نزيل الجزائر وبها دفن ولد بمراكش وذلك حوالي سنة 880 هـ — 1475م وتلمذ على يد أبيه علي الخروبي والشيخ حاح قاسم والشيخ الصوفي أحمد زروق البرنوسي الفاسي الذي علم ببجاية ثم قدم الخروبي إلى مدينة الجزائر حوالي سنة 916 هـ — 1510م، فعين للتدريس والإفتاء بالجامع الكبير وكانت له علاقة متينة مع علماء العاصمة آنذاك مثل الشيخ سيدي أحمد بن يوسف كما كانت له علاقته متينة بأتراك الجزائر، فأرسله حسن باشا بن خير الدين في مهمة إلى المغرب الأقصى لدى السلطان السعدي مولاي محمد الشيخ لإبرام معاهدة الهدنة وتسطير الحدود وكان الخروبي جماعا للكتب ومحدثا فقيها صوفيا وتولى السفارة عن باشا الجزائر إلى المغرب وتوفي الخروبي بالجزائر سنة 962 هـ - 1555م ودفن بمقبرة باب الوادي وله كتب في التصوف، والشيخ أبو الحسن علي

بن عبد الله الأنصاري السلجلمالي الذي استقر بمدينة الجزائر وتولى التدريس بمساجدها وتخرج على يده طلبة كثيرون منهم سعيد قدورة وترك مؤلفات متعددة وتوفي سنة 1057هـ، وأبو عثمان سعيد قدورة الذي أخذ عن شيوخ الجزائر وتلمسان وتولى الفتوى والتدريس بالجامع الكبير وتوفي سنة 1066هـ - 1656م ودفن بزاوية الشيخ أحمد بن عبد الله الجزائري الصوفي وله شرح على متن السلم للأخضري وشرح على عقيدة السنوسي وتوفي سنة 1080هـ، وأبو مهدي عيسى الثعالبي الجزائري الذي ترجم له الحجي وأثنى عليه كثيرا وتوفي سنة 1080هـ، والشيخ محمد بن علي كان عالما جليلا وتوفي سنة 1093هـ، والعلامة يحيى الشاوي الذي نشأ بالجزائر وأخذ بها عن سعيد قدورة وعلى بن عبد الواحد الأنصاري السجللمالي ومحمد بن محمد بهلول الزواوي السعدي وأجازه شيوخه وارتحل إلى مصر سنة 1074هـ واستجاز علمائها وأجازوه وظهر عليهم بحفظه. وله مؤلفات في بيان ما للبخاري من التصحيح وحواش على التسهيل والألفية لابن مالك وتوفي على ظهر البحر سنة 1096هـ ونقل إلى مصر ودفن بها، والشيخ محمد بن عبد المؤمن كان فقيها قاضيا للمالكية وتوفي بمدينة الجزائر سنة 1101هـ، وأبو عبد الله بن الشيخ سعيد قدورة كان عالما فقيها تولى الإفتاء بالجامع الأعظم وتوفي سنة 1104هـ، والشيخ عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري عاش في القرن الثاني عشر واشتهر بكتابه الطبي "كشف الرموز والأعشاب"، وعمر بن محمد المانجلاتي كان فقيها أصوليا أخذ عنه ابن زاكور وأثنى عليه كثيرا، ومحمد بن سيدي ابن علي الأديب الشاعر المفتي وكان شاعرا كبيرا وإماما فقيها وكان صديقا لابن عمار الذي روى له كثيرا من شعره، والعلامة أحمد بن عمار الجزائري العالم الأديب الرحالة وكان من نوابغ عصره رحل إلى المشرق في أوائل سنة 1166هـ واشتهر برحلته التي بقي منها نبذة قليلة وتوفي في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، وعلي بن محمد الجزائري المتوفى سنة 1185هـ وكان يعرف بابن الترجمان انتقل إلى المشرق وجال في أنحائه ثم استقر أخيرا بالأستانة وشارك مع الجيش العثماني وأسر ومات بالتراب الروسي، وأحمد الغزال الجزائري كان تلميذا للعالم الأديب أحمد بن عمار، ومحمد بن الشاهد الجزائري كان أديبا شاعرا وقد ترك قصائد كثيرة في المدائح النبوية، ومحمد بن رجب الجزائري وقد اشتهر بكتابه في الطب ومدافعة الوباء الوافد عام 1200هـ، وسيدي محمد بن عبد الرحمن الأزهري الزواوي دفين الجزائر وقد توفي بالجزائر سنة 1208هـ ودفن بمقبرة الحامة وهو ناشر الطريقة الرحمانية بالجزائر وبلاد السودان.



الجامع الكبير



الحياة العمرانية:

لقد ترك الأتراك آثارا عمرانية كثيرة لازالت شاهدة إلى يومنا على وجودهم نذكر من أهمها: مدينة القصبة التي بدأ في تشييدها عام 1516م من طرف بابا عروج وانتهى إنجازها عام 1590م، ومرسى الجزائر الذي بني بأمر من خير الدين بربروس بعد طرد الإسبان من قلعة البينون واستخدم الأسرى المسيحيين في تشييد مرسى جديد بطول 200 م وعرض 25م وارتفاع 4م يصل الجزيرة الصغيرة بمدينة الجزائر، فأوجد بذلك ميناء الجزائر الحديث ليكون قاعدة الأسطول الجزائري الرئيسية ومكانا يستقبل مختلف السفن والبضائع ويقصده تجار الداخل والخارج على السواء، كما أقام خير الدين في موقع البينون القائم على الجزر المقابلة لميناء الجزائر قصر الفنار وهو عبارة عن برج دائري يقع على قمته المنار، وقد كتب الداوي حسين يصفه إلى الباب العالي: "إن قوبكلي أي برج الفنار هو الحصن الرئيسي للقلعة الإمبراطورية ذات الصيت العالي".

وقد دمرت صاعقة جزءا منه في سنة 1814م ثم هزها انفجار عنيف في سنة 1845م. وشيد الأتراك العديد من المساجد على الطراز التركي حيث كان يوجد بمدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 13 مسجد كبير، و109 مسجد صغير، و32 معبد صغير، و12 زاوية، وقد اندثرت جل هذه المساجد والزوايا بعد مدة قليلة من الاحتلال الفرنسي تحت ستار توسيع الطرقات وتنظيمها وتحت ستار أسباب أخرى لا مبرر لها حيث لم يبق منها سنة 1860م إلا 09 مساجد كبيرة، و19 مسجد صغير، و15 معبد صغير، و05 زوايا.

ومن هذه المساجد التي لازالت موجودة إلى يومنا يمكن ذكر: جامع كتشاوة الذي يعني باللغة التركية "هضبة المعز" يجهل تاريخ بنائه ولكن الداوي حسن جدد بناءه ووسعه سنة 1794م ثم حول سنة 1832م إلى كنيسة من طرف الاستعمار الفرنسي ليعاد تدشينه من جديد إلى مكان للعبادة يوم الاستقلال 1962 وبقي على حاله إلى يومنا هذا، والجامع الجديد المبني سنة 1660م بإرادة الأتراك وساهم فيه سكان مدينة الجزائر بأموالهم والذي كان آنذاك على المذهب الحنفي، ومسجد علي بتشين الذي شيد من طرف هذا الأخير عام 1622م وكان علي بتشين أحد قادة طائفة الرياس البحرية من أصل مسيحي إيطالي اعتنق الإسلام وتجنّد في البحرية التركية، وجامع صفر شيد الرياس صفر بن عبد الله سنة 1534م وهو أيضا من أصل أوروبي مسيحي اعتنق الإسلام وأعيد بناؤه سنة 1791م في مدة تسعة أشهر من طرف بابا حسان باشا على شكل جامع كتشاوة وجدده من بعد الداوي حسين سنة 1827م، وجامع سيدي محمد الشريف الزهار

وهو عبارة عن مسجد صغير يضم ضريح الولي محمد الشريف الذي توفي سنة 948 هـ / 1543م أي غداة غزوة شارل الخامس، ومسجدان موجودان حتى الآن بالقصبة على جانبي قصر الداوي، فالأول يسمى بجامع القصبة البراني يقع في أسفل القصر، وهو عبارة عن مسجد بسيط وله منارة قليلة الارتفاع، أعاد بناءه ووسعه الداوي حسين باشا سنة 1817 - 1818م، وقد حول غداة الاحتلال إلى ثكنة عسكرية ثم أصبح كنيسة "الصليب المقدس" وبعد الاستقلال أعيد إلى العبادة الإسلامية، والثاني يسمى مسجد علي نخوجة وهو أكبر من الأول متصل مباشرة بقصر الداوي ويضم قاعة صلاة كبيرة مزينة بأعمدة رخامية تعلوها قبة عظيمة تقوم على ثمانية أركان.

ومن الزوايا نذكر زاوية العلامة الجليل سيدي عبد الرحمن الثعالبي المتوفى سنة 1471م يوجد داخل زاويته التي شيدها الداوي الحاج أحمد سنة 1696م ضريحه وجامع ومقبرة، ومن الشخصيات المدفونة فيها نذكر ضريح الوالي دادا وقبر القائد خضر باشا الذي قتل سنة 1605م وقبر أحمد باي المتوفى سنة 1848م وكان هذا القائد الذي تصدى للاستعمار الفرنسي آخر بايات قسنطينة، هذا إلى جانب عدة شخصيات أخرى تعود للعهد التركي، وزاوية سيدي بن علي التي سميت نسبة لهذا العالم الجزائري الجليل والذي تولى الإفتاء الحنفي من سنة 1150 هـ إلى سنة 1169 هـ وكان هذا الجامع قديما عبارة عن مدرسة قرآنية.

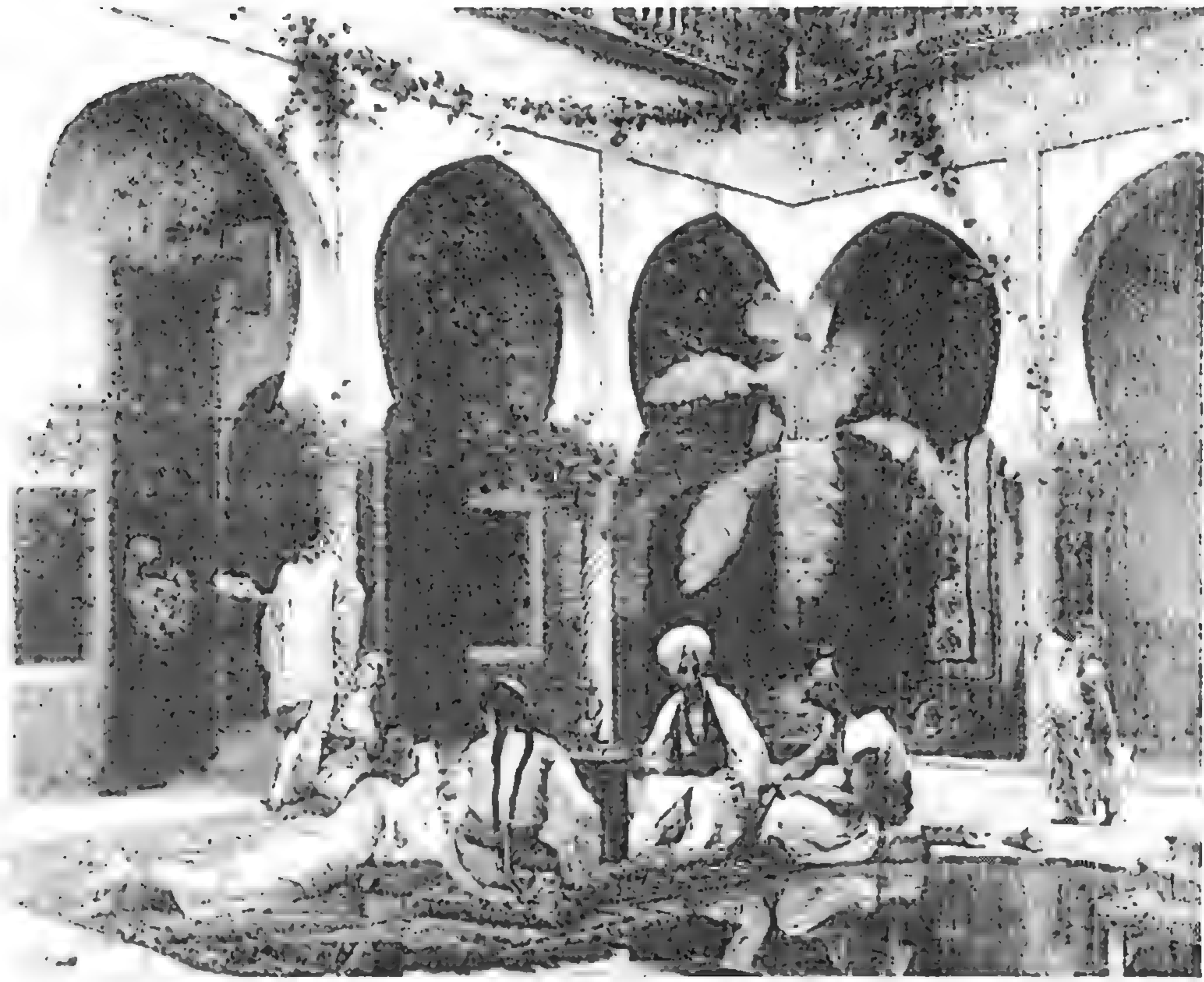
إلى جانب هذه البنايات يوجد أيضا قصر الداوي الذي حوله علي نخوجة من الجنينة إلى القصبة، وقصر الرياس بالأميرالية المسمى بحصن 23 المرمم مؤخرا من طرف فريق من المعمارين الإيطاليين بمساعدة مهندسين جزائريين والمتواجد بعين البحر وهو عبارة عن منازل مرتبة تحيط بساحة صغيرة تدعى بصاباط الحوت وهناك كانت توجد بطارية مدفعية مامي أرنوط وهو أحد الراس من أصل ألباني كان يسكن هذه المنازل، ونادي الضباط الكائن في حديقة بور سعيد والذي كان في عهد الأتراك مكونا من ثكتين للانكشارية بنيتا في بداية القرن الثامن عشر على يد المهندس الأندلسي موسى وابنه علي، ودار حسان باشا المحاذية لمسجد كتشاوة وهو الذي أمر ببناء هذا القصر البديع في سنة 1791م وقد ورثته الأميرة نفيسة حفيدة حسان باشا وابنة الداوي حسين وبالإمكان حتى اليوم التمتع برؤية الصحن الأصلي بأعمدته الرخامية المزخرفة بخزف هولندي ذي رسوم قرنفلية.

وقد حول هذا القصر بعد الاحتلال إلى محل إقامة الحكام الفرنسيين الذين شوهوا شيئاً فشيئاً هذا المبنى، ودار عزيزة وهي عبارة عن قصر مهدي لابنة الداى وزوجة باي قسنطينة وكان القصر يمثل جزءاً من الجنيينة كان يستعمل لإقامة كبار الضيوف الذين كانوا يقدمون على الداى وقد حول القصر بعد الاحتلال إلى أسقفية وأعدت كنيسة صغيرة في الطابق الأول منه، والدار الحمراء الموجودة بالقصبة السفلى التي بنيت حوالي سنة 1800م وقد شوهه الاحتلال الفرنسي بواجهة جديدة على الطريقة الأوروبية بعد هدم القبة سنة 1870م والتي كانت تغطي الشارع ورغم هذا حافظ داخل القصر على بعض الرونق بخشبه المنقوش وجمال زخرفة الأسقف، ودار مصطفى باشا الذي بناه هذا الأخير بعد عام من تنصيبه دايا على الجزائر في سنة 1798م وهو يقع في القصبة السفلى بالقرب من جامع كتشاوة، ودار الصوف التي كانت تستعمل كمخزن للصوف الذي يقدم للبايلك من طرف القبائل ويعود بناء هذا القصر إلى سنة 1798م بأمر من الداى مصطفى باشا.

هذا بالإضافة إلى القصور الواقعة خارج مدينة القصبة مثل قصر باردو الذي حول اليوم إلى متحف وطني لما قبل التاريخ والفنون والتقاليد الشعبية ويرجع تاريخ بنائه إلى القرن الثامن عشر وهو قصر فخيم لا زال إلى اليوم محافظاً على رونقه، ودار مصطفى باشا الواقعة إلى الجنوب من قصر الشعب التي بنيت بأمر من مصطفى باشا داي الجزائر (1798 - 1805م)، وقد حول هذا القصر سنة 1848م إلى مقيم "سان فنسان دوبول"، وبالقرب من دار مصطفى باشا توجد دار مصطفى رايس التي شيدها رياس البحرية، ودار المفتي الواقعة وراء دار مصطفى رايس التي شيدت سنة 1692م، ودار يوسف التي تقع بالقرب من متحف باردو يوجد بها اليوم متحف العصور القديمة وكانت تسمى في عهد الأتراك "جنان الخياط" كانت في الأصل ملكاً للسيدة خديجة العمياء ابنة حسين باشا (1791 - 1798م) ثم أصبحت تابعة سنة 1814م للأوقاف، وفي عام 1845م بيعت للمغامر اليهودي يوسف كمكافأة للخدمات التي قدمها للجيش الفرنسي أثناء الاحتلال، ودار الآغا بحيدرة التي بنيت سنة 1799م وكانت آنذاك ملكاً ليحي آغا وتستعملها اليوم مصالح سفارة فرنسا، ودار عبد اللطيف الواقعة فوق حديقة التجارب على سفوح الحامة وكانت في البداية ملكاً للآغا وقد اشتراها سنة 1795م عبد اللطيف ثم حولت بعد

الاحتلال الفرنسي إلى مستشفى للفيء الأجنبي، ولا زالت هذه القصور إلى يومنا تحتفظ بزخارفها البديعة ومرمرها وفخارها القديم.

إضافة لهذه المساجد والقصور شيد الأتراك العديد من العيون العامة تدخل في إطار العمل الخيري لتزويد السكان والتجار بماء الشرب نذكر من بينها: عين بولوغن نقش فوقها "من فجر ماء جازاه الله ألف مرة على كل قطرة من ماء". وعين الحامة التي بناها بابا علي وكانت موجودة آنذاك خارج المدينة مقابل حاليا حديقة التجارب ونقش على المرمر فوق العين العبارات التالية: "يا رب إنه لا حدود إذن لجلال قدرتك لا كلما أمعنا في حفر الأرض لعيون بدل الماء العكر الذي يجري بفضل رحمتك موجا صافيا خالصا للشعب والإيمان، اللهم اسق ماء الكوثر عبدك المطيع رحمة منك". سنة 1173هـ الموافق لسنة 1759 - 1760م. وعيون بئر مراد رايى وبئر خادم التي بناها حسان باشا، فالأولى أقيمت سنة 1793م وتحمل إلى يومنا نقش على المرمر كتب عليه ما يلي: "هذه عين الحياة اقفر أيها الأجنبي الفقير اشرب من مائها وترحم على حسان باشا". أما الثانية الموجودة ببئر خادم فهي أيضا شيدت قريبا من هذا التاريخ وهي أيضا نقش فوقها العبارات التالية: "يقدم جزيل الشكر لحسان باشا الذي خلق من العدم هذه العين حتى يشرب الإنسان من مائها ومن الحياة معا". كما شيد الأتراك العديد من الحصون والأبراج لحماية مدينة الجزائر من العدوان الخارجي لم يبق اليوم من هذه الحصون والقلاع إلا أطلال سور حصن الإمبراطور وبرج تامنفوست وحصن برج الكيفان. ولم يشيد الأتراك العمران في مدينة الجزائر فقط بل في جميع المدن الكبرى مثل قسنطينة وعنابة والمدينة ووهران. ونظرا للمدة الزمنية القصيرة التي تفصلنا عن عصرهم والمقدرة بقرن وسبعين سنة لازالت هذه البنايات متينة، ومنها ما هدمه الاستعمار الفرنسي ومنها ما خربه الإهمال والنسيان وأصبحت اليوم مدينة القصبة متحفا من المتاحف المفتوحة مرتبة ومحمية من طرف منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.



منازل السكان في القصبة



قصر باردو

البحرية الجزائرية ودور العظمة:

كان النظام التركي في الجزائر مثله مثل الإمبراطورية الإسلامية العثمانية بالقسطنطينية مبني على القوة العسكرية وخاصة البحرية لأن جل المعارك آنذاك كانت تدور في البحر، هذا بالإضافة إلى أن أعمال القرصنة في البحار كانت مباحة دوليا تمارس من قبل القوات الأوروبية والعثمانية على حد سواء، ولذا يمكن القول أن قرصنة البحرية الجزائرية هي في الحقيقة جهاد شرعي ورد فعل مشروع على التهديدات المسيحية المتكررة على السواحل الجزائرية والتي كانت تشكل في أغلب الأحيان حملات صليبية بمباركة الباباوات بروما، إذ كانت القرصنة الأوروبية أكثر همجية ووحشية إذا ما قارناها بالقرصنة الجزائرية، وكانت تعمل كل ما في وسعها للسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

وكانت طائفة الرياس تضم في صفوفها إلى جانب الأتراك المتطوعين الأجانب بما فيهم المسيحيين الأوروبيين المعتنقين للإسلام، وكان أغلب المهندسين في البحرية ينتمون لدول حوض البحر الأبيض المتوسط كالسردانيين والكرسيكيين والنابوليتاني والإغريق، حيث أصبحت هذه الطائفة سيدة البحر الأبيض المتوسط بدون منازع مدة ثلاثة قرون تخشاه كل الدول الأوروبية، ولم تتوقف مراكبها عند هذا البحر بل تعدته إلى المحيط الأطلسي، وبحر المانش، وبحر الشمال، فأصبحت بذلك تسيطر على أغلب الطرق البحرية، وتشكل في نفس الوقت بفضل أعمالها الجريئة أقوى دعامة للدولة الجزائرية في تلك الفترة.

وهذا ما أدى بالنظام التركي في الجزائر إلى الاعتماد الكلي على القوة البحرية، وخاصة أن الكثير من الحكام الذين تداولوا على حكم الجزائر هم من طائفة الرياس بدءا بالبحارة الماهرين عروج وأخوه خير الدين، إضافة إلى طول الشواطئ الجزائرية، وواقع البحر الأبيض المتوسط الذي كان يغص بسفن القراصنة من كل الجنسيات. ولهذا الغرض أسست السلطات التركية عدة ورشات لبناء السفن الحربية، فزيادة على المصانع المنتشرة عبر سواحل المدن الهامة مثل مراسي جيجل وشرشال وبجاية وتنس ودلس، كان يوجد في مدينة الجزائر لوحدها مصنعين: في باب الوادي للسفن الكبيرة، وفي باب عزون للصغيرة، وكانت تصل حمولة السفن الكبيرة إلى 400 طن تصنع بالأشجار الغابية المحلية التي كانت منتشرة بكثافة في الشمال الجزائري وتبلغ مساحتها 1.251.757 هكتارا. وتجهز السفن الحربية عادة من عشرين إلى ثلاثين مدفعا يستعينون في صنعها ببعض المهندسين الأوروبيين، كما كانوا يحولون السفن التجارية التي

يستولون عليها إلى بواخر حربية، وهذه أسماء بعض السفن البحرية: "الاسكندر الفاضل"، "مفتاح الجهاد"، "رعب البحر"، "العناية الإلهية"، "انتصار الإسلام"، "ديك البرج"، "البرتغالية".

ومما كانت تمتاز به السفن الحربية الجزائرية على خلاف الأوروبية كونها خفيفة وسريعة ومنخفضة بحيث لا يمكن اكتشافها في البحر بسهولة، ومنذ القرن السابع عشر استعملت السفن المستديرة القادرة على الملاحة في أعالي البحار وهذا ما جعل السفن الجزائرية الأقوى في ذلك العصر تنتصر في أغلب الأوقات وقلما تنهزم. إضافة إلى هذا، كانت البحرية الجزائرية مؤسسة بمعنى الكلمة منظمة تنظيماً دقيقاً ورجالها مكونين تكويناً عالياً، بحيث لم تكن تمنح رتبة الرايس إلا بعد امتحان عويص يتم أمام مجلس الرايس الذي يرأسه القبطان، أما قيادة المركب الحربي فكانت تتكون من: الرايس، والباش رايس، ورايس العاسة، والورديان، ومن الوكيل خارجي وهو المكلف بالتموين وعددهم ثلاثة في كل مركب، وإلى جانب الرايس يوجد سكرتير مكلف بالأمانة يسمى خوجة، وكل مركب متوجه للغزو يأخذ معه عدداً من عسكر الأوجاق يقودهم ضابط برتبة آغا.

ولم يقتصر دور البحرية الجزائرية في الدفاع عن الشواطئ الجزائرية بل تعداه حتى إلى الدول الإسلامية التي كانت تحت النفوذ العثماني، فقد شاركت البحرية الجزائرية إلى جانب الإمبراطورية العثمانية في العديد من حروبها التي خاضتها ضد الدول الأوروبية سواء لحماية الأقطار الإسلامية ضد الغزو الأوروبي أو عندما تكون الإمبراطورية مهددة، ومن أهم هذه الحروب التي شاركت فيها جنبا إلى جنب مع الإمبراطورية العثمانية نذكر: معركة ليبانت (Lépante) في اليونان بتاريخ 9 أكتوبر 1571م، والحرب العثمانية الروسية عام 1787م، ومعركة الدولة العثمانية لطرد نابليون من مصر، وأخيراً في معركة نافاران بتاريخ 20 أكتوبر 1827م ضد الحلف الثلاثي الروسي الإنكليزي والفرنسي، هذا دون أن ننسى العمل الجبار الذي قامت به البحرية الجزائرية في انقاذ مسلمي الأندلس الذين كانوا مهددين بالموت، ومن أشهر عملياتها في هذا الميدان تمكن القائد البحري صالح رياس سنة 1529م من إنقاذ 600 مسلم أندلسي من نواحي بلنسية، وكذلك الغارة التي شنّها حسن فثريانو ومراد رياس ضد سواحل أليكانت الإسبانية سنة 1584م وتمكن خلالها من حمل حوالي ألفين من مسلمي الأندلس وعاد بهم إلى الجزائر سالمين رغم معارضة السفن الإسبانية له. ويقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون (Dé Grammont) في كتابه "تاريخ مدينة الجزائر تحت الحكم التركي" حول البحرية الجزائرية ما يلي "لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رهب النصرانية. فلم تنج واحدة من المجموعات الأوروبية من البحارة الجزائريين

الجريئين، بل وأخضعت الجزائر زيادة على ذلك، لمهانة الضريبة السنوية ثلاثة أرباع أوروبا، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية".

ويقول دائما في هذا الموضوع: "لقد أخذت جرأة الرياس الجزائريين تتطور وتزداد، وهكذا حجزوا في المحيط الأطلسي السفن الإسبانية، المسلحة تسليحا ثقيلًا والمحملة بالذهب والفضة والبضائع الفاخرة، وهي عائدة من أمريكا اللاتينية، كما فاجأوا أكثر من مرة سكان شواطئ خليج غسكونيا، وسواحل بحر المنش، وبحار إنكلترا. فمن ضفاف ماديرا على الأطلسي إلى صخور الجليد في أيسلندا، ما كان أحد يستطيع أن ينجو من ملاحقتهم". ولم تكن البحرية الجزائرية تعترض فقط للسفن الأوروبية في البحار بل كانت تتعداه إلى أكثر من ذلك حيث كانت تترل حتى على السواحل الأوروبية وتتوغل داخل المدن الصغيرة والأرياف وتهاجم قصور النبلاء وتغنم ما وجد فيها من خيرات، ففي سنة 1616م تمكن مراد راييس من التوغل داخل شواطئ أيسلند (Island)، ويعود منها إلى الجزائر بغنائم وبأربعمائة أسير.

إضافة إلى هذا، كانت البحرية الجزائرية مورد رزق لخزينة الدولة يقوم عليه النشاط الاقتصادي للبلاد والتي أصبحت بفضلها أغنى خزينة في العالم وذلك بفرض سيطرتها على البحار حيث كانت تفرض ضريبة على مراكب الدول التي تمر على السواحل الجزائرية لضمان أمنها، وخوفا منها كانت الدول الأوروبية تتقرب من السلطة الجزائرية لطلب الهدنة قصد ضمان أمن أساطيلها التجارية، وهكذا كانت الدانمارك، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وهولندا، ونابولي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية تدفع للجزائر ضريبة كل سنتين. ويقول المؤرخ الفرنسي هنري غارو (Henri Garrot) إضافة إلى هذا: "بل إن السويد، والدانمارك، والنرويج كانت تزود الجزائر بدون مقابل، زيادة عن الضريبة، بالأسلحة، والأسلاك، والأعمدة، وحذائد الإرسال، والبارود، والقنابل. أما فرنسا وإنكلترا وإسبانيا والدول الإيطالية: كسردينيا، وطوسكانا، والبندقية، فقد كانت تقدم نقدا أو عتادا، هدايا كل سنتين.

أما الدول الألمانية: هانوفر، وهامبورغ، وبريمن، فقد كانت تقدم العتاد البحري والحربي، هذا فضلا عما تقدمه جميع أصناف هذه الدول من هدايا لدى عقد معاهدات وتغيير القناصل، وغيرها من المناسبات. والدولتان الوحيدتان اللتان لم تكونا تدفعان هما: النمسا، وروسيا، نظرا لجوارهما للباب العالي، ولكن ذلك جر عليهما شرا مستطيرا: فقد كان الأسرى النمساويون، وخاصة الأسرى الروس، بأعداد كبيرة في السجون الجزائرية". وبعد عصر التفوق والنفوذ جاءت مرحلة الركود، فمرض الأسطول الجزائري مثلما مرضت الإمبراطورية العثمانية جراء الأضرار البليغة التي لحقت بالسفن الحربية

نتيجة الغارات الأوروبية المفاجئة على السواحل الجزائرية، وخاصة في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ومن أشدها الهجوم الغادر على ميناء مدينة الجزائر من طرف الإنجليزي الأميرال اللورد ايكسمون سنة 1816م حيث دمر أغلب السفن مما أدى إلى انخفاض عددها، هذا بالإضافة إلى تحطيم أغلب الأسطول البحري الجزائري في الحروب التي خاضها ضد القوات الأوروبية، ولكن هذا مبرر غير كافٍ لأن السبب الرئيسي يكمن في قهوان الحكام وعدم مواكبتهم لتطورات العصر، فضعف الدرع القوي التي كانت تحمي به الجزائر ضد الغارات الأوروبية، وكان هذا التهاون سببا من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى احتلال مدينة الجزائر من طرف فرنسا بسهولة لا يتصورها العقل، إذ وجد الفرنسيون عند احتلالهم لهذه المدينة 35 قاربا صغيرا وثلاث قاليوطات و2500 بحارا أغلبهم غير مؤهل لخوض المعركة ضد الغزو الفرنسي.



ميناء الجزائر في عهد الأتراك

الاحتلال الفرنسي

1830 – 1962 م

أسباب الاحتلال:

قبل التعرض لحادثة المروحة، لا بد من إعطاء صورة موجزة عن حالة العالم الإسلامي في بداية القرن التاسع عشر، فقد اختل ميزان القوى بينه وبين العالم الأوروبي، وأصبحت الإمبراطورية العثمانية حامية المسلمين في حالة ضعف وتقهر سميت بالرجل المريض فقدت على إثرها معظم مناطق نفوذها في أوروبا، وزاد الطين بلة عندما حطم الأسطول البحري العثماني والجزائري في معركة نافارين سنة 1827م إثر المعركة البحرية التي دارت بينهم وبين الحلف الثلاثي الفرنسي والروسي والإنجليزي من أجل قضية استقلال اليونان والتي كانت أراضيها تحت سيطرة العثمانيين.

وبهذه الهزيمة فقد العالم الإسلامي مفاتيح البحار وسيطرته على التجارة الدولية، وهذا ما كانت تهدف إليه الدول الأوروبية لفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها والبحث عن المواد الخام لتطوير اقتصادها، أضف إلى ذلك النوايا الاستعمارية التي كان يكتنفها الأوروبيون ضد الجزائر والتي تجسدت في مؤتمر فيينا 1815م ومؤتمر ايكس لاشابيل 1818م حيث اتفقت 20 دولة أوروبية على توحيد صفوفها وشكلوا لهذا الغرض تحالفا دفاعيا بحريا للقضاء على عملية القرصنة الجزائرية في البحر المتوسط وتحرير الأسرى الأوروبيين وتحريم استرقاق المسيحيين والحفاظ على حرية التجارة، وبالتالي منحت لفرنسا بصورة غير مباشرة الضوء الأخضر لغزو الجزائر.

وكانت علاقة الجزائر بفرنسا قبل الحملة جيدة، فقد منحتها امتيازات تجارية هامة، سمحت لها بإنشاء مؤسسات في عناية والقالا والقل لصيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا مقابل دفع ضريبة للحكومة الجزائرية.

ووقفت الجزائر إلى جانب فرنسا في أصعب الظروف، فقد اعترفت بالجمهورية الفرنسية عندما قامت الثورة الفرنسية سنة 1789م وأطاحت بالنظام الملكي في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا سياسيا واقتصاديا قصد القضاء على النظام الجمهوري الجديد الذي كان يتعارض حينذاك مع الأنظمة الأوروبية. وفي الوقت الذي كان يحاصر فيه ملوك أوروبا فرنسا جراء هذه الثورة لم تجد المساعدة إلا من طرف الجزائر، فأقرض الداى سنة 1791م حكومة الجمهورية الفرنسية أموالا دون فائدة بقيمة مليون فرنك فرنسي لشراء الحبوب من الجزائر، وسمح لسفنهم بشحن كميات كبيرة من اللحوم والمواد الغذائية، وهذا لتفادي فرنسا المجاعة التي فرضها عليها الحصار الأوروبي. ولم تبدأ المشاكل بين الدولتين إلا عند مجيء نابليون بونابرت إلى الحكم، ولو أن فرنسا كانت تطمح للجزائر قبل مجيئه، فاستغل نابليون الأول التفوق والتقدم الذي وصلت إليه فرنسا بعدما كانت في السابق متكافئة وأصبح يهدد الجزائر بالحرب على إثر احتجاز الجزائر لسفيتين فرنسيتين، ثم لأجل إطلاق سراح الأسرى الذين كانوا محتجزين في الجزائر ممن ينتمون إلى مختلف الدويلات الإيطالية التي ضمها نابليون إلى الإمبراطورية الفرنسية، وكانت نواياه منذ بداية حكمه سيئة تجاه الجزائر، فكان يخطط لاستعمارها بغية منه في إنشاء قاعدة بحرية على ساحل الجزائر يوازن بها قواعد الإنكليز في جبل طارق ومالطة، ولهذا الغرض بعث سنة 1808م العقيد بوتان (Boutin) من سلاح المهندسين العسكريين لمهمة استكشاف في الجزائر يستطلع فيها أحوال الجزائر العسكرية والاجتماعية والطبيعية، ولما وصل إلى الجزائر سهل له القنصل الفرنسي مهمته، وفي أقل من ثلاثة أشهر أي من 24 ماي إلى 17 جويلية أنهى مهمته بعد أن حصل على معلومات كثيرة ثبتها في مذكرات ورسوم بعنوان: معلومات عامة عن المدن والقلاع وبطاريات المدافع تخدم مشروع الإنزال والإقامة الدائمة في هذه البلاد، ولما وصل إلى فرنسا قدم تقريره إلى وزير البحرية مبينا فيه بالتفصيل خطوات الحملة ومقترحا عليهم التزول في منطقة سيدي فرج باعتبارها المكان الملائم حيث لا يوجد في هذا المكان بطاريات ولا مرتفعات، واقترح بعد ذلك احتلال حصن الإمبراطور لأنه يسيطر على كل التحصينات الأخرى التي تحمي المدينة.

ونخطته في آخر الأمر هي التي اعتمدت أثناء احتلال الجزائر، ولكن انشغال نابليون في قمع الثورة الإسبانية ثم الحملة على روسيا أعاق تنفيذ حملته ضد الجزائر، ولكن الملوك الذين جاؤوا من بعده لويس وشارل العاشر احتفظوا بمخططه. وفي 29 أبريل 1827م بمناسبة عيد الفطر، حضر القنصل الفرنسي بيار دوفال (Pierre Duval) الحفل الذي أقامه الداى بهذه المناسبة، فسأله الداى حسين عن سبب

عدم رد ملك فرنسا على رسالته والمتعلقة بتسديد ثمن القمح الذي اشترته فرنسا من الجزائر والذي يعود إلى عهد نابليون عام 1798م، فرد عليه دوفال باللغة التركية "ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه" ثم تلفظ بكلام يمس شرف الداى، فلم يستطع الداى تحمل هذه الوقاحة والإهانة وضربه بمروحة من ريش كانت في يده لمست وجه القنصل وأمره بالخروج من مجلسه. ولم تكن هذه الحادثة إلا مسرحية لعب دورها الأساسي القنصل دوفال بتواطؤ مع التجار اليهود وسياسيين فاسدين في باريس أمثال تاليران الذين كانوا يبحثون عن أية حجة لاحتلال الجزائر. وتتلخص قضية الديون في العلاقة المشبوهة التي كانت تربط اليهوديين بكري وبوشناق بالقنصل دوفال، فكان اليهوديان وهم من جنسية جزائرية وذوو نفوذ قوي في الوسط المالي يقومون بتسديد ما اشترته فرنسا من الحكومة الجزائرية نيابة عنها، بعدما كانت فرنسا من قبل تشتري ما تحتاجه مباشرة من موانئ الجزائر، وكان اليهوديان يقومون بهذه العملية لحسابهما ولحساب الداى الذي كان يجهل الأساليب القذرة التي كان يتبعها، فكانا يبيعان الحبوب الجزائرية بأسعار غالية ويتساهلان في مدة الدفع مع الفرنسيين، وقد وجد هذان اليهوديان في شخصية تاليران وزير خارجية فرنسا ورئيس حكومتها من بعد العون والمساعدة على أعمالهم الدنيئة، فحولوا مسألة الديون من قضية أشخاص إلى قضية دولة ثم تطور هذا الخلاف بين الدولتين وبالأخص عندما عين دوفال قنصلا بالجزائر وكلف رسميا بالاهتمام بتسوية مسألة الديون، وكان دوفال شخصا فاسدا ومشبوها فيه لم يكن موضع ثقة سواء لدى التجار الفرنسيين أو الجزائريين، كما كان رجال السلك القنصلي بالجزائر لا يحترمونه ورغم طلب الداى من فرنسا بسحبه من الجزائر إلا أنها رفضت.

وفي هذه الفترة كان الداى يكتب من حين لآخر برسائل إلى الحكومة الفرنسية لتسوية الديون التي يستحقها على فرنسا لكن حكومة فرنسا كانت دوما تتذرع بحجج، وكان دوفال مع التاجرين اليهوديين من وراء ذلك يعملان على توقيف تسديد الدين. اعتبرت فرنسا هذا التصرف من الداى بضرب قنصلها إهانة لشرفها وطلبت من دوفال مغادرة الجزائر، وأصبح قنصل سردينيا هو الذي يرعى مصالح فرنسا بالجزائر، وأرسلت قائد البحرية كولي (collet) إلى الجزائر على رأس أربع سفن حربية، فطلب هذا الأخير من الداى أن يرسل وفدا رسميا برئاسة وزير البحرية على ظهر سفينته ليقوم باسم الداى بالاعتذار العلني للقنصل دوفال وأعطى له مهلة 24 ساعة كإذار، ولكن الداى رفض وقال ساخرا لممثل سردينيا الذي سلم له المذكرة: "يدهشني أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي". أمر ملك فرنسا شارل العاشر

الضابط كولي بمحاصرة مدينة الجزائر بحريا ابتداء من 16 جوان 1827م، فقامت قوات الداى بمهجمة السفن الفرنسية وتخريب المراكز التجارية الفرنسية الموجودة بعناية والقل.

وخلال هذه الفترة كان التردد ظاهرا بين أنصار الحصار وأنصار إرسال حملة إلى الجزائر، فبينما كان بعض القادة وهم قلة منهم القائد كولي ودوفال ووزير الحربية كلير مونت يؤيدون إنزال حملة معتمدين في ذلك على خطة بوتان والفوائد الاقتصادية الهامة التي ستحصل عليها فرنسا من احتلال الجزائر، كان أنصار الحصار يميلون إلى إيجاد حل سلمي ظانين أن الحصار وما يسببه من أضرار للتجارة الجزائرية يكفي لتغيير موقف الداى. وفي الأخير تبنى رئيس وزراء فرنسا فيليل أفكار أنصار الحصار خاصة وأن فرنسا كانت تمر آنذاك بأوضاع صعبة جراء الأزمة السياسية الداخلية، هذا بالإضافة إلى صعوبات القيام بالحملة والخوف من فشلها، ولهذا الغرض أرسلت حكومة فرنسا الضابط بيزار لاستئناف المفاوضات، وعندما التقى مع الداى قال له هذا الأخير بأن دوفال هو السبب في كل ما حدث وأنه لم يقصد قط أن يضربه، فقال له المبعوث الفرنسي بأن يبعث رسولا إلى باريس ليكرر هذا الإعلان للملك، ولكن الداى رفض.

وفي عام 1829م قامت حكومة مارتينياك بمحاولة أخرى للتفاوض مع الداى، فأرسلت قائد أسطول الحصار الجديد دولا بروتونيير، ولكن إصرار فرنسا على مطالبها بإرغام الداى على الاعتذار ودفع تعويضات أدى إلى فشلها. وتفاديا لنفقات الحملة وخوفا من فشلها أعد رئيس الوزراء الفرنسي بولينياك (Polignac) سنة 1829 مشروعا جديدا لحل النزاع يتضمن تدعيم فرنسا للرئيس المصري محمد علي لغزو طرابلس وتونس والجزائر، فقبل محمد علي الذي كان صديقا حميما لفرنسا المهمة على شرط أن يتحمل مسؤوليات العملية وحده وأن ينحصر دور فرنسا في التمويل فقط، وهذا رغم معارضة اسطمبول وإنكلترا للمشروع، ثم عدل بولينياك مشروعه مقترحا على محمد علي احتلال ليبيا وتونس وتحفظ فرنسا بالجزائر، لكن محمد علي رفض هذا الاقتراح وتمسك بموقفه الأول، وفي نهاية الأمر فشل هذا المشروع بسبب وقوف وسائل الإعلام وجنرالات فرنسا ضده واعتبروه إهانة لفرنسا عندئذ انحاز بولينياك بشكل نهائي لصالح التدخل الفرنسي المنفرد. ولما فشل الحصار الذي استمر ثلاثة أعوام وكلف فرنسا أموالا باهظة شرعت فرنسا في إعداد مشروع الحملة، وأعدت عدة مشاريع من طرف جنرالات ونواب، ولكن في نهاية الأمر اتبعوا خطة العقيد بوتان.

وهكذا يتبين لنا أن حادثة المروحة ما هي إلا سبب من الأسباب تذرعت بها فرنسا لتبني عليها حجتها في احتلال الجزائر وإضفاء الشرعية لتنفيذ مخططاتها الاستعماري القلسم والبحث عن منفذ لأزمته السياسية الداخلية باستغلال الوضع الأمني الداخلي الجزائري الغير مستقر واستباق إنكلترا التي كانت تطمح لنفس الهدف. والخلاصة ما هي إلا حلقة من حلقات الحروب الصليبية، وكما قال الأمير مترنش: "ليس من أجل قضية مروحة نصرف 100 مليون فرنك فرنسي ونعرض 40.000 عسكري للموت". إلا أن في الحقيقة كلفت عملية الحملة فرنسا بأقل من ذلك بكثير، بحيث بلغت 16 مليون فرنك فرنسي، واستولت بالمقابل على أموال خزينة الداى المقدرة بـ 45 مليون فرنك من الذهب، وحصلت بذلك فرنسا على أكثر من ضعف نفقات حملتها على الجزائر.

الحملة ضد الجزائر:

بعد مصادقة الحكومة الفرنسية برئاسة بولينياك والملك شارل العاشر يوم 30 جانفي 1830م على مشروع الحملة ضد الجزائر قامت السلطات الفرنسية بتهئية الرأي العام الفرنسي والأوروبي بأسباب الحملة بأنها انتقاما لشرف فرنسا وأوروبا المسيحية وأنها تهدف من وراء ذلك القضاء على القرصنة الجزائرية واسترقاق المسيحيين وإلغاء الأتاوات التي تدفعها أوروبا إلى الداى وتأمين سلامة الملاحة في البحر المتوسط، وأيدتها معظم الدول الأوروبية بما فيها روسيا وبروسيا والسويد وناپولي الخ، عدا حكومة إنكلترا التي كان يرئسها آنذاك الدوق ويللنغتون فأبدى معارضة شديدة لهذا المشروع دفاعا عن مصالح بلده في البحر الأبيض المتوسط وفي نفس الوقت كانت تطمح لنفس المسعى الذي كانت تهدف إليه فرنسا، فمنحتها فرنسا ضمانات بأن الحملة محدودة الزمن ولا غاية لها سوى معاقبة الداى وتحطيم القرصنة وأن الفرنسيين لا يبقون في الجزائر أكثر من شهر أو شهرين، ورغم ذلك فإن إنكلترا لم تطمئن وبضغط منها أرسل السلطان العثماني ممثله الطاهر باشا وكلفه بالتخلص من الداى واستئناف المحادثات مع فرنسا، وعندما وصل الباشا أمام الجزائر لم يستطع اختراق الحصار، والتقى في طريق عودته بأسطول الحملة المتجه نحو الجزائر واقتيد إلى طولون بناء على تعليمات وزير الحربية حيث حجز هناك، ولكن في النهاية رضت إنكلترا بالاحتلال.

أما حاكم تونس حسين باشا وسلطان المغرب باستثناء طرابلس فقد اتخذوا موقفا حياديا إيجابيا لصالح فرنسا مخالفين بذلك اتجاهات الرأي العام فيها الذي كان متعاطفا مع الجزائريين، فالأول كان يرغب في إحلال أخيه محل

داي الجزائر أو توسيع رقعة تونس على حساب الجزائر، والثاني كان يأمل بالتوسع في غرب الجزائر. جهزت القوات الفرنسية نفسها وانطلقت من ميناء طولون يوم 25 ماي 1830م على متن 500 سفينة حربية، وبسبب العواصف توقفت في جزر الباليار (إسبانيا) ثم استأنف الأسطول سيره نحو الجزائر.

وفي يوم 14 جوان 1830م على الساعة الواحدة صباحا نزلت القوات الفرنسية المؤلفة من 37000 عسكري بقيادة الجنرال دي بورمون (de Bourmont) في سيدي فرج، رفقة 16 قصيصا و40 مترجما وعددا من الكتاب واليهود الجزائريين والضباط الأجانب كمراقبين، فوجدت أمامها مقاومة ضعيفة، وكانت الحملة محملة بالمدفعية وعتاد عسكري ضخمة ومؤونة تكفيهم لمدة أربع أشهر، ومكثت هناك مدة أربع أيام في انتظار إمدادات أخرى، بينما كان جيش الداي يضم 7000 عسكري من بينهم قوات باي قسنطينة ووهران والمدينة و40000 متطوع جزائري جاؤوا من وسط وغرب وشرق الجزائر غير مدرب وغير منظم وبجوزته أسلحة محدودة وذخيرة قليلة يقوده صهر الداي الغبي الآغا إبراهيم الذي لم تكن لديه الكفاءة اللازمة لقيادة المعركة، كما أنه لم يستفد من خبرات ونصائح قادة الجيش ولا سيما الباي أحمد، وكأنما أراد أن يحارب فرنسا بدون سلاح كما ذكر حمدان خوجة. وكان الداي حسين على علم بالحملة قبل مجيئها، ويعرف مكان نزولها، ومع ذلك لم يتخذ الاحتياطات الكافية في سيدي فرج لإحباط عمليات الإنزال،

أو من الممكن أنه كان يعتقد أن الحملة لا تتجاوز الضرب من البحر، وعلى أية حال فإنه لم يوفر الوسائل اللازمة عسكريا ونفسيا لمواجهة العدو مع علمه أن الحصار الذي استغرق ثلاث سنوات كان يهدف من ورائه احتلال الجزائر.

وفي هذه الفترة وجد الداي نفسه وحيدا فبعث برسائل إلى كل من باي تونس وسلطان المغرب لمساعدته فرد عليه الأول رافضا بحجة أن تونس تربطها معاهدة مع فرنسا، بينما لم يرد الثاني على رسالته، أما الدولة العثمانية كانت في وضع متردي فقد انتصرت عليها روسيا سنة 1829م وفرضت عليها إرادتها في معاهدة أدرنة. وبدلا من أن يبادر الآغا إبراهيم في الهجوم فورا على الفرنسيين عندما كانت الجيوش الفرنسية بسيدي فرج تحفر الخنادق لحماية معسكرها، أقام لهم معسكر بسطوالي على بعد خمس كيلومترات من سيدي فرج.

وفي مساء يوم 18 جوان 1830م هاجم الجزائريون والأتراك الجيش الفرنسي بعد أن تمكنوا بفضل الضباب في الوصول إلى الخطوط الفرنسية دون أن يراهم أحد ونشب صدام بالسلاح الأبيض وكاد هذا الهجوم أن يتحول إلى انتصار، إلا أن رد الفعل الفرنسي لم يدم طويلا بعد أن تحصلت على تدعيمات قوية اجتاحت بها معسكر الجزائريين بسطوالي، وفقدت خلالها 57 مقاتلا فرنسا و473 جريحا، لكنها هزمت قوات الداى رغم الشجاعة الكبيرة التي أظهرتها في المعركة. وواصلت قوات دي بورمون في الزحف على الجزائر العاصمة تبعا للخطة التي رسمها الجاسوس بوتن (Boutin) سنة 1808م في عهد الإمبراطور نابليون مما يبرهن أن عملية الاحتلال كانت مبرجة في عهده، وفي يوم 24 جوان استولت القوات الفرنسية على سيدي خالف.

وأثناء هذه المعارك عزل الداى القائد الآغا إبراهيم وولى مكانه مصطفى بومزراق باي التيتري، ولكن رغم شجاعة الجيش لم يجد شيئا. وفي 4 جويلية سقط حصن الإمبراطور والمعروف ببرج الطاوس في يد الفرنسيين بعد أربعة أيام من المعارك العنيفة، وهو أكبر مركز دفاعي للأتراك، وعندما يئس الأتراك من إيقاف الهجوم الفرنسي على الحصن أضرموا النار في خزانة الذخيرة وفجر الحصن. وباستيلاء الفرنسيين على حصن الإمبراطور أصبحت مدينة الجزائر تحت رحمتهم، وانتشرت الفوضى وبدأ السكان في هجرها. وعشية هذا اليوم ذهب مندوب الداى الباشكاتب مصطفى قادري رفقة قنصل إنكلترا سانت جون إلى المعسكر الفرنسي لىفاوض القائد الفرنسي دي بورمون في شأن الهدنة، ومع الوفد المذكور ذهب أيضا أحمد بوضربة وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة كترجمين لأنهم يجيدان اللغة الفرنسية وقدم الجنرال دي بورمون شروط الصلح والذي يعني الاستسلام المطلق وتسليم مفتاح مدينة الجزائر، فوقع الداى حسين على معاهدة الاستسلام بجنان الرايس يوم 5 جويلية 1830م، ونصت بنود المعاهدة على ما يلي:

◆ يسلم حصن القصبة، وسائر الحصون الأخرى التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي صبيحة يوم 5 جويلية 1830م على الساعة العاشرة.

◆ يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو، داي الجزائر، بأن يترك له حريته وحيازة كل ثرواته الشخصية.

◆ للداي حسين كامل الحرية في اختيار المكان الذي يرغب السفر إليه رفقة عائلته وأمواله، ويكون تحت حماية القائد العام الفرنسي طوال إقامته في الجزائر، وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.

◆ يتمتع الجنود الأتراك التابعين للجيش الجزائري بالحقوق المقررة في الفقرات السابقة.

◆ ستبقى ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية حرة، ولا يقع أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأموالهم، ولا بتجارهم وصناعاتهم وستكون نساؤهم محل احترام، ويتعهد القائد العام الفرنسي بذلك عهد الشرف.

وسيتم تبادل هذه المعاهدة قبل الساعة العاشرة، وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا إلى القصبة، ثم تدخل بالتتابع كل حصون المدينة البحرية.

وخصت هذه المعاهدة الموقعة من الداي حسين والكونت دي بورمون مدينة الجزائر، مع أن الداي كان حاكما على الجزائر كلها. ويوم 7 جويلية أمر الداي بإجلاء مدينة القصبة دون أن يفكر في مصير الشعب مفضلا الأمان على حياته وأمواله، ورحل عن الجزائر رفقة أمواله وحاشيته إلى نابولي ومنها انتقل إلى الإسكندرية، فأصاب سكان الجزائر العاصمة الرعب وفر منها حوالي 10000 شخص. وفي صبيحة 5 جويلية دخلت القوات الفرنسية إلى مدينة الجزائر، واستقبلهم يهود الجزائر لوحدهم بحفاوة، وشرع الجيش الفرنسي على الفور في نهبها بمساعدة اليهود الذين دلوا ضباط وقادة الحملة على أموال الداي وكنوز القصبة. ثم وزع أول بيان فرنسي مكتوب باللغة العربية على الجزائريين يحثهم فيه: على أنهم أصدقاءهم وبجيء الفرنسيين إلى الجزائر تسبب فيه الداي بإقدامه على إهانة قنصل فرنسا، ونعدكم بأن لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم ولا نسعى للاستيلاء على أموالكم وخراب بلادكم وأنا جئنا لنطرد الأتراك الذين طغوا عليكم، وستعيشون معنا في السلم، وأنا نقسم لكم على ذلك بدمائنا الخ. وفي بيان ثاني قال ملك فرنسا: "أذكر لكم بشرفي بأني سأبجز كل وعودي اتجاهكم وأن دياناتكم ومساجدكم ستحترم، فابعثوا لنا بنوابكم لتفاهم معهم".

وأعلن الجنرال دي بورمون لسكانها أنكم أنتم الذين ستولون إدارة أموركم. ورغم التعهد الفرنسي لسكان الجزائر باحترام شعائرهم الدينية وممتلكاتهم، إلا أنها نكثت هذه العهود واستولت على خزينة الدولة

ونُهبت الأموال العامة والخاصة، وحولت المساجد إلى كنائس، إضافة إلى الاعتداءات على المواطنين والأعراض وتدنيس المقابر التي استعملت عظامها في إنتاج الفحم. وظن سكان الجزائر في بداية الأمر أن عملية الاحتلال مؤقتة، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الفرنسي بولينياك، ولكن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية بترحيل كل الجنود الأتراك المقيمين في الجزائر إلى تركيا وتشكيل لجنة حكومية فرنسية تتكفل بإدارة الجزائر، ومجلس بلدي مختلط برئاسة الجزائري أحمد بوضربة، وإصدار قوانين وأوامر باسم ملك فرنسا بصرقهم بأن هذا الاحتلال دائم. واعتقد الفرنسيون بأنهم سيستقبلون كمحررين وأن احتلال بقية الوطن سيتم بدون مقاومة، وهذا ما صرح به الجنرال دي بورمون بعد دخوله مدينة الجزائر قائلاً: "إن كل أنحاء المملكة الجزائرية ستخضع لنا خلال خمسة عشر يوماً دون أية طلقة نارية".

ولهذا شن دي بورمون حملة عسكرية على البليدة يوم 24 جويلية 1830م ليختبر رد فعل الأهالي، فدخلها بعد أن أحدث فيها جنوده خسائر طفيفة، لكن المقاومون الجزائريون أرغموهم على الانسحاب في اليوم التالي، فانقضوا عليهم واشتبكوا معهم، ولولم يصطحب معه دي بورمون قواته العسكرية لحمايته لكان سيندم. وكان هذا الحدث منطلقاً للمقاومة العنيفة التي عرفتتها أرض الجزائر طيلة الاحتلال وقادتها قوافل من الشهداء والأبطال أمثال الأمير عبد القادر، والحاج أحمد باي، وبومعزة، وبوبغلة، ولا فاطمة نسومر، والمقراني، والشيخ الحداد، وبوعمامة، وثورة الزعاطشة، والأغواط، والأوراس، وأولاد سيدي الشيخ، والصحراء، وغيرها من الثورات المؤرخة والجهولة، ونهاية بثورة أول نوفمبر المخلدة عام 1954م. هذا، ولم يتمكن المستعمر الفرنسي من احتلال كامل الشمال الجزائري إلا بعد حوالي أربعين سنة 1830 - 1870م، وبدأ أول الأمر باحتلال المدن الساحلية مثل بجاية ووهران ومستغانم وعنابة، ومنها زحف على المدن الداخلية وارتكب خلالها أبشع الجرائم ضد الشعب الجزائري، ولا يمكننا هنا سرد كل هذه الجرائم والمجازر، وأفضل شهادة على ذلك هي الوقائع التي سجلها الضباط والجنود والمؤرخون الفرنسيون أنفسهم، وهذه عينة لبعض الشهود، يقول أحد الجنود الفرنسيين: "بلدة بني مناصر جميلة، وهي إحدى أغنى المناطق التي رأيتها في إفريقيا، قراها ومساكنها متقاربة فيما بينها، ولكن حرقنا ودمرنا كل شيء وجد فيها. آه من الحرب كم من النساء والأطفال ممن لجئوا إلى ثلوج جبال الأطلس وماتوا فيها من البرد والبؤس، ولم يقتل ولو خمسة من الجنود الفرنسيين". (منطقة حجوط أبريل 1842م).

وهذا اعتراف الجنرال روفيغو (Rovigo) بعد عودته من هجومه على قبيلة العوفية التي كانت تقطن بضواحي الحراش والتي أبادها عن بكرة أبيها لمجرد اتهامها دون دليل بسرقة مبعوث العميل فرحات بن سعيد الموالي للفرنسيين مع أنها كانت بريئة وهذا ما أثبتته التحقيق من بعد بأنه ليس لأفراد القبيلة أي مسؤولية، وكان يهدف من وراء عمله الدنيء إرهاب القبائل الجزائرية الأخرى وإرغامهم على السكوت، ففي صباح يوم 5 أبريل 1832م دخلت قواته تحت قيادته إلى قبيلة العوفية وهم ما يزالون في نومهم ونظم فيهم مجزرة لم يبق فيهم لا شيوخا ولا نساء ولا أطفالا ولا شبابا حيث بلغ عدد القتلى اثنا عشرة ألف وهو العدد الإجمالي للسكان، فقال: "كان جنودنا ممتطين ظهور الخيل يحملون الرؤوس البشرية على نصال سيوفهم، أما حيواناتهم فقد بيعت إلى القنصلية الدثركية، وأما أجزاء الأجسام الأخرى والملطخة بالدماء فقد أقيم منها معرض في باب عزون، وكان الناس يتفرجون على حلي النساء ثابتة في سواعدهن المقطوعة وآذانهن المبتورة".

"في سنة 1845م في ظرف عام وفي ثلاث جهات من الجزائر قام ثلاثة ضباط فرنسيين، وهم: الكونونيل كافينياك (Cavaignac)، وبيليسي (Pélissier)، وسانت آرنو (Saint-Arnaud)، بمهاجمة ثلاثة مغارات التجأت إليها ثلاث قبائل مسالمة برجالهم ونسائهم وأطفالهم ومواشيهم، وأمروا بتفجيرها وإشعال النار في مدخلها، ومات المحاصرون فيها اختناقا، وأدت عملية بيليسي لوحدها إلى مقتل أكثر من 800 شهيد بريء من قبيلة أولاد الرياح بالظهرة".

وهذه تعليمات بيجو (Bugeau) الحاكم العام للجزائر التي كان يطبقها جنوده وضباطه على الجزائريين، ففي رسائل جندي لمونتياك جاء ما يلي: "قطعت رأسه ومعصمه الأيسر وجئت إلى المعسكر أحمل رأسه على رأس الحربة ومعصمه معلقا بسوار البندقية... تلك هي يا صديقي الشجاع الطريقة التي يجب أن نشن بها الحرب على الجزائريين، يجب قتل الرجال حتى سن الخامسة عشرة وسبي جميع النساء وخطف الأطفال وتفرغ المساكن منهم وترحيلهم إلى جزر الماركيز أو أي مكان آخر خارج الجزائر، وبكلمة يجب سحق جميع الذين لا يركعون تحت أقدامنا كالكلاب...".

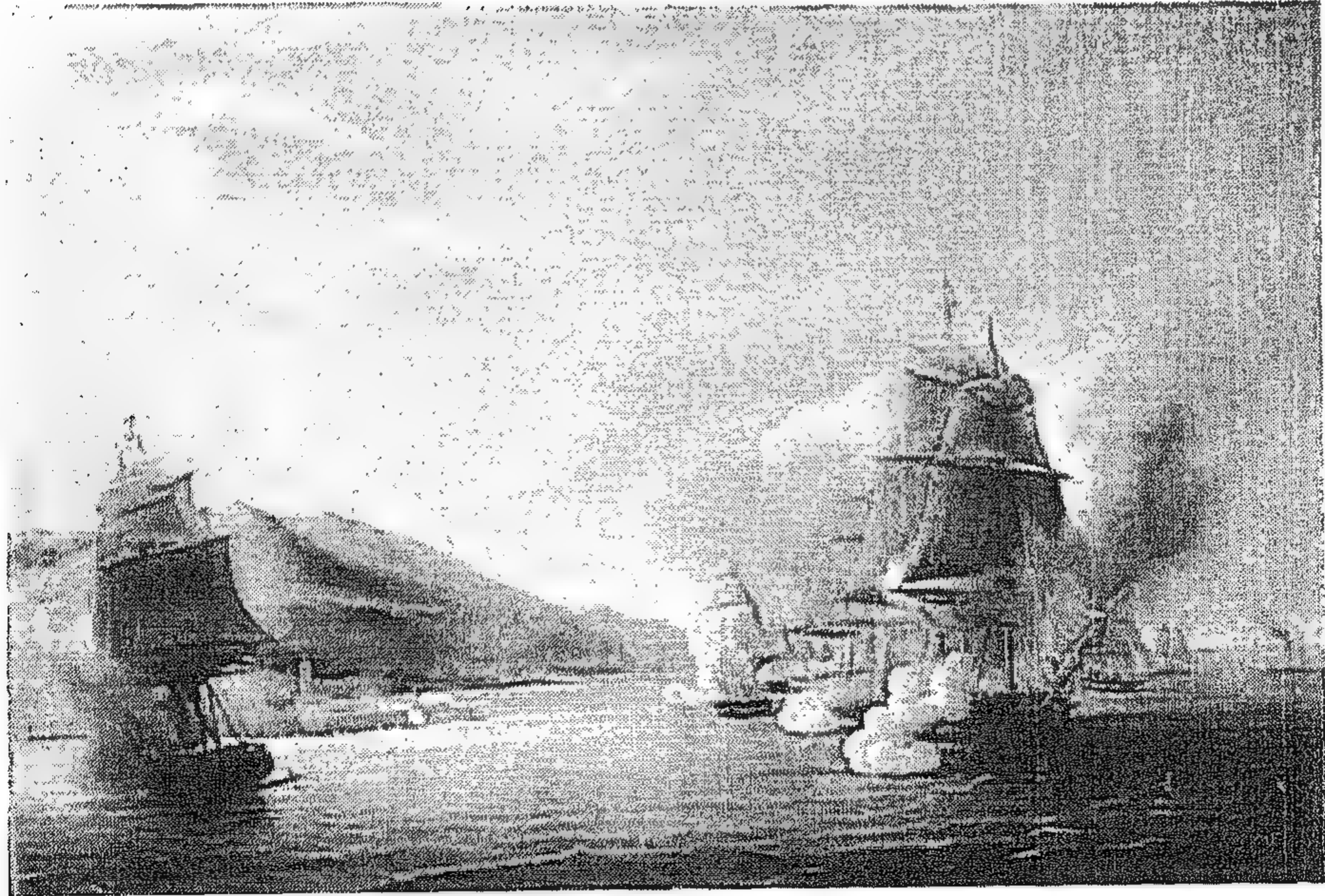
وهذا نص مما جاء في كتاب المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان (Charles André Julien) تحت عنوان "تاريخ الجزائر المعاصرة": "انطلق من مدينة الجزائر يوم 17 نوفمبر 1830م، فيلق من الجيش

الفرنسي يتكون من 10000 جندي، واحتل مدينة البليدة. وللدرد على أي هجوم أمر الجنرال كلوزيل بتدمير وحرق الريف، وفي المدينة كان الجنود يقتلون تحت أعين الجنرال كل من كان بحوزته سلاح".

وفي نفس الكتاب يقول المؤلف: "كل حي كان مصيره الموت، كل ما كان ممكن أخذه نزع، بدون تفرقة في السن والجنس. غير أن إنسانية بعض الضباط وهم قلة أنقذوا بعض النساء والأطفال. وبعد عودتهم من هذه الحملة المشؤومة، كان العديد من فرساننا يحملون الرؤوس البشرية على نصل سيوفهم، واستعملت إحداهن لوليمة مرعبة".

وللإشارة أن عدد سكان الجزائر كان يبلغ سنة 1830م حسب المصادر الفرنسية 3 ملايين نسمة، بينما نص حمدان خوجة الذي تولى هو ووالده وعمه مناصب عليا في إدارة الداي في كتابه "المرآة" بأن إحصاء سكان الجزائر بلغ 10 ملايين، وتقلص هذا العدد بسبب مجاعة سنتي 1867 - 1868م نتيجة اتباع سياسة الأرض المحروقة والمقاومات الشعبية إلى أقل من ذلك بكثير، مما يدل على أن عملية الإبادة الجماعية كانت أكثر وحشية.

الحملة ضد الجزائر





السياسة الاستعمارية

مصادرة الأراضي الفلاحية وتشجيع الاستيطان:

ولم يتوقف الاستعمار الفرنسي إلى هذا الحد، بل واصل سياسته الجائرة تجاه الجزائريين بتفجيرهم ومصادرة أخصب أراضيهم الفلاحية عنوة أو بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين من مغامرين متشردين فرنسيين وإسبان وإيطاليين ومالطيين لا ذمة لهم ولا ضمير مولعين بحب المال ويعيشون فها وخطفا فانتشروا كالبلاء الخضير، فأصبح الجزائريون خماسين عندهم غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق. وقد عمل النظام الفرنسي على تركيز الملكية الفردية وشجع تكديسها في أيدي الكولون، الأمر الذي جعل التفاوت الطبقي أوضح مميزات الاقتصاد الجزائري، وتأصل الحقد والكراهية بين الملاك الأوروبيين وبين الأهالي الجزائريين من صغار الملاك والمعدمين.

ففي سنة 1842م منحت للأوروبيين 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية، وقامت بمصادرة 60000 هكتار من أراضي متيجة لسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب. وأسس الجنرال كلوزيل أحد أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر شركة فلاحية سماها "المزرعة النموذجية الإفريقية" وسمح للعسكر بالاكتتاب فيها، كما استولى على الأملاك القريية من

بابا علي وعلى مزرعة حوش حسن باشا القرية من واد الحراش والتي بلغت مساحتها 1000 هكتار، وقال للأوروبيين سنة 1835م "لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون".

ووفقا لهذا المنهج الوحشي صرح وزير الحرب الفرنسي الجنرال برنار في البرلمان الفرنسي عام 1833م في معرض شرحه لأعمال جنوده الإجرامية في الجزائر حيث قال: "يجب أن ندخل في الحساب كل شيء حتى إبادة السكان المحليين، فرما كان الهدم والحرق وتخريب الزراعة هي الوسائل الوحيدة لتثبيت سيطرتنا في الجزائر". كما ورد في أحد تقاريره الرسمية التي رفعها إلى شارل العاشر عن المقاومة الوطنية التي يعانيها جنوده من الثوار الجزائريين ما يأتي: "ولسنا بحاجة إلى إقناع جديد بأنه لا استقرار للأمن في الجزائر إلا بإبادة أهلها عن بكرة أبيهم". وفي هذا الصدد دائما أعلن الجنرال بيجو من منبر البرلمان الفرنسي يوم 14 ماي 1840م قائلا: "حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكةا. وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا بسهولة للمستوطنين الأوروبيين، يجب أن ندفعهم بالقوة إلى الصحراء، وهناك إما ألا يستطيعوا الحياة، وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوروبيين، وإما أن يبقوا هناك وعندئذ نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية". وهذه شهادة أخرى من أحد جنرالات فرنسا المسمى بروفي رسالة كتبها إلى شقيقه بباريس في 18 فبراير 1834م ورد فيها ما يلي: "تسألني أين صار استعمارنا؟ أقول لك أنه اقتصر حتى الآن على امتلاك الأراضي، إننا نلعب هنا على الأراضي كما نلعب في البورصة على أسهم المداخين والبن ... والسادة الذين جاءتنا الأوامر بتمليكهم الأرض هم في غالبيتهم من خريجي السجون أو المرشحين لدخولها، وهم يهملون أرضهم عوضا عن زراعتها ويتلذذون وهم يشاهدون ممتلكاتهم الجديدة خلال مناظيرهم المكبرة، ولم يبق لنا الآن إلا أن نتحمل مشاقا جديدة لاحتلال ممتلكات جماعات من الحفاة من أجل أولئك السادة".

كما سجل هذه الجريمة المؤرخ الفرنسي "كريستيات" المعاصر لعهد الاحتلال في معرض تاريخه لغزو الجزائر حيث كتب يقول: "لقد تمت غداة الاحتلال وبعد أن توطدت أقدام الفرنسيين في الجزائر عدة صفقات مريبة انتهت إلى مصادرة أملاك الجزائريين بحجة التآمر على قوات الاحتلال، ووصف الاعتداء على حرماهم وسوقهم كالأنعام بقوة السلاح وبغير شفقة أو رحمة ودون ستر عورات نسائهم إلى حيث حشروا بالسفن التي أبحرت بهم إلى المنفى. وكان كل مالك منهم يحمل في يمينه عقدا بالتنازل عن أرضه أكره على توقيعه".

وطبقا لهذه السياسة سلكت فرنسا نفس الأسلوب الذي طبق على أراضي الهنود الحمر في قارة أمريكا، فاستولى الاستعمار على أملاك الأوقاف والبايلك وضمها إلى أملاك فرنسا سنة 1843م، وسمح قانون ورنى (Warnier) لعام 1873م بتفتيت أراضي العرش (ملك للقبيلة) المقدرة بـ 450832 هكتار وتوزيعها على الأفراد، ثم إجبارهم بعد ذلك على بيعها للمعمرين الأوروبيين. واستفادت (Société Genevoise) على 2000 هكتار في مدينة سطيف و1200 هكتار في سهل الشلف. إلى جانب هذا استولى الاستعمار على أراضي القبائل التي حاربت الاحتلال، وأراضي البور، والغابات والمراعي، ولم يصل عام 1900م حتى وصلت جملة الأراضي التي صودرت من الجزائريين إلى 2250000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية، وصار معدل ما يملكه كل فلاح أوروبي من الأراضي الزراعية 108 هكتارات في مقابل 14 هكتارا لكل فلاح جزائري. أما أغلبية المزارعين الآخرين من الجزائريين فأبعدوا إلى الأراضي القاحلة والمناطق الجبلية في الشمال ومناطق الجنوب الصحراوي، وباختصار أصبحت الجزائر ملكية لهم يفعلون فيها ما يشاءون. وأدت هذه الإجراءات التعسفية إلى تفكير وتدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، فأصبح الشعب الجزائري كما وصفه فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" يتخبط وسط مجاعة يعجز القلم عن وصفها. وهذه بعض قوانين الغصب التي أصدرتها السلطات الاستعمارية في حق الجزائريين:

◆ قانون سنة 1830م: صادر جميع الأراضي الموقوفة على المساجد وأملاك الأتراك.

◆ قوانين سنوات 1844 - 1846م: صادرت جميع الأراضي التي عجز أصحابها عن تقديم مستندات

كتابية رسمية للملكيتها قبل عام 1830م.

◆ قانون 1851م: اعتبرت الغابات ملكا للحكومة الفرنسية.

◆ قوانين 1855 - 1861م: صادرت 61 ألف هكتار من الأراضي، وقد وزعت على بعض قواد

الحملة الفرنسية.

◆ قانون 1871م: قضى بمصادرة أراضي الثوار على إثر قمع ثورة المقراني ضد الاستعمار عام 1871م،

فعوقب المجاهدون بمصادرة أراضيهم حيث بلغت حوالي مليونين و500 ألف هكتار وزعت على المستعمرين.

كما شجعت فرنسا لغرض إحكام سيطرتها على البلاد والاستقرار نهائيا في الجزائر الأوروبيين من مختلف الجنسيات على الاستيطان في المناطق المحتلة وفسحت لهم المجال لكي يستحوذوا على ثروات البلاد، وهذا ما صرح به الجنرال جيرار (Gérard) وزير الحرب في حكومة لويس فيليب بعد أشهر قليلة من سقوط الجزائر حيث قال ما يلي: "إن قرار الاحتفاظ بالجزائر جد هام لأنه سيفتح منطلقا واسعا للفائض من سكاننا ولتصريف بضائعنا".

ولجلب المعمرين الأوروبيين عرضت عليهم فرنسا عدة امتيازات، كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم وحق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية. وللتخلص من مشكل البطالة التي كانت متفشية في باريس بعثت العمال المطرودين من المصانع والبطالين إلى الجزائر، وأدت هذه السياسة إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الأوروبيين، وأنشأت أول مستوطنة أوروبية بمنطقة بوفاريك سنة 1836م وارتفع عددها من سنة لأخرى بحسب عدد الوافدين، ففي سنة 1866م توافد على الجزائر 217990 أوروبي (122119 من الفرنسيين، و58510 من الإسبان، و16655 من الإيطاليين، و10627 من المالطيين والإنجليز، والباقي من الألمان والسويسريين). وفي سنة 1886م وصل إلى الجزائر 160000 إسباني أقام معظمهم في مدينة وهران، و35000 إيطالي توزعوا على مدن عنابة وقسنطينة، و15553 مالطي منهم من استفاد من أراضي فلاحية والباقي استقر بالمدن. وبلغ عددهم سنتي 1830 - 1850م: 63.497 أوروبي ليصبح من عام 1921 - 1929 : 657.641 مستوطن.

وأدت هذه السياسة إلى مجاعة سني 1867 - 1868م نتيجة سياسة الأرض المحروقة والجفاف واحتياج الجراد الذي أهلك الزرع والخضر والفواكه وتسبب في انتشار الأمراض، كالكوليرا والتوفيس ويليها موت المواشي من بقر وغنم وبهائم حتى انحدر سعر الأغنام في بعض المناطق إلى فرنك واحد، وبالمقابل ارتفعت سعر المأكولات والمشروبات. وهكذا بقي الجزائريون من غير موارد، واضطروا إلى أكل الحشيش ولحم القطط والكلاب، أما المعمرون الأوروبيون فكانوا في مأمن من هذا البلاء، وعوض أن يقدموا لهم يد المساعدة الإنسانية طالبوا السلطات الفرنسية بإبعادهم من مزابل مساكنهم حيث كانوا يبحثون على بقايا الأطعمة، ومست هذه المجاعة أغلب مناطق البلاد وعلى الأخص مدينة قسنطينة والهضاب العليا، وكانت نتيجتها وفاة حوالي 500000 جزائري.

جدول تطور الاستيطان والمساحات بالهكتارات الموزعة على المستوطنين

من سنة 1830 إلى غاية 1929م

| الفترة | المستوطنات | المساحة بالهكتارات | المستوطنين |
|-------------|------------|--------------------|------------|
| 1830 - 1850 | 150 | 427.604 | 63.497 |
| 1851 - 1860 | 91 | 184.255 | 103.322 |
| 1861 - 1870 | 23 | 73.211 | 129.898 |
| 1871 - 1880 | 207 | 233.369 | 195.418 |
| 1881 - 1890 | 89 | 161.661 | 267.672 |
| 1891 - 1900 | 80 | 99.353 | 364.257 |
| 1901 - 1920 | 217 | 248.289 | 633.149 |
| 1921 - 1929 | 71 | 70.418 | 657.641 |
| المجموع | 928 | 1.498.323 | |

السكان الفرنسيون: 657.641

السكان الأجانب: 175.718 = 833.359 أوروبي

مذكرة حول القطع الزراعية الممنوحة مجاناً، وتأسيس القرى في الجزائر

Ministère de la guerre

Division des affaires d'Algérie

2^{ème} Bureau, administration et comptabilité

NOTE

Sur les Concessions rurales à titre gratuit et la formation des villages en Algérie
Les personnes qui désirent s'y établir en Algérie, comme colons concessionnaires, dans les centres de populations et villages agricoles que le gouvernement y fonde, doivent s'adresser au Ministre de la Guerre, soit directement, soit par l'entremise des préfets, ce qui vaut mieux.

A la demande doivent être annexés des certificats authentiques constatant la moralité des pétitionnaires, leur profession, leur âge, le nombre et l'âge de leurs enfants, la quotité des ressources pécuniaires dont ils pourraient disposer à leur arrivée en Algérie.

Cette quotité des ressources n'est pas limitée ; elles doivent être proportionnées à la composition de la famille, et suffire aux dépenses de premier établissement et d'entretien, en attendant la première récolte. Pour une famille peu nombreuse, il faut au moins 1, 200 à 1, 500 francs au moment de la prise de possession.

Si les demandes sont jugées admissibles, le Directeur de l'intérieur à Alger, à qui elles sont transmises, comprend les pétitionnaires parmi les concessionnaires d'un village, et il leur réserve des lots.

Il est alors délivré aux concessionnaires, par le département de la guerre, un permis de passage gratuit de Marseille ou de Toulon à Alger, pour lui, sa famille et les personnes qu'il veut associer à son entreprise. On ne saurait trop recommander aux colons de se munir de cette autorisation avant de se rendre au port d'embarquement, afin d'éviter des retards ou des frais de traversée. A son arrivée dans la Colonie, le concessionnaire est mis immédiatement en possession, par les soins du Directeur de l'intérieur, d'un lot à bâtir dans le village qui lui est assigné, et d'un lot à cultiver. Le premier est assez étendu pour recevoir une maison, des écuries,

une cour. Le lot à cultiver est de 4 à 12 hectares, selon les ressources du colon et le nombre des membres de sa famille. Ce n'est que par exception, et en faveur de colons justifiant de moyens d'action considérable, que des concessions plus étendues peuvent être accordées par arrêté spécial, et sauf approbation du Ministre. Le concessionnaire trouve un abri provisoire sous des baraques que l'administration fait élever, en attendant que les nouveaux habitants puissent se construire des maisons. Il est de plus aidé dans l'établissement définitif de son habitation, quand il est reconnu qu'il ne dispose pas de ressources pécuniaires suffisantes, par des secours en matériaux à bâtir pouvant s'élever de 3 à 600 francs. Pour la culture de ses terres, il peut lui être prêté temporairement des bêtes de labour. Des semences et des instruments aratoires peuvent aussi être mises à sa disposition, tantôt à titre de don gratuit, tantôt à charge de remboursement. Il participe, enfin, à des distributions de plantes et de graines provenant des pépinières de la colonie. Aussitôt qu'il est établi sur son lot, il lui est délivré, par la Direction de l'intérieur, un titre provisoire de concession, sur lequel sont mentionnées les conditions de bâtir et de cultiver qui doivent être accomplies. Quand le colon a satisfait aux clauses et obligations portées au titre provisoire, ce qui est constaté par procès verbal de reconnaissance, le titre provisoire est changé en titre définitif, lequel le constitue propriétaire incommutable, dans les limites et les termes de l'article 544 du code civil. Les concessions rurales, comprises dans le périmètre des villages en cours d'établissement, sont faites à titre gratuit. Elles donneront lieu à une redevance légère après cinq années écoulées. Jusqu'à présent, les terres de toute nature appartenant aux Européens, ou exploitées par eux en Algérie, ont été exemptes de tout impôt foncier. Les villages sont placés dans des positions d'une salubrité reconnues et pourvues d'eau. Ils sont entourés d'enceintes défensives, protégés par des brigades de gendarmerie et les camps. Les habitants sont armés et organisés en milices. Des églises, des oratoires et des écoles sont répartis sur le territoire colonisé, selon les besoins des populations. Les centres de colonisation sont reliés entre eux et aux villes par des chemins qui assurent l'arrivée des matériaux, l'écoulement des produits, les échanges et les communications de toutes natures. Des tournées médicales intérieures à des intervalles rapprochés, dans les divers villages.

محاربة العقيدة والثقافة:

هذا، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من السلطات الفرنسية لمحو الشخصية الجزائرية وتجهيل شعبها ومحاولة تنصيره، ولبلوغ هذا الهدف عملت فرنسا منذ أن وضعت أقدامها على التراب الجزائري بمحاربة والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية باعتبارها الراعي والممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري، وهذا ما دفع أحد الكتاب الفرنسيين إلى القول: "بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر".

ولهذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية عدة قرارات ومراسيم تهدف تدريجيا لتصفية أملاك الأقباس من مساجد ومساكن ومعاهد وبساتين ومطاحن وفنادق وأراضي شاسعة في مختلف مناطق الجزائر وإدخالها في نطاق التعامل التجاري كي يسهل للأوروبيين امتلاكها، ففي 8 سبتمبر 1830م أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يحدد ملكية الدولة سمح لها بالاستيلاء على أملاك الأتراك، وفي 7 ديسمبر من نفس السنة أصدر الجنرال كلوزال قرار آخر يبيح بانتقال الأقباس إلى المعمرين الأوروبيين، ثم ظهر قرار 30 أكتوبر 1858م أدخلت بموجبه أملاك الأوقاف في مجال التبادل التجاري، وأخيرا جاء قانون 1873م صودرت بموجبه نهائيا كل أملاك الأوقاف.

ونتيجة لهذا التصرف الاستعماري أغلقت السلطات الفرنسية سنة 1830م في مدينة الجزائر 13 مسجدا كبيرا و108 صغيرا و32 جامعا و12 زاوية وتم تحويل العديد من المساجد إلى مستودعات وثكنات وكنائس، ومن بينهم مسجد كتشاوة المشهور الذي حوله الجنرال دي روفيغو يوم 17 ديسمبر 1831م إلى كنيسة، فنصب الصليب وعلم فرنسا على الصومعة بمباركة البابا غريغوار رغم معارضة المفتين والسكان الذين سقط العديد منهم قتلى دفاعا عن المسجد. وهكذا أصبحت أملاك الأوقاف الإسلامية تخدم العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال والسياسة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى، ففي سنة 1835م استقر بالجزائر العاصمة أنخوات القديس يوسف ومن بعدهم الراهبات الثالوثيات والجزويت، وشرعن في عملهن التبشيري إلى غاية سنة 1838م حيث أسست أول أسقفية كاثوليكية بمدينة الجزائر، وتزايد عدد رجال الدين بتزايد عدد المستوطنين الأوروبيين، فاستقروا في مختلف مدن الجزائر وأنشئوا سنة 1842م دارا لليتامي بين عكنون وفتحوا بوهران وقسنطينة وعنابة دارا

للرحمة وورشات للصناعات التقليدية وفتحوا مدارس للأيتام وعلاج المرضى وتشيد الكنائس بتدعيم من السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال بيجو. وهذا العمل كله يدخل في إطار السياسة الاستعمارية الهادفة إلى محو الشخصية الجزائرية، وهذا ما كان يتمناه رجال الكنيسة حيث رأوا في احتلال الجزائر عسكريا فتحا مسيحيا وبداية إعادة أجداد الماضي وتحقيق الحلم القديم حلم إفريقيا المسيحية والعودة إلى العهدين الروماني والبيزنطي، وهكذا بعد أن احتلوا الجزائر ماديا أرادوا أن يقضوا عليها روحيا، وكما قال المؤرخ الفرنسي غوتي: "حاولت فرنسا في الجزائر أن تجعل من أرض شرقية أرضا غربية".

واستعمل في هذه الفترة أي ابتداء من 1838م رجال الدين وعلى رأسهم الأسقف دوبوش (Dupuch) كل الوسائل الممكنة لتنصير الجزائريين بالقوة أو بالرشوة، ولم تتوقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد بل تعاونت مع رجال التبشير في محاولة تنصير الجزائريين وإخراجهم من دينهم الإسلامي، ولتحقيق هذا الغرض أسر الجنرال بيجو مائتين وخمسين طفلا من اليتامى وسلمهم إلى أحد القساوسة طالبا منه تنصيرهم وقال له: "حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار". وتدعيما لهذا المنهج بعث البابا يوم 12 جانفي 1867م الكاردينال لافيغري (Lavignerie) إلى الجزائر لمهمة تنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق حددها بقوله: "علينا أن نجعل من الجزائر مهذا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا".

وفي مناسبة أخرى ذكر: "إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس فأول ما يجب عمله معهم هو الحيلولة بينهم والقرآن، وينبغي علينا أن نهتم بالصبيان فندخل في عقولهم تعاليم جديدة ألا وهي تعاليم الإنجيل، بعد ذلك يمكن أن ندخلهم في حياتنا أو نطردهم إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر". وتطبيقا لهذا المنهج أقام عدة مراكز ودور للأيتام الجزائريين وأسس جماعة الآباء البيض، فاستغل لافيغري الجماعة التي حلت بالجزائريين سنتي 1867 - 1868م وجمع حوالي 1752 طفلا تتراوح أعمارهم بين الثامنة والعاشرة ووضعهم في مراكز لتنصيرهم، ولما طلب منه إعادتهم لأسرهم بعد الجماعة رفض ذلك رفضا باتا وقال: لا يمكن أخذهم إلا بالقوة. وقد اختار لافيغري منطقة القبائل الكبرى بصفة خاصة لكن رد سكانها كان عنيفا، وأدت سياسته التبشيرية المفضوحة وتهجمه على الإسلام إلى تخوف الماريشال ماكماهو الحاكم العام للجزائر من الدخول في حرب دينية بين المسلمين ورجال الكنيسة تكون عواقبها وخيمة، ولذا نصحوه بسلوك سياسة لبقة وحذرة في هذا الميدان. ولتسهيل

هذه الدعوة قامت فرنسا بمحاربة مقومات الشخصية الجزائرية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية وتشويه تاريخها في المعاهد التعليمية، لكن الشعب الجزائري لم يرتد لا على ثقافته ولا على دينه وذلك ما أثبتته الأحداث، ففي محاولة من القساوسة لتنصير بعض القرى في منطقة القبائل الجزائرية رد سكانها على الضابط الفرنسي قائلين: "إننا لن نتخلي أبدا عن ديننا، وإذا كانت الحكومة تريد إرغامنا على ذلك، فنحن نطلب منها الوسيلة لمغادرة البلاد. وإذا لم نجد هذه الوسيلة فنحن نفضل الموت على التخلي عن ديننا". وذهبت جهود فرنسا والقساوسة في أدراج الرياح، وهذا ما يشهد عليه أحد الكتاب الأوروبيين الدكتور غوستاف لوبون في كتابه "روح السياسة" حيث ذكر واقعة تدل على فشل أعمال المبشرين وهي "إن الكاردينال لافيغري جمع أربعة آلاف طفل يتيم جزائري، وقام بتربيتهم تربية مسيحية ولكن معظمهم رجع إلى الإسلام بعد أن بلغوا سن الرشد".

أما في ميدان التعليم فحدث ولا حرج، فسلكت فرنسا سياسة إقصاء اتجاه أبناء الجزائر تعتمد على التجهيل حتى يمكنها أن تحكم سيطرتها التامة عليهم ولم تسمح لهم بالتعليم إلا في حدود ضيقة للغاية، فقد قضى الاستعمار على معظم المعاهد الإسلامية والمكتبات التي كانت موجودة في العهد التركي تطبيقا لمقولة الجنرال الفرنسي دو كرو "يجب أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا". وهذا ما يشهد عليه الضابط الفرنسي "رين" في مذكراته التي نشرها بباريس عقب الغزو الفرنسي قائلا: "لقد جاء الغزو الفرنسي للجزائر نكبة قاسية على أهل البلاد... فلم يبق الغزاة على شيء من أماكن التعليم والعبادة. فقد استولوا على تلك الأماكن وعاثوا فيها فسادا". ولم يكتف الحكام الفرنسيون بإغلاق المدارس وتشريد التلاميذ بل أحرقوا الكتب العلمية وقضوا على المكتبات التي كانت تضم آلاف من الآثار العلمية القيمة، ومن أهم هذه المكتبات تلك التي كانت بحوزة الأمير عبد القادر. فحين احتلت جيوش فرنسا أرض الجزائر عام 1830م كان يوجد بها 2000 مدرسة وأربع جامعات بكل من الجزائر العاصمة وتلمسان ومازونة وقسنطينة، وكانت هذه المعاهد تضم 180 ألف طالب من مجموع الشعب.

و في سنة 1870م أي بعد أربعين سنة من الاحتلال أصبح عدد المدارس 36 مدرسة، وسبب ذلك هو تحويلها إلى مدارس فرنسية، فوقف الجزائريون منها أول الأمر موقف الشك ورفضوا إرسال أبنائهم إليها تعبيرا عن رفض لغة الاستعمار واعتبار المدرسة الفرنسية وسيلة للتنصير، وجراء ذلك بلغت نسبة الأمية 99 % بين النساء و 95 % بين الرجال، فقد بلغ سنة 1850م عدد التلاميذ الجزائريين

المتدرسين في المدارس الابتدائية الفرنسية 642 تلميذا، ووصل عددهم سنة 1870م إلى 13000 تلميذا، ثم تقلص بعد ذلك لسبب غلق المدارس الإسلامية ليصل سنة 1880م إلى 3172 تلميذا، في حين وصل سنة 1870م عدد التلاميذ الأوروبيين المتدرسين إلى 44326 تلميذا ذكورا وإناثا. وفي عام 1914م بلغ عدد التلاميذ الجزائريين المتدرسين 42263 أي بنسبة 5 % من جملة عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة والذين كانوا يقدرون، بـ 850000 طفل، أما التعليم الثانوي فلم يتجاوز عدد الجزائريين المسجلين فيه قبل عام 1914م سوى 150 طالبا، بينما لم يتحصل خلال هذه السنة إلا 12 جزائريا على شهادة الليسانس من الجامعة. وبقيت مصلحة التعليم من اختصاص وزارة الحرب تحت إشراف الوالي العام إلى غاية سنة 1848م حيث صدر قرار بربط مصلحة التعليم بوزارة التربية أنشأت بموجبه أكاديمية الجزائر، بينما بقيت المعاهد الإسلامية تحت سلطة الوزارة الحربية.

وسلكت فرنسا في تعليمها للجزائريين منهج الفرنسية وتشويه تاريخ الجزائر حتى تتمكن تدريجيا أولا من إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية، وثانيا القضاء على تراثها العربي الإسلامي. ورغم هذا فإن معظم الجزائريين الذين سجلوا في المدارس الفرنسية لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي، وليس معنى هذا نقص في ذكائهم ولكن رغبة من فرنسا في تجهيلهم ليسهل عليها استعبادهم، وهذا ما كان يطالب به المعمرون الأوروبيون، وهو أن تكون لهم السلطات الفرنسية جيلا من الإسكافيين والخماسين لخدمتهم وتسهيل السيطرة عليهم، لأنهم كانوا يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للأعمال الشاقة، ولا يستحقون إلا الإذلال والقهر.

ولم تتح الفرص لمواصلة التعليم الثانوي والعالي إلا لبعض المحظوظين من أبناء الأغوات والباشاغات الذين خدموا فرنسا بإخلاص في الجيش والإدارة ضد مصلحة شعبهم ووطنهم، ومع هذا كانت تهدف من تعليمهم تكوين نخبة جزائرية صغيرة تكويننا فرنسا نظرا لحاجة الاستعمار إليها، وهكذا حرمت فرنسا أجيالا عديدة منذ دخولها وإلى غاية يوم الاستقلال من التعليم في المدارس. وبالرغم من العراقيل التي وضعتها السلطات الاستعمارية لتشويه الثقافة الجزائرية والقضاء على لغتها، إلا أن الجزائريين بقوا صامدين حيث أن تعليم اللغة العربية ظل مستمرا في كافة أنحاء الوطن تسهر على تعليمه المساجد والزوايا في المدن والأرياف. هذا، ولم تسلم من يد الاستعمار الفرنسي حتى الآثار المعمارية الجزائرية، فقد طمسوا وشوهوا وخربوا كل أثر للحضارة العربية الإسلامية من مساجد ومعاهد وقصور وزوايا، فالبعض منها هدموه والبعض الآخر حولوه إلى كنائس وثكنات ومستشفيات وإسطبلات الخ، وبالمقابل

اعتنوا بدراسة الآثار العمرانية التي ترجع إلى عهود الرومان والبيزنطيين ليشبتوا أن مدن الجزائر بنيت من طرفهم، وهذا ما فعلوه في كل من تيبازة وشرشال وتيمقاد وغيرها من المدن ذات الآثار الرومانية، وفي ذلك يقول الكاتب الفرنسي "ماريه" في كتابه "الفن في الجزائر" : "لقد كان أول واجبات الاحتلال الفرنسي في نظرنا عندما استقرت له الأمور في الجزائر أن يعني بالمحافظة على الفن المعماري الموجود بها وأن يدرسه ولا سيما القديم منه ... فهل قامت فرنسا بذلك؟ نرانا مضطرين إلى القول بصراحة أنها لم تقم بذلك الواجب .. بل أنها في كثير من الأحيان لم تكتف بالإهمال، إنما أباحت هدم وتخريب ونهب تلك الآثار التي لا تعوض قيمتها الفنية التاريخية". وفي إطار فرنسا الجزائر لم تنج منهم حتى مدنها وقراها، فأصدروا عام 1882م قرارا يقضي بتسمية الشوارع والساحات الجزائرية بأسماء حكام ومثقفي وجنرالات فرنسا، مثل فيكتور هيقو وفولتير وروفيكو وباستور وديكارت ومنتسكيو ودي بورمون وغيرهم. وأنشئوا الحالة المدنية التي أدت إلى فرض بطاقة تعريف، فقاموا بتشويه الشخصية الجزائرية بمنح الأسر الجزائرية أسماء رغما عنهم، كانت في بعض الأحيان مهينة ومضحكة أدت إلى اختلاف الأسماء ضمن عائلة واحدة، وإلحكام سيطرتها على البلاد أشعلت نار الفتن والتفرقة بدعوى أن الجزائر يسكنها عنصران من الأجناس عرب وبربر وذلك ما فعلته أثناء انتخابات المجالس في إطار سياسة فرق تسود.

النظام الاستعماري:

بمجرد دخول الفرنسيين إلى أرض الجزائر أصدروا مجموعة من القوانين الجائرة تهدف كلها إلى التمييز العنصري والسيطرة على الشعب الجزائري، ففي يوم 22 جويلية 1834م أصدرت المملكة الفرنسية مرسوما ضمت بموجبه الجزائر إلى فرنسا وأصبحت تسير بواسطة الأوامر الملكية، وعينت عليها حاكما عاما عسكريا يسيرها بسلطات ديكتاتورية مطلقة. ولتسهيل السيطرة على العباد والبلاد أنشئوا سنة 1844م المكاتب العربية، وهي عبارة عن همزة وصل بين الجنس الأوروبي والأهالي تهدف إلى استتباب الأمن وحماية المصالح الفرنسية، يسيرها ضباط فرنسيون ذوو سلطة مطلقة مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومصادرة الأراضي ومراقبة تحركات سكان البوادي، ويعينهم في مهامهم بعض الجزائريين من القياد والآغوات والباشاغات كجواسيس يتمتعون بامتيازات متعددة منها الإعفاء

من الضرائب وأجرة شهرية ثابتة، وقد عانى الشعب الجزائري الكثير من تعسف هذه المكاتب وأعوانهم العرب للظلم الذي لحق بهم وللضريبة الجائرة المفروضة عليهم.

وطبقا للدستور الفرنسي المصادق عليه عام 1848م أصبحت الجزائر رسميا بموجب المادة 109 منه مقاطعة من المقاطعات الفرنسية، فشجعت هذه القوانين المعمرين الأوروبيين فأرادوا أن يحكموا الجزائر بأنفسهم، ولذا عقدوا مؤتمرا لهم عام 1848م طالبوا فيه بأن يؤخذ رأيهم في المسائل السياسية والاقتصادية التي تخصهم، فأصبح النظام السياسي في الجزائر وأجهزته التشريعية والتنفيذية والقضائية في خدمة المعمرين وإبقاء الشعب الجزائري في حالة دائمة من العبودية والاستغلال. وقسم شمال الجزائر سنة 1845م إلى ثلاث عمالات وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، أما الجنوب الصحراوي فبقى خاضعا للقوانين العسكرية المباشرة، يديره ضباط فرنسيون يجمعون في أيديهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات: البلديات المختلطة، وهي التي تضم أغلبية جزائرية وأقلية أوروبية يحكمها إداري فرنسي بمساعدة لجنة بلدية متكونة من الأوروبيين وبعض الأعوان الأنديجان يخضع فيها الأوروبيون للقوانين الفرنسية والجزائريون للقانون العسكري، وكان رئيس البلدية يتمتع بسلطات مطلقة يحق له إدانة أي جزائري بدون قهمة، ولم يهتم إطلاقا بتحسين المستوى المعيشي للجزائريين بل بالعكس كان بالنسبة لهم أداة قمع واضطهاد، وهم الوحيد خدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين، وبالمقابل أسست بلديات أوروبية يسكنها المعمرون الأوروبيون وتخضع للنظم والقوانين المطبقة في فرنسا.

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة منحت سنة 1848م لأوروبي الجزائر حق التمثيل في المجالس الفرنسية بثلاثة نواب في المجلس التشريعي وأربعة في المجلس التأسيسي، وعلى خلاف السكان الأصليين أعطتهم حق انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية. وعند زيارة الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث عام 1860م للجزائر لاحظ بنفسه المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري وأعلن "إن المسألة الجزائرية خرجت عن السياسة المسطرة لها من يوم أن سميت مستعمرة". وأعلن "إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة وإنما مملكة عربية"، ورغم محاولته لإصلاح أحوال الأهالي، إلا أن سياسته لم تطبق في أرض الواقع. وبمناسبة زيارته للمرة الثانية إلى الجزائر في شهر ماي 1865م قال للأهالي "بأن فرنسا لم تأت للقضاء على جنسية شعب ولكن أرغب في تحسين مستواكم المعيشي ومشارككم في الحياة السياسية لبلدكم".

وبأمر منه صدر يوم 14 جويلية 1865م قانون سيناتوس كنسيلت (Senatus Consulte)، والذي سمح بموجبه للجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، كما مكن للأنديجان التمتع بالمواطنة الفرنسية بطلب التجنس، وفي هذه الحالة يطبق عليه القوانين المدنية والسياسية الفرنسية، وكان الغرض من هذا القانون إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي. ويعني هذا القانون ببساطة أن الجزائري مادام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيين، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مثله مثل الفرنسيين، بينما تحصل يهود الجزائر بحق المواطنة الكاملة مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية اليهودية بموجب المرسوم الذي صدر يوم 24 أكتوبر 1870م من طرف الوزير اليهودي كريميو (Crémieux). فمن الجزائريين وهم أقلية طلبوا الجنسية الفرنسية فأصبحوا مواطنين فرنسيين، والأغلبية الساحقة رفضت التجنس واعتبرت هذا القانون تخلي عن دين الإسلام واعتداء على الشخصية الجزائرية. ولكن بمجرد سقوط حكم الإمبراطور بفرنسا عادت أوضاع الجزائريين إلى أسوأ ما كانت عليه من قبل، فأصبح الحكم في الجزائر بيد المعمرين الأوروبيين يملون سياستهم على الحكام المدنيين وهؤلاء يسيرونها حسب مزاجهم، ولهذا أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1871م قانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الأنديجينا الخاص بالمسلمين، وتم تدعيمه في عهد الرئيس جول فيري (Jules Ferry) يوم 28 جوان 1881م وكذلك سنتي 1890 و1897م، يحتوي هذا القانون على 27 مخالفة، فهو بمثابة قانون أرقاء عنصري ورجعي طبق بصورة همجية على الأهالي وجعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية، يخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكمة من أجل المحافظة على النظام الاستعماري، ومما جاء فيه: إلغاء القضاء الإسلامي وإجبار الجزائريين على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، حصر الأهالي في مناطق محددة ومنعهم من أداء فريضة الحج أو جمع الخشب من الغابات أو التجول خارج الدوار بدون رخصة، فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية، فرض ضرائب تعسفية وإضافية زيادة على ما كانوا يدفعونه، فرض غرامات فردية وجماعية، وضع أي شخص مشكوك فيه تحت الإقامة الجبرية، كما تخول الحكام الإداريين حق نفي المواطنين واعتقالهم بأوامر إدارية تنفذ حال صدورها، وكذلك يعتبر هذا القانون حريات الاجتماع والتعبير والجمعيات والصحافة وسائر الحريات العامة جرائم يعاقب عليها. وكان الغرض من قانون الأنديجينا هو القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود

الاستعماري في بلادهم، ولقد وصف المؤرخ الفرنسي أجيرون (Ageron) هذا القانون: "بأنه يمثل القوانين التي كانت تطبق على الأرقاء في جزر الأنثيل (Antilles)". ولم يلغ هذا القانون وجميع القوانين الاستثنائية المطبقة على الجزائريين إلا بالمرسوم الممضي يوم 7 مارس 1944م من طرف الجنرال ديغول.

المقاومة الشعبية:

لم تتوقف المقاومة الشعبية بمجرد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر بل واصل الجزائريون في تنظيم أنفسهم في الشهر الأول من الاحتلال وهذا بعد أن تخلى عنهم الأتراك، وبينما اعتنى أعيان مدينة الجزائر أمثال حمدان خوجة وبوضربة بالمسائل السياسية، تكفل بومزراق باي التيتري بالثورة بعد نقضه للاتفاق الذي أبرمه مع فرنسا معترفا فيه بسيادة فرنسا على الجزائر مقابل بقائه في منصبه، مستغلا في ذلك روح المقاومة الشعبية ورفض السكان الاحتلال لكن مقاومته التي كان يهدف من ورائها الاعتلاء إلى منصب باشا الجزائر وذلك ما يتبين من الرسالة التي بعثها إلى الباي أحمد لم تدم طويلا فسلم نفسه لقوات الجنرال كلوزيل لما احتلت المدينة ونفي إلى الإسكندرية، وعين مكانه عميل من أثرياء مدينة الجزائر اسمه مصطفى بن عمار، لكن ابنه أحمد بومزراق واصل الجهاد ضد الجيش الفرنسي والباي الجديد بن عمار، ولما أعلن الأمير عبد القادر الثورة انضم إليه رفقة قواته. أما المرابطون من سكان مدينة ححوط والقليلة ومتيجة فكانوا في الطليعة الأولى للجهاد، ومن أمثلة ذلك قبيلة فليسة بسهل متيجة التي تصدت لأول محاولة قام بها الجنرال دي بورمون أثناء زحفه على مدينة البليدة، ومن ذلك اليوم اشتهر من بينهم شخص يسمى ابن زعمون قاد الثورة ضد الاحتلال وانضم إلى قواته ثائر آخر يدعى الحاج سيدي السعدي ينحدر من أسرة مرابطة من مدينة الجزائر، وكان شخصا شجاعا ومتدينا. ومن أهم الأعمال التي قام بها ابن زعمون مهاجمته يوم 26 نوفمبر 1830م على المعسكر الفرنسي بالبليدة قتل على إثره 50 جنديا فرنسيا، مما أدى بالجنرال كلوزيل إلى إصدار أمر بسحب قواته إلى مدينة الجزائر، كما طرد ابن زعمون المعمرون الأوروبيون الذين بدءوا في احتلال سهول متيجة، انتقل من بعد الخوف إلى السكان الأوروبيين بمدينة الجزائر، مما أدى ببعض في التفكير للعودة إلى أوروبا. ولم تتوقف مقاومة ابن زعمون في حدود متيجة بل أصبح يناوش العدو حتى في مدينة الجزائر، وهذا ما فعله في صائفة 1831م بمهاجمته للمراكز العسكرية الفرنسية الموجودة بالحراش. وإثر المعركة التي دارت بينه وبين الجيش

الفرنسي في بوفاريك في خريف 1831م والتي أدت إلى تخطيط قواته وتشتيتها لم يظهر أثر لابن زعمون، أما رفيقه في الجهاد سيدي سعدي التحق بصفوف جيش الأمير عبد القادر. وهكذا بالرغم من قلة الإمكانيات المادية لهؤلاء الثوار استطاعوا أن يصمدوا أمام جيش فرنسي منظم وقوي، ومهدوا الطريق لثورة شعبية عارمة قادتها دولة الأمير عبد القادر.

الأمير عبد القادر 1832 – 1847م:

بعد سقوط مدينة الجزائر في يد الجيش الفرنسي بعث كل من الجنرال دي بورمون وكلوزيل برسائل إلى كل من باي قسنطينة أحمد وباي وهران حسان، فرفض الأول الاستسلام وقاوم العدو، بينما رضخ الثاني لأوامر فرنسا واستسلم لهم بدون مقاومة فرحل عن الجزائر صحبة عائلته وثروته وأعوانه إلى الإسكندرية، فاستولى دي بورمون على وهران في أوت 1830م، ولكن الفرنسيين سرعان ما انسحبوا منها اثر سماعهم بثورة يوليو، فاستولى من بعده الجنرال كلوزيل على المرسى الكبير يوم 12 ديسمبر 1830م وعلى وهران يوم 4 جانفي 1831م. وأثناء رحيل باي وهران حدث فراغ سياسي رهيب بالغرب الجزائري، فأصبح الوضع خطيرا بسبب الفوضى الداخلية، ولذا اتفق أعيان وعلماء غرب البلاد للنظر فيمن يوليه الإمارة لتوحيد الصفوف ومجابهة العدو، فاجتمعت كلمتهم على الشيخ محي الدين، فاعتذر لهم بكبر سنه، فقرروا حينذاك أن يرسلوا جماعة من الأعيان إلى سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام يطلبون منه الحماية، وبعد تردد قبلها فأرسل في شهر نوفمبر 1830م خليفته مولاي سليمان رفقة قوة مؤلفة من خمسة آلاف جندي مغربي ليتولى حكم تلمسان ويحتفظ بها، فاحتج الجنرال كلوزيل على هذا التدخل في الجزائر وهدد المملكة المغربية إن لم تنسحب، إلا أن سلطان المغرب لم يأخذ تهديداته بجدية وواصل عمله، فعزل مولاي سليمان بسبب فشله في المهمة وعين خليفه له محمد بن الحمري الذي دخل تلمسان في 16 أوت 1831م، فاستولى هذا الأخير على الغرب الجزائري ماعدا وهران وامتد نفوذه حتى ولاية التيتري. ولما شعر الفرنسيون هذه المرة بأن الخطر أصبح يهدد وجودهم بعثت الحكومة الفرنسية للسلطان المغربي مذكرة احتجاج وأرسلت إلى سواحل مدينة طنجة المغربية يوم 18 نوفمبر 1831م سفينتين حربيين، وأمام هذا الضغط الدبلوماسي والعسكري استسلم في الأخير السلطان المغربي لأوامر الملك الفرنسي لوي فيليب وسحب قواته من التراب الجزائري.

ولإملاء الفراغ السياسي في الغرب الجزائري بادر الجنرال كلوزيل إلى تعيين سي أحمد ابن شقيق باي تونس حاكماً على وهران، وهذا بعد الاتصالات التي أجراها قنصل فرنسا في تونس وتجسدت في الاتفاقية التي أبرمت يوم 4 فيفري 1831م بين كلوزيل وباي تونس في الجزائر، وهذا مقابل دفع ضريبة سنوية والخضوع لسيادة فرنسا، إلا أن المحاولة فشلت لأن قوات الباي كانت قليلة ووجد أمامه خزانة فارغة من الأموال، فعادت قواته يوم 22 أوت 1831م إلى تونس. وأصبح الوضع في وهران خطيراً بسبب انتشار الفوضى وتعسفات الجنرال بواي (Boyer) ضد الأهالي، فلجأ حينئذ للمرة الثانية أعيان وعلماء الغرب الجزائري إلى شيخ زاوية القادرية محي الدين باعتباره لوحده القادر على لم شمل الأمة لمقاومة المحتل باسم الجهاد، وكان محي الدين مشهوراً بتقواه وأبعدهم صيتاً وأنفذهم كلمة، فطلبوا منه الإمارة فرفضها وقبل الجهاد في سبيل الله والوطن، وبادر رفقة ابنه عبد القادر والقبائل المدعمة له بهجمات على العدو الفرنسي المتواجد بمدينة وهران، والتقى الطرفان يوم 29 ماي 1832م في معركة خنق النطاح ألحقوا خلالها بالعدو الفرنسي هزيمة نكراء أجبرتهم على الانسحاب، ثم هاجمهم للمرة الثانية المجاهدون الجزائريون وهذه المرة بقيادة عبد القادر وأحدثوا في صفوفهم الرعب والموت واستولوا على العديد من أسلحتهم وذخيرتهم، مما دفع بالجنرال الفرنسي بواي (Boyer) إلى الاستنجاد بالحاكم العام في مدينة الجزائر، إلا أن قواته الإضافية لم تنقص من عزيمة المجاهدين وتصدوا لهم بكل شجاعة.

البيعة:

رغم الانتصارات التي أحرز عليها الجزائريون على العدو لكنهم كانوا على علم بأن المعركة مازالت صعبة وطويلة وأنهم يقاومون أقوى جيش في العالم آنذاك، ولهذا عرض أشرف وأعيان قبائل الغرب وللمرة الثالثة من الشيخ محي الدين الإمارة لكنه اعتذر لكبر سنه واقترح عليهم ابنه عبد القادر لاعتقاده أنه أحق بها منه، وهذا لما برهن عليه من قدرة وشجاعة في إدارة المعارك السابقة مع العدو الفرنسي، فقبل الجميع هذا الاقتراح واجتمع علماء وأشراف وأعيان ورؤساء قبائل الغرب الجزائري يوم 27 نوفمبر 1832م في سهل غريس عند شجرة الدردار وبايعوا الشاب الأمير عبد القادر وكان عمره 24 سنة على الطاعة والإخلاص والموت في سبيل الله والوطن، وجاء نص البيعة كالآتي: "بعد انعقاد البيعة للإمام المعظم والأمير الجليل المفخم، ابن أختينا، السيد عبد القادر محي الدين، أحيا الله بهما الدين

وأعانهما على القيام بأمور أهله ... بايعناه على السمع والطاعة وامتنال الأمر ولو في الولد الواحد منا، أو نفسه، وقدمنا نفسه على أنفسنا وحقه على حقوقنا".

ولقب عبد القادر ناصر الدين. وبمجرد مبايعته خير زوجته بين البقاء معه وقبول مسئوليته الكبيرة وبين اختيار الحرية فالانفصال عنه. وفي 28 نوفمبر 1832م دخل الأمير عبد القادر إلى عاصمته معسكر للإقامة فيها، وأمر مجلس العلماء أن يكتب رؤساء القبائل ليحضروا للبيعة، وجاء نصها كما يلي: "... أما بعد فاعلموا يا معشر العرب والبربر أن الإمارة الإسلامية والقيام بشعائر الملة المحمدية قد آل أمرها الآن إلى ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين وجرت مبايعته على ذلك من العلماء والأشراف والأعيان ومعسكر، وصار أميراً علينا ومتكفلاً بإقامة الحدود الشرعية وهو لا يقتفي آثار غيره ولا يجذو حذوهم ولا يخصص لذاته مصاريف زائدة عن الحاجة كما كان الغير يفعل، ولا يكلف الرعية شيئاً لم تأمر به الشريعة المطهرة ولا يصرف شيئاً إلا بوجه الحق، وقد نشر راية الجهاد وشمر عن ساعد الجد لنفع العباد وعمران البلاد ...".

وولد الأمير عبد القادر بن محي الدين يوم 6 سبتمبر 1808م في قرية القيطنة بمعسكر، حفظ بها القرآن، ثم أرسله أبوه سنة 1821م إلى وهران ليواصل دراسته وهناك تعلم أصول الشريعة والحديث والأدب والحساب والتاريخ والجغرافيا وعلم الفلك، أدى فريضة الحج مع والده سنة 1827م، ثم زار بغداد ودمشق والقاهرة وتونس، وقد استفاد من هذه الرحلة فوائد جمة ساعدته من بعد في بناء الدولة الجزائرية، ولاسيما ما شاهده في مصر من إنجازات كبرى تمت على يد محمد علي، فأدرك حينئذ سر تفوق الغرب الأوروبي. وبالإضافة إلى حنكته السياسية والعسكرية فقد كان رجل علم وحكمة وكلمة وإنسانية، فكان يميل إلى التصوف ويتبعد عن الزخرف والتعصب. ومن أهم العلوم التي نبغ فيها الأمير عبد القادر الفقه وعلم الكلام والشعر، ومن مؤلفاته: كتاب "المواقف"، "المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين الإسلام من أهل الباطل والإلحاد"، "نزهة الخاطر في قرض الأمير عبد القادر"، "ذكرى العاقل وتنبيه الغافل"، هذا إلى جانب ديوان في الشعر. وتوفي الأمير بمنفاه في دمشق على إثر مرض يوم 26 ماي 1883م وكان عمره 74 سنة، وسار حول نعشه موكب مهيب من الجماهير وقناصل دول العالم ودفن بجوار معلمه ابن العربي، وفي 5 جويلية 1966م نقلت رفاتة من دمشق ليدفن بمقبرة العالية في مربع الشهداء بالجزائر العاصمة. وهذه أوصافه وأخلاقه كما ذكرت في كتاب أبي العيد دودو بعنوان "الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 - 1855م" الأمير عبد القادر قصير القامة، نحيف الجسم،

ولكنه جميل المظهر، شديد بياض البشرة، عيناه زرقاوان يخالط زرقتهما لون رمادي، وهما تشعان في جمال خاصة حين يتكلم بحيوية. وله لحية وشارب شديدا السواد، غير أنهما ليسا كثيفين، وقد كسر نصف أحد أسنانه الأمامية، أما أسنانه الباقية فليست جميلة كما هو الحال عند أغلب العرب. صوته عميق حلو النغمة، والبساطة، ديني أبرز ملامح الأمير، وعلى جبينه ووجنته ويده اليمنى وشم صغير.

أما ثيابه فإنها في منتهى البساطة، فهي أقل جمالا من ثياب بقية الشيوخ. ويرتدي الأمير عادة حائكا أبيض ويلبس فوقه برنوسا مصنوعة من شعر البعير، ومن الصعب أن يصل الإنسان إلى معرفته بين جمع غفير من العرب، إلا أن سلاحه وسرجه يمتازان بنوع من الفخامة. وحياة زهيد، بسيطة كثيابه، فهو يسكن، منذ أن هدم قصره في معسكر، خيمة عادية لا يتركها إلى قصره الجديد في تقدمات إلا لمدة قصيرة. وطعمه زهيد، ولا يخشى الأمير الجوع ولا التعب، ويعتبر أحسن الفرسان في بلاد الجزائر. وفي المعركة يحمل فوق رأسه شمسية مذهب، وعلى جانبي فرسه يسير عبيده من الزنوج. والعرب يجلسون أم الأمير، واسمها زهرة، غاية الإجلال، وذلك أمر غير عادي بالنسبة لامرأة مسلمة. فهذه المرأة العجوز، التي كان سيدي محي الدين يفضلها على غيرها من نسائه لهدوئها ورزانتها، كثيرا ما تحدث عنها من رآها من الأوروبيين بإعجاب كبير. وكانت تعرف أوضاع البلاد وظروف ابنها مع الكفار معرفة جيدة، دون أن تخفي كرهها الشديد لهم، وقد أكسبها عطفها على المرضى والفقراء حب جميع التمساء والأشقياء... الخ".

بناء الدولة:

وبمجرد مبايعته شرع الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية الفتية على أسس إسلامية مستمدة قوانينها من القرآن والسنة على حسب المذهب المالكي، وفي نفس الوقت عصرية شورية تستمد قوتها وشرعيتها من الشعب قولا وفعلا. وهي على خلاف مقاومة الباي أحمد التي كانت محدودة وكان يحارب فيها باسم السلطان العثماني دون أن يكون واثقا من النصر، فإن مقاومة الأمير عبد القادر هي مقاومة أصيلة شعبية واعية كانت تهدف من خلال مقاومة الاحتلال إلى خلق الأمة والدولة الجزائرية رغم الظروف الداخلية والخارجية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد. ويقول محمد بن عبد القادر الجزائري مؤلف "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر" أنه بنى إمارته على قوتين: "قوة رغبة وقوة

رهبة، إلا أن القوة الأولى كانت هي المعول عليها ولذا كان الأكثر من سكان البلاد يطيعونه بخلوص ووداد...".

فاستغل الأمير عبد القادر فترة الهدنة التي أبرمها مع فرنسا في معاهدة دي ميشال والتافنة لبناء الدولة وتوحيد شمل الأمة حول الجهاد، فشكل حكومة بسيطة من حيث التكوين وفعالة في أرض الواقع، وتعتبر السلطة التنفيذية هي أهم السلطات فكانت تتكون من الأمير عبد القادر وهو القائد الأعلى السياسي والحربي، ثم يليه جملة من الوزراء وهم: محمد بن العربي نائبه ووزير أول، ومحمد بن علي الرحاوي وسيط بين الأمير والرعية والموظفين والأجانب، والحاج الجيلالي بن فريجة وزير المالية، ومحمد بن فاختة المقتصد الخاص بالأمير، والحاج الطاهر أبوزيد وزير الأوقاف، والحاج الجيلالي العلوي المكلف بالجباية، والحاج بن ميلود بن عراش وزير الخارجية، إضافة إلى الكتاب وهم بمثابة أمناء عامين مكلفين بتحرير المراسلات والسجلات. أما المجلس الشورى فكان يضم إحدى عشر 11 عضوا من العلماء والفقهاء يرأسه العلامة أحمد بن الهاشمي المراحى ويمثل مختلف مناطق الإمارة، وأهم عمل قام به هذا المجلس هو نشره لمدونة عسكرية تحتوي على قوانين وإجراءات عسكرية.

وكانت الإمارة في البداية تحتوي فقط على مقاطعتي معسكر وتلمسان، ولما اتسعت قسمت إلى ثمان ولايات وهي: معسكر وخليفته السيد الحاج مصطفى بن أحمد التهامي، تلمسان وخليفته السيد محمد البوحميدي الوهاصي، مليانة وخليفته السيد محي الدين بن علال القليعي ثم خلفه محمد بن علال، المدية وخليفته السيد محمد البركاني، الزيبان وتداول على رئاستها كل من السادة فرحات بن سعيد وحسان بن عزوز ومحمد الصغير بن عبد الرحمن، سطيف وتداول عليها كل من السادة محمد بن عبد السلام المقراني ومحمد الخروبي ومحمد بن عمر العيسوي، برج حمزة (البويرة) وخليفته السيد أحمد بن سالم الدبيسي، الصحراء الغربية وخليفته السيد قدور بن عبد الباقي. وتنقسم الولاية بدورها إلى دوائر يحكمها آغا وتشمل هذه الأخيرة على قبائل (بطون وعشائر) وجعل على رأس كل قبيلة قائدا، وعلى رأس كل بطن وعشيرة شيخا، ويخضعون كلهم إلى السلطة المركزية فتصدر إليهم الأوامر حسب التسلسل، والعكس، ويتقاضون أجورهم من خزينة الدولة الممولة من الضرائب الشرعية المتمثلة في الزكاة والعشور والمعونة والمخالفات، وكانت الضرائب تجبى عينا أو نقدا، ويتكفل الخليفة إلى جانب تحصيل الجباية والمحافظة على الأمن بالمسائل الإدارية المدنية والعسكرية، ولا يتم اختيار المسؤولين في الدولة إلا طبقا لشروط معينة وهي الكفاءة والزاهة والإخلاص.

أما القضاة المدنيون المعينون على مختلف المناطق فإلى جانب هذه الخصال الحميدة يجب أن يتوفر فيهم العلم الواسع بأمور الشريعة الإسلامية، ويتم تعيينهم لمدة سنة يمكن تجديدها يساعدهم في مهامهم كاتبين، ويحق لأي شخص أن يطعن في أحكامهم أمام قاضي القضاة، وتمتع السلطة القضائية باستقلال عن السلطة التنفيذية. ويتم تعيين مختلف الإطارات العليا في الدولة من مدنيين وعسكريين وفقا لمراسيم يتكفل بها الديوان الخاص ثم يحلفون على القرآن بأن يحسنوا السيرة ويحكمون الرعية بالعدل ويختم على المراسيم بخاتم الإمارة، واختار الأمير عبد القادر في أول الأمر مدينة معسكر عاصمة لإماراته. ولم يكتف الأمير ببيعة قبائل الغرب بل زار معظم مناطق مملكته في الشمال والجنوب الجزائري لأخذ البيعة من سكانها، كما حارب وانتصر في نفس الوقت على الأشخاص والقبائل التي تمردت عليه مثل ابن نونة قائد الحضر الذي نصب نفسه حاكما على تلمسان بمساعدة الجالية الفاسية هناك وشيخ التيجانية لمنطقة عين ماضي (الأغواط) بحجة مهادنة العدو، وكذا القبائل التي رفضت دفع ضريبة الجهاد أو التي تعبت بالأمن وتتعاون مع الفرنسيين، وألغى جميع العادات البالية التي كانت موجودة في العهد التركي والمتمثلة خصوصا في امتيازات قبائل المخزن، وبقدر ما كان الأمير يعفو عن زعماء القبائل المتمردة عليه عندما يتغلب عليهم، لكنه لم يكن يرحم المتعاونين مع العدو، فازداد بهذا العمل أنصاره وجاءته الوفود تعلن بيعتها وتأييدها، فكانت دولة عدل وحق.

وإلى جانب هذه الأعمال اعتنى الأمير عبد القادر بالعلم والعلماء فشجع الزوايا التعليمية وشيد المدارس يدرس فيها بالبحان، ويتقاضى المعلمين أجورهم حسب درجاتهم العلمية من أموال الأوقاف، وتشجيعا لطلب العلم أعطى الأوامر باحترام المثقفين وأعفاهم من الضرائب، كما اهتم بحفظ الكتب فكان يملك مكتبة خاصة بالزمالة. لكن همه الكبير وشغله الشاغل كان يتمثل في طرد الاستعمار الفرنسي من كامل التراب الجزائري وكان يدرك أن المعركة لازالت طويلة وأنه يواجه أقوى دولة في العالم آنذاك، ولهذا اعتنى كثيرا بتنظيم الجيش والذي كان الشعب كله مجند في صفوفه، إلا أنه بعد خوض المعارك الأولى أدرك أنه يفتقر للحرفية لأنه كان يتكون من المتطوعين أغلبهم فلاحين وتجار، ولهذا أعاد تنظيمه فشكل جيشا نظاميا دائما على النمط العصري تتولى الدولة الإنفاق عليه ومستعدا للمواجهة في أي وقت، ولهذا الغرض استخدم بعض الجنود الفارين من الجيش الفرنسي لتدريبهم على أحدث الفنون العسكرية، وفتح لهذه الغاية ثكنات عسكرية مخصصة لهم وعلم جنوده ميثاق الحرب، ولم يتجاوز عدد الجيش النظامي 10 آلاف جندي موزعين على الخلافات الثمانية، أما الجيش غير النظامي

فكان عدده غير ثابت يقدر في بعض الأوقات بحوالي 40 ألفاً، كما أسس الأمير عبد القادر عدة مصانع لإنتاج الأسلحة، وفي هذا المضمار يقول: "كنت أصنع بارودي في تلمسان ومعسكر ومليانة والمدينة وتاقدمت ... أقمت في تلمسان مصنعا للمدافع، وكان يسيره هارب إسباني قدم إلي من المغرب، ولم يبدأ المصنع في الإنتاج إلا بعد مجهودات وصعوبات ولكنه في النهاية بدأ ينتج. وكان بإمكانني أن أحسنه لو سمحت الظروف. ومن ناحية أخرى كان هناك معمل للأسلحة في مليانة وكنا نستخرج الحديد من منجم نستعمله غير بعيد عن المعمل، وهذا المعمل قام بتنظيمه عمال أوروبيون أتى بهم الميلود بن عراش من فرنسا لدى توجهه إليها بعد معاهدة تافنة - ليسلم إلى الملك هداياي. كنا نصنع السلاح بجميع قطعه ...".

إلى جانب هذا كان يشتري الأسلحة المهربة من الصحراء والمغرب، وأسلحة جيش الأمير تحتوي على السيوف والبنادق والمسدسات والمدفعية. وينقسم الجيش إلى المشاة والخيالة والمدفعية منظم في إطار رواتب ويخضع للقوانين العسكرية، وتتميز كل قوة من هذه القوات الثلاثة بلباس عسكري خاص بها، كما اعتنى بالجانب الصحي فأنشأ لجنوده وشعبه مستشفيات وصيديات في كل ولايات الإمارة وزودها بأطباء، وأعطى عناية كبيرة للأخلاق فهذب شعبه وحارب الفساد مثل لعب الميسر والخمر والرشوة الخ، واحتفل بالمواسم الدينية مثل الأعياد الدينية والمولد النبوي الشريف الذي كان يعتبر يوماً رسمياً تقام لأجله الحفلات الدينية والتمارين العسكرية، إلى جانب هذا شيد مدينة تاقدمت وجعلها مركزاً اقتصادياً وتجارياً مهماً، وبني الكثير من الحصون والقلاع في مختلف الولايات التابعة لإمارته من بينها حصن سبدو وسعيدة وتاقدمت، وسك العملة وشجع الفلاحة والتجارة، وبهذا يعتبر الأمير عبد القادر مؤسس أول دولة جزائرية عصرية بعد دولة عبد الواد الزيرية.

حروب الأمير عبد القادر:

كان أول هجوم قاده الأمير بعد البيعة هو مهاجمة قوات الجنرال بوايي (Boyer) التي لم تستطع مواجهته، فعزلته الحكومة الفرنسية سنة 1833م وبعثت مكانه الجنرال دي ميشال كقائد للقوات العسكرية الفرنسية على مدينة وهران، فحاول فك الحصار الاقتصادي المضروب على وهران من طرف الأمير عبد القادر ولهذا شن بعض الهجمات على القبائل القريبة من وهران لتموين جيشه ارتكب خلالها

جرائم ضد سكانها، وتم أول هجوم يوم 7 ماي 1833م، من بعد استولى دي ميشال على مستغانم ثم أرزيو يوم 4 جويلية 1833م بدون مقاومة تذكر، فوضع فيها حامية وحصن موانئها، فشدد عليه الأمير عبد القادر الحصار الاقتصادي ومنع السكان من تموين جيشه بالأغذية، فبادر دي ميشال بمهاجمته في عاصمته الزمالة لكن قوات الأمير أجبرت الفرنسيين على الانسحاب بعد أن كبدهم خسائر.

وأمام هذا الوضع الصعب اضطر الجنرال دي ميشال التفاوض شخصيا مع الأمير، فأرسل إليه وفدا حول هذا الموضوع، وبعد تردد عرض الموضوع على المجلس الشوري وعندما وفق هذا الأخير قبل الأمير عبد القادر الصلح الذي تم التحدث حوله خارج مدينة وهران، وحررت الوثيقة بالعربية والفرنسية أبرمت بينهم المعاهدة يوم 24 فبراير 1834م سميت فيما بعد بمعاهدة دي ميشال والتي كانت في فائدة الأمير، ومما نص عليه الاتفاق: وقف النزاع وتحرير الأسرى الفرنسيين وإرجاع الفارين من رعايا الطرفين وحرية التجارة واحترام الدين الإسلامي وأن يكون للجزائريين الحرية في شراء وبيع العتاد الحربي. وبهذا الاتفاق اكتسب عبد القادر اعترافا رسميا به كأمر للبلاد خارج وهران ومستغانم والمناطق الواقعة تحت النفوذ الفرنسي، إضافة إلى هذا تنازل له عن ميناء أرزيو، فبعث دي ميشال الوثيقة إلى مالك فرنسا للتصديق عليها.

ولكن الأوضاع تغيرت بمجيء الحاكم العام الجديد الكونت دوري دورلون والجنرال تريزل خلفا لدي ميشال حيث لم يعترف هذا الأخير بسلطة الأمير، وفي هذه الفترة قام رجل اسمه موسى بن الحسن ويعرف بـ "أبي حمار" جاء من قبيلة أولاد نايل ادعى بأنه المهدي المنتظر واستولى على المدينة، فسير إليه الأمير عبد القادر جيشه الذي اصطدم معه يوم 22 أبريل 1835م فشنت جمعه وتمكن أبو حمار من الفرار، فعين الأمير محمد بن عيسى البركاني خليفة على ولاية التيتري. وقد أزعج هذا التدخل الحاكم العام الفرنسي، فطلب من الأمير عبد القادر أن يقتصر عمله في الغرب الجزائري باستثناء مناطق النفوذ الفرنسي، فرفض الأمير. وقتئذ نبذت الدواوير والزمالة التي كانت تقطن بالقرب من تلمسان طاعة الأمير وارتحلوا إلى قرب وهران، فمنحهم تريزل حاكم وهران الحماية رغم معارضة الحاكم العام، وخرج الجنرال تريزل من وهران يوم 19 جوان 1835م رفقة قواته المقدرة بخمسة آلاف جندي وتوغل داخل أراضي الإمارة خارقا معاهدة دي ميشال، فعسكر بتليلات في محاولة للهجوم، لكن قوات الأمير المؤلفة من ألف فارس كانت تراقب تحركاته، فبادرت بالهجوم عليه يوم 28 جوان 1835م في واقعة المقطع انهزم فيها تريزل شر الهزيمة في الأرواح والعتاد حيث قتل وجرح أثناءها 500 جندي من

بينهم العقيد أودينو الذي قتل في المعركة، فكان لهذا الانتصار دوي كبير لدى الشعب الجزائري استبشر به خيرا، أما بالنسبة للحكومة الفرنسية فاعتبرته عارا في جبين فرنسا، ولهذا قامت بعزل الحاكم العام دروي دورلون (Drouet d'Erlon) واستبدلته بالجنرال كلوزيل (Clauzel) لينتقم لهزيمة المقطع فأمدته بقوات عسكرية وأسلحة إضافية للتصدي للأمير، فخرج يوم 27 نوفمبر 1835م بقواته المدججة بالسلاح والمؤلفة من 11 ألف جندي لقتال الأمير، لكن هذا الأخير تجنب الدخول في معركة مع كلوزيل وأخلى عاصمته معسكر، فدخل الماريشال كلوزيل إلى معسكر يوم 7 ديسمبر 1835م بدون مقاومة والتي وجدها عند دخوله لها خالية من السكان، فأحرقها ودمرها. وبإذن من وزير الحربية قام بحملة على مدينة تلمسان واستولى عليها يوم 13 جوان 1836م بعد مقاومة عنيفة ارتكب خلالها الفرنسيون جرائم فظيعة ضد سكان تلمسان.

ولما غادر كلوزيل الجزائر سنة 1836م ترك الغرب الجزائري تحت قيادة الجنرال دارلانج وأمره بتحسين مدينة معسكر وإنشاء قاعدة مواصلات بينها وبين تلمسان، وعندما كان دارلانج يحاول فتح الطريق إلى تلمسان، وبالقرب من واد التافنة حاصرت قوات الأمير عبد القادر جيشه وألحقت به خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد جرح أثناءها الجنرال دارلانج، وبقي الجيش الفرنسي محاصرا من كل اتجاه، فأرسلت حينئذ الحكومة الفرنسية الجنرال بيجو خصيصا لنجدته، ووصل رفقة جنوده إلى واد تافنة يوم 23 ماي 1837م واستطاع أن يفك الحصار الذي فرضه جيش الأمير عن التافنة بعد مقاومة عنيفة وأرسل المؤن إلى الحامية الفرنسية المحاصرة بتلمسان.

وللثأر من هزيمة قسنطينة عينت الحكومة الفرنسية الجنرال بيجو حاكما لوهران وكلفته بمهمة التفاوض مع الأمير عبد القادر بمغزل عن الحاكم العام للجزائر الجنرال دمريمون، فاتصل بيجو بالأمير عبد القادر بواسطة اليهودي بن دران، رفض الأمير في المرة الأولى الصلح لأن شروطه كانت تعتبر استسلاما، فكرر بيجو الطلب ولكن هذه المرة بشروط معقولة، فأدخل عليها الأمير تعديلات، وبعد استشارة المجلس الشوري قبلها، فوقع الطرفان يوم 30 ماي 1837م على معاهدة تافنة، اعترفت بموجبها فرنسا بسلطة الأمير على مناطق الغرب، عدا وهران ومستغانم وأرزيو، وأعادت له بالمقابل رشقون وتلمسان وكانتا من قبل بيد الفرنسيين، كما منحه بيجو بايلك التيتري بحيث لم يبق للفرنسيين في الوسط سوى الساحل والبليدة، وحددت المنطقة الفرنسية في الشرق بوادي خضرة على بعد 40 كم جنوب شرق الجزائر. ونصت المعاهدة على حرية ممارسة المسلمين لشعائهم الدينية في الأراضي المحتلة،

وتقديم فرنسا للأمير ما يحتاجه من أسلحة وبارود، وبالمقابل يمّون هذا الأخير الجيش الفرنسي المتمركز في وهران بالأغذية. فاستغل الأمير عبد القادر هذه الهدنة في تدعيم نظام دولته وتوسيع رقعة الإمارة والإعداد للمعارك المقبلة، بينما استفاد منها الجيش الفرنسي في احتلال قسنطينة.

بادر الماريشال فالي (Vale) إلى خرق معاهدة تافنة باجتيازه الخط الفاصل بين مناطق الأمير والنفوذ الفرنسي، وهذا عندما قام رفقة جنوده وابن ملك فرنسا الدوق دورليان (Duc d'Orléans) بالمرور على المناطق التابعة لإماراته متوجهين إلى قسنطينة بدون إذن منه، فاحتج الأمير عبد القادر على هذا التصرف وبعث له بعد موافقة المجلس الشوري رسالة يوم 18 نوفمبر 1839م يعلن فيها استئناف الحرب، وشنت قوات الأمير حرباً شاملة على المراكز العسكرية الفرنسية والمعمرين خصوصاً في متيجة كبدت خلالها الجيش الفرنسي خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد وغنموا فيها أسلحة وذخائر كثيرة أجبرت في النهاية الحاكم العام فالي على إخلاء أغلب معسكرات الساحل والمتيجة، واشتد الخطر على مدينة الجزائر وانتشر الخوف بين الفرنسيين الذين لجئوا إليها وبات الجميع يتوقعون دخول الأمير عبد القادر مدينة الجزائر منتصراً. أرسلت الحكومة الفرنسية نجذات سريعة إلى الجزائر وأمرت الماريشال فالي باسترداد المناطق التي استولى عليها جيش الأمير، فخرج يوم 2 فيفري 1840م رفقة قوة ضخمة متوجهاً إلى المدية للاستيلاء عليها، فتصدى له خليفة الأمير لولاية مليانة ودامت المعركة بينهم يوماً كاملاً تضرر فيها الطرفان، ولكن أجبرت الماريشال فالي على العودة إلى مدينة الجزائر، من بعد سير جيشه نحو شرشال فقاومه سكانها بشجاعة.

وأمام هذه الأوضاع المزرية على الجيش الفرنسي تدفقت الإمدادات من القطر الفرنسي، وفي 11 أفريل 1840م التقى جيش الأمير بالقوات الفرنسية بقيادة أبناء الملك الدوق دورليان والدوث دوماً بموزايا كانوا متوجهين لاحتلال المدية، فنشبت معركة دامية بينهم ولم يتمكن العدو الفرنسي من دخول مدينة المدية يوم 9 جوان 1840م إلا وهي خراب فتركوا بها حامية، وعند عودتهم متجهين إلى مدينة الجزائر تصدت لهم قوات الأمير من جديد، ثم دخل الجيش الفرنسي في معركة كبيرة مع الأمير عبد القادر بمليانة، ولم يتوصلوا إلى احتلالها إلا بعد أن ألحق بهم خسائر كبيرة. وفي أول جانفي 1841م حل الجنرال بيجو كحاكم عام مكان الماريشال فالي لمهمة احتلال الجزائر كلها، وكان على يقين أنه لا يستطيع الانتصار على الأمير عبد القادر إلا بإبادة القبائل المساندة له وحرق ممتلكات السكان وعلى رأسها المحاصيل الزراعية وهذا ما يسمى بسياسة الأرض المحروقة التي تعني (دمر، أحرق، أنهب) وتتجلى

سياسته في الخطاب الذي ألقاه على ضباطه وجنوده قائلا: "ليست مهمتكم أن تجروا وراء العرب فهذا غير مجد. إن مهمتكم أن تمنعهم من أن يذروا أو يحصدوا أو يرعوا ... وإن الحرب التي سنقوم بها ليست حربا تعتمد على طلقات البنادق وإنما هي أن نحرم العرب من مواردهم التي تنتجها أرضهم ... اذهبوا إذن واقطعوا القمح والشعير ...". وبالرغم من هذه الأساليب الإجرامية المتمثلة في حرق القرى وتدمير المدن وقتل الأبرياء، وبالرغم من الأموال الضخمة التي وضعت تحت تصرفه المقدرة بـ 100 مليون فرنك، وبالرغم من الإمكانيات العسكرية الكبيرة التي وفرت له والمقدرة من 83000 عسكري عام 1842 إلى 108000 سنة 1846م، فإنه لم يستطع التغلب على الأمير إلا بعد سبع سنوات.

استولت قوات بيجو سنة 1841 على معسكر وتاقدمت وسعيدة والمدية، واحتلت تلمسان سنة 1842م، وفي يوم 16 ماي 1843م على إثر وشاية أحد الخوالة وبالقرب من جبال عمور سقطت الزمالة العاصمة المتنقلة للأمير في يد قائد الجيش الفرنسي الدوق أومال (duc Aumale) والمؤلفة من الخيام وحوالي مائتي ألف شخص من أسرته والقبائل الموالية له، فأسروا سكانها علاوة على ثلاثة آلاف من الجنود النظاميين، إلا أن عبد القادر لم يكن موجودا يومها فحزن كثيرا لهذا الحدث وقال لأصحابه: "الحمد لله. إن كل تلك الأشياء التي كنت أقدرها حق قدرها والتي كانت عزيزة على قلبي والتي شغلت عقلي كثيرا، لم تؤد على أن عاقت حركاتي وحولتني عن الطريق الصحيح. أما في المستقبل، فسأكون حرا في محاربة الكفار".

وأمام هذا الوضع الغير متكافئ عدة وعددا غير الأمير إستراتيجيته الحربية معتمدا على التكتيك النوميدي الكر والفر، بمعنى أنه لا يحارب العدو إلا إذا رأى الظروف ملائمة لصالحه فيستدرجه في الاتجاه الذي يريده ويباغته قبل أن يهجم عليه مستفيدا من سرعة التنقل، حيث يخرج على العدو في المكان الذي لا ينتظره فيه، فمرة في معسكر ومرة في الصحراء ومرة في تلمسان. وقد كتب الجنرال سانت أرنو يصف عمليات جيش الأمير: "إذا طوردوا يتفرقون كالطيور، وإذا تراجعنا يطاردوننا كالذئاب ...".

ورغم الإمدادات الكبيرة التي كانت تصل إلى القوات الفرنسية إلا أن الأمير لم يئس، فواصل معركته وشن عدة هجمات على الجيش الفرنسي حيث انتصر عليهم في معركة واد الحمام يوم 24 جويلية، وسيدي يوسف يوم 22 سبتمبر 1843م. وبسبب الضغط الشديد عليه انسحب سنة 1843م

رفقة قواته إلى الأراضي المغربية التي اتخذها كمنطلق لإعادة تنظيم جيشه، وسبب وجوده فيها قبلة ميناء طنجة يوم 6 أوت 1844م واندلاع حرب بين الجيش الفرنسي والمغربي انهزمت على إثرها القوات المغربية في معركة اسلي يوم 14 أوت 1844م، وحلت الأزمة بينهما عن طريق معاهدة طنجة المبرمة يوم 10 سبتمبر 1844م، تعهد بموجبها الملك المغربي عبد الرحمن بطرد الأمير عبد القادر من أراضيه، وسمحت للجانبين فيما بعد بعقد اتفاقية لالا مغنية يوم 8 مارس 1845م، تم بموجبها ترسيم الحدود الجزائرية المغربية. خرج الأمير عبد القادر من المغرب مضطرا لمواصلة الجهاد ولم يستسلم رغم عروض المارشال بيجو، فظهر بوادي تافنة وهزم رفقة قواته المقدرة بـ 2000 فارس الجيش الفرنسي في شهر سبتمبر 1844م في كل من معركة الغزوات وسيدي موسى. وفي سنة 1845 استأنف بومعزة الجهاد بسهل الشلف، واستطاع أن يجند معظم قبائل المنطقة (الظهرة، سهل الشلف، الونشريس) تحت لوائه لمواصلة الجهاد ضد المحتل الفرنسي، فعينه عبد القادر خليفة له في هذه المناطق، وتمكن الأمير يوم 23 سبتمبر 1845م من القضاء على قوات العقيد مونتانيك (Montagnac) بالقرب من سيدي إبراهيم بالغرب الجزائري وألحق بهم خسائر كبيرة أعادت الثقة لأنصاره، كما أسر من بعد يوم 27 سبتمبر 1845م على 96 جندي فرنسي بالقرب من عين تيموشنت، وبدون مقاومة تمكن الأمير يوم 28 سبتمبر 1846م من أسر كتيبة عسكرية فرنسية مسلحة مؤلفة من 200 جندي كانت متوجهة من تلمسان إلى عين تيموشنت.

وفي عام 1847م استسلم أحسن قواده بومعزة في تيارت وأحمد بن سالم في نواحي سور الغزلان، فضعفت المقاومة واشتد على الأمير الضغط من الداخل، فانسحب للمرة الثانية إلى المغرب وهناك أرغم على الدخول في معركة مع الجيش المغربي أجبره على الانسحاب من الأراضي المغربية. وعندما كان الأمير عبد القادر مطاردا من الجيش المغربي وهو متوجه رفقة جنوده إلى سيدي إبراهيم بالغرب الجزائري وقع في كمين في الحدود المغربية الجزائرية حيث كانت قوات الجنرال لاموريسيير (la Morcière) في انتظاره وتراقب تحركاته، فوجد الأمير عبد القادر نفسه محاصرا من كل الجهات، وتفاديا لإقحام جيشه القليل العدد في معركة انتحارية ضد الجيش الفرنسي، وبعد استشارة أصحابه استسلم يوم 23 ديسمبر 1847م بجامع غزوات بشروط منها: أن ينقل الأمير وأسرته إلى عكا أو الإسكندرية، أن لا يمنع أحد من مرافقته ممن أراد من جنود وضباط، أن يكون كل من يبقى في البلاد أمينا على حياته وماله، إلا أن السلطات الفرنسية خلفت وعددها وسجنته بقصر "أمبواز" (فرنسا) حيث بقي أسيرا مدة خمس سنوات إلى أن أطلق نابليون الثالث سراحه سنة 1852م، توجه من بعد إلى الأستانة بتركيا،

فاستقبله هناك السلطان التركي بالتكريم وبقي فيها بعض الوقت، ثم رحل إلى دمشق فاتخذها سكنا له ولأسرته وقضى فيها بقية حياته في الكتابة والتصوف، وتمكن سنة 1860م من إخماد فتنة طائفية كبيرة ضد المسيحيين العرب، أنقذ خلالها آلاف المسيحيين من المذابح التي دارت في بلاد الشام أثناء إقامته. أكسبته شهرة عالمية، فأعجب ملوك العالم وحكوماتها بموقفه وشهامته من هذا الحدث، فبعثوا إليه برسائل الشكر والعرفان مصحوبة بالأوسمة وشارات التقدير. وعندما كان هناك عرض عليه إمبراطور فرنسا نابليون الثالث ليتولى منصب نائب مالك "المملكة العربية" بالجزائر، إلا أنه رفض. وهذا الخطاب الذي ألقاه الأمير عبد القادر على المجلس الشوري شارحا فيه أسباب توقيفه الحرب: "... يا قوم ... إن الأحوال كما ترون ... ولقد أجهدت نفسي في الذود على الدين والبلاد، وبذلت وسعي في راحة بني وطني، واقتحمت المهالك، وغصن شبابي رطيب، وأقمت على ذلك ما يزيد على سبعة عشرة سنة إلى أن فقدت المعاضد والمساعد وفني الطارف من أموال والتالد ...".

وهذه بعض الشهادات لشخصيات عالمية في الأمير عبد القادر، فيقول الكولونيل الإنجليزي اسكوت: "إن أعظم الشخصيات في العالم الإسلامي في العصر الحاضر هما: شخصية محمد علي وشخصية الأمير عبد القادر".

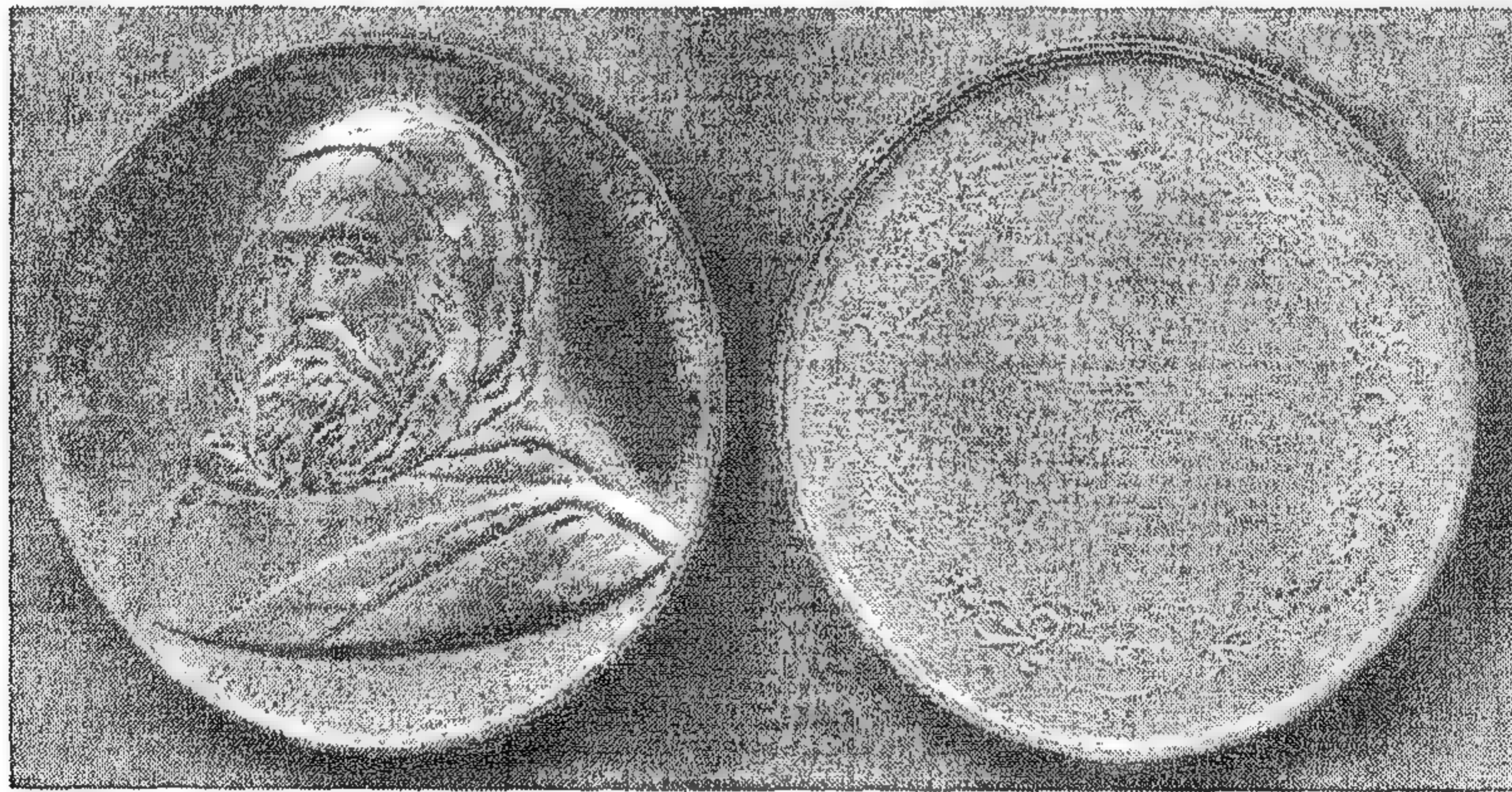
أما المفكر الفرنسي جاك بيرك فيقول: "إنه أكثر من قائد سياسي - ديني، إنه يحرك مبدأ الوطنيات الرومنطيقية، ويجمع في شخصيته الفروسية البدوية وإلهام الإسلام وديناميكية القرن التاسع عشر".

وقال عنه الفرنسي فور نبيه: "... فعبد القادر ليس مؤسس سلالات شبيهة بسلالات العصور الوسطى. فقد صار أهم شيء عنده مقاومة الاحتلال أكثر من العون الديني، وكانت هذه المقاومة تعتمد قبله على العاطفة الوطنية المضطربة في القبائل المتعلقة بالأرض التي زرعها أجدادهم، أما مع عبد القادر وحتى سنة 1841م فإنها كانت مبنية على الدفاع عن القومية بدأت تنتظم وتتحول إلى دولة ... إن الفرنسيين لم يبدعوا سنة 1841م الحرب على رجل طموح بل على شعب يتكون وعلى دولة تبنى ...".

ويقول الجنرال الفرنسي دوفيقي الذي حاربه "إن القوة الحقيقية لعبد القادر، القوة التي تقاومنا، لها جذور في فكره ... إن عبد القادر كان أميرا، لأن الحرية قد وضعت ثقتها فيه حتى أعطته سيفها ... أنه كان رجل التاريخ. إن الحرية سوف لن تنساه، إنها ستردد اسمه".



الأمير عبد القادر



نقود دولة الأمير عبد القادر



سقوط السمالة العاصمة المتنقلة
للأمير عبد القادر علي يد الفرنسيين

الحاج أحمد باي 1837 - 1848م:

كان من الأوائل الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي، ولد في الجزائر وهو كرغلي أي من أب تركي وأم جزائرية، فأبوه هو محمد الشريف خليفة حسن باي، وتولى جده المسمى الباي أحمد القلي حكم مدينة قسنطينة ابتداء من سنة 1755م، أما أمه فاسمها شريفة بنت أحد كبار مشايخ الصحراء يسمى ابن قانة شريف. تربى في البادية عند أنحواله وتعلم مند صغره الفروسية وفنون القتال، فكان رجلاً شجاعاً وصارماً عرف بالدهاء السياسي والعسكري، وهذه الصفات هي التي أهلته لاحتلال منصب ثاني أكبر مدينة في آيالة الجزائر. تولى أحمد باي إقليم قسنطينة سنة 1824م، وكان عمره سنة 1833م 47 سنة، وهذا حسب ما ذكره أحمد بوضربة في مذكرته التي سلمها للجنة الإفريقية.

فلسي نداء الداي حسين أثناء الغزو الفرنسي في شهر جوان 1830م وكان وقتئذ عنده يجدد الولاء ويدفع له أموال الضرائب، فشارك بجيشه المقدّر بحوالي 2000 جندي في معركة سطوالي تحت قيادة

الآغا إبراهيم صهر الداوي وظل يحارب إلى أن سقط حصن الإمبراطور فبرهن على شجاعة فائقة، واثّر الهزيمة انسحب رفقة بقية جنوده متوجها إلى ولايته قسنطينة. وأثناء غيابه بمدينة الجزائر اتهمه جند الأتراك بالانحياز للعرب وقاموا بانقلاب ضده وعينوا مكانه حمود بن شاكر بايا عليهم، ولما علموا بمقدمه أرادوا أن يثيروا عليه القبائل المقيمة بضواحي سطيف فهزمهم أحمد باي، وعندما وصل إلى قسنطينة لم يتمكن من دخولها إلا بمساندة محمد بلحاج بن قانة الذي بقي وفيا له، فأعادوه أنصاره إلى حكمه وبايعوه من جديد على الجهاد، فأعدم الحاج أحمد المتآمرين وتخلص نهائيا من الأتراك. وعندما استقرت الأمور في يده جمع شمل القبائل وكون مجلسا شوريا، وشرع في مقاومة الفرنسيين، وكانت عناصر جيشه مؤلفة فقط من الجزائريين، فقام بتحسين مدينة قسنطينة ودعا القبائل للجهاد. ورغم الرسائل التي تلقاها من قبل الجنرال دي بورمون وكلوزيل للاستسلام والاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل الاحتفاظ بمنصبه بايا على قسنطينة ودفع ضريبة، إلا أنه رفض هذه الشروط وأجابهم أنه تسلم إقليم قسنطينة بموافقة سكانها وأن على الباي أن يأخذ موافقة السلطان قبل أن يقبل العرض لأن الجزائر تابعة للباب العالي.

فبادر الجنرال كلوزيل باقتراح من قنصل فرنسا في تونس ماتيو دولسيس إلى عقد معاهدة مع باي تونس في 18 ديسمبر 1830م تم بموجبها ضم قسنطينة إليه وتعيين أخيه سي مصطفى بايا عليها مقابل دفع ضريبة سنوية للفرنسيين وإنقاص رسوم الجمارك التي يدفعها الفرنسيون في موانئ عنابة وبجاية، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تعترف بهذه المعاهدة لأن كلوزيل تصرف دون إخبار حكومته، كما أنه تجاوز صلاحيته بعقد هذا الاتفاق، ولكن باي تونس أخذ هذا الاتفاق بجدية وأصبح يطالب بضم قسنطينة إليه ويحرض سكانها ضد أحمد باي بحجة أن قسنطينة كانت فيما مضى جزءا من تونس، فكتب إليه أعيانها (الديوان) بأنهم راضين بحكم الباي أحمد، عندئذ اغتاز باي تونس وكتب إلى اسطمبول رسالة يتهمه فيها بالطغيان، ففعل الباي أحمد بالمثل وبعث برسالة موقعة من أعيان قسنطينة إلى السلطان العثماني محمود يكذب فيها ادعاءاته، فجاءه جواب من السلطان يؤيد فيه موقف الباي أحمد ومطالبها هذا الأخير بالمضي في المماطلة إزاء المقترحات الفرنسية بوصفه تابع للسلطان "تمسكوا بطاعتي ولا تعقدوا الصلح إلا إذا أعطيتكم الأمر بذلك...".

إضافة إلى هذا طلبه مصطفى بومزراق باي التيتري سابقا والذي استقل بنفسه برتبة الباشا بعد نقضه للاتفاق الذي أبرمه مع فرنسا على طاعته ودفع الضريبة إليه، فرفض الباي أحمد وقال له: "البارود وحده

الذي يفصل بيننا"، فغضب بومزراق وحرص عليه إبراهيم الذي كان بايا على قسنطينة في السابق ليستخلفه، فخرج إليه الباي أحمد رفقة جنوده وألحق بهم هزيمة شنعاء، ففر إبراهيم إلى تونس ثم رجع إلى مدينة عنابة، فاستقل علي إبراهيم بها وتواطأ مع الفرنسيين وعين نفسه بايا عليها، ولكن ابن عيسى مساعد أحمد باي تصدى له وأخرجه من المدينة. أما الفرنسيون الذين طردوا أول مرة من عنابة لم يفقدوا الأمل ورجعوا إليها بباخرتين محملتين بالعتاد والجيش فزلوا على الشاطئ، ثم دخل ابن عيسى في معركة ضدهم ولكن تغلبوا عليه واحتلوها سنة 1832م، فأمر حينئذ أحمد باي نائبه بن عيسى بمحاصرة الجنود الفرنسيين الموجودين بها اقتصاديا لكنه فشل في استرجاعها. وبعد مرور سنة منذ يوم 29 سبتمبر 1833م استولى الجنرال تريزل (Trezel) على مدينة بجاية بعد مقاومة عنيفة من سكانها. ورغم الوفود التي أرسلها أحمد باي إلى السلطان العثماني لمساعدته ماديا، فلم يتلق من هذا الأخير إلا التأييد المعنوي ولقب الباشا. واتصل به سنة 1832م القائد العام للجزائر الدوق روفيغو للتفاوض معه وفرض عليه شروطا متمثلة في اعتراف أحمد باي بالسيادة الفرنسية ودفع ضريبة سنوية وغرامة حربية كبيرة مقابل الاحتفاظ بمنصبه، وجاء في نص الرسالة التي سلمه لها حمدان خوجة ما يلي: "استسلموا لفرنسا التي وهبها الإله سلطان إفريقيا. إنه لمن الواجب عليكم، ومن حقنا أن نطلعكم على الشروط التي نضعها لاستسلامكم ولإبقائكم في الحكم. تدفعون ثلاثة ملايين من الفرنكات كتعويضات للحرب وللحملات التي تتسببون فيها يوميا. بعد ذلك تدفعون اللازمة مرة في كل سنة.

فتفاهموا في كل شيء مع رسولي سي حمدان إنني وكلت إليه التفاوض معكم وفقا لتعليماتي". وبعد استشارة الديوان قبل أحمد باي العرض على شرط تخفيض مبلغ الغرامة الحربية وانسحاب الفرنسيين من مدينة عنابة، وأن ليس بإمكانه أن يعقد اتفاقا نهائيا مع الفرنسيين بدون إعلام السلطان العثماني محمود، ثم وصلته رسالة ثانية في نفس السنة على يد حمدان خوجة تحمل شروطا أكثر قسوة ففي مقابل خفض الغرامة طلب منه الدوق روفيغو السماح للفرنسيين بوضع حاميات في عنابة وقسنطينة وأن يحصل الفرنسيون وحدهم على حرية التجارة في عنابة، فرفض أحمد باي وأحال الفرنسيين على السلطان العثماني. من بعد وصل مبعوث السلطان العثماني إلى قسنطينة ليطلع على أوضاع البلاد فلم يأت بشيء جديد عدا تشجيع السكان على المقاومة والالتزام بالإيمان والصبر، ثم حل بالمدينة وباء الكوليرا دام سبعة أيام وأدى إلى وفاة 700 شخص. في هذه الأثناء ظهر بعنابة شخص اسمه يوسف

المملوك وهو يهودي من أصل إيطالي كان يعمل عند باشا تونس تظاهر أمامهم بالإسلام وحرصهم على محاربة الفرنسيين والباي أحمد، إلا أنه في الحقيقة كان متعاوناً مع الفرنسيين أرادت هذه الأخيرة أن تنصبه في مكان الباي أحمد، وفي الأخير تبينت حقيقته وغرضه.

تشجع الجنرال كلوزيل بانتصاره الوهمي على الأمير عبد القادر ظناً منه أن عبد القادر بات عاجزاً عن القيام بأي تهديد ضد الفرنسيين، وعزم فور عودته من الغرب أن يوجه جهوده نحو قسنطينة مستعينا في ذلك بوعود المملوك يوسف الذي أكد له بأنه سيضم القبائل التي تكره باي قسنطينة إليه وأن الحملة ستكون نزهة عسكرية، فقبلت الحكومة الفرنسية مشروع حملته ضد قسنطينة. ولما علم أحمد باي باستعدادات الجيش الفرنسي في عنابة بقيادة الجنرال كلوزيل لمهاجمة مدينة قسنطينة ترك فيها حامية من ألف رجل تحت قيادة ابن عيسى وعلي محمد بن لبجاوي مزودة بالمدافع والذخيرة، ثم خرج إليهم في شهر نوفمبر 1836م بقوة عسكرية تضم 1500 من المشاة و5000 من الفرسان إضافة إلى عدد من قطع المدفعية، وفي مكان يسمى بعقبة العشاري اصطدم الجانبان لكن نظراً لتفوق الجيش الفرنسي عدداً وعدة انسحب الباي أحمد رفقة جيشه عائداً إلى قسنطينة ينتظر قدومهم ومهيئاً لهم خطة عسكرية للقضاء عليهم، ولما وصل أحمد باي إلى قسنطينة أدخل قسماً من قواته المدينة وانسحب مع الباقين وراء الفرنسيين يراقب حركاتهم. ولما اقترب الفرنسيون من قسنطينة كان الجو بارداً والثلوج تتساقط بقوة فأعاقت تحركاتهم، وعندما تقدموا لمهاجمة المدينة وجدوا أنفسهم بين نارين: نار المدينة ونار فرسان الباي في مؤخرتهم، فحاصروهم أحمد باي مدة سبعة أيام من كل جهة ووجه بنادق ومدافع جنوده صوبهم، وفي الأخير انتصر عليهم أحمد باي في جسر القنطرة حيث كبدهم خسائر كبيرة في العتاد والأرواح تقدر بألف قتيل وغنم تجهيزات حربية ومؤونة ثمينة، ثم أجبرهم على الانسحاب إلى عنابة، وهذا رغم تفوق عدوه الفرنسي عسكرياً، وكان بمقدور الباي أن يقضي عليهم جميعاً لكنه كان على علم أنهم سيعودون لأخذ الثأر، ولهذا حصن قسنطينة.

وعلى إثر هذه الهزيمة عزل كلوزيل من منصبه وخلفه الجنرال دمرمون سنة 1837م، فزاد هذا الانتصار في معنويات القسنطينيين، وبعث أحمد باي بهذه المناسبة رسالة إلى السلطان العثماني يشرح فيها وقائع الحادثة وطلب منه المساعدة، فرد عليه السلطان برسالة جاء نصها كما يلي: "لقد علمنا من رسالتكم التي نقلها إلينا السي الطاهر باشا طرابلس بكل ما حدث في بلادكم. وإننا نهنئكم على الشجاعة التي أبديتها في مثل هذه الظروف، ونحمد الله على النصر الذي حققه لكم. إننا ندرك جيداً

بأن الكافر سيهاجمكم من جديد ونخبركم بأننا لن نبخل عليكم بمعونتنا. وسنرسل إليكم عددا كافيا من الجنود والمدافع ومن المختصين في المدفعية". فلبى السلطان هذه المرة ندائه وأرسل له سنة 1837م عن طريق تونس أربع سفن حربية محملة بالجنود الأتراك، وعلى متنها 12 مدفعا و150 من المختصين في المدفعية، لكن باي تونس خوفا من فرنسا لم يسمح إلا بتزول المدافع ولم يسلمها لأحمد باي. وللثأر من هزيمة قسنطينة بادرت حكومة فرنسا على يد الجنرال بيجو إلى عقد معاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر سنة 1837م، استغلتها فرنسا لتكريس جهدها العسكري لغزو قسنطينة.

وفي نفس الوقت الذي كان يستعد فيه الجيش الفرنسي بشن حملة عسكرية كبيرة على قسنطينة أرسل دمريمون بناء على تعليمات من حكومته يهوديين أحدهما اسمه موشى بوشناخ للتفاوض مع الباي أحمد عرضت فرنسا على الباي خلال هذا اللقاء الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع غرامة حربية والتخلي عن القالة وعنابة، إضافة إلى وضع حامية فرنسية في قسنطينة وأن يترك للقبائل إذا رغبت ودون مقاومة من الباي الاعتراف بالسيادة الفرنسية، فرفض أحمد باي رغم أنه كان مستعدا للصلح ولكن بشروط أقل. اتصل للمرة الأخيرة الجنرال دمريمون (Damrémont) بأحمد باي مكررا طلب فرنسا حيث جاء في الرسالة التي بعثها إليه ما يلي: "من القائد العام ورؤساء الجيوش الفرنسية إلى أحمد باي وعلي بن عيسى وسائر العساكر والأهالي المحصورين داخل البلد: نعرفكم أن العناية الإلهية منحتنا انتصارا مجيدا عليكم، ويد القدرة الربانية كللتنا بإكليل النصر فها هو جيشنا الجسور وأبطالنا الشجعان قد استولوا بعزمهم وقوة سلاحهم على خنادق بلدكم ولم يبق بيننا وبينكم إلا أحد الأمرين: إما أعمال السيف وإما التسليم للنجاة من الحيف، لا جرم أن عدم التسليم يعود عليكم بالدمار والخراب، ونحن لا رغبة لنا في سفك دماءكم فالتسليم أسلم لكم وأحسن بكم لأنكم أمسيتم في مركز خطير جدا والخلاص منه ضرر كبير يلحقكم مستحيل، كيف وبواريد فرنسا قد أحاطت بكم من كل جهة وصرتم وسطها مثل السمك في الشبكة".

ولكن الباي أحمد رفض وبعث برسالة إلى القائد الفرنسي معلنا له بأنه لم يبق بينه وبين فرنسا غير المعركة، ومن جملة ما ذكر في هذه الرسالة نيابة عن سكان قسنطينة: "من سكان مدينة قسنطينة المحافظة على دينها وشرفها إلى الجيش الفرنسي المعتدي على حقوقه، لقد وصلتنا رسالتكم وفهمنا ما ذكرتموه فيها، نعم إن مركزنا أمسى في خطر ولكن استيلاءكم على قسنطينة المحمية بالأبطال العرب الذين لا يهابون الموت موقوف على قتل آخر واحد منكم، واعلموا أن الموت تحت جدران مدينتنا

أشرف لنا من الحياة تحت علم فرنسا ... الخ". فتلقى القائد الفرنسي أمرا بالزحف على مدينة قسنطينة، فقام أحمد باي باستدعاء جميع جنوده بمقاطعة قسنطينة، وانضمت إليه قبائل جيجل والقل وميلة ومن كل أنحاء القبائل، فخرج إليهم الباي أحمد بجيش قوامه 2500 مقاتل واشتبك مع الجيش الفرنسي المؤلف من 20 ألف جندي مدة ثلاثة أيام متوالية ألحق خلالها بالجيش الفرنسي خسائر فادحة قدرها الجنرال فالي بـ 100 قتيل و500 جريح، قتل أثناءها القائد العام للجيش الفرنسي دامريمون (Damrémont) والجنرال بيريقو (Perrégaux) والعديد من الضباط والجنود، فخلف الجنرال فالي (Valée) مكان دامريمون في قيادة الجيش وتمكن الفرنسيون هذه المرة من دخول مدينة قسنطينة يوم 13 أكتوبر 1837م بعد أن دمروا أسوارها بالمدفعية، لكن سكانها لم يستسلموا وبقوا يحاربون بشجاعة شارعاً بشارع وبيتاً ببيت، وانتقاماً منهم قام الجنود الفرنسيون بتخريب ممتلكات السكان والمكاتب وأماكن العبادة وقتل المقاومين. إلا أن هذه الهزيمة لم تنقص من عزيمة الباي أحمد في مواصلة المعركة فدبر لهم خطة لمحاربتهم خارج المدينة، ولكن بوعزيز بن قانة غير رأيه واقترح عليه التوجه إلى الصحراء.

فانسحب رفقة جنوده نحو الجنوب وواصل مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي متنقلاً من قبيلة لأخرى ومهاجماً المراكز العسكرية الفرنسية، ثم لجأ أخيراً إلى جبال الأوراس. وتكررت خلال هذه الفترة عروض الفرنسيين عليه بالاستسلام دون نتيجة، وعندما أصابه المرض وفقد ثرواته التي كان يموّن بها جنوده دخل في مفاوضات سرية مع الفرنسيين للاستسلام خوفاً من رد فعل القبائل الجزائرية، وهذا بعد أن كتب له كل من القائد الفرنسي بباتنة وبسكرة، ومن جملة الشروط التي اتفقوا عليها: استرجاع أملاك الباي أحمد، والسماح له بالرحيل إلى أرض إسلامية. وأخيراً استسلم للسلطات الفرنسية يوم 5 جوان 1848م، ولكن فرنسا خلفت وعدها مثلما فعلت مع الأمير عبد القادر وبقي الحاج أحمد باي تحت الإقامة الجبرية بمدينة الجزائر إلى أن توفي سنة 1850م ودفن بزاوية سيدي عبد الرحمن الشعالبي في أعالي القصبة.

مذكرة بن عيسى حول الدفاع على مدينة قسنطينة (1836-1837):

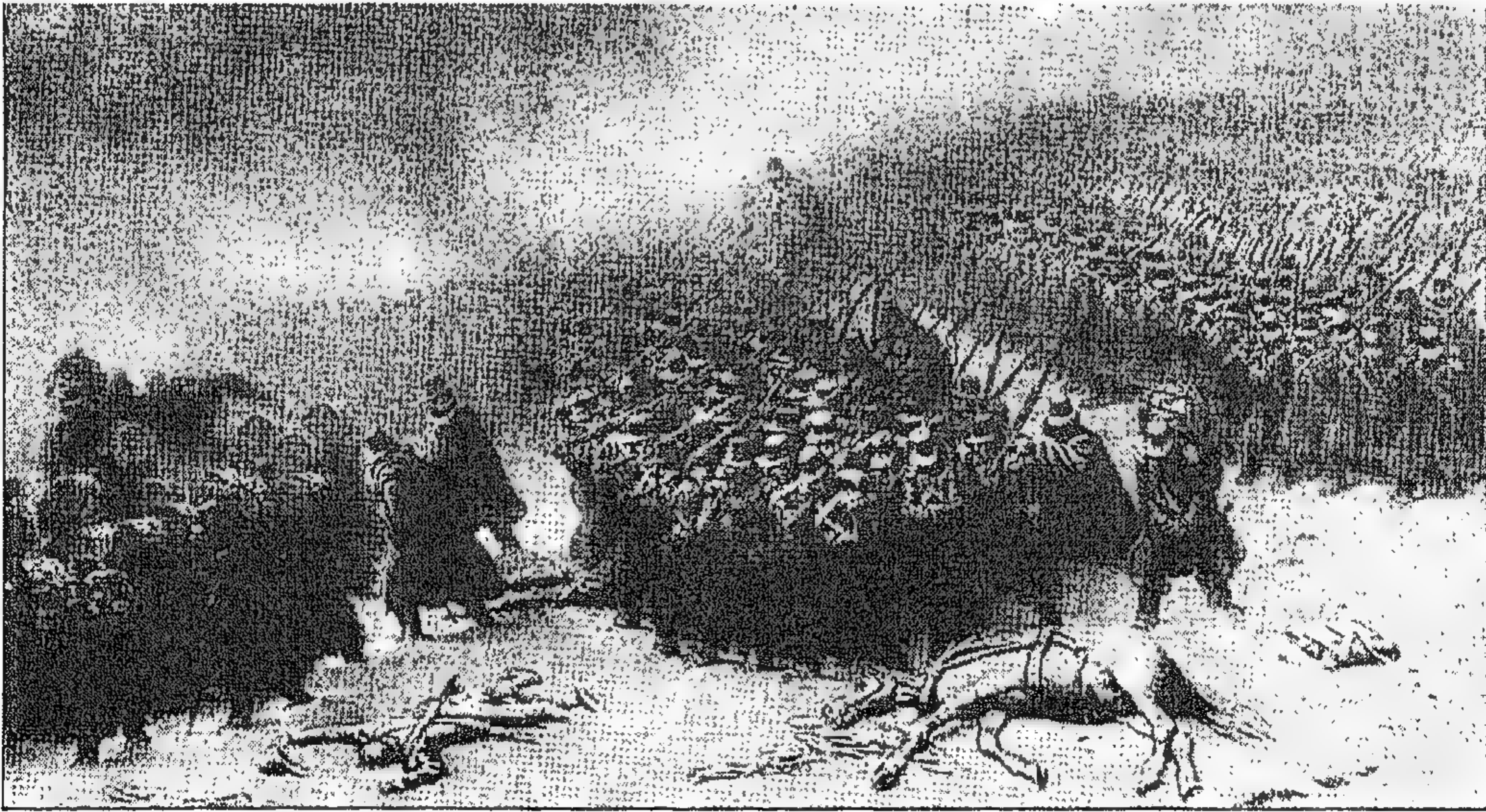
في سنة 1836م، "كلفنا أنا بالدفاع عن المدينة في حين خرج الباي على رأس فرسانه لحمايتها من الخارج ومنع الفرنسيين من الدخول إليها، وكان عدد الذين شاركوا في مهمة الدفاع 1400 من الجنود المسلحين بالإضافة إلى 1000 شخص من السكان. وقد دافعنا بشجاعة طيلة ثلاث أيام قمت

خلالها بغارة من جهة باب الجابية. ولما كان اليوم الثالث لاحظنا الجيش الفرنسي يرحل عن المدينة، لقد كان هناك من نصحناء، أثناء الحصار، بالتسليم لكنهم دفعوا حياتهم ثمنا لتخاذلهم. تراجع الفرنسيون بشكل فوضوي، وبينما قام الباى باتباعهم حتى رأس العقبة فلم أتبعهم بدوري سوى لوقت قصير، لكنني نصحت الباى بمراسلة القبائل في شأن إنزالها على الفرنسيين عند ... فكان أن أجابني: "إن الفرنسيين لا ينامون على هزيمة، فرجوعهم يوما لأخذ الثأر لا محالة آت وسيكون مروعا وخصوصا إذا ما ألحقنا ضررا بأبناء الملك الموجودين هنا بصفوف الجيش، ولهذا السبب امتنع الباى عن التشدد في الضغط عليهم، أما أهل قسنطينة فقد أسرعوا إلى المنصورة أثناء انسحاب الفرنسيين وقضوا على الجرحى هناك، فقتل الجرحى ليس عملا شجاعا لكن لا يمكن إسناده إلى الرجال الذين خرجوا بحثا عن مخاطر القتال.

في سنة 1837م "رجعنا إلى قسنطينة بدأنا نتدبر كيفية مواجهة الغزو الآتي المهدد، من ذلك أن أمر الباى بهدم جميع الأبنية الموجودة خارج أسوار المدينة أي كل ما كان قائما من باب الجابية إلى باب الوادي وما كان بأطراف كوديت عاتي. ولقد أقبل الأهالي من غير ملل على الاستعدادات فأولوا المراقبة كل عنايتهم وحرصوا على أن تبقى فتيلة المدافع مشتعلة من غير انقطاع، لقد كنا جميعا مهئين للمقاومة، خاصة وأن الأهالي كانوا يدركون عزم الفرنسيين على الانتقام منهم بسبب ما فعلوه بجرحاهم بالمنصورة والثأر لكرامتهم المهانة. فالمقاومة الشجاعة في نظرهم هي منجاة الوحيد. عمل أحمد باي على تهريب ثرواته خفية في حين لم يسمح للسكان بالعمل مثله. وفعلا فإن إبقاء الثروات داخل المدينة أثناء الحصار وعلى مرأى من أصحابها يجعلهم أكثر تصميمًا على الدفاع عنها وأكثر عزيمة لحماية أنفسهم وأموالهم ويجعلهم يتصورون النتيجة في حالة الهزيمة. عملت على ترميم الحواجز وأمرت بحفر خندق وإقامة تحصينات جديدة يسهل بها إغلاق شوارع المدينة في الحال، وتجعل العدو في حالة دخوله المدينة أمام عقبة أخرى لا بد له من فرض حصار جديد حولها. وبذلك لا أشك في أنني أهملت إجراءات الواحدة من الإجراءات اللازمة لحماية المركز الذي أسندت إلى حمايته. وكان الذي يساعدني في مهمة الدفاع هو الحاج محمد ابن البجاوي قائد الدار (رئيس القصر) والذي قتل أثناء الحصار".



الحاج أحمد باي



الحملة ضد قسنطينة 20 نوفمبر 1836

حمدان بن عثمان خوجة:

وهو كروغلي أحد أثرياء مدينة الجزائر ينتسب إلى أسرة جزائرية عريقة، كان أبوه فقيها شغل مهنة التدريس ثم أمينا عاما لمدينة الجزائر، أما ابنه حمدان خوجة فقد امتهن التدريس حيث كان أستاذ القانون، ثم تعاطى التجارة مع عمه الحاج محمد ونظرا لمركزه العائلي والثقافي تولى مناصب عليا في عهد الداى حيث كان مستشاره قبل الاحتلال. وكان رجلا مثقفا يجيد اللغة العربية والتركية ويحسن الفرنسية والإنجليزية، ألف ثلاثة كتب من بينهم كتابه المعروف "المرآة"، سافر إلى العديد من الدول الإسلامية والأوروبية واطلع خلالها على ما كان يجري في العالم وخاصة أوروبا من تطورات اقتصادية وسياسية وثقافية، وهو على خلاف شخصية أحمد بوضربة لم يكن ميالا للفرنسيين.

وعند احتلال مدينة الجزائر كان بإمكانه الرحيل مع الداى الحسين لكنه رفض حبا للوطن ودفاعا عن الإسلام، وهذا ما ذكره في رسالته الموجهة لصديقه محمود بتاريخ 1 جوان 1834م حيث قال: "كان بإمكانى السكوت مثلما فعل الأغلبية، لكن جئى للإسلام دفعنى للعمل وتحمل أخطر المصاعب لأبلغك". ودعى حمدان خوجة في بداية الاستعمار إلى التآخي والتعاون مع فرنسا وكلفته السلطات الفرنسية بالتفاوض باسمها مع كل من الحاج أحمد باي قسنطينة وبومزراق باي التيطري قصد قبول اقتراحات فرنسا، كما عينه غداة الاحتلال الجنرال دي بورمون عضوا في المجلس البلدى، واحتفظ بنفس المنصب في عهد كلوزيل. إلا أن هذه الأعمال لم تنقص من وطنيته بل كان في نفس الوقت يدافع عن حقوق شعبه، وعندما تيقن من همجية الاستعمار الفرنسى تدارك الأخطاء وغير أفكاره لمحاربه سياسيا، فكان يعلم منذ بداية الاحتلال أن فرنسا لا تريد الخير لهذا البلد الجزائري، وهذا ما تنبأ به وذكره في كتابه "المرآة" حيث قال: "إن فرنسا لا تجني أي فائدة من الجزائر، ولا تنشر الحضارة في هذا البلد إلا بتطبيق المبدأين السارية المفعول التي تؤمن بهم وهم: أولا استئصال هذا الشعب، وثانيا إرغام السكان على بيع ممتلكاتهم والرحيل خارج هذه الأرض".

وهذا ما وقع حقيقة بعد قرن واثني وثلاثين سنة من الاحتلال، فجلبت له مواقفه الوطنية المدافعة عن المفتين الحنفين المسجونين من طرف الجنرال كلوزيل والتنديد بنهب ممتلكات المواطنين وخاصة مناهضته للاعتداء على حرمة المساجد وتبديلها بكنائس عداء اليهود والمعمرين الأوروبيين والسلطات الفرنسية، فألصقوا بشخصيته أكاذيب واتهموه بالرشوة والاختلاس وسوء الأخلاق، فأجبره الدوق

روفيغو على الرحيل إلى فرنسا سنة 1833م. وهناك اجتمع مع نخبة من الجزائريين المثقفين، ونظم المقاومة السياسية وتولى الدفاع عن القضية الجزائرية بتنوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول ما يجري بالجزائر من ظلم وإرهاب، وفي هذا الصدد بعث عدة رسائل للسلطة العثمانية وإنجلترا مناشدا إياهم بالتدخل لجلاء الجيش الفرنسي من الجزائر، لأنه كان متيقنا بأن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، وهذا ما ذكره في إحدى مراسلته إلى صديقه محمود بتاريخ 1 جوان 1834م قال فيها: "الفرنسيون لن يغادروا الجزائر إلا إذا جاءت إلى نجدتنا قوة عثمانية، ووعود الفرنسيين لن تتحقق، إن هجمتهم الوحشية تزداد يوما بعد يوم". وفي هذه الفترة وقع نقاش حاد في البرلمان الفرنسي بين التيار المناصر للاستعمار والتيار المناهض له، فاستغل حمدان خوجة هذا النزاع لخدمة المصلحة الجزائرية محاولا التأثير على الرأي العام الفرنسي لصالح استقلال الجزائر مستعملا قنوات الصحف الباريسية، إلى جانب هذا أرسل حمدان خوجة مذكرات وعرائض إلى الحكومة الفرنسية يناشدها بالتدخل في الجزائر مذكرا إياها ببنود معاهدة الاستسلام، فبعث لهذا الغرض رسالة إلى وزير الحرب الفرنسي الماريشال سولت (Sault) تتضمن 18 نقطة يعبر فيها عن شكاوي سكان الجزائر، ويدعو فيها إلى تعيين لجنة تحقيق محايدة ونزيهة للنظر في الظلم الذي يتعرض له الشعب الجزائري، ومطالبها بالجلاء الفوري للجيش الفرنسي.

وقد أثرت هذه الجهود في تكوين لجنة إفريقية للتحقيق في الجزائر تم تشكيلها بأمر من ملك فرنسا لويس فيليب يوم 7 جويلية 1833م وترأسها الجنرال بوني مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر وتحديد أسس العمل في المستقبل، ووصلت إلى الجزائر في 2 سبتمبر في السنة ذاتها واستمعت لممثلي السلطات العسكرية والمدنية، ووفد عن اليهود، وأعيان الجزائر ومن بينهم حمدان خوجة الذي سلم لهم مذكرة طويلة ومن جملة ما ذكر فيها: "أن تبحث اللجنة الإفريقية على الأصول التي تستقي منها معلوماتها للتأكد بدقة ما يجري في الجزائر من اضطهاد لسكانها والتفحص في الخبر لنقله بصدق وعدم الحكم على المظاهر، وأعلمهم بمجزرة قبيلة العوفية التي أبيدت بأكملها رجالا وأطفالا وشيوخا ونساء، وما يحدث من نهب ورعب وتعسف في حق الجزائريين، كما أرشدتهم باتخاذ تدابير وإجراءات عادلة تسمح لهم بالتحقق والحكم بتزاهة وموضوعية، وفي الأخير عرض عليهم بتعيين أمير مسلم جزائري ذي سمعة وقدرة توكله فرنسا مصير هذا الشعب ليحكمه وفقا للمبادئ الليبرالية المناسبة لقوانين وعادات الشعب الجزائري". وقامت اللجنة بجولة في مدينة الجزائر وعنابة ووهران وأرزيو وبجاية، ثم عادت إلى مدينة الجزائر أين عقدت جلستها الأخيرة يوم 25 أكتوبر 1833م. ومن جملة الاقتراحات التي قدمتها

للحكومة الفرنسية الاحتفاظ بالجزائر تحت اسم ممتلكات فرنسا في إفريقيا، وتطبيق النظام الفرنسي خلفا للتركي، تشجيع الاستيطان الأوروبي، تشكيل مجلس بلدي مختلط، وتعيين حاكم عام على الجزائر يتولى السلطات المدنية والعسكرية، خلق ميزانية خاصة بالجزائر. كما أقرت الوضعية السيئة للجزائريين، وهذه فقرة من تقريرها الطويل: "لقد حطمنا ممتلكات المؤسسات الدينية وجردنا السكان الذين وعدناهم بالأمان وأخذنا الممتلكات الخاصة بلا تعويضات وذبحنا أناسا كانوا يحملون عهد الأمان وحكمنا رجالا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعانا لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين". وباختصار كما قال أحد أعضاء اللجنة "لقد تجاوزنا في البربرية هؤلاء الذين جئنا لتمدينهم". ودارت في البرلمان الفرنسي نقاش بين المعارضين والمؤيدين للاحتلال انتصر فيه أصحاب فكرة المحافظة على الجزائر.

إلا أنه في حقيقة الأمر شكلت هذه اللجنة لتبرير الاحتلال، ولم تطبق الحكومة الفرنسية من مقترحاتها إلا ما يخدم مصالحها. وهذا ما أدى إلى خيبة أمل حمدان خوجة لأن هذه اللجنة لم تحقق ما كان يرجوه، لكنه واصل معركته السياسية بالقلم واللسان ضد الاحتلال بتنشيط مؤتمرات صحفية للتعريف بالقضية الجزائرية، وألف لهذا الغرض كتابا بالعربية ترجم إلى اللغة الفرنسية وصدر بباريس في شهر أكتوبر 1833م اطلعت عليه لجنة التحقيق عنوانه "المرآة" تطرق فيه إلى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة الجزائر، ولتنوير السلطات والرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر كتب عن المعانات اليومية للشعب الجزائري جراء الأعمال القمعية والوحشية التي كان يقوم بها المعمرون الأوروبيون وجنرالات فرنسا في الجزائر مذكرا إياهم بالوعود التي ضربتها فرنسا على نفسها في معاهدة الاستسلام. وردا عن أعماله الوطنية قام الجنرال كلوزيل بحبس أبناء حمدان في مدينة الجزائر وحجز مراسلاته. وفي عام 1836م رحل حمدان خوجة إلى اسطنبول بعد أن حجزت كل ممتلكاته المقدرة حسب السلطات الاستعمارية بـ 40 مليون فرنك، ورغم ذلك بقي هناك وفيا للجزائر يدافع عن قضية أحمد باي والأمير عبد القادر لدي السلطات العثمانية إلى أن وافته المنية بالقسطنطينية عام 1842م. وفي هذا الصدد حرر رسالة إلى السلطان العثماني محمود جاء فيها ما يلي: "إن المسلمين الذين ماتوا، ودفنوا في أرض الجزائر، سيسألونكم يوم القيامة، لماذا تركتموهم لوحدهم؟".

وهذه بعض المقتطفات من رسالته الطويلة التي حررها حمدان خوجة بتاريخ 1 جوان 1834م إلى صديقه محمود ويطلب منه بتبليغها إلى السلطان العثماني محمود خان الثاني. وجاء فيها ما يلي:

"أنا، كتبت ووضعت النقاط على الحروف. عليكم أنتم الآن أن تعملوا، إن سكوتكم عار. خذوا في الحسبان دماء المسلمين التي تسيل يوميا. أبلغوا سلطاننا بالقضية، حاولوا جلب انتباهه، عطفه، بالنسبة إلي أنا بأفكاري، والسكان بسلاحهم، حربنا الكفار، عليكم أنتم الآن بالتحرك".

وهذه بعض المقتطفات من رسالته الطويلة التي بعثها إلى صديقه محمود المقيم بالأستانة (تركيا) يحثه فيها عن حالة الجزائريين، وموقف ملك فرنسا من قضية الجزائر، والأعمال الإجرامية للفرنسيين، ويطلب منه بتبليغها إلى السلطان العثماني محمود خان الثاني. وجاء فيها ما يلي:

"وقد أخذ مجلس الديوان (ديوان المالك) كتابي بعين الاعتبار أثناء تطرقه إلى المسألة الجزائرية واستشهد بأقوال الواردة فيه بشأن القضية وقد ذكرت هذه الأقوال مفصلة في جريدة مونتور. إن موقف الملك وخواصه من القضية الجزائرية يتمثل في الكيفية التي سبقت حسب الجريدة المذكورة آنفا غير أن الأمر يرجع في الأخير إلى أيدي العوام - النواب - الذين يمتلكون العلم أو السنجاق ذو الألوان الثلاثة لأن تصرفات الملك مقيدة بإرادة العوام فلا يمكن أن تظهر وتتجلى إلا في إطار تنفيذ رأيه وتحقيق إرادته، ومع ذلك فإن العوام لا يعرفون شيئا عن الجزائر وماهيتها إلا المعلومات التي يلتقطونها من أفواه أولئك الذين أتوا إلى الجزائر من أبناء جنسهم ثم عادوا إلى فرنسا، وهؤلاء هم أولئك الأسافل والأراذل الذين ذاقوا طعم الظلم والقتل والنهب والسلب في الجزائر كما ذاقوا طعم المال والثروة على الطريقة نفسها بواسطة غصب أموال المسلمين تحت ستار الكراء المؤبد والإيجار ثم نقلوها إلى باريس لبيعوها بأثمان باهظة أو باعوها في باريس وهي في الجزائر". "هؤلاء (الفرنسيون) كلهم أراذل وأبرز دليل على أنهم من الأسافل والأراذل هو تركهم لبلادهم التي هي كالدرة من حيث الجمال وال عمران وتشبثهم بالاستيطان في الجزائر التي أصبحت تشبه الأطلال من جراء الفضائح التي ارتكبوها هنالك، فلو لم يكونوا من أسافل الناس وأقلهم درجة لما أقدموا على ذلك ولكنهم يفعلون ذلك لأنهم فعلا كما وصفوا. والذي يتراءى لي أن هؤلاء الأسافل لما عادوا من الجزائر بدعوا يتكلمون عنها ويشيعون بين أبناء جلدتهم عن جودة أرضها وخصبة تربتها وأنها أجود حتى من الأراضي الهندية لأنها صالحة لزراعة القهوة والفلفل والقرمز وغيرها من الخرافات التي لا أصل لها".

"إن المرتدين في بلادنا قلة جدا ولا يصل عددهم أكثر من مائة نفر، أما الباقون من المسلمين فقد نفى وشرد الأغنياء منهم ولم يبق إلا الضعفاء والمساكين الذين أرغموا على العيش بالذل والهوان والتكفف على الناس". "أخي الكريم إنني رجل وحداني، أولادي وعيالي تحت أيادي الكفار ورحمتهم بالجزائر. وأنا هنا في بلادهم إنني أكافح وأناضل من أجل وطني الجزائر بكل ما أوتيت من قوة ووهبت من مقدرة على الكفاح والنضال عن طريق قلبي ولساني دون أي تقصير أو تهاون ولو أن الكفار علموا بمضمون تحريراتي وتأليفاتي ومراسلاتي مع سائر الأجناس والأعمال التي أقوم بها شخصيا عندما تمتنع الكتابة وتخطر الأهمية الموضوع وسريته، نعم ولو اطلعوا على حقيقة هذه الأعمال التي أقوم بها من أجل بلادي الجزائر لأكلوا لحمي وعذبوني بأشد أنواع العذاب في العالم ولكن الحمد لله فقد سترني ربي ونجاني من القوم الظالمين". "أخي الكريم كما تعلمون أيضا فإن سني قد تجاوزت الستين وإنني مستور والحمد لله بستره ولا أطمع لا في مال ولا في منصب".

جهاد الزيبان والأغواط والأوراس:

استولى الفرنسيون على الزيبان سنة 1948م بعد استسلام الأمير عبد القادر، وعرف سكانها خلال تلك الفترة الحكم الاستبدادي للسلطات الفرنسية اتجاه المواطنين، ففرضوا على الفلاحين زيادة جائرة في الضريبة على النخيل. وكانت فرنسا في هذه الفترة منشغلة بقمع الثورات داخل الوطن وانهيار الجمهوريين بعرش ملك فرنسا لويس فيليب، فاستغل الشيخ بوزيان زعيم ثورة الزعاطشة هذه الظروف للاستعداد للثورة (1848 - 1849)، وكان في السابق يشغل منصب نائب للأمير عبد القادر بمنطقة الزاب الظهري، وكانت كلمته مسموعة في أوساط السكان. وبسبب هذه النشاطات حاول سيروك نائب المكتب العربي بيسكرة القبض على بوزيان في واحة، فتصدى له أنصاره وأطلقوا الرصاص على الضابط الفرنسي ومن كان معه ففر عائدا إلى مقره. ونتيجة لما حدث سير له رئيس المكتب العربي الضابط دوبسكي (Dupesquet) قوة عسكرية، وعندما وصل إلى قرية الزعاطشة طالب سكانها بتسليم الشيخ بوزيان فرفضوا، ولما أحس الضابط الفرنسي باستعدادهم للمقاومة فضل الانسحاب من حيث أتى. وامتدت من بعدها نار الثورة إلى كل منطقة الزيبان وأولاد نايل والحضنة وبوسعادة والأوراس، ودعم حركته الثورية كل من الشيخ سي عبد الحفيظ مقدم الطريقة الرحمانية في الأوراس، والشيخ حامد

بلحاج ببوسعادة وابن الجودي شيخ أولاد زيان مما دفع بالقوات الفرنسية المتمركزة بمدينة باتنة بقيادة كاربيسيا للتحرك، والتقى الطرفان يوم 16 جويلية 1849م انتهت بهزيمة الجيش الفرنسي ومقتل العديد من جنوده.

وأمام انتصارات ثوار الزعاطشة وحلفائهم من المناطق الأخرى سير لهم الجنرال الفرنسي هريوس (Herbillos) قوة عسكرية تتكون من حوالي خمسة آلاف جندي وضابط انطلقت من قسنطينة يوم 25 سبتمبر 1849م، وفي باتنة انضمت إليها قوات أخرى، وفي يوم 17 أكتوبر وبمساعدة قوات شيخ العرب الخائن ابن غانة الموالي لفرنسا بدأ الحصار على مركز ثورة قرية الزعاطشة فرفض سكانها الاستسلام، وأمام إصرارهم على القتال قامت المدفعية الفرنسية يوم 26 نوفمبر 1849م بضرب الأسوار المحيطة بقرية الزعاطشة لإحداث ثغرات فيها ومن خلالها يتمكن التغلغل داخل الواحة، لكن مقاومة الثوار التي ألحقت قتلى في صفوفهم أرغمت فرنسا على تغيير خطتها بتكثيف الضربات بالمدفعية انتهت في الأخير باستيلاء الجيش الفرنسي على قرية الزعاطشة بعد معركة دامية قتل فيها سكانها متزلا بمترل وسقط على إثرها أكثر من 800 شهيد من بينهم الشيخ بوزيان وابنه ونائبه الحاج موسى، فنكل الفرنسيون بجثثهم وقطعوا رؤوسهم وحملوها إلى بسكرة ليعرضوها في الساحة على الناس، وكعادتها إزاء كل الثورات التي اندلعت على أرض الوطن قامت السلطات الفرنسية بتدمير قصور الواحات ومصادرة أملاك سكانها. ولكن نار الثورة بقيت مشتعلة في الأوراس حيث سير إليهم العقيد (Canrobert) قوة عسكرية في شهر ديسمبر مكنته من إخماد البعض منها وبقت قرى نارا صامدة في وجهه لكن شجاعته لم توقف زحف قواته التي دمرت قراهم. وفي عام 1852م ظهر ثائر آخر بالصحراء وهو الشريف محمد بن عبد الله، فعند عودته من البقاع المقدسة شرع مباشرة في الاستعداد لكفاح المحتل الفرنسي في كل من الأغواط وتوقرت وورقلة فبايعه سكانها وانضموا إلى ثورته، وخاض عدة معارك ضد القوات الفرنسية في كل من جنوب بسكرة يوم 22 ماي 1852م وفي عين الرق يوم 1 أكتوبر 1852م، وألحق بهم أضرارا كبيرة في العتاد والأرواح ثم استولى على مدينة الأغواط، لكن الفرنسيين بمساعدة العميل سي حمزة ولد سيدي الشيخ تمكنوا من استرجاعها في شهر ديسمبر 1852م بعد حصار ومعركة شرسة استشهد على إثرها الكثير من جنود الشريف محمد بن عبد الله. أرغم من بعد على الانسحاب إلى زاوية رويسات بالقرب من ورقلة، وهناك تحالف مع بن سلمة الذي كان متمركزا بتقورت وشنوا هجومات عديدة على القوات الفرنسية، لكن عملاء فرنسا من

الجزائريين أمثال سي حمزة أغا منطقة الأغواط وسي الزبير باشاغا ورقلة حالوا دون تحقيق هدفه، فاستولت فرنسا على تقورت سنة 1854م بعد معركة دامية. ورغم محاولته المتكررة لاسترجاع الأغواط وورقلة، إلا أنه لم يفلح أمام القوة الفرنسية المدججة بالسلاح المتطور، وانتهى مصير الشريف بن عبد الله على يد حمزة ولد سيدي الشيخ الذي اعتقله سنة 1861م وسلمه للسلطات الفرنسية، وقامت هذه الأخيرة بوضعه في سجن عسكري بفرنسا.

وفي سنة 1858م انطلقت ثورة أخرى من جبال الأوراس قادها أحد مجاهدي ثورة الزعاطشة وهو سي الصادق بن الحاج زعيم أولاد أيوب وشيخ الإخوان الرحمانيين، واستطاع هذا المجاهد أن يوسع ثورته إلى منطقة الزيبان، وقام بعدة هجومات على المراكز الفرنسية، إلا أن ثورته في الأخير عرفت نفس المصير الذي عرفه الشريف محمد بن عبد الله، حيث ألقت القوات الفرنسية والمتعاونون معها من الخونة القبض عليه يوم 20 جانفي 1859م. لكن الثورة لم تتوقف فاندلعت من جديد سنة 1879م بالأوراس تحت قيادة شيخ زاوية الرحمانية الإمام محمد أمزيان بن عبد الرحمن، حيث رفع راية الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي وقام رفقة المجاهدين بمهاجمة مراكز الجيش الفرنسي ودخل معهم في معارك، إلا أن القوات الفرنسية كانت أقوى منه عدة وعددا، ولما اشتد الضغط عليه انسحب إلى تونس، وفي الطريق عثر الجيش الفرنسي على قواته هياكل من شدة الجوع والعطش، أما الشيخ محمد أمزيان فقد سلمته السلطات التونسية رفقة رفاقه المتبقين إلى الجيش الفرنسي حيث حكمت عليه محكمة قسنطينة سنة 1880م بالإعدام.

جهاد القبائل 1846-1857م:

بقت بلاد القبائل مستقلة حتى سنة 1846م وصمدت أمام العدو الفرنسي إلى غاية 1857م، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجبال الوعرة التي ساعدت سكانها على مقاومة المحتل الذي وجد صعوبة لاختراقها. ومن أوائل المجاهدين في هذه المنطقة هو الشريف مولاي محمد الملقب بوعود (1845 - 1847) حارب من قبل في صفوف جيش بومعزة، ولما قضى الاستعمار على ثورة هذا الأخير حمل لواء الجهاد بالونشريس، وكان من أهم أعوانه سي الجودي، فشارك عدة معارك ضد العدو والتحق من بعد ببلاد القبائل بجرجرة أين أعلن الجهاد تحت راية الإسلام وانضم إلى صفوفه الشريف مولاي

إبراهيم، لكن دعوته لم تجد آذانا صاغية، فاضطر إلى مغادرة بلاد القبائل الكبرى في مارس 1846م متوجها إلى جيجل والقل فاستجابت القبائل لدعوته الجهادية فحملوا السلاح وأشعلوها نارا على العدو المحتل واستمر مولاي محمد في نشاطه الثوري إلى غاية شهر أوت 1847م. لكن سكان القبائل لم يركنوا للاستسلام وقبول الأمر الواقع، فثارت كل من قبيلة بني يعلى وبني مليكش في وجه الاستعمار عندما حاول هذا الأخير المساس بحرمة أراضيهم، وكانت قبيلة بني يعلى السبابة لذلك فرفضت الآغا الذي فرض عليهم من الاستعمار الفرنسي، وقاموا ابتداء من سنة 1847م بمهجمة الفرقة العسكرية الفرنسية التي كانت تمر على قريتهم، فقام عندئذ الفرنسيون بقيادة (Canrobert) برد فعل عنيف على عملياتهم، التجأ من بعد الثوار إلى قبيلة بني مليكش الثورية والتي تصدت للعدو بشجاعة ولم تنحن أمام بطشه منذ أن وضع المستعمر الفرنسي أقدامه على أراضيها، فاحتضنت سنة 1849م ثورة مولاي إبراهيم الذي دعى سكان بلاد القبائل للالتحاق بثورته من بينهم قبائل بني يني وبني واسيف، وفي عام 1850م امتدت ثورته إلى قرى بجاية، ولكن قوة العدو الفرنسي عدة وعددا تمكنت منه ودفعت قبيلة بني مليكش ثمنا غاليا في الأرواح والممتلكات جراء مساندتها له.

لكن الثورة لم تنطفئ فأشعلها من جديد وفي نفس السنة المجاهد الشريف بوبغلة واسمه الحقيقي محمد الأجد بن عبد المالك ولقب باسم بوبغلة نسبة لبغلته التي كانت تضرب بأرجلها كلما اقترب العدو الفرنسي من الثوار، فحاول من جديد تحريك القبائل التي جاهدت مع مولاي إبراهيم، وبعث برسائل إليهم يحثهم فيها على الجهاد وحمل السلاح، ولهذا الغرض حاولت فرنسا إلقاء القبض عليه فلم تتمكن، فالتجأ حينئذ بوبغلة بقلعة بني عباس، وهناك بدأ بتحريض القبائل فاتصل بقبيلة بني مليكش التي استقبلته بحفاوة يوم 24 فيفري 1851م وانضمت إلى ثورته، فجعل من قراها قلاعا للمقاومة واتخذها كمنطلق لنشاطه الثوري. فعين أربعة قادة من سكانها وهاجم مراكز العدو واستولى على زاوية الباشاغا بني علي الشريف الموالي لفرنسا وانتزع منه ممتلكته، وكرد فعل على أعماله الثورية دمر الجيش الفرنسي القرى المساندة له. ولتمديد ثورته إلى كل مناطق القبائل اتصل بوبغلة ببعض الزعماء المناهضين للاستعمار من بينها قرى جبال البابور، واستطاع أن يهزم رفقة أنصاره العدو الفرنسي في بجاية فانضم أتباع الطريقة الرحمانية إلى صفوفه. ولما شعرت السلطات الفرنسية بخطورة ثورته سيرت إليه قوة ضخمة تمكنت من أتباعه وألحقت بهم خسائر فادحة. وعلى إثر الهجمات المتعددة عليه من قبل العدو انسحب إلى جبال جرجرة فاختفى عن أعين الفرنسيين مدة من الزمن ليستأنف من جديد جهاده في

قرى بني مليكش، وفي هذه الفترة تصدى للقبائل المعارضة لثورته والمتواطئة مع الاستعمار، ورغم استسلام أحسن أعوانه إلا أنه واصل الجهاد حتى سقط شهيدا يوم 26 ديسمبر 1854م بواد الساحل. لكن الجهاد استمر من بعده وهذه المرة على يد امرأة مجاهدة لالا فاطمة نسومر التي كانت تخوض غمار الحرب إلى جانب بوبغلة فأعطت درسا تاريخيا للجنرال راندون والحاكم العام للجزائر ماكماهون.

وولدت المجاهدة لالا فاطمة نسومر سنة 1830م بعين الحمام في عائلة مرابطية، وكان أبوها سيدي محمد بن عيسى مقدم زاوية الوالي الشيخ سيدي أحمد أمزيان شيخ الطريقة الرحمانية، فمن جبال جرجرة أعلنت الجهاد باسم الإسلام فجاءها سكانها من كل المناطق، وألحقت بالجيش الفرنسي عدة هزائم من أشهرها معركة ايشريضن وتاشكرت سنة 1854م أرغمت خلالها الجنرال راندون على الانسحاب بعد أن ألحقت بقواته العديد من الخسائر في العتاد والأرواح. ولما تفتن الجنرال إلى مدى قوة هذه المرأة طلب منها هدنة لاسترجاع أنفاسه والاستعداد لها من جديد ولكن هذه المرة بقوة أكثر عددا وعدة حيث وصلته قوات إضافية من الجزائر، فنقض راندون الهدنة سنة 1857م وبادر بالهجوم عليها فاستولى في طريقه إليها على قرية الأربعاء نايت ايرائن بعد معركة دامية، ولما وصل إلى سومر تصدت له لالا فاطمة ودارت بينهما معركة كبيرة استشهد خلالها الكثير من جنودها لكن لالا فاطمة لم تستسلم بل بقت صامدة في وجهه رغم ما لحقتها من خسارة، وللقضاء عليها نهائيا التجأ الجنرال راندون إلى الحيلة والمكيدة فبعث لها بوفد يطلب منها الدخول في مفاوضات لغرض الانسحاب فقبلتها لالا فاطمة نسومر وبعثت بوفد إليه يرأسه أخوها، وفي تلك الأثناء بعث الجنرال قوة عسكرية إلى مركز إقامة لالا فاطمة نسومر بمساعدة أحد الخونة فحاصروا البيت الذي كانت تقيم به وألقوا القبض عليها سنة 1857م ووضعوها في سجن بني سليمان (المدية)، وبقيت هناك إلى أن وافتها المنية اثر مرض أصابها في بطنها سنة 1863م. وفي عهد الاستقلال نقلت رفاتها إلى مدينة الجزائر لتدفن بمقبرة العالية في مربع الشهداء، وكرد فعل على أعمالها البطولية أمر الجنرال بتدمير القرى المساندة لثورتها ومصادرة أراضيهم وفرض عليهم ضريبة حرية ثقيلة.

جهاد أولاد سيدي الشيخ 1864 - 1880م:

في عام 1864م اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ فرع الشراقة بالجنوب الوهراني، وكانت دوافعها كالعادة الأوضاع المتدهورة والظلم الاستعماري. وزاد الطين بلة عند اعتداء جنود الصبائية التابعين للمكتب العربي بالبيض على سي فضيل كاتب سي سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ يوم 29 جانفي 1864م، وسبب هذا الحادث يرجع إلى تدخل أحد الصبائية اثر تحريك بيدق بطريقة غير صحيحة عندما كان يشارك أفراد عائلة أولاد سيدي الشيخ وسي الفضيل في لعبة الهف وهي تشبه لعبة الشطرنج، ف وقعت مشاجرة بين هذا الصبايحي والسي الفضيل تدخل على إثرها كل الصبائية الذين كانوا معه، وأخذوا سي الفضيل إلى مركز المكتب العربي أين أشبعه ضربا.

ولما علم سي سليمان بما حدث لكاتبه عزت عليه نفسه واعتبر هذا العمل إهانة له فاستقال من منصب الباشاغا، وسلك طريقا مخالفا لأبيه سي حمزة ولد أبي بكر الذي كان متعاون مع فرنسا، حيث كان يشغل منصب خليفة على الجنوب الجزائري من البيض غربا إلى واحات ورقلة شرقا. فعقد سي سليمان بن حمزة مجلسا حريبا مع أفراد عائلته أعلنوا خلاله الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي، وكلفوا سي الفضيل بكتابة رسائل إلى الزوايا والقبائل والعروش يحثهم فيها على الجهاد والالتحاق بالثورة في أسرع وقت، وانضم إلى حركته العديد من العروش من بينهم عمه سي الأعلى قائد على آغوية ورقلة بالصحراء الشرقية والذي لعب دورا فعالا في ثورة أولاد سيدي الشيخ.

وكان أول لقاء بالعدو يوم 8 أبريل 1864م في معركة عوينة بوبكر شرق البيض أين قام المجاهدون بهجوم مفاجئ على مخيم الجيش الفرنسي كبدوا خلاله العدو خسائر فادحة في الأرواح حيث لم ينج منها حتى قائدهم العقيد بوبريتز (Beauprêtre) الذي قتل على يد سي سليمان بن حمزة قائد الثورة، ولكن هذا الأخير قتل أيضا بدوره في نفس اللحظة من طرف حراس العقيد الفرنسي. فخلف سي سليمان أخوه سي محمد بن حمزة وامتدت الثورة إلى عدة مناطق من أرض الوطن قادهما كل من سي الأعلى بالصحراء الشرقية في ورقلة وسي الأزرق بلحاج بالونشريس والنعيمة ولد جديد ببوغار، هذا بالإضافة إلى انضمام سيدي الشيخ بن الطيب زعيم أولاد سيدي الشيخ فرع الغرابة، وقاموا بمهاجمة المراكز الفرنسية.

وأمام هذا الوضع الخطير جندت فرنسا كل قواها للتصدي لهم، فعينت لهذا الصدد أربع جنرالات فأرسلت الجنرال يوسف إلى جبال عمور، ودولين إلى جنوب وهران، ولييهير إلى جنوب مدينة تيارت، والجنرال روز إلى فليقة لملاحقة سي الأزرق بلحاج، لكن رغم هذا الدعم الكبير لم يستطيعوا فعل شيء أمام صمود المجاهدين، بل بالعكس زادت رقعة المعركة اتساعاً في كل من مشرية والأغواط وسعيدة، وانضم إليهم الزعيم ناصر بن شهرة في ورقلة وقام الثوار بمهاجمة الكتائب الفرنسية وتدمير مزارع المعمرين والمؤسسات الاقتصادية الفرنسية، وكرد فعل قام الجيش الفرنسي بتدمير القرى ومصادرة ممتلكات القبائل الثورية. وفي يوم 22 فيفري 1865م استشهد الزعيم الثاني للثورة في معركة سيدي الشيخ متأثراً بجروحه وذلك خلال مواجهة قواته للعدو الفرنسي بقيادة الجنرال دولين، فخلفه في قيادة الثورة أخوه سي أحمد ولد حمزة ولكن القائد الحقيقي كان عمه سي الأعلى وهذا نظراً لصغر سي أحمد، وخاض الاثنان عدة معارك ضد الاستعمار من بينها معركة حاسي بن العتاب وغار القيفور عام 1866م تكبد خلالها الطرفان خسائر في الأرواح والعتاد، وفي شهر أكتوبر 1868م توفي الزعيم الثالث للثورة سي أحمد بمرض الكوليرا.

فتحمل المسؤولية أخوه سي قدور ولد حمزة إلى جانب عمه سي الأعلى، فقاموا بمهاجمة القبائل المعارضة والمتواطئة مع الاستعمار الفرنسي، وفي يوم 17 أبريل 1871م دارت معركة عنيفة بين قوات سي قدور ولد حمزة وجيش الضابط الفرنسي دي ميلوزا في منطقة سعيدة تضرر فيها الجانبان. ورغم المحاولات الفرنسية المتكررة للدخول في مفاوضات مع أولاد سيدي الشيخ لتوقيف القتال، إلا أنها لم تنجح وبقي الوضع هكذا حتى تقلص نشاط الثورة شيئاً فشيئاً ليفسح المجال من جديد لثائر آخر من أولاد سيدي الشيخ أكثر صموداً وشجاعة وهو الشيخ بوعمامة الذي كرس حياته مجاهداً ضد الكفر والطغيان ابتغاء مرضاة الله .

دعوة إلى الجهاد من سي سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ إلى القبائل والعروش:

الحمد لله ذي الاسم الأعظم، والصلاة والسلام على نبي الهدى من عبد ربه سليمان بن الشهيد حمزة أبي بكر رحمهما الله إلى كل من مقاديم الطريقة الرشيدة وشيوخ القبائل وكبار العماير السلام عليكم

ورحمة الله وبركاته، أما بعد هذا مني إليكم باتفاق جماعتنا بشرى بإعلان الجهاد في سبيل الله على سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ضد الكفار الفاسقين الفرنسيين لعنهم الله الذين صالوا علينا وتعدوا وأطغوا كذا وشرعوا في إهانة ديننا الحنيف لأراد الله. بعدما فسقوا في أرضنا وأحلوا ما حرم الله، فها نحن رفعنا الراية المحمدية وبشرنا كل مسلم بالجهاد راجين من المولى سبحانه وتعالى أن ينصرنا على الكفار المخزيين وراجين منكم ومن نساءكم جميعاً أن "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون". فإياكم ثم إياكم وكونوا من القوم الذين وعدهم الله "ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون". ولن يخلف الله وعده عن الجهاد، ويوم المصانع وميدانه والجمع اللازم قبله يخبركم حامل البلاغ هذا وليبلغ من لا يبلغه من بلغه والسلام.

كتب بأمر خديم الدين سليمان بن حمزة.

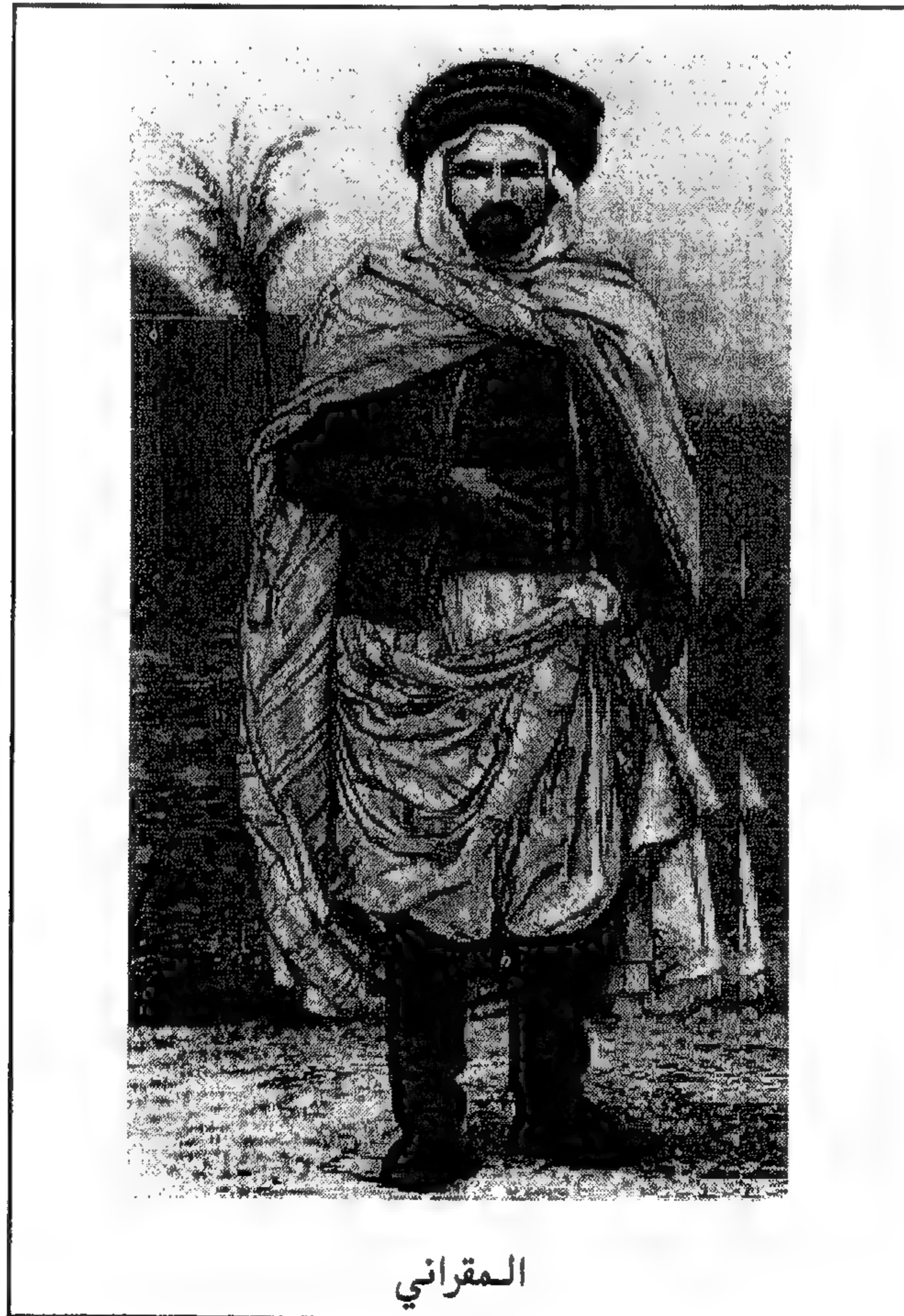
انتفاضة 1871م:

شهدت الجزائر عام 1871م انتفاضة وثورة كبيرة ضد الاحتلال شملت معظم مدن البلاد، وانطلقت بوادرها الأولى في شهر جانفي 1871م من مدينة سوق أهراس حيث تمرد سكانها على قرار التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي لمحاربة بروسيا فالتحقوا بالجبال، ومن هذه المدينة امتد التمرد إلى تبسة وقسنطينة ومن بعدها الحضنة وسطيف وجيجل وسور الغزلان الخ. وانضم إليها محي الدين بن الأمير عبد القادر الذي جاء خصيصاً من سوريا لتشجيع الجماهير والمشاركة في هذه الانتفاضة، واستجابة لندائه انضمت عدة قبائل للثورة. واستأنفت قبائل أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني القتال، وفي نفس الوقت الذي كان بوشوشة وناصر بن شهرة ينظمان الانتفاضة في الصحراء الشرقية كان المقراني يستعد لها في الشمال، وكانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت تساعد وتدفع السكان للثورة خاصة بعد هزيمة الجيش الفرنسي في سيدان عام 1870م على يد القوات البروسية، بالإضافة إلى الفقر والحرمان والظلم الذي كان يعيشه الشعب في ظل الاحتلال جراء مصادرة أراضيه الفلاحية والمجاعة الكبرى التي سببتها عام 1868م.

فاستغل قادة الانتفاضة هذه الظروف لتعبئة الجماهير وإعلان الثورة باسم الإسلام لطرد المحتل، وقد لمع في هذه الانتفاضة كل من المقراني والشيخ الحداد الذين كان لهما الشرف بإعلان الجهاد في منطقة القبائل، فأتاحت هذه الظروف للباشاغا المقراني بتوجيه نداء للسكان لحمل السلاح، وكانت عائلة المقراني تعيش منذ قرون في قلعة بني عباس تملك أراضي واسعة ولها نفوذ على عدة قبائل، فقدم المقراني استقالته للسلطات الفرنسية من منصب الباشاغا، وأجرى اتصالات مع رؤساء القبائل الذين أعطوه موافقتهم للقتال، وفي 15 مارس 1871م عقد المقراني مجلسا حربيا مع أفراد عائلته وقواده في مجانة أعلنوا فيه الجهاد. وبعث المقراني رسالة إلى الحاكم العام ماكماهون بالعاصمة يعلن فيها الحرب، فأخرج الفلاحون بنادقهم وبدأت عملية اغتيال المعمرين. وفي 16 مارس زحف المقراني على برج بوعريرج مهاجما على رأس ثمانية آلاف فارس، وتحسبا لهذه الاضطرابات استقدم القائد الفرنسي تروميلت تعزيزات هامة من مدينة الجزائر، وشن المقراني وبومزرق هجومات عديدة على المراكز الفرنسية كبداخلها خسائر كبيرة للجيش الفرنسي، فسبب هذا الوضع هلعا في أوساط المعمرين أجبرهم على الرحيل إلى المدينة. ولإعطاء دفع قوي لهذه الثورة بعث المقراني بوفد إلى الشيخ الحداد يدعوه إلى تدعيمها، فاستقبل شيخ زاوية الرحمانية هذا الطلب بسرور، وكان يبلغ آنذاك ثمانين سنة فدعى الحداد يوم 8 أبريل أتباعه بسوق صدوق الانضمام لهذه الثورة المقدسة، وكان لندائه صدى عميق في أوساط السكان مما زاد في شعبية هذه الانتفاضة ونجاحها. وامتدت شيئا فشيئا حتى عمت كل بلاد القبائل، وتمكن الثوار من محاصرة مدينة تيزي وزو وذراع الميزان ودلس ويسر ووصلوا حتى تيجلايين، ونحوا من انتشارها إلى مدينة الجزائر وضع الجيش الفرنسي حواجز لحصرها في هذه المنطقة.

ورغم الإمكانيات الكبيرة المتوفرة للعدو من بنادق ومدفعية، إلا أنه لم يتمكن من إخمادها، ونحاض أتباع المقراني والحداد معارك عديدة تمكنوا خلالها من إحراز عدة انتصارات على العدو. وفي 5 ماي وبعد شهرين من انطلاق الثورة سقط المقراني شهيدا بكدية المسدور اثر رصاصة تلقاها في جبهته حين كان راكبا على فرسه أطلقها أحد الجنود الفرنسيين، فدفن في قلعة بني عباس التي كانت مقر أجداده. فتولى أخوه بومزرق القيادة العامة للثورة، وفي اليوم الذي ألقى القبض على الشيخ الصوفي الحداد في شهر 13 جويلية 1871م واصل أبناءه العزيز ومحمد الثورة، وأعلن في نفس اليوم البركاني الجهاد بضواحي شرشال وجبال بني مناصر في ولاية الشلف، وبقيت المعارك دائرة بين قوات بومزرق والجيش الفرنسي إلى أن تمكن هذا الأخير من فك الحصار وإخماد الثورة في شهر أوت معتمدا في ذلك على

سياسة القتل والتخريب. وعندما استسلمت معظم القبائل في الشمال استمرت الثورة في الجنوب بقيادة بوشوشة، وانتقل بومزرق إلى تونس رفقة عائلته حيث ودعها وعند عودته بمفرده إلى الجزائر لمواصلة الجهاد أسرته دورية عسكرية فرنسية بالقرب من عين صالح عام 1872م وجدته ساقطا مغنيا عليه من شدة التعب والعطش. واستمر من بعده بوشوشة الكفاح إلى غاية عام م حيث أسر جريحا في عين صالح وصدر في حقه حكم بالإعدام نفذ يوم 29 جوان 1875م بمدينة قسنطينة. ولم يتمكن الاستعمار من إخماد هذه الانتفاضة إلا بعد خوض ثلاثة مائة معركة في كامل التراب الوطني، وعندما رجع الهدوء والأمن شرعت السلطات الاستعمارية في قمع القبائل المشاركة في الثورة، ونزعت منها حوالي 350000 هكتارا من الأراضي الفلاحية، وفرض عليها ضريبة حرب باهظة قدرها 27 مليون ونصف مليون فرنك فرنسي، ووضعت محالس حربية لمحاكمة قادة الانتفاضة، فحكم على الشيخ الحداد بخمس سنوات لم يقض منها إلا خمسة أيام حتى وافته المنية في سجن قسنطينة، أما بومزرق فحكم عليه بالإعدام ثم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة، نفي من بعدها مع مجموعة من الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة.



المقراني

جهاد بوعمامة 1881 - 1883م:

الشيخ بوعمامة بن العربي بن التاج من عائلة أولاد سيدي الشيخ، ينتمي إلى فرع الغرابة الذي أصبح بمقتضى معاهدة لالا مغنية لتحديد الحدود بين المملكة المغربية والسلطات الاستعمارية الفرنسية تابعا للتراب المغربي. وولد الشيخ بوعمامة حوالي سنة 1838م بفجيج، وهو شيخ زاوية متدين من أتباع الطريقة القادرية، غادر مسقط رأسه فجيج سنة 1875م ليستقر بمغرار الذي أسس بها زاويته ومن هناك برزت شخصيته في سنة 1880م. ونظرا لعفته وتقواه اشتهر اسمه بين القبائل الصحراوية وكثر أتباعه فأصبح الناس يتوافدون على زاويته، مما أدخل الرعب في نفوس السلطات الاستعمارية المتمثلة في المكاتب العربية، فمنع الفرنسيون السكان من زيارة زاويته وشددوا الرقابة عليه، مما أزعج بوعمامة فاحتج على تصرفاتهم الجاسوسية في مدينة البيض، فكان بوعمامة يتظاهر أمام العدو بالولاء وفي نفس الوقت يخطط للنشاط الثوري رفقة أنصاره حيث كان يملك بمغرار مخزنا غنيا بالأسلحة والبارود.

وكان الجنوب الوهراني وقتئذ شبه مستقل، بمعنى أن الاستعمار الفرنسي لم يحتله كلية، كما أن الفرنسيون لم تكن لهم معرفة دقيقة بالجنوب الجزائري سواء الغربي أو الشرقي، إلا بعض المعلومات الضئيلة، ولذا كثفوا من بعثاتهم الاستكشافية والعلمية. ومن الأسباب الرئيسية التي أسرعت على إشعال نار الثورة مقتل نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض الضابط الفرنسي وانيرونر (Weinbrenner) مع أربعة صباحية من حراسه يوم 22 أبريل 1881م عندما حاولوا اعتقال مبعوثي بوعمامة لدى الجرامنة وهما: مرزوق السروري والطيب بن الجرمانى الذي وشى بهم إلى السلطات العسكرية الفرنسية باشاغا مدينة فرندا سي أحمد ولد القاضي، فرفض الجرامنة تسليمهم للضابط الفرنسي وقاموا بقتله. ومن هذا اليوم بدأ الجهاد، فكتب الشيخ بوعمامة إلى القبائل الصحراوية بالجنوب الوهراني مثل قبائل الشعانبة والشرفة وأولاد سيدي الشيخ الغرابة وعمور يدعوهم للثورة ضد المحتل، واستطاع أن يجمع حوله العديد من الثوار، فطلب عندئذ من أتباعه جمع السلاح والمؤونة والاستعداد للجهاد، فأشعلها نارا على العدو الفرنسي.

فبدأ أنصاره بمهاجمة مزارع المعمرين وتخريب المؤسسات الاقتصادية الفرنسية لعرقة توسعهم، وخاض الشيخ بوعمامة عدة معارك ضد الجيش الفرنسي كانت أولها معركة سفيصة جنوب عين الصفراء يوم 27 أبريل 1881م ألحق خلالها بالعدو هزيمة نكراء أجبرتهم على الانسحاب، ثم اندلعت

معركة أخرى بمنطقة قصور الشلالة حيث التقى الطرفان يوم 19 ماي 1881م في موقعة المويك وهي معركة عنيفة خسر فيها الخصمان العديد من الأرواح، لكن فرنسا اعتبرتها انتصارا للجيش الفرنسي وهزيمة لبوعمامة. والحقيقة أن المعنويات المرتفعة للمجاهدين بعد المعركة كانت تبرهن على خلاف ذلك حيث أصبح العدو الفرنسي يتخوف من مواجهة بوعمامة، وازدادت رقعة الحرب اتساعا، فبالإضافة إلى مدينة البيض وعين الصفراء ومشيرة وسبدو امتدت في كل من نواحي تيارت وسعيدة وعين صالح، وانضم إليها العديد من المجاهدين من بينهم سي سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ الغرابة على رأس ثلاثمائة فارس. فقام بوعمامة وأنصاره بتخريب المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية بمهاجمة مراكز الشركات الفرنسية وقطع خطوط التلغراف وتدمير العتاد، ولذا جندت فرنسا قوات ضخمة لحراسة مصالحها الاقتصادية. وعندما لم يتمكن الجيش الفرنسي من بوعمامة والسيطرة على المنطقة انتقم من السكان العزل، وهذا ما حدث للقبائل القاطنة بمنطقة عمور عندما هاجمهم الجيش الفرنسي تحت قيادة الجنرال دليباك فأحرقوا خيامهم وقتلوا العديد منهم، كما طلب الجنرال سوسيه (Saussier) يوم 18 جويلية 1881م من وزير الحربية بباريس المزيد من المدد لمواجهة بوعمامة، وقام العقيد دي نيقري (De Negrier) بنسف ضريح سيدي الشيخ بالبيض في شهر أوت 1881م انتقاما من بوعمامة. إلا أن هجمات المجاهدين لم تتوقف حيث قاموا بعدة هجمات على دوريات فرنسية بمنطقة عين الصفراء في شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 1881م، كما عاقبوا القبائل الموالية للجيش الفرنسي.

وفي يوم 16 أبريل 1882م تصدت قوات بوعمامة في شط تقري للحامية العسكرية الفرنسية الضخمة التي كانت تحمي البعثة الطبوغرافية لرسم الخرائط العسكرية، وألحقت بهم هزيمة نكراء في الأرواح والعتاد من بينهم ضابطان، ولم يستطع العسكر الفرنسيون الانسحاب منها إلا بشق الأنفس. وهكذا يتبين لنا أن رغم قوة الجيش الفرنسي المدججة بالسلاح الثقيل والمتطور للقضاء عليه في حرب غير متكافئة عدة وعددا، إلا أنها لم تفلح أمام شجاعة وصمود بوعمامة وأنصاره، وعندما فشلت فرنسا في ملاحقة بوعمامة وثواره بادرت إلى المكيدة لعزله عن طريق شراء بعض أنصاره بالمزايا ورد الاعتبار لقبيلة أولاد سيدي الشيخ، وهذا ما تم فعلا في الاتفاق الذي أبرم بين سي قدور بن حمزة من أولاد سيدي الشيخ والقيادة العسكرية الفرنسية في شهر ماي 1883م، فسهل هذا الاتفاق في تثبيت أقدام فرنسا في الجنوب الوهراني بالتوسع إلى أقصى الجنوب عن طريق إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية، كتشيد الحصون والمراكز العسكرية وشق الطرق وبناء الجسور وخط السكك الحديدية لربط مناطق

الجنوب الغربي ببعضها البعض حتى تتمكن من رصد تحركات بوعمامة واستغلال خيرات المنطقة.

ولكن هذا العمل لم ينقص من عزيمة بوعمامة بل بقي متمسكا بمواصلة الجهاد، وعندما عجزت السلطات الاستعمارية في القضاء عليه عرضت عليه مفاوضات سلم، إلا أنه رفضها لأنه كان يدرك حيل ومناورات العدو، فهي بالنسبة إليه استسلام ولذا كان يعامله بأسلوب مماثل فاستمر في الكفاح إلى غاية 1883م السنة التي اشتد فيها الضغط الفرنسي عليه ووضع العديد من أنصاره السلاح، إلا أن مناوشات الجيش الفرنسي بقيت مستمرة إلى غاية 1904م. أما المرحلة الثانية (1883 - 1908) من معركته ضد العدو الفرنسي فقد غلب عليها الجانب السياسي، فابتداء من سنة 1885م استقر الشيخ بوعمامة في منطقة فجيج داخل المغرب الأقصى لغرض تنظيم الصفوف من جديد والاستعداد لاستئناف الحرب لوضع حد للتوسع الفرنسي في الجنوب الوهراني، وهناك حاول رجال المخزن اعتقاله فلم ينجحوا فسافر إلى قورارة، وكانت وقتئذ شخصيته لازالت موضع قوة روحية وحربية في أوساط أنصاره من القبائل فحاول تنظيم أنصاره للاستعداد للحرب، كما كان يرسل الشعابنة من هناك ويطلب منهم الالتحاق به والتعاون معه في سبيل خدمة المسلمين وإعطائه معلومات عما يجري في منطقتهم ويدافع عنهم عن طريق الرسائل التي كان يبعثها لحكام مناطقهم فعبرت العديد من القبائل استعدادها للالتحاق به، وكان يستقبل في زاويته المتنقلة زائريه من الأهالي الملبين بدعوته للجهاد كبعض قبائل عين الصفراء وأولاد سيدي الشيخ ويراسل القادة العسكريين الفرنسيين.

وفي عام 1892م حمل إليه الحاج علي بوطالب رسالة من نائب دولة فرنسا بسفارة طنجة السيد سوهار تنص على الأمان، فرفض بوعمامة المقترح من السلطات الفرنسية لعدم ثقته فيهم لأنه كان يدرك غرضهم من ذلك وهو الحصول على رضاه للتوسع في المناطق الصحراوية، فأرسل إليه الوالي العام يوم 8 نوفمبر 1899م رسالة أخرى تنص على الأمان جاء فيها ما يلي: "الحمد لله وحده، من سمو الوالي العام على الجزائر إلى الشيخ السيد أبو عمامة، السلام عليك، وبعد، فإنني نائب الدولة الفرنسية في هذا الوطن، وها أنا أنعم عليك بما التمس منه من كرمها المنشور، وهو العهد بالأمان للقدوم إلى بلادنا والاحتفاء برايتنا المنصورة، وعليه بمجرد وصول هذه الرسالة إليك لك أن تأتي إلى المناطق الداخلة في حكمنا بدون أن يتعرض لك متعرض، وستنال فيها ما قد ناله جميع رعايانا المسلمين من حسن حمايتنا".

لكن بوعمامة رفض المقابلة وهو على قوة حربية ونفوذ روحي، فإلى جانب زاويته الخاصة كان

مجموع رجاله يقدر بـ 420 فارسا و 1130 راجلا، فأصبح نفوذه المتزايد يقلق الفرنسيين كمشرف على القبائل الصحراوية برمتها، فبادرت السلطات الفرنسية بالضغط على المغرب لإبعاد بوعمامة وثواره ومنعهم من استعمال أراضيها منطلقا لهجماتهم، لكن هذا العمل لم ينقص من عزيمة بوعمامة إذ أصبح يقاوم جبهتين رجال المخزن التابعين للقصر العلوي والقوات الفرنسية. وعندما تقدم سنه وتدهورت ظروفه الصحية تقلص نشاطه فرحل عام 1908م إلى تراب المملكة المغربية واستقر بالقرب من العيون أين أسس زاويته، وعاش فيها حتى وافته المنية في نفس السنة 1908م، لكن المناوشات ضد السلطات العسكرية الفرنسية بقيت مستمرة في قورارة وتوات مدة من الزمن.

هذا ولم يتمكن الاستعمار الفرنسي من احتلال الجنوب الوهراني احتلالا كليا إلا في سنة 1912م، بعد أن خاض عدة معارك لا تحصى مع الثوار الجزائريين، ففي يوم 28 ديسمبر 1899م هاجم ثوار مدينة عين صالح تحت قيادة الحاج المهدي رئيس قبيلة أولاد باجودا الفرقة العسكرية الفرنسية التي كانت تحمي البعثة العلمية للأستاذ فلامون المتجهة إلى عين صالح، ودامت المعركة بينهم عدة ساعات استشهد على إثرها القائد الحاج المهدي باجودا، وتمكن الجيش الفرنسي من السيطرة على الوضع مؤقتا، لكن المقاومة بقيت مستمرة حيث لم يتمكن المستعمر من احتلال عين صالح نهائيا إلا في سنة 1900م بعد أن وصله المدد الكثير. وعندما حاول الجيش الفرنسي المتكون من ألف عسكري احتلال واحات عين غار الواقعة غرب عين صالح يوم 19 مارس 1900م تصدى له سكانها بشجاعة، ف ضرب الحصار عليها ولم يتمكنوا من دخول قصور عين غار إلا بعد قصف مدفعي شديد عندئذ استسلم لهم سكانها. وفي 27 أبريل 1900م بعثت السلطات الفرنسية العقيد مينيسترال (Ménestrel) لاحتلال قصور قورارة ورغم قوة العدو المتكونة من حوالي ثمانمائة جندي لم يستطيعوا احتلالها، فقاومهم سكانها بكل عنف، ولم يتوصلوا إلى الاستيلاء على مدينة تيميمون إلا يوم 31 ماي من نفس السنة بعد أن طلب القائد الفرنسي المدد الذي وصله من البيض، ثم واصل العدو طريقه لاحتلال باقي المناطق المجاورة فاستولى على مدينة أدرار يوم 10 فيفري 1901م وبشار عام 1903م حتى وصل إلى الحدود المغربية الجزائرية، وبهذه الوسيلة الاستعمارية تمكنت فرنسا من ربط شمال إفريقيا بمستعمراتها في إفريقيا السوداء. لكن مقاومة القبائل الصحراوية بقيت مستمرة في وجه العدو الفرنسي حيث اندلعت عدة معارك بين الجانبين منها معركة تاغيت في شهر أوت ومعركة الموقار في شهر سبتمبر 1903م وكلاهما وقعت بمنطقة الساورة.

وفي 11 ديسمبر 1904م هاجم ثوار الشعانية بوعمامة والبربرية كلا من الفرقة العسكرية لقورارة والبيض وألحقت بهم خسائر كبيرة في الأرواح قتلوا منهم أربعين جنديا، كما هاجم الثوار في شهر مارس 1908م البعثة الاستكشافية التي كانت متجهة إلى أقصى الجنوب الغربي، وتمكنوا من جرح وقتل العديد من الجنود الفرنسيين من بينهم الضابط رونه (Renier) واستمرت الثورة إلى غاية عام 1912م حيث اندلعت معركة بئر زمالة ومعركة فريزم يومي 29 و30 نوفمبر 1912م. وعندما ثبت الاستعمار أقدامه في الجنوب الوهراني شرع في إقامة مشاريعه الاستعمارية قصد استغلال خيرات أراضيها، فشيّد لهذا الغرض خط السكك الحديدية في الجنوب الوهراني حيث ربط مدينة عين الصفراء بخط حديدي سنة 1887م، ودشن يوم 15 أكتوبر 1905م كل من وزير الأشغال العمومية قوتيه (Gautier) وزير الداخلية اتيان (Etienne) والوالي العام للجزائر جونار (Jounar) خط السكك الحديدية الرابط ما بين بني ونيف ومدينة بشار. وسنت السلطات الاستعمارية تنظيما خاصا بالصحراء يختلف تماما عن الشمال، فأنشأت مناطق الجنوب وقسمتها إلى عدة مقاطعات، ثم أخضعه للنظام العسكري ومنحه ميزانية خاصة.

دعوة إلى الجهاد من الشيخ بوعمامة إلى السكان:

إلى جماعتنا المحروسة بعين الرضاء كافة جماعة الشعانية أخص منهم الأعيان القائمين بأمر الزمن قبيلة بعد قبيلة من غير تخصيص أرشدكم الله وأعانكم، وللخير والجهاد وفقكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وتحيته ورضوانه وخيراته وإحسانه وإنعامه وأفضاله، وبعد نعلمكم أعلمكم الله خيرا، نريد قدومكم وأن نتلق على أمر الجهاد في سبيل الله. هذا الأمر ناد كذا المنادي من قبل كذا الله ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبأمر رجال الله الصالحين. من أراد منكم ذلك كذا فالله يوافقه كذا وينعمه كذا، يأتينا في الحلّيات. هذا الموعد الصحيح الذي بيننا وبينكم. ومن لم يردده فلا حاجة لنا به ولا يأتين بعد ذلك والسلام. وكتب بأمر سيدنا نصره الله وعلى الكفار أعانه سيدنا أبوعمامة بالعرب بن الحرمة أمّنه الله ورعاه.



رسم يمثل معركة الشلالة بقيادة بوعمامة بتاريخ 19 مايو 1881 م

جهد التوارق 1916 - 1919م:

في عام 1916م اندلعت ثورة التوارق في الصحراء الكبرى الجزائرية وامتد لهيبها إلى مناطق جانبية وتاغيت والحقار، ولمع فيها كل من أحمد سلطان والشيخ عبد السلام. فاستغل قادة هذه الثورة انشغال فرنسا بظروف الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) ليعلنوا جهادهم ضد المحتل الفرنسي، فسلحوا جنودهم بالبنادق والمدفعية التي انتزعوها من الجنود الإيطاليين الذين احتلوا ليبيا عام 1912م واتجهوا نحو واحة جنات أين كان يوجد بها مركز عسكري فرنسي بقيادة الضابط لوران لايبير (Laurent Lapierre)، فحاصروا المركز مدة ثمانية عشر يوم ابتداء من يوم 6 مارس 1916م. وقبل البدء بالهجوم عليهم بعث الشيخ عبد السلام برسالة إلى الضابط الفرنسي يحثه فيها على الاستسلام، إلا أنه رفض فعندئذ أمر الشيخ بمهاجمة الحصن بالرصاص والمدفعية وتبادل الطرفان إطلاق النار، إلا أن الغلبة في النهاية كانت للتوارق الجزائريين إذ تمكنوا من اقتحام حصن جانبيت يوم 24 مارس، وانسحب لايبير رفقة الجنود الذين بقوا معه من الفرنسيين والصبايحية نحو حصن بولينياك الموجود باليزي، وعندما وصلوا إلى

منطقة تباركات سمعوا بأن قافلة نجدة فرنسية في الطريق إلى الجنات فقرر الضابط العودة، وفي طريقهم فوجئوا بثوار عبد السلام يحاصرونهم من كل جانب، فاستسلم الضابط لابيير والتحق معظم الصابحية الذين كانوا معه بالثوار، فأسروه. وكرد فعل على هذه العملية سرت السلطات العسكرية الفرنسية جنودها بقيادة الضابط مينيي (Meynier) لاسترجاع حصن جانيت، ولم يتمكن من الاستيلاء عليه إلا بعد معركة دامية انسحب على إثرها الشيخ عبد السلام وأحمد سلطان رفقة جنوده إلى تاغيت.

وفي عام 1917م كون أحمد سلطان قوة تتكون من حوالي ثلاثة مائة شخص وبادر بها بالهجوم على مراكز العدو إلى أن تمكنت منه فرنسا. وفي نفس الوقت الذي كان فيه توارق جانيت يحاربون العدو كانت الثورة مشتعلة في الهقار، فقام ثوارها سنة 1916م بقتل الأب دوفوكولد (de Foucauld) الذي كان يعمل لصالح الجيش الفرنسي في الصجراء متسترا وراء الأعمال الخيرية، وكان مقتله بداية لثورة كبيرة في الهقار دامت إلى غاية 1919م تزعمها القائد كاوسن التارقي.

انتفاضة عين التركي:

وفي مطلع القرن العشرين شهدت منطقة الغرب الجزائري انتفاضة سكان عين التركي ومليانة في أبريل 1901م. ومن العوامل التي أدت إلى هذا الانفجار الظلم الاستعماري الذي تعرض له سكانها من مصادرة أراضيهم الفلاحية وتوزيعها على العمرين الأوروبيين، إضافة إلى السياسة الجائرة التي كانت تطبقها على الأهالي. وبلغ الغضب أقصاه في يوم 26 أبريل 1901م عندما احتشد أكثر من مائة شخص من سكان ريغة، ودخلوا في مشادات مع رئيس البلدية وأعوانه وقتلوا عددا قليلا من الأوروبيين، كما سيطروا على مقر البلدية طوال اليوم إلى أن وصلت كتيبة من الجيش الفرنسي من مدينة مليانة فسيطرت على الوضع وقتلت ستة عشر شخصا بينما قتل واحد من جنودها. وعلى إثر هذه العملية قامت السلطات الاستعمارية باعتقال كل رجال القرية، وقامت بالتحقيق معهم، فقدمت غرفة الاتهام 125 شخصا للمحاكمة بتهمة التمرد وأحيل محضرهم على محكمة جنايات مونييلي بفرنسا، وتمت محاكمتهم يوم 8 فيفري، فحكم على الشيخ يعقوب زعيم المتمردين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومات في سجنه سنة 1905م، كما حكم على 81 شخص بالبراءة والباقي بالسجن لمدة قصيرة. واستنكر المعمرون هذا الحكم، إلا أن الشعب الجزائري لم يخفه بطش العدو الفرنسي ولم يستكن إلى الظلم والذل، فاندلعت ثورة أخرى بعين بسام سنة 1906م دوافعها كالعادة الظلم والوجود

الاستعماري ومحركها الدين الإسلامي، لكنها كسابقتها لم تنجح في بلوغ هدفها الأسمى وهو طرد المستعمر وذلك لعدم شموليتها واقتصارها على مناطق معينة من أرض الوطن.

قانون التجنيد:

وفي 3 فبراير 1912م أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم الخدمة العسكرية الإلزامي على الأهالي من الشباب للالتحاق بالجيش الفرنسي، فعارض الشعب الجزائري قرار التجنيد معارضة شديدة لأنهم كانوا يرون فيه مساسا بشخصياتهم الإسلامية. واكتست هذه المقاومة أشكالاً مختلفة كالهجرة إلى بعض البلدان الإسلامية، مثل الحجاز وسوريا وتركيا، وتنظيم المظاهرات، وإرسال الوفود إلى فرنسا للاحتجاج ضد الحكومة الفرنسية، والهجوم على الفرق العسكرية المكلفة بالتجنيد. ورغم أن النخبة المثقفة من الجزائريين قد قبلت مبدأ الخدمة العسكرية، إلا أنها اشترطت بالمقابل أن تمنح للجزائريين الحقوق السياسية والمدنية سواسية مع المعمرين الأوروبيين وهذا ما رفضته فرنسا. وتحول هذا الغضب إلى انتفاضة بني شقران بضواحي معسكر سنة 1914م تمرد سكانها على قانون التجنيد، وكادت أن تتحول إلى ثورة كبيرة لولا تدخل الجيش الفرنسي في الوقت المناسب لإخمادها. وبعد سنتين من هذا التاريخ ثار الأوراسيون في شهر نوفمبر 1916م لمعارضة التجنيد الإلزامي وامتدت ثورتهم حتى الصحراء ودامت عدة أشهر، وتعتبر هذه الثورة آخر الثورات المتسلسلة المتعاقبة بعضها البعض، ولم يقض عليها الاستعمار الفرنسي إلا بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت نتيجة هذا التجنيد أن شارك أكثر من مائة ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، وبلغت حصيلتها في صفوف الجزائريين كما يلي: 19.074 قتلى، و72.035 جرحى، و8.779 معطوبين.

المقاومة السياسية:

في بداية القرن العشرين وبالضبط بنهاية الحرب العالمية الأولى تغير أسلوب الشعب الجزائري في مقاومته للاحتلال الفرنسي إذ لم يعد يعتمد على المقاومة الشعبية المسلحة المنطلقة من الأرياف بل سلك أسلوباً جديداً يتمثل في النضال السياسي عن طريق الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والصحف والمظاهرات، ويرجع الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى المهاجرين الجزائريين بفرنسا الذين سمح لهم احتكاكهم بالمجتمع الفرنسي على التطلع على ما يجري في العالم من تغيرات سياسية

واقتصادية واجتماعية. وظهر خلال هذه الفترة تياران: تيار ينادي بالاندماج وربط الجزائر بفرنسا كوسيلة لتحقيق المساواة في الحقوق مع المواطنين الأوروبيين ومن أهم الأشخاص الذين تزعموا هذا المطلب ابن التهامي والدكتور بن جلول والصيدلي فرحات عباس، وهم عبارة عن نخبة مثقفة تخرجت من المدارس الفرنسية وتبنت أفكارا غربية، هذا بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الجزائري. وتيار ينادي بالحل الجذري ومن مطالبه استقلال الجزائر ويتزعمه نجم شمال إفريقيا بقيادة مصالي الحاج.

الأمير خالد:

هو خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق يوم 20 فيفري 1875م حيث قضى طفولته، وفي سنة 1892م عاد مع عائلته إلى الجزائر وكان عمره آنذاك سبعة عشر عاما، ثم تابع دراسته ب ثانوية لويس الأكبر بباريس أين تحصل على شهادة البكالوريا، في عام 1892م بتوصية من والده التحق بكلية سان سير الحربية، ولكن غادرها سنة 1895م للعودة إلى الجزائر، ثم رجع إليها سنة من بعد ليكمل دراسته وتخرج منها برتبة ضابط، وقد رفض التجنس بالجنسية الفرنسية بالرغم من ضغوط الإدارة العسكرية. من بعد عاد لبعض الوقت إلى الحياة المدنية، وأصبح يتردد ابتداء من سنة 1913م على نوادي "الشباب الجزائري"، وهي حركة تأسست سنة 1902م على يد مجموعة من النخبة الجزائرية المفرنسة المساندة لفكرة الاندماج. وقد اهتمت هذه الحركة التي لعب فيها الأمير خالد دورا بارزا بالنشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية، فأُسست عدة جمعيات نذكر منها: جمعية الراشدية بالعاصمة سنة 1902م، وصالح باي بقسنطينة سنة 1907م، وكذلك نادي التقدم في عنابة، والشبان الجزائريين في تلمسان.

كما أصدرت لغرض التعبير عن آرائها الإصلاحية وسماع صوتها العديد من الصحف باللغة العربية والفرنسية، منها جريدة المصباح في وهران عام 1904م، والهلal في العاصمة عام 1906م، وكوكب إفريقيا عام 1907م، والمسلم في قسنطينة عام 1909م، وكذلك الجرائد المسماة بالإسلام والرشيدية. بانتهاء الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها، غادر الأمير خالد نهائيا سنة 1919م صفوف الجيش الفرنسي برتبة نقيب، واستقر في مدينة الجزائر. وكان الشعب الجزائري في تلك الأوقات يعيش ظروفا قاسية جراء القوانين التعسفية مما دفعه لتكريس حياته للنضال السياسي قولا وكتابة من أجل استرجاع تلك الحقوق المهضومة، فاتخذ من تضحيات الشعب الجزائري إبان الحرب العالمية الأولى وسيلة لمطالبة

الحكومة الفرنسية باحترام وعودها اتجاه الشعب الجزائري والتي كررتها العديد من المرات على لسان رئيس وزرائها كليمانصو. وكانت مبادئ ولسون المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها منتشرة في أوساط الدول المستعمرة، فرأى الأمير خالد يومئذ أن يعرض قضية الجزائر على الرئيس الأمريكي ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر فرساي بفرنسا سنة 1919م، فنظم اجتماعا شعبيا وحرر عريضة موقعة من المشتركين بين فيها الحالة المزرية للجزائريين ومهاجما في نفس الوقت الاستعمار الفرنسي، كما طالب باستقلال الجزائر وإدخالها تحت رعاية جمعية الأمم، ولكن مبادئ ولسون أخفقت في التنفيذ لمعارضتها من قبل الدول الاستعمارية. فلم يجد الحل أمامه إلا بالاستمرار في التفاوض مع الحكومة الفرنسية لغرض الإحراز على حقوق الجزائريين، واستطاعت إصلاحات كليمانصو لعام 1919م من إحداث تغييرات على الساحة السياسية الجزائرية، بحيث وُحِدت الضرائب وألغيت الضرائب الأهلية والقوانين الزجرية وزادت في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية، كما منحت للجزائريين حق الحصول على الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ومن جملة الشروط التي وضعها هذا القانون: السن، والمستوى التعليمي، وأن يكون قد حصل على وسام فرنسي الخ. إلا أن هذه الإصلاحات بالرغم من بعض الإيجابيات فإنها لم تخل من السلبيات، فلم تلغ كلية قانون الأهالي ولم تحقق المساواة التامة، ورغم هذا عارضها الأمير خالد بسبب التجنيس، كما وقف المعمرون الأوروبيون من رؤساء البلديات والكولون وأنصارهم ضد قانون كليمانصو، وذهبوا إلى فرنسا لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغائه حيث هددوها بأن هذا القانون سيؤدي إلى حرب أهلية بين الأوروبيين والجزائريين. ونتيجة لذلك ألغيت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي وأعيدت أحكام الأندجينا، ولهذا الغرض ذهب خالد عام 1920م إلى فرنسا لمنع تجديد العمل بقانون الأندجينا، كما طلب بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي ميلليران (Millerand) إلى الجزائر عام 1922م منح المسلمين الجزائريين حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي.

ونظرا لهذا النضال المستمر وجدت الأفكار التي تبناها الأمير خالد صدى كبير لدى الجماهير، وساندها الكثير من المثقفين الجزائريين، كما سمحت له بالفوز في مدينة الجزائر بالانتخابات البلدية في سبتمبر 1919م بناء على برنامج رفض من خلاله التجنس. فأصبحت السلطات الاستعمارية تنظر إليه من يومها بقلق كبير، فاقهمت حركة الشبان الجزائريين التي كان يتزعمها خالد بالحزب الوطني الديني. فلم يكمل عهده واستقال في شهر أكتوبر 1920م، لينتخب من جديد مع مجموعة من أنصاره في

شهر جانفي 1921م. ووجد عراقيل كبيرة من الإدارة الفرنسية أثناء أداء مهامه دفعته للاستقالة من جديد في 2 ماي 1921م، وبإلحاح من أنصاره رشح نفسه وفاز في الانتخابات الولائية لشهر جويلية 1921م، ولم يتوقف الأمير خالد عند هذا الحد بل واصل نضاله بتأسيس جريدة الإقدام في 10 سبتمبر 1920م التي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، ودافع فيها عن حقوق مسلمي الجزائر من الفلاحين والعمال والبطالين، وتصدى لتعسف الإدارة الاستعمارية وعملائها الجزائريين من القواد والباشاغات، وحارب العنصريين وأنصار التجنس بالجنسية الفرنسية دون مراعاة الأحوال الشخصية التي كان يتزعمها ابن التهامي وجماعته، كما نبذ التفرقة ودعا إلى الوحدة الوطنية بين الجزائريين.

وفي جانفي عام 1922م أسس خالد جمعية "الأخوة الجزائرية" كبديل عن حركة "الشبان الجزائريين"، ومن جملة المطالب التي تضمنها برنامج هذا الحزب: تميم التعليم، إلغاء قانون الأنديجينا، تطبيق قانون كليمنصو لعام 1919م، تمثيل عادل للمسلمين في المجالس الانتخابية إلى جانب مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية. وقام بجولات عديدة في بعض مناطق البلاد للتعريف ببرنامج حزبه الجديد حيث كان يلقي محاضرات ويوعي الشعب بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى انضمام العديد من الجزائريين في صفوفه، وكان يفكر في تأسيس حزب سياسي كبير لكن لظروف معينة لم يتحقق. ولما شعر المستعمر الفرنسي بخطورة نضاله على الكيان الاستعماري بدأ يضيق من حركة خالد وأنصاره، فأجبر على الرحيل إلى فرنسا سنة 1923م، وقبل أن يتخذ الحاكم العام للجزائر قرار النفي، طلب من خالد التخلي عن سياسته التحريضية وخيره بين أمرين: إما التمتع بتقاعد ذهبي، أو التعرض لعقوبة قاسية، فاختار خالد الأمر الثاني. وهناك واصل نضاله السياسي ابتداء من عام 1924م، حيث نشط عدة ندوات ومؤتمرات للتعريف بالقضية الجزائرية، وعلى إثر انتصار الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات قدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية هيريو (Herriot) تضمنت عدة مطالب سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تخدم مصالح الشعب الجزائري، كما ساند على الصعيد المغاربي ثورة الأمير عبد الكريم الخطيب بالريف المغربي ضد الغزو الاستعماري المزدوج الإسباني الفرنسي والذي أدى إلى احتلال المغرب كلية سنة 1926م، وطلب من الجزائريين الاندماج في الأحزاب والمنظمات النقابية الفرنسية التي تدافع عن مصالح بلادهم، وهذا ما قام به فعلا بعض الجزائريين ومنهم الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج بالانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي وأسسوا من بعد في شهر جوان 1926م نجم شمال إفريقيا.

وبسبب نشاطه السياسي المستمر بفرنسا نفته الحكومة الفرنسية، فغادر الأمير خالد باريس سنة 1924م متوجها إلى مصر ثم سوريا، وتوفي الأمير خالد بمسقط رأسه في مدينة دمشق يوم 9 جانفي 1936م عن عمر يناهز 61 سنة. وكانت مطالب الأمير خالد التي تعد بمثابة برنامج سياسي تتمثل فيما يلي:

- ①. إعطاء حق الانتخاب للمسلمين الجزائريين لتكون لهم في مجلس الأمة ومجلس الشيوخ نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين الجزائريين،
- ②. إلغاء سائر القوانين الزجرية والاستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام،
- ③. المساواة في الحقوق التامة مع الأوروبيين في المسائل العسكرية،
- ④. الاعتراف بالحق للمسلمين الجزائريين في الوصول إلى كل درجات التوظيف العمومي غير متقيدين إلا بشرط الكفاية،
- ⑤. تنفيذ قانون التعليم الإجباري على سائر المسلمين، مع إعطاء الحرية للتعليم الحر،
- ⑥. حرية الصحافة والتعبير،
- ⑦. الحرية التامة لسائر المسلمين في السفر لفرنسا،
- ⑧. تنفيذ القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين،
- ⑨. إعلان العفو العام،
- ⑩. فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الشريعة الإسلامية.

فيدرالية نواب مسلمي الجزائر:

تأسست يوم 18 جوان 1927م على يد مجموعة من المنتخبين الجزائريين المثقفين المعروفين بفكرة التجنس والدمج والفرنسة، وتولى رئاستها ابن التهامي، ومن أبرز رجالها الدكتور ابن جلول وفرحات عباس. فعلى غرار المحافظين الذين كانوا يدافعون عن القيم الإسلامية للشعب الجزائري، تبنت هذه المجموعة منذ البداية أي قبل تأسيس الفيدرالية أفكارا غربية، فإلى جانب مطالبتها بإلغاء قانون الأنديجينا والمساواة السياسية بين الأوروبيين والجزائريين كانت تنادي بسياسة دمج الجزائر بفرنسا والتجنس دون مراعاة الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين. وكانوا عند تأسيس حركة الشبان الجزائريين هم المهيمنين عليه، ولما ظهر الأمير خالد وانضم إلى حركتهم غادر ابن التهامي وجماعته هذه الجمعية بسبب عدم تطابق أفكارهم، فأصبح العدو للدود لخالد وأنصاره.

وقد شارك ابن التهامي في انتخابات 1919م ولم يتحصل إلا على أصوات هزيلة. ولما نفي خالد إلى فرنسا تحركت هذه الجماعة لتملأ الفراغ السياسي، فلم تناضل بجدية بحيث كانت مطالبتها تمنيات لم تجد أذنا صاغية ولم تستقطب الجماهير، كما أن تصرفاتها لم تشكل عائقا أمام السلطات الاستعمارية لأنها ببساطة كانت مواقفها معتدلة وميالة إليه. وللتعبير عن أفكارها أنشأت جريدة "التقدم" التي استمرت تنشر إلى غاية 1931م ومن مطالبها: المساواة السياسية والإدارية والعسكرية بين الأوروبيين والجزائريين - إلغاء قانون الأنديجينا- تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين - الاعتناء بتعليم الجزائريين. وبسبب إفلاس سياستها في أرض الواقع انقسمت فيدرالية نواب مسلمي الجزائر ابتداء من الثلاثينات إلى عدة فروع، أسس بعض قياداتها البارزين من بعد مثل الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس أحزابا سياسية، بحيث تغيرت أفكار هذا الأخير مع مرور السنين، بينما بقي ابن جلول وفيا لمبادئه الأولى إلى غاية ما بعد اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

نجم شمال إفريقيا:

في جو سادته الأفكار الثورية بعد الحرب العالمية الأولى من الثورة البولشفية السوفيتية التي أطاحت بالعهد القيصري، ومبادئ ويلسون المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم الفكر النضالي الجديد الذي بدأ يظهر على الساحة العالمية، فمن ثورة تركيا إلى حرب الريف بالمغرب وانتهاء باحتلال سوريا، في هذا الجو المشحون بالثورات ولد نجم شمال إفريقيا (E.N.A). ويعود بذلك أول حزب

وطني الذي كان له الشرف من سنة 1926 إلى 1937م وفي ظروف صعبة قيادة المعركة السياسية من أجل استقلال الجزائر. وأنشأ يوم الأحد 20 جوان 1926م بباريس أين كان يوجد مقرها على يد العمال المهاجرين الجزائريين البسطاء المقيمين في فرنسا بتأثير ورعاية الحزب الشيوعي الفرنسي ولكن بإرادة الوطنيين الجزائريين، وشجعهم في ذلك الجو السياسي الديمقراطي السائد هناك والاحتكاك بالثقافة الأوروبية. وتم تأسيسه بمبادرة من الحاج علي عبد القادر المتزوج بفرنسية وعضو بالحزب الشيوعي الفرنسي من أصل جزائري تحصل على الجنسية الفرنسية وانسحب من النجم حوالي سنة 1930م، كما انتخب الأمير خالد رئيسا شرفيا له دون أن ينخرط فيه، وضمت اللجنة المركزية يوم تأسيسها 15 عضوا منهم الحاج علي عبد القادر رئيسا، ومصالي الحاج كاتباً عاماً، وشبيلي الجيلالي أمين المال، والباقون أعضاء، إلا أن الأغلبية منهم انسحبوا منه سنوات من بعد.

ولعب الدور الكبير فيه مصالي الحاج، وهو من مواليد 16 ماي 1898م بتلمسان من عائلة فقيرة تعمل في الفلاحة، حفظ بها القرآن الكريم ثم دخل إلى المدرسة الفرنسية أين تعلم بها قليلا وغادرها فهاثيا عام 1916م دون الحصول على الشهادة الابتدائية لكنه كان محبا للعلم ولذا انكب في مطالعة الكتب ومتابعة الدروس بفرنسا والجزائر، ولإعانة عائلته بدأ العمل منذ صغره حيث اشتغل بعدة حرف. في عام 1918م جند في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الأولى ثم سرح عام 1920م برتبة رقيب، عاد من بعد إلى تلمسان، وهناك رأى الفرق بين وضعية العمال بفرنسا والجزائر فبدأ يهتم بالأفكار الشيوعية دون أن يتأثر بها، ثم غادر الجزائر ليستقر بباريس سنة 1923م، وهناك تزوج بفرنسية وعمل في مصنع رونو، ثم بائعا متجولا، شارك في الحياة السياسية منذ وصوله إلى باريس حيث كان يخاطب العمال المهاجرين ويهتم بما يجري في العالم والجزائر من مستجدات سياسية، انضم إلى "جمعية الأخوة الإسلامية" التي كان يرأسها فرنسي مسلم، ثم انسحب منها لعدم اهتمامها بالشؤون السياسية. في سنة 1924م تعرف على الحاج علي عبد القادر العضو في الحزب الشيوعي الفرنسي فتأثر بأفكاره الشيوعية وانخرط في حزبه مدة من الزمن لينسحب منه عام 1927م بسبب عدم تطابق الأفكار بينهم، حيث كان مصالي يناضل من أجل استقلال دول المغرب العربي، بينما كان الحزب الشيوعي الفرنسي يستغل المناضلين الجزائريين لأغراض حزبية، وظل مقيما بفرنسا بعد الاستقلال حيث وافته المنية يوم 03 جوان 1974م ودفن بمسقط رأسه تلمسان يوم 07 جوان من نفس السنة. كان نجم شمال إفريقيا يخضع لقانون أساسي يستمد منه شرعيته ويسير في إطار تنظيمي ومهيكل بصفة قانونية على نمط عصري، حيث كان يتكون

إداريا من المؤتمر العام وهو السلطة العليا، ثم المكتب التنفيذي والهيئة الإدارية، وأخيرا الفيدراليات واللجان التنفيذية المحلية. وصنف النجم الأعضاء المنخرطين فيه إلى فئتين: الأعضاء العاملين والأعضاء الشرفيين، ويشترط فيهم أن يكونوا مسلمين أو من الأوروبيين المدافعين عن القضية الجزائرية، وبالمقابل يخضعون للحقوق والواجبات المنصوص عليها في النظام الأساسي، ويدفعون مبلغ الاشتراك المحدد حسب مكانة العضو ضمن التصنيف. أما الموارد المالية للحزب فكانت تؤخذ من اشتراكات الأعضاء المنخرطين والتبرعات ومبيعات الصحف، إلى جانب هذا اختار النجم بعض الرموز لتمثيل الجزائر ومنها العلم الذي كان لونه أيضا وأخضرًا وأحمرًا والنشيد الوطني للشاعر مفدي زكريا كتبه عام 1936م المعروف "بفداء الجزائر".

وكان من أهداف الحزب النضال من أجل الاستقلال الكامل للدول الثلاثة: الجزائر، تونس، المغرب، ووحدة شمال إفريقيا، والدفاع عن مصالح شعوبها والتنديد بالمظالم التي تعاني منها، والمطالبة بحقوقهم، وفتحت باب الانخراط في صفوفها لجميع مسلمي شمال إفريقيا المقيمين بفرنسا، ولهذا الغرض أسست فروعها في باريس وضواحيها حيث بلغ عدد القسمات التي شكلتها في العاصمة الفرنسية عام 1936م ثلاثين قسمة، و امتدت من بعد إلى بقية المناطق الفرنسية والدول المجاورة لها بلجيكا وسويسرا، ثم انتقلها عام 1930م إلى الجزائر أين شكلت أول خلية للنجم في حي القصبة بالعاصمة على يد محمد مسطول، لتنتشر من بعد إلى مختلف المناطق الشرقية والغربية. وللتعريف بسياسة النجم برمجت منذ الشهور الأولى من تأسيسها مهرجانات عمالية ووزعت المنشورات وعملت في أوساط الطبقة الشغيلة مع مختلف المنظمات العمالية الفرنسية المناهضة للإمبريالية حققت خلالها تقدما كبيرا، فأصبحت تطالب بتحرير دول المغرب العربي، مما أزعج الحزب الشيوعي الفرنسي فأعلن الطلاق بينهم سنة 1927م. وكان نجم شمال إفريقيا في البداية لا يمثل إلا الجالية المهاجرة، ولم يتوغل ويفرض برنامجه السياسي في الساحة الجزائرية إلا ابتداء من الثلاثينات، وتتلخص مطالبه يوم إنشائه فيما يلي:

▲ إلغاء قانون الاندجينا والبلديات المختلطة والمناطق العسكرية.

▲ حق الانتخاب والترشيح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي.

▲ إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والمراقبة الإدارية وذلك بالرجوع للقوانين العامة.

▲ المساواة في التجنيد بين مسلمي شمال إفريقيا والفرنسيين - المساواة في الالتحاق بالوظائف العليا مدنية وعسكرية من دون تمييز سوى الكفاءة.

▲ التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي وإجبارية تعليم اللغة العربية.

▲ حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات واحترام الحقوق السياسية والنقابية.

▲ تطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي.

▲ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي - حرية التنقل إلى فرنسا من غير قيود - تطبيق قوانين العفو العام على الأهالي المسجونين سياسيا.

ولكن أهداف النجم كانت في تطور مستمر، فبعد أن كانت مواقفها في عام 1926م معتدلة أضافت في نظامها الأساسي لعام 1927م مطلباً آخر وهو استقلال دول الشمال الإفريقي. ولأجل الدفاع عن هذه المطالب أصدرت حركة نجم الشمال الإفريقي بفرنسا جريدة الإقدام الباريسي، ثم جريدة إقدام شمال إفريقيا وكلاهما لم يعمر طويلاً. وفي يوم 26 فبراير من عام 1927م انعقد مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار وحضره ممثلان عن حركة نجم الشمال الإفريقي مصالي الحاج من الجزائر والشاذلي خير الله من تونس إلى جانب شخصيات أخرى أمثال نهرو من الهند وسوكارنو من إندونيسيا وهوشي منه عن الفيتنام وعدة منظمات عمالية تمثل القارات الخمس، وقدم مصالي الحاج المطالب الجزائرية المتمثلة فيما يلي:

▲ استقلال الجزائر.

▲ جلاء قوات الاحتلال الفرنسية.

▲ تأسيس جيش وطني وحكومة جزائرية.

▲ حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون وإرجاعها إلى الفلاحين التي سلبت منهم.

▲ احترام الأملاك الصغيرة والمتوسطة.

▲ إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية.

وإلى جانب هذا طالب بإجراءات فورية المتمثلة في إلغاء قانون الاندجينا والقوانين الاستثنائية، وإعطاء الحقوق السياسية والمدنية للجزائريين، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وحرية الصحافة والجمعيات والاجتماع.

وفي سنة 1930م بمناسبة مرور قرن من احتلال الجزائر نظمت فرنسا احتفالات كبيرة صرفت فيها أموالا باهظة، فقرر عندئذ مصالي الحاج إرسال مذكرة إلى الأمين العام لعصبة الأمم يحثه فيها عن ظروف الاحتلال والمظالم التي يعيشها الشعب الجزائري، كما صادر النجم في شهر أكتوبر من نفس السنة العدد الأول من جريدة الأمة بباريس، وكان مديرها ومؤسسها مصالي الحاج، وتوقفت هذه الجريدة عن الصدور في أوائل الحرب العالمية الثانية. وبتاريخ 28 ماي 1933م انعقد مؤتمر نجم الشمال الإفريقي في باريس انتخبت فيه لجنة مركزية جديدة مكونة من ثلاثين عضوا وحدد خلاله برنامجا سياسيا والقوانين الداخلية والمطالب المستعجلة، وبالإضافة إلى مطالبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأولية ألح على الاستقلال التام للجزائر وانسحاب الجيش الفرنسي ثم صودق على قراراته بالإجماع. فضاعف نشاطه خلال هذه الفترة مما سبب له عرقلة الشرطة الفرنسية لتجمعاته وقمع أعضائه.

وبسبب حل الحزب من قبل السلطات الفرنسية في 29 نوفمبر 1929م بتحريض من الحزب الشيوعي الفرنسي أسس أعضاؤه عام 1934م نجم الشمال الإفريقي المجيد كبديل للنجم المنحل، وفي نفس السنة اعتقل مصالي الحاج رفقة عميماش عمار وراجف بلقاسم بتهمة تأسيس حزب منحل والمساس بالوحدة الترابية لفرنسا، فحكم على الأول بستة أشهر وعلى الثاني بأربعة وعلى الثالث بثلاثة أشهر وخمسة آلاف فرنك فرنسي غرامة للثلاث. وعلى اثر حوادث قسنطينة التي وقعت بين المسلمين الجزائريين واليهود في 3 أوت 1934م جراء شتم يهودي يدعى ايلي خليفة المسلمين أثناء مروره بمسجد سيدي الأخضر في قسنطينة، اندلعت معركة بين الجانبين سقط نتیجتها قتلى وجرحى من الطرفين، فأطلق اليهود خلالها الرصاص عليهم، ولولا حماية الشرطة الفرنسية لهم لكانت الحصيلة وخيمة عليهم، فبعث حينئذ نجم شمال إفريقيا وفدا بقيادة محام للدفاع عن الجزائريين الذين تصدوا لهم بقوة. كما وقف النجم إلى جانب إخوانه التونسيين الذين نفاهم الاستعمار الفرنسي إلى الصحراء، وبعث وفدا إلى البرلمان للتدخل لتحرير القادة التونسيين. وفي فبراير 1935م أسس الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا كخلف لنجم الشمال الإفريقي المجيد الذي حلته الحكومة، إلا أن السلطات الفرنسية رفضته وبقي النجم ينشط في السرية إلى أن أصدرت المحكمة في 3 جويلية 1935م حكما يقضي بإلغاء الحكم الصادر عام

1929م والقاضي بجل النجم وهكذا أعيد نجم الشمال الإفريقي.

أما على الصعيد العالمي فقد دافع النجم على قضية احتلال الحبشة من طرف إيطاليا، وبعث سنة 1935م بوفد إلى عصبة الأمم بجنيف تمكن مصالي خلاله من إلقاء كلمة قصيرة تحدث فيها عن الوضع في إفريقيا واستنكر عملية الاعتداء، كما شارك عام 1935م في مؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بجنيف تحت رئاسة السوري الأمير شبيب أرسلان، ولعب هذا الأخير دورا كبيرا في تغيير فكره السياسي من الشيوعية إلى الأفكار القومية العربية الإسلامية حيث عاشه طيلة عام 1936م بسويسرا كان أثناءها مصالي لاجئا لسبب ملاحقة القضاء الفرنسي له، كما وقف النجم مع القضية الفلسطينية أثناء احتلال هذه الأخيرة سنة 1948م من طرف الصهاينة اليهود. وبمناسبة فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية أصدرت عفوا عاما عن السياسيين المسجونين والملاحقين استفاد منه مصالي ورفقاؤه فدخل من جنيف. وعند زيارته إلى الجزائر حضر مهرجان المؤتمر الإسلامي وألقى أثناءه مصالي الحاج في 2 أوت 1936م خطابا أمام حشد كبير من المواطنين بالملعب البلدي لمدينة الجزائر حثهم على النضال وندد ببرنامج بلوم- فيوليت الاندماجي وقرارات المؤتمر الإسلامي المطالبة بسياسة الاندماج وإلحاق الجزائر بفرنسا وألح على الاستقلال التام للجزائر، كما ساند في نفس الوقت مطالب المؤتمر الإسلامي المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعود جذور هذا القانون الإصلاحي إلى الثلاثينات عندما قدم موريس فيوليت الحاكم العام السابق للجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي عام 1930م إلى البرلمان مشروعه المتمثل في منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات من الجزائريين وكذلك بعض الحريات، فلم يكتب له النجاح بسبب معارضته من طرف المعمرين والنواب اليمينيين، كما وقف النجم ضد مشروعه.

وبعد انتصار الجبهة الشعبية المتكونة من الأحزاب اليسارية (الحزب الشيوعي والاشتراكي) في الانتخابات التشريعية الفرنسية لعام 1936م أصبح بموجبها موريس فيوليت عضوا في حكومة ليون بلوم، فشرع الاثنان في تحضير مشروع بلوم - فيوليت محسنا في صيغة جديدة يمنح بموجبها لبعض المواطنين الجزائريين المحصلين على الشهادات المدرسية والأوسمة والمتزوجين من فرنسيات الجنسية الفرنسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية. فعارض النجم هذا المشروع بسبب تناقضه مع برنامجه خاصة البنود المتعلقة بربط الجزائر بفرنسا والتمثيل البرلماني في فرنسا، ونص على أن تطبيقه سيؤدي إلى ضرب الوحدة الوطنية والتفرقة بين أبناء الشعب الجزائري. ومع ذلك فقد ألغي هذا القانون سنة 1938م دون أن يرى

النور بسبب المعارضة الشديدة له من طرف المعمرين الأوروبيين. قام من بعد مصالي الحاج بجولات في العديد من المدن الجزائرية ألقى خلالها عددا من الخطب موضحا فيها البرنامج السياسي للنجم أكسبته العديد من الأنصار وسمحت له بفتح فروع كثيرة عبر التراب الوطني، وفي نفس الوقت سببت له هذه الجولة مضايقات ومطاردة الشرطة له ولمناضليه، وبعد ثلاثة أشهر عاد إلى باريس أين استدعي من طرف قاضي التحقيق بتهمة خلق البلبلة السياسية.

وفي عام 1936م عرفت الجزائر احتجاجات كبيرة قادتها الطبقة الشغيلة الجزائرية وبدأ المواطنون يعون حقوقهم ويشاركون في المظاهرات السياسية، وبينما كانت الحرب الأهلية مشتعلة في إسبانيا سنة 1936م طلب الحزب الشيوعي الفرنسي من النجم الشمال الإفريقي أن يبعث بمناضليه ليحاربوا في صف الجمهوريين وكانت الحكومة الفرنسية تؤيدهم، فطلب النجم من الحكومة الجمهورية أن تصرح باستقلال الريف كشرط أساسي للكفاح معهم، فسبب له هذا الموقف قرارا أصدرته حكومة الجبهة الشعبية حل بموجبه نجم شمال إفريقيا في يوم 26 جانفي 1937م، ولكن زعماءه واصلوا النضال باسم "أحباب الأمة". وفي اجتماع بنانثير (Nanterre) يوم 11 مارس 1937م أعلن أعضاء أحباب الأمة تأسيس حزب الشعب الجزائري.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست جمعية العلماء في 5 ماي 1931م بنادي الترقى (الجزائر العاصمة)، فكان ميلادها ردا على احتفال فرنسا بالعيد المئوي لاحتلال الجزائر والتي كانت تعتقد من خلاله أنها قضت على مقومات الشخصية الجزائرية، وأن احتلال الجزائر أصبح احتلالا مؤبدا. وضمت في سنتها الأولى رجال الطرق والإصلاح، وانتخب الإمام عبد الحميد بن باديس رئيسا لها والبشير الإبراهيمي نائبا لها، وضم مجلسها مجموعة من العلماء والأدباء، ولم يتمكن الاصلاحيون من فرض آرائهم إلا في سنة 1932م.

وولد بن باديس سنة 1889م بقسنطينة في أسرة عريقة معروفة بالجاه والعلم، وكان والده محمد مصطفى بن مكّي بن باديس صاحب مكانة معروفة في قسنطينة، تتلمذ في صغره على يد شيخه محمد المداسي الذي لقنه القرآن فحفظه بن باديس وأتقنه، ثم قدمه أبوه إلى الشيخ الونيسي فأخذ عنه مبادئ العلوم العربية والدينية، ولما بلغ خمسة عشر عاما زوجه والده. وفي عام 1908م انتقل إلى جامع الزيتونة

بتونس ليواصل دراسته، ونال شهادة الجامعة سنة 1911م، وعند عودته من تونس سنة 1913م اشتغل بمهنة التعليم الحر، وكان يلقي دروسه في الجامع الكبير بقسنطينة، ثم سافر إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج، وهناك تعرف بالعلامة محمد البشير الإبراهيمي الذي كان يقيم بالمدينة المنورة رفقة أسرته فنشأت بينهما صداقة متينة كانت حافزا في تأسيس الجمعية، فشجعه علماء المسلمين على العودة إلى الجزائر والمضي في الكفاح من أجل إصلاح حال المسلمين الجزائريين. فمنذ وصوله إلى أرض الوطن وإلى غاية عام 1925م ركز ابن باديس جهوده في إلقاء دروس الوعظ للكبار، وتعليم الأطفال والشباب العلوم الدينية من حديث وتفسير واللغة العربية ومبادئ التاريخ والحساب منتهجا أسلوبه الخاص في التعليم وإصلاح الأمة الذي عبر عنه في قوله: "لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماءهم، فإنما العلماء من الأمة بمثابة القلب إذا صلح صلح الجسد كله. ولن يصلح العلماء إلا إذا صلح تعليمهم، ولن يصلح هذا التعليم إلا إذا رجعنا به إلى التعليم النبوي في شكله وموضوعه، في مادته وصورته". كما طلب لهذا الغرض بوجوب تعليم المرأة والنهوض بمكانتها دون الإخلال بشخصيتها الإسلامية حيث قال في هذا المجال: "إذا أردتم إصلاحها الحقيقي فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا حجاب الستر عن وجهها، فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها، وأما حجاب الستر فإنه ما ضرها في زمان تقدمها، فقد بلغت بنات بغداد وبنات قرطبة وبنات بجاية مكانا عاليا في العلم وهن متحجبات".

وفي نفس الوقت كان ابن باديس يشجع السكان للتبرع بالأموال لفتح المدارس الحرة في أنحاء الجزائر فكثر تلاميذه وأرسل البعض منهم إلى جامع الزيتونة. وبعد عشر سنوات من التدريس أثمرت جهوده في تكوين شباب متشبع بقيم الحضارة الإسلامية ساعده في نشر دعوته الإصلاحية في كافة التراب الجزائري، عندئذ تفرغ بن باديس لنشر دعوته عامة مخاطبا الشعب والحكومة الفرنسية، فأسس لهذا الغرض صحيفة عربية تنشر الوعي الديني والاجتماعي كانت منبرا رحبا للمسلمين الجزائريين تدافع عن شخصيتهم وتعبر عن آمالهم وطموحاتهم، كانت أولها جريدة "المنتقد" التي أنشأت في 2 جويلية 1925م لكن بعد صدور ثمانية عشر عدد أوقفتها السلطات الفرنسية، فأصدر جريدة أخرى في نفس السنة اسمها "الشهاب" والتي استمرت في الصدور حتى عام 1929م، ثم تحولت إلى مجلة شهرية إلى غاية عام 1939م حيث توقفت نهائيا.

ولم يدخل في المعترك السياسي إلا في الثلاثينات حيث حارب عدة جبهات في مقدمتهم الاستعمار ورجال الطرقية ورجال التبشير المسيحي ودعاة الفرنسة، وذلك عن طريق الدفاع عن

مقومات الشخصية الجزائرية المتكونة من العقيدة واللغة العربية والثقافة الإسلامية، وفي هذا الصدد كتب في إحدى الصحف الناطقة باسم جمعية العلماء الجزائريين: "إن الأمة التي لا تحترم مقوماتها من جنسها، ولغتها، ودينها، وتاريخها، لا تعد أمة بين الأمم، ولا ينظر إليها إلا بعين الاحتقار مع القضاء عليها في ميادين الحياة بالتقهقر والاندحار". كما تصدى في نفس الوقت لرجال الطرق التي كانت تستعين بهم فرنسا لبث خرافاتهم لتشويه الإسلام حيث خاطبهم قائلا: "أقول لكم بغاية الصراحة إنكم تجهلون أصول الإسلام، لأنكم لم تتعلموها، وأنكم بضرورة ذلك مخطئون فيما تنسبون إليه، وأن الناس لعلمهم بذلك منكم لا يعتقدون بشيء مما تقولون". ورغم أنه لم يكن من دعاة الاستقلال جهرا لظروف وأسباب معينة، إلا أنه كان بالطبع داخل نفسه من المتحمسين لها وفي نفس الوقت يدرك أيضا أن الطريق طويل وصعب وأن تحرير البلاد لا يأتي إلا بالعمل على بعث مقومات الشخصية الجزائرية من سباتها العميق ولكن كان على يقين أن الجزائر ستنال يوما ما استقلالها، وهذا ما تنبأ به في أحد مقالاته في الشهاب عام 1936م حيث قال: "إن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة من أمم الدنيا، وقد استقلت أمم كانت دوننا في القوة والعلم، والمنعة والحضارة، ولسنا من الذين يدعون علم الغيب مع الله، ويقولون إن حالة الجزائر الحاضرة ستدوم إلى الأبد فكما تقلبت الجزائر مع التاريخ فمن الممكن أنها تزداد تقلبا مع التاريخ، وليس من العسير بل إنه من الممكن أن يأتي يوم تبلغ فيه الجزائر درجة عالية من الرقي المادي والأدبي وتتغير فيه السياسة الاستعمارية عامة وتصبح البلاد الجزائرية مستقلة استقلالاً واسعا تعتمد عليها فرنسا اعتماد الحر على الحر".

كما رد في رسالة أخرى على خصومه الذين أنكروا على جمعيته التدخل في الشؤون السياسية بحجة أنهم علماء دين. فأجابهم بقوله: "ثم ما العيب الذي يعاب به علماء المسلمين إذا شاركوا في السياسة؟ وهل كانت الأكاديمية الفرنسية خالية من آثار الوزير القسيس رشاليو؟". إلى جانب هذه المواقف كان ابن باديس رجلا إنسانيا ذا أبعاد عالمية، وهذا ما عبر عنه في إحدى مقالاته حيث قال: "إننا نحب الإنسانية، ونعتبرها كلا، ونحب وطننا ونعتبره منها جزءا. ونحب من يحب الإنسانية ويخدمها، ونبغض من يبغضها ويظلمها".

وفي مساء الثلاثاء 16 أبريل 1940م توفي أب النهضة الجزائرية عن سن يناهز إحدى وخمسين سنة، ودفن جثمانه في روضة أسرته بحي الشهداء قرب مقبرة قسنطينة تاركا من ورائه آثارا علمية من خطب ورسائل ومقالات سياسية ودينية واجتماعية وتربوية وتراجم وبعض المقطوعات الشعرية لازالت إلى

يومنا تشهد على نضاله وعظمته، كما فصح المجال من بعده لرجال عظماء أكملوا رسالته إلى يوم الاستقلال. ولم يكن عبد الحميد بن باديس في نضاله لوحده بل كان من حوله علماء أجلاء أمثال البشير الإبراهيمي الذي خلفه في رئاسة الجمعية بعد وفاته ومبارك محمد الميلي والطيب العقبي ومحمد الأمين العمودي والعربي التبسي وإبراهيم بيوض وتوفيق المدني والشاعر محمد العيد آل خليفة وغيرهم، وكان شعارهم "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا". وهي في نفس الوقت امتداد للحركة الإصلاحية التي قادها في المشرق جمال الدين الأفغاني ورشيد رضا وشكيب أرسلان، وكانت الجمعية تهدف إلى تربية النشء وفق التعاليم الإسلامية مستلهمة أفكار الإصلاحية الشيخ محمد عبدو، وتطهير العقيدة الإسلامية من البدع والضلالات والخرافات التي ابتدعوها رجال الطريقة في الدين الإسلامي، ومحاربة الجهل والآفات الاجتماعية، كاليسر والخمر وكل ما يحرمه الشرع، وذلك بالرجوع إلى السلف الصالح، كما اعتنت بإحياء اللغة العربية التي كانت مهددة في عقر دارها وتقوية الشعور بالشخصية الوطنية، ومن أجل ذلك أنشأت عبر التراب الوطني عدة جمعيات ثقافية رغم مضايقة ومراقبة سلطات الاحتلال لها، ففتحت مدارس حرة تدرس العلوم باللغة العربية بلغ عددها 90 سنة 1947م، و181 عام 1954م وضمت 40000 تلميذ، كما استعملت المساجد للوعظ والإرشاد والنوادي والكتب والمجلات والجرائد لنشر أفكارها، ومن أهم الجرائد "السنة" 1933م وخلفتها "الشريعة"، ثم عقيبتها جريدة الصراط وأخيرا "البصائر" 1935م التي استمرت تصدر حتى عام 1957م، وكانت هذه الجرائد تصدر باللغة العربية. وابتداء من عام 1936م اعتنت الجمعية بالجالية الجزائرية في فرنسا خوفا من انسلاخها عن عروبتها وإسلامها وذوبانها في المجتمع الفرنسي، ولهذا الغرض بعثت إلى فرنسا الشيخ الأستاذ الفضيل الورتلاني وأمدته بمجموعة من المعلمين، وفعلا استطاع أن يفتح عدة نوادي بأحياء باريس يقدم فيها الوعظ والإرشاد وتعليم أطفال المهاجرين مبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ الجزائري.

وقد ساعد نشاط جمعية العلماء في تنمية الحس السياسي لدى الكثير من زعماء الثورة التحريرية دفعت بهم إلى الانضمام إلى حزب الشعب ومن بعد صفوف جبهة التحرير الوطني، فقد كان خطابها دينيا لكن ذا أبعاد سياسية. وفي عهدها الأول حاربت أنصار سياسة الاندماج، وهذا ما يتبين من تصريح ابن باديس الصادر في شهر أبريل 1936م في مجلة الشهاب ردا على المقال الذي كتبه فرحات عباس بالفرنسية أنكر فيه وجود الشخصية الجزائرية في التاريخ الجزائري، بقوله: "نحن العلماء نتكلم

باسم أغلبية الشعب، نقول للذين يزعمون أنهم فرنسيين، لا تمثلوننا، إننا نحن فتننا في التاريخ، وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلال الأعمال، ولها وحدتها الدينية، واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة، وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبح، شأن كل أمة في الدنيا.

ثم إن هذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تستطيع أن تصبح فرنسا، ولو أرادت، بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها وأخلاقها، وفي عنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين، هو الوطن الجزائري، بحدوده الحالية المعروفة". ولم تتدخل الجمعية في عهدتها الأول في شؤون السياسة بصورة مباشرة لأن نظامها القانوني يمنعها من ذلك، وبمجيء حكومة الجبهة الشعبية اليسارية بباريس التي أظهرت عند وصولها للحكم عطفًا وانفتاحًا على مطالب الطبقة السياسية الجزائرية، ولكن من وجهة نظر فرنسية تقدمية، أعيد الأمل للحركة السياسية الجزائرية، فبدأت الجمعية تتحرك سياسيًا حيث لبّت دعوة اللجنة القسنطينية الموجهة للمسلمين في 16 ماي 1936م قصد الاتفاق على برنامج للإصلاح. وشاركت جمعية العلماء المسلمين الممثلة في شخص عبد الحميد بن باديس إلى جانب عدة شخصيات جزائرية من المنتخبين مثل الدكتور ابن جلول والحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد في 7 جوان 1936م بسيما "الماجستيك" الأطلس حاليًا والواقعة بحي باب الواد الجزائر العاصمة، وتبنى المشاركون ميثاق المؤتمر والذي شمل مجموعة من المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة فيما يلي: إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الإسلامية للجزائريين، والتمثيل في البرلمان الفرنسي - إلغاء قانون الأنديجينا وجميع القوانين الاستثنائية -

إعادة أموال الأوقاف إلى المسلمين، وفصل الدين عن الدولة، وحرية تعليم اللغة العربية، والزاميته للذكور والإناث - الاعتناء بالعمال والفلاحين وتحسين مستواهم الاجتماعي - إلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النواب المالية ونظام البلديات المختلطة، وتوحيد هيئة الناخبين، وإعطاء الحق لكل ناخب بترشيح نفسه، والعفو عن المسجونين السياسيين. وعين المؤتمر وفدا للذهاب إلى فرنسا ليقدم مطالبه للحكومة الاشتراكية التي كان يرأسها آنذاك ليون بلوم، وكان يضم من الجمعية الشيخ عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي والأمين العمودي، ومن المنتخبين الدكتور بن جلول وفرحات عباس، إضافة إلى ممثلين عن شرق وغرب وجنوب الجزائر، واستقبل الوفد من طرف رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم والنائب موريس فويليت في 23 جويلية 1936م، وعلى إثر ذلك

وضع مشروع بلوم - فيوليت، وعند رجوعهم إلى أرض الوطن أقيم تجمع كبير بالملعب البلدي بالعناصر وقدم الوفد تقريرا عن مهمتهم بباريس. وفي نفس السنة قدم مشروع بلوم فيوليت (Blum-Viollette) إلى البرلمان.

ويمنح هذا المشروع حق المواطنة الفرنسية لفئات معينة من المجتمع الجزائري المتحصلة على شهادات تعليم والمنتخبين والعسكريين ذوي الرتب والموظفين مع المحافظة على أحوالهم الشخصية الإسلامية، وسانده كل من المؤتمر الإسلامي بما فيه جمعية العلماء والمنتخبين والحزب الشيوعي الجزائري. وقبل مناقشته من قبل البرلمان ارتفعت أصوات المعمرين الأوروبيين خاصة منهم النواب منددة ومستنكرة هذا المشروع وبعثت بوفد إلى باريس لإلغائه وهددوا بالاستقالة الجماعية وبالانفصال في حالة قبوله. وأخيرا ألغت الحكومة الفرنسية هذا المشروع، فخابت آمال المؤتمر الإسلامي والتحق أعضاؤه بكل من التجمع الجزائري - الفرنسي الإسلامي الذي كان يقوده الدكتور بن جلول، واتحاد الشعب الجزائري الذي أسسه فرحات عباس سنة 1938م، وبدأ به مرحلة جديدة من النضال السياسي بعد أن تخلص عن فكرة الاندماج. أما جمعية العلماء فواصلت مشروعها الثقافي والديني مناضلة إلى حين اندلاع الثورة التحريرية رغم الصعوبات التي واجهتها في طريقها. وأثناء الحرب العالمية الثانية تجدد نشاط الجمعية كغيرها من الأحزاب السياسية الجزائرية بسبب رفض أعضائها دعوة فرنسا لتأييدها، فاستغلت السلطات الاستعمارية هذا الموقف وألقت بنفر منهم في السجون بتهم كاذبة، فوضعت البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية في أفلو بالقرب من مدينة تيارت حيث قضى ثلاثة أعوام، إلا أن الظروف الصعبة التي مر بها في هذا المعتقل لم تنقص من عزيمته بل جعلته أكثر نشاطا وجرأة فأعاد إصدار جريدة البصائر، وقام بعدة إصلاحات في ميدان التربية حيث أسس مدارس جديدة عبر الوطن، ووحّد التعليم الحر ووضعه تحت إشراف لجنة عليا يترأسها بنفسه، ووضع برنامجا تربويا موحدا وأنشأ سلك التفتيش، كما نظم إدارات التربية من المعلمين وأسس معهد ابن باديس للتعليم الثانوي في قسنطينة عام 1947م.

إلى جانب هذه النشاطات داخل الوطن كانت الجمعية تنسق مع الدول العربية لطلب معونتها حيث أصبحت دول المشرق العربي جسرا تنتقل من خلاله وفود الطلاب الجزائريين الذين رحلوا إلى هناك للدراسة في جامعات مصر وبغداد وسوريا والسعودية. وبمناسبة اندلاع ثورة نوفمبر الخالدة وجه البشير الإبراهيمي رفقة الورتلاني من القاهرة في 15 نوفمبر 1954م نداء إلى الشعب الجزائري يدعو إلى مساندة الثورة والالتحاق بها، وهذا نص النداء كما كتب:

نداء إلى الشعب الجزائري المجاهد:

نعيدكم بالله أن تتراجعوا. أيها المسلمون الجزائريون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

حياكم الله وأحياكم، وأحيا بكم الجزائر، وجعل منكم نورا يمشي من بين يديها ومن خلفها. هذا هو الصوت الذي يسمع الأذان الصم، وهذا هو النور الذي يفتح الأعين المغمضة، وهذه هي اللغة التي تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة، وهذا هو المنطق الذي يقوم القلوب الغلف، وهذا هو الشعاع الذي يخترق الحجب والأوهام.

كان العالم يسمع ببلايا الاستعمار الفرنسي لدياركم، فيعجب كيف لم تثوروا وكان يسمع أنينكم وتوجعكم منه، فيعجب كيف تؤثرون هذا الموت البطيء، على الموت العاجل المربح، وكانت تسوق شبابكم إلى المجازر البشرية في الحروب الاستعمارية فتموت عشرات الآلاف منكم في غير شرف ولا محمدة، بل في سبيل فرنسا، وتوسيع ممالكها، وحماية ديارها، ولو أن تلك العشرات الآلاف من أبنائنا ماتوا في سبيل تحرير الجزائر، لما تواتوا شهداء وكنتم بهم سعداء.

أيها الإخوة الجزائريون اذكروا غدر الاستعمار ومماطلته:

احتلت فرنسا وطنكم منذ قرن وربع قرن، وشهد لكم التاريخ بأنكم قاومتوها مقاومة الأبطال، وثرتم عليها مجتمعين ومتفرقين نصف هذه المدة، فما رعت في حربها لكم دينا ولا عهدا، ولا قانونا ولا إنسانية، بل ارتكبت كل أساليب الوحشية من تقتيل النساء والأطفال والمرضى، وتحريق القبائل كاملة بديارها وحيواناتها وأقواتها. ثم حاربتكم معها وفي صفها وفي سبيل بقائها نصف هذه المدة، ففتحت بأبنائكم الأوطان وقهرت بهم أعداءها، ورحمت بهم وطنها الأصلي، فما رعت لكم جميلا ولا كافأتكم بجميل، بل كانت تنتصر بكم، ثم تخذلكم وتحيا بأبنائكم، ثم تقتلكم كما وقع لكم معها في شهر مايو 1945م، وما كانت قيمة أبنائكم الذين ماتوا في سبيلها وجلبوا لها النصر، إلا أنها نقشست أسماء بعضهم في الأنصاب التذكارية، فهل هذا هو الجزاء؟ طالبتوها بلسان الحق، والعدل، والقانون، والإنسانية من أربعين سنة بأن ترفق بكم، وتنفس عنكم الخناق قليلا، فما استجابت، ثم طالبتوها بأن ترد عليكم

بعض حقوقكم الآدمية، فما رضيت، ثم طالبتموها بحقوقكم الطبيعي يقركم عليه كل إنسان، وهو إرجاع أوقافكم ومعابدكم وجميع متعلقات دينكم، فأغلقت أذانها في إصرار وعتو، ثم ساومتموها على حقوقكم السياسية بدماء أبنائكم الغالية التي سالت في سبيل نصرها، فعميت عيونها عن هذا الحق الذي يقرره حتى دستورها ثم هي في هذه المراحل كلها، سائرة في معاملتكم من فظيع إلى أفظع.

أيها الإخوان الجزائريون الأبطال:

لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه، أوتدارون لأجله، ولم تبق لكم خيطا من الأمل تتعلقون به، أتحافون على أعراضكم وقد انتهكتها؟ أم تخافون على الحرمه وقد استباحتها، لقد تركتكم فقراء تلتمسون قوت اليوم فلا تجدونه؟ أم تخافون على الأرض وخيراتها، وقد أصبحتم فيها غرباء حفاة عراة جياعا، أسعدكم من يعمل فيها رقيقا زراعي يباع معها ويشترى، وحظكم من خيرات بلادكم النظر بالعين والحسرة في النفس؟ أم تخافون على الدين؟ ويا ويلكم من الدين الذي لم تجاهدوا في سبيله، ويا ويل فرنسا من الإسلام، ابتلعت أوقافه وهدمت مساجده، وأذلت رجاله واستعبدت أهله، ومحت آثاره من الأرض، وهي تجتهد في محو آثاره من النفوس.

أيها الإخوة المسلمون: إن التراجع معناه الفناء:

إن فرنسا لم تبق لكم دينا ولا دنيا، وكل إنسان في هذا الوجود البشري، إنما يعيش لدين ويحيا لدنيا، فإذا فقدهما فبطن الأرض خير له من ظهرها. وإنما سارت بكم من دركة إلى دركة، حتى أصبحت تتحكم في عقائدكم وشعائركم وضمائركم، فالصلاة على هواها لا على هواكم، والحج بيدها لا بأيديكم، والصوم برايتها لا برايتكم، وقد قرأتم وسمعتم من رجالها المسؤولين عزمها على إحداث إسلام جزائري ومعناه إسلام ممسوخ، مقطوع الصلة بمنبعه في الشرق وأهله من الشرقيين. إن الرضا بسلب الأموال قد ينافي الهمة والرجولة، أما الرضا بسلب الدين والاعتداء عليه فإنه يخالف الدين، والرضا به كفر بالله وتعطيل للقرآن. إنكم في نظر العالم العاقل المنصف، لم تثوروا، وإنما أثارتكم فرنسا بظلمها الشنيع وعتوها الطائفي، واستعبادها الفظيع لكم قرنا وربع القرن، وامتهانها لشرفكم وكرامتكم، وتعيدها الصريح على مقدساتكم. إن أقل القليل مما وقع على رؤوسكم من بلاء الاستعمار الفرنسي، يوجب عليكم الثورة عليه من زمان بعيد، ولكنكم صبرتم ورجوتم من الصخرة أن تلين، فطمعتم في

المحال، وقد قمتم الآن قومة المسلم الحر الأبي فنعيدكم بالله وبالإسلام أن تتراجعوا أو تنكصوا على أعقابكم، إن التراجع معناه الفناء الأبدي والذل السرمدي. إن شريعة فرنسا، إنها تأخذ البريء بذنب المجرم، وإنها تنظر إليكم مسلمين أو ثائرين نظرة واحدة، وهي أنها عدو لكم وأنكم عدو لها، ووالله لو سألتموها ألف سنة لما تغيرت نظريتها العدائية لكم، وهي بذلك مصممة على محوكم، ومحو دينكم وعروببتكم، وجميع مقوماتكم. إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه، ونهايته الموت، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت. إنكم كتبتم البسملة بالماء في، صفحة الجهاد الطويلة العريضة، فاملئوها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ، وهي إرث العروبة والإسلام فيكم. ما كان للمسلم أن يخاف الموت، وهو يعلم أنها كتاب مؤجل، وما كان للمسلم أن ييخل بماله أو بمهجته في سبيل الله والانتصار لدينه إذا رضى فيها في دنياه. اخلصوا العمل لله وأخلصوا بصائركم في الله، واذكروا دائما وفي جميع أعمالكم ما دعاكم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق، ومن بذل المهج والأموال في سبيل الدين، واذكروا قبل ذلك قول الله "جاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم" وقول الله "كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين".

أيها الإخوة الأحرار: هلموا إلى الكفاح المسلح:

إننا كلما ذكرنا ما فعلت فرنسا بالدين الإسلامي في الجزائر، وذكرنا فظائعها في معاملة المسلمين، لا لشيء إلا لأنهم مسلمون، كلما ذكرنا ذلك احتقرنا أنفسنا واحتقرنا المسلمين، ونحجلنا من الله أن يرانا ويراهم، مقصرين في الجهاد لإعلاء كلمته، وكلما استعرضنا الواجبات وجدنا أوجبها وألزمها في أعناقنا، إنما هو الكفاح المسلح فهو الذي يسقط علينا الواجب، ويدفع عنا وعن ديننا العار، فسيروا على بركة الله، وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح، فهو السبيل الوحيد إلى إحدى الحسينين إما موت وراءه الجنة، وإما حياة وراءها العزة والكرامة".

وبخلاصة القول أن الجمعية تمكنت من إيصال رسالتها النبيلة للشعب الجزائري وتحملت مسئولياتها التاريخية رغم المضايقات والخصومات التي عرضت طريقها سواء من طرف السلطات الاستعمارية أو أذناهم من الخونة، فاستطاعت أن توقظ الشعب من سباته وتبث فيه روح الأمل، وذلك بإعادته إلى إطاره وكيانه الإسلامي جاعلة من المواطن الجزائري شخص غير قابل للاستعمار ومؤهل للنضال والجهاد.



الشيخ عبد الحميد بن باديس رفقة الطيب العقبي

اتحاد الشعب الجزائري:

تأسس هذا الحزب على يد فرحات عباس سنة 1938م، وهو من مواليد مدينة الطاهير (جيجل) يوم 24 أكتوبر 1899م، عاش صغره في وسط الفلاحين، وهو على خلاف مصالي الحاج لا يؤمن باستعمال العنف للوصول إلى أهدافه السياسية، ومن عائلة غنية سمح له مركز أبيه الذي كان يشتغل منصب قايد لدى السلطات الفرنسية في مواصلة تعليمه بالمدارس الفرنسية الموجودة بالجزائر، ونال جميع الشهادات الابتدائية والثانوية والجامعية، فتخرج عام 1931م بدبلوم صيدلي وفتح صيدلية بمدينة سطيف، تزوج بفرنسية، ووافته المنية بالجزائر يوم 24 ديسمبر 1985م، ومن مؤلفاته: الشاب الجزائري، ليل الاستعمار، تشريح حرب الذي صدر عام 1980م، الاستقلال المصادر عام 1984م. دخل المعترك السياسي بداية من عام 1922م، وكان قبل تأسيسه لحزب اتحاد الشعب الجزائري من أنصار الأمير خالد، فلما نفي هذا الأخير إلى دمشق أنشأ سنة 1927م مع مجموعة من النخبة المثقفة الجزائرية المعروفين بميلهم للفكر الاندماجي أمثال الدكتور بن جلول وابن تامي "اتحاد النواب المسلمين الجزائريين".

كما انتخب عام 1926م رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وأصبح سنة 1927م رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. وأثرت فيه المدرسة الفرنسية إلى درجة أن جعلته في بداية مشواره السياسي لا يؤمن حتى بوجود أمة جزائرية، وهذا ما يتبين من خلال مقاله الذي ردت عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كما ذكرنا سابقا وجاء فيه ما يلي: "فرنسا، أنا: لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطني، إنني لست مستعدا للموت في سبيل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له، إنني لم أكتشفه، ولقد سألت عنه التاريخ، سألت عنه الأحياء والأموات. وزرت المقابر من أجل اكتشافه، فلم أجد من كلمني عنه إطلاقا. إننا لا يجب أن نبني فوق الرمال. وإنني قد أبعدت بصفة باتة وهائية كل خيال، لكي نربط مصيرنا بصفة نهائية مع الوجود الفرنسي بهذه البلاد".

وكان يرى في مطالب مصالي ضربا من الخيال، فانتهج سياسة الاندماج مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية للشعب الجزائري لتحقيق ما يصبو إليه، فبالنسبة إليه يمكن أن يكون الشعب الجزائري في نفس الوقت مسلما وفرنسيا. إلا أن أفكاره لم تجد صدى سواء لدى الشعب الجزائري أو السلطات الفرنسية، فقد رفضت الحكومة الفرنسية سنة 1933م استقبال وفده الذي سافر إلى باريس قصد الدفاع على

مشروع فيوليت الاندماجي. ولم تتحقق أحلامه إلا بمجيء حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936م فشارك مع مجموعة من القادة السياسيين الجزائريين في تأسيس المؤتمر الإسلامي سنة 1936م وطالب بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والأوروبيين في إطار السيادة الفرنسية، كما أيد مشروع بلوم فيوليت الاندماجي والذي خيب في نهاية الأمر آماله فكان نقطة بداية في تحول فكره السياسي، فقد علمته تجربته السياسية من خلال احتكاكه مع النواب الأوروبيين في المجالس البلدية والبرلمان أن مطالبه السياسية غير مجدية وهذا رغم التنازلات التي رضي بها، ولهذا تخلى عن فكرة الاندماج، فقال عندئذ قوله المشهورة: "إن وعودا قد أعلنت ولكن لم يتحقق شيء منها ... فتحرير الإنسان الأهلي سيكون مهمة الإنسان الأهلي نفسه، ولكي يتحقق ذلك لابد من تحريك الجماهير. لذلك فإن واجبنا يتمثل في شعار "بالشعب من أجل الشعب" ونحن نأمل أن تعتمد الجزائر على الديمقراطية الفرنسية، ولكن تحتفظ بذاتها ولغتها وبعاداتها وتقاليدها". ومن ذلك اليوم اعتنق مبادئ الوطنية الجزائرية فانفصل عن التيار الاندماجي الذي كان يترعمه الدكتور بن جلول، وأسس سنة 1938م حزب "اتحاد الشعب الجزائري" وهذا من أجل تجسيد برنامجه السياسي الذي يتمحور حول محاربة الاستعمار والإمبريالية، فأصبح يطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية تعبر عن انشغالات الشعب الجزائري. كما شارك في صياغة بيان الشعب الجزائري الذي قدم للحلفاء سنة 1942م والذي رفضه الحاكم العام على الجزائر كاترو جملة وتفصيلا وأكد أن فرنسا لن توافق أبدا على استقلال الجزائر.

وفي عام 1943م بادر فرحات عباس في لم شمل المسلمين الجزائريين قاصدا من ذلك الاستفادة من بنود الميثاق الأطلسي المصادق عليه من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت (Roosevelt) ورئيس الوزراء البريطاني شرشال (Churchill) والتي تنص على حق الشعوب في الحرية والاستقلال، ولما وجد أذان صاغية لمقترحاته من طرف كل من ممثلي الولايات المتحدة بالجزائر السيد روبر مرفي (Robert Murphy) ومدير شؤون المسلمين لدى الحكومة العامة في الجزائر السيد برك (Berque) الذين أسروا له بأنه يوجد إمكانية السماح للجزائريين بأن يشكلوا حكومتهم، اتصل عندئذ فرحات عباس بكل من جمعية العلماء ومصالي الحاج الذي قام بزيارته في إقامته الجبرية بقصر الشلالة وكلاهما ساند المبادرة، فحرر فرحات عباس رفقة كل من الأمين دباغين، توفيق المدني، أحمد بومنجل، العربي التبسي بيانا لتسليمه للسلطات الاستعمارية بعنوان "أمام الصراع الدولي: بيان الشعب الجزائري" الذي صودق عليه في مدينة الجزائر

يوم 12 فيفري 1943م من طرف 21 مندوب يمثلون الفعاليات السياسية بالجزائر باستثناء الشيوعيين، كان الغرض منه الحصول على حكم ذاتي كخطوة أولى، ولقيت مطالبه تضامن الجماهير الشعبية لها حيث بلغ عدد المنخرطين في هذا التجمع 500000 شخص، ومما جاء في هذا البيان، بعد إعطاء لمحة تاريخية وجيزة عن ظروف الاحتلال منذ 1830م، طلب البيان باسم الشعب الجزائري "

1. إزالة الاستعمار،

2. تطبيق مبدأ تقرير المصير،

3. منح الجزائر دستور خاص بها يضمن: المساواة والحرية لكل سكانها دون تفرقة في العرق والدين - إزالة الملكية الإقطاعية عن طريق إصلاح زراعي - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية - حرية الصحافة والتجمع - التعليم الإجباري للجنسين ذكور وإناث - حرية المعتقد لكل السكان، وتطبيق على كل الديانات مبدأ فصل الدين عن الدولة.

4. المشاركة الفورية للجزائريين المسلمين في حكومة بلادهم،

5. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأضافوا لهذا البيان مطالب أخرى صادق عليها الأعضاء بالإجماع يوم 26 ماي 1943م تتمثل فيما يلي: المشاركة الفورية والفعالية للممثلين المسلمين في الحكومة وفي تسيير الجزائر عن طريق: تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزارات، تكون المناصب فيها موزعة بين الفرنسيين والمسلمين الجزائريين - المديريات الحالية تصبح مديريات تابعة للوزارات. ويصبح رئيس هذه الحكومة هو الحاكم العام الذي سيحمل اسم سفير - المحافظ العالي لفرنسا بالجزائر.

تمثيل الفرنسيين والمسلمين داخل الجمعية المنتخبة ومجالس المداولات: المجلس الأعلى للحكومة، المندوبية المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، الغرف التجارية والفلاحية، النقابة. ولكن السلطات الفرنسية رفضت البيان، فأسس مع جمعية العلماء وحزب الشعب حركة أحباب البيان والحرية (AML) يوم 14 أبريل 1944م، وكان يهدف من ورائها تحقيق فكرة الجمهورية الجزائرية مستقلة ذاتيا ومتحدة فيدراليا مع فرنسا، فأصدر لهذا الغرض صحيفة "المساواة". ولقيت الحركة مساندة أغلبية الشعب وانضمت إليها مختلف شرائح المجتمع، إلا أنها لم تعمر طويلا بسبب الخلاف الذي ظهر بين

المصاليين وفرحات عباس حول مطالب الحركة، فبينما كان حزب الشعب يطالب بفكرة إنشاء برلمان وحكومة جزائرية، كانت فئة المعتدلين بقيادة فرحات تطالب بتأسيس جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا. وعلى إثر حوادث 8 ماي 1945م أوقف فرحات عباس وزج به في السجن رغم أنه لم يشارك في هذه الأحداث، فلم يطلق سراحه إلا بعد إصدار العفو الشامل من الحكومة الفرنسية سنة 1946م.

وقد تأثر كثيرا بهذه الأحداث مما جعله يتعد عن حزب الشعب، فأسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمدينة سطيف في شهر أبريل سنة 1946م وشارك في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية فدفع في حملته الانتخابية على سياسة الاندماج مع المحافظة على الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري، كما أيد قيام دولة جزائرية يكون فيها الجزائريون والأوروبيون متساوين في الحقوق، وحصل على 11 مقعد. وقدم عام 1946م مشروع دستور الجزائر إلى الجمعية التأسيسية لكن رفضت البحث فيه، كما كان من المنددين الأولين لعمليات تزوير انتخابات المجالس البلدية ودافع على المرشحين المعتقلين من بينهم أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكلفه هذا العمل الطرد من الجمعية الجزائرية. وفي عام 1951م انضم حزبه إلى باقي الأحزاب الجزائرية المعارضة كجمعية العلماء وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري وانبثق عن هذا التجمع "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها"، وكانت مطالبها تتمثل فيما يلي: إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين، احترام الحريات الأساسية (العقيدة، الفكر، الصحافة، الاجتماع)، مقاومة الاضطهاد بكل أشكاله، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة، ولم تعمر هذه الجبهة طويلا. وفي 7 أبريل 1956م أعلن فرحات عباس في مؤتمر صحفي بالقاهرة انضمام حزبه إلى جبهة التحرير الوطني ووضع نفسه في خدمة الثورة، وهذا ما تحقق له إذ أصبح أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة من سنة 1958م إلى غاية 1961م. وبعد الاستقلال رفض فرحات عباس أن يكون في نظام الحزب الواحد، فدخل في خلافات سياسية مع الرئيس أحمد بن بله واستقال من الجمعية العامة في بداية الستينات، فعاش بقية حياته في ظل التهميش والنسيان تحت الإقامة الجبرية إلى أن وافته المنية.



فرحات عباس

الحزب الشيوعي الجزائري:

أسس الحزب الشيوعي الفرنسي فرعاً له بالجزائر ابتداءً من عام 1924م وظل تابعا له لمدة اثني عشر سنة، وكان مكوناً من العمال الجزائريين والأوروبيين ولكن أغلبية الأعضاء المنخرطين فيه والمسيرين له من الأوروبيين. وقد دافع هذا الحزب عن مطالب العمال الجزائريين بالمهجر ومن خلاله تعلموا وسائل النضال والكفاح، كما كان في البداية من المعارضين لتحرير المستعمرات الفرنسية، ثم غير رأيه سنة 1926م بمناسبة انعقاد المؤتمر الإقليمي لفيدرالية الشيوعيين الجزائريين فأصبح من المساندين لاستقلال الجزائر نظرياً، والمنددين بقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية التي أصدرتها فرنسا على الجزائريين، كما وقف ضد أنصار الاندماج وندد بالاحتفالات المخلدة لمرور مائة سنة عن احتلال الجزائر، وطالب برحيل الاستعمار والإمبريالية عن الجزائر.

ولو أنه حقيقة كان يدافع عن طبقة البروليتاريا ضد المستغلين الأوروبيين، إلا أنه لم يعاني الحرمان الذي كان مسلطاً على الشعب الجزائري، ولذا لم يؤمن يوماً ما بحق الشعب الجزائري في الاستقلال

والحرية. ونظرا للتقدم الضئيل للشيوعية في أوساط الجماهير الشعبية الجزائرية والأوروبية وعدم تمكنه من إيجاد قاعدة هامة تمثل هذا التيار، طلب الحزب الشيوعي الفرنسي من الأوروبيين تأسيس حزب شيوعي جزائري، وذلك ما تم في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد بالجزائر العاصمة يومي 17 و18 أكتوبر 1936م، ولكن بقي خاضعا لتوجيهات الحزب الأم بفرنسا والذي هو بدوره عنصر من عناصر الأمية الشيوعية. فبادر إلى دفع العمال الجزائريين بانتهاج سبيل الصراع الطبقي، وبعد أن كان من قبل يؤيد استقلال الجزائر أصبح من دعاة الاندماج، فقد كان من مناصري مشروع بلوم فيوليت الاندماجي ولذا ساند مطالب المؤتمر الإسلامي لعام 1936م.

وعلى إثر الأحداث الدامية التي ذهب ضحيتها الشعب الجزائري أصدر الحزب الشيوعي الجزائري يوم 9 ماي 1945م بيانا ندد فيه بحزب مصالي واتهمه بالفاشية والنازية وحمله مسؤولية المجازر. وفي المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي الذي انعقد عام 1945م قال مندوبو الحزب الشيوعي الجزائري ما يلي: "إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى... ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين". وخرج المؤتمر بقرار مؤيد لبقاء السيادة الفرنسية على الجزائر وتشجيع عملية الاندماج وعارضوا الأفكار الاستقلالية بحجة أنها لا تخدم المصالح الجزائرية والفرنسية. ولم يكن لهذا الحزب أي ثقل أو تأثير سياسي في أوساط الجماهير الشعبية الجزائرية، بل لم يكن يؤمن حتى بوجود أمة جزائرية ويقول في هذا الصدد "إن الأمة الجزائرية هي في طور التكوين"، وكأنما كان ينقصها المعمرون الأوروبيون المستغلون لتكتمل. وعند اندلاع ثورة نوفمبر 1954م وقف الحزب الشيوعي الجزائري موقفا مناهضا لها بحجة "أن الحزب لا يوافق على دعم الحركات الفردية والمشبوهة والتي تحاول لعب الدور السيئ في الحركة الاستعمارية". ورغم النداءات المتكررة من حزب جبهة التحرير الوطني له للالتحاق بالثورة، إلا أنه رفض المشاركة وطلب من أعضائه عدم الالتحاق بها وتدعيمها، لكن بعض المناضلين الجزائريين المنخرطين فيه انضموا إلى الثورة بصورة فردية. وكان الحزب الشيوعي الجزائري يرى بأن أسباب الثورة راجع للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الجزائريون، وبقي يمارس نشاطه السياسي بعد ثورة نوفمبر ويشارك في الانتخابات ويتخذ المواقف إلى أن حل كغيره من الأحزاب الجزائرية بقرار من وزارة الداخلية الفرنسية سنة 1955م. أما نواب الحزب الشيوعي في المجلس الوطني الفرنسي ساندوا يوم 12

مارس 1956م كغيرهم من نواب اليمين والاشتراكيين السياسة العدوانية لفرنسا وخولوا بالإجماع حكومة الاشتراكي قي مولي السلطات المطلقة لتعزيز الجيش الاستعماري في الجزائر.

بجازر 8 ماي 1945م:

مناسبة احتفال الحلفاء أعني فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي بنهاية الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945م والانتصار على النازية الألمانية اعتقد الجزائريون أن جزاءهم من تضحيات الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا والحلفاء سيكون الحرية والاستقلال، ولهذا قدم حزب الشعب الجزائري طلبا إلى السلطات الفرنسية لتنظيم مظاهرات فجاءه رد شفوي بالقبول، وكان الغرض من هذه المظاهرات تذكير الحلفاء بالعهود التي قطعوها على أنفسهم والمنصوص عليها في الميثاق الأطلسي الذي تم الإعلان عنه أثناء الحرب العالمية الثانية سنة 1941م ومما جاء فيه: "إن النصر لا بد أن يؤدي إلى تحرير جميع الشعوب بدون تفريق عنصري أو لوني أو ديني".

فلى الشعب الجزائري نداء حزب الشعب وخرج مبتهجا إلى الشوارع في صباح يوم 8 ماي 1945م منذ الساعة التاسعة صباحا في مسيرات سلمية ضخمة عبر كامل التراب الوطني محتفلا بالنصر الذي ساهم فيه أبنائه مع الحلفاء على البربرية الألمانية النازية وبطريقته الخاصة حاملا العلم الجزائري ولفترات مكتوب عليها "أطلقوا سراح مصالي"، "تحيا الجزائر حرة ومستقلة"، "تسقط الإمبريالية". وبالرغم من الطابع السلمي للمسيرات التي انتظمت في كل من مدن سطيف وعنابة وقلمة والجزائر العاصمة والبليدة وجيجل ووهران وسيدي بلعباس وبوسعادة وتلمسان الخ، حاولت السلطات الفرنسية منعها، فأمر وزير الداخلية الفرنسي من مسئول الشرطة إيقافها والاستيلاء على الأعلام الجزائرية. وكان 8 ماي يوافق يوم الثلاثاء وهو يصادف يوم السوق الأسبوعي بمدينة سطيف ولهذا تواجد عدد كبير من سكان الأرياف بالمدينة فبلغ عدد المتظاهرين حوالي خمسة عشر ألف شخص، وكانت الكشافة الإسلامية في مقدمة الموكب تحمل العلم الجزائري الذي كان شبيه بعلمنا اليوم وتنشد نشيد "حيوا الشمال الإفريقي"، عندئذ تدخلت الشرطة الاستعمارية وشرعت في إطلاق الرصاص على المتظاهرين، محاولة نزع العلم الجزائري بالقوة، فكان أول شهيد الكشف "بوزيد سعال" حامل العلم الجزائري الذي سقط على يد محافظ الشرطة (Olivieri)، وكان يبلغ 22 سنة. فاضطرب المتظاهرون وتشتت جمعهم، ثم نظموا أنفسهم من

جديد منادين بالجهاد فأخرجوا سكاكينهم وشرعوا في مهاجمة الأوروبيين حينئذ تدخلت الشرطة والدرك وصوبت بنادقها نحو الجزائريين سقط منهم 21 شهيد والعديد من الجرحى، فأغلقت المحلات في مدينة سطيف وأفرغت الشوارع من المارة، ولما انتشر الخبر بسرعة فائقة في القرى المجاورة بعد عودة الريفيين من مدينة سطيف أراد المواطنون الانتقام من موتاهم الجزائريين فتحولت إلى انتفاضة شعبية، فبادر الريفيون بمهاجمة القرى التابعة لناحية سطيف مثل عين الكبيرة والأوريسية وخراطة، حيث نظم المواطنون أنفسهم في شكل مجموعات وبدعوا بقتل الأوروبيين في الطرقات وتخطيم أعمدة التلغراف والأسلاك الهاتفية والهجوم على المحاكم ومراكز البريد ومقرات الدرك ومنازل المعمرين الأوروبيين. ومن مدينة سطيف ونواحيها انتقلت أعمال المقاومة إلى مدينة قلمة بعد إطلاق رجال الدرك الاستعماريين النار على المتظاهرين حينئذ تضامن القرويون مع سكان المدينة وهاجموا أنابيب المياه ومزارع الأوروبيين كانت حصيلتها الإجمالية مقتل 80 أوروبي.

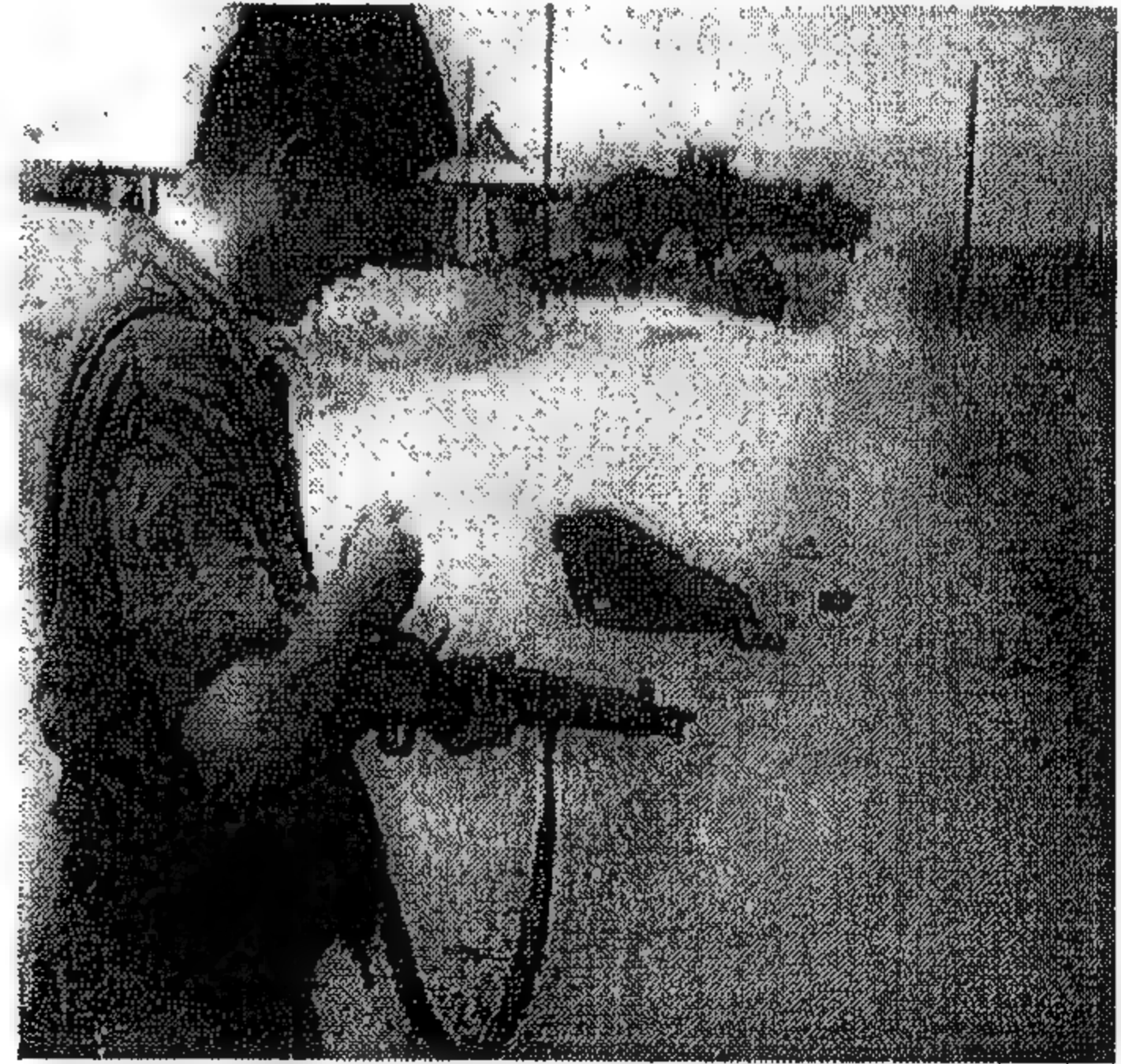
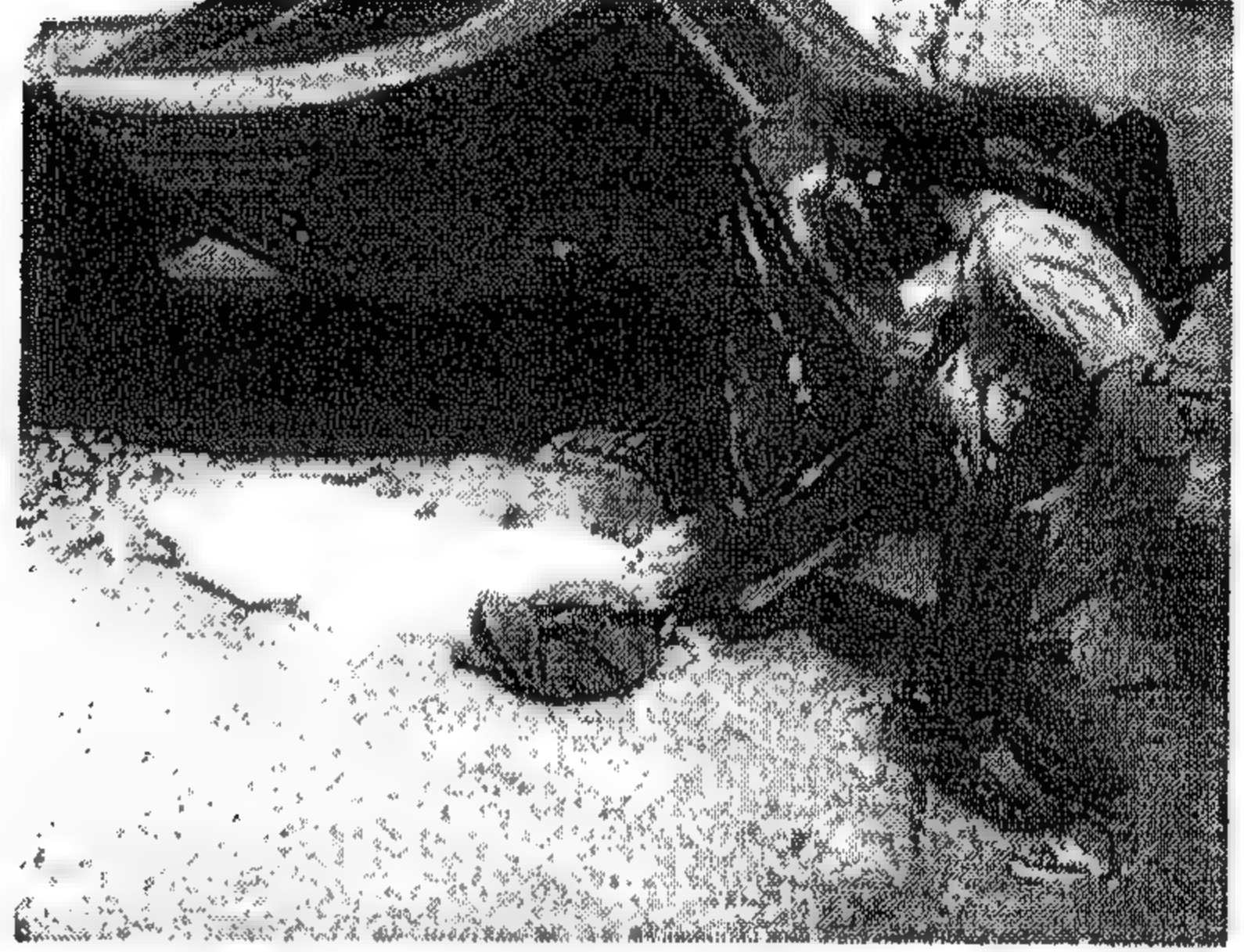
وفي اليوم التالي شرعت القوات الاستعمارية في تسليح الأوروبيين بشكل فوضوي وجندت مختلف القوات العسكرية المتواجدة على التراب الجزائري أمام شعب أعزل لا يملك من القوة إلا إيمانه باستقلال الجزائر، فأطلقت السلطات الاستعمارية دباباتها ورشاشاتها ومدافعها في الطرق والقرى تنشر الرعب والموت على جماهير الشعب الجزائري، ارتكب خلالها الجيش الفرنسي المؤلف من القوات البرية والجوية والبحرية والذي كان يقوده آنذاك في الشرق الجزائري الجنرال دوفال (Duval) أعمال قمع رهيبه متمثلة في النهب والتخريب وانتهاك الحرمات وإعدام المساجين وقتل النساء والأطفال والشيوخ والشباب دون سابق إنذار وبمجرد النظر إليهم، فحولت البلاد إلى بحر من الدماء كانت نتيجتها مجازر 8 ماي الذي ذهب ضحيتها 45000 جزائري من الأبرياء جراء الغدر الاستعماري دمر الطيران الفرنسي على إثرها 44 دوار بكامله وهذا باعتراف وزير الداخلية الفرنسي نفسه، وليس عدد 45000 شهيد من باب المغالاة فإن منطقة قلمة وحدها أحصت ما يزيد عن 12000 ضحية وهذا حسب مسؤول حزب الشعب بهذه المدينة.

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الطائرات العسكرية ترمي قذائفها على الدواوير وتطلق عن قرب رصاص رشاشاتها على الجماهير، كانت السفن الحربية ترسل قنابلها على جبل خراطة وأوقاس وزيامة منصورية، وشتت القوات العسكرية حملات التفتيش والاعتقال نقلت على إثرها مئات الوطنيين من بيوتهم إلى حيث أزهقت أرواحهم بطلقات الرشاشات، ففي مدينة سطيف وحدها ألقى

القبض على ما يزيد عن عشرة آلاف جزائري تم تعذيب بعضهم وإعدام البعض الآخر. فهي كما ذكرها العلامة البشير الإبراهيمي: "يا يوم لك في نفوسنا السمة التي لا تمحى، والذكرى التي لا تنسى، فكن من أي سنة شئت، فأنت يوم 8 وكفى، وكل ما لك علينا من دين أن نحیی ذكراك، وكل ما علينا من واجب أن ندون تاريخك في الطروس، لئلا يمسه النسيان من النفوس". ومست هذه الأحداث الأليمة بالخصوص كلا من مدن سطيف وقلمة وخراطة، ولا يعني هذا أن المناطق الأخرى من الجزائر لم تتحرك بل بالعكس إن الانتفاضة كانت وطنية، فكادت المظاهرة التي جرت بمدينة البليدة أن تعرف نفس السيناريو الذي وقع بسطيف وقلمة حيث تحولت هي الأخرى إلى مشادات مع رجال الشرطة قتل على إثرها كشاف آخر يسمى "بن مراح". فأعلنت السلطات الاستعمارية حالة الطوارئ وطبقت القوانين الاستثنائية العرفية في كامل البلاد وألغت الحريات الديمقراطية. وبعد ثلاثة أيام من المذابح المتواصلة كفت المدافع الفرنسية في الجزائر عن إطلاق نيرانها، لكن حملة الاعتقالات الوحشية استمرت على المناضلين السياسيين الجزائريين إلى نهاية عام 1946م بدون تفرقة بين الثوريين والاندماجين، فأوقفت السلطات الفرنسية العديد من مناضلي حزب الشعب وحل تجمع أحباب البيان، كما دخل حزب الشعب في السرية. أما المقبضين عليهم من الوطنيين فسيقوا جميعا إلى المحاكم العسكرية التي حكمت بالإعدام على 99 ممن ستمتهم زعماء التمرد، والأشغال الشاقة المؤبدة على 64، وبخمس عشرة عاما من الأشغال الشاقة على 329، والباقيون تراوحت عقوباتهم بالسجن بين العامين والسبعة أعوام، وقد نفذت الأحكام فور صدورها.

ورغم ضجة الاستنكار العالمي التي أثارها هذه المجزرة في الجزائر، فقد لزمت حكومة باريس الصمت التام وألقت فيه التبعة على الجزائريين، وعندما حاولت السلطات الفرنسية تكليف لجنة بدراسة الوضع في الجزائر جراء هذه الأحداث أوقفها الجنرال ديغول. وهنا يجب الإشارة أن خلال هذه الأحداث حاولت قيادة حزب الشعب استغلال الحماس الثوري للجماهير الجزائرية بإعلانها انتفاضة عامة كانت مقررة ليوم 23 ماي 1945م لكن نظرا لعدم التحضير المحكم لهذه الانتفاضة وبسبب فقدان الأسلحة وللقمع الرهيب الذي كان مسلطا على الجزائريين تراجعت القيادة في موقفها وألغت هذا الأمر، ولهذا الغرض أوفدوا مبعوثين إلى كامل مناطق التراب الوطني، إلا أن إلغاء هذا الأمر لم يصل إلى جميع المناضلين في الوقت المناسب، فبادرت مجموعة من المناضلين في مدينة شرشال يوم 15 ماي بقيادة الرقيب أوعمران والعريف معسكري قدور في محاولة الهجوم على المدرسة العسكرية المتعددة السلاح قصد

الاستيلاء على الأسلحة ومخزن البارود ومن ثم الصعود إلى الجبال، إلا أن العدو اكتشف خططهم فقبض عليهم وأودعوا في السجن. ونفس الحدث وقع بمدينة سعيدة حيث قامت مجموعة من المناضلين بالهجوم ليلا على مقر البلدية وتدمير السكة الحديدية وقطع أعمدة التلغراف. ومما يمكن استخلاصه من انتفاضة 8 ماي وكذلك الأعمال القمعية التي تعرض لها الشعب الجزائري أنها كانت منعطفًا حاسمًا في التمهيد لاندلاع ثورة نوفمبر 1954م لأنها لم تترك للمناضلين السياسيين الجزائريين إلا خيارا واحدا وهو الكفاح المسلح عاجلا أم آجلا.



صور لمجازر 8 ماي 1945

حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية:

هو امتداد للنجم الشمال الإفريقي الذي حلته حكومة الجبهة الشعبية يوم 26 جانفي 1937م لأفكاره الاستقلالية ورفضه المشاركة في الحرب الأهلية بإسبانيا إلى جانب الجمهوريين. وتم تأسيسه من طرف مصالي الحاج يوم 11 مارس 1937م بمدينة ننتار الفرنسية، وضمت هيئته الإدارية كل من الأعضاء التالية أسماؤهم: مصالي الحاج رئيسا، لكحال أرزقي، خيضر عمر، راجف بلقاسم، آيت منقلات، أحمد صنهاجي أحمد، سي الجيلالي، نادي صالح، مبارك الأخضر، قراندي. وبقي وفيما لمبادئ النجم المتمثلة في إلغاء قانون الاندجينا والمطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأوروبيين والجزائريين وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إلا أن الحزب في هذه المرحلة على خلاف عهد النجم اختص بالدفاع عن القضية الجزائرية، كما أصبحت الجزائر العاصمة هي المقر الفعلي لقيادة الحزب حيث كانت كل الأوامر الحزبية تنطلق منها.

ودخل إلى ساحة النضال السياسي بحزب منظم ومهيكل قانونيا مكون من جمعية عامة ولجنة مركزية ومكتب سياسي هادفا من ورائه استقلال الجزائر، فلقى ترحيبا كبيرا في أوساط الطبقة الشغيلة بالمهجر وداخل الوطن، وضم في صفوفه مختلف شرائح المجتمع الجزائري المتحمس لقضية شعبه، بما فيه العمال والفلاحين والتجار الصغار وأسس فروعاً في مختلف مناطق القطر الجزائري. وفي ربيع 1937م عاد مصالي الحاج إلى أرض الوطن والتقى بمناضليه وعقد معهم عدة اجتماعات، فاستهل الحزب أعماله بتنظيم نفسه إقليمياً وعضوياً وتنشيط الاجتماعات العامة والمظاهرات لتوعية المواطنين وتجنيد المناضلين مستعملاً في ذلك كل الحيل للتهرب من أعين الشرطة الاستعمارية التي كانت تضايقه. كما كان يدعو إلى الإضرابات والاحتجاجات والمسيرات الشعبية، فقد دعا الشعب الجزائري في 20 نوفمبر 1937م للمشاركة في إضراب عام تضامناً مع الحزب الدستوري التونسي الجديد لكن لم يكتب له النجاح، وشارك بقوة في المسيرة التي نظمتها الأحزاب اليسارية للجبهة الشعبية بمدينة الجزائر يوم 14 جويلية 1937م رافعا العلم الوطني وحاملاً لافتات تعبر عن مطالب الحزب، لكن عندما شاركوا في المسيرة الثانية التي نظمت في 14 جويلية 1939م تعرض أنصار حزب الشعب الجزائري إلى قمع الشرطة التي تدخلت بقوة واعتقلت بعض المناضلين.

كما كان حزب الشعب يوزع المنشورات مجاناً على المواطنين يحثهم فيها على النضال، وكانت

جريدة الأمة لسان حال الحزب تصدر من حين لآخر معبرة فيها عن معاناة الشعب الجزائري والأعمال العنصرية التي يتعرض لها يوميا، ورغم حجزها مرات عديدة واعتقال مسيريهها، إلا أنها بقيت وفية لخطها إلى يوم أن أوقفت نهائيا عن الصدور في 29 سبتمبر 1939م، كما أسس بالجزائر العاصمة في 27 أوت 1939م جريدة "الشعب" باللغة العربية، لكن بمجرد صدور عدد من منها أوقفت بتاريخ 20 سبتمبر 1939م. كما كان نشيدها فداء الجزائر للشاعر مفدي زكريا يسمع في مختلف المهرجانات العامة والخاصة جاعلة من العلم الجزائري ذو اللون الأخضر والأبيض ويتوسطه هلال ونجمة رايتها. وازداد الحماس والشعور بالوطنية لدى الجزائريين خاصة الشباب البسطاء المنتمين للطبقة الكادحة من العمال والبطالين، فأصبحوا يخدمون أهداف الحزب بإيمان وإخلاص، ولم تكن تخلو منطقة من أرض الجزائر إلا ووجدت بها قسمة تمثل الحزب. ولما شعر الاستعمار بخطورة الحزب اعتقل في 27 أوت 1937م رئيسه مصالي وأصحابه الأربع وهم: حسي الأحول، مفدي زكريا، إبراهيم غرافة، وخليفة بن عمر بتهمة التحريض على أعمال العنف والمطالبة بالاستقلال، فأودعوا في سجن بربروس بالعاصمة ثم نقلوا إلى سجن الحراش، وحكم عليهم بستين مع حرمانهم من كافة حقوقهم السياسية والمدنية، فقاموا بإضراب عن الطعام مدة أسبوع تحصلوا نتيجة على نظام السجين السياسي.

وكانوا يعقدون في سجن الحراش اجتماعات ولدت على إثرها في 18 ماي 1939م جريدة نصف شهرية باللغة الفرنسية تسمى "بالبرلمان الجزائري" كان المسؤول عليها خارج السجن أحمد بودة، بلغ عدد نسخها من 5000 إلى 8000 نسخة لكن كسابقتها لم تعمر طويلا إذ أوقفتها السلطات الاستعمارية بتاريخ 27 أوت 1939م بعد أن صدر منها سبعة أعداد. كما قام الحاكم العام بالجزائر خلال سنة 1938م بحملة قمعية انتقامية ضد أعضاء حزب الشعب امتدت إلى فرنسا، ومن أبرز أعضائها الذين سجنوا بالجزائر هم: محمد قنانش، الأخضر هيواني، مبارك فيلاي، وأرزقي كحال الذي خلف مصالي في تسيير الحزب أثناء اعتقال هذا الأخير، فتوفي السيد أرزقي في السجن. إلى جانب هذه النشاطات خاض حزب الشعب أول تجربته الانتخابية في الانتخابات الجزئية التي نظمتها السلطات الاستعمارية في 24 أبريل 1937م لكنه لم يتحصل على أي مقعد، ثم دخل تجربة ثانية بمناسبة انتخابات بلدية العاصمة المنظمة في 27 جوان 1937م كانت نتيجتها مثل الأولى. أما في الانتخابات الإقليمية التي جرت في أكتوبر 1937م فقد أحرز حزب الشعب على انتصار بترشيحه للمعتقلين الخمس، ورغم الفوز

الباهر الذي حققه مصالي الحاج في العاصمة إلا أن السلطات الاستعمارية زورت النتائج لصالح منافسه.

وبتاريخ 27 أوت 1939م أطلق سراح مصالي وأصدقائه فشارك حزبه في الحملة الانتخابية التي نظمتها السلطات الاستعمارية وزورتها رغم فوزه الساحق. وفي بداية الحرب العالمية الثانية يوم 26 سبتمبر 1939م حل رئيس الجمهورية الفرنسية ألبر لبرون (Albert Lebrun) حزب الشعب الجزائري ومنعت جريدة الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور، وشهر من بعد اعتقل مصالي الحاج والكثير من مناضليه داخل وخارج الوطن، وعلى إثر هذه الاعتقالات دخل حزب الشعب في السرية طوال الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945م، التي جند الشباب الجزائري خلالها. وأثناء حكم الرئيس الفرنسي فيشي (Vichy) الموالي للنازية الألمانية طلب من مصالي التعاون معه لكن هذا الأخير رفض، فحكم عليه يوم 17 مارس 1941م بعقوبة 16 سنة بالأعمال شاقة وبالإبعاد عن الأرض الفرنسية والجزائرية لمدة عشرين سنة وبغرامة مالية قدرها ثلاثين مليوناً من الفرنكات وذلك بحجة المساس بأمن الدولة. ف قضى سنتين بسجن تازولت، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية في بوغار والقلعة لينفى يوم 23 أبريل 1945م إلى برازا فيل أين بقي سجيناً مدة سنة. وخلال الحرب العالمية الثانية اتصل بعض أعضاء حزب الشعب بألمانيا النازية رغم معارضة قيادة الحزب، وذلك بغية مساعدتهم على استقلال الجزائر ولكنها كانت بدون جدوى. وفي السرية وكلت إدارة حزب الشعب للدكتور الأمين دباغين فكان على وعي بأن هذه الحرب العالمية بين النازية والحلفاء ستقود لا محال الشعب الجزائري إلى ساحات القتال ولذا بادر رفقة بن خدة وبعض أعضاء حزب الشعب إلى إصدار بيان للمطالبة بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال وقد حرر هذا البيان في سبتمبر 1942م وصدر في أكتوبر من نفس السنة أي قبل شهرين من نزول الأمريكان والإنجليز بأرض الجزائر، وكان البيان موجهاً في الواقع إلى أي وافد إلى الجزائر ومن ورائه إلى العالم أجمع معلناً عن مطالب الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال، ووقع على البيان كل من الدكتور أحمد فرنسيس والدكتور سعدان والصيدلي فرحات عباس، كما وقّع عليه عن جمعية العلماء أمين مالها الهادي مصطفىاوي ووقعه نيابة عن دكتور بن جلول ابن الهادي.

ولما نزل الحلفاء الأمريكيون والبريطانيون بأرض الجزائر يوم 12 نوفمبر 1942م كلف وفد جزائري برئاسة فرحات عباس للاتصال بهم، فسلم البيان إلى السيد مورفي قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر وماكميلان الوزير البريطاني المقيم بالجزائر كممثل لتشرشل رئيس وزراء بريطانيا

لدى الجنرال الأمريكي ايزنهاور قائد جيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية والذي كان مقر قيادته آنذاك بفندق سان جورج بالجزائر العاصمة، كما سلم أيضا لممثلي الاتحاد السوفيتي وإلى الجنرال ديغول الذي كان يوجه المقاومة الفرنسية من بريطانيا. وتضمن هذا البيان شروط تدعيم الشعب الجزائري للمجهود الحربي والمتمثل فيما يلي: إلغاء النظام الاستعماري وتطبيق مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره عند نهاية الحرب، الحرية والمساواة المطلقة لجميع سكان الجزائر بدون تمييز عنصري أو ديني، إصدار دستور خاص بالجزائر، التعليم الإجباري والمجاني لكافة الأطفال إناثا وذكورا، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم مصالي، المساهمة الفعلية والفورية للمسلمين الجزائريين في إدارة شؤون بلادهم إضافة إلى مجموعة من المطالب تهم الشعب الجزائري وتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ووعدت فرنسا كعادتها بإجراء إصلاحات شاملة بإنشاء دولة جزائرية ودستور خاص بها.

وفي 14 مارس 1944م انعقد تجمع ضم كل من فرحات عباس وجمعية العلماء وحزب الشعب نتج عنه "حركة أحباب البيان والحرية"، وفي 2 أبريل 1945م خرج المؤتمرون بمطالب تتضمن تأسيس حكومة جزائرية ودستور جزائري وبرلمان منتخب وجنسية جزائرية وعلم جزائري وأنشئوا جريدة "المساواة"، ولقي هذا التجمع ترحيبا كبيرا لدى المجتمع. وبمناسبة عيد العمال 1 ماي 1945م ناد حزب الشعب إلى تنظيم مظاهرات في كامل التراب الوطني كان الغرض منها توعية الشعب الجزائري وخاصة الضغط على الحكومة الفرنسية قصد تحقيق مطالبه الوطنية، وكذلك احتجاجا على اعتقال مصالي ومناضلي الحزب، فغصت الشوارع بهم، وكانوا يحملون العلم الجزائري ولفترات مكتوب عليها "أطلقوا سراح مصالي"، "أطلقوا سراح المعتقلين"، "الاستقلال"، ورغم الطابع السلمي لهذه المسيرات إلا أنها أدت إلى أعمال عنف عندما تدخل رجال الشرطة لترع اللافتات وعلم الجزائر كانت حصيلتها بعض القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين الجزائريين أودت بحياة شخص واحد في مدينة وهران، وشخصين في مدينة الجزائر، هذا دون الأخذ في الحسبان مئات الجرحى والموقوفين، وكان هذا الرد الوحشي من جانب السلطات الفرنسية فاتحة لأحداث 8 ماي الأليمة. ونظرا للنجاح الباهر الذي عرفته مسيرات 1 ماي طلب حزب الشعب الجزائري من المواطنين الجزائريين الخروج يوم 8 ماي 1945م إلى الشوارع في مسيرات سلمية للاحتفال بيوم النصر الذي ساهم فيه أبنائه مع الحلفاء، فكانت نتيجتها

كما ذكرنا سابقا مجزرة 8 ماي التي استشهد على إثرها 45000 جزائري من الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ. استمرت من بعد حملة الرعب الوحشي على المناضلين السياسيين الجزائريين بدون تفرقة بين الثوريين والاندماجين، فأوقف العديد من مناضلي حزب الشعب وحل تجمع أحباب البيان و دخل حزب الشعب في السرية، أما المقبوض عليهم من الوطنيين فسيقوا جميعا إلى المحاكم العسكرية.

وعندما انتهى المستعمر من أعماله الانتقامية، قال الجنرال دوفال (Duval) المسؤول الأول عن المجزرة مخاطبا الحكومة الفرنسية: "منحتكم السلم لمدة عشر سنوات، ولكن لا تنخدعوا، كل شيء يجب أن يتغير في الجزائر". وإن لم تأخذ السلطات الفرنسية هذه النبوءة بجدية، فإن الشعب الجزائري استوعب الدرس، من أحداث 8 ماي واعتبرها نقطة بداية في تحول مجراه التاريخي، فقد أعادته هذه الأحداث للوعي بالحقائق الصعبة وكشفت له خرافة تحقيق الاستقلال بالوسائل السلمية، فكانت دماء الخمسة والأربعين ألف شهيد هي التي استصرخت ضمائر العشرة ملايين جزائري للثأر وكانت المفتاح الذي فتح باب الثورة التحريرية على مصراعيه لجماهير الشعب في 1 نوفمبر 1954م. تحولت من بعد أنظار حزب الشعب إلى دول المغرب العربي قصد التحالف معه ضد الاستعمار، فاتصلت بكل من الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي ولكن المحاولة باءت بالفشل.

وفي عام 1946م على إثر العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي أطلق سراح المسجونين السياسيين الجزائريين. بما فيهم مصالي الحاج وفرحات عباس الذي أُلقي عليه القبض أثناء حوادث 8 ماي 1945م دون أن يشارك فيها، وأسس هذا الأخير حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وشارك به في انتخابات 2 جوان 1946م، كما سمح لمصالي بالعودة في 13 أكتوبر 1946م من منفاه بكنغو ببرزافيل، فدخل إلى الجزائر وقدم قائمته للمشاركة في الانتخابات التشريعية المبرجة في 10 نوفمبر 1946م، ولكنها رفضت بحجة أن حزب الشعب قد حل عام 1939م، فأسس في شهر نوفمبر 1946م "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) كغطاء لحزب الشعب الجزائري (P.P.A) الذي بقي يعمل في السرية، ورغم تزوير الانتخابات تحصل على 5 مقاعد. كما فاز حزب الشعب في انتخابات المجالس البلدية التي تمت في شهر نوفمبر 1947م على أساس برنامج سياسي "مجلس تأسيسي جزائري". وفي سنة 1947م أصدرت الحكومة الفرنسية مشروع نص على أن الجزائر تكون مجموعة من العمالات المتمتعة بالشخصية المدنية واستقلال مالي وتنظيم خاص وبمحكومة عامة ومجلس جزائري، ويقسم أعضاء

المجلس إلى فئتين متميزتين كالتالي: 60 نائبا يمثلون 922000 فرنسي، و60 نائبا يمثلون 7860000 جزائري.

وأمام المصادرة المتواصلة لصوت الشعب وتسلب الاستعمار في سياسته الجائرة نفذ صبر الحزب ولم يعد يرى إلا الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لنيل الاستقلال، فانعقد مؤتمر يوم 15 و16 فيفري 1947م ببوزريعة وضم أعضاء حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية أنشأت على إثره المنظمة الخاصة، والتي أصبحت فيما بعد نواة الحرب التحريرية عام 1954م، فصودق على نظامها الداخلي الذي عرف بالشدة والصرامة، ومن شروط التجند والالتحاق بها: الشجاعة، الإيمان، الثبات، الكتمان، الحيوية وسلامة الجسم، وكان يرأسها محمد بلوزداد، كما انتخبت اللجنة المركزية برئاسة مصالي الحاج، وقسمت المنظمة الخاصة إلى عدة محافظات:

قسنطينة: محمد بوضياف

القبائل: حسين آيت أحمد

الجزائر ① - الجزائر - متيجة - تطري: جيلالي رغيبي

الجزائر ② - الشلف - الظهرة: عبد القادر بلحاج

وهران: أحمد بن بلة

وبوفاة محمد بلوزداد في إحدى مستشفيات باريس عام 1949م إثر مرض، خلفه آيت أحمد ولكنه أبعد فيما بعد لسبب الأزمة البربرية التي عرفها الحزب بالمهجر، فخلفه أحمد بن بلة. وكانت من أهداف المنظمة خلق مخازن للأسلحة في مختلف القطر الجزائري وتدريب المناضلين على استعمال السلاح للاستعداد للثورة المسلحة، على أن أغلب أعضائها كانوا ذوي خبرة ودراية بالسلاح وفنون القتال، حيث كانوا ضمن المجندين في جيوش الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وخاضوا جميع معاركها، ومن أهم الأعمال التي قامت بها هذه المنظمة هو مهاجمة مركز البريد بوهران. ولما بلغت المنظمة قمة التنظيم اكتشف أمرها من طرف السلطات الاستعمارية إثر إلقاء القبض على بعض أعضائها بمنطقة تبسة عام 1950م، هدمت من بعد السلطات الفرنسية هذه المنظمة، وتعرض أعضاؤها لحملة من التنكيل، وألقت القبض على نحو مائتين من بينهم قادتها أحمد بن بلة وآيت أحمد قدموا للمحاكمة العسكرية

بتهمة التآمر على سلامة الوطن الفرنسي، فمنهم من حكم عليهم بالإعدام وسُجن الباقون، ومن المسجونين من استطاع الفرار منهم بن بلة وخيضر حيث أمكن لهم الرحيل إلى القاهرة، أما الآخرين فدخلوا في السرية ومنهم من التحق بالجبال، وقد خلق فرار المسجونين ضجة كبرى في أوساط السلطات الاستعمارية. وفي صائفة عام 1951م عرف الحزب أزمة داخلية بين مصالي واللجنة المركزية حول إدارة الحزب تعمق هذا الخلاف وتطور إلى حين اندلاع الثورة التحريرية. وبعد جولة سياسية إلى دول المشرق العربي عام 1951م أدى أثناءها فريضة الحج، عاد مصالي إلى الجزائر سنة من بعد، فقام بدورة داخل الوطن لتوعية الجماهير وأثناءها أُلقي عليه القبض في مدينة الشلف يوم 14 ماي 1952م، نفي من بعد إلى مدينة نيور (Niort) بفرنسا وهناك وضع تحت الإقامة الجبرية، ومنها كان يدير الحزب. وبتاريخ 4 أبريل 1953م انعقد بالجزائر العاصمة مؤتمر حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية دام ثلاث أيام، وضم ستين عضواً جاؤوا من مختلف القطر الوطني، تمت أثناءه المصادقة على مجموعة من القرارات تتعلق بالجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وخلال هذا المؤتمر اندلع صراع حاد بين جماعة مصالي واللجنة المركزية حول تسيير الحزب، فبينما كان مصالي يطالب بالسلطة المطلقة في قيادة الحزب، كانت اللجنة المركزية تدافع عن مبدأ القيادة الجماعية، وأدى هذا النقاش إلى مشادات عنيفة بين الطرفين.

وفي هذا الخضم ظهر تيار ثالث غير منحاز للطرفين أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) في يوم 23 مارس 1954م بمبادرة من قدماء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم محمد بوضياف كحل جذري للصراع والنقاش العقيم الذي كان يدور بين أنصار مصالي والمركزيين، وشرعوا في العمل فوراً في تنظيم الكفاح المسلح، ولهذا الغرض انعقد في شهر جوان 1954م اجتماع الأعضاء 22 للجنة الثورية للوحدة والعمل بحي الناضور بالمدينة (Clos Salembier) سابقاً (الجزائر العاصمة)، والمؤلفة من قدماء المنظمة الخاصة وأصدروا نداء إلى المناضلين يدعونه إلى وقف التنارع الحزبي ونبد التفارقة، وتبنوا مبدأ الكفاح المسلح، وانبثقت من هذه المجموعة لجنة قيادية ضمت ستة أعضاء يرأسهم بوضياف. وفي نهاية شهر أكتوبر كانت عوامل الثورة قد نضجت حيث جند المناضلون حوالي ثلاثة آلاف ثوري، ولم يبق سوى توجيه الضربة الأولى، فاجتمع القادة الست سرىاً يوم 23 أكتوبر 1954م برايس حميدو (Pointe Piscade) سابقاً (الجزائر العاصمة) في منزل أحد أعضاء المنظمة الخاصة ولم يكن

لهم لا مال ولا سلاح لتموين المناضلين، والست هم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد وكريم بلقاسم. وبعد أن بحث القواد الست مختلف النواحي التي بلغها الإعداد للثورة أخذوا على عاتقهم المسؤولية التاريخية بإعلان بدء الشعب الجزائري كفاحه الوطني المسلح، وصدقوا بهذه المناسبة على بيان نداء أول نوفمبر شرحوا فيه أسباب اللجوء إلى الثورة المسلحة، وقرروا على أن يكون يوم اندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954م على الساعة 0.

وفي هذا الاجتماع التاريخي للست ولدت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني التي توحدت فيها جميع الطاقات الثورية الوطنية في الجزائر عدا المصاليين والحزب الشيوعي الجزائري، كما وضعوا ميثاقا وطنيا وأهدافا للثورة هو دستور الكفاح الشعبي الوطني. وصدر نداء الجبهة الأول إلى جماهير الشعب الجزائري يوم 31 أكتوبر 1954م يعلن أهداف الثورة وميثاقها ويدعو الشعب إلى تأييدها والاندماج في صفوفها، ثم اتصلوا بالزعماء الثلاثة الموجودين في القاهرة ليمثلوا الثورة في الخارج بتعبئة الرأي العام الدولي لمناصرة الثورة وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي، وكذلك مساعدة الثورة بما تحتاج إليه من سلاح ومال، والزعماء الثلاث هم: أحمد بن بلة، وآيت أحمد، ومحمد خيضر. وقسم القادة الست الجزائر إلى خمس مناطق وعينوا عليها مسئوليتها ونوابهم كما يلي:

المنطقة الأولى: الأوراس، ويشرف عليها مصطفى بن بولعيد وينوب عنه بشير شيهاني.

المنطقة الثانية: قسنطينة، ويشرف عليها ديدوش مراد وينوب عنه زيغود يوسف.

المنطقة الثالثة: القبائل، ويشرف عليها كريم بلقاسم وينوب عنه عمر أوعمران.

المنطقة الرابعة: الجزائر، ويشرف عليها رابح بيطاط وينوب عنه سويداني بوجمعة.

المنطقة الخامسة: وهران، ويشرف عليها العربي بن مهيدي وينوب عنه عبد الحفيظ بوصوف.

أما مصالي الحاج وأنصاره فقد رفضوا الاندماج في جبهة وجيش التحرير الوطني، وأسسوا في شهر ديسمبر 1954م الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي أصبحت خصم جبهة التحرير الوطني أثناء كفاحه المسلح، وهكذا خسر مصالي الحاج خاتمة بعد أن كان من قبل رمزا هاما من رموز النضال السياسي الجزائري ومع ذلك يبقى هو أب الثورة الجزائرية، فعاش معزولا عن وطنه الجزائر طيلة الحرب التحريرية إلى غاية وفاته بتاريخ 3 جوان 1974م في فرنسا.



صورة تذكارية لمهندسي ثورة نوفمبر وهم على التوالي:
الواقفون من اليمين إلى اليسار: محمد بوضياف، ديدوش مراد،
مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.
الجالسون من اليمين إلى اليسار: العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قبل اندلاع ثورة نوفمبر:

أدت سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية إلى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن ابتداء من مطلع القرن العشرين، أما الأقلية الباقية فمنها من وجدت صعوبة في زراعة أراضيها الفلاحية القاحلة ومنها من استخدمت كخماسين في أراضي الممرين الإقطاعيين حيث كانوا يشتغلون لا يقل من إحدى عشر ساعة في اليوم وبالمقابل يتقاضون أجور زهيدة، وهذا مثال واقعي على مدى ما كان يتعرض له الشعب الجزائري من استغلال مروّع يتمثل في عمال جمع الحلفاء الذي يصنع من لبه الورق، احتكر هذا النبات المعمّر "جورج بلاشيت" النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية وصاحب أكبر جريدة استعمارية

"صدى الجزائر" احتكر جمعه وتصديره، ويبلغ سعر الطن من الحلفاء التي يجمعها 43 جنيها إسترلينا في السوق العالمي، بينما لا تتجاوز أجور العمال الجزائريين الجامعين له 230 فرنك. وبلاشيت يبيع سنويا من الحلفاء الجزائرية 20 ألف طن، أما مستوى معيشة عماله فهي أدنى من مستوى أفقر الطبقات في العالم. ولقد وصفهم العقيد "لأورو" أمام الجمعية الجزائرية بتاريخ 22 ديسمبر 1952م بقوله: "إن عمال جمع الحلفاء الذين يعيشون على جهودهم مائة ألف أسرة جزائرية هم أقل العمال الزراعيين من حيث الأجور ويعملون 11 ساعة كل يوم عملا متواصلا". وفي المدن سكن الجزائريون في الأحياء القصديرية وتعرضوا إلى مختلف أنواع التمييز العنصري، واستغلوا من طرف المعمرين الأوروبيين بأبخس الأثمان في شتى النشاطات الاقتصادية محرومين من أبسط الحقوق والضمانات العمالية، هذا لمن وجد عملا أما البطالين فأجبر الكثير منهم إلى الهجرة نحو فرنسا لكسب قوته، هكذا كان يعامل الاستعمار الفرنسي الشعب الجزائري بسياسة عنصرية أقصى من خلالها المواطنين الجزائريين عن الوظائف العامة عدا وظائف الكناسين والخماسين ومساحي الأحذية التي سمح لأصحاب البلاد بشغلها، بينما خصصت بقية المناصب للمعمرين الأوروبيين.

وفي الوقت الذي كان فيه الأوروبيون يعيشون حياة رخاء ورفاهية، كان الشعب الجزائري يعاني من العيش الضنك اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذا ما يشهد عليه كتاب الأستاذ الفرنسي "شفاليه" حيث وردت في إحدى صفحاته ما يلي: "إن الدراسات التي أجريت بطلب من الحاكم العام للجزائر عام 1947م على مناطق السكان المحليين أسفرت عن أن ثلاثة أرباع سكان هذه المناطق لا يعرفون مطلقا طعم اللحم والبيض والحليب .. وحين يضطرون لتجديد قواهم يستهلكون كميات ضخمة من هايدرات الكربون في شكل مختلف أنواع الطحين". ولقد خلق الاستعمار الفرنسي بالجزائر طائفة المعمرين أو الكولون الذين يحولون دون تطور الشعب الجزائري ويستند عليهم لدوام الاحتلال، فبلغ عددهم في الخمسينات نحو المليون مستوطن يكونون مجتمعاً بمختلف طبقاته داخل المجتمع الجزائري أغلبته من الإقطاعيين والبورجوازية الكبيرة من كبار الملاك الزراعيين الرأسماليين، وكبار التجار وأصحاب المصانع والشركات ربطت مصالحها بالاستعمار الفرنسي وفي أيدي هؤلاء المعمرين يتركز النشاط الاقتصادي في الجزائر يستغلون الطبقة العاملة الجزائرية، وتعمل السلطات الاستعمارية على حمايتهم بقوانينها الجائرة، ولم يتركوا لبعض الجزائريين إلا التجارة الصغيرة التافهة المثلة في حوانيت

صغيرة لبيع سلع الاستهلاك المحلي، بينما حولت الرأسمالية الفرنسية سواد الشعب الجزائري خلال 125 عاما من الاحتلال إلى بروليتاريا كادحة محرومة من أدنى الحقوق السياسية.

ولما أكمل الاستعمار الفرنسي من سلب أراضي الجزائريين في الأرياف تحولت نظرتهم إلى خيراتهم الباطنية، فاستغل واحتكر ثرواتها المعدنية وسيطر على تجارتها الخارجية، فأصبحت الجزائر مثلما كانت عليه في عهد الرومان مخزنا فلاحيا ومعدنيا لخدمة فرنسا الأم دون اعتبار لضرورات الاستهلاك المحلي، فجعلت من الشعب الجزائري فريسة للاستغلال المنظم لموارده وقواه لصالح الإقطاع الفرنسي المحلي والاحتكار الباريسي، والحقيقة أن الشعب الجزائري لم يستفد من يوم أن وضع الفرنسيون أقدامهم على أرض الوطن من خيرات بلادهم ماعدا الأقلية القليلة جدا التي كانت تخدم فرنسا بإخلاص ووفاء في الأرياف والمدن ضد مصلحة شعبهم وبلادهم. ففي الميدان الفلاحي قضت فرنسا على معظم المزروعات التي كانت تنتجها الجزائر قبل الاحتلال فبعد أن كانت الجزائر تصدر القمح أصبحت تستورده، وحاولت في البداية تجربة منتجات المناطق الاستوائية مثل القهوة وقصب السكر والشاي لكنها لم تؤد إلى نتائج مرضية، فحولوها بزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمر، ولما عرف هذا المنتج نجاحا كبيرا ركزوا جهودهم لزراعته وتوسيعه على حساب زراعة القمح وأنواع الحبوب، فخصصوا له أحسن الأراضي فمن 20000 هكتار عام 1878م إلى 155000 هكتار عام 1914م لتصبح سنة 1935م تبلغ المساحة المخصصة لزراعة الكروم 400000 هكتار، فأصبح منتوجها يبلغ نسبة 40% من صادرات الجزائر. هذا إلى جانب أن الأراضي المسقية كانت قليلة إذا ما قارناها بمجموع الأراضي الصالحة للفلاحة لعدم اعتنائهم ببناء السدود. أما في ميدان الصناعة فقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى حرمان الجزائر من الصناعة التحويلية، ولذا لم تعرف الصناعة تقدما كبيرا إذ لم تكن متطورة مثلما كانت عليه في فرنسا، فكانت أشبه بالصناعات الحرفية لم تستخدم يدا عاملة كثيرة، وهي عبارة عن مؤسسات متوسطة الحجم مختصة في صناعة النسيج والأحذية ومواد البناء وتحويل المنتجات الفلاحية، وكانت معظمها متمركزة بالمدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وأنشطتها قطاع البناء، هذا إلى جانب الصناعات الاستخراجية التي كانت تعتمد عليها فرنسا كثيرا لما وجدت فيها من فائدة كبيرة في تموين مصانع فرنسا، ومن أهم هذه المعادن: الحديد والفوسفات والنحاس والزنك.

وبسبب هذا الاستغلال المفرط لثروات الأرض وشعبها حققت الشركات الاحتكارية الفرنسية

بالجزائر زيادة فاحشة في الأرباح من سنة لأخرى، وهذا ما ورد في الإحصائية الرسمية الفرنسية التالية: "بلغت أرباح 27 شركة في الجزائر 810 مليون فرنك عام 1947م، ارتفعت إلى 2174 مليون فرنك عام 1948م، وإلى 2791 مليون فرنك عام 1949م، وإلى 3206 مليون فرنك عام 1950م، وإلى 4813 مليون فرنك عام 1951م، ثم وصلت إلى 8186 مليون فرنك عام 1952م". أما البترول فلم يتم اكتشافه واستغلاله إلا ابتداء من الخمسينات، وكانت كل هذه المنتجات الصناعية والفلاحية تصدر مباشرة إلى فرنسا. أما التجارة الجزائرية فكانت أسواقها مغلقة في وجه سلع الدول الأجنبية، وجعلتها السلطات الاستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية وحدها، حيث لا تجد من ينافسها في السوق الجزائري، فأصبحت الجزائر سوقا لمنتجات الاحتكار الفرنسي ومصدرا للمواد الأولية التي تحتاجها مصانعه وهو ما أدى إلى عجز دائم في الميزان التجاري الجزائري.

وبالمقابل لم تستوعب الصناعة داخل الجزائر يدا عاملة كثيرة فعاش الجزائريون حالة بطالة فادحة في المدن المكتظة بهم، مما أدى إلى هجرة مئات الألوف من العمال الجزائريين إلى فرنسا بحثا وراء العمل، وقد بلغ عددهم سنة 1954م 208000 مهاجر موزعين على المصانع الفرنسية، وهناك كانوا يتقاضون أجورا أقل مما يتقاضها الفرنسيون، ويسكنون في مستودعات حولت إلى مساكن وأحياء فقيرة عبارة عن أكواخ تحاط بها الأوساخ والقاذورات والأمراض التي تفتك بهم. ولتسهيل استنزاف ثروات الجزائر أنشأت السلطات الاستعمارية شبكة من السكك الحديدية في شمال وغرب وشرق وجنوب الجزائر تربط مناطق استخراج المعادن والمنتجات الفلاحية بموانئ التصدير. أما ميدان التعليم فقد اتسم بالأمية الكبيرة التي كانت منتشرة في أوساط الشعب الجزائري، فقد بلغت نسبتها 94 % بين الرجال و96 % بين الفتيات، وهذا حسب الإحصائيات الرسمية الفرنسية التي نشرتها الولاية العامة في الجزائر. فمن بين كل مائة جزائري يتعلم اثنان، أما الأغلبية الساحقة فلا مدارس لها إلا الشوارع ويضطر أغليتهم إلى العمل في الحقول والمناجم ومسح الأحذية، وحتى المدارس التي خصصتها فرنسا لأبناء الجزائر كانت محرومة من تعليم اللغة العربية وهي قليلة وفي حالة يرثى لها، وهذا ما يشهد عليه التقرير السنوي للتفتيش الأكاديمي بمدينة الجزائر عن العام الدراسي 1945 - 1946م حيث جاء فيه ما يلي: "الحالة المادية للمدارس صعبة، والأدوات الصحية والرياضية نادرة، ولا توجد مياه في أغلب الأحيان، الأقسام عارية بدون مقاعد ويجلس التلاميذ على الأرض، أما مكتب المعلم فقليل وفي حالة يرثى لها، وعن حالة التعليم الراهنة:

أقسام مزدحمة، أعمار متباينة للغاية، نقص في الأماكن، الدراسة نصف الوقت والنتائج هزيلة".

أما عن التعليم الثانوي والجامعي فلم يكن حظ عشرة ملايين جزائري بأحسن حيث لم تتعد نسبتهم 10% من مجموع الطلاب المسجلين، وهذا ما يشهد عليه الإحصاء الذي نشرته حكومة الجزائر عام 1955م: "السنة الدراسية 1949 - 1950م، عدد الطلبة الجزائريين: 3734، وعدد الطلبة الفرنسيين: 20658، المجموع: 33392 طالبا. وفي العام الدراسي 1953 - 1954م بلغ عدد طلبة جامعة الجزائر: 4000 طالب، منهم 100 طالب جزائري فقط". وسبب هذا الفرق بين عدد الطلبة الجزائريين والفرنسيين يرجع لعدة عوامل وضعتها فرنسا خصيصا لعرقلة الجزائريين من تكملة دراستهم، حيث وضعت لهم عدة عقبات تعترض طريقهم في النجاح. ولم تكن فرنسا تنفق على تعليم الجزائريين إلا المبالغ القليلة، وهذا ما تشهد عليه ميزانية عام 1938م حيث بلغت الاعتمادات التي أنفقت على تعليم أبناء المعمرين: 168,453,473 فرنك، بينما بلغت الاعتمادات المخصصة للجزائريين: 40,088,497 فرنك. وهذا التمييز العنصري هو السبب الذي أدى بالسلطة الجزائرية في العشرية الأولى من الاستقلال إلى جلب معلمين من الخارج. وقد تسبب هذا الوضع في انتشار البدع والخرافات والعادات السيئة في أوساط الأميين الجزائريين خاصة في الأرياف.

أما المراكز الصحية فلم يستفد منها إلا بعض سكان المدن، بينما أغلبية سكان الأرياف كانت تتداوى بالطب التقليدي، فخصصت السلطات الفرنسية طبيا لكل 200 ألف جزائري. وقد ورد في الإحصاء العام الذي أجرته حكومة الجزائر عام 1954م ونشر في الجريدة الرسمية ما يأتي: "يلغ عدد الأطباء في أنحاء الجزائر 1500 طبيب خاص، و151 طبيا حكوميا. ومن هؤلاء ألف طبيب يعملون في المدن الثلاث الرئيسية و31 طبيا يعملون في جميع الأنحاء الجنوبية، كما يبلغ عدد الذين تنير الكهرباء بيوتهم من الجزائريين 215000 مواطن من بين عشرة ملايين جزائري، بينما كان تعداد السكان الأوروبيين مليون نسمة". وقد سبب إهمال الجزائريين وعدم الاعتناء بهم إلى سوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض بينهم مما أدى إلى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وتدهور صحة المواطنين، وهذا ما أكده أحد المسؤولين الفرنسيين بالجزائر وهو الدكتور غورو بريسونير مقرر ميزانية الصحة العامة حين كتب في تقريره المقدم للجمعية العامة الجزائرية عن سنة 1954م حول ضحايا السل بمدينة الجزائر العاصمة حيث يقول: "بلغ عدد المصابين بالسل الذين قدموا طلبات دخول إلى مستشفى ليفي 1440 مريضا لم يستطع

المستشفى أن يقبل أكثر من 360 مريضا منهم ... ومعنى ذلك أن 1080 مريضا بالعاصمة بقوا دون عناية طبية وحدث أن كثيرا من هؤلاء المساكين كانوا يسقطون في الطريق العام واضطرت السلطات إلى قبولهم بأوامر إدارية، كما أن كثيرا منهم قد مات في المستشفى عقب وصوله بأيام قليلة".

وهذا أيضا ما أثبتته التقرير الذي قدمه مكتب سوستيل الحاكم العام للجزائر عام 1955م حول الوضعية الاجتماعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري، ونص على ما يلي: "ملايين المسلمين الجزائريين يعيشون بمرتب شهري 1500 فرنك فرنسي ما يساوي 10/1 من متوسط المرتب الفرنسي، من سبعة أشخاص يعيش واحد في فرنسا حيث يوجد عمل. أقل من 26000 مزارع أوروبي يملك 2,6 مليون هكتار من أخصب الأراضي بمتوسط 1000 هكتار للمزارع الواحد، و4 ملايين من الأراضي القاحلة مقسمة على 800000 فلاح جزائري بمتوسط 5 هكتارات للفلاح الواحد. أما في ميدان الصحة ففي مدينة الجزائر 40 % من الأطفال المصابين بمرض السل يأتون من العاصمة، و275000 طفل متمدرس بنسبة 10/1 من الأطفال الذين هم في سن الدراسة".

والذي يمكننا قوله في النهاية أن كل هذه العمليات القمعية من قهر وإرهاب التي اتخذتها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، لم تستطع خنق أو قتل ضميره الوطني بل بالعكس قوته وأهبطته وأيقظت مشاعره الوطنية وذلك ما برهن عليه عند اندلاع الثورة التحريرية المجيدة في 1 نوفمبر 1954م.



صورة لفلاح جزائري يفلح الأرض بطريقة بدائية أخذت سنة 1958-1960



عمال جمع الحلفاء 1959-1960



صورة بمنطقة القبائل أخذت سنة 1959- 1960

الحرب التحريرية

1954 - 1962م

وفي ليلة أول نوفمبر 1954م اندلعت الثورة الجزائرية وشنت هجومات في نقاط عديدة من التراب الجزائري وعلى الأخص في منطقة الأوراس نفذته مجموعة من الثوار مسلحين ببنادق الصيد وأسلحة بسيطة، وتركزت الهجومات على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية مثل مقرات الدرك والشرطة والثكنات ومحطات توليد الكهرباء، كما تحولت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى منظمة جديدة هي جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني، وأصدرت في 31 أكتوبر 1954م بيانا باللغة الفرنسية والعربية موجهها للمناضلين خاصة وللشعب الجزائري عامة يوضح فيه طبيعة الثورة وأهدافها ومستقبلها وجاء فيه ما يلي: "أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة، نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو: أن نشرح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل وذلك بأن نوضح لكم مشروعا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، وورغبتنا أيضا في أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون، وبعض محترفي السياسة الانتهازيين. نحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية.

فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال. أما في الأوضاع الخارجية فإن جو الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين. إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا

الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق بين الأقطار الثلاثة إن كل واحد منها اندفع اليوم إلى هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير تجاوزته الأحداث. وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين والتوجيه السيئ والحرمان من سند الرأي العام الضروري تبدو وكأن الأحداث تجاوزتها، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية. وأمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات التافهة والمغلوطات لقضية الأشخاص والسمعة. ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أن يمنح أدنى حرية بوسائل الكفاح السلمية. ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم جبهة التحرير الوطني. وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر. ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا.

الهدف:

الاستقلال الوطني بواسطة:

◆ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

◆ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

◆ التطهير السياسي، بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات

الفساد، وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

♦ تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

♦ تدويل القضية الجزائرية.

♦ تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.

♦ تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية في نطاق ميثاق الأمم

المتحدة.

وسائل الكفاح:

وطبقا للمبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى نحقق هدفنا. إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما:

①. العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.

②. العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا

الطبيين.

إن هذه المهمة شاقة وثقيلة العبء وتتطلب تجنيد كل القوى وتعبئة كل الطاقات والموارد الوطنية، صحيح أن المعركة ستكون طويلة ولكن نهايتها المظفرة لا شك فيها.

وأخيرا ولكي نتجنب كل التأويلات المزيفة، ولكي نبرهن على رغبتنا الحقيقية في السلم، وفي التقليل من الخسائر البشرية وإهدار الدماء، فإننا نقدم قاعدة مشرفة للمحادثات مع السلطات الفرنسية إذا كانت لها نوايا حسنة وإذا كانت تعترف بصفة نهائية للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير وهو أن تعترف:

①. بالقومية الجزائرية في إعلان رسمي يلغي كل القوانين والقرارات التي تعتبر الجزائر أرضا

فرنسية بالرغم من التاريخ، والجغرافية، والدين، والتقاليد الجزائرية.

②. أن تفتح المفاوضات مع المتكلمين الحقيقيين باسم الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية الموحدة التي لا تتجزأ.

③. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين، وإبطال التدابير الاستثنائية، والتوقف عن جميع المتبعات ضد القوة المناضلة.

في مقابل ذلك :

①. جميع المصالح الفرنسية، الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بتراهة ستحترم، وكذلك الأشخاص والعائلات.

②. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر سيخيرون بين المحافظة على جنسيتهم الأصلية وسيعتبرون عندها كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة سيعتبرون كجزائريين في الحقوق والواجبات.

③. الروابط بين فرنسا والجزائر ستحدد وستكون موضوع اتفاق بين الطرفين على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائريون إننا ندعوكم إلى تأمل ميثاقنا هذا، إن واجبكم هو أن تنظموا إليه لإنقاذ وطننا واسترجاع حريته، إن جبهة التحرير هي جبهتكم فانتصارنا انتصاركم.

أما نحن المصممون على مواصلة الكفاح والواثقون من عواطفكم المعادية للاستعمار فإننا وهبنا أفضل ما عندنا للوطن وهو حياتنا".

وفي صبيحة أول نوفمبر، وزع البيان على الجزائريين، وأذيع على العالم من إذاعة القاهرة. وردا على هذا البيان أعلن وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران قائلا: "إن الجزائر هي فرنسا، وسندافع عليها بكل الوسائل". كما صدر في صباح 1 نوفمبر أول بلاغ رسمي للحاكم العام الفرنسي بالجزائر وقتئذ السيد روجيه لي أونار، عدد فيه الخسائر التي لحقت جنوده اثر هجمات المجاهدين الجزائريين، ووصف

الثوريين بالمجرمين، وفيما يلي نص البلاغ: "حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية، وعلى الأخص شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها الثلاثين عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين أسفرت عن قتل ضابط وجنديين في مدينتي خنشلة وباتنة، وجنديين من حراس الليل بمنطقة القبائل، وكذا أطلق الرصاص على مركز الدرك وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا ولكنها لم تسبب أضرارا سوى في مخازن شركة الحبوب ببلدة بوفاريك وشركة سليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل.

والحاكم العام يؤكد، أنه قد اتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات الحازمة السريعة اللازمة لمواجهة هذه الحالة، والتي هي بين أيدي القائد العام حيث يجري تنفيذها، كما استدعينا بعض القوات الاحتياطية لتدعيم قواتنا بمناطق الحوادث. إن الشعب الذي يثق فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن للقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليه في جميع أوساطه الهدوء وضبط الأعصاب". وأصدر الحاكم العام في الجزائر يوم 5 نوفمبر 1954م قرارا حل بموجبه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأعطى أوامر للشرطة بإلقاء القبض على مناضلي ومسؤولي الحركة وزج بهم في السجون، كما استدعى من فرنسا ثلاث فرق من جنود المظلات، وقامت بالتضامن مع القوات الأصلية بشن حملة انتقامية على سكان القرى المجاورة لهجمات ليلة أول نوفمبر دمرت فيها أغلب هذه القرى وقتلت الكثير من سكانها العزل، واعتقد الحاكم العام أن هذه العمليات التدميرية ستمكن له السيطرة على الوضع، لكن الهجمات المتتالية للثوار الوطنيين أيقنته أن الأمر صعب. أما الأحزاب الجزائرية فنظرت في بداية الأمر إلى هذه الثورة بتحفظ، إذ كانت تظن بأنها عابرة ولم يلتحق بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يرأسه فرحات عباس إلا بعد سنة، بينما انتظرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنتين.

الوطنيون الجزائريون



رابح بيطاط



أحمد بن بلة



العربي بن مهدي



خيضر



محمد بوضياف



كريم بلقاسم



لحوال



يوسف بن خدة



عبان رمضان



رباح



فرحاني



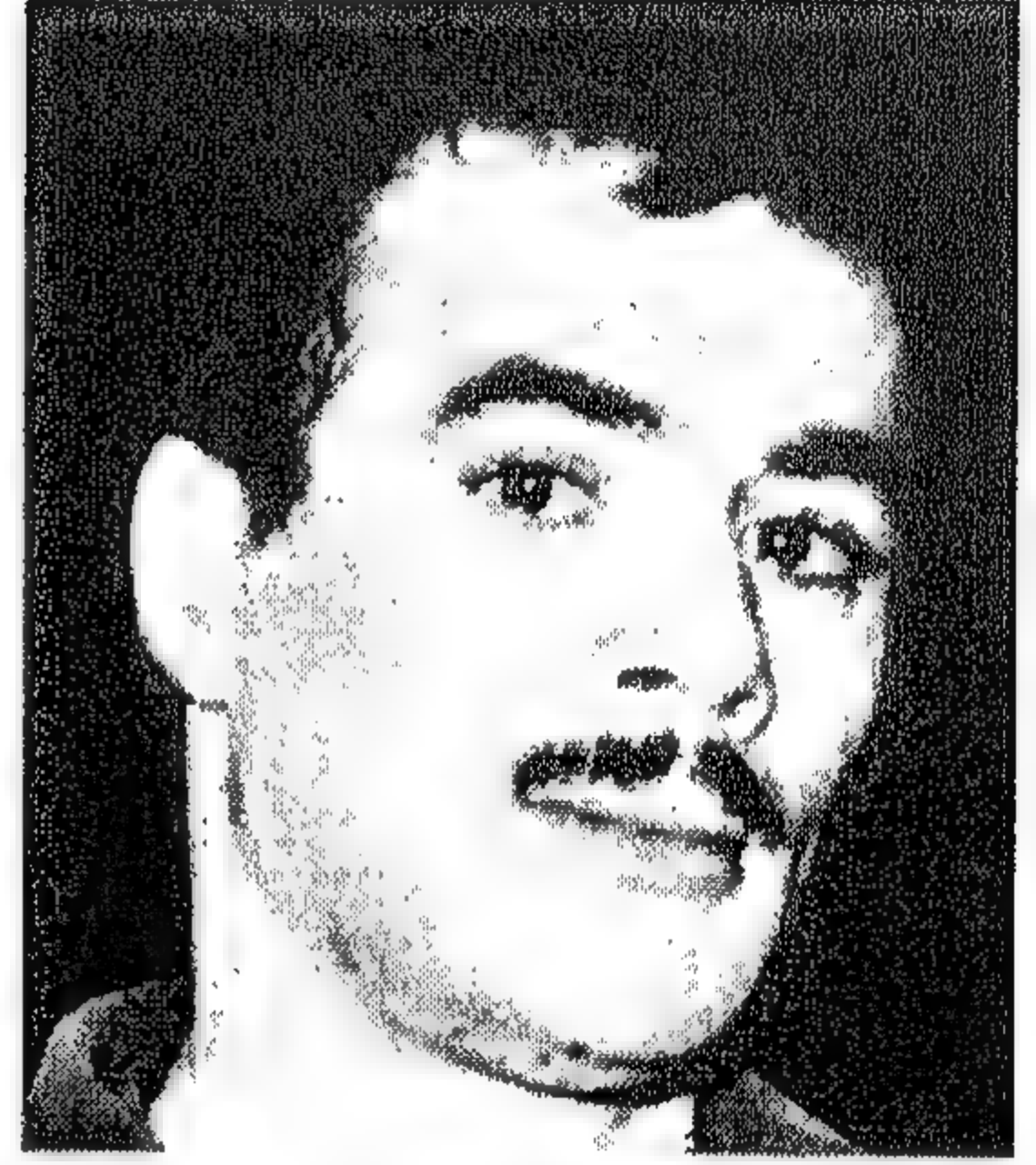
محمد دباغين



لخضر بن طوبال



عيسات ايدير



ياسف سعدي

إستراتيجية الثورة الجزائرية في كفاحها ضد الاستعمار:

وبالرغم من الدعايات المغرضة للسلطات والصحف الفرنسية بتشويه سمعة الثوار والتقليل من شأنهم في الداخل والخارج بوصفهم إرهابيين وفلاقة، وإيهام الرأي العام العالمي بأن ما يجري في الجزائر ما هو إلا مجرد تمرد، إلا أن جبهة التحرير الوطني واصلت نضالها بتعبئة الشعب الجزائري حول نداء أول نوفمبر عن طريق المنشورات والصحف السرية والإذاعة، ورغم شدة حصار قوات فرنسا للمدن، فإن هذه المنشورات كانت تصل على الدوام لأيدي المواطنين في جميع المدن والقرى. فلى الشعب الجزائري لنداءات الجبهة عن طريق ثمويله بما يحتاجه من غذاء وكساء ومال. وبعد أن كان عدد الثوار المسلحين في جيش التحرير حين اندلاع الثورة لا يزيد عن عدة مئات انضمت إلى صفوفه من جديد مختلف شرائح المجتمع من عمال وفلاحين وتجار ومثقفين حتى أصبحت تعاني من شدة الإقبال.

ولتخفيف الحصار الذي كان مفروض على منطقة الأوراس بادر جيش التحرير في وضح النهار بقيادة زيغود يوسف وبمساعدة سكان المنطقة من المدنيين بشن هجومات عنيفة يوم 20 أوت 1955م في شمال قسنطينة (سكيكدة، ميله، الحروش) على 36 مركز استعماري والذي تواصل لمدة ثلاثة أيام، فلجأ الاستعمار أثناءها إلى الانتقام من المدنيين، وكلفت هذه العملية استشهاد 1273 جزائري ومقتل 123 فرنسي، أدت إلى القطيعة بين المدنيين الأوروبيين والشعب الجزائري ومددت لهيب الثورة إلى كامل الشمال القسنطيني، كما برهنت للعالم بأن الثورة الجزائرية ليست مسألة فرنسية داخلية كما كانت تدعي وإنما تندرج في إطار حركة تحررية.

ولرفع فعالية الثورة على الصعيد الداخلي والدولي وتوحيد الصفوف والتنظيم والتنظير، قامت جبهة التحرير بتنظيم أول مؤتمر لها بواد الصومام (بجاية) وذلك يوم 20 أوت 1956م، حضره كل من مندوبي الولاية الثانية، الثالثة والرابعة، ولظروف الحرب غاب عنه مندوبو الولاية الأولى وقادة الخارج، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا المؤتمر من بعض القادة وعلى رأسهم بن بلة إلا أنه عرف بنجاح كبير، فقد حقق قفزة نوعية أعطت للثورة الجزائرية دفعا جديدا وصانتها من أخطار التمزق لأنها حالت دون وجود فراغ قيادي، إذ خرج المؤتمر بقرارات سياسية هامة والمتمثلة في إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المتكون من 34 عضو 17 دائمين و17 إضافيين والذي يعد بمثابة برلمان أو بالأحرى اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنية يمثل مختلف الاتجاهات الوطنية ما عدا الحزب الشيوعي

الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية، ويتمتع بجميع الصلاحيات السياسية والعسكرية، فله الحق في مواصلة الحرب أو إيقافها، ومنه انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ وهي بمثابة الهيئة التنفيذية للثورة، وكانت في البداية تتكون من خمس أعضاء وهم: عبان رمضان، يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، وسعد دحلب، ثم توسعت إلى أربعة عشر، واختيرت الجزائر العاصمة كمقر لها بغرض تسهيل الاتصالات بين الولايات، ومن مهام لجنة التنسيق والتنفيذ : الإشراف على الشؤون السياسية والعسكرية وتوجيه قادة الولايات.

فتبنوا خلال هذا المؤتمر مجموعة من القرارات وهي: مبدأ أولوية النضال داخل الجزائر على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، وأولوية القيادة الجماعية على الزعامات وأولوية العمل الثوري المنظم على العفوية، وأكدوا على الشروط السياسية لأي وقف لإطلاق النار مع العدو وربطوه بشرط الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر وكذا الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري، وبجبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، كما أكدوا بالأخص على استقلالية الثورة الجزائرية من أي تبعية سواء بالنسبة للدول الشيوعية في الشرق أو الرأسمالية في الغرب أو القاهرة. وقسم التراب الوطني إلى ست 6 ولايات عسكرية، وكل ولاية تنقسم إلى: مناطق، نواحي، قسّمات، وعلى رأس كل ولاية قائد برتبة عقيد، ويساعد القيادة العامة مجلس تنظيمي يسير وفق نظام دقيق متكون من عدة مسؤولين كل حسب اختصاصه، فمنهم المسؤول المكلف بالتمويل الحربي وآخر بالتموين الغذائي والكسائي وثالث بالصحة ورابع بالعدل وخامس بالأمن وسادس بالدعاية وسابع بالمال وثامن بالمواصلات وتاسع بالإدارة، كما نظم الجيش إلى فوج وفرقة وكتيبة وفيلق، وكان يلبس زيا عسكريا موحدا، ولهم علم خاص هو علم الجزائر ذو اللونين الأخضر والأبيض والهلل الأحمر الذي تتوسطه نجمة خماسية حمراء، وبهذا التنظيم كان كل شبر من أرض الجزائر ميدانا للقتال.

كما تم تشكيل ثلاث أنماط من الثوار: مجاهدون، وهم الذين يحتلون مواقع ثابتة بالجبال حيث لا يسمح لهم بخلع ملابسهم وأحذيتهم طوال مدة إقامتهم في الميدان ينامون على الصخر ويتوسدون بنادقهم مستعدين للمعركة في أي وقت يقضون راحتهم في الاستماع إلى الراديو وأيديهم على الزناد، والصلاة التي يؤدونها هي صلاة حرب بكامل ملابسهم وأحذيتهم يؤدونها بلا سجود خوفا من مفاجآت الفرنسيين لهم، والقسم الثاني لجيش التحرير متكون من الفدائيين مزودين بالمسدسات والقنابل لا

يعرفون كلمة مستحيل والمدن التي يسيطر عليها الفرنسيون هي مجال نشاطهم حيث يقومون بعمليات التدمير والنسف والقتل لمراكز وجنود فرنسا وحلفائهم من الخونة والكولون، وأخيرا المسبلون، كما كان لجيش التحرير جهاز مخابرات يمتد نشاطه إلى خارج ميدان القتال، ويرتدي رجاله ملابس مدنية تتمثل مهمتهم في السهر على تنفيذ قوانين وأوامر الجيش بين المدنيين في جميع أنحاء الجزائر ومراقبة تحركات الجنود في إجازاتهم والتجسس على مخططات العدو والقبض على الخونة لتقديمهم إلى المحاكمة أمام مجلس عسكري، وأقامت إلى جانبهم مرافق ذات صبغة اجتماعية سرية تتكفل بالشؤون الصحية والتعليمية والقضائية تقدم خدماتها للجنود والمواطنين. وفي عام 1958م تحول جيش التحرير الوطني إلى جيش تشرف عليه هيئة عامة لقيادة الأركان تنسق العمليات العسكرية بين الولايات الست، إلى جانب هذا كان جيش التحرير يتوفر على قواعد عسكرية موجودة على التراب التونسي والمغربي بالقرب من الحدود، تنحصر مهمتها في إدخال الأسلحة إلى الوطن وتدريب الجنود. وفي 19 سبتمبر 1958م تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وضمت 19 عضوا، وهم على التوالي:

| الاسم واللقب | المنصب |
|--------------------|----------------------------------|
| 1 فرحات عباس | رئيس المجلس |
| 2 كريم بلقاسم | نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة |
| 3 أحمد بن بلة | نائب الرئيس |
| 4 الأخضر بن طوبال | وزير الداخلية |
| 5 عبد الحفيظ بوصوف | وزير الاستعلامات والاتصال |
| 6 الأمين دباغين | وزير الشؤون الخارجية |
| 7 محمود شريف | وزير السلاح والمؤونة |
| 8 عبد الحميد مهري | وزير شؤون شمال إفريقيا |
| 9 بن يوسف بن خدة | وزير الشؤون الاجتماعية |

| | | |
|-------------------------------|---------------|--|
| وزير الشؤون الثقافية | توفيق المدني | |
| وزير المالية | أحمد فرنسيس | |
| وزير الإعلام | محمد يزيد | |
| وزير الدولة | محمد بوضياف | |
| وزير الدولة | حسين آيت أحمد | |
| وزير الدولة | محمد خيضر | |
| وزير الدولة | رابح بيطاط | |
| كاتب الدولة (الولاية الثانية) | الأمين خان | |
| كاتب الدولة (الولاية الرابعة) | عمر أوصديق | |
| كاتب الدولة ممثل لمنطقة وهران | مصطفى سطمبولي | |

وبعد يوم من تأسيسها اعترفت بها 26 دولة وكانت الدول العربية السباقة إلى ذلك، فأول من اعترفت بها من الدول هي الجمهورية المصرية وتلتها الجمهورية العراقية ليتوسع الاعتراف من بعد للدول الحرة في كل من قارة آسيا وإفريقيا باستثناء الدول الاستعمارية ومن تسير في فلكها وتقع في مناطق نفوذها. وبادرت الحكومة فور تشكيلها بحولات إلى عدة عواصم عربية وإلى الهند وباكستان والصين و يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي لشرح القضية الجزائرية وطلب المساعدة العسكرية والسياسية.

كما فتحت جبهة التحرير الوطني لغرض توسيع نار الثورة ست جبهات للقتال شملت كل التراب الجزائري وهي: الأوراس، شمال قسنطينة، القبائل، الجزائر العاصمة، وهران، الصحراء. ونظرا للتفوق الكبير للجيش الفرنسي من حيث العتاد، اعتمدت الثورة في مواجهة العدو عند انطلاقها على حرب العصابات، فكانوا يهاجمون العدو بهجمات خاطفة يختفون سريعا على إثرها، كما كانت أسلحتهم بسيطة أقل من عددهم، إلى جانب هذا اعتمد الثوار على العمليات الفدائية في المدن والمكامن والاشتباكات في المناطق الجبلية، ومع مرور الأيام تزايد عدد المجاهدين وتحسن تسليحهم،

فتحولوا إلى جيش نظامي يقود حربا حقيقية بين جيوش نظامية، فتزايدت ضربات المجاهدين على مواقع الاستعمار مما جعل العدو لا يستقر، فأصبحت الحكومات الفرنسية تسقط الواحدة تلو الأخرى، هذا بالإضافة إلى الأموال الباهظة التي كانت تصرفها لتمويل الحرب والمقدرة حسب إعلان ديغول عام 1959م بـ 1.000 مليار فرنك سنويا.

وتلبية لنداء جبهة التحرير بمناسبة دراسة القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان يرأسه آنذاك الشهيد عيسات ايدر بإضراب دام أسبوع من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957م شلت على إثره الحركة الاقتصادية والتجارية في مختلف القطر الجزائري، وبدأت المدن الجزائرية كأها خالية، ولم تفلح السلطات الاستعمارية في تغيير رأي الشعب عن الاستجابة لنداء جبهة التحرير رغم القوة التي استعملتها ضدهم حتى أنها حين قام جنودها بفتح حوانيت التجار الجزائريين عنوة وتحطيم أبوابها لم يتقدم لها أصحابها وتركوها فها لجنود فرنسا، وقد عبر أحد الصحفيين الفرنسيين عن هذا المشهد بقوله: "إن الإضراب العام التي دعت إليه جبهة التحرير الوطني الجزائري قد تجسم أمس بصورة ملموسة في عاصمة الجزائر. إنني لم أشاهد طوال نهار أمس أثناء تجولي برفقة الدوريات العسكرية بمختلف شوارع حي القصبة بمدينة الجزائر سوى جماعات القطط الجائعة التي تتسابق لاستقبال الجنود، إنني لم أر في حياتي مدينة يخيم عليها شبح الموت في وضوح النهار مثل القصبة في إقفار شوارعها ورهبة السكون العميق المخيم عليها حتى كأن سكانها في نومة أهل الكهف". وهي صورة لسائر مدن وقرى الجزائر، وفي الوقت الذي كان الشعب في إضراب كانت قوات جيش التحرير تشن هجمات على مراكز العدو وتخوض معارك طاحنة ومتواصلة على الأعداء في جميع مناطق القتال. كما خرج الشعب الجزائري يوم 11 ديسمبر 1960م في مظاهرات ضخمة انطلقت من حي بلوزداد (Belcourt) سابقا (العاصمة)، ثم امتدت من بعد إلى أغلب مدن التراب الوطني حاملين لافتات تنادي باستقلال الجزائر وتندد بالاستعمار تعبيرا منهم عن وقوفهم مع جبهة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب وأن الجزائر ليست فرنسية، وخلفت هذه المظاهرات 112 شهيد في صفوف الجزائريين القاطنين بالجزائر العاصمة ومئات الجرحى.



بن طوبال رفقة عبان رمضان

صور لجنود جيش التحرير الوطني





ديبلوماسية الحرب:

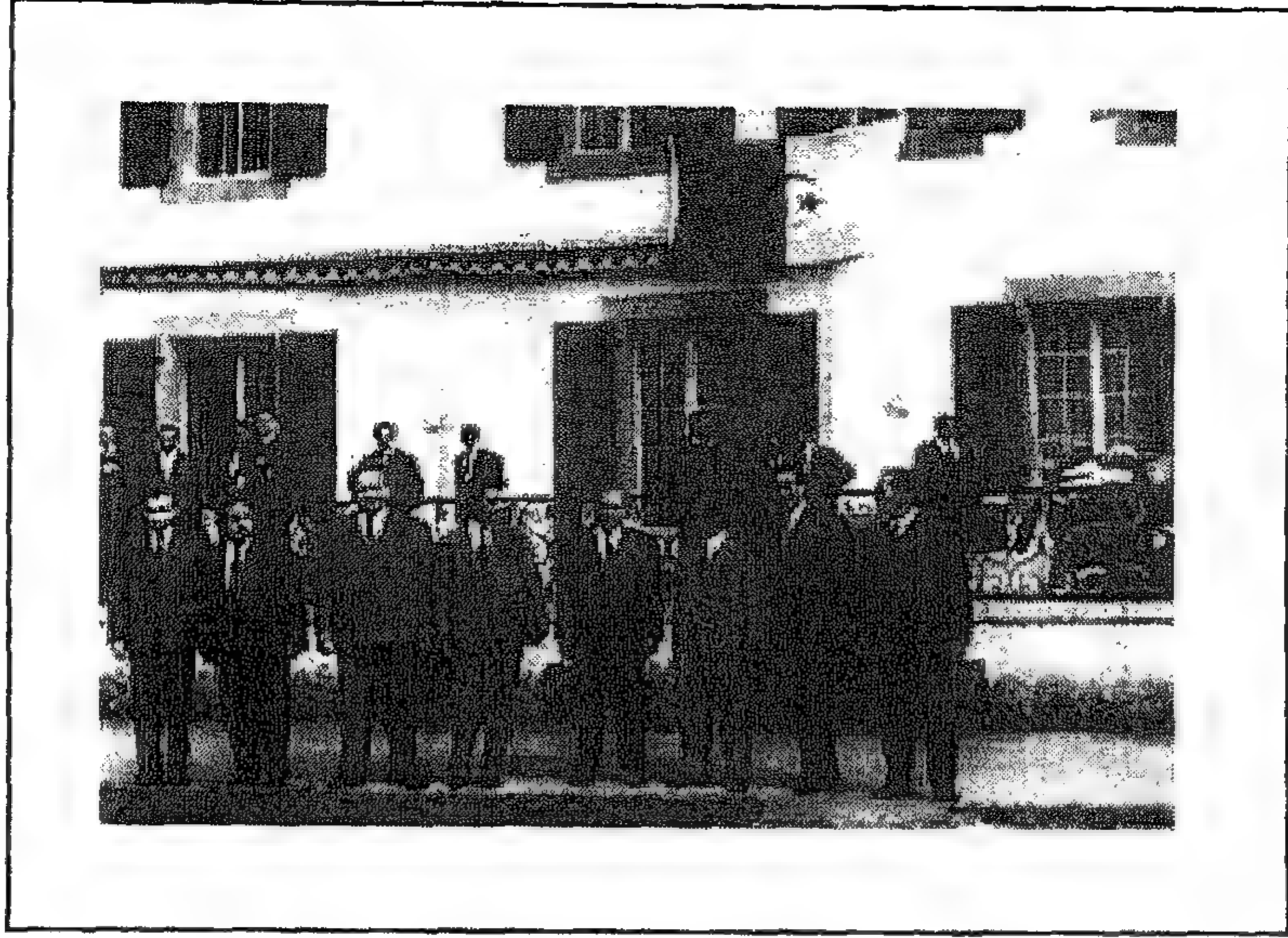
وعلى الصعيد العالمي لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية، وذلك منذ الوهلة الأولى لاندلاع ثورة نوفمبر. ففي البداية تكفلت بهذه المهمة البعثة الخارجية لجهة التحرير التي كانت متواجدة بالقاهرة، ولما تأسست الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958م أسندت المهمة الدبلوماسية لكل من الوزارة الخارجية ووزارة الإعلام، فلعِب رجالها دورا كبيرا على المستوى الجهوي والدولي بشرح قضية الجزائر وفضح سياسة فرنسا الاستعمارية وتحسيس الرأي العام العالمي حولها مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة، إلقاء المحاضرات، إقامة معارض، وإرسال البعثات الرياضية والفنية بجولات عبر العالم للتعريف بالقضية الجزائرية، سمحت لها هذه الأعمال بكسب العديد من الدول الصديقة في إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية إلى جانبها.

هذا بالإضافة إلى مشاركتها في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر باندونغ، ومؤتمر الصداقة بين شعوب إفريقيا وآسيا، ومؤتمر الشعوب الإفريقية. وبالرغم من أن الجزائر لم تكن تحظى بالتمثيل في هيئة الأمم المتحدة، إلا أن مندوبي الحكومة الجزائرية كانوا يحضرون اجتماعات الأمم المتحدة الخاصة بمناقشة قضية بلادهم كمستمعين ومراقبين، واتخذوا منها منبرا لسياستهم الخارجية استطاعوا من خلالها عزل فرنسا على الساحة الدولية، ولقت الثورة الجزائرية تضامنا كبيرا من قبل الدول العربية والشعوب المناهضة للإمبريالية مثل الصين ويوغوسلافيا التي دعمتها عسكريا وسياسيا وسمحت لها بفتح مكاتب في

عواصمها، كما احتضنت عاصمة تونس عام 1957م مقرر الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد استشهاد أبرز أعضائها، وبسبب هذا الدعم وبمجة مطاردة فرنسا لقوات جيش التحرير الوطني تعرضت يوم 8 فيفري 1958م قرية سيدي يوسف الموجودة في التراب التونسي بالقرب من الحدود الجزائرية إلى هجمات الطيران الفرنسي، كانت حصيلتها مقتل 76 شهيد و102 جرحى من جزائريين وتونسيين ودمرت مئات المساكن.

كما تعرضت الجمهورية المصرية يوم 29 أكتوبر 1956م إلى عدوان ثلاثي فرنسي بريطاني إسرائيلي، ولو كانت حجتهم في الاعتداء تأميم قناة السويس، إلا أن الحقيقة هو سبب المساندة العلنية للحكومة المصرية برئاسة جمال عبد الناصر للثورة الجزائرية، حيث أتهم هذا الأخير من طرف مندوب فرنسا في الأمم المتحدة بتمويل الثوار بالمال والسلاح. واشترك فرنسا في هذا العدوان الثلاثي لم يرحح موقف الشعب المصري من القضية الجزائرية، وذلك ما صرح به الزعيم المصري جمال عبد الناصر في خطابه بعد العدوان بالإسكندرية إذ قال: "ومن هنا نبعث بتحيتنا إلى ثوار الجزائر في كفاحهم البطولي من أجل التحرر والاستقلال، ونعلن للعالم أننا لن نتخلى عن ذلك الكفاح البطولي". وعلى الصعيد المغربي تجسدت مجهودات الدبلوماسية الجزائرية بانعقاد مؤتمر طانجة في شهر أبريل 1958م الذي وضع قواعد الوحدة المغربية.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955م للدول الأفرو-آسيوية أبدى المؤتمرون تدعيمهم المطلق للثورة الجزائرية، كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بفضل الجهود الجبارة للدبلوماسية الجزائرية في دورتها العاشرة ولأول مرة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها وتم ذلك يوم 30 سبتمبر 1956م نتيجة حصولها على 23 صوت ضد 27. وفي الدورة الثالثة عشر التي انعقدت في 9 ديسمبر 1958م قدمت دول الأفرو-آسيوية توصية تنص على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبأغلبية الأصوات صدقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1961م على لائحة تطلب من خلالها الحكومة الفرنسية والجزائرية استئناف المفاوضات لغرض تقرير مصير الشعب الجزائري.



صور لأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية

مظاهرات 17 أكتوبر 1961 م:

إن النضال السياسي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا لأجل استقلال الجزائر لم يكن وليد ثورة نوفمبر، وإنما تعود جذوره إلى مطلع القرن العشرين حيث انخرط وناضل العمال الجزائريون في صفوف المنظمات النقابية الفرنسية للدفاع عن حقوق إخوانهم الجزائريين، وخير دليل على ذلك ولادة أول حزب سياسي جزائري بالتراب الفرنسي ألا وهو نجم شمال إفريقيا. ولم تنقطع هذه الروابط النضالية بين المهاجرين وإخوانهم في الداخل، بل كانوا دائما في اتصال عن طريق المكاتب الحزبية التي أنشئوها في مختلف المدن الصناعية الفرنسية سواء في عهد نجم شمال إفريقيا أو حزب الشعب أو أثناء فترة جبهة التحرير الوطني، ولقد ساهموا ماديا ومعنويا في إنجاح ثورة نوفمبر، وقدموا النفس والنفيس من أجل استقلال الجزائر. ولما اندلعت ثورة نوفمبر 1954م نقل المهاجرون معركة الجزائر إلى فرنسا، وجراء ذلك تعرض المناضلون الجزائريون إلى مضايقات ومطاردات من طرف البوليس الفرنسي وجز بالمئات منهم في المحتشدات الفرنسية أين تعرضوا لأنواع شتى من التعذيب.

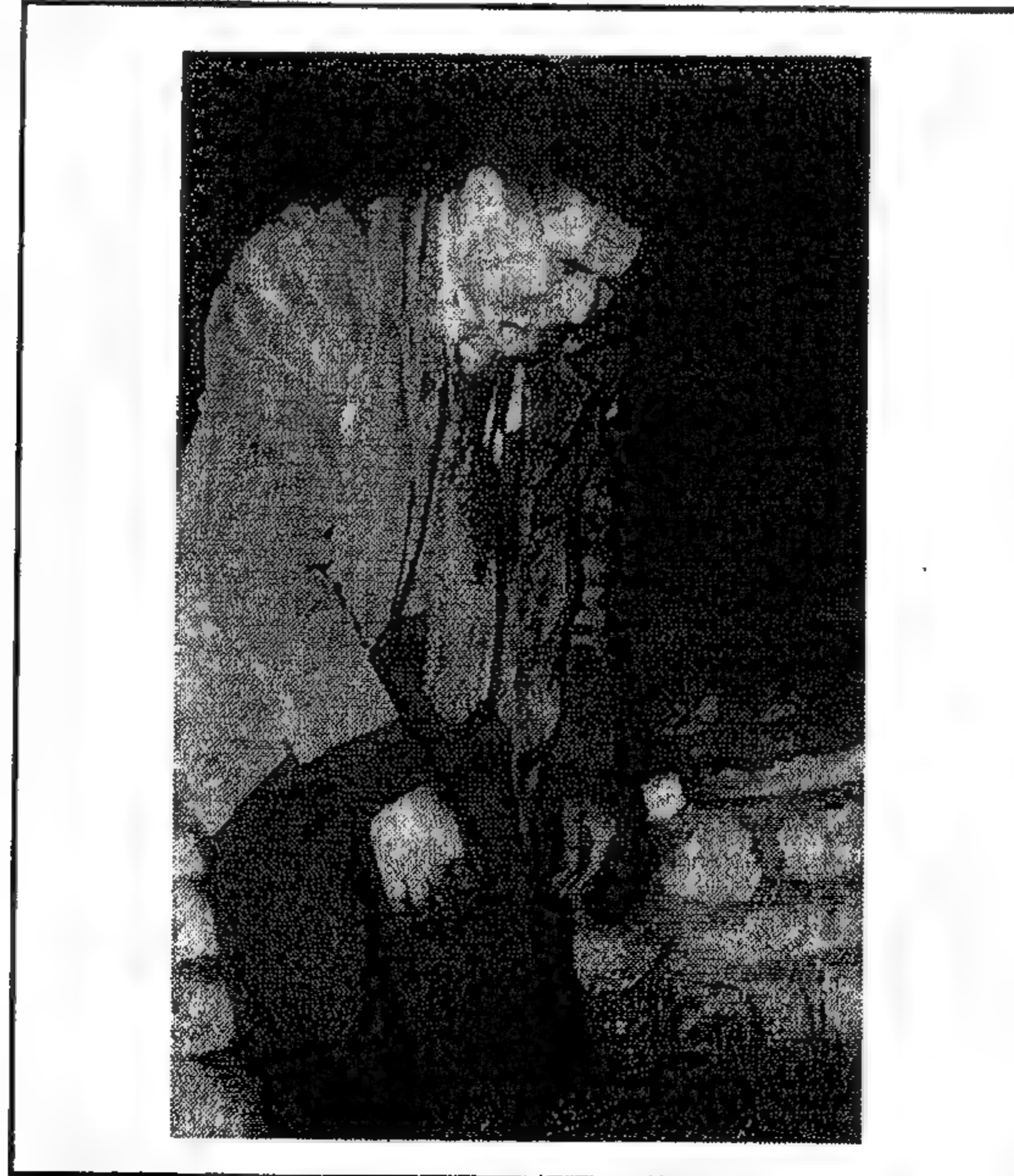
ولغرض القضاء على نشاطهم وتحطيم تنظيمهم زرع محافظ شرطة باريس موريس بابون جواسيسه في كل الأحياء التي يقطن فيها الجزائريون بكثرة محاولا بذلك نقل تجاربه الجهنمية التي مارسها في قسنطينة وشرق الجزائر ضد الثوار والمدنيين لتطبيقها في فرنسا ضد الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا. ولشل حركة المناضلين الجزائريين والقضاء على نشاط فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني التحا موريس بابون (Maurice Papon) إلى فرض حظر التجول على المهاجرين الجزائريين ابتداء من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة الخامسة والنصف صباحا. ولخرق هذا الحظر التعسفي والعنصري المفروض عليهم فقط وإسماع صوت الجزائر عالميا، تلقى المناضلون تعليمات واضحة من اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، وهي الخروج إلى شوارع العاصمة الفرنسية باريس بدءا من الساعة الثامنة ليلا والسير بهدوء دون الرد على استفزازات الشرطة، فخرج حوالي 40000 من الجزائريين القاطنين في باريس وضواحيها رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا في مظاهرة سلمية كبيرة يوم 17 أكتوبر 1961م رغم برودة الجو، ونزلوا إلى الشوارع الرئيسية بباريس عاصمة حقوق الإنسان بدءا من الساعة الثامنة ليلا حاملين أعلام الجزائر لأول مرة ومرددن شعار "الاستقلال للجزائر"، وعلى الساعة الحادية عشر وجدوا أنفسهم محاصرين من طرف حوالي 70000 شرطي فرنسي عبر "سان جيرمان" وجسر "سان ميشال"، وبأمر من السفاح النازي موريس بابون محافظ شرطة باريس هاجمت الشرطة المتظاهرين وأجهزت عليهم بالرصاص بدون تمييز

بين الرجال والنساء والأطفال وهذا بالرغم من طابع اللاعنف للمظاهرات، فمنهم من قتلوا في الممرات وعلى أرصفة الشوارع، ومنهم من رمي بهم في المياه الباردة لنهر السين (La Seine) وهذا بمقربة من قصر الاليزي مما يعني أن الرئيس ديغول ووزيره ميشال دبري كانوا على علم مسبق بالنهاية المؤسفة لهذه المظاهرة. وألقت الشرطة القبض على المئات من الجزائريين ونقلوهم في شاحنات تحت وابل من ضربات العصي والشتم، وبقوا رهن الاعتقال أكثر من أسبوع تعرضوا لشتى أنواع التعذيب والجوع، وأثناء التحقيق سلطوا عليهم الكهرباء، ومنهم من قتل بالرصاص داخل مراكز الشرطة وأيضا بالسجون، فرفض بعض الجرحى البقاء للعلاج في المستشفى خوفا من انتقام الشرطة.

وكان البوليس الفرنسي عندما يلقي القبض على المتظاهرين يسألهم هذا السؤال "أنت يا محمد تعرف السباحة؟ فإذا أجاب لا، يرمي به في نهر السين"، وفي صباح الغد انتشلت أكثر من مائة جثة من نهر السين. ولم ينج من قمعهم حتى النساء الحاملات، ففي هذه المظاهرة كانت امرأة جزائرية حاملا في ستة أشهر شرفها المناضلون بحمل العلم الجزائري ضانين أنه نظرا لوضعها لن تقترب منها الشرطة الفرنسية، ومع ذلك فقد أجهزوا عليها بمسدساتهم. وبالرغم من الرد العنيف للشرطة الفرنسية، إلا أن النساء الجزائريات لبين نداء اتحادية جبهة التحرير وخرجن مرة ثانية إلى شوارع باريس يوم 18 أكتوبر لتنظيم مظاهرة نسائية جمعت حوالي 500 امرأة جزائرية كان البعض منهن مصحوبات بأطفالهن فكن يطالبن بإطلاق سراح أزواجهن واستقلال الجزائر، وقد تعرضن هن الأخريات للضرب من طرف الشرطة، فالبعض منهن قد تم إلقاؤهن في نهر السين.

وهذه عينة من شهادة امرأة جزائرية شاركت في المظاهرة تتحدث عن ظروف اعتقالها وتعذيبها من طرف الشرطة الفرنسية حيث تقول: "نعم قد اعتقلت وبقيت رهن الاعتقال مدة شهرين، وتعرضت للتعذيب ساعات عديدة، ولازالت آثار هذا التعذيب بادية على جسمي ولازلت أعيش معذبة، وكانت طريقة التعذيب مؤلمة لقد ربطوا يدي وراء ظهري وسلطوا كهرباء قوية موجهة إلى عيني، ويمطرنني بوابل من الأسئلة أثناء التحقيق تارة ألتمز الصمت وتارة أجيبهم: "عندما كنتم تحت حذاء النازية هل قاومت هذه النازية؟ وكذلك نحن اليوم نكافح ضد الاحتلال مثلكم". وقد تضاربت الأرقام حول عدد القتلى الجزائريين بين 200 وهو العدد الذي قدمه المناضل علي هارون، وحوالي 300 الذي قدمه جان لوك اينودي صاحب كتاب "معركة باريس"، وقال: "إن موريس بابون هذا هو الذي أشعل النار وأسال الدماء في قسنطينة يوم كان مسؤولا فيها، وهو الذي أعاد نفس السيناريو في باريس". وللعلم أن

موريس بابون كان يشغل منصب والي مكلف بالتفتيش والتنسيق لأعمال ولاية منطقة الشرق القسنطيني مدة سنتين ابتداء من الثاني ماي 1956م. أما عدد المفقودين فقد بلغ 400 شخص و12000 معتقل وآلاف الجرحى، بينما لم يجرح ولو شرطي واحد. ولما هزت هذه المظاهرة الرأي العام الفرنسي والعالمي وأثير الجدل حول الأساليب الوحشية التي استعملت فيها استدعي موريس بابون إلى البرلمان الفرنسي، فكان رده كما يلي: "إن ذلك كان ضروريا حتمته المواجهة ضد جبهة التحرير، وبناء على تجربة لي في (الشرق الجزائري) التعاطي مع مثل هذه الأعمال في الجزائر". وعندما رفع أحد المحامين الجزائريين المقيمين بفرنسا دعوى قضائية باسم امرأة اختفى زوجها في هذه الفترة، رفض قاضي التحقيق النظر في القضية بدعوى أن القضية شملتها عملية العفو العام. أما فيما يتعلق بردود الفعل حول هذه المجازر فإن أغلبية الفرنسيين استقبلوها باللامبالاة وإما بالعداء، بينما راحت الصحافة الفرنسية في البداية تنشر أخبارا خاطئة حول هذه المجازر متهمة الجزائريين بإطلاق النار على الشرطة، ولم تصحح أخطاءها إلا بعد أيام حيث نددت بمخالفات الشرطة الفرنسية وبالطابع العنصري لأعمالهم القمعية وهذا دون أن تعطي صورة حقيقية عما جرى في ذلك اليوم المشؤوم. وفي سنة 1999م قدمت الحكومة الفرنسية موريس بابون للمحاكمة بناء على طلب الدولة اليهودية، وبضغط من الصهيونية العالمية للمجازر التي ارتكبتها ضدهم أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كانت حكومته تعمل في صفوف النازيين الألمان المحتلين لبلده فرنسا، وهذا بعد أن تكتمت الدولة الفرنسية سنين عن أعماله الإجرامية، وفي نفس الوقت تغاضت عن مجازره في حق الجزائريين.





صور للمتظاهرين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961

رد فعل السلطة الاستعمارية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية:

صرح رئيس الحكومة بيير منديس في البرلمان الفرنسي ردا على بعض النواب الجزائريين الذين طالبوه بقمع تمرد المجاهدين وتحقيق الاندماج بسرعة: "لا تخافوا، إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدها، وأن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا وسنضرب بشدة، وبعد عودة الأمن ستزيل البؤس على الجزائريين". واتهم الدولة المصرية أنها وراء ذلك، وفي تصريح آخر يقول: "وهناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة".

أما وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميران (François Mitterand) فقال يوم 5 نوفمبر 1954م: "إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين المغرب وتونس، فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر، التي هي مقاطعة فرنسية. وجزء لا يتجزأ من فرنسا. وكل الذين يتظاهرون بشيء ضد سلامة الأمة ووحدها سيتعرضون لصرامة القانون. إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب، إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحل محلها". ونفس الجواب كرره يوم 13 ماي 1955م وزير الداخلية الفرنسي آنذاك موريس بورجيس مونوري قائلا للصحافة: "لا يمكن لفرنسا البحث عن محدث في الجزائر، ولا وجود لمحدث، سواء في الداخل أو في الخارج، فالأمر لا سيتعلق سوى بثلاث ولايات فرنسية، وسيكون القمع وحشيا".

ومن هذا المنطلق عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لإفشالها والقضاء عليها، فشرعت منذ اندلاع الثورة في مصادرة الصحف الوطنية والقبض على المناضلين والمتعاطفين مع الثورة وكل شخص مشبوه فيه، وزجت بالآلاف من الجزائريين في السجون والمعتقلات تطبيقا لنظرية الانتقام في العقوبة، حيث كانوا ينامون على الأرض وحرمتهم من الغطاء لدرء البرد، كما وضعت الكثير من المجاهدين في مراكز التعذيب التي انتشرت في مختلف أنحاء البلاد وتفننت في التنكيل بهم وتعذيبهم، ولهذا الغرض أسست مدرسة بسكيكدة اسمها "جان درك" يعلم فيها الضباط كيفية الحصول على المعلومات من الثوار باستعمال شتى فنون التعذيب النفسي والجسمي، كاغتصاب النساء واستعمال الكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم والإحراق بالسجائر وانتزاع الأظافر والغطس في الماء والتجويع والتعريض لنهش الكلاب وتسليط الأضواء الكاشفة على العينين والتعليق لمدة ساعات من اليدين أو الرجلين، وقد وجدوا شهوة ولذة في هذا العمل الإجرامي الذي استشهد على إثره الكثير من المجاهدين، وإليك هذه

الحادثة الحقيقية التي كتبها الصحفي المصري سعد زغلول في مؤلفه "عشت مع ثوار الجزائر"، ووقعت لأسير جزائري اسمه "فرحات عمار" أدلى بها بعد هروبه من سجن فرنسي قبيل إعدامه بلحظات قليلة حيث يقول: "كنت في قرية على شاطئ البحر قرب ناحية القالة أقوم بعلاج المصابين من إخواني المجاهدين بأحد البيوت التي جعل منها جيش التحرير مستشفى. وذلك أني أعمل ممرضا بالجيش، وحدث أن أبلغ أحد الخونة من عملاء الفرنسيين عن موقع المستشفى، فحضرت على الإثر قوات فرنسية ضخمة أقبلت إلينا من البر والبحر والجو، وحاصرت القرية وأخذت تطلق النار على القرية التي كنا نخبئ بها الجرحى، وقام الحراس بالرد على الفرنسيين. بينما حاولت وزملائي من الجنود الممرضين تهريب المصابين، وخلال ذلك استشهد ثلاثة من الحراس وسبعة من الجرحى، كما استشهد كثير من المدنيين.

وبعد ذلك توقف إطلاق النار، وكنت تمكنت من الاختباء تحت بعض الأعشاب، ورأيتهم يخرجون جميع السكان من بيوتهم وجردوهم من ملابسهم تماما باسم التفتيش، وهتكوا أعراض النساء على مرأى من أزواجهن وأمهاتهن وآبائهن، والذين أجبرهم الفرنسيون على الوقوف عراة كذلك. وبعد أن انتهوا من التفتيش ونهب جميع بيوت القرية أضرموا فيها النيران. وأثناء انسحاب الفرنسيين لحني بعض جنودهم فقاموا بأسري حيث أحكموا وثاقي ونقلوني إلى سيارة حربية كبيرة وبها وجدت جثث زملائي وقد شوهها الجنود، وكذلك وجدت زميلي الهادي بن بشير جريحا مكبلا بالأغلال مثلي، وسارت بنا السيارة وسط سيارات ودبابات الأعداء إلى حيث دخلت بنا معسكرهم بالقالة. وهناك ألقوا بالهادي على الأرض بينما كان يئن من جراحه ودماه مستمرة في المسيل، ونظر ضابط المعسكر إلى أحد جنوده قائلا: لا جدوى منه أسرع بقتله، فقتله الجندي في الحال وهو ملقى على الأرض. وأخذوني بعد ذلك إلى حيث صلبوني على صليب حديدي وجاءت الكلاب تأكل من لحم جسمي على نحو ما ترى آثار عضاتها، وحين أمر الضابط بإبعاد الكلاب المتوحشة أخذ يستجوبني عن أماكن وعدد زملائي وعن مصدر وطريقة تمويلنا بالمال والسلاح، ولكنني فضلت الموت على أن أبوح بسر جيشنا. فجاء بآلة صغيرة موصلة بالكهرباء ووضعها بأذني فسرى في جسمي تيار كهربائي يخرج روحي من جسمي أعيد من بعدها استجوابي.

وتكرر رفضي الإجابة فاستأنف تعذيبي، وفي هذه المرة كانت وسيلته الكي بالنار في جميع أجزاء جسمي، وأخيرا وضعوني في حوض ممتلئ بالماء وأغرقوني فيه ثم مرروا التيار الكهربائي بالماء ولا أستطيع

أن أصور مدى الآلام التي كهرت كل جسمي، وأخرجت من حمام الكهرباء ليعيدوا استجوابي. وحين أصررت على الرفض مفضلا الموت قال الضابط: إذن فلك الموت بعد دقائق، ونقلت إلى السجن، وفي الليل فوجئت بالحارس يفتح الزنزانة ويأمرني بالنهوض وكنت لا أقوى على النهوض. وكان ذلك الحارس هو بعينه سي محمد الذي تراه الآن بين صفوفنا فساعدني على النهوض وسار بي ومعه ستة جنود من الجزائريين الذين كانت حكومة فرنسا قد جندتهم ضمن جيوشها وركبنا السيارة وهربنا جميعا وكنا ثمانية: وتوجهنا إلى مركز المجاهدين بالجبل وحملني إخواني إلى المستشفى الذي لازلت أعالج به حتى الآن". وهذه شهادة أخرى من أحد الضباط الفرنسيين في رسالة كتبها إلى صديقه بفرنسا يوم 6 جوان 1956م: "صديقي جون، إني لم أشعر بالنفور والكراهية في حياتي كما شعرت بها هذه المرة أمام أعمالنا الوحشية، إن النازيين الألمان يعتبرون أطفالا صغارا بالقياس لنا.

فقد شاهدت المكتب الثاني لجنود المظلات كيف يستجوب المعتقلين، إنهم يعذبون طوال النهار إلا أن يدلوا بمعلوماتهم. ويستعملون معهم التعذيب بالماء إلى أن يخرج الماء من جميع نواحي الجسم، ثم يربط الجنود أيدي المساجين وراء ظهورهم ثم يعلقونهم في الفضاء من أيديهم حتى تتمدد المفاصل ثم يوجعونهم ضربا، وزيادة على هذا يستعمل الكهرباء في تعذيب المساجين بوضع سلك كهربائي في العضو الجنسي والسلك الآخر في الرأس ثم يمرر التيار الكهربائي في دفعات متتالية، وتنتهي العملية أخيرا بإثبات سكين في الظهر". ولما فشلت خطط الاستعمار في ملاحقة الثوار والقضاء عليهم بادر جنرالات فرنسا إلى محاولة إثارة مختلف التيارات الوطنية بعضها ضد بعض أملا في أن تتولى بصورة أو بأخرى إحباط طريق الكفاح المسلح، فجندت الخونة من الحركة والقومية لمساعدتهم في مهمتهم التدميرية، وسلحت جماعة بلونيس المنتمية للحركة الوطنية الجزائرية الموالية لمصالي الحاج وأرسلتهم ابتداء من عام 1955م للجبال لمواجهة جيش التحرير، ولكن هذا الأخير تمكن من القضاء على بلونيس وجماعته إلى غير رجعة، كما سلحت بعض الجزائريين وبعثتهم ليندسوا في صفوف جيش التحرير للقيام بأعمال إجرامية ضد الشعب الجزائري وينسبونها إلى جيش التحرير، إلا أن هذه العملية باءت بالفشل لأن الأشخاص المبعوثين أبلغوا قادة الجيش بالخطوة.

ولإعطاء صبغة شرعية لهذه الأعمال الوحشية عمدت حكومة ادغار فور إلى إصدار قانون الطوارئ الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي يوم 3 أبريل 1955م ومنح بموجبه السلطات العسكرية الضوء الأخضر لخنق أي صوت يساند ثورة نوفمبر. ولم يقف الاستعمار الفرنسي عند هذا الحد بل أعدم

الكثير من المجاهدين في سجون سرکاجي والحراش ولمبیز، وأول شهيد نفذ فيه حکم الإعدام هو زبانة أحمد يوم 19 جوان 1956م على الساعة الرابعة صباحا، وهذا دون أن ننسى المفقودين الذين اختطفوا من منازلهم دون أن يعرف عليهم أي خبر إلى يومنا، هذا في الوقت الذي كان يحتفظ فيه جيش التحرير الجزائري بعديد من الأسرى الفرنسيين الذين ينعمون بالمعاملة الإنسانية الطيبة. بما يتفق وقواعد القوانين الدولية. ولتوسيع نطاق حربها الابدائية ضد الشعب الجزائري استعمل الضباط الفرنسيون خبراتهم المكتسبة في حرب الفيتنام التي انهزموا أثناءها في معركة ديان بيان فو، وأطلق السفاحون من حکام فرنسا أيدي جنودهم في قتل المواطنين الأبرياء جملة خلال حملاتهم المدمرة على المدن والقرى الآمنة بأبشع الصور، حيث تحصدهم رصاصات المدافع والرشاشات، وتدفن بقاياهم تحت أنقاض بيوتهم التي تكدها قذائف مدافع الميدان وقنابل الغاز الحارق التي تلقيها طائرات الحلف الأطلسي متخفية بذلك على أبسط مبادئ الإنسانية ومنكرة لقواعد الحرب الدولية وكأن دستور العالم هو الفوضى والهمجية. وهذه أمثلة عن الجرائم الوحشية التي اقترفها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري كما شهدنا وكتبها الصحفي المصري سعد زغلول في مؤلفه "عشت مع ثوار الجزائر" : "حدث صباح 28 أكتوبر سنة 1956م على إثر نشوب معركة بين جنود جيش التحرير وإحدى فرق القوات الاستعمارية الفرنسية وذلك في جبل معسكر على بعد 5 كيلومترات من قرية قمبيطا بمنطقة سوق أهراس شرق الجزائر، وقد دام الاشتباك بين القوات الوطنية والاستعمارية ثلاث ساعات مساء 27 أكتوبر فر من بعدها جنود فرنسا تاركين من خلفهم سلاحهم وعتادهم وجرحاهم كعادتهم في كل معاركهم مع الثوار، وفي صباح اليوم التالي حضرت فرقة فرنسية قوامها ألف جندي مزودين بالدبابات ومدافع الميدان والطائرات، وحاصروا دوار "معرفيه" وأخرجوا جميع الأهالي من بيوتهم ونقلوهم إلى ثكناتهم العسكرية بقرية قمبيطا ثم انطلق الجنود إلى داخل البيوت ونهبوا كل ثمين بها، ومن بعد ذلك بدأ إطلاق النار من المدفعية الثقيلة على هذه البيوت بينما أخذت الطائرات تلقي عليها قنابل الغاز الحارقة حيث أصبح دوار معرفيه هذه أثرا .

وفي ثكنة قمبيطا أعدم الفرنسيون بعض الأهالي رميا بالرصاص في فناء الثكنة على مشهد من سائر مواطني القرية ثم أطلقوا سراح الباقين، وحين عاد هؤلاء إلى قريتهم وجدوها حطاما تأكله النيران وتشرد نتيجة ذلك 857 مواطن جزائري من الشيوخ والنساء والأطفال. وعقب انتهاء هذه الجريمة انتقلت قوات الهمجية إلى دوار "أولاد مؤمن" وأجروا فيه ما ارتكبه بدوار معرفيه، ولكن في هذه المرة

حشدوا السكان أمام الدوار وأعدموا منهم اثنين هما الشهيدان علي بن مؤمن وعمار بن صالح وعمرهما فوق الخمسين عاما. وعقب تدمير دوار أولاد مؤمن واصل الاستعمار جرائمه فالتجعت القوات الوحشية الفرنسية إلى دوار "الحمرة" على بعد كيلومترين من قمبيطا فأخرجوا جميع الأهالي من بيوتهم ثم انتقلوا أكبر سكان الدوار سنا وهو الشهيد المرحوم "الجرفي ابن سالم" والبالغ من العمر اثنين وسبعين عاما وقال له الضابط الفرنسي اجري .. اجري كما يجري الفلاقة، وحين بدأ يمثل لأمر الضابط الجرم انطلق جنديان أحدهما في أثره والآخر نحوه من أمامه، وتنازع اغتياله ثم تنازل الجندي الذي كان من خلفه عن قتله، بينما رماه الجندي الآخر بعشرات الطلقات من مدفعه الرشاش الأمريكي.

وبعد أن فرغ الجنديان من مهمتهما تلك عادا إلى صفوف زملائهم ليشتركا في تدمير القرية. وخلال ذلك كانت زوجة الشهيد وابنته قد أسرعتا إليه وارتمتا على وجهه أمام سكان القرية المصطفين داخل الحصار الفرنسي، فأسرع نحوها بعض الجنود وأطلقوا نيرانهم على الزوجة وابنتها فسقطتا على الأثر بجوار جثة عائلهم. وتمادى بعد ذلك القتل في جريمتهم فأطلقوا سيلا من رصاص مدافعهم الرشاشة على رأس الشهيد الذي كان قد فقد الحياة منذ دقائق. فهشموها واختفت معالم وجهه تماما. وفي يوم 14 سبتمبر الماضي هاجمت القوات الفرنسية القرية المعروفة باسم "مشتي الحمراء" بالقرب من دوار "همامه" وأخرجوا أهلها من بيوتهم وأخذوا من صفوفهم الشهيد أزراري السيبي وأعدموه رميا بالرصاص أمام أهله وسائر مواطني قريته. وعقب ذلك جردوا النساء تماما من ملابسهن، وأخذوا يخزنونهم بأطراف السكاكين في الأماكن الحساسة من أجسامهن، وحين حاول أن يتدخل بعض شيوخ القرية قتلوهم بالرصاص وزاد الجنود فهتكوا أعراض بعضهن جهرة وعلانية، ثم أضرموا النار في بيوت القرية بينما راحت الطائرات تلقي عليها قنابل التدمير حتى تلاشت تماما من الوجود مثل كثير من القرى الأخرى.

وانضم الذين نجوا من أهلها من الموت إلى سائر الجيوش المشردة من شيوخ ونساء وأطفال القرى والدواوير الأخرى المدمرة". كما قام الجيش الفرنسي بعدة عمليات تمشيط واسعة النطاق تدخل ضمن مخطط شال بقصف الجبال والقرى الحساسة بالطيران والمدفعية بقنابل ممنوعة دوليا والقتل الجماعي وانتهاك الحرمات باغتصاب النساء وتطبيق سياسة الأرض المحروقة، بحرق الغابات بوصفها ملجأ للمجاهدين وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يقضي بمعاقة كل سكان القرية في حالة التعاون مع المجاهدين أو إلحاق ضرر بمصالح العدو أو تكون منطقتهم مسرحا للمعارك، وهذه شهادة على سبيل المثال للكاتبان دومينيك داريو وفيليب فينيو في كتابهما "الجزائريون في حرب": "حدث يوما ما أن

شيخا عمره ستين سنة، كان يرافقه حفيده ابن اثني عشرة سنة، فاجأتهما دورية من المظليين كانت تقوم بعملية تمشيط للمنطقة فاخترطت الطفل. أما الشيخ فقد أعدم بالرصاص، بعد أن كسرت ذراعه ورجلاه بعصا غليظة لا لسبب إلا لأنه جزائري". وعندما عجز الجيش الفرنسي في القضاء على الثورة في عامها الأول، اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا يوم 23 أوت 1955م باستدعاء الجنود الاحتياطيين، فمن من 70000 جندي عام 1954م إلى 882820 عسكري عام 1960م إضافة إلى العتاد الحربي من طيران ومدفعية ودبابات وقنابل النابالم بتدعيم من الحلف الأطلسي.

ولما علم بأن قوة وضمود جيش التحرير تكمن في المساندة المادية والمعنوية لأهل البوادي أنشأ المستعمر عام 1955م المناطق المحرمة وقام بعزل سكان الأرياف عن الثورة وأجبرهم في أواخر سنة 1957م على مغادرة مساكنهم وأراضيهم والرحيل الجماعي، فوضعتهم في محتشدات تحت الحراسة لا تتوفر على أدنى وسائل الحياة محاطة بسياج من الأسلاك المكهربة لمنعهم بالاتصال بجيش التحرير عاشوا فيها حياة قاسية بلغ عددها 2600 وجمعت حوالي مليون نسمة، إلا أن هذا العمل لم ينقص من عزيمتهم في مساندة الثورة إذ أصبحت هذه المحتشدات مراكز للمقاومة. ولإيقاف تسرب الجنود والأسلحة من الحدود عمدت إلى وضع حواجز بأسلاك مكهربة أطلق عليها اسم خط موريس وبلغت على الحدود الشرقية 450 كم وعلى الحدود الغربية 750 كم، وأنشأت بالقرب منها مراكز للمراقبة ورادارات وزرعت الألغام على طول الخط. و لتعزيز أعمالها الجهنمية أصدرت السلطات الفرنسية مجموعة من القوانين القمعية مثل قانون الطوارئ الذي صودق عليه في البرلمان الفرنسي يوم 3 أبريل 1955م ومثل قانون 16 مارس 1956م الذي منح السلطات الخاصة إلى السفاح روبير لاكوست الذي أثبتت أعماله اليومية أنه لم ينجح سوى في ارتكاب أبشع الجرائم لإبادة الشعب الجزائري، ومثل القرار الذي صدر يوم 7 جانفي 1957م والذي خول بموجبه الجنرال ماسو (Massu) كل الصلاحيات البوليسية والعسكرية وتركت له كامل الحرية في مواجهة معركة الجزائر العاصمة ارتكب خلالها أبشع الجرائم المنافية للإنسانية من تعذيب وقمع المظاهرات واغتيالات بدون فهم، فقتل البطل العربي بن مهيدي شنقا بعد تعذيبه على يد رجاله في السجن يوم أن ألقى القبض عليه صدفة من طرف جنود العقيد بيجار (Bigear) في 15 فيفري 1957م بمدينة الجزائر، وأعلنت السلطات الفرنسية آنذاك بأنه انتحر، إلا أن الشعب الجزائري كان دوما على يقين بأن بن مهيدي الرجل الشجاع والمتدين لا تسمح له نفسه القيام بمثل هذا العمل المنافي للإسلام، واستلزم سنين من بعد استقلال الجزائر ليعترف

الجنرال بول أوساريس (Paul Oussaresses) الذي كان يحمل آنذاك رتبة مقدم في كتابه الذي صدر بباريس يوم 3 ماي 2001م تحت عنوان "أجهزة خاصة الجزائر 1955 - 1957م" بأنه قتل شنقا وهذه مقتطفات مما جاء من كتابه حيث يقول: "في الغرفة وبمساعدة رؤسائي كبلنا العربي بن مهيدي ثم شنقناه بكيفية توحى بالانتحار، ولما تأكدت من وفاته فككت أغلاله ونقلته إلى المستشفى قبل إجرائي مكالمة هاتفية مع ماسو قائلا له: جنرالي لقد انتحر بن مهيدي وجثمانه في المستشفى وسأتيك بتقرير صباح غد.

أما فيما يخص التعذيب، فإنه كان مسموحا به بل ومطلوبا وفرانسوا ميتيران وزير العدل كان له مبعوث لدى ماسو في شخص القاضي جان بيرار وهو يحمينا وكان على اطلاع كامل بما يجري في الليل. لم أكن أشعر بالحقد ولا بالشفقة كل ما كان ماثلا في ذهني هو أنني أمام وضع بالغ الاستفحال وتحت يدي شخص متورط بشكل مباشر في عملية إرهابية وكل الوسائل مقبولة لإرغامه على الكلام". ولم يكن بن مهيدي الضحية الوحيد بل قتل أيضا على يده المئات من الجزائريين المجهولين، وما بول أوساريس إلا صورة طبق الأصل للجيش الفرنسي لأن أمثاله كانوا بالآلاف. وعند ما فشلت الأساليب القمعية والحرب الابادية في إخماد الثورة والتأثير على نفسية الجزائريين لجأ الاستعمار الفرنسي إلى إغراء الشعب الجزائري بإصلاحات اقتصادية واجتماعية لعلها تبعده عن مساندة المجاهدين، وهذا ما بادر به الحاكم العام للجزائر سوستال في محاولته الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتدعيما لهذا المنهج ألقى رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول عام 1958م خطابا بمدينة قسنطينة وعد فيه بإصلاحات شاملة تتمثل في بناء 200000 مسكن، وتوفير 400000 منصب شغل، وفتح المدارس لاستيعاب أكبر عدد من الأطفال الجزائريين، ورفع أجور العمال، وأنفقت على هذا المشروع أزيد من 2000 مليار فرنك فرنسي لاسترجاع السلم، والحقيقة أن سياسة الإصلاحات ما هي إلا حل سلمي للمشكل باطنه إجهاض الثورة، وعندما لم ينجح ديغول في هذا المسلك بادر إلى المناورات السياسية سلم الشجعان، وفي الأخير حين لفظت فرنسا آخر أنفاسها في الجزائر اضطر رئيس جمهورية فرنسا شارل ديغول إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.



الجيش الفرنسي المدجج بالسلاح

صور للقمع الاستعماري في الأرياف والمدن



محاولات ديغول الفاشلة:

مند أول لحظة تولى فيها ديغول الحكم وهو دائم التفكير في قمع الثورة الجزائرية والانهاء من حرب الجزائر، وجرب من أجل ذلك عدة مخططات إصلاحية وحربية، منها إرضاء الجزائريين بمشاريع اقتصادية واجتماعية وهمية للتخلي عن مساندة الثورة، وفي نفس الوقت الضغط على الثوار بكل ما أمكنه من قوة عسكرية للقضاء عليها في أسرع وقت، لكن الأيام والسنين برهنت له عكس ذلك، بمعنى أنه وجد نفسه أمام شعب وطني ضميره حي لا يشتري بالمال والمشاريع وأمام ثوار عازمين ومصممين على نيل استقلال الجزائر بكل ما أمكنهم من قوة إلى آخر قطرة من دمائهم الزكية، وفي النهاية وجد ديغول ومؤيديه من جنرالات فرنسا الفاشيين أنفسهم في دوامة من الفشل واليأس، فلم يكن ديغول أسعد حظا من أسلافه. وفي اليوم التالي لتوليته الحكم، زار الجنرال ديغول الجزائر عام 1958م، وهناك استقبل من قبل الانقلابيين استقبال الفاتحين فألقى عليهم خطابا موجزا قال فيه: "سأجعل جميع الجزائريين فرنسيين، وسأعمل على إيجاد جنسية فرنسية واحدة لكل سكان الجزائر".

و حين غادر مدينة الجزائر متوجها إلى وهران أكد لمستقبله أنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية حتى يكفل النجاح التام لانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار. وعندما عاد إلى مدينة الجزائر خطب فيها قائلا: "ستبدأ حكومتي في تقديم المزيد من المال للمصانع والمزارع ومشاريع الإسكان والمدارس في الجزائر، وقد خصصنا مبلغ 15 مليار فرنك تصرف فوراً على تعمير الجزائر اقتصادياً ولن تنتهي هذه السنة دون أن أعلن المشاريع الكبرى وموارد الطاقة التي ستؤمن لإدارتها". وفي نفس الوقت خاطب الإقطاعيين قائلا لهم: "إننا سندمج الجزائر تماماً في فرنسا، وسيكون هناك نوع واحد من الطوابع البريدية في كل من الجزائر وفرنسا، كما سيعطى الجزائريون حقوقاً متساوية في التصويت، وستمنح نساؤهم حق التصويت. ويتضمن برنامج ديغول الذي عزم على تنفيذه في الجزائر الأمور التالية: منح 10 % من الأعمال العامة للمسلمين الجزائريين- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين - إتاحة فرص أوسع أمام الجزائريين لتحصيل العلم. وفي باريس أعلن الرئيس ديغول دستوره الجديد للتصويت عليه في كل من الجزائر وفرنسا هادفاً من ورائه ربط الجزائر وفرنسا كل منهما إلى الأبد، لإبهام الرأي العام العالمي بأن الجزائريين يثقون في السلطات الفرنسية ويريدون البقاء مع فرنسا. فردت عليه جبهة التحرير الوطني بنداء موجه للشعب الجزائري لمقاطعة الاستفتاء، وصرح القائد الجزائري بوصوف في هذا الصدد قائلاً: "لن يشارك جزائري واحد في الاستفتاء الذي سيجري هذا

الشهر على دستور الجنرال ديغول، وما الأعمال التي قام بها الجزائريون في فرنسا من إشعال مستودعات البترول إلا بداية عملياتنا الحربية داخل فرنسا، وليعلم العالم أن شعب الجزائر مصمم على استقلاله، وقد قبض ديغول على 50 ألفاً من الجزائريين المقيمين في فرنسا وقتل عددا كبيرا منهم لتعاونهم مع الثورة. وأن ثورة الجزائر يمكن أن تستمر عشر سنوات أخرى، وسيكون لدى الثوار الأسلحة الكافية التي تمكنهم من مواصلة الحرب، ولا تستطيع فرنسا مواصلة الحرب دون مساعدة أمريكا".

ولما بدأ الاقتراع على دستور ديغول في الجزائر صباح 26 سبتمبر 1958م لبي الشعب الجزائري بأسره نداء جبهة التحرير بمقاطعته هذا الاستفتاء المزور مسبقا مما أرغم السلطات العسكرية الفرنسية أن تقتحم بيوت الناضحين وتسوقهم بالقوة إلى مراكز الاقتراع، ورغم عدم مشاركة الجزائريين في هذا الاقتراع إلا أن نتيجته كانت معروفة مسبقا بالتزوير، حيث أعلنت السلطات الفرنسية أن دستور ديغول فاز بـ 98 % من أصوات الجزائريين، وصوت ضده فقط 2 % . وقضى الجنرال ديغول معظم وقته في تنظيم قوات فرنسا في الجزائر والاجتماع بقادتها العسكريين لدراسة أنجح الخطط الحربية التي اعتزم شنّها على الثوار الجزائريين بغرض القضاء عليهم، ولذا حشد أقصى ما في بلاده من قوة حربية إضافة إلى مساعدات الحلف الأطلسي. ومن البرامج التي خطط لها جنرالات فرنسا قبل مجيء ديغول وحاولوا عن طريقها قمع الثورة وإخضاع الشعب الجزائري نذكر: برنامج الكادرياج الذي طبق عام 1955م، ويقوم هذا المخطط على إخلاء مناطق القتال في البوادي من السكان وحشدهم داخل معسكرات وتشكيل قوات فرنسية مهاجمة على شكل مربعات على طول مواقع الثوار من غربي حدود الجزائر إلى أقصى الشرق على الحدود التونسية، مع ضرورة تقارب المراكز الفرنسية من بعضها البعض حتى يتسنى لعدة مراكز مجاورة سرعة نجدة أي مركز يفاجأ بالهجوم، ويرمي هذا البرنامج إلى القضاء على جيش التحرير في مختلف مواقعه دفعة واحدة. ولكن القوات الفرنسية فشلت في مهمتها، وأخذ جيش التحرير يشن عليها هجمات مضادة تعرضت لها أكثر مراكزها في وقت واحد، كما استطاع أن يضرب مراكز الكادرياج ويعزل كل منها عن الآخر. ولما ثبت لقواد فرنسا فشل برنامجها هذا عن تحقيق أية خطوة من أهدافه وزادتهم إلا خسارة، عادت قواتهم إلى خطوطها القديمة. ولما تربع الجنرال ديغول على عرش الحكم الفرنسي تشجعوا بمجيئه، عندئذ اجتمع جنرالات فرنسا وراحوا يدرسون خطة جديدة لعلهم يبيدون بها جيش التحرير، وبعد شهور من التفكير استطاع الجنرال شال قائد القوات الفرنسية في الجزائر أن يخرج برنامج شال عام 1959م عازما من ورائه إبادة جيش التحرير واستئصال في أسابيع كل أثر

للثورة الجزائرية، ويقوم برنامج شال على تركيز القوات الفرنسية وقيامها بالهجوم على مواقع جيش التحرير كل موقع على حدة، وبعد أن تنتهي من تطهير منطقة ما من قوات الثورة، ينتقل الهجوم إلى المنطقة المجاورة وهكذا حتى يقضي على جيش التحرير الموزعة قواته بين الولايات الخمس.

وبدأ شال أول عملية له في منطقة وهران الولاية الخامسة فلم يصطدم هناك إلا بقوات صغيرة من جيش الثورة لأن قيادة جيش التحرير الوطني كانت على علم ببرنامجها لما سبقه من دعاية في الصحف ولذا لم يحاول الاصطدام بالقوات الفرنسية مكثفيا بالمراقبة، فاعتقد شال أن برنامجها قد نجح وأنه تمكن من تطهير الولاية الخامسة من الثوار. ثم انتقل شال بكل قواته الاحتياطية إلى الولاية الرابعة ليكرر نفس العملية، وما كادت قواته تخطو خطوة داخل هذه الولاية حتى فوجئت بقوات الولاية الخامسة تهاجمها من الخلف ولم يكن الجنرال شال يتوقع ذلك لأنه كان يظن أنها طهرت من الثوار، وأنه ليس بين الولايات تعاون وتنسيق واتصال، فوقع الجيش الفرنسي في مأزق مما أجبر شال على تشتيت قواته وعدم تركيزها، وبذلك افتقد برنامج شال اعتباره للواقع ففشل وجمد ولم يحقق ولو انتصارا واحدا، وهذا ما ذكره أحد الضباط الفرنسيين المشتركين في عملية الونشريس لصحيفة فرنسية عام 1959م حيث قال: "الحقيقة أن جبهة التحرير منظمة حتى داخل مراكز التجمع، ويجب أن تعرفوا ما تخفي البلاغات الفرنسية من حقائق، فقد سمعتم من غير شك عن العمليات الكبرى التي جرت في جبال الونشريس وعن نجاحها، والواقع أننا لم نتعمق في المناطق المعينة أكثر من 25 كلم، ولم نحصل على أية نتيجة جدية من الناحية العسكرية، أما الجبال فهي محرمة على جنودنا فلا يضع فيها واحد منا قدمه، وفرق الكوماندوس الخاصة بعمليات المطاردة لا تتوغل بعيدا، أما عدد القتلى في بلاغتنا فإننا نعد فيها جميع الضحايا المدنيين بما فيهم من نساء وأطفال، وقد تمكن الثوار من أن ينتزعوا منا السلاح خلال هذه العمليات، لكننا لم نتمكن من العثور على سلاح واحد للثوار، مما أعاد إلى أذهننا ذكرى الهند الصينية".

ولما أخفق جنرالات ديغول في مخططاتهم الجهنمية لإبادة الثورة أخرجوا برنامجا آخر، وهو ما يسمى بعملية جوميل كان الغرض منه تطهير منطقة القبائل من جيش التحرير، وأسندوا مهمة العملية إلى الجنرال شال بمساعدة الجنرالات فور، وبوتي، وديليير. وبدأت عملية جوميل بمحاصرة مئات المدن والقرى الواقعة في منطقة القبائل، وبدأت بتفتيش مساكن السكان، فقامت الطائرات العمودية بنقل جنود المظلات إلى الجبال لتتخذ مواقعها، بينما قامت الدبابات والسيارات المصفحة بمحاصرة الطرقات الكبيرة لمنع الدخول إلى المنطقة أو الخروج منها. لكن جيش التحرير كان أذكى منهم حيث بادر إلى

تجزئة قواته إلى وحدات صغيرة قليلة العدد وعمل على تجنب المعارك، لكن بالمقابل عرقل جنوده نشاطات الجيش الفرنسي وقاموا بتخريب مواصلات العدو ونصب الكمائن للفرق العسكرية، بل وتمكنوا في التسلسل إلى داخل المدن والهجوم على مراكز العدو التي ألحقوا بها أضرار جسيمة في العتاد والأرواح. وحاول الجيش الفرنسي عبثاً أن يعثر على الثوار فلم يجد لهم من أثر، عندئذ لم يجد أمامه من وسيلة سوى قبلة القرى والغابات بقنابل النابلم، وقتل المواطنين الأبرياء واعتقال المئات من السكان إلى السجون. ولتبرير فشل عملية جوميل صرح الجنرال فور يوم 3 أوت 1959م قائلاً: "الواقع أن عملية جوميل ليست شيئاً خارقاً للعادة، إنها ليست إلا استمرار لعمليات أخرى، وظروف الحرب بالجزائر تفرض علينا أن نغير في كل يوم نفس العمل الذي قمنا به أمس، وهذه الحرب تتطلب أن يكون السكان في معونتنا، وإذا لم نحصل على تأييد السكان ومعونتهم لنا، فإن هذه الحرب لن تكون لها نهاية".

ودائماً في هذا الصدد نشرت الصحف الفرنسية تصريحاً للجنرال شال قال فيه: "الواقع أن عملية جوميل عملية صعبة شاقة، إلا أننا نعرف ذلك منذ البداية، فالعدو يذوب بكيفية عجيبة كالزئبق، لكننا سنتمكن من الانتصار عليه". وهكذا تبخرت أحلام ديغول في القضاء على الثورة، فلم ينجح لا برنامج شال ولا عملية جوميل في تحقيق سياسته العدوانية، فطار من أجل ذلك إلى الجزائر ليستفسر عن سبب الفشل، ولما عرف أن ذلك راجع لدهاء وعزيمة الثوار ومن ورائه الشعب الجزائري خلص ديغول من زيارته بأن صرح قائلاً: "لا يزال الطريق طويلاً أمامنا". ولما أفلست سياسة ديغول الحربية وأحبط جيش التحرير جميع خططه راح يجرب قمعها بالقوة الدبلوماسية، بالمؤامرة والمناورة لتنال فرنسا من وراء لجأها ما عجزت عن تحقيقه بالسلاح، فخرج بمشروع تقدم به إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي كأساس لتسوية القضية الجزائرية، وفي 16 سبتمبر 1959م أعلن ديغول تفاصيل مشروعه لحل القضية الجزائرية دون إجراء أية مفاوضات مع من يسميهم بالعصاة، وهو الاسم الذي يطلقه على أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأهم ما تضمنه البنود التالية: أن يوقف القتال فوراً- أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات - أن يجري في ختام السنوات الأربع استفتاء شعب الجزائر حول اختيار مصير من ثلاثة:

①. الانفصال،

②. الاندماج أو الفرنسية الكاملة،

③. الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي.

واعترف ديغول في بيانه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ولكن أي تقرير هذا الذي حدد تطبيقه في مدة لا تتجاوز أربع سنوات بعد أن تكون الحرب قد انتهت، إنها المناورة وخديعة لحمل الثوار على تسليم السلاح ومن ثم القضاء على الثورة وإخضاع الشعب الجزائري للحكم الفرنسي، وفي نفس الوقت يقول بإمكانية تجزئة الجزائر إذا لم تأت نتيجة الاستفتاء لصالح فرنسا، ومرة أخرى يصرح بأن انفصال الجزائر عن فرنسا يؤدي إلى بؤس مدقع وفوضى سياسية مخيفة ومجزرة شاملة، ومن بعد يؤكد عزمه باقتطاع الصحراء الجزائرية وإعلانها مقاطعة فرنسية و بحق فرنسا في احتكار بترول الصحراء. وبعد دراسة معمقة لمشروع ديغول حول تقرير المصير، ردت عليه الحكومة الجزائرية المؤقتة في بيان صدر في 28 سبتمبر 1959م ورد فيه ما يلي: "على أبواب السنة السادسة من الحرب، وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية من جديد، وفي الوقت الذي تفتح فيه مقابلات دولية كبرى الأمل في استقرار السلم بالعالم، في هذا الوقت تتجه الأنظار نحو الجزائر، وتظهر جميع الشعوب رغبتها الأكيدة في عودة السلم إلى هذه الأرض الإفريقية حيث ما تزال تجري حرب تسببت فيما يقرب من مليون من الضحايا. إن الشعب الجزائري قد اضطره الاستعمار إلى حمل السلاح، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع تأكيدها مرة أخرى لإرادتها في الكفاح إلى أن يتحقق التحرير الوطني، تعلن أنها عازمة على ألا تهمل أية فرصة لتمكين السلم من جميع خطوطه.

لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا على رؤوس الملاء في بيانه يوم 16 سبتمبر 1959م بحق الجزائريين في تقرير المصير، وهكذا قد اعترف أخيرا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية، إلا أن هذا التطور لم يكن ممكنا لأن الشعب الجزائري ما انفك منذ خمس سنوات يواجه بانتصار حربا من أفظع الحروب التي أراد الاستعمار أن يغزو بها بلادنا من جديد، إن هذا التطور لم يكن ممكنا إلا لأن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني الجزائري واصلوا وسيواصلون إن لزم الأمر الكفاح التحريري، وهذا التطور لم يكن ممكنا أيضا إلا بفضل تأييد جميع الشعوب الشقيقة والصديقة، وبفضل مساندة الرأي العام الأممي. إن حق الشعوب في تقرير مصيرها، المنصوص عليه في إعلان جبهة التحرير الوطني المؤرخ بفتح نوفمبر 1954م، كان دائما هدفا أساسيا للثورة الجزائرية، فهو يمثل وسيلة ديمقراطية سلمية يتوصل بها الشعب الجزائري إلى الاستقلال الوطني. إن حق الشعوب في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أي حق الشعوب في التصرف في شؤونها بنفسها، يعيد إلى الشعب الجزائري ممارسة السيادة الوطنية التي اغتصبها منه حينما من الزمن، احتلال عسكري لا يمكن أن تنتج عنه

أية شرعية. إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية، ولهذا من الوهم تطبيق المصير بكيفية لا تفر حسابا لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية ودينية. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر زيادة على هذا، بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه، وهو وحدة التراب الوطني، وتعبّر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر في معارضة كل محاولة للتقسيم. إن الحكومة الجزائرية تلتفت نظر الرأي العام الدولي إلى الخطر الذي ينتج عن كل مس بهذه الوحدة التي لا تتجزأ. إن محاولة من هذا النوع ليست فقط بعيدة عن المساهمة في حل المشكل الجزائري، بل إنها لا تزيده إلا خطورة، وتمثل تهديدا دائما للسلم والأمن في العالم. أما فيما يخص ثروات الصحراء، فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأية صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية. إن هذه الثروات التي هي مصدر تقدم إنساني قبل كل شيء للجزائر وإفريقيا الشمالية لا يمكن في سبيل الصالح العام إلا أن تتسبب في إيجاد تعاون واسع مثمر. ومن جهة أخرى، فإن تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي، ليس سوى نفي للديمقراطية ولحق تقرير المصير. إن الاستقلال الذي ينتج عن استشارة الشعب الجزائري بكيفية حرة لن يكون مصدرا للفوضى والبؤس، بل إن هذا الاستقلال، على العكس من ذلك، يتوقف عليه كل تقدم حقيقي. إنه يضمن حرية الأفراد وأمنهم، وهو أخيرا يسهل تشييد المغرب العربي والتعاون الحر مع جميع البلدان. ومن البديهي، بعد التحديد الكامل لهذه المبادئ، أن الالتجاء إلى الاستفتاء العام لا يمكن أن يكون بغير العودة إلى السلم. إن التهدة أي الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الأيام، لا يمكن أن ترجع السلم إلى الجزائر.

إن الشعب الجزائري لا يمكن أن يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش الاحتلال يعد أكثر من نصف مليون جندي، وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والدرك والمليشيا، إن ممارسة الاختيار الحر، لا يمكن أن يقع تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع، وتحت ضغط جهاز إداري اشتهرت تقاليده بتزييف الانتخابات. إن هذا الاختيار الحر لا يمكن أن يتم بصورة كاملة ما دام أكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والمحتشدات أو مرغما على الهجرة. هذه قضايا كلها تتطلب المناقشة. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بها حتى الآن عدة دول، هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري إلى أن يعبر عن اختياره بحرية، إنها تسير وتراقب مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحريري لجيش التحرير الوطني. إذن، فلا يمكن بدون موافقتها أن يعود السلم، هذا السلم الذي يمكن أن يتحقق

حالا. لأجل هذا الغرض، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير". من بعدها صرح وزير الدفاع في الحكومة الجزائرية عام 1959م قائلا: "إننا مصرون على مواصلة القتال حتى النصر، ولدينا من القوة ما يمكننا من القتال عشر سنوات أخرى". وهذا أيضا ما أكدده وزير الخارجية الجزائري في تصريحه قائلا ما يلي: "لن يلقي شعب الجزائر السلاح إلا عندما تحصل الجزائر على حريتها واستقلالها". كما رفضت القيادة العليا لجيش التحرير أي اقتراح بالدمج أو الاتحاد مع فرنسا. وأمام عزيمة قوة الثوار التي لا تقهر تبخرت من جديد الآمال الدبلوماسية للجنرال ديغول في الاحتفاظ بالجزائر، ورضخ في النهاية لشروط جبهة التحرير الوطني، فدخل في مفاوضات جدية معها تكللت في النهاية باستقلال الجزائر.

عواقب الثورة الجزائرية على أوضاع فرنسا الاقتصادية والسياسية:

لقد أوصلت الثورة الجزائرية حالة فرنسا الاقتصادية والسياسية في مأزق، فإلى جانب الخسائر العسكرية من جنود وعتاد أصبحت فرنسا تتن تحت ثقل أزمة اقتصادية حادة جراء الأموال الباهظة التي كانت تصرفها على الحرب الجزائرية، ففي خلال عامي 1957 - 1958م، خسرت الميزانية الفرنسية نحو 2000 مليون دولار من العملات الذهبية والأجنبية نتيجة زيادة وارداتها على صادراتها. ورغم عملية التقشف الاقتصادي التي قامت بها الحكومة الفرنسية من أجل خفض الاستيراد وزيادة الصادرات إلا أنها لم تفلح، فقد سجلت التجارة الخارجية عجزا بلغت قيمته أكثر من 1000 مليون دولار حتى نهاية عام 1958م، ونتيجة لهذا الوضع أرادت السلطات الفرنسية تغطية بعض نفقات حربها بالجزائر وذلك برفع الضريبة على المواطنين الفرنسيين فانخفضت قوتهم الشرائية وارتفع التضخم النقدي، فأصبحت الحكومات الفرنسية تسقط الواحدة تلو الأخرى، وأوشكت فرنسا على الانهيار لولا مساعدة أمريكا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم العون والقروض المالية إليها.

فأدى هذا الوضع الخطير ببعض السياسيين الفرنسيين إلى التفكير بإنهاء الحرب الجزائرية وذلك بالتقرب من الثوار، وقبل البدء فيه ثارت العناصر الفاشية الفرنسية من الإقطاعيين والجنرالات على هذه المحاولة واتهموا الحكومة بالعمل على تسليم الجزائر للثوار. وفي عام 1958م قام العسكريون الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو (Massu)، وشكلوا مجلسا عسكريا يضم 11 عضوا،

وعهدوا إلى الجنرال سالان بالحكم مؤقتا في الجزائر. وأول عمل قام به الجنرال ماسو قائد جنود المضلات هو إرسال نداء إلى الجنرال شارل ديغول لاستلام الحكم من فرنسا، وهدد في برقيته التي بعثها إلى السلطات الفرنسية بباريس بفصل الجزائر عن فرنسا إن لم ينفذوا طلبه.

فتفاقت الأزمة السياسية في فرنسا وانقسم رجالها بين المؤيدين إلى عودة ديغول إلى الحكم والمعارضين له وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية. فرفع رئيس الوزراء مكملان القضية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية التي قررت بعد اجتماعها منح الحكومة سلطات طوارئ واسعة لمواجهة الوضع وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي بين الجيش الفرنسي في الجزائر وسلطات باريس. وعلى اثر هذا الوضع قامت بعض المنظمات العمالية بفرنسا بمظاهرات وإضرابات على عودة الجنرال ديغول إلى الحكم حفاظا على النظام الجمهوري الديمقراطي. كما عقدت عدة مؤتمرات نظمها العمال والطلبة استنكروا خلالها العمل الانقلابي الفاشي وطلبوا بإنهاء الحرب في الجزائر. إلا أن مواقف جنرالات فرنسا بباريس المؤيدة لبقاء الاحتلال الفرنسي في الجزائر شجع الانقلابيين وخاصة بعد إعلان المارشال ألفونس جوان الذي نشرته جريدة "الفيجارو Figaro" حيث قال فيه ما يلي: "إنني لم أعد أؤمن بالزعماء السياسيين، وأنهم يسعون وراء رئيس وزراء يجعل البلاد تقبل بمنح الجزائر استقلالها. ومضى المارشال يقول: "إن هناك أمرا واحدا يستأثر باهتمامنا من الآن فصاعدا هو زيادة جهودنا العسكرية واستبعاد كل مفاوضة مع قاطعي الرقاب (يعني المجاهدين)، لقد طالبت بذلك منذ زمن بعيد دون أن أجد أذانا صاغية". وعلى اثر النداء الذي وجهه الانقلابيون صرح الجنرال ديغول في مؤتمر صحفي عقده بباريس استعدادا لتولي السلطة على شرط أن يكون وفقا للدستور، وخاطب أنصاره من الجنرالات المتمردين في الجزائر لطمأنتهم قائلا لهم: "إن مستقبل فرنسا وماضيها مرتبطان بمستقبل الجزائر وماضيها".

وأمام الضغط المتزايد وشدة الأزمة السياسية أعلن رئيس الحكومة الفرنسية استقالته وذلك ما كان ينتظره ديغول، فدعا رئيس الجمهورية الفرنسية "كوتي" في نداء وجهه إلى أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية بقبول وتأييد الجنرال ديغول في الحكم وأنذرهم بأن البلاد على حافة حرب أهلية وهدد باستقالته في حالة الرفض. وبانتهاء الصراع كلف رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول بتشكيل الحكومة الجديدة، ووضعت الجمعية الوطنية الثقة فيه بأغلبية 329 صوتا ضد 232 صوتا. من بعد طالب ديغول من الجمعية الوطنية بمنحه سلطات استثنائية لمواجهة الوضع في الجزائر، وذلك ما تم له حيث منحته هذه السلطات وأصبح من بعدها رئيسا للجمهورية الفرنسية. لكن الجنرال ديغول لم يكن أحسن

حظا من سابقه فقد فشلت سياسته الحرية رغم كل ما أنفق عليها من مال وجنود وعتاد.

وعندما حاول ديغول تجربة الطرق الدبلوماسية بإعلانه مشروع تقرير المصير أضرب المستوطنون الأوروبيون في الجزائر احتجاجا على هذا المشروع، وأعلنوا ثورتهم على ديغول واعتصموا بأسلحتهم لكن هذه الثورة لم تستمر أكثر من أسبوع واحد انتهت بتسليمهم والقبض على زعيمهم. وفي يوم 9 ديسمبر 1960م شرع المتطرفون الأوروبيون في تنظيم مظاهرات ضخمة تهدف إلى إفساد زيارة ديغول إلى الجزائر وحمله على التراجع في مخططة القاضي بتقرير المصير وأصروا على بقاء الجزائر الفرنسية وهددوا بانقلاب عسكري، وهذا ما تحقق لهم فعلا حينما بادر أربع جنرالات وهم: شال، زيلير، جوهو، وسالان بتحقيق فكرتهم التي تجسست في محاولتهم الانقلابية الفاشلة يوم 22 أبريل 1961م. لكن الفاشيون من أعضاء منظمة الجيش السري واصلوا تمردهم بخلق جو سياسي معارض لسياسة ديغول، وخاصة بعد إعلان وقف إطلاق النار حيث جعلوا من الجزائريين الأبرياء أهدافا لأعمالهم الدموية الإجرامية.

ردود الفعل الداخلية والخارجية حول ثورة نوفمبر:

بمجرد اندلاع ثورة نوفمبر استولى الهلع والفرع على أوروبي الجزائر واعتبروها زلزالا يهدد كيانهم ومصيرهم في هذا البلد وطلبوا الحماية من الجيش وحمل السلاح وقمع ثورة نوفمبر. وقد شرعوا فعلا في إعداد الميليشيات وشراء الأسلحة، وهذا رد فعل طبيعي ومتوقع لأن المعمرون الأوروبيون منذ الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر كانوا أكثر عداوة للشعب الجزائري من الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على الجزائر وخاصة منهم الإقطاعيين، وبقوا على موقفهم هذا إلى نهاية الحرب، عدا القليل جدا منهم يحسبون على عدد الأصابع منهم من دفع حياته ثم مساندته العلنية للثورة الجزائر أمثال مورييس أودان (Maurice Audin) وايفتون (Yveton).

ورغم الاعتداءات المستمرة من المعمرين على المجاهدين وأفراد الشعب العزل والادعاءات العنصرية التي يحاول دعاة الاستعمار الصقها بالثورة الجزائرية، إلا أن جبهة التحرير بقيت وفية لنداء أول نوفمبر، وهذا ما صرح به أحد الناطقين باسمها قائلا: "إن العرض الذي قدمته الثورة في برنامجها لهؤلاء المعمرين لا يزال وسيظل قائما ... لهم الحرية عقب النصر بين الرحيل من الجزائر أو البقاء فيها، وفي الحالة

الأخيرة لهم الخيار بين الجنسية الجزائرية فيصبحوا مواطنين في الحقوق والواجبات وبين الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية فيعتبرون أجنبى يعاملون على نحو ما تعامل الدول المستقلة ضيوفها الأجنبى، وسنحافظ على ثروات المعمرين التى جمعوها بطرق شريفة مشروعة، أما تلك التى جمعت بطرق غير مشروعة فسترد إلى أصحابها".

أما اليهود رغم جذورهم العميقة فى تاريخ الجزائر ورغم الضمانات التى منحتها للأوروبيين وإياهم جبهة التحرير إلا أنهم وقفوا مع الجهاز الاستعماري، ولما تأسست المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) فى جوان 1961م على يد الجنرال سالان انخرط عدد كبير من اليهود فيها ما يفوت عن مائة يهودي وشاركوا فى جل الأعمال الإجرامية وأظهروا عدااء كبيرا ضد الجزائريين، ولما فهموا أن مستقبلهم فى الجزائر بعد الاستقلال غير مضمون بسبب مساندتهم لفرنسا وأن بقاءهم سيكون فى خطر مثلهم مثل المعمرين فروا من الجزائر على غرار جموع الأقدام السوداء رغم أن اتفاقيات إيفيان حافظت على مصالحهم بالجزائر. ووقفت كل الطبقة السياسية الأوروبية بالجزائر من رؤساء البلديات إلى الحاكم العام موقفا عدائيا من ثورة نوفمبر، ودون البحث عن دوافعها وبواعثها وإيجاد الحلول لها لجأت إلى البحث عن أسبابها فى الخارج، فطلب الأوروبيون بخنقها ثم خنقها، واعتبروا محركها عبارة عن عصابات إرهابية ولقبوهم بالفلاقة المتعصبين الضالين يريدون دمج القضية الجزائرية مع الملف المغربى والتونسي لعرضه على هيئة الأمم المتحدة، والشعب الجزائرى ليس معنى بهذه العمليات الإجرامية، وإن جميع التدابير الصارمة ستتخذ ضد مرتكبيها، وألصقوا تهمة تحريكها فى البداية بمصالي الحاج، واتهموا مصر والدول الشيوعية بتحريضها. أما الحركة والخنونة من الجنس الجزائرى أصحاب الامتيازات أمثال القياد والباشاغات، فقد أغرقوا الحكومات الفرنسية ببرقيات الولاء المتعاطفة والمساندة لهم، واستنكروا ونددوا بهذا العمل الإرهابي مطالبين بقمع مرتكبيه، ويحتجون ضد أى فكرة ترمي إلى فصل الجزائر عن فرنسا، وهذا تصريح النائب الدكتور المعروف ابن جلول مناصر الاندماجية مخاطبا السلطات الفرنسية فى البرلمان: "أرجو أن لا يلحق القمع إلا بالمجرمين، ثم لابد من تحقيق الاندماج تماما وفورا، لتصبح الجزائر فرنسية حقيقة وعمليا". أما رجال الدين المسيحية فى الجزائر مثل المواطنين الأوروبيين وقف أغليبتهم إلى جانب الحكومة الفرنسية وطالبوا بقمع الثورة، وأرجع رجال الكنيسة وعلى رأسهم الكاردينال دوفال (Duval) السبب إلى الوضع المأسوي الذى يعيشه الشعب الجزائرى، ومع ذلك يعترفون بأن فرنسا بذلت جهودا فى تحسين مستواهم المعيشي.

إلا أنه يجب هنا الوقوف عند الموقف الشجاع المشرف للأب جوبيك كرلان (Jobic Kerlan) (L'abbé) والذي تعرف عن مأساة الشعب الجزائري بوجوده في الجزائر واتصاله بصديقه المناضل الشهيد باجي مختار الذي تأثر به، فأبعد من سوق أهراس سنة 1956م لمواقفه المساندة للثورة الجزائرية والذي كلفته فيما بعد توقيفه ووضعه في السجن. أما الصحافة الأوروبية اليمينية الصادرة في الجزائر أمثال (la Dépêche Algérienne)، و (Journal d'Alger)، و (écho d'Alger) الخ، فأجمعت بصوت واحد على وجوب خنق هذا التمرد ومحاربتة بكل الوسائل. وطلبت الصحف اليسارية الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائري والمعروفة بتلاعبها بالألفاظ أمثال الجزائر جمهورية (Alger républicain) بالخبز والعمل لحل مشكل الثورة، وكأنما الشعب الجزائري ليس لديه كرامة ولا شخصية. ونفس التصريحات صدرت بالصحف الفرنسية اليمينية واليسارية ماعدا أنها ركزت مثل الطبقة السياسية الفرنسية على التحريض الخارجي من المعسكر الشيوعي وبالأخص مصر.

أما المثقفون الفرنسيون فمنهم من وقف ضد ثورة نوفمبر ومنهم من كان له موقف معتدل، ما عدا الفيلسوف المشهور جان بول سرتار الذي أيد الكفاح التحريري للشعب الجزائري من بدايته إلى نهايته. أما الشعب الفرنسي فلم يول اهتماما بثورة نوفمبر عند انطلاقها لأن المعركة كانت بعيدة عنه، ولم يأخذها بجد إلا عند استدعاء الجنود الاحتياطيين وتمديد مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة وعشرين شهرا. وقد تسبب قرار استدعاء الشبان الاحتياطيين الفرنسيين في اندلاع عدة مظاهرات قاموا بها ضد استخدامهم في حرب الجزائر، كما حدث يوم 5 سبتمبر 1955م في محطة مونبارنس، ويوم 11 في محطة ليون بباريس. وقد تطور موقفهم بمرور السنين، ففي البداية كان نصف الشعب الفرنسي يؤيد الجزائر فرنسية والقليل منهم من طلب بالحكم الذاتي والاندماج وهذا حسب سير الآراء الذي قامت به الصحف الفرنسية، ثم تطور ابتداء من سنتي 1957 و 1958م لما شعروا أن حرب الجزائر حقيقية، فأيد أغلبيتهم استقلال الجزائر والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. ولمعرفة موقف الفرنسيين من قضية الجزائر نظم الجنرال ديغول يوم 8 جانفي 1961م استفتاء صوت فيه الشعب الفرنسي بنسبة 75,26 % لصالح تقرير مصير الشعب الجزائري. وعلى الصعيد العالمي بذلت حكومة كل من مندرس فرانس وغي مولي مجهودات كبيرة لتحسيس الدول الغربية والولايات المتحدة للوقوف إلى جانبها في حربها ضد الجزائر، وخوفت أمريكا من المد الشيوعي الذي سيلحق بها إن نالت استقلالها، فوقفت كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها ودعمتها سياسيا في هيئة الأمم المتحدة وعسكريا

بمدها أسلحة الحلف الأطلسي. وهذا ما صرح به سفير الولايات المتحدة للصحافة في باريس: "أمريكا تؤيد تأييدا مطلقا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا". وهنا تجدر الإشارة للموقف المشرف الذي أبداه عضو مجلس الشيوخ الأمريكي والذي أصبح فيما بعد سنة 1961م رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ألا وهو جون كينيدي في محاضراته التي ألقاها يوم 2 جويلية 1957م المساندة لحركات التحرر العالمية في آسيا وإفريقيا والتي عالج فيها بالأخص ثورة الجزائر وفضح سياسة فرنسا الاستعمارية، وقال: "لماذا لا تدافع أمريكا عن الحرية في إفريقيا وآسيا؟". فاعتبرت الحكومة الجمهورية الأمريكية هذه المحاضرة بمثابة تشجيع للتوار الجزائريين لأنها كانت ترى أن القضية الجزائرية مشكل داخلي لفرنسا، بينما كان رد الفعل الفرنسي شديد اللهجة اتجاه كينيدي. أما الاتحاد السوفيتي، فصرح خروشتوف: "إن الاتحاد السوفيتي لا يتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وأن الحل السليم لهذه القضية يمكن أن يوجد بأن تؤخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية لشعوب الاتحاد الفرنسي".

أما المعسكر الشيوعي باستثناء الصين ويوغوسلافيا التي وقفت في السنين الأولى مع الثورة الجزائرية، فإن معظم الأنظمة الشيوعية الأخرى لم تعترف بثورة نوفمبر إلا ابتداء من الستينات أي بعد أن أصبح النصر مؤكدا. كما هددت فرنسا لكل من تسول له نفسه من الدول الأجنبية التدخل في شؤون الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ منها، وقامت بضغوطات دبلوماسية على الدول العربية وتهديد إذاعة صوت العرب بالقاهرة، وهذا ما جعل جامعة الدول العربية عند انطلاق ثورة نوفمبر تتذبذب وتتردد في مساندتها لقضية الجزائر، ورغم هذه التهديدات إلا أن هنالك بعض الشخصيات السياسية العربية ساندت الثورة التحريرية منذ انطلاق أول رصاصة وعلى رأسهم السوري أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، كما طالب النواب السوريون من حكومة بلدهم بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا، هذا دون أن ننسى الموقف المشرف للمملكة العربية السعودية التي طلبت من الجامعة العربية منذ الوهلة الأولى أي في يوم 13 ديسمبر 1954م برفع قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة، لكن جامعة الدول العربية التي كان يرأسها آنذاك وزير خارجية لبنان ألفريد النقاش رفضت هذا الطلب.

ولم تبدِ جامعة الدول العربية تأييدها المطلق للثورة الجزائرية إلا ابتداء من اجتماعها المنعقد يوم 29 مارس عام 1956م والذي اتخذ فيه قرارا شجاعا وبالإجماع جاء فيه ما يلي: "لقد قررت جامعة الدول العربية أن تؤيد تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال، وستقدم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف بجميع

الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليها بدون أي مبرر". وابتداء من هذا اليوم بدأت جميع الدول العربية بتدعيم الجزائر سياسيا وماديا، حيث نظمت حملات واسعة لجمع التبرعات المالية على نطاق شعبي واسع في جميع الدول العربية، وتطوع الفنانون المصريون في القاهرة لإحياء الحفلات وتخصيص إيرادها لتمويل الثوار الجزائريين، كما رصدت الجامعة العربية ميزانية سنوية للثورة الجزائرية قدرت بأثني عشر مليونا من الجنيهات.

اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر:

لم تتوصل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى إبرام اتفاقية إيفيان إلا بعد مفاوضات طويلة وشاقة دامت سنوات. وكانت فرنسا البادئة في الاتصال بجهة التحرير لما وجدته من صعوبة في القضاء على الثورة المسلحة، ولهذا الغرض حل يوم 5 مارس 1956م وزير الشؤون الخارجية الفرنسي كريستيان بينو بالقاهرة لدى عودته من الهند مقترحا على جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية محادثات سرية بممثلي جبهة التحرير المقيمين بالقاهرة.

وبدأ أول اتصال سري بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية في عهد حكومة قي مولي (Guy Mollet) رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي وهذا بتاريخ 10 أبريل 1956م عندما التقى كل من محمد خيضر عن جبهة التحرير الوطني وجورج قورس (Gorce) وبيقارا (Begarra) عن الجانب الفرنسي في القاهرة بوساطة مصرية، وقد ذكره ممثل الجزائر أثناء هذا اللقاء أن المفوضين الرسميين لجبهة التحرير هم وحدهم لهم الحق في التفاوض مع فرنسا، وأن جبهة التحرير لن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا قبلت هذه الأخيرة بحق تقرير المصير.

وفي جولة ثانية سرية بتاريخ 21 جويلية 1952م التقى بالعاصمة اليوغوسلافية (بلغراد) كل من مبعوثي جبهة التحرير وهم: أحمد يزيد وأحمد فرانسيس بممثل فرنسا بيار كومين (Pierre Commin) الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي، وخلال هذا اللقاء الذي دام يومين تطرق الجانبان إلى المسائل المتعلقة بالتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية ثم حدد لقاء آخر بين الطرفين تم في مقهى بروما يوم 17 أوت 1956م، ودائما بهذه العاصمة الإيطالية افتتحت يوم 2 و 3 سبتمبر من نفس السنة محادثات بين جبهة التحرير ممثلة في شخص أحمد يزيد ومحمد تحيضر وعبد الرحمان كيوان والطرف الفرنسي ممثلا في شخص هيربو (Herbaut) وكازيل (Cazelles) لكن هذه المحادثات التمهيديّة باءت بالفشل

لسبب تمسك حكومة قي مولي بمواقفها المتشددة وهي: وقف إطلاق النار، الانتخابات، المفاوضات، في حين كان موقف ممثلي جبهة التحرير ثابتا وهو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال قبل الشروع في أي تفاوض حول السلم. لكن الاتصالات بين الطرفين أوقفت فيما بعد من الجانب الجزائري بسبب اختطاف قادة جبهة التحرير الوطني يوم 22 أكتوبر 1956م بعد تحويل الطائرة المغربية التي كانت تحملهم من طرف الطيران العسكري الفرنسي وإجبارها على الهبوط في الجزائر، والتي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر مغاربي، وكانت تحمل بداخلها كل من السادة: أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر ومصطفى لشرف. ولم تستأنف المحادثات بين الجانبين إلا بعد مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم عام 1958م مقترحا مشروعه "سلم الشجعان" أو ما يسمى بعرض الاستسلام الذي رفضته بالطبع جبهة التحرير، ولم يكن ديغول أحسن من سابقه قي مولي وروبير لاكوست فكان هو الآخر غير مستعد للدخول في مفاوضات سياسية مع جبهة التحرير رافضا بذلك قرارات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومعتمدا في نفس الوقت على الانتصار الباهر الذي سيحققه جيشه في أسرع وقت على جيش التحرير حيث وفر لقواته العسكرية المتواجدة بالجزائر كل الإمكانيات المتاحة ذلك ما عرف بعملية شال، لكن نضال الثوار الجزائريين والضغط الدولي أرغم الرئيس الفرنسي ديغول في نهاية المطاف بالاعتراف يوم 16 سبتمبر 1959م بمبدأ تقرير المصير الذي رفضته جبهة التحرير جملة وتفصيلا لما كان يحتويه من خطر على الكيان الجزائري، فمن جهة لا يعترف بوحدة الشعب الجزائري وثانيا استبعاد الصحراء من الاستشارة وبالمقابل اقترح ثلاثة حلول حسب مفهومه وهي: الانفصال، الفرنسية، الاشتراك مع فرنسا، لكن هذه الحلول بالنسبة إليه هي عبارة عن مناورة لأنه لم يكن يؤمن حقيقة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ولهذا رفضت جبهة التحرير مقترحاته.

وإجابة لتصريح ديغول الجديد ليوم 14 جوان 1960م والذي يعد بمثابة تقدم بالنسبة لمواقفه السابقة والذي كان يرغب من خلاله الاتصال بجبهة التحرير لتوقيف المعركة وإعطاء الكلمة للشعب، استجابت لندائه حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة وأرسلت يوم 25 جوان 1960م مندوبين عنها هما: أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحيى إلى مدينة مولان بفرنسا، غير أن ممثلي الحكومة الفرنسية لم يتعاملون معهم كمفاوضين وكأنما كانوا ينتظرون منهم الاستسلام، فمنعتهم من الاتصال بالصحافة وأحاطت محادثاتها معهما بالكتمان مما سبب في توقيفها من الجانب الجزائري يوم 29 جوان 1960م.

لكن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م برهنت لديغول مدى التحام الشعب الجزائري حول ثورته فأقنعتة بالعدول عن الحل العسكري والدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير، حيث تمت بعد ذلك عدة لقاءات سرية بين الطرفين الأولى في مدينة لوسارن (Lucerne) (سويسرا) يوم 20 فيفري 1961م بواسطة أوليفي لونق (Olivier Long) الوزير السويسري حضر فيها كل من أحمد بومنجل والطبيب بولحروف ممثلي جبهة التحرير مع جورج بومبيدو (Georges Pompidou) وبرينودي لوس ممثلي الجنرال ديغول سمح هذا اللقاء بوضع حجر الأساس لمفاوضات جادة وطويلة، ثم لقاء ثاني بإيفيان يوم 20 ماي 1961م، لكن هذه المحادثات باءت بالفشل لسبب اختلاف وجهات النظر بين الطرفين حاولت خلالها فرنسا ضرب الوحدة الوطنية، فمن الحكم الذاتي وتجزئة الجزائر عرقيا إلى طلب الهدنة وفصل الصحراء عن الشمال وإقحام الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج في المفاوضات، بينما كان موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية ثابتا يستمد مبادئه من نداء أول نوفمبر وقرارات مؤتمر الصومام، وهو السيادة الكاملة والوحدة الشعبية والترايبية للجزائر بما فيها الصحراء، وجبهة التحرير هي الممثل الوحيد وقضية وقف إطلاق النار. وخلال هذه الفترة وبالضبط يوم 22 أبريل 1961م بادر أنصار الجزائر فرنسية، وهم: كل من الجنرالات شال وجوهر وسالان وزيلير بانقلاب عسكري في الجزائر العاصمة ضد حكم ديغول ظانين أنه سيمتد من بعد ذلك إلى فرنسا وكان الغرض منه إيقاف الاتصالات مع جبهة التحرير لكن المحاولة انتهت بالفشل، فأدرك حينئذ ديغول الخطر الذي سببته قضية الجزائر على نظامه وبلده فعجلت هذه الحادثة في حل القضية الجزائرية خوفا من أن تدخل فرنسا في حرب أهلية.

وفي يوم 9 أوت 1961م اجتمع مجلس الثورة بطرابلس (ليبيا) وأحدث تعديلا طفيفا على الحكومة، حيث عين السيد يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس، ثم استأنفت المفاوضات من جديد بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وممثلي حكومة فرنسا وهذا بعد أن تراجع ديغول عن مواقفه السابقة من الصحراء والاعتراف علنيا يوم 5 سبتمبر 1961م بأن الصحراء تشكل جزء لا يتجزأ من تراب الجزائر، فالتقى المندوبين محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك بالوفد الفرنسي في مدينة بال (Bâle) (سويسرا) يومي 28 و29 أكتوبر 1961م، ثم لقاء بال الثاني يوم 9 نوفمبر 1961م للوصول إلى اتفاق مبدئي في محادثات لي روس (Les Rousses) التي انعقدت من 11 إلى 19 فيفري 1962م بين الوفدان الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم والفرنسي برئاسة لويس جوكس (Louis Joxe) المكلف بالشؤون الجزائرية، والذي تم فيه التطرق إلى كل النقاط الأساسية التالية: الاستقلال، وحدة التراب

الوطني بما فيها الصحراء، وحدة الشعب الجزائري، مصير الفرنسيين المدنيين بالجزائر، طبيعة العلاقات مستقبلا بين الجزائر المستقلة وفرنسا. لكن المحادثات وجدت عوائق حول مسائل الصحراء والأقلية الفرنسية والتي كانت ترغب فرنسا من خلالها المحافظة على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في الجزائر بعد الاستقلال والمتمثلة في احتكار الشركات الفرنسية للبترول في الصحراء والإبقاء لقواعدها العسكرية في المرسى الكبير بوهران، هذا بالإضافة إلى الضمانات الواجب منحها للأقلية الفرنسية، لكن المهم بالنسبة لممثلي جبهة التحرير أن الفرنسيين فهموا في نهاية المطاف مطلب جبهة التحرير المتمثل في وقف إطلاق النار حيث أنه لا يمكن أن يتم إلا بعد الإبرام النهائي للاتفاقيات السياسية والعسكرية.

وعرضت حصيلة محادثات لي روس على المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في جلسة استثنائية من 22 إلى 27 فيفري 1962م بطرابلس، وبعد دراسة الوثيقة على ضوء التقرير الذي قدمه ساعد دحلب وزير الشؤون الخارجية لحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة تم انتقداها من طرف كل من فرحات عباس وهوارى بومدين قائد الأركان العامة لما كانت تحتويه من الإبقاء على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية لفرنسا لمدة طويلة بالجزائر (المرسى الكبير واحتكار البترول) وفي الأخير صوت الحاضرون على مشروع الاتفاقية بالأغلبية المطلقة أي 50 صوتا بنعم مقابل 4 أصوات لا، أما القادة الخمس لجبهة التحرير المسجونين بأولنوى (فرنسا) وهم: بن بلة، آيت أحمد، محمد بوضياف، خيضر ورابح بيطاط، فساندوا هم أيضا نص الاتفاقية عن طريق الرسالة التي أرسلوها للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبناء على هذا منحوا حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة الضوء الأخضر لمواصلة المفاوضات. وبصفة رسمية افتتحت المفاوضات من جديد بإيفيان (Evian) (سويسرا) يوم الأربعاء 7 مارس 1962م بين الوفد الجزائري الذي كان يرأسه كريم بلقاسم والمشكل من السادة: بن طوبال، أحمد يزيد، سعد دحلب، بولحروف، الصديق بن يحيى، رضا مالك، بن عودة كممثل لجيش التحرير، الصغير مصطفى وهو مناضل وخبير مالي لجبهة التحرير.

أما الوفد الفرنسي فمثله كل من لوي جوكس كرئيس رفقة إحدى عشر عضو من الإطارات السامية، وبعد مناقشات حادة دامت اثني عشر يوما تم خلالها التطرق إلى المسائل المتعلقة بالتطبيق الفعلي لوقف إطلاق النار وتحضير عملية الاستفتاء وتشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة برئاسة الجزائري عبد الرحمان فارس بالحجر الأسود (بومرداس) تتولى تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين توقيف إطلاق النار والاستقلال، وقع الطرفان على اتفاقية إيفيان يوم 18 مارس 1962م في حدود الساعة السادسة مساء.

وبتفويض من مجلس الثورة الجزائرية دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشر ظهرا في كامل التراب الوطني. واعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة انتصار لجهة التحرير لأنها ببساطة تتماشى والأهداف المسطرة في إعلان أول نوفمبر، ومن أهم البنود التي نصت عليها هذه الاتفاقية يمكن ذكر: الوحدة الترابية في حدودها الحالية بما فيها الشمال والجنوب - تمتع الدولة الجزائرية المستقلة بكامل صلاحيات السيادة سواء في الداخل أو الخارج - وحدة الشعب الجزائري التي لا تتجزأ - الاعتراف بجهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري -

أما بالنسبة للفرنسيين القاطنين بالجزائر فلهم الخيار بين المحافظة على جنسيتهم الأصلية وسيعتبرون عندها أجانب أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة سيعتبرون كجزائريين. ولإجهاض وقف إطلاق النار بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية قامت منظمة الجيش السري (O.A.S) وهي منظمة إرهابية فاشية عنصرية جمعت في صفوفها الأوروبيين المدنيين والمظليين الفارين من الجيش الفرنسي من أنصار الجزائر فرنسية بالتنسيق مع الحركة بتصعيد أعمالها الإرهابية في المدن الجزائرية مثل وهران وبلعباس ومدينة الجزائر وخاصة بعد الإمضاء على اتفاقيات إيفيان، فأخرجوا مسدساتهم وقنابلهم وقاموا باغتيال مئات الجزائريين من المناضلين والأبرياء رجالا ونساء وكل من سولت له نفسه الخروج إلى الشوارع للذهاب إلى عمله أو شراء حاجياته، ففي مدينة الجزائر مثلا أصبح سكان القصبة محاصرين في بيوتهم، هذا بالإضافة إلى الانفجارات التي أصبحت لعبة أطفال بالنسبة لهم، وكانوا يقومون بهذه الأعمال بدون رقيب وبحرية مطلقة وبتواطؤ في بعض الأحيان مع رجال الشرطة والعسكر المعارضين لوقف إطلاق النار، ومن جرائمهم الإرهابية تفجير سيارة ملغمة في ميناء الجزائر يوم 2 ماي 1962م أدت إلى مقتل 62 شخصا و110 جرحى من الجزائريين، وإطلاق النار بكل برودة على المرضى بجي بوفريزي في ليلة 3 و4 أبريل 1962م ثم نسف العمارة التي كانوا يقيمون بها بمادة البلاستيك حيث أدت العملية إلى قتل 10 وجرح 6 أشخاص، وفي يوم 7 جوان 1962م أحرقوا مكتبة جامعة الجزائر وأتلفوا حوالي 600000 كتاب، كما تم اغتيال الكاتب الجزائري المعروف مولود فرعون على يدهم يوم 11 مارس 1962م أي قبل أيام قليلة من إبرام اتفاقيات إيفيان، وكان الغرض من هذه الأعمال استفزاز مناضلي جبهة التحرير للدخول معهم في مواجهة مسلحة تنقض من خلالها وقف إطلاق النار وتفتح الحرب من جديد بين الجيش الفرنسي والجزائري، ولكن يقظة جبهة التحرير كانت أقوى من دسائسهم.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الأعمال الإرهابية أقلقّت الجانبين وخاصة جبهة التحرير التي أصبحت تشك في مصداقية هذه الاتفاقية، ولهذا السبب التقى وزير خارجية الحكومة المؤقتة السيد دحلب بنظيره الوزير الفرنسي جوكس يوم 11 ماي 1962م بمدينة بروس (سويسرا) لدراسة الأوضاع المستجدة في الجزائر وتباحث الطرفان في مسائل إعادة النظام وتموين السكان المحاصرين بالأغذية والأدوية والتعاون المستقبلي بين الجزائر وفرنسا. وباقتراب يوم الاستفتاء أي في شهر جوان اتصلت منظمة الجيش السري بجبهة التحرير الوطني قصد توقيف العمليات الإرهابية وبالفعل تم اتفاق بينهم يوم 17 جوان 1962م ولكن الإشاعات والدعايات التي ألقته هذه المنظمة (O.A.S) في صفوف الأوروبيين والتي مفادها أن الجزائريين سوف ينتقمون منهم بعد الاستقلال أدخلت فيهم الرعب و أرغمتهم على الرحيل إلى فرنسا، فرحل في نهاية جوان 1962م حوالي مليون من الأقدام السود.

وبتاريخ 1 جويلية 1962م تقدم الشعب الجزائري إلى صناديق الاقتراع، وبعد فرز الأصوات التي كانت نتيجتها كما يلي: 5.975.581 نعم للاستقلال مقابل 16.534 لا، فأعلنت اللجنة التنفيذية المؤقتة المكلفة بالاستفتاء نتائج الاقتراع يوم 3 جويلية، وخرج الشعب الجزائري يتظاهر في الشوارع، وفي نفس هذا اليوم اعترفت فرنسا وبصفة رسمية باستقلال الجزائر، وتم تحديد يوم 5 جويلية 1962م كموعّد رسمي لإعلان الاستقلال.

وهكذا بعد مضي 132 سنة من وجود الاستعمار الفرنسي لم تعرف أرض الجزائر مثيلا له في الوحشية مند فجر التاريخ نالت الجزائر استقلالها، وهذا بعد استشهاد مليون ونصف شهيد في معركة شرسة دامت سبع سنوات وعمت كل أرجاء الوطن حيث لا يكاد يخلو شبر من أرض الجزائر إلا وسقاه دم شهيد. لكن بقايا الأعمال التدميرية الاستعمارية مازالت إلى يومنا وهذا بعد أربعين سنة من استقلال الجزائر تحصد المئات من القتلى الجزائريين الأبرياء جراء الألغام التي خلفتها على حدود الجزائر الشرقية والغربية والتي حصدت لحد الآن أرواح 4762 جزائريا، كما تسببت في إعاقة 12425 جزائريا آخرا لكن رغم هذا العدد الكبير من الضحايا لم تقم فرنسا بواجبها الإنساني إلى يومنا بتقديم خرائط الألغام التي زرعتها للحكومة الجزائرية بهدف مسح المناطق المزروعة بالألغام حتى تحمي أرواح سكان هذه المناطق الحدودية من الخطر الذي ما زال يهددهم، هذا ناهيك عن أشعة التجارب النووية التي كانت تقوم بها فرنسا في صحراء رقان والتي مازالت أشعتها تقتل إلى يومنا، حيث جربت السلطات الفرنسية يوم 13 فيفري 1960م أول قبلتها النووية في هذه المنطقة.



كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري في اتفاقيات إيفيان



فرحة الشعب الجزائري بيوم الاستقلال



جزائر ما بعد الاستقلال أو الحلم المصادر

في عام 1962م ومباشرة بعد 5 جويلية عرفت جبهة التحرير الوطني أزمة حادة كادت أن تعصف بالجزائر في حرب أهلية. وتعود جذور هذه الأزمة إلى الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 27 ماي إلى 4 جوان 1962م لدراسة الوضع الجزائري والتحضير لما بعد الاستقلال والمصادقة على ميثاق المؤتمر، وبينما كان الشعب يعاني ويلات منظمة الجيش السري، كان بعض القادة وعلى رأسهم بن بلة كما ذكر ذلك المرحوم سعد دحلب في كتابه "مهمة منجزة" يخطط من أجل الحكم المستقبلي بمساندة قائد الأركان هواري بومدين المعارض لاتفاقيات إيفيان وللحكومة المؤقتة الجزائرية، فقدم بن بلة رفقة خيضر قائمة أعضاء مكتبه السياسي لتحل محل الحكومة المؤقتة، فرفض كل من آيت أحمد ومحمد بوضياف طلب الانضمام إليه، وخلق هذا التصرف ضجة في أوساط المؤتمرين لأنه يعني ببساطة السلطة، مما أدى إلى خلق جو متعفن هيمنت عليه الصراعات أجبر رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ووزرائه مغادرة هذا المؤتمر قبل نهايته.

وبإعلان يوم الاستقلال انقسمت جبهة التحرير إلى قسمين، ودخل الإخوة الأعداء في صراع حربي كل يساند الآخر، فبعض قادة الولايات الداخلية ساندوا بن بلة وانضموا إلى جيش الحدود بقيادة هواري بومدين رغم أن هذا الأخير كان قد عزل من قيادة هيئة أركان الجيش في يوم 30 جوان 1962م، والبعض الآخر من قادة الولايات وقفوا إلى جانب الحكومة المؤقتة، ولما اشتد الصراع بينهم خرج الشعب في الشوارع ينادي بشعار "سبعة سنين بركات"، ولو لا تدخل بعض المناضلين الحكماء وعلى رأسهم يوسف بن خدة لتسوية الوضع بالتنازل على السلطة حقنا للدماء لكانت الجزائر تدخل في حرب أهلية دموية يصعب حلها، ومهما كان فإن جيش الحدود هو الذي فرض نفسه وكان الأقوى في هذا الصراع لما كان يملكه من أسلحة ثقيلة وحديثة.

وفي 7 أوت 1962م أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا حولت بموجبه سلطاتها إلى المكتب السياسي المشكل من طرف بن بلة في انتظار اجتماع مجلس الثورة، فاستقر هذا الأخير بالجزائر العاصمة بفيلا جولي (Villa Joly). وفي يوم 20 سبتمبر انتخب البرلمان الجزائري برئاسة فرحات عباس، وكون من بعد بن بلة حكومته وانتخب يوم 29 سبتمبر 1962م رئيسا للجمهورية الجزائرية في ظل الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) والنظام الاشتراكي والحكم المطلق، وبادر فوراً إلى إقصاء معارضيه وقمعهم ولم ينج منه حتى حليفه خيضر، فألقى القبض سنة 1963م على محمد بوضياف ووضع فرحات عباس المستقيل من رئاسة البرلمان تحت الإقامة الجبرية بأدرار، ومن المناضلين من بقي في صفوف حزب جبهة التحرير ومنهم من غادرها نهائياً ومنهم من أسس أحزاباً مستقلة مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية برئاسة آيت أحمد، إلا أنه منع من الممارسة السياسية. وفي يوم 9 جويلية 1963م نظم حسين آيت أحمد بمساعدة محمد أولحاج قائد الناحية العسكرية لولاية تيزي وزو تمرداً عسكرياً ضد النظام واستمر إلى غاية القبض على آيت أحمد يوم 17 أكتوبر 1964م، كما قام العقيد شعباني قائد الولاية السادسة سنة 1964م بتمرد بسيط ضد النظام كلفه الإعدام من طرف المحكمة العسكرية، وهكذا إلى أن قام نائبه وزير الدفاع هواري بومدين بانقلاب عسكري ضده يوم 19 جوان 1965م سمي بالتصحيح الثوري، فحاصر مدينة الجزائر بالدبابات ولم يحدث شيء يذكر عدا مظاهرات عنابة التي ذهب ضحيتها حوالي ثلاثين قتيل من المدنيين المؤيدين لبن بلة، فوضع هذا الأخير تحت الإقامة الجبرية مدة أربعة عشر سنة لم يتحرر منها إلا بمجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الحكم سنة 1979م، ونظراً للفترة القصيرة التي حكم فيها البلاد لا يمكن الحكم على سياسة بن بلة العملية إيجاباً أو سلباً بمعنى ماذا قدم للجزائر والشعب من إنجازات، أما من الناحية الإيديولوجية فذلك ما لا يمكن التنبؤ بنجاحها ولو أنه لا يوجد أفضل من حكم الشعب المبني على شرعية الاقتراع ودولة القانون، وما جذور الأزمة التي تعيشها الجزائر اليوم إلا نتيجة حتمية للسنين الأولى من الاستقلال لأن السلطة الجزائرية اعتمدت في حكمها للبلاد على الشرعية التاريخية ولم تستمد شرعيتها من الشعب، وهذا ما سمح لبعض محترفي السياسة من الطفيليين والانتهازيين وخاصة بعد وفاة هواري بومدين من إفراغ محتوى نداء أول نوفمبر.

وبتولي هواري بومدين السلطة وضع حزب جبهة التحرير على الهامش وأسس مجلس ثورة، لكن كان يسير البلاد بمفرده وببدون برلمان ولا دستور مدة اثني عشر سنة، واتبع سياسة التدرج في حكمه، فوجد في البداية صعوبة في تعامله مع الخارج بسبب عملياته الانقلابية سواء مع الدول الاشتراكية أو العربية وخاصة مصر، لكن سرعان ما عادت الأوضاع إلى حالها بعد مشاركة الجيش الجزائري في حرب

سنة أيام بين العرب وإسرائيل عام 1967م. وفي نفس السنة وبالضبط في شهر ديسمبر 1967م قام العقيد الطاهر الزبيري بمحاولة انقلابية فاشلة ضد النظام تمكن بومدين من إخمادها في المهد.

وفي عام 1967م نظم هواري بومدين انتخابات المجالس البلدية، وفي عام 1969م المجالس الشعبية الولائية، ثم الميثاق الوطني سنة 1976م وهو عبارة عن برنامج سياسي دار نقاش شعبي كبير حوله وتم التصويت لصالحه، وسنة من بعد عام 1977م تم انتخاب المجلس الشعبي الوطني، وابتداء من السبعينات شرع في تحقيق مشروعاته الكبرى الثورة الزراعية وألف قرية نموذجية والصناعة المصنعة والتسيير الاشتراكي للمؤسسات وديمقراطية التعليم والطب المجاني والسد الأخضر لإيقاف تصحر الأراضي الفلاحية وتأمين المحروقات يوم 24 فيفري 1974م، كما بذل مجهودا كبيرا لمحاربة الأمية ببناء المدارس والجامعات، وكل هذه الأعمال تسير وفقا للمخططات المبرجة في إطار النظام الاشتراكي، وباختصار أصبحت الجزائر ورشة مفتوحة حققت خلالها مكتسبات هامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كنف الجد والعدل والمساواة، هذا في الجانب الداخلي أما على الصعيد الخارجي فلعبت الجزائر دورا كبيرا على المستوى الجهوي والعالمي أكسبتها سمعة عالمية كبيرة بوقوفها إلى جانب الدول المستضعفة ودفاعها المستميت على دول العالم الثالث في مختلف المحافل الدولية حتى أصبحت مدينة الجزائر مكة العالم الثالث يتوافد إليها رؤساء هذه الدول للمشورة من كل القارات، ودائما في هذا الصدد طلب الرئيس هواري بومدين من منصة الأمم المتحدة سنة 1974م بنظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا، وبالطبع في مصلحة دول العالم الثالث، وكمكافأة لهذا المجهود الكبير احتضنت الجزائر سنة 1973م مؤتمر دول عدم الانحياز وتمكنت خلاله من تسوية النزاع بين العراق وإيران، كما وقف إلى جانب الدولة المصرية في حربها ضد إسرائيل في أكتوبر 1973م وأمدتها بالجيش والسلاح، وعلى العموم كانت ميزانية بومدين خلال حكمه إيجابية، عدا بعض الأخطاء التي حدثت في تطبيق سياسة الثورة الزراعية.

وبوفاته يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978م إثر مرض عضال اختير الشاذلي بن جديد من طرف الجيش كرئيس للجمهورية فزكاه حزب جبهة التحرير الوطني، وعوض أن يسير في الاتجاه الذي سلكه بومدين بادر إلى محو سياسته، وما عدا إلغاء رخصة الخروج إلى الخارج وتحسين الطرق وبناء الجسور وبعض السدود لم تعرف الجزائر أي تقدم بل بالعكس تراجعت إلى الوراء، فأصبحت الجزائر تسير بدون مشروع ولا هدف، ففقدت سمعتها العالمية واعتمدت على الريع البترولي وما نتج عنه من تبذير للأموال، بينما كان الاقتصاد الوطني يدور في حلقة مفرغة، وقد سمح هذا الجو السياسي الذي قلب القيم والموازن في بروز العديد من

السلبيات سواء في الوسط السياسي أو الاقتصادي أو الإداري، كانت هذه التصرفات السلبية سببا من الأسباب الرئيسية في انتفاضة 5 أكتوبر 1988م والتي ذهب ضحيتها حسب التصريحات الرسمية 169 قتيلا في كامل التراب الوطني منهم 56 في الجزائر العاصمة، وفي هذه المرحلة لم يكن الشاذلي لوحده المسؤول بل حتى حزب جبهة التحرير الذي أصبح في عهده حر التصرف وييده زمام البلاد. وأدت هذه الأحداث الأليمة إلى مصادقة الشعب على الدستور الجديد لعام 1989م والذي أعفي بموجبه الجيش الوطني الشعبي من صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، وفتح باب الديمقراطية على مصراعيه للصحافة المكتوبة والجمعيات والتعددية النقابية والحزبية في ظل حرية عرجاء لم يجن منها الشعب إلا الفوضى والدمار، وللأسف بعض الذين كانوا ينتقدون بالأمس القريب جبهة التحرير ويدعون المعارضة لم يكونوا أحسن حال منها لأنه بمجرد توليهم مناصب المسؤولية لم يكونوا في المستوى. وباستقالة الشاذلي خرجت الجزائر من عشرية سيئة لم تعرف تطور كبير لتدخل مباشرة في عشرية حمراء لم ينج منها حتى رئيس الجمهورية محمد بوضياف الذي اغتيل للأسف غدرا، مباشرة وفي أبشع صورة بدار الثقافة لمدينة عنابة يوم 29 جوان 1992م مع أنه لم يكن مسؤولا عن الأزمة السياسية لا من قريب ولا من بعيد، هذا بالإضافة إلى مقتل أكثر من مائة وخمسين ألف جزائري جراء الإرهاب الأعمى.

المراجع باللغة العربية

- ▲ محمد سحنوني: ما قبل التاريخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1999.
- ▲ محمد الصغير غانم: التوسع الفينيقي في غربي البحر الأبيض المتوسط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1992.
- ▲ مادلين هورس ميادان، ترجمة إبراهيم بالش: تاريخ قرطاج، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1881.
- ▲ الدكتور محمد البشير الشنييتي: سياسة الرومنة في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريطانيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
- ▲ محمد الهادي حارش: التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1995.
- ▲ الدكتور محمد البشير شنييتي : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- ▲ الدكتور محمد البشير شنييتي: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- ▲ هشام الصفدي: تاريخ الرومان، دار الفكر الحديث.
- ▲ حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، طبعة ثالثة تونس دار الكتاب العربية الشرقية.
- ▲ الدكتور يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- ▲ الدكتور عبد الله الشريط ومحمد مبارك الميلي: مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- ▲ عبد الرحمن بن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت 1959.

- ▲ الدكتور بشار قويدر: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، منشورات دحلب، الجزائر 1993.
- ▲ الدكتورة رشيد بورية وموسى لقبال وعبد الحميد حاجيات وعطاء الله دهينة ومحمد بلقراد: الجزائر في تاريخ العهد الإسلامي، وزارة الثقافة والسياحة والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- ▲ محمد بن عميرة: دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- ▲ الدكتور عبد الحميد حاجيات: تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدار والعقيان للمؤلف عبد الله التنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 .
- ▲ حودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- ▲ صالح باجيه: الاباضية بالجريد، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس 1976.
- ▲ بحاز إبراهيم: عبد الرحمن بن رستم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.
- ▲ الدكتور محمد الطالبي: نقله إلى العربية الدكتور المنجي الصيادي، الدولة الأغلبية التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.
- ▲ الدكتور مرمول محمد الصالح: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 .
- ▲ أبي عبد الله محمد الصنهاجي، تحقيق وتعليق جلول أحمد البدوي: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- ▲ الدكتور الحبيب الجناحاني: دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت.
- ▲ أبوزيد الهلالي: سيرة بني هلال، موفم للنشر، الجزائر 1988.
- ▲ محمد بن عبد الله بن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار تقلد محمد السويدي، موفم للنشر، الجزائر 1989.
- ▲ رشيد بورويبة: الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية - المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر 1977.
- ▲ عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة 1945.

- ▲ صالح بن قربة: عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1991.
- ▲ روجي لي توزتو، ترجمة أمين الطيبي: حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، الدار العربية للكتاب.
- ▲ محمود بوعياض: نظم الدار والعقبان في بيان شرف بني زيان، تأليف محمد بن عبد الله التنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب والمكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1985.
- ▲ عبد الحميد حاجيات: أبو حمو موسى الزياني حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
- ▲ محمود بوعياض: جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
- ▲ محمد بن عمرو الطمار: تلمسان عبر العصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- ▲ عبد الرحمن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
- ▲ مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القدم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.
- ▲ أبو العبد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989.
- ▲ جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر.
- ▲ الدكتور ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- ▲ مولود قاسم نيت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، دار البعث الجزائر 1985.
- ▲ الدكتور ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة والمؤسسات الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

▲ عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 - 1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

▲ وليام شالر، تعريب إسماعيل العربي: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 - 1824، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

▲ مولاي بالحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

▲ محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر، دار النشر دحلب، الجزائر 1999.

▲ كاتب ياسين: الأمير عبد القادر واستقلال الجزائر ترجمة محمد هناد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

▲ العربي إسماعيل: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.

▲ محمد العربي الزبيري: الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.

▲ محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة.

▲ الدكتور يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، الجزائر 1980.

▲ إبراهيم مياسي: توسيع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 - 1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

▲ عبد الحميد زوزو: ثورة بوعمامة 1881 - 1908 الجزء الثاني (جانبها السياسي 1883 - 1908) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983.

▲ محمد العربي الزبيري: مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر.

▲ الطاهر أوصديق: ثورة 1871 ترجمة جباب مسعود المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.

▲ صالح عوض: معركة الإسلام والصلبية في الجزائر، دار الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر 1989.

▲ محمود قاسم: الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف القاهرة.

▲ محمود قاسم: الإمام عبد الحميد بن باديس، دار المعارف القاهرة.

▲ أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

- ▲ سعد زغلول فؤاد: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت 1960.
- ▲ أنيسة بركات درار: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- ▲ بسام العسلي: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس بيروت.
- ▲ بسام العسلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس بيروت.
- ▲ مصطفى لشرف: الجزائر الأمة والمجتمع ترجمه إلى اللغة العربية حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- ▲ الدكتور محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- ▲ زبير سيف الإسلام: صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1988.
- ▲ خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، الجزائر 1999.
- ▲ الصحف والمجلات التاريخية.

المراجع باللغة الفرنسية

- Gaid Mouloud : les berbères dans l'histoire, de la préhistoire à la kahina, édition Mimouni Alger 1990.
- Mohamed Chérif Salhi : le message de Youghourtha, En-nahda; Alger 1992.
- Julien Charle André : histoire de l'afrique du nord, Paris 1952.
- Julien Charle André : histoire de l'algérie contemporaine, Paris 1964.
- Jean servier : les berbères, que sais-je, édition Dahlab, Alger.
- Chems eddine Chitour : l'algérie le passé revisité, Casbah édition, Alger 1998.
- Mahfoud Kaddache : l'algérie dans l'antiquité, Enal, Alger 1992.
- Gaid Mouloud : les berbères dans l'histoire, de la kahina à l'occupation turque, édition Mimouni, Alger 1995.
- Mahieddine Djender : introduction à l'histoire de l'algérie, Enal, Alger 1991.
- Mahfoud Kaddache : l'algérie médiévale, Sned, Alger 1982.
- Pierre Cuperly : introduction à l'étude de l'ibadisme et sa théologie, O.P.U, Alger 1990.
- Brahim Zerrouki : l'imamat de tahart, tome 1, édition l'harmattan, paris 1987.
- Gaid Mouloud : l'algérie sous les turques, édition Mimouni, Alger 1991.
- Mahfoud Kaddache : l'algérie durant la période ottomane, édition O.P.U, Alger 1992.
- Belhamissi Moulay : histoire de la marine algérienne, 1516-1830, Enal , Alger 1983.
- Corrine Chevallier : les trentes premières années de l'état d'alger, O.P.U, Alger 1986.
- Amar Dhina : hommes d'état hommes de guerre, Enal, Alger 1992.
- H. Dé Grammont : histoire d'alger sous la domination turque, édition leroux, paris 1987.
- Benjamin Stora : histoire de l'algérie coloniale 1830-1954, édition Enal-Rahma, Alger 1996.

Bensadek Mohamed : la prise d'alger, récit d'un officier français, édition At-tabyin-Aljahidia.

Yvonne Turin : affrontement culturels dans l'algerie coloniale, école médecine religions 1830-1880, Enal , Alger 1983.

Mahfoud Kaddache + Djillali Sarri : l'algerie dans l'histoire, édition O.P.U, Alger 1989.

Ch Robert Ageron : histoire de l'algerie contemporaine, que sais-je, édition Dahlab, Alger.

Hamdane khodja : le miroir, la bibliothèque arabe Sindbad.

Charles Henry Churchill : la vie d'abdelkader, édition Enal, Alger 1991.

Mahfoud Kaddache + Mohamed Guenaneche, l'étoile nord-africain 1926-1937, O.P.U, Alger 1994.

Redouane Ainat Tabet : le 8 mai 1945 en algerie, O.P.U, Alger.

Olivier Long : le dossier secret des accords d'évian, O.P.U, Alger 1989

Khalifa Mamari : les nations unis face à la question algériennne 1954-1962, Sned, Alger 1969.

Benyoucef Benkhedda : les accords d'évian, O.P.U, Alger 1999.

Benyoucef Benkhedda : les origines du 1er novembre 1954, édition Dahlab, Alger 1989.

Saad Dahlab : mission accomplie, édition Dahlab, Alger.

Mahfoud Kaddache : l'algerie des algériens, édition Rocher noir, Alger 1998.

A.P.S : éclats de novembre des hommes dans la révolution, Enap éditions, Alger 1987.

Hacène Ouandjeli : flash sur la révolution, Enal, Alger 1984.

Mahfoud Kaddache : histoire du nationalisme algérien, édition Sned, Alger 1980.

Jean – luc Einaudi : la bataille de paris, Média plus.

Général Paul Aussaresses : services spéciaux, algerie 1955 – 1957, mon témoignage sur la torture.

Yahia Rahal : histoire du pouvoir, un général témoigne, Casbah édition, Alger.

صور

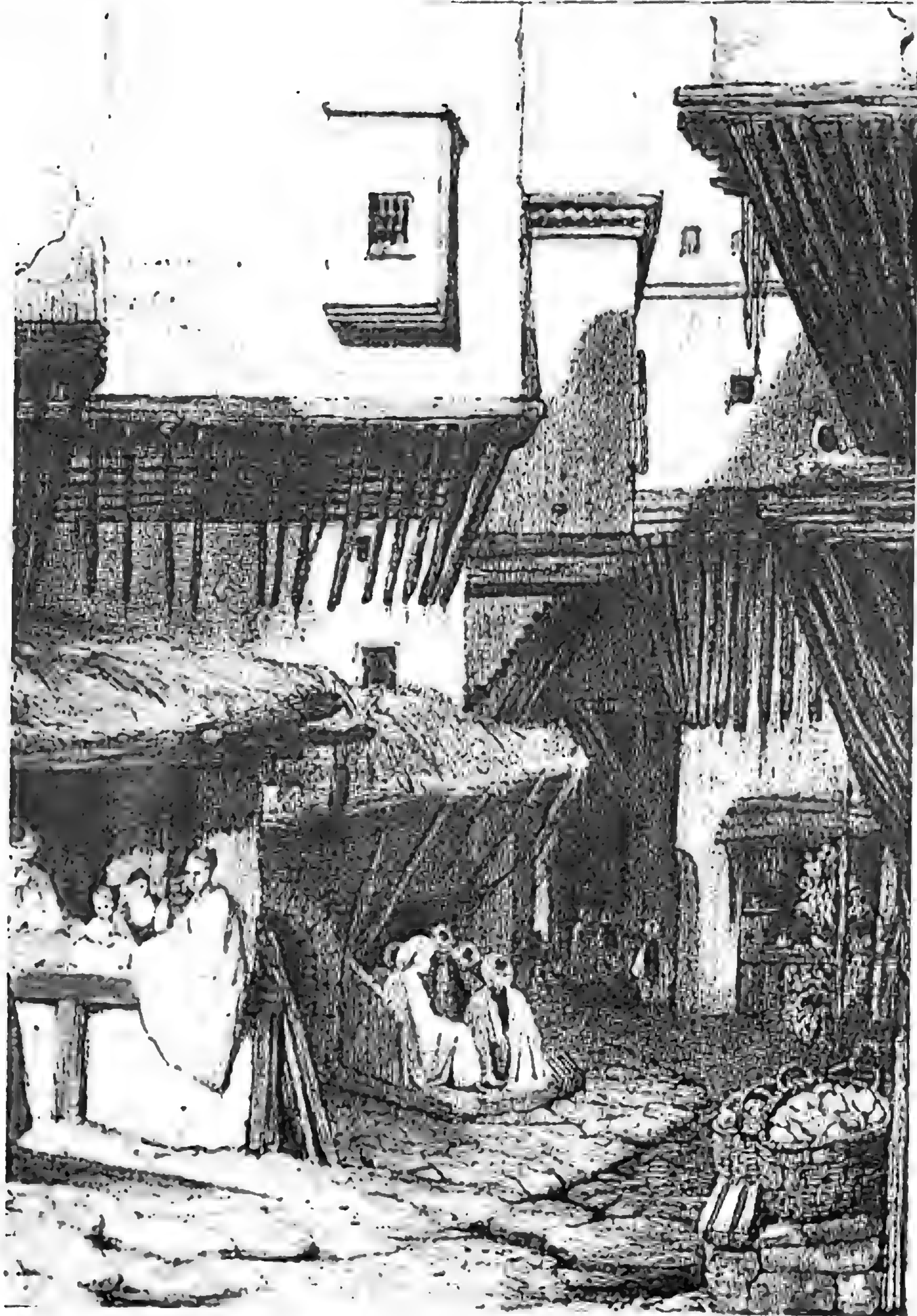
من أرشيف الجزائر

الآثار الرومانية في الجزائر

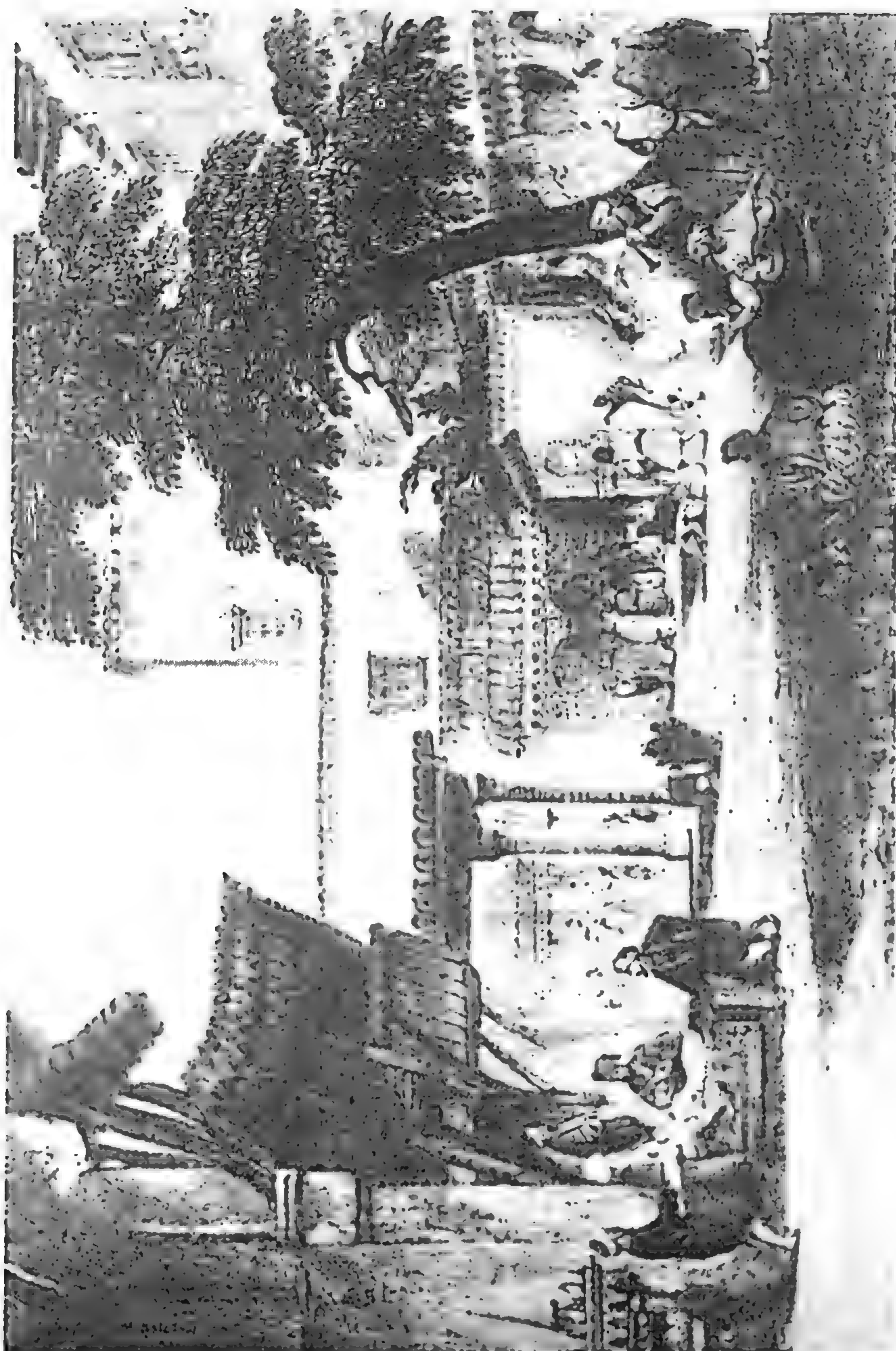




مشاهد من الجزائر إبان العهد العثماني



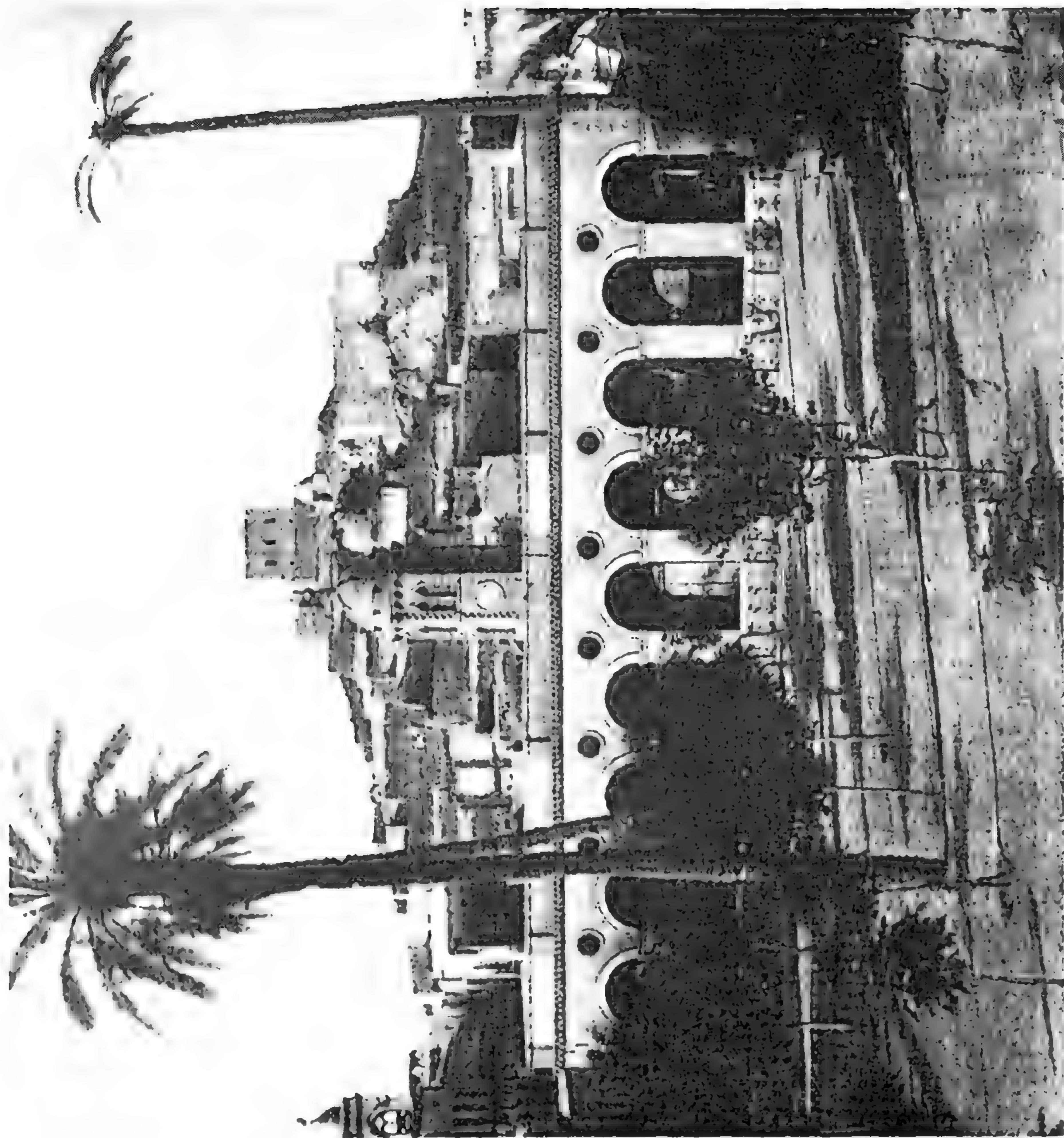
شارع الباب الجديد



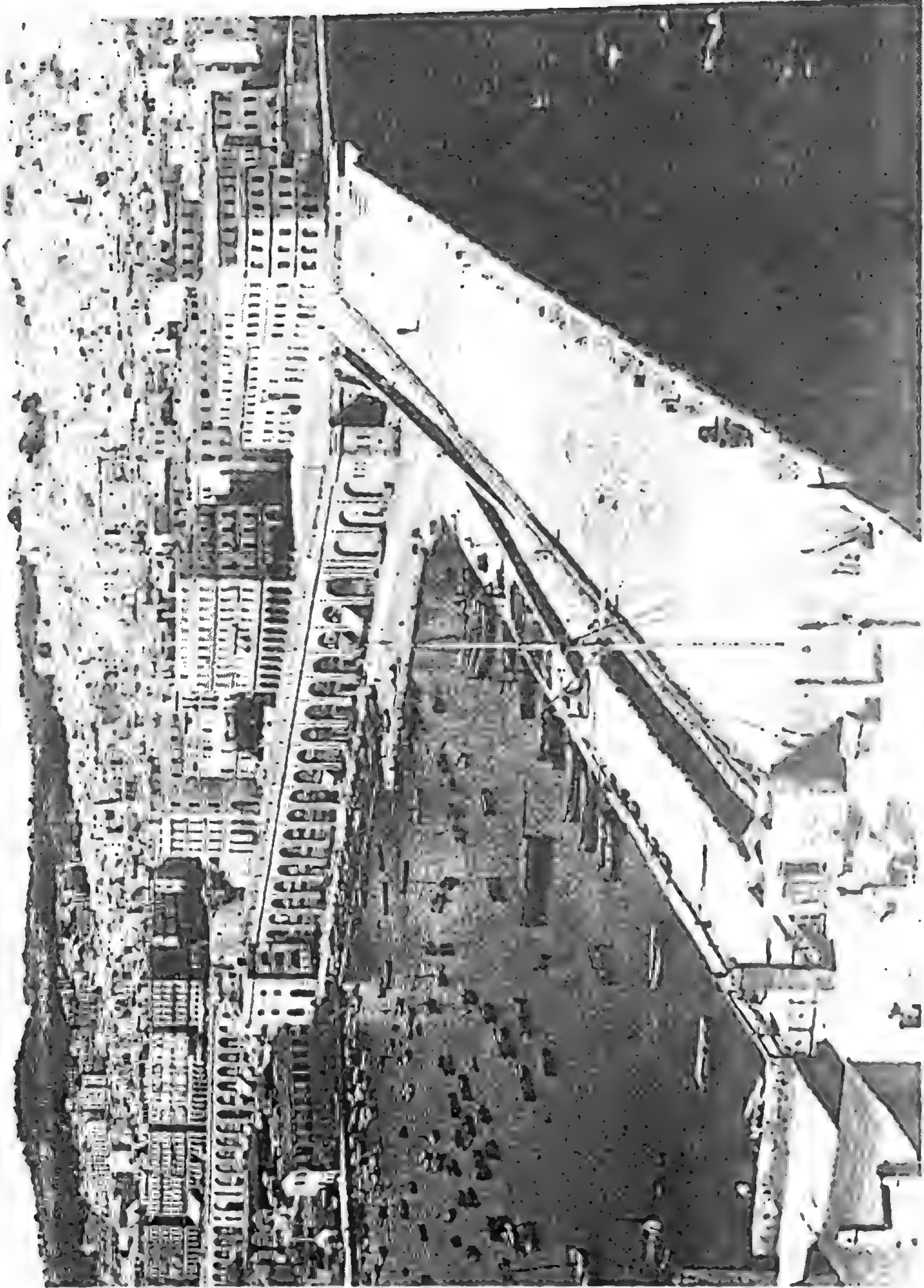
ديوان "الكرموس"



مدينة قسنطينة سنة 1856م



مدينة الأغواط سنة 1858 م



ميناء الجزائر سنة 1880م



منزل قبائلي سنة 1880م

الفهرس

| الصفحة | الموضوع |
|--------|------------------------------------|
| 07 | المقدمة..... |
| 09 | جزائر ما قبل التاريخ..... |
| 13 | البربر..... |
| 18 | العهد الفينيقي..... |
| 22 | نشأة قرطاج..... |
| 24 | نظام الحكم والإدارة..... |
| 25 | الحياة الاقتصادية والاجتماعية..... |
| 28 | الحياة الفكرية والدينية..... |
| 28 | حروب قرطاج..... |
| 34 | ماسينيسا..... |
| 38 | العهد الروماني..... |
| 39 | حكم الملوك النوميديين..... |
| 47 | الحكم المباشر..... |
| 47 | نظام الحكم والإدارة..... |

| | |
|-----|---|
| 49 | الحياة الاقتصادية والاجتماعية |
| 52 | الحياة الفكرية والدينية |
| 56 | نهاية الاستعمار الروماني |
| 58 | عهد الوندال |
| 58 | الملك جنسريق والظروف التي ساعدته على احتلال الشمال الإفريقي |
| 60 | خلفاء جنسريق |
| 62 | نظام الوندال |
| 64 | العهد البيزنطي |
| 66 | النظام البيزنطي |
| 68 | الفتح العربي الإسلامي للشمال الإفريقي |
| 81 | خاتمة الفتوحات |
| 82 | أحاديث نبوية في فضل سكان المغرب وإفريقية |
| 84 | الدولة الرستمية |
| 84 | نسبها وظروف قيامها |
| 87 | خلفاء الإمام عبد الرحمن بن رستم وأثرهم |
| 92 | حضارة الرستميين |
| 100 | دولة الأدارسة |
| 100 | نشأة الدولة : إدريس الأول |

| | |
|-----|--|
| 102 | خلفاء إدريس الأول، أعمالهم، وأسباب سقوط دولتهم..... |
| 105 | الدولة الأغلبية..... |
| 105 | نسبها ونشأتها..... |
| 106 | أمراء الدولة الأغلبية، أعمالهم وأسباب سقوط دولتهم..... |
| 111 | الدولة العبيدية الفاطمية..... |
| 111 | نسب الفاطميين وظروف قيام دولتهم..... |
| 116 | أمراء الدولة العبيدية الفاطمية..... |
| 126 | أعمال أمراء الدولة الفاطمية..... |
| 128 | الدولة الزييرية..... |
| 128 | العوامل التي ساعدت على قيام الدولة الزييرية (الصنهاجية)..... |
| 129 | أمراء الدولة الصنهاجية..... |
| 138 | الحماديون..... |
| 138 | حماد بن بلكين..... |
| 139 | خلفاء حماد بن بلكين..... |
| 144 | مظاهر الحضارة في الدولة الحمادية..... |
| 152 | دولة المرابطين..... |
| 152 | عبد الله بن ياسين..... |
| 155 | يوسف بن تاشفين..... |

| | |
|-----|--|
| 156 | خلفاء يوسف بن تاشفين..... |
| 157 | الأعمال الحضارية لدولة المرابطين..... |
| 161 | دولة الموحدين..... |
| 161 | محمد بن تومرت..... |
| 163 | عبد المؤمن بن علي..... |
| 167 | خلفاء عبد المؤمن..... |
| 171 | الأعمال الحضارية لدولة الموحدين..... |
| 176 | الدولة الحفصية..... |
| 180 | دولة بني عبد الواد الزيانية..... |
| 180 | الظروف التي ساعدت على قيام دولة بني عبد الواد..... |
| 181 | يغمراسن بن زيان..... |
| 183 | خلفاء يغمراسن بن زيان..... |
| 198 | انهيار دولة بني عبد الواد والتدخل الإسباني..... |
| 202 | مظاهر الحضارة في دولة بني عبد الواد الزيانية..... |
| 214 | العهد العثماني..... |
| 214 | مأثرة الأخوين عروج وخير الدين بربروس..... |
| 219 | حكم الباي لار باي..... |
| 225 | حكم الباشوات الثلاثين..... |

| | |
|-----|---|
| 228 | حكم الآغوات..... |
| 230 | حكم الدايات..... |
| 238 | الحياة السياسية والعسكرية..... |
| 247 | الحياة الاقتصادية..... |
| 251 | الحياة الاجتماعية..... |
| 258 | الحياة الدينية والثقافية..... |
| 263 | الحياة العمرانية..... |
| 268 | البحرية الجزائرية ودور العظمة..... |
| 272 | الاحتلال الفرنسي..... |
| 272 | أسباب الاحتلال..... |
| 276 | الحملة ضد الجزائر..... |
| 283 | السياسة الاستعمارية..... |
| 283 | مصادرة الأراضي الفلاحية وتشجيع الاستيطان..... |
| 290 | محاربة العقيدة والثقافة..... |
| 294 | النظام الاستعماري..... |
| 297 | المقاومة الشعبية..... |
| 298 | الأمير عبد القادر..... |
| 312 | الحاج أحمد باي..... |

| | |
|-----|--|
| 320 | حمدان بن عثمان خوجة..... |
| 324 | جهاد الزيبان والأغواط والأوراس..... |
| 326 | جهاد القبائل..... |
| 329 | جهاد أولاد سيدي الشيخ..... |
| 331 | انتفاضة 1871..... |
| 334 | جهاد بوعمامة..... |
| 339 | جهاد التوارق..... |
| 340 | انتفاضة عين التركي..... |
| 341 | قانون التجنيد..... |
| 341 | المقاومة السياسية..... |
| 342 | الأمير خالد..... |
| 346 | فدرالية نواب مسلمي الجزائر..... |
| 346 | نجم شمال إفريقيا..... |
| 352 | جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... |
| 362 | اتحاد الشعب الجزائري..... |
| 366 | الحزب الشيوعي الجزائري..... |
| 368 | مجازر 8 ماي 1945..... |
| 372 | حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية..... |

| | |
|-----|--|
| 380 | الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قبل اندلاع ثورة نوفمبر..... |
| 387 | الحرب التحريرية 1954 - 1962..... |
| 394 | إستراتيجية الثورة الجزائرية في كفاحها ضد الاستعمار..... |
| 400 | دبلوماسية الحرب..... |
| 403 | مظاهرات 17 أكتوبر 1961..... |
| 407 | رد فعل السلطة الاستعمارية تجاه الثورة الجزائرية..... |
| 415 | محاولات ديغول الفاشلة..... |
| 421 | عواقب الثورة الجزائرية على أوضاع فرنسا الاقتصادية والسياسية..... |
| 423 | ردود الفعل الداخلية والخارجية حول ثورة نوفمبر..... |
| 427 | اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر..... |
| 435 | جزائر ما بعد الاستقلال أو الحلم المصادر..... |
| 439 | المراجع باللغة العربية..... |
| 444 | المراجع باللغة الفرنسية..... |
| 445 | صور من أرشيف الجزائر..... |
| 457 | الفهرس..... |

إن قراءة التاريخ قراءة صحيحة تؤدي بالضرورة إلى تصرف سليم في الحاضر...
التاريخ خبرة إذا أردنا أن نتحدث بمفهوم التجربة، غير أنه وجب أن نقف عند القراءة الصحيحة للتجربة، إنه من لا يقرأ التجربة قراءة صحيحة قد يقع في مغالطة وقد يكسب خبرة مغلوبة فيقع حاضره في مشكلة...
ولا مناص من القول أن التاريخ هو بالدرجة الأولى أفعال بشر بكل طبيعتهم البشرية المعروفة بالعظمة والرفعة والدناءة والخسة والشجاعة والجبن والتضحية والأنانية، فليست قراءة التاريخ هي أخذ بجانب من جوانب الإنسان وترك الجانب الآخر أو إخفائه أو التقليل من شأنه، إنما القراءة الصحيحة هي أن تنظر إلى الجانبين معا وأن تستفيد منهما معا وأن تحاول فهم التصرفين معا حتى تتضح لك الأسباب جلية فتعرف النتائج الصحيحة التي تجعلك تفهم الحاضر انطلاقاً من الماضي...

الناشر

فيصل هومة



Bibliotheca Alexandrina



0645202

13 س، شارع أحمد حسينة باب الواد الجزائر

مصلحة النشر : 021 96 76 65

المصلحة التجارية : 021 96 82 12

فاكس : 021 96 86 97


دار المعرفة
www.elmarifa.com

تصميم الغلاف : أحلام راوي

ISBN 9961-48-346-4

DL 832/2006